قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد التاسع والثلاثون | أكتوبر ٢٠٢٥

ملف العدد: بعد عام ثان من الطوفان.. القضيةالفلسطينية على مفترق طرق

- **عامان من طوفان الأقصى والعدوان عليه: تهديدات واستجابات ودلالات**
  د. نادية مصطفى
- **الأمن الإقليمي العربي خلال عامٍ ثانٍ من العدوان والمقاومة**
  السفير/ معتز أحمدين
- **نهج حركة حماس خلال عام ثانٍ من طوفان الأقصى: النماذج والدلالات**
  أحمد خليفة
- **دبلوماسية وقف العدوان بين المبادرات والوساطات: دلالات النجاح والفشل**
  عبد الرحمن عادل
- **لماذا سكتت الشعوب العربية والمسلمة عن إبادة إسرائيل لغزة؟**
  إيمان علاء الدين

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد التاسع والثلاثون ـ أكتوبر ٢٠٢٥

إشراف

أ. د/ نادية مصطفى

مدير التحرير

د/ مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

رؤية معرفية ٤

أ. د. نادية مصطفى، عامان من طوفان الأقصى والعدوان عليه: تهديدات واستجابات ودلالات حرب موصولة بذاكرة تاريخية حية..... ٥

ملف العدد: بعد عام ثان من الطوفان... القضية الفلسطينية على مفترق طرق ١٨

السفير/ معتز أحمدين خليل، الأمن الإقليمي العربي خلال عام ثان من العدوان والمقاومة: التحولات والعبر الأساسية ١٩

تقى محمد، هندسة التجويع: المجتمع الغزاوي في عام ثانٍ من الإبادة والحصار..... ٣١

أحمد نبيل، الاستراتيجية الإسرائيلية في فلسطين عبر عام ثانٍ من العدوان: مكوناتها وخصائصها..... ٤٢

أحمد عبد الرحمن خليفة، نهج حركة حماس خلال عام ثانٍ من طوفان الأقصى: النماذج والدلالات..... ٥٤

شيماء بهاء الدين، المحور الإيراني وشبكة التحولات الإقليمية وأثرها على المقاومة الفلسطينية في عام ثانٍ من الطوفان ٦٨

د. شيرين فهمي، العلاقات العربية -الإيرانية في ضوء الواقع الراهن: مداخل التناول واستراتيجيات التطوير..... ٩٠

عمر سمير، العدوان الإسرائيلي على غزة والبيني الفلسطيني: فتح وحماس..... ١٠٤

أمنية عمر، حقيقة ودلالة الصراع السياسي الداخلي في إسرائيل..... ١١٤

محمود مجدي فاضل، تأثر الداخل الإسرائيلي بالمواجهات والحرب مع إيران..... ١٢٨

د. آية عنان، تغيرات الرأي العام العالمي والدعاية الصهيونية المضادة خلال عام ثان من الحرب في غزة خريطة النماذج والدلالات والفاعلية..... ١٤٤

عبد الرحمن عادل، دبلوماسية وقف العدوان بين المبادرات والوساطات: دلالات النجاح والفشل..... ١٥٧

إيمان علاء الدين، لماذا سكتت الشعوب العربية عن إبادة إسرائيل لغزة؟ اتجاهات الإجابة ودلالاتها ١٦٥

عبد الرحمن فهيم، الموقف التركي خلال عام ثان من العدوان: تجدد أم تراجع؟..... ١٧٥

يارا عبد الجواد، إدارة ترامب الثانية وجديد السياسة الأمريكية تجاه الطوفان والعدوان..... ١٩٣

سارة أبو العزم، منع المساعدات عن غزة: بين تصفية الأونروا وإيجاد كيانات بديلة خلال عام ثانٍ من استراتيجية التهجير والإبادة.....٢٠٤

أحمد مصطفى الكوشني، المقاومة الحياتية في غزة: كيف يقاوم الفلسطيني سياسات الموت الصهيونية؟.....٢١٣

د. علياء وجدي، الموقف الأوروبي من إبادة غزة: بين التباينات القومية والتجمد الجماعي وأثر الرأي العام الداخلي.....٢٢٥

د. مدحت ماهر الليثي، مع إكمال عامين على الطوفان: سلام ترامب.. استكمال لمشروع صهيوني تحت تهديد الإبادة والمجاعة.....٢٤٢

رؤية معرفية

عامان من طوفان الأقصى والعدوان عليه: تهديدات واستجابات ودلالات

حرب موصولة بذاكرة تاريخية حية

أ. د. نادية مصطفى*

طيلة عامين كاملين لم تكفَّ الأصواتُ والأقلامُ -من كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية وعبر أرجاء المعمورة وأرجاء الأمة طبعًا- عن التصدي بالرصد والوصف والتحليل ومحاولات التفسير والاستشراف أمام هذا الحدث الجَلَل الواقع في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين؛ حدث طوفان الأقصى وحرب الإبادة الإسرائيلية في غزة وامتدادها عدوانًا على الشام الكبير؛ فإيران واليمن، فقطر. وفي هذا التوقيت يقف أمامي السؤال: ما الجديد الذي يمكن أن أدلي به الآن بعد ما شاركت به والمركز منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣؟

إن الانفعال والتفاعل مع الحدث عند وقوعه أمرٌ، لكن بعد شهر وشهور فعام فعامين، أمر آخر. ومع هذا، يظل الثابتُ المستمرُّ في فلسطين هو المقاومة المذهلة، ومن ثم وجوب نصرتها والتفكير في كيفية تمكينها من أجل استمرار الصمود (ولا أقول النصر)؛ فالصمود في حد ذاته حتى الآن نصر. من هذا الشعور أجدني بحاجة لأن أتشارك مع طلبتي -ومع أهلينا في غزة بالأساس- بيان أمرين متقابلين أراهما ضروريين، وازدادت الحاجة إليهما وخاصة بعد المخرجات السلبية للقمة العربية الإسلامية في الدوحة (١٤/ ٩/ ٢٠٢٥)، وردود الفعل تجاهها؛ هذا الأمران هما:

الأول- أن الوضع الذي نحن فيه الآن -بكل أبعاده؛ سواءٌ من منظور ما يُسمَّى "الواقعيين العقلانيين" المنتمين للمصالح الضيقة، أو من منظور "الحضاريين المقاومين" المنتمين للأمة والعالم"- ليس مفاجئا ولا استثنائيا؛ إن له مقدمات وسوابق وذاكرة تاريخية، يسهم الوعي بها في تأكيد الصمود.

الثاني- أن "مشهد العامين من الطوفان والعدوان" مشهد مركب معقد، أثار من الاختلاف بين أبناء الأمة أكثر من الائتلاف. فلم يكن أحد في مبتداه يتوقع استمراره عامين، ولكن مع استمرار العدوان الإسرائيلي الوحشيّ على غزة والمقاومة العسكرية الصامدة أمامه، مع مقاومة حاضنة لها من ناحية، ومع اتساع نطاق هذا العدوان إلى الشام الكبير وجواره الحضاري الإيراني من ناحية أخرى، ومن ثم اتسعت شقة الاختلاف حول مسؤولية أطراف الصراع عما يجري من "إبادة لأهل غزة" وعما وصلت إليه من حدة. ولكن الصمود يفرض استعادة الائتلاف ونبذ الاختلاف، حتى بعد توقف العدوان.

وفي هذا الإطار، أطرح رؤية تتألف من ثلاث حلقات من الدلالات: من الذاكرة التاريخية للأمة عبر قرون، إلى الذاكرة التاريخية المعاصرة عبر القرن العشرين، إلى ذاكرة راهنة يسطرها الطوفان وتداعياته عبر عامين، قبل أن أختم بتلخيص لعبرة التاريخ بين خياري الصمود والاستسلام.

---

* أستاذ العلاقات الدولية (المتفرغ) بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ورئيس مركز الحضارة للدراسات والبحوث بالقاهرة.

أولا- حقائق الحروب ودلالات ذاكرة تاريخية ممتدة للأمة

١- للحروب أسباب ونتائج و أنماط متصلة

تندلع الحروب الصغرى والكبرى نتيجة مجموعة من الأسباب، وتختبر مسارات هذه الحروب أوضاعًا عدة، وخاصة إذا امتد بها الزمن. ومن هنا لا تصبح نتائجها المباشرة على أرض المعارك هي فقط موضع الاهتمام، ولكن يبرز في الأهمية أيضًا ما لهذه المسارات ونتائجها من دلالات متوسطة أو طويلة الأمد؛ سواء بالنسبة للسياقات الداخلية للأطراف المتحاربة، أو لسياقاتها الإقليمية والعالمية من ناحية أخرى.

كما أن أنماط الحروب تتعدد، ما بين حروب عدوانية تدخلية من قوى كبرى، أو حروب تحرر للاحتلال من قوى مقاومة، أو حروب أهلية مقاومةً لنظام مستبد أو تقاتلا بين طوائف مذهبية أو قومية، إلى غيرها من أنماط الحروب. هذا عن الحروب "التقليدية"، غير أن هناك اليوم ما يسمى بـ"حروب الجيل الرابع" و"الخامس" الموجهة ضد الشعوب وضد تماسك المجتمعات، بدون قوة عسكرية مباشرة، حيث تستخدم فيها بالأساس أدوات دينية وثقافية ومجتمعية، وكذلك أدوات استخبارية وإليكترونية في إطار ثورة الاتصالات والمعلومات. وللحروب - التقليدي منها والجديد منها- جذور تاريخية، ودلالات كلية وجزئية؛ سواء على مستوى القضية محل الصراع، أو على مستوى النظام الخارجي التدخلي؛ إقليميًّا وعالميًّا. كما أن نمطي الحرب الحديثة -التي بالقوة العسكرية والتي بغيرها- لا ينفصلان بالكلية؛ فالأمن التقليدي (أمن النظم) والأمن الإنساني (أمن الشعوب) وجهان لعملة واحدة.

ومن ثمَّ، فإن نمط حروب العدوان وحروب الصمود المقاوم للعدوان، له سُنن يفيد الوعي بها في تعزيز الصمود وما وراءه من قيم إنسانية لاسيما من منظور حضاري إسلامي.

وبالنظر إلى خريطة الصراعات والحروب التي اندلعت عبر الفضاءين الحضاريين: العربي الإسلامي والغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر، يبرز من بينها حالة ذات خصوصية، نعيش الآن -ومنذ عامين- تفاعلات حلقة من تطور مسارها؛ وأقصد بها حالة "الصراع العربي-الصهيوني"؛ وسلسلة الحروب التقليدية والجديدة التي فجرتها الصهيونية ومقاومة العرب لها منذ ١٨٩٧. وهي حالة لا تنفصل عن حلقات سابقة من مسلسل "الصراع بين الإسلام والغرب" على ساحة فضائنا الحضاري الإسلامي عبر أكثر من أربعة عشر قرنًا. وبقدر ما كان لتلك الحلقات من دلالات في قرون الصعود الإسلامي، بقدر ما كان لها من دلالات أخرى في قرون التراجع؛ وفيها تأتي الحلقة الحديثة منذ نهاية القرن التاسع عشر، مع دلالات خاصة.

في هذا الإطار، يمكن القول إن خبرة عامين من طوفان الأقصى أحدثت تحولًا كبيرًا في مسار القضية الفلسطينية الذي كان يجري نحو التصفية باسم التسوية، والذي اعتقد البعض -بحكم حسابات القوى الواقعية التقليدية- أنه مسار حتمي ولا بديل له. لكن التاريخ يكشف لنا صورًا أخرى، عبر دلالات خبرات متراكمة للأمة، بما يساعد على فهم هذا التحول الجاري من رؤية حضارية إسلامية للحق وللعدل والحرية والإنسانية.

٢- دلالات ذاكرة تاريخية ممتدة: أنماط ونماذج

وفق علم العلاقات الدولية، يوصف الصراع العربي الإسرائيلي بأنه صراع معقد وممتد، ويوصف من منظورات متعددة بأنه صراع ضد الإمبريالية والاستعمار الاستيطاني، أو بأنه صراع وجود على أرض عربية، أو بأنه صراع حضاري شامل ينطلق من بُعد عقيدي يحتضن الأبعاد المادية الأخرى.

لكن الحقيقة الجيوسياسية الأولية أنه صراع على فلسطين؛ ليست أرضا وحسب، ولكن: تاريخًا ودينًا وهويةً ومكانةً، وهو صراع على القدس في قلب فلسطين؛ برمزيتها المعروفة. وإذا كان المرحوم المستشار طارق البشري قد رأى أن "فلسطين وعاؤها القدس"، فإن فلسطين

-بحدود الانتداب البريطاني- تظل قلب الشام الكبير؛ ذلك الفضاء الحضاري العربي الإسلامي الذي كان باكورة الفتوحات الإسلامية، وبقيت أرضه -منذ ذلك الحين- ساحة تدافع أساسية بين المسلمين والغرب الصليبي ثم الاستعماري.

ومن ثم، فإن عصر "الصراع مع الصهيونية وإسرائيل" على ساحة الشام الكبير منذ ١٨٩٧ أولًا، ثم في فلسطين الانتداب (١٩٢٣)، ثم فلسطين المحتلة من الكيان الصهيوني (منذ ١٩٤٨) وتوسعاته، إنما هو حلقة من سلسلة ممتدة من هذا الصراع التاريخي على قلب وروح الشام الكبير الذي وعاؤه فلسطين والقدس.

فبعد موجات الحملات الصليبية وإقامة الإمارات الصليبية في الشام، وبعد توالي أنماط الاستعمار الأوروبي الحديث: التدخلي بالامتيازات، ثم الاحتلالي العسكري، جاء عصر الصهيونية بوصفها رأس الحربة الغربية الجديدة في قلب الشام الكبير، ووعائه الحضاري العربي الإسلامي، وجواره الحضاري التركي والفارسي.

إن الشام الكبير -عبر تاريخه قبل ظهور الإسلام وبعده- لم يكن منقطعًا عن باقي مكونات الفضاء الحضاري العربي (الجانب الأيسر من قلب الأمة الممتد حتى المحيط الأطلنطي) بدرجة أساسية، كما لم ينقطع -بعد ظهور الإسلام- عن الجانب الأيمن من قلب الأمة، الممتد حتى الصين شرقًا؛ حيث ساد حكم الإسلام للجانبين نحو عشرة قرون كاملة، تخللتها موجات التحدي ثم التهديد من أقوام غير مسلمة: الوثنية (المغول)، والمسيحية (البيزنطية، الصليبية، أوروبا الاستعمارية). هذا، ولم ينفصل جناحا الأمة شرقًا وغربًا عن بعضهما وعن الشام الكبير، وخاصة عبر الهجرات البشرية. فعلى سبيل المثال، فإن العثمانيين الذين سادوا الأمة والعالم طيلة ستة قرون جاءوا من غرب الصين رعاة رحل في هجرة نحو الغرب بحثًا عن وطن ودولة، فانتقلوا من شرق الأمة إلى غربها، وجاوروا الشام حتى ضموه والعالم العربي إلى حاضنة إسلامية شاملة، كما كان معتادا.

ومن ثم، كان الشام الكبير (الذي وعاؤه القدس- فلسطين) ساحة تدافع أقوام عدة: عرب وغير عرب، مسلمين ومسيحيين ويهود ووثنيين (كالمغول)، تغلب عليهم الإسلام -إما دينا وعقيدة، أو حضارة وثقافة، أو حكما وسلطانا- واستوعبهم فاستقروا على أرضه قرونا طويلة.

كما كان الشام الكبير ملتقىً لطرق تجارة متنوعة من الشرق والغرب: برية وبحرية، ولعب ازدهار هذه التجارة -تحت تأثير التفاعل مع السياسة والحروب- أدوارًا في صعود هذا الفضاء الحضاري الإسلامي كله بجناحيه العربي وغير العربي، كما لعب أفول تلك التجارة والتفاعلات الحياتية دورا آخر في تراجع ذلك الشام وفضائه العربي الإسلامي.

وبناء عليه، فإن مصير "القدس-فلسطين في قلب الشام الكبير" تحدد مرارًا وتكرارًا بأنماط التدافع والتداول من جهة العرب والمسلمين: قوة وفتحًا ووحدة، أو ضعفًا وتراجعًا وتجزئة، وبحسب العلاقات بين أركان الأمة ذاتها وأدوارها وسياساتها تجاه هذا القلب النابض، وذلك في مواجهة القوى الخارجية التدخلية الساعية دائمًا للسيطرة على هذا القلب. وتقول عبرة التاريخ إن تلك القوى الخارجية لم تتمكن من هذا القلب وتسيطر عليه، لقوة في ذاتها أو وحدة في صفوفها، ولكن -ابتداءً وأساسًا- بسبب ضعف هذا الجزء من الأمة وتشتته، وضعف تضامن فضائه ووعائه الحضاري معه.

لذا، فالسنة تقول: إنه بقدر ما تستعيد هذه الأمة قوتها ووحدتها وتجدد سنة الجهاد ضد أعدائها المعتدين عليها والطامعين فيها، بقدر ما ينقلب المسار على المعتدي والمحتل. هذه هي القاعدة السننية، وهذا هو النمط التاريخي الذي تكشف عنه رؤية حضارية شاملة لتاريخ العلاقة بين الأمة الإسلامية والأمم الأخرى، وتتجلى على أرض الشام الكبير كثيرا. ويتبين هذا النمط ويتجلى بشدة في هذه البقعة منذ نهاية قرن التاسع عشر، وعبر قرن وربع من التحدي والتهديد الغربي والصهيوني لم تكف الأمة عن الاستجابة لذلك التحدي: مقاومة وصمودًا.

ثانيًا- دلالات تحديات قرن الاستعمار والتحرير:

- **الصهيونية وإسرائيل رأس الحربة الغربية في قلب الأمة (١٨٩٧-٢٠٢٣)**

يؤكد التحدي الصهيوني الغربي الحديث ما سبق من عبر تاريخية، وتكشف ذاكرته ما يلي:

(١) منطلق المشروع الصهيوني:

- لم يكن المشروع الصهيوني والهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين نتاج الهولوكوست، كما تروج السرديات الصهيونية؛ إذ بدأ ذلك المشروع قبل الهولوكوست النازي بقرن تقريبًا. لقد ظهرت فكرة الصهيونية وأفكار حول أهدافها السياسية ومبرراتها الدينية في أوروبا عبر القرن التاسع عشر، حتى تبلورت في شكل مشروع أكثر تحديدا ومن ثم بدأ تدشينه العملي في نهاية القرن التاسع عشر، ثم جرى تنفيذه تدريجيًا وبتراكم وتؤدة، وبتوظيف لكل السياقات العربية والفلسطينية والإسلامية والسياقات الإقليمية والدولية الملائمة لإزاحة كل عوائق الهدف الصهيوني: اغتصاب فلسطين وتهجير العرب.

- ولم يكن وعد بلفور إلا رأس جبل الثلج العائم. فقد كان الأخطر منه والأكثر تأثيرا تلك التحالفات والتحالفات المضادة بين كافة القوى الداخلية والخارجية التي أفرزت بالتدريج ما نعيشه الآن من حالة ترد وسفول وصلت حد التواطؤ والخيانة والتخاذل عن نصرة غزة حال إبادة أهلها.

- تشكلت هذه التحالفات حول عدة محاور داخلية: علماني تغريبي مقابل إسلامي، حضاري وطني مقابل متعاون موال، مدني سلمي مقابل عسكري مسلح، اعتدال مقابل تطرف، ملكيون مقابل جمهوريين، رجعيون مقابل ثوريين تقدميين، يساري مقابل ليبرالي.

- كما تشكل الصراع وفضاؤه عبر تدافع القوى الخارجية -كل لأجل مصالحه وأيديولوجيته- لأخذ جانب طرف دون آخر من أطراف الصراع: جانب بريطاني مقابل جانب ألماني-عثماني، وجانب حلفاء ووفاق مقابل جانب محور ومركزية، وجانب روسيا الشيوعية مقابل جانب دول الانتداب، ثم جانب الحلفاء مقابل جانب المحور، ثم جانب الاتحاد السوفيتي مقابل جانب الولايات المتحدة.

وكلما اختلطت ثنائيات هذه المحاور، كلما زادت الهزائم العربية وتوغلت التدخلات الخارجية، لدرجة وصلت بنا إلى حالة من فوضى الذات واضطراب الهوية؛ وهي آفة أي نسيج داخلي يفتقد مرجعية واضحة جمعية. ويكشف مسار الصراع كيف تؤدي مثل هذه الحالة إلى انكسار إرادة المقاومة الجماعية ضد عدو الأمة الأول في ذلك العصر، وتراجع في القدرة على مواجهته.

(٢) ومن ثم توالت الحروب التقليدية وغير التقليدية مع هذا العدو:

٢-١: حرب بين جيوش نظامية لخلافة عثمانية متهاوية وجيوش قوى أوروبية ساعية لتصفية ما تبقى من إرث هذه الخلافة في الشام خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها.

٢-٢: حرب بين الجيوش المنتصرة في تلك الحرب والقوى العربية المخدوعة بحلم الاستقلال وتكوين دولة عربية كبرى يتوج عليها الهاشميون؛ وانتهت هذه المواجهة بالتقسيم الحدودي للشام الكبير بين دول تلقفها مستعمر بريطاني وآخر فرنسي تحت رداء "الانتداب في ظل نظام عصبة الأمم". ساعتها كان الشام الكبير آخر ما وقع من أقاليم الأمة في براثن الاحتلال العسكري الأوروبي، ووقع بعد أن أصابته بدوره حمى القومية على حساب الرابطة الإسلامية. فلقد أضحت القومية العلمانية -أو المتجاوزة للإسلام- لصيقة بأدوات القوى الاستعمارية الأوروبية العسكرية في تفكيك الكيان المتصل؛ ومن ثم تحولت القومية إلى قطرية مجزئة للشام.

٢-٣: حرب بين الشعوب وقوى الانتداب العسكري المصحوبة بأدوات إدارة مدنية واجتماعية أسهمت في إعادة تشكيل نسيج الشام الكبير: اجتماعيًا واقتصاديًا ولغويًا وثقافيًا وتعليميًا؛ وهو الأمر الذي كان يجري من قبل في أقاليم أخرى للأمة وقعت أيضًا تحت يد الاستعمار؛ كما في الهند ومصر وبعض المغرب العربي. فلم يصدر وعد بلفور، ولم تنفذ خطة تهجير وتمكين اليهود إلى فلسطين في فراغ، إنما قامت قوى الانتداب بالإسناد اللازم لها؛ سواء على أرض فلسطين أو عبر الشام الكبير كله.

٢-٤: حرب "تهويد فلسطين" التي ظلت مستمرة منذ بداية القرن العشرين: والإلمام بتفاصيل تنفيذ هذه الحرب غير العسكرية عنوة أو إراديًا، لا يقل أهمية عن تفاصيل المعارك العسكرية والمفاوضات الدبلوماسية؛ لأنها كانت حربًا على البنية التحتية لفلسطين وشعبها من أجل توطين اليهود. ومن ثم، فإن الفكر والتاريخ التربوي الاجتماعي والاقتصادي للشام الكبير (منذ وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل) يحوز أهمية موازنة لأهمية الفكر والتاريخ العسكري والدبلوماسي لهذه المرحلة والمراحل التالية لها.

٢-٥: حروب المقاومة الفلسطينية التي لم تنقطع سواء بأعمال فردية أو كبرى جامعة أخذت شكل "ثورة" ١٩٢٩، ١٩٣٦...: وقراءة تفاصيل قيام هذه الثورات وتطورها، وكيف تم إجهاضها أو تفريغ نتائجها يبرز أمورًا مهمة تعيد تكرار نفسها الآن، ولو في سياقات مختلفة. من هذه الأمور: القيادة الإسلامية الوطنية لهذه الحروب، وتكاتف كل القوى الوطنية خلالها، ومشاركة كل فئات أهلنا من الريف والحضر. وقد وُجهت هذه الثورات المقاومة بعنف بريطاني عسكري شديد، ولعبت إمارة الأردن وملكية العراق دورهما في احتوائها بالتعاون مع بريطانيا، وصولًا إلى إعدام قيادات لها.

٢-٦: حروب جيوش عربية نظامية متتالية:

- في رد فعل عربي على إعلان قيام دولة إسرائيل، كانت حرب ١٩٤٨ التي انتهت بهدنة تتضمن قبول قرار الأمم المتحدة بالتقسيم الصادر ١٩٤٧، وأضحى الوضع بعد هذه الحرب التي استمرت عدة أشهر أسوأ مما كان عليه قبلها. وتجمع الدراسات حول أسباب الهزيمة على وقوع "خيانة" بين العرب، وعدم الاستعداد العسكري الكافي لهذه الجيوش التي كانت تخضع جميعها لإشراف ورقابة المحتل الإنجليزي. هذه الأسباب خذلت إرادة الشعوب العربية الإسلامية الواعدة في ذلك الوقت، ومنها مجموعات شاركت في الحروب النظامية أو الفدائية وكانت راغبة في التضحية من أجل قضية يؤمنون بأهميتها وضرورة مواجهة عدوها، وكانت قادرة على الصمود.

- حروب نظامية تالية: كانت عدوانًا ثلاثيًا (١٩٥٦)، ثم عدوانًا إسرائيليًا مسنودًا أمريكيًا (١٩٦٧)، ولم تستغرق الأخيرة إلا أيامًا وكانت أراض فلسطينية ثم مصرية وسورية وأردنية تحت الاحتلال الصهيوني. إلا أن هذه الهزيمة (١٩٦٧)، كانت بداية لمنعطف جديد في الصراع لتحرير الأراضي العربية المحتلة، ثم إن ما كتب عن أسبابها وعن أسرارها جدير باستمرار المراجعة.

- آخر الحروب العربية النظامية كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة: التي مثلت مفصلًا مهمًا في المواجهات العسكرية النظامية العربية مع إسرائيل من ناحية، وفي المسار السياسي السلمي للصراع من ناحية أخرى. فرغم الانتصار المصري المجيد في هذه الحرب بعبور قناة السويس وتحرير جزء عزيز من سيناء، ورغم تعثر العمل العسكري لإكمال هذا التحرير، إلا أن هذا المفصل قاد -بطريقة أو بأخرى- إلى بداية ما اضحى يسمى بمفاوضات التسوية السياسية ثم السلام المصري الإسرائيلي تدريجيًا وصولًا إلى اتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨، ومعاهدة السلام ١٩٧٩. ولقد فتحت هذه المعاهدة الطريق أمام معاهدات عربية أخرى؛ فيما عرف بمسار التطبيع؛ الذي كان يعني إنهاء الصراع، واعتبار إسرائيل كيانا طبيعيا في المحيط العربي.

- توالت بعد ذلك جولات من حروب جزئية على جبهات "الشام الكبير" من لبنان وسوريا والأردن فضلا عن فلسطين وجناحيها المفصولين: الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم توالت منذ ١٩٩١ -بعد كارثة حرب الخليج الثانية- معاهدات السلام الإسرائيلي مع كل من

الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان أبرزها ما عرف بمسار أوسلو منذ ١٩٩٣.

(٣) ولقد لعبت التحولات العالمية وانعكاساتها الإقليمية من ناحية، والتحولات في داخل النظم العربية من ناحية أخرى، ثم في داخل المقاومة الفلسطينية، قبل وبعد تكوين منظمة التحرير الفلسطينية، من ناحية ثالثة، دورًا كبيرًا في تحريك ونقل "الصراع مع إسرائيل" من المواجهة العسكرية النظامية، إلى المواجهات العسكرية غير النظامية، إلى مفاوضات التسوية السياسية، وصولًا إلى معاهدات السلام المشار إليها. وبقدر ما انعكست التحولات العالمية على الإقليم العربي بكليته وفي داخل الأوطان، بقدر ما انعكست بالطبع على الشام الكبير وفي قلبه فلسطين:

فمن ناحية أولى: انعكست التحولات العالمية (الانفراد الأمريكي عالميًا وبالمنطقة منذ ١٩٩١) في شكل نظام تدخلي سافر إقليميًا، واختراقًا داخليًا، يختلف عما كان عليه الحال خلال نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة.

- ففي الخمسينيات انقسمت الدول العربية في إطار ما سُمي الحرب الباردة العربية-العربية، ما بين معسكرين: غربي الهوى (محافظ تقليدي رجعي)، شرقي الهوى (تقدمي ثوري). لكن بعد هزيمة ١٩٦٧ وبداية الانفراج بين القطبين سرعان ما جرى إعادة تشكيل أنماط التحالفات في المنطقة ما بين: محور اعتدال (خاصة بعد معاهدة كامب ديفيد) ضم دولًا سبق ووصفت بالرجعية المحافظة، إلى جانب دول سبق ووصفت بالثورية التقدمية، وما بين محور مقاومة وطوق.

- ومن ثم، فحين بدأ الانفراد الأمريكي بإدارة الصراع العربي-الإسرائيلي منذ أواخر السبعينيات، وتوجهه نحو المسار السياسي السلمي، تموضعت نقاط المقاومة في بؤر محدودة افتقدت حليفها السابق؛ أي الاتحاد السوفيتي؛ ليبدأ -في سوريا ولبنان واليمن تدريجيًا- المحور الإيراني للمقاومة في ظل مراقبة أمريكية وعداء إسرائيلي، وفي ظل ابتعاد وترقب من الدول العربية المعتدلة! وخاصة الخليجية.

- ومع اندلاع الثورات العربية والثورات المضادة، ظلت الساحة مفتوحة أمام الولايات المتحدة بدرجة أساسية. فرغم ما قيل عن بداية توجه اهتمامها نحو القوة الصينية الصاعدة في الشرق الأقصى على حساب الشرق الأوسط، إلا أن الدور الأمريكي ظل هو السائد، مع امتناع روسي بصفة عامة، باستثناء التواجد البحري والجوي في سوريا لمساندة نظام بشار ضد ثورة الحركات الإسلامية المسلحة بدرجة أساسية. كذلك كان هناك إحجام صيني عن القيام بدور سياسي مباشر، مع الاكتفاء بالعلاقات الاقتصادية المتنامية مع الجميع.

- ومع طوفان الأقصى، ولمدة عامين، اختبرت المنطقة من جديد -كما سنرى- أدوار القوى الكبرى الغربية والشرقية والتوازنات العالمية تجاهها، والتي تبين للمراقب المدقق أنها امتداد للمواقف السابقة عبر قرن كامل.

ومن ناحية أخرى: امتدت التدخلات النظمية العالمية وبأنماط جديدة، إلى داخل الأوطان العربية؛ مما كان له تأثيرات حضارية أخطر من السياسية والعسكرية.

- فمنذ ١٩٩١ أضحى النظام الدولي متشبعًا بعملية نشر منظومة من المقولات القيمية الحداثية الغربية، وتقنينها وفرضها، والترويج لها؛ على رأسها: مقولات الديمقراطية وحقوق الإنسان (وخاصة حقوق الأقليات، والمرأة، والأطفال..) ومقولة الدولة المدنية، ومقولة الحريات الدينية، ومقولة الحوار بين الأديان والثقافات...إلخ، لكن المقولة التي قادت السياسات في هذا كله كانت مقولة "محاربة الإرهاب والتطرف". وجميعها مقولات وموضوعات ذات أبعاد ثقافية حضارية؛ ومن ثم تختلف الرؤى عنها باختلاف المرجعيات: حضارية إسلامية، أو حضارية حديثة علمانية، وباختلاف الموضع من ميزان القوة العالمية. ومن ثم تعرضت هذه الرؤى والمفاهيم لعمليات تسييس كبرى.

- كما خضعت جميع هذه المفاهيم (أو القضايا) لعمليات تقنين في شكل "نظم دولية" orders أصدرتها الأمم المتحدة، وسعت -بجهود

القوى الكبرى الغربية- لتقنينها في شكل "سياسات"، وفرض قبولها وتطبيقها عالميًا؛ باستخدام أدوات القوة الناعمة والصلدة على حد سواء.

- وكانت جميع هذه النظم العالمية والسياسات المنبثقة عنها ذات أبعاد تدخلية في المجتمعات والأوطان، على نحو أثار الجدال حولها بين القوى والحركات السياسية المتقابلة من مرجعيات علمانية وإسلامية.

- وفي قلب هذا الجدال، كانت تبرز قضية "الهوية" التي يتم توظيفها سياسيًا سواء من النظم الحاكمة أو القوى والحركات المجتمعية والسياسية، كل وفق رؤيته وأهدافه خلال عملية الصراعات والمنافسات الداخلية على السلطة؛ وهي العملية التي اصطبغت بدورها، بصبغة صراعية مردُّها الصعود البارز للحركات السياسية الإسلامية (المسماة بالإسلام السياسي) منذ ما قبل ١٩٩١، ثم خاصة منذ اندلاع الثورات العربية ابتداء منذ ٢٠١٠ وما أعقبها من موجات ثورات مضادة وحروب أهلية وحتى اندلاع طوفان الأقصى.

ومع هذا، فإن خبرة العقود الثلاثة الماضية في الدول العربية ذات مردود سلبي بالنسبة للديمقراطية والمواطنة والحريات وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية؛ ومن ثم كان لها مردود سلبي بالنسبة لشرعية ومشروعية النظم القائمة، التي لم يعد لها مصدر استمرار حقيقي إلا "القوة الأمنية" و"المساندة الخارجية" الغربية، المتشاركة بصفة خاصة مع "الدور الخليجي الجديد"، وذلك كله في إطار من الزحف السرطاني للتطبيع الساخن مع الكيان الصهيوني. إن المؤشر الأكثر خطورة بالطبع عن هذا المردود السلبي إجمالًا، هو إجهاض الثورات العربية بثورات مضادة وحروب أهلية ساخنة أو باردة عبر كافة الدول العربية تقريبا وحتى الآن.

ومن ناحية ثالثة: فمن أهم آثار هذه التحولات المجتمعية السياسية الداخلية والتأثيرات الخارجية عليها منذ ١٩٩١، ما أصاب موضع "الإسلام والإسلامية" من الصراع الحضاري على القلب العربي للأمة بصفة عامة، وعلى الشام الكبير ووعائه الرمزي والمعنوي الحضاري: "القدس-فلسطين"، بصفة خاصة.

- فمنذ ١٩٩١ وحين أضحى العدو الأول للغرب، ووفق الاستراتيجية الأمريكية العالمية، هو ما أسماه الغرب بالإرهاب وقصد به "الإسلام"، ووفق الأطروحات الفكرية الاستعمارية عن "صدام الحضارات"، وخصصت منه الحضارة الإسلامية، اصطبغت التداعيات العالمية على المنطقة العربية والعالم الإسلامي بمقتضيات ما يسمى "الحرب العالمية على الإرهاب". وتعددت تجليات هذه الحرب من: العدوان على العراق ١٩٩١ (خلال تحرير الكويت)، ثم غزو أفغانستان والعراق (٢٠٠١-٢٠٠٣)، ثم الثورات المضادة على الثورات العربية (٢٠١١-..)، بعد أن شهدت تلك الأخيرة صعودًا إسلاميًا؛ سواء سياسيًا سلميًا (مصر وتونس)، أو مسلحًا (ليبيا واليمن وسوريا)، ناهيك بالطبع عن الحرب على حركات مثل القاعدة وداعش التي اختلطت أوراقها بتلك الحركات السياسية الإسلامية.

- وفي حين ركز التحالف الدولي ضد الإرهاب بالتعاون مع نظم عربية على تلك الحركات السياسية الإسلامية، كان هناك إرهابٌ آخر يتطور ويتصاعد ويتسامح الغرب معه ويضعف العرب أمامه؛ هو الإرهاب الصهيوني المسلح المباشر، واعتداءاته ضد لبنان، وضد غزة والضفة؛ ومنه الإرهاب الصهيوني الاستيطاني لتهويد الضفة والقدس، ناهيك عما ظلت تمثله إسرائيل من تهديدات لكل الفضاء الحضاري العربي وجواره الإيراني والتركي.

- لذا، ظل السؤال قائمًا: هل هذه الحروب ضد الإسلاميين المسلحين فقط، أم ضد الإسلاميين السياسيين أيضًا الذين قبلوا بلعبة الديموقراطية وقلبوها عبر آلياتها الانتخابية على العلمانيين والاستبداديين والتابعين للغرب؟ هل كلا الرافدين إرهابي؟ وضد من هم؟ وما بديلهم؛ بمعنى: ما القوى السياسية غير الإسلامية التي ما زالت تعارض استبداد النظم القائمة وفسادها، أو ما زالت تقاوم التطبيع مع إسرائيل؟

- لقد أضحى من الجلي أن المطلوب داخليًا وخارجيًا هو: (١)"ديمقراطية بلا إسلاميين"، و(٢)"سلام مع إسرائيل بالشروط الإسرائيلية ودون مقاومة من أي نوع"، و(٣)"انخراط تام في المنظومة الأمريكية الأمنية والاقتصادية" في مواجهة إيران، ودون تحالف أو تعاون مع الجوار التركي.

- كما أضحى جليًا أيضًا أن "الإسلام المقبول" هو ما يوصف بـ"العلماني" منزوع الأسنان، بدون ثوابت، وبدون أي نوع من المقاومة: سلمية كانت أو مسلحة؛ العلماني المنخرط تمامًا، بل الموظَّف سياسيًا من الدول القائمة، وبدون أية أواصر أو روابط مع "الأمة"؛ والأخطر هو "العلماني المتأسلم" الذي يقدم مبررات عقدية للتطبيع الرسمي مع إسرائيل، ويصمت عن التواطؤ معها ضد فلسطين.

هذه النظرة لطائر يرصد من أعلى لهذا المسار التاريخي المعقد والممتد تقودنا لاستخلاص عديد من الدلالات عن أنماط من التفاعلات ونماذج من السلوك تتوالى الآن أمامنا: عربيًا وفلسطينيًا وعالميًا، دلالات تترك الإنسان حيران أمام سؤال وجودي: **ما الذي يحدث منهم وبينهم تجاه هذه الإبادة الجماعية في غزة؟** نحن بحاجة إلى الوقوف على دلالات العامين السابقين حتى يمكن -على ضوء الدلالات التاريخية- أن نجيب عن مثل هذا السؤال المحزن المؤسف!

ثالثًا- طوفان الأقصى عبر عامين: هل يكون بداية تحول نحو تصفية الصهيونية وإسرائيل لا القضية الفلسطينية؟

طوفان الأقصى من الأحداث الكبار الجَلَل في أمتنا، وفي قلبها الشام الكبير وقلبه القدس-فلسطين. وهو حدث مفصلي في تطور النظم الفرعية للفضاء العربي الإسلامي، يعلن عن -ويدشن في الوقت نفسه- تحولات إقليمية وعالمية؛ جميعها ذات امتدادات تاريخية ذات دلالات كاشفة.

فإذا كانت العقود الثلاثة السابقة على الطوفان -منذ توقيع منظمة التحرير اتفاق "سلام" مع إسرائيل أوسلو ١٩٩٣- قد كشفت بالتدريج "أوهام" إمكانية تسوية عادلة شاملة وتكوين دولة فلسطينية من ناحية، فلقد كشفت -من ناحية أخرى- انحدار الجوار العربي الرسمي نحو احتواء وتقييد المقاومة الفلسطينية والعربية والإسلامية للصهيونية، مع السكوت والتخاذل عن مواجهة التصاعد التدريجي في العدوان التوسعي الإسرائيلي من أجل تصفية القضية الفلسطينية، بل تنامي "تيار التطبيع الساخن" مع إسرائيل. وذلك في وقت غرقت فيه المجتمعات العربية في حالة من الاستضعاف وعدم التمكين حال دونها والنصرة الواجبة لقضية الأمة الرئيسية.

إلا أن وقوع طوفان الأقصى في حد ذاته كان تجسيدًا لرؤية استراتيجية جهادية أدركت حقيقة ما كان يؤول إليه وضع القضية الفلسطينية في ظل ذلك السياق الإقليمي والعالمي. فلقد كانت غزة المحاصرة هي التي سمعت أجراس الإنذار العالية المتكررة، وهي التي أخذت تعد القوة للمقاومة. وبقدر ما كانت أعمدة تلك الرؤية الاستراتيجية هي: "العقيدة الدافعة" و"الشريعة الرافعة" و"القيم الحاكمة" و"السنن القاضية" و"المقاصد الحافظة الحافزة"، بقدر ما كان التاريخ البعيد والقريب حيًا في الذاكرة، ومحفزًا وداعمًا للعزيمة والإرادة الجهادية الكفاحية النضالية، وبقدر ما كان غياب "الأمة الجامعة" مؤثرا سلبيًا فارقًا في هذا الإطار.

إن المقاومة الحضارية الشاملة حاضرة دائمًا في مسار الأمة، قد تتراجع أو تتقيد أحيانًا، إلا أنها سرعان ما تصحو مدوية متحدية كل السياقات المحيطة؛ ولقد أحدث طوفان الأقصى هذا الدوي المتحدي.

ومن ثم فلقد أضافت خبرة العامين منذ طوفان الأقصى، دلالات تُعمِّق وتبرز من الدلالات التاريخية السابقة عن حقيقة الصراع، عبر نقاط مثل: إدارة الحرب والتفاوض مع العدو، معنى النصر والهزيمة، حالة النصرة أو الخيانة وتداعياتها، مواقف القوى الغربية، عوامل القوة والضعف، عوامل الصمود أو الاستسلام.. وأخيرًا عن مآل القضية الفلسطينية إحياءً وتصفية... بل عن مآل الكيان الصهيوني ذاته والصهيونية العالمية، وإمكان تفكيكهما وتصفيتهما.

إن التطورات في غزة وحولها -من أعمال العدوان وأعمال المقاومة، وكذلك من محاولات وقف النار والتوصل إلى هدنة، ومن مفاوضات من أجل إنهاء الحرب وتحديد شكل ما بعد الحرب.. إلخ- جميعها دفعت بي، وطوال عامين، إلى مجموعة من التساؤلات المتتالية، ومجموعة أخرى من الخلاصات والاستنتاجات، حول حقيقة وضع هذه الحرب في المنطقة، وخاصة بالنظر إلى كل ما نعرفه عن نظريات الحرب والتفاوض والدبلوماسية والردع والتحالفات... وكل ما نعرفه وعرفناه عن أنماط المقاومة الفلسطينية وعن العدو الصهيوني:

١- **فمن ناحية أولى:** ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي -الجوي ثم البري- في ٢٠٢٣/١٠/٢٤ تساءلت: هل ستصمد المقاومة؟ وبعد عدة أشهر من استمرار العدوان وتطوره تساءلت: كيف تصمد المقاومة؟ وكيف تصمد الحاضنة الشعبية معها؟ ومع أول هدنة في ديسمبر ٢٠٢٣ ثم انهيارها، تساءلت: هل ستوقف إسرائيل إطلاق النار من أجل تبادل الأسرى فقط؟ وهل هي تقود الحرب فعلًا من أجل الأسرى؟ ومع عدم تجديد أول هدنة واستمرار العدوان وتصاعد وحشيته، ومع تعثر أي تفاوض بسبب المناورات والمراوغات الإسرائيلية تساءلت: هل ستستطيع المقاومة الصمود أمام الضغوط عليها بورقة أهل غزة حتى تستسلم أو تتنازل في شروط التفاوض لوقف الحرب؟

- وبعد عام من الطوفان، ثم بعد انهيار اتفاقية وقف النار الثانية في مارس ٢٠٢٥، تأكدتُ أن إسرائيل تريد الاستمرار في الحرب بوصفها "غاية في حد ذاتها"؛ لأنها تتبنى استراتيجية واضحة في مسار الحرب والتدمير (من منطقة إلى أخرى والعودة مرة أخرى)، وفي مسار الضغط للإخلاء من الشمال نحو الوسط ثم نحو الجنوب.

- كما تأكدت أن إسرائيل ليس بمقدورها دفع أهل غزة إلى الهجرة طوعًا أو قسرًا (رغم القتل والجوع...)، كما تأكدتُ أنه ليس بمقدورها أن تقضي على حماس أو تجبرها على الاستسلام وقبول نزع سلاح المقاومة.

- ومن ثم تأكد لي كيف أبرزت حالة غزة-العزة تهاوي نظريات تفوق الأسلحة في إحداث النصر، بل وأيقنتُ أن غزة تعيد صياغة مفاهيم النصر والهزيمة: من المنتصر: الأقوى عتادً وحلفاءً، أم الصامد على أرضه يقاوم بما توفر له ولا يستسلم؟ وبذا تدفعنا مقاومة غزة المسلحة لإعادة النظر في مقولات الردع وعناصر القوة، لا مقولات فنون إدارة الحروب وإدارة الصمود فقط. فبقدر ما يعكس صمود المقاومة وقوتها -تخطيطًا واستعدادًا استراتيجيًا عسكريًا- نمطًا جديدًا غير الأنماط السابقة من الحروب التي أشرنا إليها، بقدر ما يبين أن عناصر القوة ليست مادية فقط، بل قد تفوقها أحيانًا في الأهمية عناصرُ القوة المعنوية (الإيمانية) التي تدفع إلى الصبر والشجاعة والإقدام على الاستشهاد والإيمان بالحق ونصر الله للمجاهدين ضد أعداء الله ومحتلي الوطن. إنه صراع حضاري بامتياز يضم في طياته صراعًا عقيديًا وصراعًا على الوجود: أرضًا وشعبًا، وصراعًا ضد استعمار استيطاني عنصري.

٢- **ومن ناحية أخرى،** انكشفت وتأكدت عبر العامين طبائع هذا الاحتلال الاستيطاني العنصري؛ فهو ليس احتلالًا صهيونيًا علمانيًا كما اعتدنا أن نقول ونرى، إنه احتلال صهيوني يهودي، حاول أن يتجمل أمام العالم الغربي العلماني بسرديات علمانية (حق الوطن القومي)، وأخرى ثقافية (العداء للسامية)، وثالثة إنسانية (ضحايا الهولوكوست)، ورابعة سياسية (واحة الديمقراطية الوحيدة في صحراء الاستبداد الشرق-أوسطي).

- كشف هذان العامان من الطوفان والعدوان -بالتدريج وعلنًا- ما كان غير خافٍ على المتخصصين؛ كشف عن قواعده التلمودية اليهودية المتطرفة. فلقد استمر وتنامى صعود اليمين الإسرائيلي عبر عقود هذا المشروع الصهيوني، ثم بالأخص عبر ربع القرن الماضي، مدعومًا في ذلك بصعود اليمين في أوروبا والولايات المتحدة، حتى تجلى بوضوح سافر غير مسبوق خلال العامين الماضيين منذ بداية العدوان على غزة، وعبر تصاعد خطته في الإبادة الجماعية المنظمة.

- وانكشف أنها هي الإبادة الهدف الأساس من استمرار الحرب؛ ومن ثم سقوط ذريعة أو هدف تحرير الأسرى أو القضاء على حماس أو ضمان الأمن الإسرائيلي واستعادة الردع. **إنها "الحرب من أجل الحرب"، "من أجل الإبادة"، "من أجل محو فكرة الدولة الفلسطينية"، "من أجل توسيع إسرائيل وصولًا إلى إسرائيل الكبرى".**

- إنها حلقة أخرى وذات دلالات جديدة من حلقات مسلسل المشروع الصهيوني الذي بدأ منذ ١٨٩٧ في سويسرا، ثم قفز -عبر ما ذكرنا- إلى إعلان دولة إسرائيل، واليوم يراد له أن يعلن قيام "إسرائيل الكبرى" التي تبتلع الشام الكبير وزيادة في مصر والجزيرة. كل ذلك في ظل سياقات دولية وإقليمية كانت صديقة وداعمة: ابتداء من الضعف العثماني فسقوط الخلافة العثمانية، فاستعمار أقطار الأمة، فقيود وتدخلات الاستعمار الجديد من الداخل والخارج، ومباشرة عسكريًا وثقافيًا.. وجميعها كانت مناخًا لنمو واستفحال الورم السرطاني الصهيوني من عقد لآخر، حتى وصلنا إلى مرحلة تصهين فيها عرب ومسلمون، وصاروا يرددون السردية الصهيونية في أسوأ تجلياتها.

٣- **ومن ناحية ثالثة:** تأكد أن الاستضعاف الإسلامي والخذلان العربي الرسمي ليس من طبائع الأمور المفروضة قسرًا، لكنه يبدو أقرب إلى التواطؤ والخيانة؛ لأن عدم التحرك في مواجهة وحشية العدوان وتوسعه، رغم حيازة أدوات قوة يمكن استخدامها، لا يعني مناورة أو تهيؤًا، ولكن يعني صمتًا وقبولًا لما يجري وخاصة قبول "تصفية حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة إجمالًا، وكل من يرفع شعارها أيًا كانت مرجعيته".

- لقد سقطت مبررات وذرائع الحفاظ على الأمن القومي العربي أو الوطني من مخاطر الحرب، أو الحفاظ على تنمية واستقرار المنطقة بعيدا عن مخاطر توسيع نطاق الحرب الإقليمية. فجميعها لم تأبه بها إسرائيل؛ وهي تجتاح لبنان وسوريا وتضرب اليمن وتهدد مصر، وهي تتدخل في السودان وليبيا، ويعلن نتنياهو وسموتريتش وبن غفير وأمثالهم -علنًا وبقوة- عن خرائط ومسار "إسرائيل الكبرى".

- إن وأد روح المقاومة الحضارية، وخاصة المسلحة في الشعوب العربية أضحى هدفًا مشتركًا تُجمع عليه القوى الغربية وإسرائيل، ومعها قوى التطبيع العربي مع الصهيونية؛ القوى المتصهينة. ومن هنا تأتي تلك الاستماتة والإصرار على ضرب وتصفية نموذج المقاومة "الغزي" الذي انتفض له أحرار العالم.

- وفي المقابل، ما زالت النظم العربية، والنظام الجماعي العربي المتهاوي، يتمسك بسردية السلام مع إسرائيل والتسوية من أجل دولة فلسطينية، رغم كل الشواهد التي أكدت -عبر عامين- أن التسوية السلمية أضحت أوهامًا لا قواعد لها على أرض الواقع.

٤- **ومن ناحية رابعة:** تأكد في الأشهر الأولى للطوفان والعدوان الانحياز الإعلامي الغربي للسرديات الإسرائيلية عن "الإرهاب والإبادة الفلسطينية لمستوطنات الغلاف"؛ وهي السرديات التي تبنتها القيادات الأمريكية والأوروبية؛ مؤكدة فقط حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. هذا في مقابل رأي عام غربي منقسم ومتصاعد التأييد للحق الفلسطيني.

- بذا، تأكد دخول التحالف الغربي في نقلة نوعية من المساندة لإسرائيل، توالت تجليات هذه النقلة عبر عامي العدوان والصمود، حتى تأكد أن ما يجري إن هو إلا حلقة من حلقات "حرب حضارية شاملة" يشنها الغرب على الأمة منذ قرون، ودخلت منذ ١٩٩١ (كما شرحنا) مفصلًا تاريخيًا مهمًا تعاقبت حلقاته من عقد لآخر من العقود الثلاثة الأخيرة [(١٩٩١- ٢٠٠١)، (٢٠٠١- ٢٠١١)، (٢٠١١- ٢٠٢٣)].

- ثم أكدت وحشية العدوان الإسرائيلي -وتحوله إلى عملية إبادة جماعية منظمة سكتت قوى الغرب الرسمية عنها بل مدتها بكل

المطلوب من أسلحة ومساعدات اقتصادية ومساندة دبلوماسية- أكد هذا كله مصداقية وجود هذه الحرب الحضارية، والتي كانت دائمًا إسرائيل رأس حربتها الموجهة إلى قلب الأمة الإسلامية العربية في فلسطين، كما كانت الحروب الصليبية منذ أربعة قرون رأس حربة أخرى.

- ومن ثم لا يمكن الآن أن نظل نتساءل: هل الغرب يقود حربًا ضد الإسلام أم يخوضها من أجل مصالح استعمارية إمبريالية سياسية واقتصادية؟ فلقد أسقط العامان الماضيان منذ طوفان الأقصى وللأبد مصداقية أو صلاحية هذا السؤال، ولم يعد من الممكن الفصل بين السياسي العسكري، وبين الديني الثقافي الحضاري، في خطاب أو سياسات أو أدوات إسرائيل وشركائها الغربيين. فهم لا يقدرون الآن على خطاب دبلوماسي لزجٍ يخفي النوايا، لقد أفصحوا -كما لم يفصحوا من قبل- عن صهيونيتهم (بايدن، بلينكن، شولتس، أنالينا بوربوك، جورجا ميلوني ترامب، روبيو،..)، وعن كونهم يقودون حربًا صليبية (تعبير وزير الدفاع الأمريكي الحالي بيتر هيجسيث)، وأنهم لا بد أن يقضوا على إرهاب حماس الإسلامية، وكل قوة "إسلامية" يمكن أن تهدد إسرائيل والغرب.

- **في المقابل كان الرأي الغربي يشهد صحوة غير مسبوقة في مساندة القضية الفلسطينية مدفوعًا بصمود غزة ومقاومتها، وتتوالى أمامنا عبر العامين مشاهد متنوعة المستويات من هذه الصحوة وهذه الانتفاضة، وعلى نحو يتسع باستمرار حتى الآن نطاقه وشدته.**

- وبقدر ما يبدو للبعض أن تأثيرات هذه الصحوة السياسية المباشرة على مواقف القوى الغربية الكبرى تظل محدودة، بقدر ما يتضح أنها تصيب الآن قواعد الصهيونية في المجتمعات الغربية ببعض الخلل والتفكك، وتكشف عن وضعها الحقيقي في السياسات الغربية.

- هذا الوضع يمثل لبنة في تحديد مآل الكيان الصهيوني ذاته ومشروعه ولو بعد جيل تال، ولكنه مرتهن بالهجمة المضادة الصهيونية في المجتمعات الغربية، والتي لا تتوقف عن مهاجمة هذا التحول، وتتجلى في أشكال عدة؛ لعل أهمها مؤخرًا -على سبيل المثال- المظاهرات الحاشدة في لندن، منتصف سبتمبر الحالي، ضد المهاجرين وضد المسلمين بصفة خاصة، ناهيك بالطبع عن الأدوات الصهيونية الخفية في المجتمعات الغربية، بل في مجتمعاتنا العربية واقتصادياتنا نحن الآن.

- لا تنسى إسرائيل أن هذا الرأي العام العالمي الحر هو الذي صك وروَّج عنوان "الإبادة الجماعية في غزة"؛ تلك الإبادة التي تشارك فيها أسلحة وأموال الحكومات الغربية المرسلة إلى إسرائيل، وليس أدل على كل ما سبق من مشهد نتنياهو أمام الجمعية العامة بعد أن انسحبت معظم الوفود من ناحية، ومشهده وهو يطالب -من ناحية أخرى- مجموعة من كبار "المؤثرين الأمريكيين" بتكثيف العمل لمواجهة الحملة ضد صورة إسرائيل.

٥- **ومن ناحية خامسة:** أكد طوفان الأقصى -عند اندلاعه- أن المقاومة الفلسطينية مستمرة وخاصة المسلحة، وأن عملية تحرير فلسطين عملية فلسطينية بالأساس، وإن تطلبت سياقًا عربيًا وإسلاميًا مجاهدًا مناصرًا.

- كما أعلن طوفان الأقصى انتهاء الاعتماد على مسار المفاوضات سعيًا لتسوية سلمية؛ وهو المسار الذي ما زالت تتمسك به "السلطة الفلسطينية" في رام الله، رغم كل ما تبدى من سوءات وعثرات هذا المسار، واستحالة أن يقود إلى حل الدولة الفلسطينية؛ حيث إن الاستيطان والتهويد نالا من قواعد "الدولة المرتقبة" في الضفة، كما نال الحصار والعدوان على غزة مما بقي من هذه القواعد في غزة.

- ولهذا فبقدر ما لمبادرة الاعتراف بدولة فلسطينية عبر الأمم المتحدة، من أهمية معنوية دبلوماسية، وخاصة في ظل العجز العربي الرسمي المستغيث دائمًا بالمجتمع الدولي، إلا أن هذه المبادرة قد وُلِدت ميتة، وسيضيع القرار الأممي للجمعية العامة (١٤٢ صوتًا) في الهواء مثل سابقيه. وليس لمؤتمر نيويورك المنعقد برئاسة فرنسية وسعودية على هامش اجتماعات الجمعية العامة في النصف الثاني من

سبتمبر ٢٠٢٥، إلا قيمة رمزية بدوره، وربما تكون سواءته أكثر من إيجابياته. فلست أرى في هذا المؤتمر الآن إلا مناورة أوروبية لتهدئة الرأي العام الغربي المنتفض والتلاعب بالرأي العام العربي الصامت النائم من ناحية، وتحايلا جديدًا -من ناحية أخرى- على السلطة الفلسطينية المذعورة التي تنتظر أي مخرج لها ولو على حساب حماس وغزة، وتلاعبًا -من ناحية ثالثة- بساحة المواجهة العسكرية.

- فأمام الصمود الأسطوري لغزة دون استسلام لشروط إسرائيل وأمريكا، ومع تنامي تداعيات إيجابية عالمية للصمود في غزة، وخوفًا من استمرار الاستنزاف لإسرائيل عسكريًا وداخليًا، ورغم ما حاق بغزة وأهلها من أهوال، إلا أن العقلية الاستيطانية الصهيونية وعقلية شركائها الغربيين ومن الصهاينة العرب، لا تقبل إلا باستسلام تام أو إجهاز تام، ليس على مقاومة غزة فقط ولكن على "روح المقاومة ذاتها". وللأسف هناك مِن العرب مَن يقبل بفضلات الموائد "على غرار مبادرة الاعتراف بدولة فلسطينية".

٦- **ومن ناحية سادسة:** أعاد طوفان الأقصى عبر العامين تشكيل انخراط الجوارين الحضاريين التركي والفارسي في الشام الكبير.

- فلقد لعب المشروعان الإقليميان التركي والإيراني أدوارًا متجددة في المنطقة طيلة نصف القرن الماضي، منذ اندلاع الثورة الإيرانية ١٩٧٩، ومنذ التحول في الساحة التركية السياسية عقب انتهاء الحرب الباردة (رئاسة تورجوت أوزال ٨٩-١٩٩٣) ثم وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة منذ ٢٠٠٢.

- إلا أن طوفان الأقصى وعبر العامين الماضيين يبين أمرين مهمين: **أولهما-** كيف تداخلت أوراق مشروعي الجوارين بدرجة أكبر وعلى نحو اشتدت فيه تنافسيتهما، بل وأحيانًا تضاربهما. **ثانيهما-** كيف تداخلت وتشابكت أجنحة الشام الكبير (السوري واللبناني والفلسطيني والأردني والعراقي) على نحو يزيد من تعقيد حسابات المشروعين في مواجهة بعضهما البعض، وفي مواجهة إسرائيل.

- **فبعد أن دعمت إيران -تدريجيًا عبر ثلاثة عقود- محور المقاومة** في لبنان وفلسطين، ثم محور الحوثيين في اليمن، ثم المحور الشيعي في العراق (منذ ٢٠٠٣)، ثم محور المقاومة في غزة نفسها (منذ ٢٠٠٧)، ثم نظام الأسد (منذ ٢٠١٣)؛ أضحى المشروع الإيراني حاضرًا في "الشام الكبير"، وبقوة. وزاد هذا الحضور وضوحًا منذ طوفان الأقصى؛ بعد أن فتح حزب الله الجبهة اللبنانية -الإسرائيلية نصرة وإسنادًا لغزة، ثم تلاه الحوثيون في اليمن، كما ألقت إيران بثقلها -ولأول مرة وعلى نحو مباشر- في مواجهتين عسكريتين مباشرتين مع إسرائيل؛ أولاهما محددة، والأخرى أكثر اتساعًا.

- وبذا، تغيرت طبيعة التوازنات الإقليمية مع هذا التدخل الإيراني المباشر ضد إسرائيل، ومع استمرار استعداء إسرائيل لدول المنطقة على إيران؛ باعتبارها العدو الرئيس لهم والمهدد لأمنهم. لكن ظل لإيران حسابات أخرى تحكم طبيعة ودرجة تدخلها؛ سواء إلى جانب حزب الله أو حماس أو الحوثيين؛ وذلك في نفس الوقت الذي استمر الضغط الإسرائيلي الأمريكي على كل من حزب الله وحماس لنزع سلاحهما ووقف أو تصفية المقاومة ضد إسرائيل.

- وبذا، بقدر ما قيَّد الدور الإيراني خلال حرب الاثني عشر يوما (يونيو ٢٠٢٥) من مقولة انفراد إسرائيل بالهيمنة الإقليمية على المنطقة، بقدر ما تزايدت التكهنات عن توقيت ومآل الجولة التالية من المواجهة الإيرانية- الإسرائيلية العسكرية في المنطقة، وما إذا كانت تتراجع فرص اندلاعها أمام محاولات أوروبا إعادة إلى المسار التفاوضي.

- بعبارة أخرى، وبالرغم من الضربة التي وُجهت إلى النفوذ الإيراني في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، وتزايد الاعتداءات العسكرية على سوريا، وعلى الحوثيين، فإن الورقة الإيرانية أضحت حاضرة بطريقة أكبر في مسار تشكيل توازنات "الشام الكبير" وجواره الخليجي.

- **في المقابل، كان للدور التركي مدخل وتأثير مغاير في مواجهة إسرائيل:** ففي ظل العلاقات الدبلوماسية القديمة مع إسرائيل، وفي إطار العلاقات الاقتصادية والعسكرية المفتوحة والمتنوعة معها، وانفتاح الدور التركي -بقيادة حزب العدالة والتنمية- على محوري المعارضة السياسية الإسلامية، والمقاومة الفلسطينية المسلحة في المنطقة من ناحية أخرى، بدا أن الخطاب السياسي القوي لرئاسة تركيا ضد العدوان الإسرائيلي هو السلاح الأساسي لقيادة تركيا في مواجهة إسرائيل، ولم تستخدم -مثلها مثل الدول العربية- أوراق الضغط الاقتصادي التي في يدها ضد إسرائيل إلا مؤخرا في أغسطس ٢٠٢٥.

- إلا أن المواجهة الإسرائيلية التركية الحادة والمباشرة اندلعت على الساحة السورية، بعد الدور التركي في إسقاط نظام بشار الأسد، من خلال مساندة فصائل المقاومة المسلحة السورية؛ وهو الأمر الذي مثل متغيرًا آخر للتأثير في تشكيل التوازنات الإقليمية في مواجهة إسرائيل.

وإجمالًا: فإن تداعيات الطوفان والصمود والعدوان والإبادة على الفضاء الحضاري الفلسطيني العربي، متعددة الدلالات: حرب حضارية، سقوط النظام العربي، إسرائيل تريد الهيمنة وإعادة تشكيل الفضاء الحضاري العربي وليس فقط النظام الدولي الإقليمي العربي... ولكن تظل مقاومة وصمود غزة ومقاومة شعوبنا ومجتمعاتنا تعوق هذا السيناريو.

وخلاصة الأمر في حدود هذه الرؤية، أن مستقبل هذا الصراع -بعد عامين من الطوفان والعدوان والإبادة والصمود- سوف يظل سجالا بين مقاومة صامدة متجددة لكنها شديدة الضعف والخذلان عربيا وعالميا، وبين صهيونية تتشدد وتطغى لكنها تتعرض أيضا لتحديات جديدة خاصة بعد إيغالها في إبادة طويلة الأمد، وتهديد متمدد للإقليم برمته.

وأخيرًا،

فقد تجلت خاتمة مسار العامين حتى الآن في مشاهد مؤلمة، كان مسرحها للأسف هو دورة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وكواليس الاجتماعات على هامشها بين ترامب والعرب وبين نتنياهو ومعاوني ترامب. وكانت محتويات هذه المشاهد ومضامينها تعكس قدرًا كبيرًا من التلاعب الصهيوني الأمريكي بعقول وقلوب وإرادات الحكام العرب التي تظهر في حالة انقطاع كامل عن عقول وقلوب وإرادات الشعوب العربية الصامتة، وأهل فلسطين المجاهدين المرابطين الصامدين والأحرار من شعوب العالم المتظاهرين في الميادين بقوة أو المبحرين في المتوسط نحو غزة بصمود وإصرار وثبات.

ولهذا، وتجاوزًا لتفاصيل الخطابات والكلمات والتصريحات الرسمية العربية التي لا تستجيب للموقف إلا بمزيد من الإدانات والاتهامات (ضجيج بلا طحين)، فإن دلالة ما أصدره البيت الأبيض يوم ٣٠ سبتمبر، والمسمى بـ"مبادرة ترامب" لا تزال جديرة بالمتابعة، ولكن نشير إلى أن:

- قراءة محتوى مبادرة ترامب هذه وقراءة ردود الفعل السلبية تجاهها تؤكد كل ما سبق ذكره من دلالات الذاكرة التاريخية وذاكرة طوفان الأقصى عبر عامين.

- المبادرة ليست إلا خطة مفخخة لتصفية المقاومة والقضية، وللأسف في إطار صمت عربي رسمي أو مواقف معلنة باهتة ومبهمة.

- ومن ثم فلا مناص ولا سبيل لأي استشراف، لا قول إلا الرفض، واستمرار الصمود والمقاومة.

- وفي هذا الصمود والمقاومة مزيد من الاستنزاف للكيان الصهيوني، ومزيد من كشف وتفكيك قواعده الصهيونية في المجتمعات والنظم الغربية.

والله أعلم.. وهو مع الصابرين المجاهدين، والحمد لله

القاهرة ٢٠٢٥/٩/٣٠

ملف العدد

بعد عام ثان من الطوفان...

القضية الفلسطينية على مفترق طرق

الأمن الإقليمي العربي خلال عام ثان من العدوان والمقاومة: التحولات والعبر الأساسية

السفير/ معتز أحمدين خليل*

تقديم:

يتناول هذا المقال وضع الأمن الإقليمي العربي في العام الثاني من طوفان الأقصى. لذا أبدأ بتعريف مفهوم الأمن الإقليمي، وانطباقه على المنطقة العربية؛ وعلاقة الأمن العربي بأمن الشرق الأوسط الأوسع، الذي يشمل أطرافًا أخرى، بما فيها إسرائيل، إلى جانب الأطراف العربية؛ وكيف تؤثر هذه الأخيرة على الأمن الإقليمي العربي وأمن الشرق الأوسط. ثم أتناول التفاعل العربي تجاه الطوفان من الناحيتين النظرية، والعملية، والتفاعل الخارجي مع الطوفان، من خلال عرض أبرز ردود أفعال عدد من الدول المتأثِّرة بالطوفان والمؤثِّرة فيه[1]، وأثر ذلك كله على الأمن الإقليمي العربي؛ وما إذا كان قد نتج عنه تحولات جوهرية، والخبرات المستفادة لتعزيز الأمن الإقليمي العربي، وأمن الشرق الأوسط بصفة عامة.

الأمن الإقليمي:

يشمل تعريفُ الأمن الإقليمي أبعادًا عِدَّة، أبرزُها موضوعيًّا الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية بمعنى الحفاظ على السلم داخل الإقليم، وتفادي نشوب الحروب بين أطرافه، أو بينها وبين أطراف خارجية. يتضمَّن ذلك معالجة أسباب النزاع داخل الإقليم والعمل على حلِّها بالطرق السلمية، وبصورةٍ مُرْضِيَةٍ لمختلف الأطراف حتى لا تتفجَّرَ نفسُ النزاعات من جديد بشكلٍ منتظم. ويشملُ كذلك الحفاظَ على مقدرات الإقليم مُجْتَمِعةً، بما في ذلك سلامة ووحدة أراضي دُوَلِه، والموارد الاقتصادية المتوفرة فيه، وتوظيفها لتحقيق مصالح شعوبه.

كما يشمل البعد السياسي استقرار النظم السياسية داخل الإقليم، بما يتَطَلَّبُه من توفُّر حدٍّ أدنى من الشرعية السياسية تسمح للحكومات القائمة بأداء وظائفها في تحقيق الأمن، وتوفير الفرص الاقتصادية اللازمة لحياة السكان، وعدم دفعهم للبحث عن فرص للحياة في دول أخرى داخل الإقليم أو خارجه؛ بما يُشَكِّلُ ضغوطًا على الدول الأخرى، ويخلق أسبابًا إضافية للنزاع وعدم الاستقرار.

ويمتدُّ مفهوم الأمن الإقليمي ليشملَ مواجهةَ التحديات والظواهر الحديثة نسبيًّا مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة.. بما في ذلك تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وتحركات اللاجئين، وتغير المناخ، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، وما يستجد من ظواهر تؤثر على الأمن والاستقرار بالمفهوم الواسع.

وينْطَبِقُ مفهومُ الأمن الإقليمي مادِّيًّا على منطقةٍ جغرافية تَحُدُّها حدودٌ طبيعية واضحةُ المعالم مثل المساحات المائية المتَّسعة، و/أو الصحاري، والجبال. ويتَّسع نِطاقُهُ أو يتقلَّص وفقًا للأبعاد الثقافية، والاجتماعية التي تجمع بين شعوب الإقليم، أو بعضها، خصوصًا إذا كانوا يتقاسمون تجارب تاريخية مشتركة. كما ينطبق على التفاعلات بين جميع الأطراف في الإقليم، بما في ذلك الشعوب، والحكومات، والأطراف غير الحكومية بمختلف تجلياتِها.

يتَطَلَّبُ ما تقدَّمَ وجودَ علاقات تعاون بين الأطراف الفاعلة داخل الإقليم لتحقيق الاستقرار، وتسوية النزاعات، وتنمية الموارد، ومواجهة التحديات المشتركة، وتنظيم التفاعل مع

---

* مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة سابقًا.

(١) مع الإقرار بأن كلَّ الدول العربية مهمةٌ وتؤثِّرُ وتتأثَّرُ بأحداث الطوفان، وأن المقال اقتصر على لمحات بارزة محدودة لأن المجال لا يتَّسع لتناول الأثر على الجميع بالتفصيل.

الأقاليم الأخرى، والنظام العالمي ككل؛ حتى إن بعض الدراسات تربط تعريف الأمن الإقليمي بوجود منظمة أو منظمات إقليمية تجمع دول الإقليم أو بعضَها، تُنَظِّمُ علاقاتِها، وتساهم في احتواء ما قد ينشب من نزاعات.

الأمن الإقليمي العربي:

ينطبق ذلك على الأمن الإقليمي العربي بامتياز، جغرافيًّا، بحدوده الواضحة من المحيط غربًا إلى الخليج شرقًا، ومن البحر المتوسط شمالًا إلى الصحراء الأفريقية الكبرى والمحيط الهندي ومضيق باب المندب جنوبًا؛ وثقافيًّا وتاريخيًّا، إذ تشترك شعوبه في اللغة، والثقافة، والديانات -باعتبار الإقليم مهبط الديانات السماوية الثلاث، ونزوع جزءٍ مُعْتَبَرٍ من سكانه إلى الإيمان بإحدى الديانات السماوية، وتطبيق شعائرها، واعتبارها الدافع الأساسي لسلوكه. هذا، فضلًا عن الخبرة التاريخية بالعيش تحت كيان سياسي واحد يشمل شعوبًا متعدِّدة -من الإقليم أو جواره- قبل بروز نموذج الدولة القومية في القرن الماضي.

من الناحية النظرية يتمتَّع الإقليم العربي ببنية مؤسسية متكاملة للأمن الإقليمي تتمثل في جامعة الدول العربية التي تضم كلَّ دول الإقليم، وتنظِّمُ العلاقات بينها في جميع المجالات على غرار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصِّصة، بما في ذلك اتفاقية للدفاع المشترك -وإن كانت غير مفعَّلة لأسباب منها الخلافات الحدودية التي قد تصل إلى مناوشات عسكرية أحيانًا، وكذلك الخلافات بين الدول ذات القدرات العسكرية وتلك ذات القدرات المالية التي تجسَّدت في الخلاف في وجهات النظر بين مصر والسعودية عام ٢٠١٥ حول إنشاء قوة عربية مشتركة. وتجدر الإشارة إلى أن عدم تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك ليس غريبًا، إذ إن الأمم المتحدة ذاتها لم تنجح في تفعيل هيئة الأركان المشتركة المنصوص عليها في ميثاقها بسبب الخلافات بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. تُضاف إلى الجامعة العربية أيضًا تنظيماتٌ دون إقليمية تُكَمِّلُ التعاون بين الدول المتجاورة داخل الإقليم، مثل مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، وإن كان الأخير معطلًا منذ عقود بسبب الخلافات بين المغرب والجزائر.

وتتكامل مع البنية المؤسسية للإقليم العربي، منظمة التعاون الإسلامي التي تشبه الجامعة العربية في تنظيمها وفروعها التي تنظم مختلف مجالات التعاون، وتشترك في عضويتها جميع دول الإقليم.

أمن الشرق الأوسط: إسرائيل والتحديات التي تُثِيرُها

وفقًا للتعريف العام السابق، يمكن أن نعتبر الأمن الإقليمي العربي جزءًا أساسيًّا من أمن منطقة الشرق الأوسط، وإن كان متميزًا عنه. إذ تشمل منطقة الشرق الأوسط دولًا أخرى مهمة هي إيران، وتركيا على التخوم، وإسرائيل في الوسط.

وإذا كانت إيران وتركيا دولتين مختلفتين عن دول الإقليم العربي، فإنهما موجودتان في إقليم الشرق الأوسط منذ الأزل، وتشتركان مع دوله في جوانب ثقافية مهمة، وتجارب تاريخية لا يمكن إنكارُها، ليس هنا مجال تقييمها؛ فإن إسرائيل تُعْتَبَرُ دولةً دخيلةً على المنطقة، أُنْشِئَتْ حديثًا عام ١٩٤٨، على أرضٍ كان يقْطُنُها الشعبُ العربي الفلسطيني وما زال. لكن من الناحية الموضوعية يجب الإقرار بأن الواقع يفرض إسرائيل كجزء أساسي من الشرق الأوسط[1]؛ بما يجعلُها فاعلًا رئيسيًّا في تشكيل أمنه الإقليمي، بما تملكه من إمكانياتٍ ذاتية وخارجية تستطيع توظيفها لهذا الغرض؛ ومن ثَمَّ تُؤَثِّرُ تأثيرًا كبيرًا في الأمن الإقليمي العربي.

يثير الحديث عن إسرائيل كذلك عدَّة ملاحظات فيما يتعلق بتأثيرها على أمن الشرق الأوسط من جهة، وعلى الأمن الإقليمي العربي من جهة أخرى. إذ إن وجود إسرائيل كطرف أجنبي في المنطقة، أُنْشئ بالقوة المسلَّحة على حساب تطلُّعات شعب فلسطين في التحرُّر من الاستعمار البريطاني، وإنشاء دولته

(1) Samer S. Shehata, Introduction, (in): Samer S. Shehata (ed.), The Struggle to Reshape the Middle East in the 21st Century, (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2023), p. 9; and Noa Shonmann, Israel and Regional Order Change Post-2011, (in): Ibid, p.79.

القومية المستقلَّة؛ يفْرِضُ ضغوطًا متواصلة ومتعارضة على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط من أجل إصلاح الظلم التاريخي الواقع على الفلسطينيين، ومن أجل الحفاظ على أمن دولة إسرائيل -من وجهة نظرها، في ضوء العداء المستحكم تجاه وجودها من معظم شعوب الإقليم. ولا أدَلَّ على ذلك من أنها منذ نشأتها طرفٌ أصيلٌ مُبَادِرٌ في العدد الأكبر من النزاعات المسلَّحة والحروب التي تَعَرَّضَ لها إقليمُ الشرق الأوسط. وهي بذلك تُعْتَبَرُ انتهاكًا مستمرًّا للأمن الإقليمي العربي لأنها أُنْشِئَتْ على حساب أحدِ أطرافِه، ولأنها منذ نشأتها تَتَحَرَّشُ بالأطراف الفاعلة في الإقليم في حروبٍ تُسَمِّيهَا دِفاعية، بينما هي في الواقع حروبٌ استباقيةٌ لتدمير أيِّ إمكانية لمواجهتها من داخل الإقليم. كما أنها تشترك في الحروب التي تَشُنُّها دولٌ من خارج الإقليم مثلما حدث عام ١٩٥٦، أو تستدعي تَدَخُّلَ دولٍ من خارج الإقليم لدعْمِها عسكريًّا عند الحاجة مثلما حدث في يونيو الماضي ضد إيران. وهي في جميع الأحوال لا تعتمد على إمكاناتها العسكرية والاقتصادية الذاتية وحدها، بل على الدعم الذي تتلقَّاه من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية.

ولا تتورَّع إسرائيل عن اللجوء لأيِّ وسيلةٍ لتعزيز أمنها، بما في ذلك سياسة "فَرِّقْ تَسُدْ"، وإذكاء النعرات الطائفية مثلما حدث في لبنان عام ١٩٥٨، وخلال السبعينيَّات أثناء الحرب الأهلية. بل بادرتْ بإدخال فكرة الميليشيات المسلَّحة المستقلة عن الدولة في المنطقة لتُشَكِّلَ عازِلًا بينها وبين حدود الدولة التي تنطلق منها المقاومة، فأنشأت جيش لبنان الجنوبي عام ١٩٧٧ بقيادة سعد حداد ثم أنطون لحد. وهو نفس الأسلوب الذي اتَّبَعَتْهُ في تشجيع الخلافات بين مختلف الفصائل الفلسطينية منذ منتصف الثمانينيَّات؛ وتَتَّبِعُه حاليًّا في سوريا بعد سقوط نظام الأسد.

وقد أدَّى فشل الحكومات العربية، منفردة أو مجتمعة، في مواجهة مختلف أشكال العدوان والتحرُّشات الإسرائيلية المستمرَّة، إلى نشأة حركات مستقلَّة عن الدول أخذتْ على عاتقِها مهمَّة مقاومة الاحتلال. وإذا كانت المقاومة قد بدأتْ بحركة تحرير فلسطين "فتح" عام ١٩٦٤، التي تحوَّلت إلى الممثِّل الرسمي للشعب الفلسطيني، وبالتالي لا تُعْتَبَرُ ميليشيا مسلَّحة؛ فقد نشأت وتطوَّرت حركاتٌ مقاوِمةٌ أخرى سواء في فلسطين، أو لبنان، أو اليمن، أو العراق تدريجيًّا في الثمانينيَّات لتتولَّى تلك المهمَّة[1]. ولا شك أن مختلف تلك الحركات شكَّلت ضغوطًا وتحديات خطيرة في وجه الحكومات والنظم الرسمية العربية، خصوصًا أن بعضَها مَدَّ نشاطَه لمقاومة تلك الحكومات، وقَدَّمَ نفسه باعتباره نموذجًا بديلًا لها.

تحركات المؤسسات الإقليمية، والدولية:

إذا انتقلنا إلى التحرُّكات الفعلية، نجد أن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي تفاعلتا مع الطوفان فعقدتا عددًا من القمم المشتركة الاستثنائية، إلى جانب قممها العادية، نتج عنها قرارات شاملة تُدين العدوان الإسرائيلي، وتدعو إلى وقف إطلاق النار، ورفض تهجير الفلسطينيين إلى مصر أو الأردن، أو أي مكان، وتدعو إلى إدخال المساعدات، ومساندة وكالات الأمم المتحدة المعنية، وعلى رأسها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة إعمار غزة، ورفض ضم الضفة الغربية والقدس المحتلة والجولان، ورفض العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتفعيل حل الدولتين، والدعوة لوقف تصدير السلاح إلى إسرائيل، وحث الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لتحقيق ما تقدم. وتم إرسال العديد من اللجان الوزارية المُكَوَّنَة من أميني عموم المنظمتين، ووزراء خارجية الدول المتاخمة لفلسطين، ودول رئاسة المنظمتين، للتشاور والتنسيق مع نظرائهم في العواصم المعنية للدعوة لوقف الحرب وإدخال المساعدات. كما تفاعلت المنظمتان مع خطة رئيس الولايات المتحدة بإخلاء غزة وتهجير سكانها إلى مصر والأردن لإنشاء مشروع سياحي عالمي على شواطئها، ودعوته الدول التي

(١) حماس عام ١٩٨٧ بعد الانتفاضة الأولى، وحزب الله عام ١٩٨٢ لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي للبنان، وحركات يسارية وإسلامية في مصر بعد معاهدة السلام عام ١٩٧٩، وفي العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣.

لا يروقُها ذلك إلى تقديم بديل؛ بتنظيم قمة القاهرة حول إعادة إعمار غزة في مارس ٢٠٢٥ التي أنتجتْ وثيقةً متكاملةً تتضمَّن تفاصيل إعادة الإعمار، وتكاليفه المبدئية، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإغاثية غير الحكومية المعنيَّة.

لكن هذه القرارات لم تُشِرْ إلى وقف إجراءات التطبيع بين الدول العربية التي تتمتَّع بعلاقات مع إسرائيل، ولم تَدْعُ إلى محاصرة إسرائيل اقتصاديًّا، أو مقاطعة الدول التي تمدُّها بالمال والسلاح. بل على العكس استمرَّت العلاقات الاقتصادية وتعزَّزَت مع الولايات المتحدة وإسرائيل -وإن كان بيان الاجتماع الوزاري الأخير للجامعة العربية في ٤ سبتمبر ٢٠٢٥ قد تضمَّنَ فقرة بشأن "عدم إمكانية التعويل على ديمومة أي ترتيبات للتعاون والتكامل والتعايش بين دول المنطقة مع إسرائيل في ظل استمرار احتلال بعض الأراضي العربية، أو التهديد المبطن باحتلال أو ضم أراضٍ عربية".

وقد نجحت جهود الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، في استقطاب تأييد دولي واسع للأهداف السابقة، بما في ذلك من أنصار وحلفاء إسرائيل في أوروبا الغربية الذين بدأوا يدرسون وقف صادرات الأسلحة التي يمكن استخدامها في فلسطين؛ وأعلن بعضهم التفكير في فرض عقوبات على إسرائيل.

كما أنتجت تلك الجهود الدبلوماسية المبادرة الفرنسية السعودية التي تمَّ الإعلان عنها خلال دورة عام ٢٠٢٤ (الـ٧٩) للجمعية العامة لعقد قمة دولية لبحث وسائل تنفيذ حل الدولتين. وقد تمَّ عقد القمة في يوليو ٢٠٢٥ بعد أن تمَّ تأجيلُها لتزامن موعدها الأول في يونيو مع الحرب التي شنَّتها إسرائيل والولايات المتحدة لتدمير برنامج إيران النووي. ورغم أن الإعلان الصادر عنها أعاد تأكيد التمسُّك بحلِّ الدولتين، ودعا لدراسة عدد من الإجراءات العملية لتنفيذه، فقد اتَّضح أنه تضمَّن عناصر من خطة طَوَّرَها مستشارُ الأمن القومي البريطاني على مدى شهور[١]، وأصَرَّتْ فرنسا على إدراجها، أهمُّها: إدانة حماس، والدعوة إلى نزع سلاحها، وتنحيتها عن الحكم في غزة، والترحيب بفكرة إنشاء قوة دولية مؤقَّتة لتحقيق الاستقرار في غزة تحت إشراف الأمم المتحدة. وهي العناصر التي ركَّز عليها الإعلام الغربي باعتبارها المرة الأولى التي تتبنَّاها الدول العربية علنًا[٢]. ورغم أن الوثيقة تُعْتَبَرُ وثيقةً محدودةَ الأثر تقْتصِرُ على الدول التي شاركت في تبنِّيها، فقد تم الاتفاق على عرضها على الجمعية العامة خلال دورتها الجديدة (الثمانين) في سبتمبر ٢٠٢٥ لاعتمادها؛ وهو ما حدث بإصدار أول مُقَرَّرٍ إجرائي Decision للدورة الثمانين للجمعية العامة في ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥ لاعتماد الإعلان. ثم رَكَّزَ الإعلام الغربي مجدَّدًا على ما تضمَّنه الإعلان من إدانة لحماس ودعوة لنزع سلاحها للمرة الأولى في قرار للجمعية العامة، بعدما كان يتمُّ تفادي إدانة حماس في قرارات الجمعية العامة السابقة حيث تتمتع القضية الفلسطينية بأغلبية كاسحة[٣]. والمشكلة أن مسألة الاعتراف بدولة فلسطين، والخطوات الكفيلة بتنفيذ حل الدولتين، كُلُّها إجراءات نظرية سبق أن تضمَّنتها قرارات الجمعية العامة، وأحيانًا مجلس الأمن، ولا مَحَلَّ لها على أرض الواقع في المستقبل المنظور؛ في الوقت الذي سَتَتَمَسَّكُ فيه الولايات المتحدة، وإسرائيل، ودول أوروبا الغربية، بتنفيذ أي إجراءات بشأن

(1) Michael D. Shear, Steven Erlanger and Roger Cohen, Behind Europe's Anguished Words for Gaza, a Flurry of Hard Diplomacy, The New York Times, 10 August 2025.

حتى لو افترضنا أن خطة مستشار الأمن القومي البريطاني حسنة النية للرد على التجاوزات الإسرائيلية، فإن أقل ما توصف به أنها عبارة عن وعد بخطوة رمزية محدودة الأثر، مقابل ثمن عملي باهظ يجب أن يُدفع مسبقًا.

(2) Farnaz Fassihi and Ephrat Livni, Arab States Call for Hamas to Disarm Amid Push for a Palestinian State, The New York Times, 31 July 2025.

(٣) غطَّت وكالة رويترز الخبر تحت عنوان: "الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة إعلان حل الدولتين الذي يدين حماس":

Reuters, UN overwhelmingly endorses two-state solution declaration that condemns Hamas, Reuters, 12 September 2025, available at: https://bit.ly/4nAZfM5

حماس فورًا، على غرار التمسُّك بنزع سلاح حزب الله، وتجاهل أي التزامات على إسرائيل وفق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تمَّ التوصُّل إليه في نوفمبر ٢٠٢٤.

تحركات وردود فعل دول الإقليم:

في مواجهة مختلف التحديات، بما فيها تحديات حركات المقاومة، ركَّزَت الحكومات العربية على أولوية البقاء والاستمرار في الحكم. وتحوَّلت متطلباتُ الأمن القومي، ومن ثَمَّ الإقليمي، على أرض الواقع إلى متطلبات بقاء النظم والحكومات القائمة، مِصْدَاقًا للقول المنسوب للويس الرابع عشر: "الدولة أنا L'État c'est moi"، وذلك المنسوب لخلفه لويس الخامس عشر: "من بعدي الطوفان Après moi, le déluge"[١].

وإذا كان العمل من أجل البقاء في السلطة، وتعريف مصلحة الدولة على أنها مصلحة النظام لا تقتصر على الدول العربية، بل هو سلوك طبيعي لمختلف الحكومات، حتى في النظم الديمقراطية، مثلما نرى في الولايات المتحدة، والدول الأوروبية؛ فإن الفارق أن الحكومات التي يتم انتخابُها في نظم يتم فيها تداولُ السلطة بانتظام تَخْضَعُ للمساءلة، مما يضع حدودًا على تصرُّفاتها من أجل البقاء، ويوجِدُ هامشًا واسعًا لمعارضتها وتغييرها بالطرق السلميَّة.

الركون للخارج: يفسِّرُ ما تقدَّم ركونَ معظم الحكومات العربية إلى الخارج، واعتمادَها على دعمه من أجل إضفاء الشرعية الدولية، والمساعدة الاقتصادية، والردع والحماية العسكرية، حسب الحاجة. ويتمثَّلُ ذلك في دخولها في علاقات اعتماد متبادل مع دول قوية من خارج الإقليم لتساهمَ الأخيرةُ في توفير المتطلَّبات السابقة وقت اللزوم، مقابل اتِّباع سياسات تتَّفق مع مصالح الدول الداعمة وحلفائها. ومن تلك المصالح استقرار وضع إسرائيل في المنطقة من خلال احترام وتوسيع اتفاقيات السلام والتطبيع المُوَقَّعَة بين الدول العربية وبين إسرائيل؛ وهو ما حقَّقته الاتفاقات الإبراهيمية أثناء ولاية ترامب الأولي؛ وطَوَّرَتْهُ الولايات المتحدة أثناء ولاية بايدن بفتح المجال الجوي السعودي أمام الرحلات المتَّجهة إلى إسرائيل أو المُقْلِعَة منها، وترتيب اجتماعات تشاورية غير معلنة بين كبار مسؤولي البلدين؛ وتتواصل بإصرار خلال ولاية ترامب الثانية، من أجل ضم السعودية إلى ترتيبات التطبيع بصورة رسمية؛ رغم أن الاتفاقات الإبراهيمية لم تساهم في تحقيق السلام[٢] - وإن كانت السعودية تتمسَّك حتى الآن بإنشاء الدولة الفلسطينية أولًا. ومن ذلك أيضًا مساهمة الدول العربية في التصدِّي للصواريخ والمُسَيَّرات الإيرانية الموجَّهة ضد إسرائيل ردًّا على تحرُّشاتها المتكرِّرة بإيران وحلفائها في العام الأول للطوفان عقب الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق في مارس ٢٠٢٤، وفي العام الثاني في إطار الرد الإيراني في أكتوبر ٢٠٢٤ على اغتيال أمين عام حزب الله في بيروت في سبتمبر، ومن قبله رئيس حركة حماس في طهران في نهاية يوليو؛ ثم أثناء الحرب التي شنَّتها إسرائيل واستدعتْ إليها الولايات المتحدة لتدمير البرنامج النووي الإيراني في يونيو ٢٠٢٥.

الخليج: من المصالح الأخرى عدم استخدام البترول كوسيلة ضغط لتعديل سلوك إسرائيل أو الدول الداعمة لها مثلما حدث خلال حرب عام ١٩٧٣؛ بل التحكُّم في أسعار النفط العالمية وفقًا لمصلحة الولايات المتحدة.

والمصلحة الأخيرة الصارخة تمثَّلت في الابتزاز الصريح من ترامب لحثِّ السعودية ودول الخليج على شراء منتجات، واستثمار أموال طائلة في الولايات المتحدة، كما بدأ أثناء ولايته الأولى بخطابه الشهير الذي أعلن فيه أنه خاطب ملك السعودية بقوله "أيها الملك، عليك أن تدفع مقابل ما نقدِّمه لك من حماية، إذ إننا لو رفعنا تلك الحماية لن تستقرَّ على عرشك أكثر من أسبوعين"[٣]. ورغم ذلك لم تُخْفِ دولُ الخليج تفضيلَها

(١) وهو ما حدث بالفعل بالمناسبة، إذ أطاحت الثورة الفرنسية بخلفه لويس السادس عشر.

(2) Vivian Nereim, Why Trump's Abraham Accords Have Not Meant Mideast Peace, The New York Times, 13 July 2025.

(3) Reuters, Trump: I told Saudi king he wouldn't last without U.S.

لعودة ترامب للحكم، وساهمتْ في نجاحه في الانتخابات من خلال التحكم في وتيرة إنتاج البترول ليستمرَّ سعرُ الوقودِ مرتفعًا أثناء العام الأخير لبايدن لتأليب الناخب الأمريكي على الحزب الديمقراطي، رغم أن بايدن توجَّه بنفسه إلى السعودية للمطالبة بالعكس. ثم واصل ترامب ابتزازَه برحلته التاريخية إلى الخليج في مايو ٢٠٢٥ حيث حصد ما يقرب من ٤ ترليون دولار دون أي شروط مُعلنة. ولم تكتفِ دول الخليج بذلك، بل استمرت في دعمه بالتنسيق مع روسيا من خلال فرض زيادة الإنتاج العالمي للبترول بنسب معينة في إطار تجمع أوبك+ لأربع مرات متتالية منذ نجاحه في الانتخابات، آخرها خلال سبتمبر ٢٠٢٥، حتى لا يرتفع سعر الوقود في الولايات المتحدة بما قد يؤثّر على شعبية ترامب بين أنصاره. هذا، رغم أن السعودية تواجه ضغوطًا مالية غير مسبوقة؛ حتى إن ميزانيَّتَها تضمَّنت عجزًا ضخمًا العام المالي الجاري نتيجة المشروعات الداخلية الطموحة التي تنفذها، والالتزامات التي تعهَّدت بدفعها للولايات المتحدة.

لبنان: تتمثَّل المصلحة التي تحقِّقها الولايات المتحدة للبنان في دعم وضعه الاقتصادي المتعثِّر دائمًا نتيجة عوامل هيكلية داخلية وخارجية، أبرزُها الفساد المستشري[١]، والتوتُّرات الطائفية، والحروب المنتظمة مع إسرائيل. ويتمثَّلُ الدعمُ الذي توفِّره الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في حَثِّ دول الخليج على الاستثمار وتقديم المساعدات المالية اللازمة لإنعاش الاقتصاد اللبناني. أما المصلحة المطلوبة من لبنان فتتمثَّل في مهادنة إسرائيل، والتطبيع معها، وعدم إثارة المشاكل فيما يتعلَّق بترسيم الحدود البرية معها. والأهم من ذلك كف المقاومة عنها، من خلال التضييق على الفصائل الفلسطينية المُهَجَّرَةِ إلى لبنان، أو التخلص منها وطردها؛ ونزع سلاح المقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب الله، ومنع أي نشاط يهدف لمواجهة إسرائيل وتحرير الأراضي اللبنانية المحتلَّة في الجنوب، ومزارع شبعا التي تعتبِرُها الولاياتُ المتحدة وإسرائيل تابعةً لسوريا. ولعل ذلك سبب إصرار الولايات المتحدة على الضغط لترسيم الحدود البرية مع إسرائيل، من أجل تأكيد تبعية مزارع شبعا لسوريا، وبالتالي إنهاء القضايا المعلَّقة مع لبنان، وتطبيق ما يتمُّ تطبيقه على هضبة الجولان على مزارع شبعا؛ لفتح باب التطبيع مع لبنان، بعد نزع سلاح حزب الله لإنهاء التهديد الذي يشكله على حرية حركة إسرائيل في المشرق. وقد تعاملت الولايات المتحدة مع حزب الله بصورة مضطردة بإقناع دول الخليج بأنه يشارك إيران في زعزعة أمن الخليج؛ ثم الضغط لتولية رئيس أركان الجيش اللبناني لرئاسة الجمهورية على عكس المُثُلِ والسياسات الأمريكية التي ترفض تدخل الجيش في السلطة؛ ثم مساندة الدفع بنواف سلام رئيس محكمة العدل الدولية، لمنصب رئيس الوزراء، للتخلُّص من وجوده الفاعل في المحكمة كرئيس وقاضٍ عربيٍّ إضافيٍّ[٢]، وتكليفِه بمهمة نزع سلاح حزب الله، بصرف النظر عن الآثار المتوقَّعة لمحاولة أداء تلك المهمَّة بالقوة. كما أصرَّت على إصدار قرار مجلس الأمن ٢٧٩٠ في أغسطس ٢٠٢٥ بإنهاء مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقَّتة للبنان بنهاية عام ٢٠٢٧، لإبقاء السيف مُصَلَّتًا على الدولة اللبنانية. وقد تمَّت كل تلك الخطوات بنجاح من خلال ممثلي الولايات المتحدة "المتميزين" للبنان الذين تُفْتَحُ لهم الأبواب لمقابلة الرئيس ومكونات الطيف السياسي في لبنان[٣].

سوريا: أصبحت أرض سوريا مستباحة قبل الطوفان بسنوات نتيجة تآكل النظام السابق وانعدام شرعيته. وتمثَّلت

---

support, Reuters, 3 October 2018, available at: https://bit.ly/3VgSBP0

(١) الذي انكشف جزءٌ منه من خلال الاتهامات الموجهة لرئيس البنك المركزي الهارب إلى فرنسا.

(٢) إذ كان قد تم انتخابه في الجمعية العامة عام ٢٠١٥ على حساب مرشح بريطاني.

(٣) أولُهُم خلال العام الأول للطوفان وبداية العام الثاني حتى تولي ترامب، عاموس هوكستين وهو يهودي إسرائيلي خدم في الجيش الإسرائيلي، وشارك في أحد حروب لبنان؛ ثم التالية مورجان أورتاجوس التي تشمل مؤهلاتها أنها صديقة لأسرة ترامب، فضلًا عن أنها شاركت في حرب العراق، وتَحولت من المسيحية إلى اليهودية على كِبَرٍ مثل ابنة ترامب؛ ثم الأخير توماس باراك، ذو الأصل الشامي، الذي فقد أعصابه عندما تكاثر عليه الصحافيون اللبنانيون في مؤتمر صحافي في نهاية أغسطس ٢٠٢٥، فطالبهم بعدم التصرف مثل الحيوانات، مضيفًا أن "تلك مشكلة المنطقة".

مظاهرُ الاستباحة في القواعد الأجنبية: الروسية أولًا، التي سارع بشار الأسد باللجوء إليها لإنقاذه من زحف الثورة عام ٢٠١٥؛ إلى جانب التواجد العسكري الإيراني؛ والتابع لحزب الله حتى الشهور الأولى للعام الثاني من الطوفان. هذا، إضافة إلى التواجد الأمريكي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ فضلًا عن التوغُّلات التركية المنتظمة. ولم يفلح التواجد الروسي والإيراني في حماية النظام السوري السابق، ولا أمن سوريا في مواجهة إسرائيل، بل ظلَّت أجواؤها مفتوحةً لضربات إسرائيلية منتظمة لمهاجمة تحركات الجيش السوري، أو إمدادات السلاح لقوات الحرس الثوري أو حزب الله، قبل سقوط النظام. وعندما ازداد انشغال روسيا بحربها مع أوكرانيا، وإيران بالمواجهة الوشيكة مع إسرائيل، وحزب الله بالاختراق الإسرائيلي لصفوفه وقضائها على قياداته، انفتح الطريق أمام المعارضة المسلَّحة التي ترفع الشعار الإسلامي، وتُمَوِّلُها السعودية، وتُدَرِّبُها تركيا، للقضاء على النظام السابق في عملية استغرقت أيامًا معدودة. وعندما تولَّت المعارضة لم تُقْدِم على مواجهة إسرائيل بل سكتتْ عن توغُّلاتها البرية، واحتلالها أجزاء إضافية، وتكثيف استهدافها لما تبقَّى من عتاد عسكري لدى الجيش السوري، وتدخُّلها لدعم الدروز وتأجيج الفتنة الطائفية وإدامة عدم الاستقرار، وإلغائها لاتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤؛ بل قبلت الحكومة الجديدة الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل حول ترتيبات بديلة للاتفاقية؛ مقابل الاعتراف الدولي، ورفع العقوبات، ومبادرة ترامب بمباركة التغيير، ومقابلة رئيس سوريا الجديد تحت رعاية السعودية.

مصر: شهدت العلاقات بين مصر وإسرائيل توتُّرات مستمرَّة بعد الطوفان بسبب مطالب إسرائيل المتزايدة من الجانب المصري؛ بدءًا بطلب تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، ثم رفض إدخال المساعدات، واتهام مصر أمام محكمة العدل الدولية بأنها المسؤولة عن الحصار، ثم احتلال محور فيلادلفيا، ومعبر رفح، ثم النكوص عن اتفاق وقف إطلاق النار مع حماس، والتلاعب بالوساطة المصرية القطرية، من أجل مواصلة الحرب على غزة رغم آثارها المدمِّرة على جميع دول المنطقة، وعلى الاقتصاد المصري الواهن بصفة خاصة من خلال التأثير على قناة السويس، والسياحة، واستقرار مناخ الاستثمار. وقد بادرت مصر برفض فكرة التهجير باعتبارها تساهم في تصفية القضية الفلسطينية وتُزَعْزِعُ الأمنَ القومي المصري؛ لكنها استقبلتْ أكثر من مئة ألف من سكان غزة لدواعٍ إنسانية، بما فيها العلاج ولم شمل الأسر المختلطة. وقد أدَّى التوتُّر المستمرُّ في العلاقات إلى سحب السفير المصري السابق من تل أبيب بصورة غير رسمية منذ نهاية العام الأول للطوفان، والاكتفاء بتعيين قائم بالأعمال لسفارة مصر في تل أبيب في العام الثاني من الطوفان، فضلًا عن عدم إبلاغ إسرائيل بالموافقة على ترشيح سفيرها البديل للسفيرة الإسرائيلية السابقة التي انتهت مدتها. ورغم توتُّر العلاقات خصوصًا بعد احتلال إسرائيل للشريط الحدودي وفصل مصر جغرافيًّا عن قطاع غزة ممَّا ضرب الدور المصري في مقتل سياسيًّا، واقتصاديًّا، وإنسانيًّا؛ واختصره في الوساطة المحكومة، والتطلُّع لعقد مؤتمر إعادة الإعمار؛ فقد انتعشت العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل بفعل زيادة الطلب الإسرائيلي على مواد البناء الرخيصة والقريبة المُنْتَجَةِ في مصر، وزيادة الطلب المصري على مصادر الطاقة في ظلِّ أزمة الكهرباء التي أجبرت الحكومة على ترشيد الكهرباء بقطع التيار لفترات منتظمة في صيف ٢٠٢٤. ولم نسمع عن منع سفن تحمل إمدادات مدنية أو عسكرية لإسرائيل من المرور في المياه المصرية. واستمرَّ خلال العام الثاني عجز مصر عن إدخال مساعدات كافية إلى غزة، وعن إجبار إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها الواردة في اتفاقية المعابر الملحقة باتفاق كامب ديفيد، التي كانت تقنِّن التواصل الجغرافي بين مصر وغزة بعد انسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٥، مقابل التزام مصر بالتنسيق مع إسرائيل بشأن دخول وخروج الأفراد عبر معبر رفح، والبضائع عبر معبر كرم أبي سالم داخل حدود إسرائيل. واستمرَّت مصر في استيراد الغاز من إسرائيل، والخضوع للضغوط الإسرائيلية بوقفه لفترات محدودة بحجة الظروف القهرية. بل وقَّعت صفقة الغاز الكبرى خلال أغسطس ٢٠٢٥ للحصول على الغاز من إسرائيل حتى عام ٢٠٤٠ مقابل ٣٥ مليار دولار بالتزامن مع اشتداد أزمة المجاعة والإبادة في غزة. وتجدر الإشارة إلى أن تلك الصفقة -التي

تعتبِرُها الحكومةُ المصريةُ فرصةً للحصول على الغاز بسعر ٧,٥ دولار للوحدة الحرارية باستخدام أنابيب نقل الغاز الموجودة بالفعل بين مصر وإسرائيل، لاستهلاك جزء منه محلِّيًّا، وتسْييل الباقي وتصديره إلى أوروبا بما يتجاوز مرة ونصف سعر الشراء؛ تسْتَنِدُ إلى افتراضات نظرية غير مضمونة، لأنها تتوقَّف على متغيِّرات كثيرة أهمُّها: استمرار السعر العالمي للغاز المسال عند هذا المستوى حتى عام ٢٠٤٠، في الوقت الذي تتَّسم فيه أسعار الغاز في السوق العالمي بالتذبذب، خصوصًا وأن أوروبا ماضيةٌ في سياسات الاعتماد على مصادر الطاقة المستدامة؛ كما تتوقف على استقرار الأوضاع السياسية، والعلاقات بين مصر وإسرائيل، وهو كذلك أمر غير مضمون كما اتَّضح من تصريحات نتنياهو في بداية سبتمبر بشأن تجميد الصفقة، في ضوء ما اعتبره انتهاكات مصرية لالتزاماتها في اتفاقية كامب ديفيد وملاحقها بشأن نشر القوات داخل سيناء؛ هذا فضلًا عن استمرار وتوسع العدوان على غزة. وفي نفس الوقت تحقِّق الصفقة لإسرائيل مزايا عدَّة تتمثَّل في ضمان تمويل سنوي مستقرٍّ من مصر بمقدار ٢,٣ مليار دولار سنويًّا، يسمح لإسرائيل بتوسيع حقل لفياثان قبالة سواحل الأراضي الفلسطينية المحتلة لإنتاج الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي والتصدير، وتوفير مصدر مستقرٍّ لتصدير الغاز الإسرائيلي بعيدًا عن تهديدات المقاطعة من أوروبا ودول أخرى بسبب حرب الإبادة الانتقامية التي تشنُّها على غزة، وبعيدًا عن تعقيدات التصدير عبر الطرق البحرية، حتى لو فكرت إسرائيل في الاعتماد على منشآت خاصة بها لتسييل الغاز وإعداده للتصدير. والأهم من ذلك أن تلك الصفقة تعود بفائدة مباشرة على شركة شفرون الأمريكية التي تُشَغِّلُ حقل لفياثان[١]، التي يمتلك فيها الرئيس الأمريكي ترامب أسهمًا[٢]، ممَّا يجعل الصفقة وسيلة للاستجابة السياسية لمطالب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بمواصلة وتوسيع التطبيع والتعاون الاقتصادي مع إسرائيل، ولمصالح الرئيس ترامب السياسية بتحفيز الشركات الأمريكية، والشخصية بدعم الشركة التي يمتلك عددًا من أسهمها. وكل ذلك يصبُّ في فكرة استرضاء الرئيس ترامب، والركون إلى الولايات المتحدة باعتبارها حلّالة العُقَدِ الاقتصادية والسياسية التي تواجهها مصر في الحاضر والمستقبل القريب؛ رغم أن الاعتماد على الولايات المتحدة منذ نصف قرن لم يؤدِّ إلى تحسين أوضاع الاقتصاد، ولا الأمن القومي المصري حتى الآن.

الأردن: لم تسْلم الأردن من الأذى. إذْ دعتْها إسرائيل كذلك لاستقبال فلسطينيي الضفة الغربية، وجزء من سكان غزة؛ ممَّا دفع ملك الأردن للإعلان عن رفض ذلك باعتباره تهديدًا وجوديًّا للمملكة. لكن ذلك لم يمنع الأردن من المشاركة في الدفاع عن إسرائيل من خلال التصدِّي للصواريخ الإيرانية الموجَّهة إليها في العام الأول للطوفان. ولم يشْفع له ذلك عند رئيس الولايات المتحدة الجديد الذي استقبله في البيت الأبيض في فبراير ٢٠٢٥ مع ولي عهده، وأحرجه خلال المؤتمر الصحافي المشترك عندما دعاه إلى استقبال الفلسطينيين في الأردن، وعبَّرَ عن ثقته في أنه سيستجيب لذلك بعد أن ذكَّرَهُ بأفضال الولايات المتحدة عليه وعلى بلاده وما تقدِّمه من مساعدات ومن حماية. وقد رَدَّ الملك برفض هذه الأفكار جملة وتفصيلًا بعد عودته إلى بلاده. لكن ذلك لم يُثْنِ الأردن عن التنسيق مع الولايات المتحدة مجدَّدًا لحماية إسرائيل من الصواريخ الإيرانية خلال الحرب التي شنَّتْها إسرائيل على إيران بعد بضعة شهور.

فلسطين: لم يَنْقَضِ العام الأول للطوفان إلا وقد وسَّعَت إسرائيل حرب الإبادة ضد فلسطين عمومًا وغزة على وجه الخصوص، التي احتلَّت أجزاء منها تدريجيًّا، ودمَّرت مبانيها وقتلتْ سكَّانها، وحشرتْهم نحو الجنوب تمهيدًا لتهجيرهم كرهًا إلى مصر أو غيرها إن استطاعت. ومارست نفس السياسات بوتيرة أقل على الضفة الغربية، ثم أعلنتْ صراحةً نيَّتها في ضمِّها.

(١) مصدر الغاز محل الصفقة.

(2) Tracking Trump's Conflicts of Interest, Accessed: 12 September 2025, available at: https://trumpconflicts.sunlightfoundation.com

كما لم ينقضِ العامُ الأول إلا وقد قتلتْ إسرائيل قادة حماس الميدانيّين، والسياسيّين واحدًا تلو الآخر، في لبنان، وغزة، وطهران. كما استمرت في منهج التفاوض بهدف المماطلة للحصول على أكبر عدد من الرهائن، ثم تغيير المواقف وقواعد اللعبة كلما أبدتْ حماسُ مرونةً. كل ذلك بدعم أمريكي لا يتزعزع من إدارة بايدن المنتهية ولايته خلال العام الأول، وبداية الثاني من الطوفان، وصولًا إلى ترامب ومبعوثه الدولي، اليهودي بالطبع، ستيف ويتكوف الذي لا يعلم الكثير عن العلاقات الدولية ولا المفاوضات السياسية كما ظهر من فشله الذريع في جميع المهام الموكلة إليه من إنهاء الحرب في غزة، إلى وقف الحرب في أوكرانيا، إلى السيطرة على البرنامج النووي الإيراني[١]. وقد اعتمدَ هو وترامب على رون ديرمر وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، الأمريكي الجنسية، الذي أقام في منتجع ترامب في فلوريدا لأسابيع عقب فوز ترامب في الانتخابات للتواصل مع مسؤولي الإدارة الجديدة، وتلْقين ترامب وويتكوف مختلف المواقف والخطط الإسرائيلية قبل تولّيه الحكم فعليًّا في يناير ٢٠٢٥. وقد ظهرت نتائج عمله في وقف إطلاق النار الذي قبلتْه إسرائيل عشيَّة تولّي ترامب ثم تنصَّلت منه بالتنسيق مع الولايات المتحدة؛ ثم الأفكار التي طرحها ترامب بنفسه أثناء زيارة نتنياهو الأولى لواشنطن في فبراير ٢٠٢٥ بشأن إفراغ قطاع غزة من سكَّانه وتسليم إدارته للولايات المتحدة لإقامة منتجعات سياحية وملاهٍ ليلية. علمًا بأن هذا المنهج لا يختلف عن منهج صهر ترامب جاريد كوشنر الفاشل كذلك في الأعمال، وفي مهمة مبعوث الشرق الأوسط خلال ولاية ترامب الأولى، الذي لم يَرَ في غزة إلا فرصًا للاستثمار العقاري. ولم يكتفِ ترامب بمساندة إسرائيل كطرف أصيل في أي مفاوضات، بل دعاها إلى الإجهاز على حماس بأسرع ما يمكن، وشارك في خداع حماس من خلال إيهامها بأنه سيضغط على إسرائيل في حالة الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأمريكي عيدان ألكسندر، والدفع بمساعدين للمبعوث الخاص للاتصال بمسؤولي حماس، لإيهامها بأن الولايات المتحدة تعترف بها، ثم التنصُّل من أي التزام، ومن مساعدي المبعوث أنفسهم[٢]، والعودة إلى تحميل حماس مسؤولية تعثُّر المفاوضات، والضغط على قطر ومصر من أجل تسليم حماس.

وانتهى الأمر خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٢٥ إلى تأييد خطط إسرائيل لإعادة احتلال غزة، وتفويضها لاتخاذ ما تراه مناسبًا؛ وقبل ذلك المشاركة في تنفيذ خطة إسرائيل بتجويع الفلسطينيين منذ مارس ٢٠٢٥ من خلال منع دخول المساعدات، ثم قصرها على مؤسسة أمريكية مشبوهة أَعَدَّ فكرتَها مسؤولون سابقون في الجيش والمخابرات الإسرائيلية بالتنسيق والتعاون مع نظراء لهم من الولايات المتحدة، ورجال أعمال يهود[٣]؛ ممَّا أسْفر عن إعداد كمائن لطالبي المساعدات وقتلهم بصورةٍ مُمَنْهَجَة.

وبلغ الأمر ذروتَه باجتماع ترامب مع نتنياهو في واشنطن لتحديد مصير غزة وفلسطين في زيارة نتنياهو الثالثة للعاصمة الأمريكية في يوليو ٢٠٢٥ في غياب أي تشاور مع الجانب الفلسطيني أو العربي. ثم عُقِدَ اجتماعٌ في البيت الأبيض بين ترامب ومساعديه في نهاية أغسطس حول غزة، لم تُعْلَنْ نتائجُه ولا المشاركين فيه عدا توني بلير[٤]، وصهر ترامب مبعوثه السابق للشرق الأوسط جاريد كوشنر، صاحب مبادرة الاعتراف بسيادة إسرائيل على القدس والجولان، ومُطَوِّرِ صفقة القرن التي كانت تقضي بمنح السلطة الفلسطينية خمسة مليارات دولار من أموال الخليج مقابل تبادل الأراضي مع إسرائيل وعدم إثارة

(1) Felicia Schwartz, 'His inexperience shines through': Steve Witkoff struggles to manage Russia as Trump peace envoy, Politico, politico.com, 29 August 2025, available at: https://bit.ly/3K9wyau

(٢) بشارة بحبح، وآدم بوهلر.

(3) Patrick Kingsley, Ronen Bergman and Natan Odenheimer, New Gaza Aid Plan, Bypassing U.N. and Billed as Neutral, Originated in Israel, The New York Times, 24 May 2025.

(٤) رئيس وزراء المملكة المتحدة السابق الذي شارك في غزو العراق خارج إطار الشرعية الدولية، والذي تستضيفه الإمارات منذ خروجه من منصبه، وأنشأت له مؤسسة دولية خاصة للتوسط في النزاعات الدولية.

المشاكل. وقد تزامن الاجتماع مع زيارة وزيرَيّ الخارجية والشؤون الاستراتيجية الإسرائيليَيْن للولايات المتحدة.

على الجانب الفلسطيني، استمرَّ الخلاف بين فتح وحماس، وحاولت السلطة الفلسطينية استغلال عزلة حماس دوليًّا وعربيًّا لممارسة مزيد من الضغط عليها من خلال المطالبة بتسليم الرهائن والسلاح لإيقاف الحرب. وإن كانت تلك المواقف لم تُثْمِرْ لدى الولايات المتحدة التي ألْغت تأشيرات حاملي وثائق السفر الفلسطينية ومنعتْ رئيس السلطة من حضور الدورة المقبلة (الـ٨٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ولا لدى إسرائيل التي أمْعَنَتْ في الضغط على السلطة بالتوغُّل اليومي داخل أراضي الضفة الغربية، وتشجيع الاستيطان، وحجب أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية وفقًا لاتفاق أوسلو، وتُشَكِّلُ معظمَ دخل الحكومة الفلسطينية، ممَّا أعجزها عن دفع رواتب موظَّفيها، وأوصلَها لحافَّة الانهيار.

قطر: كشف الهجوم الإسرائيلي الأخير على قيادات حماس في الدوحة يوم ٩ سبتمبر، عن أن انخراط قطر في الوساطة لوقف الحرب وإطلاق الرهائن، واستضافتها لقاعدة العُديد الأمريكية الأكبر في المنطقة، وتمويلها لها، واستثمارها لحوالي ترليون و٤٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة، وتقديمها طائرة مدنية فارهة كهدية للرئيس ترامب، ومشاركتها في حماية إسرائيل من الصواريخ الإيرانية، لم يَحْمِ أمنَها من القصف الإسرائيلي. بل إن القاعدة الأمريكية في قطر، التي شاركتْ في التصدي للصواريخ الإيرانية الموجَّهة لإسرائيل بكفاءة مطلقة منذ أقل من ثلاثة شهور، لم تُحَرِّكْ ساكنًا للتصدّي للقصْف الإسرائيلي الذي كان الجيش الأمريكي قد أُبْلِغَ به سلفًا. ولعل مقارنة ذلك مع رد فعل حلف شمال الأطلنطي على المُسَيَّرَات الروسية التي اخترقت أجواء بولندا في نفس الأسبوع، تساعد على إدراك محدودية الاهتمام الذي تُوليه الولايات المتحدة وحلفاؤها لحماية الدول العربية التي تعتمد عليها؛ ممَّا يثير التساؤل حول جدوى الركون للولايات المتحدة ليس في قطر فقط، بل في مختلف الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة.

هذا، وقد علَّقَ بِريت ماكجورك -منسق مجلس الأمن القومي الأمريكي السابق للشرق الأوسط- بأنه "رغم الإدانة الشديدة المتوقعة من قطر والدول العربية لتلك العملية، فإن القيادات العربية وفقًا لخبرته معها لسنوات، لن تفتقد قادة حماس إن اغتيلوا لأنهم يعتبرونهم إرهابيّين منتمين لجماعة الإخوان المسلمين"[1]؛ ممَّا يعكس الاستخفاف الأمريكي بالأمن العربي، بصرف النظر عن الحزب الحاكم.

الخلاصة: الدروس والعِبَر

الأمن الإقليمى العربي له بنية مؤسسية متماسكة نظريًّا لكنها غير فاعلة عمليًّا. فهو منتهكٌ بوجود إسرائيل ذاتِه بما تمثِّلُهُ من مشروع استعماري استيطاني إحلالي على حساب أحد الشعوب العربية؛ وبما تُشَكِّلُهُ سياساتُها العدوانية، ومواقِفُها المُعْلنةُ رسميًّا على لسان كبار مسؤوليها من أطماعٍ للتوسُّع واحتلال أراضي الإقليم من الفرات إلى النيل؛ وبما يُشَكِّلُهُ تَحَرُّشُها بجميع دول المنطقة من مصدرٍ مستدامٍ لعدم الاستقرار، والحروب؛ وما يؤدِّي إليه عدمُ نجاح الدول العربية في ردعها من تهديدٍ كامن لشرعيَّتها، ودافعٍ لنشأة تنظيمات خارج إطار الدول لتَوَلِّي مُهِمَّةِ المقاومة.

العام الثاني من الطوفان كشف الاختراق الذي تُشَكِّلُهُ إسرائيل لأمن جميع الدول العربية، وللأمن الإقليمي العربي ككل، ضمن سَعْيِها المُعْلَنِ لتغيير خريطة الشرق الأوسط بذريعة مواجهة الطوفان؛ لكنه لم يخلق ظروفًا لم تكن موجودة من قبل: فكلٌّ من الاحتلال، والضم، والتهجير، والاستيطان موجودٌ ويتوسَّع منذ ١٩٤٨، وأحلام الشرق الأوسط الجديد أُطْلِقَتْ منذ أكثر من ثلاثة عقود، وملاحقة المقاومة مستمرَّة، منفردةً أو بالتعاون مع حكومات أو فصائل أو ميليشيات عربية[2]. المُتَغَيِّرُ الوحيدُ يَتَمَثَّلُ في درجة التَبَجُّحِ، والجَهْرِ بالنوايا، والاستقواء بالدعم الأمريكي المُطْلَق بعد عودة الرئيس ترامب للحكم، حتى

(1) Brett H. McGurk, CNN Global Affairs Analyst, CNN, Live broadcast, 9 September 2025, 17h20 to 17h25 (Cairo time).

(٢) كما حدث خلال أيلول الأسود، والحرب الأهلية اللبنانية من خلال جيش لبنان الجنوبي، وحزب الكتائب خلال مذبحة صبرا وشاتيلا.

امتدَّت الهجمات الإسرائيلية من إيران شرقًا إلى تونس غربًا بمهاجمتها للسفن التي تحاول فَكَّ حصار غزة، مرورًا باليمن، وقطر، وسوريا، ولبنان؛ هذا، بخلاف التحرشات اللفظية بالجميع بمن فيهم مصر والأردن للضغط لتهجير الفلسطينيين، والسعودية التي دعا رئيس وزراء إسرائيل لإنشاء الدولة الفلسطينية على أراضيها.

الطوفان كشف كذلك انسياق الدول العربية نحو تحجيم الصراع العربي الإسرائيلي ليصبح فلسطينيًّا إسرائيليًّا، ثم تقليصه وتفتيته ليقتصر على الصراع بين حماس وإسرائيل، وبين إسرائيل وحزب الله، وبين إسرائيل والحوثيين. كما كشف عدم ارتياح معظم الحكومات العربية لفكرة المقاومة باعتبارها نموذجًا بديلًا عن سياسة المهادنة والتطبيع التي آثرت اتِّبَاعَها في التعامل مع إسرائيل؛ مما أسهم في نجاح سياسات إسرائيل المضطردة تجاه مختلف أطراف المقاومة الفاعلة أو المُحْتَمَلَة التي تتمثَّلُ في **العزل** عن المحيط الإقليمي الداعم؛ ثم **النزع**، بدءًا بنزع السلاح، لحرمانها من الدفاع عن نفسها، ثم الانتزاع من الوطن بالقوة الغاشمة.

أظهرت تطورات العام الثاني من الطوفان أن مهادنة إسرائيل، والانسياق وراء تعريفها للتهديدات التي تواجه أمنَها، والأمنَ الإقليمي العربي: المقاومة، وإيران؛ والاستجابة لطلباتها وطلبات الولايات المتحدة المتزايدة لمواجهة هذه التهديدات، لم يُؤَدِّ إلى تعزيز الأمن القومي العربي، أو أمن الدول المعنية منفردة، بل فتح الباب لطلبات جديدة، وضغوط متصاعدة من إسرائيل والولايات المتحدة، يصْعُبُ تحقيقُها، وتُسَبِّبُ إحراجًا بالِغًا للدول المُسْتَهْدَفَةِ، وتُثيرُ معارضةً داخلية تُزَعْزِعُ من شرعيتها، وبالتالي من أمنها.

يثير الهجوم الإسرائيلي على الدوحة التساؤل حول السردية الأمريكية الإسرائيلية التي يتم تسويقُها في إطار الدعوة "للشرق الأوسط الجديد" بأن إسرائيل هي الحليفُ الطبيعي لدول الخليج، القادر على حمايتها من التهديد الإيراني[1]، إذْ إن إيران لم يسبق أن هاجمت أيًّا من دول الخليج مباشرةً بعد الثورة، في الوقت الذي سبق لإسرائيل أن استهدفت الإمارات والأردن قبل قطر، رغم التطبيع[2].

تُعْتَبَرُ مبادرةُ فرنسا والمملكة المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين الإصدارَ الجديدَ من مسرحية حل الدولتين التي يتكررُ إنتاجُها كلما اشتدَّت أزمات الإقليم واحتاجت الولايات المتحدة أو الدول الغربية للدعم العربي، منذ احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠. وتجسَّدت في عملية أوسلو التي أنتجت شبه دولة فلسطينية، تمتلك شبه مؤسسات حكومية، وسفارات، لكنها منقوصة السيادة. وقد مَنَحَتْها الأممُ المتحدة وَضْعَ الدولةِ المراقبِ بأغلبية ١٣٩ دولة من ١٩٣ في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، وإن لم تمنحْها العضويةَ الكاملة بسبب الفيتو الأمريكي. وتكررت نفس المسرحية خلال العام الأول من الطوفان في حديث الإدارة الأمريكية السابقة عن بلورةِ "أُفُقٍ" لإنشاء دولة فلسطينية مقابل التطبيع بين السعودية وإسرائيل، بصرف النظر عما ترتكبه إسرائيل في غزة؛ وبعد أن اتخذت الأخيرة جميع

---

(١) ذكر وفد من الكونجرس الأمريكي زار السعودية والإمارات والبحرين عقب العدوان الإسرائيلي على إيران في يونيو ٢٠٢٥ أن المسؤولين الذين التقوا بهم أبلغوهم برسائل تختلف تمامًا عن مواقف بلادهم المعلنة تجاه الضربة الإسرائيلية الأمريكية؛ إذ حذَّروا الوفد الأمريكي من مخاطر البرنامج النووي الإيراني؛ وأكَّدوا الحاجة لتدميره باعتباره تهديدًا وجوديًّا لدول الخليج؛ وأنهم رغم تفضيلهم إنهاء البرنامج النووي الإيراني بالطرق السِّلمية، فإن الأسلوب الذي اتَّبعته إسرائيل وأمريكا يصلح كذلك. وأضاف الوفد أن المسؤولين الخليجيِّين أكَّدوا الرغبة في تهدئة الأوضاع في المنطقة، لكنهم بدلًا من إدانة إسرائيل أبدوا انفتاح بلادهم لمواصلة علاقات الشراكة مع الدولة اليهودية:

Vivian Nereim, U.S. Lawmakers say Gulf Arab Leaders want Iran's nuclear program to end, but preferably not by force, The New York Times, 18 June 2025.

يتفق ذلك مع ما ذكره لي مصدر سعودي من أن بعض السعوديين يعتبرون التهديد الإيراني عمومًا تهديدًا وجوديًّا يهدف للسيطرة على الحرم المكي والمدينة المنورة، مقارنةً بأطماع إسرائيل الإقليمية المحدودة البعيدة عن المملكة.

(٢) اغتيال محمود المبحوح، أحد قادة كتائب عز الدين القسام في دبي عام ٢٠١٠. ومحاولة اغتيال خالد مشعل أحد قادة حماس في عَمَّان عام ١٩٩٧.

الإجراءات التي تجعل من المستحيل إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، حتى إن عددًا متزايدًا من الخبراء الدوليين أصبح يُقِرُّ بأن الوقت قد حان للتخلّي عن حلّ الدولتين[١]. والمسرحية تتكرَّر الآن بإخراجٍ جديدٍ يربط خطوات الاعتراف الرمزية بنزع سلاح حماس والقضاء على المقاومة، لكنه لا يُزيدُ أو يُنْقِص من وضع شبه الدولة الفلسطينية في الواقع. ولا غرابة في ذلك إذْ إنَّ الأُفُقَ لا يُمْكِنُ إدراكُه: فكُلَّمَا اقتربَ منه المرءُ، ابْتَعَدَ هو عنه.

يتَّضح مما سبق أن الأمن الإقليمي العربي ليس في أفضل أوضاعه، وأن مظاهر تدهوره تتسارع خلال العام الثاني من الطوفان. وأن أحداث الحاضر والماضي القريب لا تبشر بتحسُّن الأوضاع ما لم تستخدم الدول العربية إمكاناتها السياسية والاقتصادية على أرض الواقع للضغط على إسرائيل أولًا، وعلى من يسانِدُها ثانيًا. إذْ إنَّ استمرار ضبط النفس، والضغط على المقاومة، لنزع سلاحها، لم يعزِّزْ من الأمن الإقليمي العربي، ولا من أمن دوله منفردة. كما أن استمرار الاعتماد على الحماية الخارجية والقواعد الأجنبية الأمريكية أو الروسية لم يَحُلْ دون التعرُّض لهجمات مباشرة من إسرائيل في قطر أو لبنان أو سوريا، ولا نجح في الحفاظ على النظام السابق في سوريا. وتظل السياسةُ الوحيدةُ التي لم يتم تجربتُها بصورة جماعية، هي دعم المقاومة وتوفير العمق الاستراتيجي لها، والضغط بجدِّيَّة على الطرف الآخر لوقف العدوان؛ على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة لصالح إسرائيل.

العنصر المُبَشِّرُ الوحيد هو أن إسرائيل رغم ما تملكه من إمكانات، ومن دعم لا محدود من الولايات المتحدة، لم تتمكَّن من إخضاع المقاومة حتى الآن؛ وأن الغُلُوَّ الإسرائيلي في التدمير والقتل والانتقام سَيُوَلِّدُ لا محالة مقاومةً أشرس وأكثر فاعلية ولو بعد حين؛ وأن إسرائيل مهما بلغت قوتُها لا تستطيع عمليًّا السيطرة على إقليم الشرق الأوسط. إذْ إنَّ عددَ الإسرائيليّين اليهود داخل إسرائيل لا يتجاوز ٧,٥ ملايين، وخارج إسرائيل حوالي ٨,٥ ملايين، مما يجعل إجمالي عدد اليهود في العالم يتراوح بين ١٤,٨ و١٥,٨ مليون وفقًا لإحصاءات جريدة هآرتس والحكومة الإسرائيلية على التوالي[٢]؛ ممَّا يجعل من المستحيل عليهم السيطرة على أكثر من مائة وخمسين مليون عربي يقطنون المنطقة الواقعة من الفرات إلى النيل.

القاهرة، ١٣ سبتمبر ٢٠٢٥

(1) Michelle Goldberg, These Peace Negotiators Say It's Time to Give Up on the Two-State Solution, The New York Times, 8 September 2025.

(2) See:

- Judy Maltz, Jews Worldwide Number Near 15 Million, Account for Only 0.2% of Global Population, Haaretz, 9 June 2025, available at: https://bit.ly/46mEZGR

- Jewish Population in the World, World Repatriation Agency Israel, 14 August 2025, welcome-israel.com, Accessed: 13 September 2025.

هندسة التجويع: المجتمع الغزاوي في عام ثانٍ من الإبادة والحصار

تقى محمد*

مقدمة:

يشكّل الوضع الإنساني المتدهور في قطاع غزة نموذجًا مركّبًا لانهيار المعايير القانونية والأخلاقية في النظام الدولي المعاصر، إذ يدخل المجتمع الغزّاوي عامه الثاني تحت ظروف تُوصَف -وفق تقارير أممية ومصادر حقوقية- بأنها ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية والتجويع الممنهج. فالحرب الدائرة منذ أكتوبر ٢٠٢٣ لم تقتصر على العمليات العسكرية المباشرة فحسب، بل اتّخذت أبعادًا أكثر تعقيدًا وشمولا، تمثّلت في استهداف المدنيين وتفكيك البنية التحتية وهندسة التجويع وفرض حصار خانق أدّى إلى شلل تام في مختلف مناحي الحياة.

إن ما يشهده قطاع غزة اليوم هو امتداد لسياسات استعمارية طويلة الأمد، تُوظَّف فيها أدوات العنف والسيطرة الاقتصادية كوسائل لإخضاع السكان وتهجيرهم قسرًا وإبادتهم. وتبرز في هذا السياق سياسة التجويع بوصفها سلاحا يُستخدم بشكل متعمّد ضد فئات سكانية محمية بموجب القانون الدولي الإنساني، لا سيما الأطفال والنساء والمرضى.

وبينما تستمر هذه السياسات الاستعمارية في قتل السكان وإحداث تحولات ديمغرافية واجتماعية عميقة، يبقى موقف المجتمع الدولي محصورًا في بيانات تنديد لا تتجاوز حدود الخطاب، ما يثير تساؤلات جدّية حول فاعلية النظام الدولي ومصداقيته في حماية المدنيين ومنع ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

من هذا المنطلق، تتناول هذه الورقة حالة التجويع في قطاع غزة في العام الثاني من الحرب؛ لتجادل بأن سياسة التجويع الممنهج تمثل ركيزة أساسية في النظام الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي وأداة رئيسة في قتل الفلسطينيين، كما أنها تخدم أهداف السياسة الإسرائيلية المتمثلة في ترسيخ الإبادة الجماعية وتقليص القدرة على المقاومة وهندسة تغييرات ديمغرافية واجتماعية، ثم ترصد محاولات كسر الحصار، وفي النهاية تقدم رؤية لأهمية هندسة مقاومة سياسات التجويع.

أولا- حالة التجويع في العام الثاني من الإبادة:

لم تعد المجاعة في غزة مجرّد خطر يلوح في الأفق، بل واقع كارثي تتكشّف ملامحه بالأرقام، وتوثّقه تقارير المنظمات الدولية. ففي ٢٢ أغسطس ٢٠٢٥، أكّد التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) للمرة الأولى منذ بدء العدوان في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، أن محافظة غزة تشهد مجاعة فعلية، ويتوقع التقرير أن تمتد آثار المجاعة إلى محافظتيّ دير البلح وخان يونس في جنوب القطاع بحلول نهاية سبتمبر.

وبحسب التصنيف، يعيش أكثر من نصف مليون شخص في غزة المرحلة الخامسة -الأشد- من مراحل انعدام الأمن الغذائي، والتي تعني أنهم يمرون بظروف كارثية ومميتة. ويواجه ٥٤٪ من السكان المرحلة الرابعة من انعدام الأمن الغذائي، والتي تُعرف بمرحلة الطوارئ، فيما تم تصنيف نحو ٣٩٦ ألف شخص آخر (٢٠٪ من السكان) ضمن المرحلة الثالثة التي تشير إلى أزمة غذاء، أي مرحلة انعدام الأمن الغذائي الحاد[١].

وأكثر المتضررين من سياسات التجويع التي تفرضها

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) للتوضيح: في المرحلة الثالثة التي تُسمى "الأزمة"؛ تعاني الأسر من فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء، ما ينعكس في ارتفاع أو زيادة غير معتادة في سوء التغذية الحاد، أو تكون الأسر بالكاد قادرة على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، لكن من خلال استنزاف أصول سبل العيش الأساسية أو عبر استراتيجيات التكيف في الأزمة. أما في المرحلة الرابعة "الطوارئ"؛ فتعاني الأسر من فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء، مما يؤدي إلى مستويات عالية جدًا من سوء التغذية

إسرائيل على شعب غزة هم الأطفال والنساء؛ حيث يعاني نحو ٢٥٠ ألف طفل دون سن الخامسة من نقص في التغذية يهدد حياتهم. وخلال ثلاثة أشهر فقط (من أبريل إلى منتصف يوليو ٢٠٢٥)، دخل أكثر من ٢٠ ألف طفل المستشفيات بسبب الجوع.

أما النساء، فتعاني واحدة من كل أربع نساء حوامل أو مرضعات من سوء تغذية حاد، بنسبة وصلت إلى ٢٥٪ في يوليو ٢٠٢٥، في حين أن ١٠٠٪ منهن، إلى جانب الأطفال بين ٦ و٢٣ شهرًا، لا يحصلون على الحد الأدنى من الغذاء الضروري للنمو والبقاء على قيد الحياة. كما يُقدَّر أن نحو ٣٠٠ ألف طفل دون سن الخامسة و١٥٠ ألف امرأة حامل أو مرضعة بحاجة عاجلة إلى مكملات غذائية علاجية[١].

وقد بدأت التحذيرات الدولية من احتمال وقوع مجاعة في غزة منذ الأيام الأولى للعدوان في أكتوبر ٢٠٢٣، حين أطلقت منظمات إغاثية وحقوقية تحذيرات مبكرة من دخول القطاع مراحل متقدمة من انعدام الأمن الغذائي، نتيجة الحرب الممنهجة التي تشنها إسرائيل على السكان باستخدام سلاح التجويع.

وحذرت تقارير ميدانية عديدة من كون المجاعة وشيكة نتيجة الانهيار الكامل في نظام الأمن الغذائي في القطاع، وهو ما أكّده برنامج الأغذية العالمي أواخر يوليو ٢٠٢٥، حين صرّح بأن نحو ثلث سكان القطاع يقضون أيامًا دون طعام، ويواجهون ظروفًا تُشبه المجاعة[٢].

ثانيا- سياسة التجويع:

لم تبدأ سياسة التجويع التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على غزة مع اندلاع طوفان الأقصى، بل هي ممارسة قديمة وممنهجة تعود جذورها إلى بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨، لكنها توحشت من بعد فرض الحصار الشامل على القطاع في عام ٢٠٠٧. فمنذ ذلك الحين، اعتمدت إسرائيل على آليات متعددة للتجويع المنظم؛ أبرزها التحكم في المعابر، وإدخال البضائع وفق قوائم "الاستخدام المزدوج"*، ومنع دخول المواد الأساسية مثل المعدات الطبية والمواد الغذائية تحت ذرائع أمنية فضفاضة، وتدمير المرافق الصحية والبنية التحتية في القطاع.

وقد وضع الاحتلال "غزة في حمية غذائية" من خلال "عدّ السعرات الحرارية"؛ حيث قام الاحتلال بحساب عدد السعرات الحرارية المسموح بدخولها إلى القطاع فقط لتفادي سوء التغذية؛ وهي ٢,٢٧٩ سعر حراري يوميًا للفرد في غزة. استندت هذه الحسابات إلى الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للفرد، أي أعلى بقليل من تعريف الأمم المتحدة للجوع (١٨٠٠ إلى ٢٢٠٠ سعرة حرارية يوميًا)، وأصدرت منظمة "جيشا" - منظمة حقوقية إسرائيلية- تقريرًا في عام ٢٠١٢ بعنوان

الحاد وارتفاع معدل الوفيات، أو تكون قادرة على التخفيف من هذه الفجوات الكبيرة فقط باستخدام استراتيجيات الطوارئ للعيش وتصفية الأصول. وفي المرحلة الخامسة "الكارثة/المجاعة"؛ تعاني الأسر من نقص حاد في الغذاء و/أو الاحتياجات الأساسية الأخرى حتى بعد استخدام جميع استراتيجيات التكيف، وتظهر علامات المجاعة مثل الجوع الشديد، الوفاة، التشرد، ومستويات حرجة للغاية من سوء التغذية الحاد.

انظر:

How to help Gaza as famine unfolds, International Rescue Committee, September 2025, accessed at September 2025, available at: https://2u.pw/JF2bCH

(١) دينا عطا الله، سلاح التجويع الممنهج فى غزة.. وتصنيف "المرحلة الخامسة"، السياسة الدولية، ٤ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/7Ss8J

(٢) المصدر السابق.

* تُعرَّف السلع ذات الاستخدام المزدوج بأنها سلع أو برمجيات أو تقنيات تُستخدم في التطبيقات المدنية والعسكرية، وتشمل المواد أو المكونات أو الأنظمة الكاملة المستخدمة في إنتاج أو تطوير السلع العسكرية وأسلحة الدمار الشامل. ومن الأمثلة على ذلك أنظمة الرؤية الليلية، والمظلات، ومسببات الأمراض النباتية، والبكتيريا، ومكونات الإلكترونيات مثل الترانزستورات. انظر على سبيل المثال:

What Are Dual Use Items?, 31 March 2022, available at: https://2h.ae/QCaI

"استهلاك الغذاء في قطاع غزة - الخطوط الحمراء" تكشف فيه عن الإجراءات المصممة لتجنب تجاوز الحد المقرر للسعرات الحرارية المسموح بها في القطاع[١].

وقد أدت هذه السياسات إلى تجويع تدريجي للمجتمع في غزة، عبر خلق اعتماد شبه كامل على المساعدات الخارجية، وضرب قدرة السكان على الإنتاج والاكتفاء الذاتي، وهو ما أدى إلى أن ٨٠٪ من السكان كانوا يعتمدون على المساعدات، في حين كان ٧٣٪ يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

كما تحكمت إسرائيل أيضًا في توفير الضروريات الأخرى مثل الأدوية، والمعدات الطبية، والكهرباء، والمياه، والوقود، وهي السياسة التي فرضت على الغزيين إعادة تشكيل اقتصادهم على نحو يتحدى سياسات التجويع والإبادة والتهجير.

وبالتالي، فإن ما نشهده اليوم من تجويع ممنهج تحت القصف هو امتداد لسلسلة طويلة من التجويع الصامت والبطيء. وتحول الحصار إلى آلة تجويع شاملة؛ حيث أُغلقت كل المعابر، ومُنع دخول الغذاء والوقود والدواء، واستُخدمت المساعدات الإنسانية أداة للضغط والمساومة. فهذه ليست مجرد ممارسات ظرفية، بل جزء من بنية استعمارية هدفها تفكيك المجتمع وتجريده من قدرته على الصمود والمقاومة من خلال إعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والغذاء، وجعل البقاء نفسه رهينة للقرار الإسرائيلي.

وتتعارض سياسات الحصار والتجويع مع مواد جوهرية من القوانين والتشريعات الدولية، مثل المادة ٥٤ من البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف، والمادة ١٤ من البروتوكول الإضافي الثاني، التي تنص على تجريم استخدام الجوع سلاحًا ضد المدنيين، إضافة إلى المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أكدت على الحق في الغذاء والتحرر من الجوع.

وخلال الحرب الأخيرة على غزة، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ مذكرة اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزير الدفاع آنذاك غالانت، لاستخدامهما التجويع كسلاح حرب بحق السكان في غزة؛ من خلال حرمان المدنيين من المواد الأساسية اللازمة وعرقلة دخول المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، لم تُجبر إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي، في ظل دعم سياسي غربي واسع للقضية الفلسطينية، وغياب أي تحرك دولي جاد أو موقف عربي موحد إزاءها[٢].

ثالثا- أهداف التجويع:

لا يُمكن فهم سياسة التجويع المفروضة على قطاع غزة باعتبارها مجرد ورقة ضغط على السكان أو حركة المقاومة العسكرية، بل هي أداة مقصودة ضمن استراتيجية أوسع تستخدمها إسرائيل لتحقيق أهداف متعددة، وجزء من منظومة هندسية متعمدة تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني ديمغرافيًا، واجتماعيًا، وسياسيًا. ومن ضمن الأهداف التي يسعى الاحتلال إلى تحقيقها من خلال سلاح التجويع:

أ) القتل والإبادة الجماعية:

إن الهدف الأول والأكثر وضوحًا من هندسة التجويع واستخدامه كسلاح ممنهج هو الإبادة، وذلك من خلال التسبب في القتل الجماعي عبر الحرمان من الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة من جهة، ومن جهة أخرى عبر الاستهداف المباشر للمواطنين الذين يحاولون الوصول إلى المساعدات وقتلهم؛ فيما أصبح يُعرف بـ"مصائد الموت".

فالتجويع وسيلة متعمَّدة تهدف إلى القضاء على الفلسطينيين في غزة؛ فإذا كان القصف بالصواريخ والدبابات

(1) Mohamad AlAli, Starvation as a Method of Warfare: A Qualitative Study on the Use of Starvation in the Case of Gaza, Masters Thesis, (Utrecht University, 2024), pp. 28, 29.

(٢) حمدي علي حسين، مؤسسة غزة وإسرائيل: تساؤلات حول علاقة الإنساني بالسياسي، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٢ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/3ZVe8n

هو الوجه الظاهر لسياسة الإبادة، فإن الوجه الخفي لهذه السياسة هو القتل بالتجويع الممنهج. أعلنت وزارة الصحة في غزة في هذا الإطار أن ١٨٥ شخصًا تُوفوا خلال شهر أغسطس الماضي فقط بسبب سوء التغذية، مع استمرار تفاقم آثار المجاعة التي فرضتها إسرائيل على القطاع المحاصر[١]. ففي سياق الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي، يُفرض التجويع الجماعي كوسيلة غير مباشرة مكمّلة، يستخدمها الاحتلال لضمان استمرار معاناة الفلسطينيين وموتهم، بهدف إزالتهم تدريجيًا من الوجود[٢].

ولا يقتصر استخدام التجويع كسلاح على حرمان السكان من الغذاء والاحتياجات الأساسية، بل يمتد إلى استهداف مباشر لأولئك الذين يحاولون النجاة والوصول إلى المساعدات. فقد وثّقت جهات حقوقية وإعلامية متعددة أن الجيش الإسرائيلي تعمّد استهداف المدنيين أثناء محاولتهم الوصول إلى المساعدات، خصوصًا في الشمال، فيما أصبح يُعرف حقوقيًا بـ"مصائد الموت". وتتجلّى هذه "المصائد" في عدة أنماط: سواء قصف لنقاط توزيع المساعدات، أو استهداف القوافل ذاتها، أو نصب الكمائن والقنص المباشر.

ب) تقليص القدرة على المقاومة:

يقوم الاحتلال الإسرائيلي بهندسة التجويع بهدف شلّ القدرة على المقاومة، فمن جهة تدفع إسرائيل من خلال سياسات التجويع المجتمع إلى حالة من اليأس كنوع من العقاب الجماعي المتعمد، وحين يُحاصر الإنسان في حدود البقاء البيولوجي، يُستنزف وعيه السياسي وقدرته على المقاومة والصمود، فالاحتلال يستخدم التجويع الممنهج من أجل إعادة تشكيل وعي الإنسان الغزاوي -والفلسطيني- بنفسه من مقاوم إلى ضحية.

ومن جهة أخرى، يُستخدم التجويع كأداة ابتزاز سياسي، من خلال توظيف الكارثة الإنسانية كوسيلة ضغط في المفاوضات. ويقوم منطق الاحتلال هنا على جعل الحياة لا تطاق للسكان، بحيث يزداد الضغط على فصائل المقاومة للاستسلام أو التفاوض بشروط غير منصفة.

فهذا الحرمان الممنهج من الغذاء والماء والرعاية الصحية لا يُضعف السكان جسديًا فقط، بل يعمل أيضًا على كسر إرادتهم، ويدفعهم -في ظل المعاناة المستمرة- إلى تغيير موقفهم من حركة المقاومة وتحميل حماس مسؤولية ما آلت إليه أوضاعهم، في محاولة لإعادة تشكيل الحسابات السياسية داخل المجتمع الفلسطيني. ففي السياق الاستعماري الاستيطاني، لا تقتصر الأهداف على تحقيق انتصارات عسكرية مؤقتة، بل تتعلق بإعادة تشكيل البيئة السياسية والاجتماعية بما يخدم الهيمنة طويلة المدى[٣].

ج) هندسة التغييرات الديمغرافية والاجتماعية:

إن الهدف الأبعد من التجويع الممنهج في غزة لا يقتصر فقط على كسر إرادة المقاومة أو إخضاع السكان مؤقتًا، بل يتجاوز ذلك نحو هندسة ديمغرافية واجتماعية قسرية تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع السكاني والجغرافي للقطاع بما يخدم الرؤية الاستعمارية الإسرائيلية بعيدة المدى.

ويتجلى ذلك في محورين رئيسيين: الأول: تفريغ قطاع غزة من سكانه؛ حيث يسعى الاحتلال الإسرائيلي، من خلال خلق ظروف معيشية كارثية وغير قابلة للحياة، إلى دفع الفلسطينيين نحو الهجرة القسرية، سواء باتجاه "المناطق الآمنة" أو "مناطق المساعدات" داخل القطاع أو الانتقال خارجه نهائيا. والثاني: إحداث شرخ داخلي في المجتمع الفلسطيني؛ فالاحتلال الإسرائيلي يهدف أيضًا إلى تفتيت النسيج الاجتماعي الفلسطيني من خلال خلق ثنائية "الباقين" مقابل "الراحلين"، بما ينتج عنه تمايزات حادة في ظروف الحياة والانتماء، وقد يُستثمر ذلك

(1) Israeli-induced starvation in Gaza kills 185 in August, 13 more in 24 hours, AlJazeera, 2 September 2025, accessed: 5 September 2025, available at: https://shorturl.at/2qLyY

(2) Mohamad AlAli, Starvation as a Method of Warfare, op. cit., pp. 31, 32.

(3) Ibid., pp. 37, 38.

لاحقًا في مشاريع سياسية تقسيمية، أو من خلال تجنيد عصابات من سكان غزة ليقتلوا الغزيين وينهبوا المساعدات[١].

وبذلك تمضي سياسة التجويع الممنهجة في غزة لتصيب بعمق البنية القيمية للمجتمع الفلسطيني، وتدفع باتجاه إذكاء مشاعر اليأس والعدمية تحت وطأة الصدمة الجماعية. فما يُمارسه الاحتلال من تجويع يؤدي إلى تفكيك النسيج المجتمعي، وضرب منظومة القيم التكافلية والتضامنية التي طالما شكّلت أساس الصمود الغزاوي من خلال فرض صراع على فتات المساعدات المحاطة بالمخاطر القاتلة وصناعة عداوات في الداخل من خلال تسليح العصابات لتسرق الطعام وتنهبه.[٢]

ولذلك تعمل إسرائيل على تقويض الأمن المجتمعي داخل غزة، من خلال استهداف مباشر لأجهزة الشرطة وعناصرها، بما في ذلك الفِرَق المكلفة بتأمين قوافل الإغاثة. كما طالت عمليات القتل عناصر اللجان المجتمعية، وحتى أفراد الحماية الذين انتدبتهم العائلات والعشائر لتأمين توزيع المساعدات.

رابعا- الآليات المستخدمة لهندسة التجويع:

من أجل تحقيق أهدافه، يستخدم الاحتلال الإسرائيلي العديد من الآليات لفرض التجويع وإحكام الحصار على المجتمع الغزاوي، بعض هذه الآليات يتم ممارستها من قبل الحرب، لكنها أخذت طابعا أكثر عمقا وأثرا مع الحرب القائمة، وهناك آليات أخرى استحدثها الاحتلال في هذه الحرب خاصةً في العام الثاني منه مثل تأسيس "مؤسسة غزة الإنسانية" لتوزيع المساعدات -كما سيأتي-. ويمكن استعراض بعض هذه الآليات ورصد آثارها في العام الثاني من الحرب.

أ) تفكيك البنية التحتية للأمن الغذائي:

انتهج الاحتلال الإسرائيلي خلال هذه الحرب سلسلة من السياسات والآليات الهادفة إلى تفريغ قطاع غزة من كل مقومات الصمود الغذائي، عبر ضرب مصادر الإنتاج ومنع أي بدائل داخلية تساعد الفلسطينيين على الصمود أمام الحصار. فلم يكتفِ الاحتلال بمنع دخول المساعدات الخارجية، بل وسّع نطاق عملياته لتشمل تدمير الموارد الغذائية المحلية؛ فاستهدف قوارب الصيادين ومرافئ الصيد، وقصف الأراضي الزراعية ومخازن التموين الغذائي، كما دمّر المخابز وشركات التصنيع الغذائي في القطاع. وقد أدت هذه الممارسات إلى تسارع المجاعة وتفاقم الأزمة الإنسانية بشكل غير مسبوق ضمن سياسة التجويع المتعمد التي لا تستهدف فقط كسر إرادة السكان، بل القضاء على سبل بقائهم.

إن النظام الغذائي في قطاع غزة قد تعرض لعملية تفكيك ممنهجة أدت إلى تدمير شبه كامل لقدرة السكان على إنتاج أو الوصول إلى الغذاء محليًا. فوفقًا للدراسات، فإن ٩٨,٥٪ من الأراضي الزراعية في غزة إما دُمّرت أو باتت غير قابلة للوصول، ولم يتبقَ سوى ١,٥٪ فقط صالحة للزراعة[٣].

كما شمل التدمير أيضًا القطاعات الحيوية المرتبطة بالأمن الغذائي؛ فقد تعرضت الثروة الحيوانية لما يمكن وصفه بالإبادة الجزئية أو الكاملة؛ حيث تضرر نحو ٩٧٪ منها، سواء بالقصف المباشر أو بانقطاع الإمدادات الأساسية لهذه الثروة من أعلاف ومياه، وهو ما أثر على حياة عشرات الآلاف من السكان الذين كانوا يعتمدون على الثروة الحيوانية كمصدر للعيش.

أما قطاع الصيد البحري، فقد تعرض كذلك لاستهداف متواصل منذ اليوم الأول للحرب؛ حيث منعت إسرائيل دخول الصيادين إلى البحر، ودمرت القوارب والمرافئ والمعدات، واعتقلت العديد من الصيادين أو لاحقتهم، بل وقتلت بعضهم. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٨٥٪ من أسطول الصيد قد

---

(١) هبة ضرغام نصار، التجويع كسلاح.. قراءة في مأساة غزة ومساراتها الإستراتيجية، الجزيرة، ٢٥ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/B9HsE

(٢) حسام شاكر، التجويع المنهجي ذروة السياسات الوحشية الحديثة، الجزيرة، ٤ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/ZulOt

(٣) استخدام التجويع كسلاح: المجاعة التي افتعلتها إسرائيل في غزة، حلول للسياسات البديلة، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/5883g

خرج عن الخدمة بالكامل[١].

نتيجة لذلك، شهدت أسعار الغذاء ارتفاعًا غير مسبوق؛ حيث وصلت إلى ١٥,٠٠٠٪ فوق معدلاتها السابقة للحرب، ما جعل تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية أمرًا بالغ الصعوبة، خاصة مع انهيار الاقتصاد المحلي وانعدام فرص الدخل.

وتترافق هذه الوقائع مع استمرار القيود الإسرائيلية على دخول المعدات الزراعية والوقود وقطع الغيار والبذور والمخصّبات؛ وهي أدوات ضرورية لبقاء أي نشاط زراعي أو إنتاجي، وهو ما يؤكد السياسة الممنهجة للتجويع بتدمير الإنتاج الغذائي المحلي، وتجريد السكان من وسائل الاعتماد الذاتي، وتعميق التبعية الكاملة للمساعدات الخارجية التي يُتحكم في تدفقها سياسيًّا وأمنيًّا.

ب) تفكيك المؤسسات الإغاثية الدولية:

منذ السابع من أكتوبر، شنَّ الاحتلال الإسرائيلي حربًا شاملة على "الأونروا"، استهدف فيها الوكالة بمختلف الوسائل، سواء عبر القصف المباشر لمنشآتها، أو باستهداف موظفيها وتهديد وجودهم.

ترافق هذا الهجوم مع ضغط سياسي وإعلامي على "الأونروا"، من خلال التشكيك في شرعيتها وتقويض دورها؛ حيث واجهت اتهامات إسرائيلية علنية بمشاركة بعض موظفيها في "طوفان الأقصى"، وهو ما لم تُثبت صحته أي جهة دولية محايدة حتى الآن. ورغم أن الأمم المتحدة فتحت تحقيقًا رسميًا في الادعاءات، فإن هذه المزاعم استُخدمت كغطاء لقطع أو تعليق التمويل من عدة دول كبرى، أبرزها الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة. وقد أثّر هذا التقليص المالي سلبًا على قدرة الوكالة في الاستمرار بعملياتها الإنسانية داخل القطاع[٢].

واستمرت الحملة الإسرائيلية بوتيرة متصاعدة؛ حيث دعا الكنيست الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠٢٤ رسميًّا إلى حظر الأونروا، ووقف امتيازاتها وتسهيلاتها، ومنعها من ممارسة أي نشاط داخل الأراضي المحتلة. وتمت ترجمة ذلك قانونيًّا من خلال تشريع دخل حيّز التنفيذ في ٣٠ يناير ٢٠٢٥ يمنع أي اتصال رسمي مع الوكالة أو التعاون معها.

ولم يستهدف الاحتلال الأونروا فقط، بل شمل الاستهدافُ الممنهجُ المؤسسات الإغاثيةَ الدوليةَ بشكل عام، فقد منع الاحتلال المنظمات الدولية الأخرى، وأبرزها برنامج الغذاء العالمي، من إدخال المساعدات الغذائية إلى القطاع، وقتل ٤٧٩ من عمال الإغاثة الدوليين في مراكز توزيع الغذاء منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، منهم ٣٢٦ من عمال الأمم المتحدة[٣].

ولم يتوقف الاحتلال عند هذا الحد، فمنذ مارس ٢٠٢٥، بدأ بفرض إجراءات إعادة تسجيل المنظمات الدولية والإغاثية العاملة في الأراضي الفلسطينية، ويُعد هذا الإجراء وسيلة لفرض مزيد من التحكم، من خلال مراقبة مصادر التمويل، وإخضاع العمل الإنساني للبروتوكولات الأمنية والقانونية التي تضعها سلطات الاحتلال.

وتأتي هذه السياسات ضمن الهندسة الممنهجة للتجويع والحصار والتي تسعى إلى تحييد الفاعلين الإنسانيين وإخضاعهم، ما يهدد استقلالية العمل الإغاثي ويعيد توجيه تدفقات المساعدات بما يخدم أهداف الاحتلال السياسية والعسكرية.

---

(١) إيهاب محارمة، التجويع في أثناء الإبادة الجماعية: سلاح إسرائيل لترسيخ الاستعمار الاستيطاني في قطاع غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسية، ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/U0Sxn

(٢) هديل رزق، هندسة التجويع: استخدام جهود الإغاثة سلاحَ ضغط على الفلسطينيين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤٣، صيف ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣٠ أغسطس، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/tgBUIt

(٣) حمدي علي حسين، مؤسسة غزة وإسرائيل: تساؤلات حول علاقة الإنساني بالسياسي، مرجع سابق.

ج) فرض نظام بديل في توزيع المساعدات:

طوَّر الاحتلال الإسرائيلي من آلياته في استخدام الغذاء سلاحًا خلال الحرب على غزة، فساهم في تأسيس "مؤسسة غزة الإنسانية" أو ما يُعرف اختصارا بـ(GHF) للتحكم المباشر بتوزيع المساعدات وربطها بالأهداف العسكرية والسياسية للحرب. وقد اعتمد الاحتلال هذه المؤسسة بعد فشله في تأسيس روابط عائلية وعشائرية وشبكات نفوذ موالية له، لتكون المخولة حصرًا بتلقي المساعدات والتحكم بتوزيعها بهدف تحييد حركة حماس[١].

وقد جاء تأسيس المؤسسة كجزء من مشروع جديد لإدارة توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، بدعم مباشر من الحكومة الأمريكية التي أمدت المؤسسة بـ٣٠ مليون دولار[٢]، وسط اعتراضات من منظمات إغاثية على تصاعد الدور الإسرائيلي في هذا الملف. وبحلول مايو ٢٠٢٥، بدأت المؤسسة تشغيل نظام جديد لتوزيع المساعدات، ليكون بديلا عن النظام الذي كانت تديره وكالات الأمم المتحدة، وعلى رأسها الأونروا.

تدير المؤسسة أربع نقاط رئيسية لتوزيع المواد الغذائية تقع داخل مناطق عسكرية؛ حيث تقع ثلاث من هذه النقاط في منطقة تل السلطان في رفح جنوبي القطاع، وواحدة على محور نتساريم الذي يفصل شمالي القطاع عن وسطه وجنوبه، ويتولى متقاعدون أمنيون أميركيون توزيع الأغذية على مواطني غزة[٣]. وبالتالي، أصبح لازما على المواطنين عبور مناطق عسكرية في جنوب القطاع مجازفين بأرواحهم؛ حيث أصبح من المعروف أن الجيش الإسرائيلي يطلق النار بشكل متكرّر على المدنيين الذين يأتون للحصول على مساعدات.[٤]وخلال الأشهر الأخيرة، تقع يوميا حوداث يسقط فيها عدد كبير من الضحايا بالقرب من المواقع الأربعة التي تديرها المؤسسة في جنوب القطاع[٥].

والأخطر من ذلك أن المؤسسة من المنوط بها أن تلعب دورا في خطة إعادة إعمار غزة (GREAT Trust) والتي تُجري إدارة ترامب حاليًا مناقشات حولها. والخطة تطرح رؤية مستقبلية للقطاع بعد الحرب الجارية التي تشنها إسرائيل، تتمثل في "إعادة التوطين الطوعي" لسكان غزة، كما تتضمن رؤية لإدارة أمريكية للقطاع تمتد لعشر سنوات تتخللها برامج تنمية واستثمار واسعة وبناء ما بين ست إلى ثماني مدن جديدة داخل القطاع. وهذه الرؤية قريبة من تصريحات الرئيس ترامب المثيرة للجدل في ٤ فبراير ٢٠٢٥، التي قال فيها إن الولايات المتحدة ستقوم "بالاستيلاء على" غزة وتحويلها إلى "ريفييرا الشرق الأوسط"، وذلك بعد إعادة توطين سكانها البالغ عددهم أكثر من مليوني نسمة في دول أخرى.

فتقترح الخطة أن تتولى مؤسسة غزة مسؤولية تقديم المساعدات والمأوى للسكان المعدمين مستقبلا، وهو ما يكشف الدور المشبوه الذي يُراد للمؤسسة أن تلعبه ضمن هذه الخطة كغطاء إنساني لإدامة السيطرة وإعادة تشكيل الواقع في غزة تحت إدارة غير فلسطينية[٦].

---

(1) What is the Gaza Humanitarian Foundation, and why has it been criticised?, AlJazeera, 20 May 2025, accessed at: 25 August 2025, available at: https://shorturl.at/TWELJ

- رغم حظرها في جنيف ... مؤسسة غزة الإنسانية تواصل نشاطها كالمعتاد، swissinfo، ٨ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط: https://shorturl.at/ks3Zk

(2) Mariel Ferragamo, Famine Declared in Gaza: What to Know, Council on Foreign Relations, 25 August 2025, accessed at: 30 August 2025, https://2u.pw/oBdBg5

(٣) مؤسسة غزة الإنسانية تكشف تلقيها تمويلا من دول أوروبية، الجزيرة، ١٥ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/yvftx

(٤) عسكريون متقاعدون وضباط مخابرات سابقون...الجانب الخفي لمؤسسة غزة الإنسانية، France 24، ٩ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع في ٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/fUD1C

(٥) غزة: قتل إسرائيل فلسطينيين يحاولون الحصول على الطعام جريمة حرب، Human Rights Watch، ١ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/4njJr0y

(6) Khalil E. Jahshan, The GREAT Trust for Gaza: A Blueprint for Dispossession, Not Reconstruction, Arab Center Washington DC, 4 September 2025, accessed at: September 2025, available at: https://shorturl.at/IaxU1

د) إغلاق المعابر ومنع دخول المساعدات:

من آليات التجويع الممنهج التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي بحق سكان قطاع غزة إغلاق المعابر والتحكم الكامل في تدفّق المساعدات الإنسانية، سواء الغذائية أو الطبية أو الإغاثية. وهذه الآلية يستخدمها الاحتلال منذ عام ٢٠٠٧؛ حيث تحوّلت المعابر إلى نقاط يتحكم بها الاحتلال، ليس فقط بمن يدخل أو يخرج من القطاع، بل بما يدخل إليه، متى، وبأي كمية، وبأي شروط. فرغم أن المعابر هي شريان الحياة الوحيد لأكثر من مليوني فلسطيني محاصرين، إلا أن إسرائيل تواصل إغلاقها أو تقنين فتحها وفق اعتبارات سياسية وأمنية، وتستخدمها كأداة ابتزاز جماعي.

وقد كان عدد الشاحنات التي تدخل القطاع يوميًا قبل الحرب لا يتجاوز ٥٥٠ شاحنة لتلبية احتياجات أكثر من مليوني شخص. ولكن مع بداية الحرب، تراجع هذا الرقم إلى أقل من ٥٠ شاحنة وقد يصل أحيانًا إلى الصفر، ونادرًا ما تجاوز ٢٨٠ شاحنة في اليوم، باستثناء فترة الهدنة المؤقتة بين يناير ومارس ٢٠٢٥؛ حيث سُمح بدخول نحو ٨٠٠ شاحنة يوميًا - وهو عدد لم يكن كافيًا لسدّ فجوة الاحتياجات المتراكمة.

وفي الفترة بين مارس ومايو ٢٠٢٥، قام الاحتلال بإغلاق كامل للمعابر ومنع دخول الشاحنات، وهو ما أدى إلى تفاقم المجاعة وتراكم المساعدات على الحدود؛ حيث كان أكثر من ٨٩,٠٠٠ طن متري من الإمدادات الغذائية عالقا خارج غزة بحسب تقارير نُشرت في أبريل ٢٠٢٥، دون أي قدرة حقيقية على إدخالها.

وتعتمد "هندسة التجويع" عبر المعابر على عدة أدوات، منها هندسة المعابر نفسها؛ حيث جعل معبر كرم أبو سالم المعبر الوحيد المخصص لفحص الشاحنات، بينما جعل معبر رفح لحركة المسافرين فقط. ولا يمكن لأي شاحنة عبور معبر رفح أو غيره دون المرور أولا بالفحص الأمني في كرم أبو سالم، مما يفرض مسارات طويلة وتعقيدات لوجستية تؤدي إلى إبطاء إدخال المساعدات بشكل فعّال، إن لم يكن تعطيلها كليًا[١].

ولا تقتصر أدوات الاحتلال على الإجراءات الرسمية فقط، بل يقوم أيضا بتسهيل اعتداء المستوطنين على قوافل المساعدات. فخلال عام ٢٠٢٥، شهدت المعابر الإسرائيلية ممارسات غير مسبوقة، إذ أقدم مستوطنون، بتواطؤ واضح مع الجيش الإسرائيلي، على اعتراض الشاحنات الإغاثية، وإتلاف محتوياتها، أو نهبها بالكامل، دون أي محاسبة أو تدخل فعلي من السلطات الإسرائيلية. تحوّلت هذه الاعتداءات إلى وسيلة ممنهجة لحرمان الغزيين من الغذاء واستمرار سياسة التجويع التي تحاول حرمان السكان من أبسط حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحياة[٢].

بهذه السياسات والأدوات مجتمعة، يصبح إغلاق المعابر ومنع دخول المساعدات الإنسانية ركنًا أساسيًا في نظام التجويع الذي صُمم لإخضاع غزة. وبهذا يتحول الغذاء من حق إنساني إلى أداة ضغط وتقويض للكرامة.

هـ) تسليح عصابات سرقة المساعدات وحمايتها:

قام الاحتلال في الحرب الأخيرة على غزة بتجنيد عصابات محلية مسلحة بقيادة "ياسر أبو شباب" لنهب المساعدات وقتل المدنيين الفلسطينيين قرب نقاط توزيع المساعدات الغذائية؛ حيث ربط بشكل واضح وصريح بين التجويع والقتل المباشر، وأصبح القتل والقنص هو المصير الذي يلقاه المجوعون الذين يبحثون عن المساعدات.

وقد أقرّ نتنياهو صراحةً بتعاون إسرائيل مع "عناصر قبلية" لـ"تسهيل إيصال المساعدات عبر مؤسسة غزة الإنسانية"، إلا أنها في الحقيقة تنهب المساعدات، بما في ذلك شاحنات تابعة للأمم المتحدة، عبر عمليات سطو مسلح تجري تحت حماية طائرات "كوادكابتر" إسرائيلية، قبل نقل المواد المنهوبة إلى مناطق خاضعة لسيطرة الاحتلال، حيث تُباع

(١) هديل رزق، هندسة التجويع: استخدام جهود الإغاثة سلاحَ ضغط على الفلسطينيين، مصدر سابق.

(٢) إيهاب محارمة، التجويع في أثناء الإبادة الجماعية، مصدر سابق، ص١٠.

بأسعار باهظة. ومنطلق الدعم الإسرائيلي لهذه الميليشيات هو إيجاد البديل الذي يمكن أن يتولى القيادة السياسية لغزة بعد انتهاء الحرب ويكون حليفا لها.

وأبرز العناصر القبلية التي تتلقى الدعم من الاحتلال: ميليشيا تُعرف باسم "القوات الشعبية" يقودها ياسر أبو شباب في رفح؛ والتي بدأت العمل بشكل علني في أواخر مايو ٢٠٢٥. كما تعمل ميليشيتان إضافيتان مع إسرائيل في غزة؛ إحداهما بقيادة رامي خليل، وهو زعيم عائلة كبيرة في مدينة غزة وينتمي إلى حركة فتح، والأخرى بقيادة ياسر خنيدق، وهو شخصية محسوبة على فتح ويعمل في خان يونس. إلا أن إسرائيل تقدّم دعمًا ماديًا أكبر لفصيل أبو شباب مقارنة بالمجموعتين الأخريين، ما يمكّن "القوات الشعبية" من العمل بقدرة شبه عسكرية[١].

وقد وجّهت حماس اتهامات مباشرة إلى هذه العصابات المسلحة المدعومة من إسرائيل والتي تنهب المساعدات الإنسانية الشحيحة التي تدخل إلى غزة وتقتل الجائعين. وتزيد هذه العصابات من عمق الكارثة الإنسانية بتحويلها المساعدات إلى وسيلة قمع، إذ تقتل مباشرةً من يحاول الحصول عليها، أو تستولي عليها وتعيد بيعها للسكان بأسعار باهظة، وهو ما يسهل هدف الاحتلال في إحداث التغيرات الديمغرافية والاجتماعية[٢].

خامسا- محاولات كسر حصار غزة وإنهاء سياسة التجويع الممنهج:

بعد أكثر من عام ونصف من الحصار المشدد على قطاع غزة والتجويع المتعمَّد لمواطنيها، تكثّفت المحاولات الشعبية والدولية والمبادرات الإنسانية سواء من داخل غزة وخارجها لكسر الحصار وإيقاف سياسة التجويع الممنهجة التي تمارسها إسرائيل ضد سكان القطاع. في حين لم تتحرك الدول على نحو فعال ومؤثر لإنهاء الحصار وسياسة التجويع، وأكثر ما تقوم به الدول هو التنديد بأفعال وقرارات الاحتلال ومطالبته بإدخال المساعدات وإتاحة مساحات عمل للمنظمات الإغاثية الدولية في غزة[٣].

ولما كانت الدول عاجزة أو متواطئة، قام بعضها بإنزال المساعدات جوًّا كنوع من تهدئة الرأي العام العالمي الذي أصبح مشحونا يوما بعد يوم تجاه المجاعة التي تنتشر صورها والحديث عنها من خلال الإعلام المحلي والدولي. ففي الفترة من ٢٦ يوليو حتى ١١ أغسطس الماضي، أسقطت بعض الدول ١,٢١٨ طردًا فقط من المساعدات إلى داخل غزة، إلا أن ما يحتاجه سكان غزة يعادل ١٨,٠٠٠ طرد يوميا من أجل وقف المجاعة وبدء عملية التعافي، وبالتالي فإن الطرود التي أُسقطت خلال تلك الفترة لا تمثل سوى ٠,٤٪ فقط من الاحتياج الفعلي[٤].

أما المحاولات الشعبية المستمرة؛ فمن ضمنها محاولات الأساطيل البحرية والسفن المدنية للوصول إلى شاطئ غزة وكسر الحصار وتوصيل المساعدات. ففي أبريل ٢٠٢٤، أُعلن عن انطلاق أسطول الحرية باتجاه غزة، لكنه لم يسلم من الضغوط الإسرائيلية؛ إذ أجبرت حكومة الاحتلال غينيا بيساو على سحب علمها من على سفن الأسطول، في محاولة لنزع الشرعية القانونية عنه قبل انطلاقه.

وفي ٢ مايو ٢٠٢٥، انطلقت سفينة "الضمير العالمي"،

(1) Neomi Neumann, Israel's "Tribal" Approach in Gaza: A Short-Term Response to a Long-Term Challenge, Washington Institute, 15 July 2025, accessed at: 13 August 2025, available at: https://shorturl.at/T8NLV

(٢) ليبرمان: إسرائيل تسلح عصابات في غزة بأمر من نتنياهو، ٥ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع في: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/48srFDu

(3) World reacts as UN-backed body declares famine in Gaza, Al Jazeera, 2 August 2025, accessed at 10 Septmeber 2025, available at: http://bit.ly/48voY4b

(4) Why Israel's airdrops on Gaza are just an illusion of aid, Euro-Med Human Rights Monitor, 12 August 2025, accessed at: 20 August 2025, available at: http://bit.ly/428sn58

إحدى سفن أسطول الحرية، باتجاه غزة بهدف إيصال مساعدات إنسانية إلى غزة في ظل سياسة التجويع المتصاعدة، إلا أنها تعرضت لهجوم مباشر في المياه الدولية قبالة سواحل مالطا، من قِبل طائرات مسيّرة إسرائيلية. وتعرضت سفينة "مادلين" للاعتداءات الإسرائيلية أيضا بعدما أبحرت في يونيو ٢٠٢٥[١].

وجاءت آخر المحاولات البحرية لكسر الحصار في ٣١ أغسطس؛ حيث أبحر "أسطول الصمود العالمي"، الذي يضم أكثر من ٥٠ سفينة ومئات النشطاء من ٤٤ دولة، من مدينة برشلونة، حاملا مساعدات إنسانية حيوية تشمل الغذاء والأدوية وحليب الأطفال، بهدف "فتح ممر إنساني ووضع حد للإبادة المتواصلة نحو الشعب الفلسطيني"، وقد التفتت أنظار العالم إليه وحظي بدعم المنظمات الدولية والشعبية، رجاء أن يقوم هذا الأسطول بكسر الحصار وتغيير المعادلة[٢].

سادسا- هندسة المقاومة لمواجهة هندسة التجويع:

في مواجهة هندسة التجويع التي تتّبعها إسرائيل كأداة استراتيجية لتركيع المجتمع الفلسطيني في غزة، تظهر ضرورة بناء نموذج مقاومة يمكن تسميته بـ"هندسة المقاومة"، لترد بشكل استراتيجي على التجويع الممنهج، وتضع الأسس لتحصين المجتمع الفلسطيني على المدى القريب والبعيد.

إن مقاومة سياسات التجويع تبدأ بالاستجابة الطارئة والفورية للمجاعة في غزة بكل وسيلة ممكنة، لكنها لا تتوقف عند حدود هذه الاستجابة. فمواجهة التجويع الممنهج لا تكتمل بدون مقاومة المشروع الأعمق الذي يحمله في طياته، وهو مشروع تفكيك المجتمع الفلسطيني وإعادة تشكيله بما يخدم الرؤية الإسرائيلية طويلة المدى. فكما أن التجويع الممنهج سياسة إسرائيلية استراتيجية طويلة المدى، فإن المقاومة يجب ألا تكون مجرد ردّ فعل عاطفي أو لحظي، بل منظومة متكاملة من السياسات والخيارات الشعبية والمجتمعية والدولية الواعية التي تتعامل مع التجويع بوصفه جزءًا من مشروع استعماري ممتد.

وبالتالي، يمكن القول إن "هندسة المقاومة" فعل متكامل لا يقتصر على المقاومة العسكرية في غزة، بل يشمل الصمود الشعبي، والتحرك الجماهيري العربي والدولي، والدور الحيوي للمؤسسات والدول. وتتكامل هذه الأدوار على مستويين: المستوى الأول فوري وعاجل، والثاني طويل الأمد.

المستوى الأول: وهو ما يحدث حاليا داخل القطاع؛ فرغم القصف والنزوح وندرة الطعام، تأتي العديد من المبادرات المحلية لتوزيع المساعدات بعدالة، وتبادل الطعام والماء بين الأُسر. ويحتاج هذا أن يُدعم من الشعوب الأخرى والمنظمات والمؤسسات الدولية بكل ما يمكن من حملات إعلامية وإغاثية وقيود قانونية لتوجيه الأنظار للخطر الماثل في غزة والذي يحتاج إلى تحرك فوري وسريع. هناك حاجة ملحة لخطاب أكثر وعيًا وجذرية، يُحمّل الاحتلال ومن يدعمه المسؤولية الكاملة، ولا يكتفي بمناشدات إنسانية موجهة للفراغ.

المستوى الثاني، وهو طويل الأمد، ويركز على مواجهة الأهداف الأوسع لسياسات التجويع والقتل، فلا يمكن للأمر أن ينتهي بتقديم المساعدات -سواء بموافقة الاحتلال أو بضغط عليه-، بل لا بد من استرداد غزة حقها في السيادة على غذائها وقرارها واستقلالها الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، لا بد أن تنطلق المبادرات الشعبية والمنظمات الدولية والحملات الإعلامية من خطاب وسردية تؤكد أن التجويع الممنهج ليس مجرد "كارثة إنسانية" قابلة للاحتواء عبر المعونات والمساعدات كما تفعل بعض المنظمات

(١) من الحرية إلى الصمود.. أساطيل نحو غزة لكسر الخذلان العالمي، بوابة تونس، سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/MvIsd

(2) UN experts stand in solidarity with the Global Sumud Flotilla, demand full protection of all passengers, United Nations, 9 September 2025, accessed at 10 September 2025, available at: http://bit.ly/46uVyAC

الدولية والمنصات الإعلامية، بل هو نتيجة مباشرة لسياسات استعمارية استيطانية ستستمر في الحدوث -كما حدثت من قبل في غزة- ما لم يكن هناك محاولات أعمق للمواجهة والتفاعل وردع قانوني حاسم للاحتلال وعقوبات تُطبق بالفعل عليه.

خاتمة:

تناول هذا التقرير سياسات التجويع الممنهجة التي يتعرض لها قطاع غزة من خلال استعراض آليات التجويع المتعمد، وقد تبيّن أن هذه السياسات لا تُستخدم بمعزل عن السياق الأوسع للصراع، بل تُوظَّف كأداة استعمارية بهدف إخضاع السكان وكسر إرادتهم الجماعية وتهجيرهم قسرا وإبادتهم.

وفي هذا السياق، لا تزال محاولات كسر الحصار والمواجهة الإنسانية لهذه السياسات، رغم شجاعتها وضرورتها، غير قادرة على مضاهاة حجم التخطيط والفاعلية التي تقوم عليها سياسات التجويع، فجهود الإغاثة والضغط الحقوقي والإعلامي والمبادرات الشعبية بقيت مشتتة ومحدودة الأثر، وتحتاج إلى عامل حاسم إضافي -سواء كان تحوُّلا سياسيًّا فلسطينيًّا داخليًا، أو تصعيدًا شعبيًا خارجيًا، أو ضغطًا دوليًا منظمًا- لكي تُشكِّل قوة مضادة حقيقية.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن استمرار سياسات التجويع قد يُنتج آثارًا عميقة وخطيرة على المستويات كافة. فعلى المستوى الإنساني داخل القطاع، سيتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتنتشر الأمراض المرتبطة بسوء التغذية، وتتدهور الصحة العامة، وقد تزيد معدلات الوفاة خاصة بين الأطفال وكبار السن. أما على المستوى الاجتماعي، فقد تؤدّي سياسات التجويع المستمرة إلى ضغط معيشي يسهم في تفكك النسيج المجتمعي، وازدياد العنف الأسري، وارتفاع معدلات النزوح القسري. وسياسيًا، قد تفقد الفصائل والسلطات المحلية قدرتها على الحفاظ على التماسك الداخلي، مما يُفضي إلى فقدان الثقة أو ظهور بدائل مدعومة من قِبل الاحتلال.

في المقابل، قد تقود سياسة التجويع، على المدى الطويل، إلى نتائج عكسية على سلطات الاحتلال؛ إذ أن توثيق معاناة السكان وتجريم استخدام الجوع كسلاح حرب يساهم في تحوّل الموقف الدولي، ويُعزز من مشروعية القضية الفلسطينية، ويزيد من عزلة الاحتلال الذي يمارس الحصار والتجويع المتعمد على مرأى ومسمع من الجميع. كذلك، فإن وعي الشعوب وتنامي التضامن العالمي، خاصة في سياق الرقمنة وانتشار المعلومات قد يُعيد رسم خريطة التحالفات، ويجعل من التجويع المتعمد دليلا دامغًا على فشل السياسات القائمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

لذلك، فإن الأثر المستقبلي لسياسات التجويع في غزة لن يتوقف على حدود القطاع، بل قد يمتد ليؤثر في ديناميكيات الصراع الفلسطيني والإقليمي الأوسع. فمن جهة، قد تُفضي هذه السياسات إلى انفجار اجتماعي وأمني داخل غزة يتجاوز حدود الجغرافيا ويُهدد الاستقرار الهش في المنطقة، خاصة إذا تراكم الغضب الشعبي وتلاقت أسبابه في الداخل والخارج. ومن جهة أخرى، قد تتحوّل غزة إلى بؤرة ضغط سياسي وأخلاقي تُجبر المجتمع الدولي، ولو متأخرًا، على مراجعة مواقفه والاعتراف بأن استمرار التجويع المتعمد يُنتج مزيدًا من الفوضى لا الحلول، وبالتالي فتح الباب أمام مقاربات جديدة تُعيد الاعتبار للكرامة الإنسانية والعدالة كمدخل لأي حل دائم. إن التجويع، وإن بدا أداة ضغط فاعلة، قد يتحوَّل إلى عامل استنهاض تتولَّد عنه مقاومة أكثر صلابة، ووعي عربي وعالمي أشد عمقًا، ورغبة أكبر في كسر المعادلة القائمة.

الاستراتيجية الإسرائيلية في فلسطين عبر عام ثانٍ من العدوان: مكوناتها وخصائصها

أحمد نبيل*

مقدمة:

نحن الآن على أعتاب بداية العام الثالث من الإبادة الجارية في غزة بعد هجمات طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وبينما تتعالى الأصوات المنددة والرافضة لاستمرار الإبادة في كل أركان المعمورة، فإن هناك جملةً من التساؤلات التي تطرح نفسها بشأن استمرار الإبادة، وعلى رأسها لماذا لم تتوقف هذه المجازر بعد عامين من بدئها؟ أليست إسرائيل بدولةٍ صغيرة لا تحتمل الاستمرار في عملية عسكرية بمدى زمنيٍ طويل؟ لماذا تكون غزة استثناءً على مواجهات استطاع فيها الطرف الأضعف إلحاق الهزيمة بعدوه الأقوى؟ كيف تستمر إسرائيل في الإبادة بجبهة داخلية متناحرة؟ كيف تُبدد إسرائيل رصيدها من المكانة الدولية التي عملت على مدار العقود لمراكمته؟ ورغم أنه هناك اجتهاد جيد لتقديم إجابات لهذه الأسئلة، إلا أنه غلب عليها الجزئية في محاولة تفسير ما نواجهه في غزة وفلسطين عامةً، وامتد للبنان وسوريا وإيران واليمن وقطر.

يُحاول هذا التقرير تقديم إجابة أكثر شمولًا للتساؤلات السابقة من خلال البحث في أدبيات دراسات الصراع والحروب عن تفسير لسلوك الأطراف المتصارعة وانعكاسه على نتائج الصراع، مع تركيزٍ خاص على نظرية "تفاعل الاستراتيجيات"[١] التي تقدم تفسيرًا لنتائج الصراعات غير المتكافئة بين طرفين متفاوتين في ميزان القوى، اعتمادًا على طبيعة استراتيجية كل طرف. بعبارةٍ أخرى، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية في عامها الثاني تجاه فلسطين هي السبب الرئيسي في استمرار الإبادة إلى كتابة هذه السطور -كما سيتم التوضيح لاحقًا. يبدأ التقرير بتقديم نظرية تفاعل الاستراتيجيات وتحديد مفهوم الاستراتيجية، ثم تتبع ما كانت عليه الاستراتيجية الإسرائيلية خلال عامها الأول من الإبادة للتوقف على عناصر الاستمرارية والتغير خلال عامها الثاني، وذلك في تفاعلها مع المستويات الثلاثة لتحليل العلاقات الدولية (الفرد، والنظام الداخلي للدولة، والنظام العالمي).

الإطار النظري: تفاعل الاستراتيجيات

إذا كانت الاستراتيجية هي الكلمة المفتاحية للإجابة على التساؤلات السابقة، فلا بد من تعريفٍ واضح للمفهوم في هذا التقرير، خاصةً وأنه مفهوم شائع يتم استخدامه في العديد من المجالات العلمية ومنها العلوم السياسية والعسكرية والإدارية. وعلى الرغم من تعدد التعريفات، إلا أن هناك حد أدنى من الاتفاق على أن **الاستراتيجية** هي كيفية تخصيص واستخدام الموارد المختلفة لتحقيق هدف معين على المدى البعيد[٢]، وفي حالة الإبادة في غزة فالحديث يتم عن الاستراتيجية الإسرائيلية السياسية والعسكرية، أي كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية والسياسية والعسكرية داخليًا وإقليميًا ودوليًا لتحقيق هدف سياسي معين.

---

* باحث دكتوراه، ومحاضر العلاقات الدولية والدبلوماسية بمركز دراسات السلام والصراعات بجامعة Wayne State بولاية ميتشجن.

(1) Ivan Arreguín-Toft. How the Weak Win Wars: A Theory of Asymmetric Conflict." International Security 26, no. 1 (Summer 2001): 93-128. https://muse.jhu.edu/article/14354.

(٢) يمكن النظر في التعريفات المختلفة للاستراتيجية في المراجع التالية:

Omar Ashour, How ISIS Fights: Military Tactics in Iraq, Syria, Libya and Egypt (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2021). pp 11-13.

Randall Gregory Bowdish. "Military Strategy: Theory and Concepts." Ph.D. diss. University of Nebraska - Lincoln. 2013. pp 13-16.

Allan Stam. Win, lose, or draw: Domestic politics and the crucible of war. (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996). pp 52-54.

تشير أدبيات **الحروب غير المتكافئة**، والتي تشمل حروب حركات المقاومة ضد الاحتلال والانفصاليين ضد الحكومات المركزية، وكذلك الثوار ضد حكومات بلادهم، تشير إلى أن الحكومات أو المحتل أو الطرف الأقوى يلجأ غالبًا إلى استراتيجية من اثنتين للقضاء على هذه الحركات "الاستراتيجية المباشرة، والاستراتيجية غير المباشرة"[١]. في **الاستراتيجية المباشرة** يلجأ الطرف الأقوى إلى استخدام الموارد المتاحة كافة لتدمير القدرات القتالية للحركات المسلحة، حتى وإن اتبعت هذه الحركات تكتيكات حروب العصابات التي تتجنب المواجهة المباشرة مع قوات الطرف الأقوى بسبب اختلال ميزان القوى، وتعمل على إجهادها واستنزافها من خلال الكمائن والعمليات النوعية.

تلجأ الحركات المسلحة في هذه الحالات إما للإيواء في مناطق جغرافية منيعة بعيدًا عن السكان (حركة أنصار الله في اليمن أثناء الحروب الستة ضد نظام علي عبد الله صالح)، مما يسهل مهمة الطرف الأقوى في استهدافها، أو الاختباء وسط حاضنتها المجتمعية أو في أنفاقٍ تحت الأرض. في الحالة الثانية يكون الطرف الأقوى أمام خيارين: إما استهداف الحاضنة المجتمعية باعتبارها ضرر هامشي، وغالبًا ما تكون النتيجة حصول الحركة المسلحة على مزيدٍ من الشرعية والدعم من حاضنتها المجتمعية، وغالبًا ما يلجأ الطرف الأقوى لذلك في حالات الاحتلال (الاحتلال الفرنسي في الحالة الجزائرية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين)، والتمردات العرقية (حالات النزاع العرقي وانتماء الحكومة إلى عرقية معادية لعرقية حركة التمرد، حالة أثيوبيا في مواجهة التيجراي ٢٠٢٠-٢٠٢٢)، وحالات التدخل الخارجي (التدخل الأمريكي في فيتنام في مراحل محددة)[٢].

النمط الثاني هو **الاستراتيجية غير المباشرة**، والتي تسعى لكسب قلوب وعقول الحاضنة المجتمعية من خلال استراتيجية شاملة تضم أبعادًا اقتصادية ومجتمعية وسياسية وأمنية وإعلامية، حيث تقوم على التعامل مع مطالب الحاضنة المجتمعية للحركات المسلحة. تمتد الاستراتيجية غير المباشرة إلى فترات طويلة لنزع الشرعية عن الحركات المسلحة، ووصمها بالإرهاب، ودفع الحاضنة المجتمعية للتخلي عنهم من خلال تفاهمات سياسية. تولي هذه الاستراتيجية أهمية خاصة لليوم التالي للقضاء على هذه الحركات المسلحة، ذلك من خلال التوصل لاتفاقٍ سياسي وتفاهمات اقتصادية واجتماعية مثل استراتيجية الاحتلال الأمريكي ضد عشائر الأنبار في العراق عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨[٣]، والتدخل الأمريكي ضد فيتنام خلال مرحلة التهدئة في سبعينيات القرن العشرين[٤].

كان لانتهاء الاحتلال الفرنسي للجزائر، ثم انتصار فيتنام الشمالية في حرب فيتنام، دورًا هامًا في تحفيز العديد من الباحثين للإجابة عن تساؤل: لماذا ينتصر الطرف الأضعف على الطرف الأقوى رغم التفاوت في موازين القوى؟ يجيب أندرو ماك[٥] عن هذا التساؤل بأن زيادة التفاوت في ميزان القوى بين الطرفين يقلل من عزم الطرف الأقوى في مقابل زيادة العزم للطرف الأضعف أثناء الصراع، وقد عرف ماك العزم بأنه موقف الجهة الداخلية وتماسكها، فعدم تحقيق النصر

(1) Stephen Quackenbush. "Outcomes and Consequences of War." In What Do We Know about War?, Lanham, MD: Rowman & Littlefield. 2021, pp 120-132.

(2) Ibid, pp 120-132.

(3) Biddle, Stephen, Jeffrey A. Friedman, and Jacob N. Shapiro. "Testing the Surge: Why Did Violence Decline in Iraq in 2007?" International Security 37, no. 1 (2012): 7-40. https://doi.org/10.1162/ISEC_a_00087.

(4) Stathis N. Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

(5) Andrew J.R. Mack, "Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict," World Politics, Vol. 27, No. 2 (January 1975), pp. 175-200.

السريع الذي يتناسب مع التفوق للطرف الأقوى يُفكك الجبهة الداخلية للطرف الأقوى ويرفع آمال الجبهة الداخلية لدى الطرف الأضعف.

من جانبه، يقوم إيفان أريغوين-توفت[١] بمناقشة أطروحة ماك ويُضيف عددًا من المتغيرات لهذه الأطروحة، ليستخلص أن انتصار الطرف الأضعف يحتاج لشروطٍ خاصة تتمثل بالأساس في اتباع الطرف الأضعف استراتيجية مخالفة لاستراتيجية الطرف الأقوى. اتباع الطرف الأضعف لاستراتيجية غير مباشرة مثل حروب العصابات لتجنب المواجهة المباشرة تحقق الهدف باستنزاف قدرات الطرف الأقوى وإظهار عدم قدرته على الحسم، بينما اتباع استراتيجية مباشرة قائمة على المواجهة من خلال تشكيلات عسكرية، تتيح للطرف الأقوى الحسم السريع. وبالتالي، فإن فرضية ماك تعمل في إطار التفاعل بين استراتيجيتين مختلفتين، وهذا ما طبقه أريغوين-توفت على المراحل المختلفة للحرب الأمريكية في فيتنام، ليستخلص أن نجاح الطرف الأضعف مشروط باتباع استراتيجية غير مباشرة في مواجهة استراتيجية مباشرة.

يلفت أريغوين-توفت النظر لأهمية متغير مدة الصراع، فشرط آخر لتفوق الطرف الأضعف هو قدرته على الصمود في الصراع لمدة زمنية أطول تسمح بتفكك الجبهة الداخلية للطرف الأقوى. ويتداخل هذا الجهد البحثي مع الرؤية القرآنية المؤسسة للمدخل السنني لتغلب الطرف الأضعف على الطرف الأقوى، قال تعالى: **(كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ)** [البقرة: ٢٤٩]. يضع النص القرآني مسألة النصر والغلبة بيد الله سبحانه وتعالى، وأن عنصر الكم ليس هو الحاسم في هذا الأمر، ويُشير النص إلى جوهرية "الصبر" كعنصر رئيسي للحصول على الدعم الإلهي للغلبة والنصر.

هذا الإطار النظري المتماسك يطرح التساؤل التالي: لماذا لم تتوقف الإبادة بانتصار حماس على إسرائيل أو بفشل إسرائيل في تحقيق أهدافها بالقوة رغم عامين من الحرب وتوافر الشروط التي حددها هذا الإطار؟ ذلك حيث تعاني حكومة نتنياهو من اضطراباتٍ داخلية واتهامات بالفساد الشخصي قبل ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وقد زادت نتائج الهجوم من تشكيك الجبهة الداخلية في مسؤولية الحكومة[٢]، ولم يتردد خصوم "نتنياهو" من اليسار "يائير لابيد" ولا حتى اليمين "أفيجور ليبرمان" في تحميل نتنياهو مسؤولية الفشل في صد الهجوم[٣]. ازدادت الجبهة الداخلية ضعفًا خلال العام الأول لعدة أسباب، منها: فشل إسرائيل في ردع هجمات حزب الله على شمال إسرائيل، واضطرار الإسرائيليين لمغادرة مدن الشمال، وكذلك الهجمات البحرية لجماعة أنصار الله، وسقوط عدد من الرهائن في قطاع غزة بنيران جيش الاحتلال، وتسريب الخلافات الداخلية من مجلس الحرب بين رئيس الوزراء وقادة المؤسسات الأمنية، وأخيرًا ضغط الرأي العام العالمي بسبب وحشية الإبادة واستخدام سلاح التجويع والعقاب الجماعي ضد المدنيين[٤].

في ذلك السياق، يقوم التقرير بتتبع تبني الحكومة الإسرائيلية للاستراتيجية المباشرة في غزة التي تحولت على المستوى العسكري إلى "البربرية" في إبادة سكان القطاع، والقيام بالتخلص منهم من خلال القضاء على كافة سبل العيش في القطاع. ولكن قبل التفصيل في مكونات وخصائص هذه الاستراتيجية، سيكون من المهم تتبع الاستراتيجية الإسرائيلية خلال العام الأول وتحديد الهدف السياسي للإبادة في غزة.

(1) Ivan Arreguín-Toft, Op. cit., pp. 96-98.

(2) Yolande Knell, "Netanyahu Corruption Trial: Israeli PM Rejects 'absurd' Charges," BBC News, 10 December 2024, https://bit.ly/4ouMO51

(3) Jeremy Bowen, "Jeremy Bowen: The Divides within Israel over the War in Gaza," BBC News, 14 August 2025, https://bit.ly/4nfbTQ5

(4) Jon Alterman and Jonathan Rynhold, "Jonathan Rynhold: Israel's Divided Politics," CSIS, 11 June 2024, available at: https://2u.pw/3pgeKf

استراتيجية العام الأول والهدف السياسي للإبادة في غزة:

لم يتردد رئيس الحكومة الإسرائيلية منذ اليوم الأول للإبادة في ٨ أكتوبر ٢٠٢٣ إعلان اتباعه للاستراتيجية المباشرة التي سبق الإشارة إليها، حيث صرح في مناسباتٍ عدة بأن إسرائيل ستمحو حماس من على وجه الأرض، كما أنه طالب سكان غزة بترك القطاع بشكلٍ فوري لأنه يستهدف كل ركنٍ به، وسيحول غزة إلى جزيرة مهجورة[١]. كما أنه أبلغ الرئيس الأمريكي بايدن في زيارته إلى إسرائيل بأنه سيقصف غزة بشكلٍ كامل (Carpet Bombing)[٢]، مما يعنى عدم اكتراثه بالمدنيين أثناء عملية القصف الجوي المكثف التي قام بها. كشفت الإحصائيات الأولى للعملية العسكرية الإسرائيلية في غزة إلى سقوط أعداد كبيرة وصلت إلى ما يقرب من سبعة آلاف فلسطيني، ما بين جرحى وقتلى في غزة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى للإبادة طبقًا لقاعدة بياناتArmed Conflict Location and Event Data[٣]. الأخطر من ذلك هو الاستهداف المتعمد للمستشفيات، والمدارس، والمخابز، وكل البنى التحتية المتعلقة بالمياه والكهرباء للقضاء على أي فرص محتملة للحياة في اليوم التالي للإبادة[٤].

من الصعوبة تحديد الهدف الحقيقي للحكومة الإسرائيلية من الإبادة بتصديق ما أعلنته مرارًا من السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، حيث أعلنت على لسان كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع والمتحدث باسم الحكومة، أن الهدف هو القضاء على حماس وإعادة الرهائن والذي بلغ عددهم ٢٥١ رهينة. إلا أنه مع الوقت ظهرت للعلن الخلافات البينية في الحكومة الإسرائيلية بين فريقين: الأول، هو فريق اليمين الديني المتطرف بقيادة وزراء المالية والأمن القومي والتراث، والذين اتفقوا على أن الهدف هو إعادة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة وضمه للأراضي الإسرائيلية وتهجير سكان القطاع إلى بلدٍ ثالث. أما الفريق الثاني، مثله قادة الوزارات والأجهزة الأمنية الذين توصلوا لخلاصة مفادها أنه مع الفشل في تحرير أي من الرهائن بالقوة المسلحة واستنفاد بنك الأهداف العسكرية، فلا مفر من إبرام صفقة شاملة تُنهي الحرب وتعيد الرهائن. تصدر بيني جانتس وزير الدولة وعضو مجلس الحرب الإسرائيلي هذا التوجه، وتحدث عنه علنًا في الداخل الإسرائيلي وفي زياراته إلى الولايات المتحدة، خاصةً وأن هذا التوجه تقاطع مع رؤية اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة القلق على مستقبل إسرائيل وانحرافها عن المسار الديمقراطي والحريات الغربية تحت حكم ائتلاف نتنياهو مع اليمين الديني[٥].

هذا الخلاف لم يكن هو العقبة الوحيدة في تحديد ما يمكن أن نطلق عليه هدف إسرائيل، فالمصالح الشخصية ومستوى الفرد في التحليل حاضر في هذه الحالة، فالرجل الأهم في المشهد "نتنياهو" مهدد بالسجن والإقصاء السياسي حال الإنهاء الفوري للحرب. واجه رئيس الوزراء الإسرائيلي اتهامات بالفساد وغضب شعبي عارم من قبل السابع من أكتوبر بسبب توجهاته الاستبدادية، وإحداث تعديلات هيكلية في النظام السياسي الإسرائيلي توسع من صلاحياته في مواجهة القضاء والمحكمة الدستورية العليا[٦]. وجاءت عملية "طوفان الأقصى" ليتحمل

(1) Reuters, "Israel's New War Cabinet Vows to Wipe Hamas off the Earth | Reuters," Reuters, 11 October 2023, available at: https://2u.pw/sIgUQR

(2) John Yoon and Zach Montague, "Biden Says He Urged Netanyahu to Accommodate Palestinians' 'Legitimate Concerns' - the New York Times," New York Times, January 17, 2025, avilable at: https://2u.pw/P4y3ZD

(3) ACLED, "Coding of Fatalities in Gaza since 7 October 2023," ACLED, 22 November 2023, available at: https://2u.pw/bCJP6y

(4) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Thematic Report - Attacks on Hospitals during the Escalation of Hostilities in Gaza (7 October 2023 - 30 June 2024), UN doc, 31 December 2024.

(5) Hadeel Al-Shalchi and Steve Inskeep, "Former Israeli War Cabinet Member Benny Gantz Issues Searing Rebuke to PM Netanyahu," NPR, 4 September 2024, available at: https://2u.pw/2K9aeL

(6) Raffi Berg, "Israel Judicial Reform Explained: What Is the Crisis About?", BBC News, September 11, 2023, available at: https://bit.ly/3W8RWj4

المسؤولية السياسية عن فشل الأجهزة الأمنية والجيش في التنبؤ بالهجوم وصده. كل هذه الضغوط تجعل استمرار الحرب أطول وقت ممكن هدفًا في حد ذاته، مع التطلع لنتائج تاريخية لإسرائيل تضمن محو التقصير في السابع من أكتوبر مثل نكبة ثانية وتهجير الفلسطينيين، وهذه هي نقطة التقاء مصالح نتنياهو الشخصية مع أهداف اليمين الديني المتطرف.

اصطدمت أهداف نتنياهو بغياب التأييد الأمريكي لهدف التهجير في عهد بايدن، فعلى الرغم من الدعم اللامحدود الذي قدمته الولايات المتحدة اقتصاديًا وعسكريًا لإسرائيل بعد السابع من أكتوبر، إلا أنها كانت حريصة على أمرين، الأول: هو عدم توسيع الحرب إقليميًا بفتح جبهات جديدة، وتولت هي مسألة تأمين الملاحة البحرية في جنوب البحر الأحمر ضد هجمات الحوثيين[١]، والثاني: تقديم تطمينات علنية لمصر والأردن بعدم الإقدام على التهجير، خاصةً مع إعلان حكومتي البلدين الرفض القاطع لهذا الاقتراح الإسرائيلي ولو بشكلٍ مؤقت[٢].

ولكن مع ارتفاع التكلفة الإنسانية للإبادة، وتصاعد موجات الغضب لدى الرأي العام الغربي والأمريكي، خاصةً جيل الشباب والطلبة في الجامعات والفشل في التوصل لهدنة ثانية بعد هدنة نوفمبر ٢٠٢٣، بدا واضحًا وجود خلاف بين نتنياهو وإدارة بايدن التي كانت أكثر توافقًا مع رأي ونهج المؤسسات الأمنية في إسرائيل، ولكنها لم تكن تملك أدوات ضغط كافية على نتنياهو في ظل نفاد الوقت واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية وحاجة بايدن لدعم اللوبي الصهيوني[٣]. استطاع نتنياهو كسب الوقت والمماطلة في مواجهة الإدارة الأمريكية، وتخطي أي خطوط حمراء رسمتها باقتحام مدينة رفح والسيطرة على محور "صلاح الدين" المعروف غربيًا بمحور "فيلادلفي" على الحدود مع مصر في منتصف مايو ٢٠٢٤ رغم معارضة مصر والإدارة الأمريكية[٤].

تزايدت الضغوط الداخلية على رئيس الوزراء الإسرائيلي للتوصل إلى اتفاق يتيح الإفراج عن الرهائن من خلال مظاهرات أسرهم في الشارع الإسرائيلي، مع عرض حركة حماس للعديد من الأفلام المصورة للرهائن تشرح الظروف الصعبة التي يعيشونها مع أهل القطاع من المدنيين[٥]. تزامن ذلك مع تسريبات إسرائيلية حول نهج التفاوض الإسرائيلي مع حماس، بإرسال وفود غير مفوضة لإبرام اتفاقيات، وتغيير المواقف بشكلٍ متكرر من المقترحات الأمريكية، وتحميل حماس مسؤولية فشل المفاوضات، ثم انتقاد الوسيطين المصري والقطري واتهامهما بعدم النزاهة وافتقاد الكفاءة وإفساد المفاوضات[٦]. بالتوازي مع هذه التطورات، تحولت تهديدات رؤساء المؤسسات الأمنية إلى قراراتٍ بمغادرة مناصبهم السياسية والأمنية والعسكرية بدايةً من رئيس المخابرات العسكرية في أبريل ٢٠٢٤[٧]، إلى استقالة الوزير جانتس في يونيو من العام نفسه[٨].

(1) Peter Beaumont and Julian Borger, "US Would Not Support Israeli Attack on Iran's Nuclear Sites, Says Biden," The Guardian, 2 October 2024, available at: https://2u.pw/cRDaLJ

(2) Simon Lewis and Suleiman Al-Khalidi, "U.S. Opposes Displacement of Palestinians, Blinken Says," Reuters, 7 January 2024, available at: https://2u.pw/yyqJNj

(3) Michelle Stoddar, Molly Nagle, and Selina Wang, ABC News, June 20, 2024, available at: https://2u.pw/gxu7R2

(4) Tia Goldenberg, "Netanyahu Determined to Invade Rafah despite Ongoing Cease-Fire Talks with Hamas", PBS, 30 April 2024, available at: https://2u.pw/3AbQtj

(5) Steven Scheer, "Israelis Strike and Protest to Demand Gaza Hostage Deal," Reuters, 2 September 2024, available at: https://2u.pw/5TmADQ

(6) Joe Inwood and Rushdi Abualouf, "Qatar Suspends Role as Mediator between Israel and Hamas", BBC News, 9 November 2024, available at: https://bit.ly/3WK7kCB

(7) Virginia Pietromarchi, "Israeli Military Intelligence Chief Resignation Will Put Peers on the Spot", Al Jazeera, April 22, 2024, available at: https://2u.pw/qOjYYK

(8) Jake Lapham, "Israeli War Cabinet Minister Benny Gantz Quits Emergency Government," BBC News, 9 June, 2024, available at:

ظن الكثيرون أن كل هذه الضغوط ستضعف نتنياهو، خاصةً مع مغادرة جانتس الشخص الأكثر اتزانًا في تقدير واشنطن، حيث كان يهدف جانتس تحميل نتنياهو مسؤولية فشل الإفراج عن الرهائن أمام الشارع الإسرائيلي. لكن نتنياهو استغل كل هذه الضغوط لصالحه، مستفيدًا من دعم اليمين المتطرف الذي يحفظ بقاء الحكومة، وكذلك الضعف في موقف الإدارة الأمريكية خاصةً مع احتياجها الشديد لدعم اللوبي الصهيوني في ضوء انسحاب بايدن من السباق الرئاسي لصالح نائبته كامالا هاريس التي لم تخض الانتخابات التمهيدية في الحزب الديمقراطي، ولم يكن لدى الكثيرين القدرة على تقييم فرصها في المنافسة أمام ترامب. استغل نتنياهو استقالة جانتس لإبراز نفسه في صورة المعتدل الوحيد في حكومة مليئة بالمتطرفين، والأكثر استجابةً لمطالب الدول الغربية في مواجهة وزراء يصبون لتحقيق نبوءات توراتية.

قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بزيارة إلى العاصمة الأمريكية في نهاية يوليو ٢٠٢٤، وعلى الرغم من أن الزيارة تبدو منطقية للحليف الأهم لإسرائيل بعد عملية طوفان الأقصى، إلا أن التوقيت كان غريبًا، فليس من المعتاد زيارة الولايات المتحدة قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية في نوفمبر. إلا أن نتنياهو كان يُمهد لاستراتيجية العام الثاني من الإبادة أيًا كان من سيفوز بالانتخابات الرئاسية، كما أنه حرص على الزيارة بعد تحقيق قدر من الإنجاز في العمليات العسكرية وهو ما بدا محدودًا، فعلى الرغم من اجتياح جيش الاحتلال لكامل القطاع بما في ذلك رفح، إلا أنه لم يستطع تحرير سوى أربع رهائن بالقوة المسلحة في يونيو ٢٠٢٤.

حرص نتنياهو خلال زيارته على إلقاء خطبة أمام الكونجرس في تقليدٍ معتاد عند اتخاذ سياسات مفصلية تجاه الشرق الأوسط، وقد قام بذلك من قبل لتسجيل اعتراضه على الاتفاق النووي مع إيران عام ٢٠١٥. ركز في خطابه على إعادة مركزية المسألة الإيرانية في الشرق الأوسط بعدما بدت القضية الفلسطينية تتبوأ مكانتها التقليدية كسبب لعدم الاستقرار في المنطقة، وهو ما دفع إدارة بايدن للحديث عن ضرورة إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية. ذكر نتنياهو أن إيران لا الاحتلال السبب فيما تشهده المنطقة وأنها تهديد مباشر لإسرائيل، مبرزًا دورها في دعم حماس وحزب الله وجماعة أنصار الله[1].

كل ما سبق يُشير إلى أن عنصر المباغتة في عملية طوفان الأقصى ترك الجانب الإسرائيلي بلا استراتيجية واضحة خلال العام الأول، فعلى الرغم من الاتفاق على ضرورة انخراط الحكومة الإسرائيلية في عملية إبادة عسكرية لقطاع غزة وحماس، مع تبني الاستراتيجية المباشرة طبقًا لأدبيات الحروب غير المتكافئة، إلا أن عنصر مرور الزمن مع فشل الضغط العسكري في إخراج أي من الرهائن أحياء (عدا أربع رهائن في يونيو ٢٠٢٤)، إلا بإبرام اتفاقيات، أظهر الخلافات الداخلية حول مدى واقعية هدف التهجير وإخلاء القطاع. فقد نفذت العسكرية الإسرائيلية كافة الخطط التي هدفت للقضاء على حماس تحت مظلة "خطة الجنرالات" التي سعت لإخلاء شمال القطاع، وتهجير سكانه نحو الجنوب والوسط، ثم تقسيم القطاع عبر محور "نتساريم" إلى إقليمين شمالي وجنوبي، وأخيرًا السيطرة على الجانب الفلسطيني من بوابة رفح ومحور "صلاح الدين"، وبعد مرور عام بقي ما يقرب من 400 ألف فلسطيني في شمال القطاع رغم التجويع المتعمد ومنع المساعدات العسكرية[2].

استراتيجية العام الثاني:

كان من الطبيعي أن تنطبق قوانين نظرية تفاعل الاستراتيجيات على حرب الإبادة في غزة، فقد بدا عامل الوقت

(1) Ellen Knickmeyer, Farnoush Amiri, and Ashraf Khalil, "In Fiery Speech to Congress, Netanyahu Vows 'total Victory' in Gaza and Denounces US Protesters," AP News, 25 July 2024, available at: https://www.bbc.com/news/articles/clkkdymdwlvo

(2) Human Rights Watch, "North Gaza: Between Death and Displacement," Human Rights Watch, 21 October 2024, available at: https://2u.pw/rSYOu0 https://2u.pw/UOUFDo

فعالًا بظهور الانشقاقات الداخلية في الجبهة الإسرائيلية[١]، وهو ما أدركه رئيس الوزراء الإسرائيلي وسعى لإبطاله من خلال استراتيجية **"الهيمنة من خلال القوة"**. هذه الاستراتيجية التي أخذت العديد من المسميات على لسان نتنياهو مثل "رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط" أو "فرض السلام من خلال القوة"[٢]. ولهذه الاستراتيجية شقين سياسي وعسكري: على الصعيد السياسي، فإن الاستراتيجية تهدف لتوحيد الجبهة الداخلية من خلال الدخول في مواجهات عسكرية أخرى إلى جانب غزة تحظى بإجماع داخلي ودولي أكبر ضد حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والبرنامج النووي الإيراني. وعلى الصعيد العسكري، فإنه قرر تبني **"البربرية"** ليس فقط في غزة بل مدها إلى الإقليم، وتعريف "البربرية" هو الانتهاك المتكرر لقوانين الحرب في محاولة لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية[٣]، ويهدف اللجوء إلى البربرية في الحروب إلى القضاء على إرادة الطرف المعادي وقدرته على القتال. تبني "البربرية" كاستراتيجية عسكرية يتبعه اللجوء لأشد الأدوات العسكرية فتكًا، حتى تخلف عقبة نفسية لدى الطرف المعادي عند التفكير مستقبلًا في تحدي الطرف الآخر. كانت الحكومة الإسرائيلية بدأت في اللجوء لهذه الاستراتيجية ضد حماس خلال العام الأول من القتال من خلال ملاحقة كافة قيادات الحركة في الخارج؛ سواء في لبنان "صالح العاروري" أو في قلب إيران "إسماعيل هنية"[٤]، واستهداف القنصلية الإيرانية في دمشق، وأخيرًا الوفد المفاوض لحماس على أرض الوسيط القطري متجاهلة لسيادة الدول الأخرى والقانون الدولي[٥]. عمومًا، فإن معادلة الردع الجديدة التي يحاول نتنياهو خلقها في الإقليم من خلال استراتيجية "الهيمنة من خلال القوة" هي في جوهرها استراتيجية هروب للأمام من الضعف الداخلي، وتتضمن أربعة عناصر رئيسية:

أ. تغيير معادلة الردع في مواجهة الفلسطينيين والإقليم:

مثلت عملية طوفان الأقصى في العقل الإسرائيلي هزيمةً واضحة لمعادلة الردع الإسرائيلية في مواجهة الفلسطينيين والإقليم حتى ٢٠٢٣. نعمت إسرائيل بقدر من الهدوء النسبي منذ حرب لبنان عام ٢٠٠٦، وعلى الرغم من الحروب المحدودة التي خاضتها ضد حماس ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٢٣، إلا أن إسرائيل عرفت للمرة الأولى في تاريخها قدر من الاستقرار والهدوء، حيث إن التهديدات التي تواجهها تأتي من عددٍ من الفاعلين من دون الدول، وأن الدولة الرئيسية التي تمثل تهديد على أمنها "إيران" لا تشترك معها في أي من حدودها. سمح ذلك الوضع لإسرائيل بالتوسع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية والتحول لمكان جاذب للهجرة، بعبارةٍ أخرى سمحت لها الأوضاع بتطبيع وضعها كدولة، وإدارة التهديدات التي تواجهها في غزة وجنوب لبنان من خلال الاستثمار الكثيف في النظم الأمنية المعتمدة على التكنولوجيا بكثافة[٦].

لكن عنصر المفاجأة والنجاح الذي حققته عملية طوفان الأقصى ضرب معادلات الردع القائمة، وأبرز الحاجة إلى معادلاتٍ جديدة تقوم بإخضاع كافة الفاعلين وضرب إرادتهم للقتال، وبدا ذلك جليًا في التصميم على سحق **هياكل القيادة** الخاصة بحماس وحزب الله وإيران، بما في ذلك القيادات السياسية، وهو أمر لم يكن قائمًا من قبل.

---

(١) للمزيد حول المحفزات الداخلية للاستراتيجية الإسرائيلية، انظر: د. رنا أبو عمرة، "محركات الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في إدارة الجبهات المتعددة"، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٢٥، ص٢٢٦-٢٣١.

(2) Sansom Milton, "Netanyahu's 'New Middle East' Has Arrived - but It's Not What He Envisioned," Middle East Eye, 7 October 2024, available at: https://2u.pw/PbiC7arE

(3) Thomas C. Schelling, Arms and Influence, (New Haven, CT: Yale University Press, 1966).

(4) The Guardian, "The Hamas and Hezbollah Leaders Killed by Israel since 7 October Attack," The Guardian, 17 October 2024, available at: https://2u.pw/FXOAwd

(5) Barak Ravid, "Israel's Qatar Attack Was a Costly Failure", available at: https://2u.pw/JBDkU3

(6) Zisser, Eyal. "Israel in the Middle East 75 Years On." Israel Affairs, Vol. 29, No. 3, 2023, pp 459-72.

وعلى الرغم من تكرار إدارة بايدن رغبتها في عدم فتح جبهات جديدة للحرب في غزة، إلا أنها دعمت وغطت على خطط الحكومة الإسرائيلية للحرب على **لبنان** خلال العام الثاني من الحرب، وعلى عكس انتقاداتها للإبادة في غزة إلا أنها رأت مشروعية لقيام إسرائيل بمهاجمة حزب الله الذي بادر بإسناد غزة منذ بداية الحرب، وإجبار سكان المدن الشمالية على الإجلاء[١]. كذلك فقد حظيت العمليات العسكرية، خاصةً اغتيال الأمين العام للحزب حسن نصر الله نهاية سبتمبر ٢٠٢٤، بدعمٍ كبير من الخصوم السياسيين والبيروقراطيين لنتنياهو الذين اعتادوا انتقاد قراراته فيما يتعلق بغزة[٢]. كذلك حظي نجاح جيش الاحتلال في عددٍ من العمليات النوعية ضد الحزب بداية من عملية "البيجر"، مرورًا باغتيال الهيكل القيادي للحزب، ثم التقدم البري واحتلال خمسة مواقع رئيسية ترفض إسرائيل الانسحاب منهم رغم اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم برعاية إدارة بايدن وبدعم إسرائيلي داخلي وتواطؤ أمريكي[٣].

لم تنج **الضفة الغربية** من العمليات الإسرائيلية؛ حيث قامت إسرائيل باستهداف العديد من الأحياء التي تضم العديد من عناصر الفصائل الفلسطينية بالتعاون مع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، مع تكثيف المداولات السياسية لإعلان ضمها إلى الأراضي الإسرائيلية[٤]. بالتوازي مع هذه التطورات، مثل سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ مفاجأةً سارة لنتنياهو الذي لم يتردد في دفع الجيش الإسرائيلي في **جنوب سوريا** وصولًا لريف دمشق تحت ذريعة الأمن الإسرائيلي، والرفض لأي مهادنة مع سلطة الشرع، والمجاهرة بالرغبة في تفتيت سوريا إلى أكثر من دولة بالتنسيق مع فريقٍ من "الدروز"[٥]. وفي السياق ذاته، استهدفت إسرائيل جماعة **أنصار الله** العديد من المرات ردًا على عملياتها إسنادًا لطوفان الأقصى، بل وحظيت على دعمٍ عسكري أمريكي مباشر من خلال الانخراط في مواجهة انتهت بالاتفاق على توقف الحوثيين عن استهداف السفن الامريكية في البحر الأحمر في مايو ٢٠٢٥[٦].

في السياق نفسه، استطاعت الحكومة الإسرائيلية تأمين الضوء الأخضر الأمريكي **لمهاجمة إيران**، بينما كانت تنخرط في مفاوضات سياسية بشأن برنامجها النووي مع الولايات المتحدة. استطاعت خلال هذه العملية جر الولايات المتحدة لضرب المنشآت النووية الإيرانية الرئيسية، وكذلك محاولة اغتيال الهيكل القيادي السياسي والعسكري والعلمي للنظام الإيراني خلال شهر يونيو ٢٠٢٥[٧]. **وعلى الرغم من عدم وضوح النتائج الفعلية لهذه الحرب ومدى تأثيرها على البرنامج النووي الإيراني، إلا أن إسرائيل أنشأت معادلة جديدة للردع في الإقليم تقوم على المبادئ الثلاثة التالية:**

- تثبيت التفوق الجوي لإسرائيل ضد كافة الدول والتنظيمات التي تُصنفها كتهديد، حتى مع قدرة هؤلاء الفاعلين

(1) Ali Harb, "'Disastrous Failure': How Biden Emboldened Israel to Attack Lebanon," Al Jazeera, 25 September 2024, available at: https://2u.pw/I4imqJ

(2) Sam Sokol, "Gantz Throws Support behind Lebanon Offensive | The Times of Israel," Times of Israel, 24 September 2024, available at: https://2u.pw/1iWo0O

(3) Aaron Boxerman, "Trump Envoy Visits Lebanon amid Fears over a Shaky Cease-Fire - The New York Times," New York Times, 5 April 2025, available at: https://2u.pw/Y4SxFh

(4) Mick Krever, "Israel Sends Tanks to the West Bank for the First Time in 20 Years. Here's Why That's Significant," CNN, 24 February 2025, available at: https://2u.pw/gMxJ1j

(5) Guy Laron, ByJason C. Moyer, and ByLucas Myers, "An Unexpected Gift: Israel and the Fall of the Assad Regime," Wilson Center, 25 March 2025, available at: https://2u.pw/AiFbqu

(6) Gregory Aftandilian, "Implications of the US-Houthi Ceasefire Deal," Arab Center Washington D.C., 22 May 2025, available at: https://2u.pw/B0ONWV

(7) Ameneh Mahvar, "Q&A: Twelve Days That Shook the Region: Inside the Iran-Israel War," ACLED, 25 July 2025, available at: https://2u.pw/F5Rvgr

على الرد فإن إسرائيل لديها القدرة الجوية على ضرب أهدافها في إيران، وسوريا، واليمن، ولبنان، وغيرها من الدول إن لزم الأمر.

- التوسع في الضربات الاستباقية دون رادع من القانون، وبلا سقف سياسي أو قانوني، فلا يوجد أي قائد عسكري أو سياسي في مأمن من ضربات إسرائيل، حتى الوفود المفاوضة.

- التوسع في إقامة مناطق عازلة متقدمة في الأراضي التي تأتي منها التهديدات لمنع تكرار طوفان الأقصى.

عمومًا يمكن القول، إن ما خاضته إسرائيل من حروبٍ إقليمية خلال العام الثاني من الإبادة على غزة، إنما هي في جزءٍ منها نتاج لما أحدثه طوفان الأقصى من تغييرات في العقل الإسرائيلي، وفي جزءٍ آخر هي الوقود الذي استخدمه نتنياهو لإعادة توحيد الجبهة الداخلية المليئة بالخلاقات والانقسامات لتستمر الإبادة في غزة على هامش الاهتمام الدولي والإسرائيلي مقارنةً بهذه الحروب.

ب. البربرية في غزة:

تعد البربرية -كما سبق تعريفها بكونها خرقًا لكافة قواعد القانون والحروب- مكونًا رئيسيًا للاستراتيجية الإسرائيلية في العام الثاني من الحرب، كما أنها عنصرًا مستمرًا من العام الأول. فقد صرح نتنياهو علنًا برغبته لتحويل غزة لمكانٍ مهجور، وتدمير حماس، وكان قد كشف للرئيس الأمريكي بايدن بأنه سيقوم في غزة بما قامت به أمريكا في فيتنام[١]. كان هدف الحكومة الإسرائيلية واضحًا بكسر إرادة المقاومة لدى الفلسطينيين، ليس فقط في غزة، ولكن أيضًا في الضفة والداخل الإسرائيلي بتقديم غزة كنموذج لكل من تسول له نفسه تكرار نموذج طوفان الأقصى. لذلك؛ فلم يكن مستغربًا حظر الاحتلال لدخول الإعلام الغربي إلى غزة، واستهداف الصحفيين المحليين والذي بلغ عدد من استشهد منهم ٢٧٠ صحفيًا فلسطينيًا حتى أغسطس ٢٠٢٥[٢]، وحوالي ١٥٠٠ كادرًا طبيًا حتى يوليو ٢٠٢٥[٣]. هذا بالإضافة إلى استهداف كل مرافق المعيشة الحيوية المحمية طبقًا للقانون الدولي الإنساني من مستشفياتٍ، ومدارس، ودور عبادة.

البربرية تخطت مجال كسر القوانين الدولية إلى كسر قواعد الحروب بتسجيل نسبة هي الأعلى في قتل المدنيين من مجمل عدد السكان. حيث دأب الإعلام الإسرائيلي واللوبي الصهيوني على مقارنة الإبادة في غزة بمعركة الائتلاف الدولي ضد داعش في الموصل عام ٢٠١٦[٤]، واليوم الأرقام تشير إلى أن أقصى التقديرات تشاؤمًا تقدر نسبة القتلى المدنيين في الموصل من عدد السكان الأصليين بالمدينة بنسبة ٠,٧٪[٥] بينما وصلت أكثر التقديرات تفاؤلًا لغزة حتى اليوم إلى ما نسبته ١,٧٪ من السكان[٦].

في هذا السياق، فإن **البربرية تلعب وظيفة جوهرية مزدوجة في الاستراتيجية الإسرائيلية:** تعزيز معادلة الردع الجديدة في الإقليم، وتحقيق الهدف النهائي من الإبادة بتهجير الفلسطينيين تحت وطأة البربرية. ولكن من المهم الإشارة إلى أن وطأة البربرية اشتدت خلال العام الثاني من الحرب وامتدت خارج إطار غزة إلى الإقليم، فقد شرعت إسرائيل في استهداف

(1) John Yoon and Zach Montague, "Biden Says He Urged Netanyahu to Accommodate Palestinians' 'Legitimate Concerns'' Op. cit.

(2) Marium Ali and Hanna Duggal, "Here Are the Names of the Journalists Israel Killed in Gaza," Al Jazeera, 12 August 2025, available at: https://2u.pw/TIvYTJ

(3) Doctors Without Borders, "Remembering Our Colleagues Killed in Gaza," Doctors Without Borders - USA, 4 July 2025, available at: https://2u.pw/xaFYgN

(4) Seth Frantzman, "Comparing Gaza with Mosul," The Jerusalem Strategic Tribune, 5 February 2024, available at: https://2u.pw/Cjje6y

(5) Amnesty International, "US-Led Coalition Killed 1,302 Civilians in Iraq and Syria," Amnesty International, 31 May 2019, available at: https://2u.pw/AvC6LF

(6) Wafaa Shurafa and Samy Magdy, "Over 60,000 Palestinians Have Died in the Israel-Hamas War, Gaza's Health Ministry Says," PBS, 29 July 2025, available at: https://2u.pw/gt4Urm

كافة القيادات السياسية والعسكرية لكل أعدائها بما فيهم حزب الله وإيران وسوريا واليمن، وهاجمت كذلك العديد من المنشآت المدنية في هذه البلاد. على جانبٍ آخر، نجحت إسرائيل في إقناع إدارة ترامب فور تسلمها السلطة بالإفراج عن صفقات تسليح خاصة بالقنابل ضد التحصينات، والتي علقت إدارة بايدن توريدها إلى الحكومة الإسرائيلية خشية استخدامها في غزة[١].

كذلك يحتل **التجويع** مكانة رئيسية في بربرية جيش الاحتلال خلال العام الثاني من الحرب، حيث حصلت الحكومة الإسرائيلية على الدعم الأمريكي لاستبعاد أي دور للأمم المتحدة ومنظمة الأونروا من إدخال المساعدات إلى غزة، لتحل محلها منظمة غزة الإنسانية التي ثار جدل واسع بشأن دورها بعد مقتل العديد من المدنيين على يد أفرادها أثناء محاولتهم الحصول على الغذاء[٢]. وقد وصلت معدلات سوء التغذية لمستوياتٍ غير مسبوقة في القطاع، حيث أوضح تقرير منظمة الغذاء الدولية الفاو في تقريرها مايو ٢٠٢٥ أن ٩٣٪ من سكان غزة يُعانون من مستويات الأزمة وانعدام الغذاء[٣].

ج. إعادة ترسيم الإقليم (شرق أوسط جديد):

لم تكن مسألة إعادة ترسيم الشرق الأوسط بمسألةٍ جديدة على العقل الإسرائيلي، فقد سبق لرئيس الوزراء الإسرائيلي تقديم طرحًا واضحًا لشكل الشرق الأوسط طبقًا لرؤيته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٨، والتي ركز خلالها على مركزية التهديد الإيراني لاستقرار الإقليم، وأن هذا التهديد يتم مواجهته من خلال تحالف إسرائيلي-عربي، مع التقليل من شأن القضية الفلسطينية ومركزيتها[٤]. توازى هذا الطرح مع دفع الولايات المتحدة لمشروع التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط MESA لإنشاء تحالف عربي-إسرائيلي خلال ولاية ترامب الأولى، وبالتالي فإن الطرح الإسرائيلي للإقليم ليس جديدًا بل قطعت العديد من الدول المتفقة معه شوطًا من خلال تجاهل القضية الفلسطينية والانضمام لاتفاقيات التطبيع التي عُرفت إعلاميًا بـ"الاتفاقيات الإبراهيمية" عام ٢٠٢٠، ومنها الإمارات والمغرب والبحرين والسودان[٥].

كان إعادة الاعتبار لمركزية القضية الفلسطينية في أعقاب عملية طوفان الأقصى على لسان وزير الخارجية الأمريكي بإدارة بايدن، والإشارة لضرورة تطبيق حل الدولتين، بمثابة كابوسًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي[٦]. حاول نتنياهو إعادة المركزية للتهديد الإيراني منذ الأيام الأولى للإبادة بالتركيز على علاقة حماس بإيران، وأضفى انخراط حزب الله في عمليات الإسناد لغزة شرعية لادعاءات إسرائيل رغم فشل إثبات تورط إيران في أي من عمليات التخطيط والتنفيذ.

كان هذا هو السياق الذي ألقى فيه نتنياهو كلمته أمام الكونجرس الأمريكي في يوليو ٢٠٢٤، وذكر إيران أكثر من ٢٣ مرة[٧]. وقبل بداية العام الثاني من الحرب، شن نتنياهو حربًا

(1) Steve Holland, Nandita Bose, and Kanishka Singh, "Trump Makes 2,000-Pound Bombs Available to Israel, Undoing Biden Pause | Reuters," Reuters, 25 January 2025, available at: https://2u.pw/9CxfDA

(2) United Nations, "UN Experts Call for Immediate Dismantling of Gaza Humanitarian Foundation - Press Release - Question of Palestine," United Nations, 5 August 2025, available at: https://2u.pw/bKI0AB

(3) United Nations, "Gaza: With Famine Looming, FAO Urges Immediate Access to Save Livelihoods and Food Production," FAO, 12 May 2025, available at: https://2u.pw/YyBJi

(4) United Nations, "At UN Assembly, Israel's Netanyahu Claims Iran Harboring Secret Nuclear Site | UN News," United Nations, 27 September 2018, available at: https://bit.ly/474ve0k

(5) Alexandre Kateb, "The Abraham Accords after Gaza: A Change of Context," Carnegie Endowment for International Peace, 25 April 2025, available at: https://short-url.org/1gKPN

(6) Agencies, "At Davos, Blinken Says 'genuine Security' for Israel Requires Two-State Solution | The Times of Israel," Times of Israel, 17 January 2024, available at: https://2u.pw/938bXg

(7) Ellen Knickmeyer, Farnoush Amiri, and Ashraf Khalil, "In Fiery Speech to Congress, Netanyahu Vows 'total Victory' in Gaza and

على حزب الله تحت مظلة الدفاع عن النفس وحماية سكان شمال إسرائيل، ومع سقوط نظام الأسد تقدم في أراضي الجنوب السوري وصولًا لحدود دمشق لفرض السيطرة التامة على الحدود السورية -اللبنانية. كما كان وصول ترامب للسلطة بمثابة خطوة في اتجاه تحويل الاهتمام لمركزية التهديد الإيراني؛ حيث سبق لترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني خلال حقبته الأولى، وفي بداية العام الثاني للحرب يأتي إلى السلطة بتوعد لحماس والإفراج عن أسلحة لإسرائيل وإطلاق يدها في الصراع، ودعم اقتراح تهجير الفلسطينيين، وتسريبات حول الاعتراف بضم الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. انعكس ذلك في سياساتٍ سمحت لإسرائيل بإعادة احتلال غزة وضرب إيران وجماعة أنصار الله، وعلى الرغم من عدم وضوح مصير البرنامج النووي بناءً على هذه الضربة، إلا أن الثابت أن إيران وحلفاءها تعاني من حالة ضعف إقليمي غير مسبوقة في مواجهة نظام إقليمي جديد يرسخ الهيمنة الإسرائيلية بدعمٍ أمريكي[١].

توازى ذلك مع عدم وجود ردة فعل من أقطاب الإقليم الآخرين (تركيا، ومصر، والسعودية) بمواجهة الهيمنة الإسرائيلية لأسبابٍ تتعلق بإدراك كل طرف للتحركات الإسرائيلية كتهديد من عدمه (مصر، والسعودية)، ورؤيتهم أيضًا لانحسار الدور الإيراني كفرصة لتمديد نفوذهم (تركيا، والسعودية).

كشفت التطورات في سوريا وتدخل إسرائيل تحت ذريعة حماية الطائفة الدرزية بالتحالف مع جزءٍ منها عن بعد جديد في المشروع الإقليمي الإسرائيلي، وهو تفتيت الدول القومية المجاورة لها وإضعافها. بالرغم من مهادنة النظام السوري الجديد لإسرائيل وانفتاحه لمناقشة العديد من الملفات الأمنية الشائكة معها، إلا أن الجانب الإسرائيلي جاهر بضرورة تقسيم سوريا لدويلات على أسسٍ مذهبية تحت دعوى تطرف النظام الجديد، وهو الأمر الذي يخلق العديد من التحديات للنظام السوري. امتدادًا لهذه السياسات، تدفع إسرائيل الولايات المتحدة للضغط على الحكومة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله بالقوة رغم عدم الالتزام الإسرائيلي باتفاق وقف إطلاق النار، مما يضع لبنان في خطر حرب أهلية.

د- تأمين الدعم الأمريكي الكامل:

يُعد الحصول على الدعم الأمريكي الكامل عنصر رئيسي في الاستراتيجية الإسرائيلية، وعلى الرغم من الحصول على قدرٍ كبير من الدعم الأمريكي والغربي إبان إدارة بايدن خلال العام الأول من الإبادة، إلا أن تنفيذ استراتيجية الهروب إلى الأمام إقليميًا كانت تحتاج لمستوى أكبر من الدعم. فعلى الرغم من دعم إدارة بايدن للحرب على حزب الله، إلا أنها عارضت بشكلٍ واضح مد الحرب إلى إيران[٢]، وحظرت أنواع معينة من الأسلحة، كما مارست بعض الضغوط لتحسين الأوضاع الإنسانية في غزة.

اختلاف الأوضاع بعد الشهور الستة الأولى من إدارة ترامب كشفت بوضوح الفارق بين مستوى الدعم بين إدارتي بايدن وترامب. حيث تبنت إدارة ترامب بشكلٍ رسمي اقتراح تهجير الفلسطينيين إلى بلدٍ ثالث، وتضاعفت الأزمة الإنسانية ووصلت إلى حد المجاعة بعد استبعاد الأونروا وإحالة مسؤولية توزيع الغذاء لمؤسسة غزة الإنسانية الأمريكية، وأخيرًا إطلاق يد إسرائيل عسكريًا ضد المدنيين بما في ذلك السماح باحتلال مدينة غزة من جانب إسرائيل[٣].

امتد الدعم الأمريكي تحت إدارة ترامب ليشمل محاولة

(1) Bilal Saab and Darren White, "Lessons Observed from the War between Israel and Iran," War on the Rocks, July 16, 2025, available at: https://2u.pw/MxvfT

Denounces US Protesters," Op. cit.

(2) Reuters, "Biden Tells Netanyahu Us Would Not Take Part in Israeli Counter Strike against Iran | Reuters," Reuters, 14 April 2024, available at: https://2u.pw/oFbAkx

(3) Brittney Melton, "Israel Plans to Take Control of Gaza City. and, Trump Wants a New U.S. Census," NPR, 8 August 2025, available at: https://2u.pw/ryVhFh

القيام بضرب قدرات جماعة أنصار الله اليمن لتحرير التجارة في جنوب البحر الأحمر، وفشلت الضربة إلا في الحصول على تعهد من الجماعة بعدم التعرض للسفن الأمريكية طالما لا تبحر في اتجاه إسرائيل. كذلك سمحت إدارة ترامب بضرب إيران وبرنامجها النووي والمشاركة في العملية، في تحدٍّ كبير لجزءٍ مهم من قاعدة ترامب الانتخابية التي رفضت الانخراط في أي حرب خارجية نيابةً عن إسرائيل.

كان الدعم الأمريكي اللامحدود قطبًا رئيسيًّا في استراتيجية نتنياهو للعام الثاني، وفي هذا السياق فقد بادر بالاستجابة لقبول هدنة مؤقتة والدخول في مفاوضات لإنهاء الحرب في يناير ٢٠٢٥ ليمنح ترامب الفرصة لتحقيق أحد وعوده الانتخابية، حتى وإن عاد للحرب وأفشل المفاوضات بعد ذلك. كذلك فقد تبنت الحكومة الإسرائيلية خطابًا واضحًا لتأطير الدور الإسرائيلي كدور وظيفي يعمل في صالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، فقد جاء على لسان وزير الشؤون الاستراتيجية القول بأن "إسرائيل هي قاعدة متقدمة للولايات المتحدة، وأن الأخيرة لا تحتاج أن ترسل قوات برية إلى المنطقة، وأن تكتفي بالاعتماد على الحليف الإسرائيلي الذي يقود حروبًا نيابةً عن الغرب". وهذا ما أكده المستشار الألماني الذي ساند الحرب الإسرائيلية على إيران قائلًا "إن إسرائيل تقوم بالمهام القذرة نيابة عن الغرب"[١].

ارتكزت الاستراتيجية الإسرائيلية في عامها الثاني على توسيع الحرب إقليميًا باعتبارها الأداة الرئيسية التي سيطر بها نتنياهو على قوانين الحروب غير المتكافئة، والخاصة باندلاع الخلاف الداخلي لدى الطرف الأقوى مع طول وقت المواجهة. نجحت هذه الاستراتيجية تكتيكيًّا في تهميش الحرب على غزة مقارنةً بالحرب على لبنان ثم إيران، ونجحت في توحيد الجبهة الداخلية والدولية حول أعداء غير مختلف عليهم. ولكن مع نفاد بنك الأهداف وما لبثت أن وضعت الحرب أوزارها مع إيران، إلا وظهرت تشققات الجبهة الداخلية والدولية خاصةً مع اشتداد المجاعة في غزة. حيث أعلن عدد كبير من الدول الغربية نيتهم الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر كعقاب للحكومة الإسرائيلية التي تسوقها اعتبارات شخصية ووعود توراتية ترى في الوضع الراهن الوقت الأمثل لتصفية القضية الفلسطينية[٢]، وبالفعل تحقق هذا الاعتراف. فرغم الجهد المبذول من جانب إسرائيل في إسكات الأصوات المعارضة داخليًّا ودوليًّا، إلا أن حجم الإبادة والتجويع وكسر الخطوط الحمراء باستهداف دولة مثل قطر أمور يصعب تخطيها وغض النظر عنها. **وهذا ما يُعيدنا إلى أن نجاح الاستراتيجية الإسرائيلية في العام الثاني تكتيكيًا لا يعني أنها لم تكن مكلفة، بل أنها اقتطعت أرصدة استراتيجية**، وهذا ما يقلق حتى أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة، حيث تعجز إسرائيل عن تحويل المكاسب التكتيكية إلى أصولٍ استراتيجية، وهذا لم ينتج عن مساوئ تصميم هذه الاستراتيجية، ولكنه نتيجة لإيلاء المصالح الفردية لنتنياهو واعتبارات توازن حكومة اليمين الديني الأولوية حتى على مصالح إسرائيل الاستراتيجية في النظام العالمي، ذلك بالإضافة لغياب أي محاولة إقليمية لردع الاندفاع الإسرائيلي.

عمومًا، فإنه مع بدء غزو مدينة غزة يعود عامل الوقت المرتبط ببقاء حماس قادرة على إلحاق الضرر بجيش الاحتلال لتفعيل قوانين الحروب غير المتكافئة، خاصةً أن إسرائيل تستخدم مستوى عنف غير مسبوق خلال هذه العملية. وهنا يظل السؤال هل سيكون احتلال مدينة غزة بغرض دفع سكان القطاع إلى الحدود المصرية وتحقيق هدف التهجير، أو البدء في حرب جديدة على إيران كافٍ لإعادة توحيد الجبهة الداخلية بعد أن خسرت إسرائيل الجبهة الدولية بدرجةٍ غير قليلة؟ هذا ما ستكشف عنه الأحداث على أعتاب العام الثالث من الإبادة.

(1) Richard Connor, Timothy Jones, and Kate Hairsine, "Germany's Merz Says Israel Doing 'dirty Work for Us' in Iran – DW, 18 June 2025, DW, available at: https://2u.pw/nzPXsb

(2) Annette Choi and Lauren Kent, "Here Are the Countries That Have Recognized a Palestinian State," CNN, 12 August 2025, https://www.cnn.com/world/middleeast/countries-recognize-palestinian-state-intl-vis.

نهج حركة حماس خلال عام ثانٍ من طوفان الأقصى: النماذج والدلالات

أحمد عبد الرحمن خليفة *

مقدمة:

ثلاثة مشاهد دالة يمكنها أن تُلخص نهج المقاومة (حركة حماس) وحالتها في إطار العدوان الإسرائيلي في عامه الثاني (أي منذ أكتوبر ٢٠٢٤ حتى سبتمبر ٢٠٢٥). **المشهد الأول:** اغتيال يحيى السنوار في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤، **والمشهد الثاني:** إعلان اتفاق وقف إطلاق النار (الهدنة الثانية) في ١٥ يناير ٢٠٢٥، **والمشهد الثالث:** هو توجيه ضربة إلى مقر تواجد وفد حركة حماس المفاوض الذي اجتمع في قطر لمناقشة اقتراح ترامب بشأن وقف الحرب في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥.

وتحكي هذه المشاهد -وما بينها من تطورات- قصة عام ثانٍ من العدوان على غزة والمقاومة المستمرة عسكريًا، وسياسيًا، ودبلوماسيًا، وإعلاميًا. فبعد أن اغتالت إسرائيل رئيس الحركة ورئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية في العاصمة الإيرانية طهران في ٣١ يوليو ٢٠٢٤، وُجد السنوار -الذي آلت إليه قيادة الحركة بعد اغتيال هنية- شهيدًا بعد عملية نفذتها إسرائيل في مواجهة المقاومة داخل غزة دون علمها بوجود السنوار بين المقاتلين. وبالنسبة لحركة حماس والمقاومة -والجماهير الداعمة وحتى الرافضة لحركة حماس- يُمثل السنوار أحد أبرز رموز المقاومة وعقلها المفكر والمدبر لهجمات السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. وبالتالي، انتشت إسرائيل بهذا الحدث واعتبرته انتصارًا سياسيًا وعسكريًا كبيرًا باغتيال هذا الرمز. ولكن ظلت المقاومة متماسكة رغم سقوط الشهداء، مع سعيها لتجديد عملياتها، واختيار قادة تنوب عن من قضوا نحبهم.

والمشهد الثاني، هو دليل على استيعاب الحركة للضربات المتتالية، الأمر الذي تجسد في نجاح الحركة في الوصول -عبر الوسطاء- إلى اتفاقٍ لوقف إطلاق النار بدأ في ١٥ يناير واستمر حتى ١٧ مارس ٢٠٢٥. ونجاح الحركة في الوصول إلى هذا الاتفاق -الذي شمل بنودًا تضمن التفاوض على إنهاء الحرب ووقف العدوان- دل على قدرة المقاومة على إلحاق أذىً وخسائر في صفوف العدو، وتحقيق قدر من تطلعات الشعب المنهك والمُحاصر في غزة تحت قصف وحصار إسرائيلي مستمر، يوقع المئات من الخسائر في الأرواح والبنية التحتية يوميًا.

ولكن كعادة الاحتلال، لم يذهب إلى مراحل تالية من المفاوضات لوقف الحرب بالكامل، وإنما أخذها بمثابة هدنة تكتيكية لاسترضاء الداخل الإسرائيلي والرئيس ترامب الذي تولى الحكم في مطلع ٢٠٢٥، وذلك للتخطيط لمرحلةٍ جديدة من الحرب وصلت إلى الإعلان في أغسطس الماضي (٢٠٢٥) خطة احتلال مدينة غزة. جاء هذا الإعلان بالتزامن مع مساعي الوسطاء -ومعهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب- لإنهاء العدوان، وتحرير الأسرى الإسرائيليين لدى حماس! ومن ثمّ لم يكن من المستغرب أن يأتي المشهد الثالث ليعبر -وعلى الطريقة الصهيونية- عن قتل الاحتلال للمفاوضات بسعيه لقتل المفاوضين في عاصمة عربية وإسلامية جديدة تضربها تل أبيب (بعد بيروت، وصنعاء، وطهران، ودمشق، ...)، هي الدوحة.

هذه المشاهد الثلاثة تقابل ثلاثية قد توجز تطورات هذا العام، هي: استمرار العدوان، واستبسال المقاومة، والمفاوضات. وهذه الثلاثية الكبرى يتبعها قضايا فرعية عدة، هي: القتل والتدمير، والتجويع والحصار، والدعاية المضادة، وطول أمد الحرب واستنفاد الطاقة، والاحتفاظ بالأسرى والقدرات القتالية للمقاومة، والمقاومة في الضفة.

* باحث في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

وعليه ينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام، يتناول **القسم الأول** بعض مؤشرات ونتائج استمرار العدوان من قتل وتدمير وتجويع وحصار، أما **القسم الثاني** يشير إلى نماذج من عمليات المقاومة، وقدراتها القتالية، وأبرز معالم المقاومة في الضفة. أما **القسم الثالث**، فيشرح أبعاد المفاوضات وأوراق المقاومة في مواجهة المحتل التي من بينها ورقة الاحتفاظ بالأسرى، ومواجهة الدعاية الإسرائيلية في ظل مساعي إسرائيل إطالة أمد الحرب واستنفاد طاقة المقاومة.

أولًا- استمرار العدوان وإدارة القطاع: مؤشرات ونتائج

ما من شكٍ أنه ما مر يومٌ بل ساعة على الحرب في غزة إلا والعدوان الإسرائيلي يزيد من المعاناة الإنسانية في القطاع، ما يجعله غير قابل للحياة، إذ وصل عدد الشهداء في القطاع حتى سبتمبر ٢٠٢٥ إلى ٦٤٦٠٦ شهيدًا أكثر من نصفهم من النساء والأطفال وكبار السن. في حين وصل عدد الشهداء من الطواقم الطبية إلى ١٤١١ شهيدًا، إلى جانب ٢٤٦ شهيدًا ممن يعملون في المجال الصحفي[١]. هذا عن تعداد الذين قُتلوا بنيران الاحتلال، أما شهداء التجويع فقد وصلوا إلى ٣٩٣ فلسطينيًا! فضلًا عن الآلاف من الجرحى (أكثر من ١٦٣ ألف جريح)، كما وصل عدد المفقودين تحت الأنقاض إلى ١١٢٠٠ مفقود[٢].

بالإضافة إلى ذلك كله، فقد ساهم الاحتلال في نزوحٍ داخلي لأكثر من نصف سكان غزة من شمال القطاع إلى جنوبه، والعكس، حسب أوامر الإخلاء التي يطلقها الاحتلال.

ترجمة لذلك، وفي استجابةٍ تأخرت لأكثر من عامين، أعلنت الأمم المتحدة في ٢٢ أغسطس ٢٠٢٥ تأكيد حالة المجاعة رسميًا في محافظة غزة؛ والتي تعني "الافتقار التام إلى إمكانية الحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى"، لتعبر عن أنه نحو ٦٤١ ألف شخص في غزة يقعون ضمن مرحلة المجاعة أو الكارثة (وهي المرحلة الخامسة والأقسى في مرحلة انعدام الأمن الغذائي)، في حين يقبع مليون شخص في المرحلة الرابعة (المستوى الطارئ)[٣]، وذلك في ظل الحصار المطبق للاحتلال، حيث يمنع دخول المساعدات والغذاء إلى القطاع منذ أبريل ٢٠٢٥.

أما عن الخسائر التي تسبّب فيها العدوان للبنية التحتية في القطاع، فوفقًا لبعض التقديرات (التي أُجريت في أكتوبر ٢٠٢٣) استخدم جيش الاحتلال متوسط ٢٢ صاروخًا تدميريًا لكل كيلومتر مربع في قطاع غزة، البالغة مساحته ٣٦٥ كيلومترًا مربعًا، وهو ما أدَّى -وفق أحد التقديرات حتى سبتمبر ٢٠٢٥- إلى استشهاد نحو ٧٥ شخصًا يوميًا[٤]. ونتاج ذلك أيضًا أنه قد تضرَّر ما يقرب من ١٩٣ ألف مبنى في غزة، وهو ما تتجاوز نسبته ٧٠٪ من المباني الموجودة في القطاع[٥].

على مستوى القطاعات الخدمية والحيوية، خرجت ٢٢ من أصل ٣٥ مستشفى في غزة عن الخدمة، بينما يعمل ١١ من أصل ٢٧ مركزًا صحيًا تابعًا للأونروا بخدماتٍ صحية محدودة جدًا، كما انخفضت إمدادات المياه إلى القطاع بنحو ٩٠٪[٦]، أيضًا دُمر أكثر من ٦٠٪ من شبكة توزيع الكهرباء في القطاع نتيجة

---

(١) أما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد الشهداء ١٠٣٨، ربعهم من الأطفال.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشهداء، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/otUZR

(٢) عشرات الشهداء والمفقودين بغزة ووزارة الصحة ترفض مغادرة منشآتها، الجزيرة. نت، ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/6ZKJD

(٣) الأمم المتحدة، لأول مرة: تأكيد حدوث المجاعة في محافظة غزة وتوقع امتدادها إلى مناطق أخرى خلال أسابيع، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/VWdbi

(4) The World's Shame in Gaza. International Crisis Group, International Crisis Group, 2 September 2025, p. 2.

(٥) هاني رمضان طالب، نهج التدمير: تكثيف نهج التدمير الصهيوني في الأراضي الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر.. مقاربة نظرية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أغسطس ٢٠٢٥، ص ص ١٨ - ٢٣.

(6) Humanitarian Country Analysis 2025: Palestine, the Swedish International Development Cooperation Agency (Sida), 31 March 2025, p. 3.

القصف المتواصل، فضلًا عن انهيار منظومة الصرف الصحي، ما أدى إلى استخدام المياه الملوثة، وانتشار الأوبئة والأمراض. هذا مع انهيارٍ شبه كلي في المنظومات التي تقدم الأغذية الأساسية مثل الخبز؛ إذ لم يتبق أي مخبز للعمل داخل القطاع، فضلًا عن تدمير معظم المساحات الصالحة للزراعة، وهو ما يعني أن الاحتلال - وحسب تقرير إبادتنا- قد قضى على كل مصادر الغذاء المتاحة في القطاع ليس فقط في الوقت الراهن بل ثمة تأثير مستقبلي خطير على القطاع[١].

ولكن السؤال هنا أين حماس؟ وما نهجها تجاه وقف هذا التجويع، وهذه الإبادة المستمرة بحق الفلسطينيين؟

إن أفراد حماس والقسام داخل قطاع غزة هم جزء من الشعب، يُعانون نفس معاناته، كما تعيش أسر المقاتلين في نفس المخيمات والمدارس التي يعيش فيها المواطنون، وهو ما أدى إلى وفاة كثير منهم إلى جانب أسرهم في بعض العمليات التي قامت بها قوات الاحتلال.

عمدت حماس عبر بياناتها المتكررة وخطابها الموجه إلى العالم وجماهير الأمة وشعبها، إلى إبراز هذا البُعد الإنساني للقضية، وتحميل العالم مسؤولياته، وبخاصةٍ الدول الإسلامية، مع الدعوة إلى فك الحصار عن القطاع[٢].

هذا بجانب دعوة الشعب إلى الصبر والثبات، مؤكدةً أنهما صنوا النصر في المعركة التي لا بد أن ينتصر فيها الشعب الفلسطيني ومقاومته المدافعة عن حقه. وقد تصدر التمجيد لصمود الشعب الفلسطيني كافة البيانات[٣] التي أذاعتها الحركة سواء مكتوبة أو مُسجلة، مع التأكيد أنه ظهير المقاومة. كما شددت قياداتها أن كل مسعىً للحركة هو من أجل مصلحة هذا الشعب[٤]، في الوقت الذي اعتبرت فيه أن أي اتفاق لوقف الحرب والعدوان هو "ثمرة الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني"، كما عبرت عنه بيانات الحركة بعد توقع اتفاق هدنة يناير ٢٠٢٥[٥].

إذن ارتكز نهج حماس في التعامل مع الجانب الإنساني على مرتكزين، **الأول: إعلامي**، يوجه رسائل دائمة لشعب غزة وفلسطين تمجد صمودهم تجاه العدوان، وأخرى مفتوحة للعالم وشعوبه الحرة، كما يلقي باللوم أحيانًا على الشعوب والقادة في الدول العربية والإسلامية التي وقفت مكتوفة الأيدي تجاه ما يحدث لغزة، **والثاني: عبر الإطار التفاوضي**، الذي وضع دائمًا ضمان وصول المساعدات وإنهاء الحصار ووقف مستدام لإطلاق النار جزءًا أساسيًا من أي اتفاق لوقف الحرب وإطلاق سراح الأسرى. وهو ما سيتضح أكثر في النقاط التالية.

ومع ذلك، لم يكن هذا الضغط الإسرائيلي والعدوان المستمر على القطاع والضفة، بلا نتائج على موقف الفلسطينيين من حركة حماس. إذ يعكس آخر استطلاع أُجري في الأسبوع الأول من مايو ٢٠٢٥ حجم التحديات التي تواجهها حركة حماس من حيث الشعبية والقبول المجتمعي والمعارضة الداخلية لها، والموقف من السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ بعد مرور ما يقرب من عام ونصف (عند وقت إجراء الاستطلاع).

تشير نتائج هذا الاستطلاع مجملة إلى أنه رغم "التراجع في نسبة اعتبار قرار هجوم السابع من أكتوبر صحيحًا، وفي توقعات انتصار حماس في الحرب، وفي نسبة تأييد حماس، فإن

(١) إبادتنا: تقرير حول الإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بتسيلم، يوليو ٢٠٢٥، ص ص ٣٠ - ٣٧.

(٢) عقب زيارة القاهرة... هل زال التوتر من علاقات مصر بـ «حماس»؟، الشرق الأوسط، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/XUmth

(٣) انظر نموذج من هذه الخطابات: كلمة أبو عبيدة الناطق باسم كتائب القسام في اليوم الـ٦٥١ من الحرب الإسرائيلية على غزة، قناة الجزيرة على يوتيوب، ١٨ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/T4Zy41

(٤) خالد فتحي، عام من القتال غيّر خطاب "حماس" وتفكيرها السياسي، إندبندنت عربية، ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الدخول: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/9Np6n

(٥) حماس: اتفاق وقف النار هو ثمرة صمود شعبنا على مدار أكثر ١٥ شهرًا، العربية.نت، ١٥ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CNuYc

الغالبية العظمى تعارض تخلي حماس عن سلاحها ولا تعتقد أن إطلاق سراح الرهائن سيؤدي لوقف الحرب على قطاع غزة. كما أنه لا يزال معظم الجمهور يعتقد أن ذلك الهجوم والعدوان الذي تلاه قد وضع القضية الفلسطينية في قلب الاهتمام العالمي". مع ذلك، فإن حوالي نصف سكان غزة يؤيدون المظاهرات المناهضة لحماس فضلا عن قطاع كبير يريد مغادرة قطاع غزة إذا استطاع، مع انخفاض في نسبة تأييد خيار "الكفاح المسلح". ويُوضح الجدول التالي أهم النسب المتعلقة بهذه النتائج:

جدول (١): موقف الفلسطينيين من القضايا ذات الصلة بحركة حماس والقضية الفلسطينية حسب نتائج استطلاع مايو ٢٠٢٥[١]

الموضوع	الضفة والقطاع	قطاع غزة
اعتبارهجوم ٧ أكتوبر قرارًا صحيحًا	٥٠٪ ترى أنه صحيحًا	٣٧٪ فقط ترى أنه كان صحيحًا
تأييد المظاهرات المناهضة لحماس	٢٨٪ تؤيد هذه المظاهرات بينما ترفضها ٦٧٪	٤٨٪ تؤيد هذه المظاهرات
الاتجاه السياسي المفضل ونسبة تأييد حماس	٢٩٪ نسبة التأييد لحماس مقابل ١٨٪ لفتح	٣٧٪ تمثل نسبة التأييد لحماس في مقابل ٢٥٪ لفتح
الاعتقاد بأن تخلي حركة حماس عن سلاحها يوقف الحرب	٨٠٪ تعارض أن نزع حركة حماس لسلاحها يوقف الحرب	٦٩٪ تعارض أن نزع حركة حماس لسلاحها يوقف الحرب
الاعتقاد بأن إطلاق الرهائن سيوقف الحرب	٧٣٪ تعارض أن إفراج حماس عن الأسرى يوقف الحرب	٦٠٪ تعارض أن إفراج حماس عن الأسرى يوقف الحرب
الرغبة في مغادرة قطاع غزة	-	٥٦٪ غير مستعدة للهجرة، بينما ٤٣٪ من العينة تقول إنها مستعدة للهجرة بعد الحرب أو أثنائها، حتى لو بمساعدة إسرائيلية
تأييد الكفاح المسلح لإنهاء الاحتلال	٤١٪ يؤيدون العمل المسلح في مقابل ٣٣٪ اختاروا المفاوضات	٣١٪ يؤيدون العمل المسلح في مقابل ٢٦٪ اختاروا نهج المفاوضات

يشير الجدول السابق (تحليل نتائج الاستطلاع) إلى اتفاق الفلسطينيين بصفةٍ عامة مع موقف الحركة العام خلال العدوان، مُعبرًا عنه بعدم تسليم سلاح الحركة، أو التخلي عن ورقة الأسرى عن طريق إطلاق سراحهم دون مقابل. ولكن في المقابل تُعبر النسب المتعلقة بقطاع غزة أن استمرار وطأة الحرب تُقلل من أسهم الحركة في القطاع، ونسب تأييدها العامة، بل تدفع الكثير منهم إلى القبول بفكرة التظاهر ضد حكم الحركة للقطاع.

ومع ذلك، وانطلاقًا من طبيعة الاستطلاعات، فهي لا تُقرأ من زاويةٍ واحدة، فإن مؤشرات أخرى تُظهر أنه لا زالت الحركة تحتفظ بقدرٍ كبير من المقبولية في القطاع وحتى في الضفة، إذ ترتفع نسب تأييدها مقارنة بحركة فتح، بينما تعتقد أغلبية سكان القطاع أن ٥٩٪ من هذه المظاهرات مصطنعة تحركها أيادٍ خارجية، كما أن النسبة الأقل هي من تلقي باللوم على حماس فيما وصل إليه حال القطاع ومعاناة السكان بنسبة تصل إلى ١٢٪ فقط من المُستطلعة آرائهم في مقابل مسؤولية الاحتلال والولايات المتحدة[٢].

ولذلك، يمكن القول إن الاحتلال فشل في دفع شعب غزة والفلسطينيين إلى الكفر بحماس، وبنهج المقاومة المسلحة، بل زاد بعضهم قناعة بأهمية هذا النوع من المقاومة في مواجهة مُحتل لا يعرف إلا لغة القوة والتدمير المُتعمد للحياة في القطاع. ومن ثمّ تظل شرعية وجود حماس بوصفها مقاومة فلسطينية

(١) تم إعداد هذا الجدول اعتمادًا على: نتائج استطلاع الرأي العام رقم(٩٥) ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٦ مايو ٢٠٢٥، ص ١ - ٢٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٥، ٧.

مسلحة محل قبول من عموم الشعب الفلسطيني، وإن واجهتها التحديات.

ثانيًا- استبسال المقاومة: تقدير القدرات ونهج الاشتباك

لم يتوقع حتى أكثر المتفائلين أن تصمد حركة حماس لمدة شهور متواصلة في مواجهة العدوان الإسرائيلي تحت ضغط القصف الجوي والبري والبحري أحيانًا، والحصار المطبق على منابع تسليح الحركة، وعلى داعميها من محور المقاومة. ولكن الواقع أن حماس صمدت طيلة الفترة الماضية، محاولةً الاستمرار في القيام بعمليات تُنفذ بين الحين والآخر تجاه القوات العسكرية المتوغلة في قطاع غزة بريًا، وإطلاق بعض موجات الصواريخ ناحية الأراضي المحتلة.

استطاعت المقاومة (وبخاصةٍ حماس) رغم الضربات التي تعرضت لها، أن تحافظ على قدرتها على الصمود وإيلام العدو بين الحين والآخر، بل واستنزاف قدرته، والحيلولة دون تحقيق النصر الكامل له، أو تحقيق أهدافه بالقضاء على المقاومة في غزة.

لقد كان تحييد جبهة لبنان، ثمّ توقيع وقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران، ومن ثمّ تحييد الأخيرة عن الصراع المسلح مع إسرائيل، بمثابة ضربة قاسمة لـ "وحدة الساحات" تصورًا ومفهومًا وواقعًا. فقد بدأ العام الثاني للطوفان بتوقيع اتفاق هدنة بين إسرائيل ولبنان (دخل حيز التنفيذ في ٨ أكتوبر ٢٠٢٤)، وأفضى إلى وقف إطلاق النار ووقف عمليات حزب الله تجاه إسرائيل بعد ما فقد الحزب باقةً من أبرز قادته على رأسها أمينه العام حسن نصر الله[١]، ثمَّ بعد حرب الـ١٢ يومًا (١٣ حتى ٢٤ يونيو ٢٠٢٥) توقفت إيران هي الأخرى عن توجيه ضربات عسكرية للكيان الصهيوني؛ ليبقى فيه إلى جانب المقاومة في غزة، اليمن فقط التي ما زالت تتبادل توجيه الضربات مع إسرائيل.

إذن كانت خلاصة العام، هي أن إسرائيل بعد ما فتحت جبهات سبع قاتلت بينها، استطاعت -وبالطبع بالمساعدة الدائمة من الأمريكيين- تحييد معظم هذه الجبهات، ليكون التركيز الأكبر على المقاومة في غزة، وعلى رأسها حماس، بما فيها قادتها داخل وخارج القطاع.

ويوضح الجدول التالي أبرز العمليات التي تبنتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٤ وحتى سبتمبر ٢٠٢٥.

جدول (٢): عمليات القسام من قطاع غزة (أكتوبر ٢٠٢٤ حتى سبتمبر ٢٠٢٥)[٢]

التاريخ	العملية وموقعها	خسائر الجيش الإسرائيلي
٢١ أكتوبر ٢٠٢٤	عمليات نوعيّة شمال غزة (الخزندار وجباليا) شملت تفجير ناقلة جند بالخزندار، وكمين ضد وحدة هندسية في جباليا.	مقتل جندي، وتدمير جرافتين، وإصابات وقتلى غير محددين في الوحدة الهندسية.

(١) للمزيد انظر: أبرز قيادات حزب الله التي اغتالَتها إسرائيل بعد طوفان الأقصى، الجزيرة. نت، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/xuMXz

(٢) تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالرجوع إلى:

- القسام تبث فيديو لتفجير آلية إسرائيلية وقنص جندي شمال غزة، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الدخول: ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rXdjG

- القسام تنشر مشاهد قنص جنود في الخزندار شمال غزة، القدس بريس، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الدخول: ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://qudspress.com/16705

- القسام تعلن تفجير دبابة بعبوة شرق خانيونس، وكالة صفا، ٣١ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/DXzw9

- إصابات ودمار بقصف للمقاومة على عسقلان وأسدود، الجزيرة. نت، ٦ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/oMbSO

- القسام توقع بقوة إسرائيلية في رفح ووزير الدفاع الإسرائيلي يتوعد بهجوم أشد على غزة، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ١٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح

١٧ نوفمبر ٢٠٢٤	**قنص جنود شمال غرب غزة (الخزندار):** قنص جندي داخل مبنى + استهداف آخر بقذيفة أفراد.	مقتل ضابط وجندي من لواء كفير؛ وإصابة ثالث بجراحٍ خطيرة.
٣١ مارس ٢٠٢٥	**كمين شرق خان يونس:** تفجير دبابة بعبوة شديدة الانفجار + قصف هاون.	تدمير دبابة؛ خسائر بشرية مرجحة.
٦ أبريل ٢٠٢٥	**قصف صاروخي على أسدود وعسقلان.**	إصابة مستوطن واحد؛ اعتراض ٥ صواريخ.
١٣ أبريل ٢٠٢٥	**تفجير منزل مفخخ في رفح:** استدراج قوة خاصة متخفية ثم تفجير المنزل.	قتلى وجرحى في وحدة خاصة (أعداد غير معلنة).
٢٦ مايو ٢٠٢٥	**قصف صاروخي:** إطلاق رشقة صواريخ على مستوطنات غلاف غزة.	لا إصابات في ظل حديث عن اعتراض الصواريخ.
٩ يوليو ٢٠٢٥	**عملية إغارة شرق خان يونس:** استهداف دبابة وناقلة وحفّارين + محاولة أسر جندي.	مقتل جندي (قُتل أثناء محاولة أسره)؛ إعطاب آليات.
٢٥ أغسطس ٢٠٢٥	**كمين شرق جباليا:** تفجير دبابة بعبوة ناسفة + قصف هاون.	تدمير دبابة ميركافا؛ خسائر الطاقم غير معلنة.
٣٠ أغسطس ٢٠٢٥	**كمين مركب في حي الزيتون (غزة):** اشتباك مباشر مع قوة متوغلة؛ محاولة أسر جنود.	مقتل وإصابة عدة جنود؛ فقدان ٤ جنود مؤقتًا؛ إخلاء ميداني
٣ سبتمبر ٢٠٢٥	**أولى عمليات "عصا موسى" في جباليا وحي الزيتون، التي شملت استهداف آليات للجيش الإسرائيلي.**	لا يتضح حجم الخسائر التي نتجت عن العملية.

يوضح الجدول السابق أن عمليات حماس ظلت مستمرة رغم ما تدعيه قوات الاحتلال من السيطرة على القطاع، وتحديدًا مدينة غزة، إذ صرح جيش الاحتلال أنه يسيطر على ٤٠٪ من المدينة. ولكن التحليلات العسكرية على الجانب الآخر تشير إلى أن دخول هذه المناطق أو التواجد فيها لبعض الوقت لا يعني السيطرة عليها؛ فقوات الجيش الإسرائيلي دخلت مناطق عدة من غزة أكثر من مرة ثم انسحبت ثمّ عادت، ولا يعني هذا أنها تسيطر أو سيطرت عليها. ومن ناحيةٍ أخرى، تشير هذه التحليلات أن قدرة المقاومة على تنفيذ كمائن للقوات في هذه المناطق، والتصدي للقوات الراجلة فيها تؤكد أن هذه السيطرة شكلية وليست واقعًا فعليًّا[١].

ولكن يوضح الجدول من جانب آخر أن عمليات المقاومة لم تكن بنفس الوتيرة اتساقًا مع المراحل المختلفة من الحرب وفقًا لشدة القصف، واستراتيجية وخطة الجيش الإسرائيلي في الاقتحام برًا، فلا شك أن المراحل التي يقلل فيها الجيش العمليات البرية في مقابل زيادة القصف الجوي تكون فيها عمليات الحركة أقل، فضلًا عن المراحل التي تمر بها الحركة، وفقًا للتغيرات الميدانية من استشهادٍ للقادة، وانكشافٍ لعددٍ من الأنفاق أو خروجها عن العمل، وهو ما يحتاج لإعادة تموضع

عبر الرابط التالي: https://cutt.us/rfzc0

- المقاومة تطلق رشقة صاروخية من جنوب قطاع غزة باتجاه مستوطنات الغلاف، وكالة شهاب، ٢٦ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/4N1eb

- كيف نفذت كتائب القسام عملية الإغارة على جنود الاحتلال في خان يونس؟، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ١٠ يوليو ٢٠٢٥، ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/CT1Az

- كمين محكم في حي الزيتون استهدف قوة إسرائيلية متوغّلة، قناة أخبار الميادين على اليوتيوب، ٣١ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/y23it

- قراءة عسكرية.. القسام تبث صورا لعمليات استهداف آليات إسرائيلية ضمن أولى عمليات عصا موسى، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ٣ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/V4xZO

(١) الدويري: "غيتو نازي" يجري في غزة و"عربات جدعون ٢" مختلفة عن سابقاتها، الجزيرة. نت، ٤ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Te3hC

لتوجيه الضربات للعدو.

هذه التعليقات مع مضمون الجدول السابق إنما تؤكد التقييمات التي صدرت بشأن قوة المقاومة في غزة (وبخاصة حماس)، وحجم الخسائر التي لحقت بها، ومدى قدرتها على الصمود، إذ تُشير دراسة أعدها معهد دراسات الحرب الأمريكي، نُشرت نتائجها على سي إن إن (في أغسطس ٢٠٢٤)، أن ما يقرب من نصف كتائب وفرق القسام أعادت بناء نفسها، وذلك وفقًا لبيانات حللتها الدراسة، وأن معظم هذه الفرق قادرة على القيام بعملياتها ضد الجنود الإسرائيليين[١]، بالإضافة إلى ذلك أشارت تقارير أخرى -نقلًا عن مصادر إسرائيلية- إلى أن حماس ما زالت تملك ٢٠ ألف مقاتلًا بعد مرور ما يقرب من عامين على الحرب[٢].

ومن ثمّ، أكدت هذه الفترة أن نهج الحركة لبناء ذاتها والحفاظ على قدرتها على القيام بعمليات عسكرية سار في عدة اتجاهات[٣]:

١- تجنيد مئات المجندين الجُدد أثناء الحرب.

٢- عدم التمركز في مناطق بعينها، واتباع نهج لا مركزي في تواجد الجنود.

٣- تواجد المقاتلين في أنفاقٍ عديدة تحت الأرض.

٤- تنويع تكتيكات الهجوم بين استخدام العبوات الناسفة، والقصف، والكمائن، والعمليات الفدائية.

٥- العمل بنظام الهندسة العكسية؛ لإعادة استخدام المخلفات التي يتركها الاحتلال لتوظيفها في إعداد عبوات ناسفة وقنابل وأسلحة.

لا توجد مصادر تعكس بدقة حجم حماس ولا قدراتها العسكرية، ولكن التضارب الموجود في هذه المصادر يؤكد أن حماس وذراعها العسكري (القسام) باقية وتستطيع الفعل في ظل كل المخاطر والتهديدات المحيطة بالحركة في داخل القطاع وخارجه.

على صعيدٍ آخر، لم تتوقف عمليات حركات المقاومة في الضفة الغربية سواء أثناء هذا العام، أو منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وذلك وفقًا لما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٣): عمليات المقاومة في الضفة الغربية[٤]

نوع المقاومة	العمليات منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٤ حتى ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥	إجمالي العمليات من ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ حتى ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥
إطلاق نار	٤١٨	٢٢٢٨
عبوات ناسفة	٤٢٥	١٢٨٦
عمليات طعن	١٨	٥٨
تظاهرات	٢٢٣	١٠٦٢
عدد قتلى الاحتلال	٢٠	٦٩
عدد جرحى الاحتلال	٢١٧	٥٧٥

يُظهر هذا الجدول أن عمليات المقاومة من مختلف حركات المقاومة في الضفة لا زالت مستمرة خلال العام الثاني من طوفان الأقصى، ولكن تبرز الأرقام أن معدلات ووتيرة أعمال المقاومة بشقها المسلح (عمليات إطلاق النار، وإلقاء العبوات الناسفة، وعمليات الطعن) وشقها المدني (ممثلًا في التظاهرات) قد قلت بدرجةٍ كبيرة، وبالتبعية كانت نتائجها، إذ تراوحت نسبتها بين الربع إلى الثلث من إجمالي العمليات التي شهدتها

(1) See how data analyses contradicts Netanyahu's claim about war in Gaza, CNN, 5 August 2024, Accessed: 8 September 2025, Available at: https://cutt.us/QgOhb

(٢) مسؤول إسرائيلي: ٢٠ ألف مقاتل لا يزالون لدى حماس، الجزيرة. نت، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/jONEp

(٣) ماجدة القاضي، من "وهم التصفية" إلى "مأزق الاستنزاف".. مقاتلو حماس والتقديرات الإسرائيلية المرتبكة، مصر ٣٦٠، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/oWW41

(٤) تم إعداد هذا الجدول اعتمادًا على المصدر التالي: مُعطى مركز معلومات فلسطين، المعطى اليومي، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://mo3ta.ps/daily_mo3ta

الضفة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. ولكن هذا يمكن قراءته في ظل تضييق الخناق الأمني على الفلسطينيين في الضفة من قبل قوات الاحتلال والسلطة السياسية في رام الله.

تبنت حركة حماس خلال العام الثاني من الطوفان بعض عمليات المقاومة في الضفة، منها: تبنيها لهجوم من قبل أحد أفرادها على حافلة إسرائيلية في مستوطنة أريئيل شمال الضفة الغربية، مما أسفر عن وقوع إصابات خطيرة في عددٍ من الركاب (٣٠ نوفمبر ٢٠٢٤)[١]، بينما كانت دائمًا تكتفي بالتفاعل ومباركة أي تحركات مقاومة في الضفة والقدس، إذ باركت حركة حماس شن اثنين من سكان الضفة الغربية هجومًا على حافلة ومركبات في مستوطنة راموت في الثامن من سبتمبر ٢٠٢٥ مما أدى إلى متقتل ٦ مستوطنين بينهم ٣ من الحاخامات، وإصابة ٤٧ آخرين بجروحٍ متفاوتة، بينهم حالات حرجة[٢]. وربما لدواعٍ أمنية، لم تتوسع الحركة في إعلان تبنيها لعمليات مقاومة ضد الاحتلال في الضفة، فضلًا عن عدم قدرة الحركة على بناء تنظيمات موازية لها في الضفة لديها القدرة على الفعل والمقاومة مثلما تقوم في غزة.

إن نهج المقاومة في قطاع غزة والضفة اتخذ أشكالًا متنوعة تبعًا لظروف ومراحل العدوان وعنفوانه في كلٍ منهما، اتسمت هذه الأشكال في مجملها بالمرونة، والتنوع، والاستمرار وإن بوتائر مختلفة، فشهدت تصاعدًا في مراحل وانخفاضًا في مراحل أخرى، كما كانت بسيطة في أوقات، ومُركبة في أوقاتٍ أخرى. وقد أكدت التقديرات الخارجية (الأمريكية والإسرائيلية) أن المقاومة (خاصةً حماس) ما زالت تحتفظ بقدراتٍ تمكنها من الفعل، وإيلام العدو، كما أن عملياتها تكتسب أصداءً في الشارع الإسرائيلي وبين المحللين، فتحول العدوان إلى حرب استنزاف للجيش الإسرائيلي، ومسار انتقاد مستمر لحكومة نتنياهو في ظل عدم قدرتها على القضاء على قدرات حماس، وتحقيق النصر الكامل لصالحها.

ثالثًا- المقاومة والتفاوض.. خيار أم اختبار؟

منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وقبله، والمقاومة تؤمن بأن العملية العسكرية هدفها تغيير حال القطاع والقضية الفلسطينية إلى وضعٍ جديد، هذا الوضع أساسه أن المفاوضات لا بد أن تسير جنبًا إلى جنب مع المقاومة المسلحة، وأن خيارًا واحدًا منهما ليس كافيًا لتحقيق الدولة الفلسطينية المنشودة.

وخلال عامين من هذا التاريخ، برزت المفاوضات بوصفها نهجًا للمقاومة لتحقيق أهداف أربعة أساسية، هي: وقف العدوان، واستدامة مرور المساعدات إلى القطاع، وانسحاب القوات الإسرائيلية المتوغلة من كامل القطاع، وتحرير الأسرى الفلسطينيين لدى الاحتلال، وذلك في مقابل إطلاق سراح الرهائن الذين أسرتهم الحركة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

وخلال العام الثاني من الحرب، أبدت المقاومة مستويات مختلفة من التشدد والمرونة في التعامل مع مقترحات الوسطاء، فبينما كانت تناقش وتُعدل في بعض المقترحات، كانت ترفض دائمًا أي مساعٍ جزئية لتحقيق وقف مؤقت لإطلاق النار في مقابل تسليم المقاومة كل ما لديها من أسرى.

وعندما وصلت المقاومة إلى قناعة بأن اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في منتصف يناير ٢٠٢٥، يحقق جُل أهدافها في ظل الوضع الراهن، قبلت به، على اعتبار أنه يفضي بنهاية مراحله الثلاث إلى وقف شامل للعدوان، وانسحابٍ لقوات الاحتلال. ولكن الاحتلال في مارس ٢٠٢٥ انتهك هذا الاتفاق، ولم

---

(١) حماس تتبنى هجوم الحافلة قرب مستوطنة بالضفة الغربية، سكاي نيوز عربية، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/zKPX9

(٢) انظر بعض من هذه البيانات:

- "حماس": نحيّي العملية البطولية شرق رام الله والتي أسفرت عن إصابة أحد المستوطنين، القدس برس، ٢١ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://qudspress.com/213408/

- أدت لمقتل ٦ إسرائيليين.. حماس والجهاد تباركان عملية القدس، الجزيرة نت، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ١٩ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/iU9O9

يتفاوض كما كان مرسومًا من قبل الوسطاء لأجل الوصول إلى وقفٍ دائم لإطلاق النار.

ومع كل انتهاكٍ للاحتلال، وعدوان على الشعب الفلسطيني، وقيادات الحركة داخل وخارج فلسطين، تؤكد ثباتها على خيار التفاوض، وإبداء حسن النية مع جديتها في التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب؛ إذ أطلقت في مايو ٢٠٢٥، سراح الأسير الأمريكي ألكسندر عيدان، بعد مفاوضات مباشرة بين حماس وواشنطن أُجريت في الدوحة.

ومن هنا يمكن رسم معالم لنهج المقاومة في التفاوض:

١- التحديد الواضح للأهداف من التفاوض.

٢- إبداء حسن النية والتعاطي الإيجابي مع مقترحات الوسطاء والولايات المتحدة لأجل وقف الحرب.

٣- المطالبة والتأكيد على الضمانات اللازمة من الوسطاء لضمان تنفيذ الاتفاقيات التي تصل إليها مع الاحتلال.

ومن هذا النهج ثلاثي الأبعاد، يمكن تصور ثلاثة أهداف استراتيجية مقابلة لها في تعامل الحركة مع المفاوضات:

١- نزع الاعتراف الدولي بحركة حماس، وشرعية وجودها، بوصفها طرفًا فاعلًا في القضية الفلسطينية.

٢- التأكيد للداخل الفلسطيني وفصائل المقاومة الشريكة لحماس جدية الحركة في التفاوض، ورغبتها في وقف الحرب.

٣- إشهاد العالم على جرائم وسوء نية إسرائيل، في مقابل الحركة التي تتعاطى إيجابيًا مع الوسطاء.

وطيلة الشهور الثلاثة الماضية (يونيو حتى سبتمبر ٢٠٢٥)، وهناك تحركات مستمرة بين الوسطاء (مصر وقطر)، والولايات المتحدة، لأجل الوصول إلى اتفاق هدنة، بعدما أقر العالم أجمع تقريبًا أن غزة تتعرض لعدوانٍ إسرائيلي، وأن هناك محاولة إبادة جماعية تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني. ورغم أن مجلس الأمن لم يتخذ قرارًا بشأن وقف الحرب في غزة منذ قرار يونيو ٢٠٢٤[١]، فإن آخر قرار بشأن وقف الحرب (يونيو ٢٠٢٥) قد حظي بتأييد كافة دول مجلس الأمن ما عدا الولايات المتحدة (التي استخدمت حق النقض: الفيتو)، ومن ثمّ لم يُمرر القرار[٢].

وبعد جولات مستمرة في الدوحة والقاهرة، وزيارات لوفود حماس وإسرائيل، طرح الرئيس الأمريكي في ٧ سبتمبر ٢٠٢٥ ما وُصف بأنه مبادئ جديدة لوقف إطلاق النار والإفراج الفوري عن الأسرى لدى حماس. وقد أشار إلى ذلك في منشورٍ له على وسائل التواصل الاجتماعي قائلًا فيه[٣]: "الجميع يريد عودة الرهائن إلى ديارهم. الجميع يريد إنهاء هذه الحرب! لقد قبل الإسرائيليون شروطي، وحان الوقت لحماس أن تقبلها أيضًا". وأن هذا هو "إنذاره الأخير" لحماس.

على إثر هذا المُقترح، الذي رحبت به الحركة، اجتمع قادتها في الدوحة لمناقشة موقف الحركة النهائي منه في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، ثمَّ جاءت العملية الإسرائيلية بتوجيه ضربات صاروخية عبر مجموعة طائرات مقاتلة إلى المقر الذي كان في الاجتماع. وقد أكدت الحركة على نجاة القيادات من محاولة الاغتيال، ولكن استشهد خمسة من مرافقيهم منهم نجل رئيس الحركة الحالي خليل الحية، ومدير مكتبه[٤].

وُصفت هذه الضربة على أنها "قتل" إسرائيلي للمفاوضات بقتل المفاوضين، في وقتٍ تؤكد في أنه لا حصانة لأيٍ من أفراد المقاومة وحماس في أي مكان! وأن تكرار تنفيذ عمليات مثل هذه محتمل.

(١) مجلس الأمن يعتمد قرارًا بشأن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، الأمم المتحدة، ١٠ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LKJgn

(٢) مجلس الأمن: الفيتو الأمريكي يسقط مشروع قرار وقف إطلاق النار في غزة، فرانس ٢٤، ٥ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/RLuXl

(٣) مقترح أمريكي جديد لوقف إطلاق النار في غزة.. وترامب يطلق تحذيرًا لحماس، سي إن إن بالعربية، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/yWOjt

(٤) حماس تعلن نجاة وفد الحركة بالدوحة من محاولة اغتيال إسرائيلية، الجزيرة. نت، ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/b7Q2a

كل هذه التطورات تدفع إلى التساؤل بشأن مفاوضات المقاومة مع الاحتلال عبر الوسطاء، هل كانت اختيارًا للمقاومة بمعنى أنها من بين خياراتٍ أخرى كانت أمامها أن تختار منها المفاوضات أو غيرها؟ أم أنها اختبارًا للحركة بمعنى أنه من الضروري أن تمر عبر المفاوضات لتحقيق أهدافها؟

والأقرب للواقع، ولتصور المقاومة، ومجمل نهجها، أن المفاوضات كانت "اختبارًا" للحركة، لذلك هي طيلة هذا العام الثاني من الحرب لم تُعلق المفاوضات سوى في نهاية يوليو ٢٠٢٥، رابطةً إياها بعودة المساعدات الإنسانية للقطاع، ووقف المجاعة، ولكن بعد أقل من شهر عادت الحركة للمفاوضات، كما كانت سرعان ما تعود إليها بعد مشاوراتٍ مع الوسطاء، وبالتأكيد مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، بل إنها حتى الآن لم تُعلن "تعليق التفاوض"، أو "رفضها التعاطي مع المقترح الأمريكي" الأخير، ما يكشف أن المفاوضات كانت خلال العام الثاني من الحرب "اختبارًا" للحركة لتحقيق أهدافها، ووقف العدوان على القطاع، ومن ثمّ كان مفاوض المقاومة يتعامل مع طاولة المفاوضات على أنها ساحة امتحان يلزم اجتيازه، والتعامل الجاد فيه، مهما كانت صعوبة أو سهولة هذا الامتحان، أو هوية المراقبين.

وبناءً على هذا التصور السابق، كان على المقاومة أن تُدير نوعًا من **الدعاية المضادة للعدو الصهيوني**، بل وأحيانًا نوعًا من الحرب النفسية تجاه اليهود داخل إسرائيل. وكانت الورقة الأهم في ذلك، هي ورقة الأسرى، **وذلك عبر ثلاثة مشاهد:**

١- مشاهد الفيديوهات التي تُبث للأسرى (الحرب النفسية).

٢- مشاهد تسليم الأسرى (استعراض وإثبات القوة).

٣- خطابات ورسائل تبعثها الحركة للعالم عن وضع الأسرى ومعاملة الحركة لهم.

ويوضح الجدول التالي نماذج من هذه الفيديوهات التي بُثت خلال العام الثاني للعدوان:

جدول (٤): أبرز الفيديوهات التي بثتها حركة حماس للأسرى لديها[١]

تاريخ النشر	مضمون الفيديو
١٢ أبريل ٢٠٢٥	مقطع فيديو للأسير الذي يحمل الجنسية الأمريكية (عيدان ألكسندر)، وجه الأسير حديثه إلى الرئيس الأمريكي لإنقاذه، كما أفاد في حديثه أن حكومة إسرائيل ستعيدهم إلى الديار أمواتًا، فلا يوجد أمل في غير ذلك.
١٩ أبريل ٢٠٢٥	أظهر الفيديو أسيرًا يتحدث إلى عائلته، ويدعوهم إلى التظاهر من أجلهم، وإلى التحدث إلى الرئيس الأمريكي (ترامب). كما كان عنوان الفيديو: الوقت ينفذ - لن يخرجوا إلا بصفقة.

(١) تم الاعتماد في إعداد هذا الجدول على:

- "إبداع في الحرب النفسية".. تفاعل واسع مع فيديو القسام للأسير عيدان، الجزيرة نت، ١٣ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/z2pQv

- "لن يعودوا إلا بصفقة.. الوقت ينفد".. "كتائب القسام" تبث فيديو جديدا لأسير إسرائيلي لديها، روسيا اليوم، ١٩ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/LFEZB

- القسام تبث مقطعا مصورا للمحتجز الإسرائيلي عمري ميران.. ماذا قال؟، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ٢٣ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/1xfb3

- القسام تبث تسجيلا مصورا لأسير إسرائيلي يتحدث فيه عن نجاته بعد قصف إسرائيلي، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ٢٣ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/mUeD2

- كتائب القسام تبث تسجيلا مصورا لأسيرين إسرائيليين، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ١٠ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/F5qNb

- "يأكلون مما نأكل".. القسام تبث مشاهد أسير إسرائيلي بجسد هزيل، الجزيرة نت، ١ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/camaW

- القسام تبث فيديو لأسير إسرائيلي يتجول داخل مدينة غزة، الجزيرة نت، ٥ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/bjKPK

٢٣ أبريل ٢٠٢٥	أظهر الفيديو أسيرًا يبكي، محتفلًا بعيد ميلاده الثاني في الأسر!، ويشكو من الظروف التي يعيش فيها. كما طالب الأسير المجتمع الإسرائيلي بفعل كل شيء من أجل إعادة الأسرى بأسرع وقتٍ ممكن، متهمًا مؤيدي نتنياهو بعدم الاهتمام لحياة الأسرى ويودون موتهم.
٣ مايو ٢٠٢٥	يظهر الفيديو أسيرًا مصابًا، ويقول فيه: إنه تعرض مع زملائه للقصف الإسرائيلي بعد انتهاء وقف إطلاق النار للمرة الثانية، مؤكدًا على ظروف الاحتجاز الصعبة. ووجّه الأسير رسالة للإسرائيليين قائلًا: "كيف تحتفلون بعيد الاستقلال بينما هناك ٥٩ من مواطنيكم في الأسر؟"
١٠ مايو ٢٠٢٥	فيديو يظهر أسيرين، يتحدث فيه أحدهما ويشير إلى تدهور الحالة الصحية والنفسية للأسير الآخر، وأنهم في وضعٍ صعب داخل القطاع، موجهًا رسالة إلى "شعب إسرائيل" أنهم ما زالوا على قيد الحياة، وأن إسرائيل هي التي ستقتلهم كما تقتل المدنيين.
١ أغسطس ٢٠٢٥	عرض مقطع الفيديو صورًا لأسير بدت عليه علامات الهزال (بجسد نحيف جدًا)، مقابل لقطات لأطفال غزة وقد ظهرت عليهم آثار المجاعة بشكلٍ واضح نتيجة الحصار الإسرائيلي.
٥ سبتمبر ٢٠٢٥	أسير إسرائيلي يتجول داخل سيارة بين ركام المنازل المدمرة في مدينة غزة. حمل الفيديو عنوان ما قاله الأسير: "أعتقد أننا أسرى لدى حماس، لكن الحقيقة أننا أسرى لدى حكومتنا لدى نتنياهو وبن غفير وسموتريتش"، التي "لا تهتم لمقتل الجنود والأسرى". وقال الأسير: إنه "مرعوب من فكرة هجوم الجيش الإسرائيلي على مدينة غزة"، محذرًا من موته وبقية الأسرى، بعد تأكيد عناصر القسام أنهم لن يتحركوا من المدينة.

تُبرز النماذج السابقة في توقيتاتها ورسائلها قدرة حركة حماس على إدارة المعركة الإعلامية باستغلال ورقة الأسرى، لتوجيه رسائل للعالم، وللولايات المتحدة، وللداخل الإسرائيلي: حكومةً وشعبًا. فعلى مستوى التوقيتات، نجد أن الحركة كثفت نشر الفيديوهات بعد انتهاك إسرائيل للهدنة الثانية (التي انتهت في مارس ٢٠٢٥)، مؤكدةً أن الأسرى لن تتحرر إلا بصفقة كما حدث في المرتين السابقتين. كما كان للفيديوهين المنشورين في أوائل كل من أغسطس وسبتمبر دلالة مهمة في إيصال رسائل عن الحالة التي وصل لها القطاع من مجاعة، وأن الأسرى ليسوا مستثنين من سياسات الحصار الإسرائيلية على القطاع.

حاولت المقاومة، عبر توظيف ورقة الأسرى، توجيه الضغط إلى الداخل الإسرائيلي وتحميل حكومته مسؤولية ما آلت إليه أوضاع الأسرى، وإلى تحميل الأطراف الحقيقية القادرة على وقف الحرب مسؤوليتها ممثلة في الولايات المتحدة، وإلى اطلاع العالم بالأوضاع التي وصل إليها القطاع من تدمير ومجاعة وإبادة، في محاولةٍ للتأثير على جماهير وحكومات العالم التي يمكنها التحرك لحلحلة الوضع في غزة.

نجحت المقاومة نسبيًا عبر آلتها الإعلامية، ليس فقط في تغيير صورة الحركة، وتقليل حدة الانتقادات الموجهة لها، ولكن الأهم إقناع شريحة واسعة من الحكومات والرأي العام العالمي بالإجرام الإسرائيلي بحق المدنيين في غزة، وبعدالة القضية الفلسطينية، ومطالبها بدولة فلسطينية، التي أحيتها السابع من أكتوبر ٢٠٢٣.

فعلى المستوى الدولي، أعلنت عشر دول، ومنذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، اعترافها رسميًا بالدولة الفلسطينية منها ثلاث من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي النرويج وإسبانيا وأيرلندا، فضلًا عن ذلك أعربت ١٥ دولة من بينها بريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا وبلجيكا إنها ستعترف بدولة فلسطينية في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٢٥). وقد ربطت بريطانيا وكندا احتمال التراجع عن هذه الخطوة حال تم وقف العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، ولكن في المقابل انتقدت إسرائيل هذه الخطوات، ووصفتها بأنها "مكافأة لحماس"، وبالمثل هددت الولايات المتحدة بعدم إتمام الصفقة التجارية مع كندا في حال اعترفت بالدولة الفلسطينية[1]. وبالفعل انضم

(١) للمزيد انظر:

في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥ كل من بريطانيا وأستراليا وكندا والبرتغال إلى الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية رسميًا، وقد توعد نتنياهو بالرد على هذه الخطوة بعد عودته من زيارته للولايات المتحدة[١].

على المستوى الشعبي العالمي، أصبحت المظاهرات وصور التعاطف الرمزي مع القضية الفلسطينية علامة مسجلة حتى في المناسبات الترفيهية والرياضية. ففي المجر، وأثناء مباراة كرة قدم بين إيطاليا وإسرائيل مؤهلة لكأس العالم أدارت الجماهير ظهرها أثناء عزف النشيد الإسرائيلي، كما تراشق مدرب إيطاليا مع مدرب الفريق الإسرائيلي واللاعبين موجهًا السباب لهم بسبب موقفهم من العدوان على غزة[٢]. وفي بولندا، قامت ناشطة برش طلاء بلون الدم (الأحمر) على مغني إسرائيلي أثناء حفل له في وراسو[٣].

إذن، كانت هجمات السابع من أكتوبر محركًا مهمًا في سبيل الاعتراف بدولة فلسطينية، كما كانت محفزًا مهمًا للشعوب للتعاطف مع القضية الفلسطينية، وإعادة رمزيتها إلى الوجدان الشعبي العالمي. فالقضية الفلسطينية لا يمكن أن تحقق مكاسبًا وتحفظ وجودها وحيويتها عبر حديث النخب السياسية سواء في الغرب أو الشرق أو غيرهم، ولكن ما يحفظ وجودها هو بقاؤها بوصفها قضية رمزية إنسانية عالمية تدافع وتتضامن معها كل الشعوب عبر مشارق الأرض ومغاربها.

خاتمة:

تعرَّضت المقاومة بكافة مكوناتها، وفي القلب منها حركة حماس، خلال عام ثانٍ من طوفان الأقصى لتحدياتٍ واختباراتٍ عديدة، أبرزها زيادة شدة القصف وحدة الحصار على القطاع، وما تبعه من نتائج أفضت إلى المجاعة وانهيار في منظومات الخدمات الأساسية وعلى رأسها الصحة، والغذاء، والمياه، والتعليم، واستهداف العديد من قادتها، وحاجتها إلى مجندين جدد، فضلًا عن حاجتها إلى تجديد قدراتها الذاتية والتسليحية، في ظل افتقارها لدعم محور المقاومة الذي تراجع عن ساحة الحرب والمواجهة منذ بداية العام (حالة حزب الله)، ثمّ منذ منتصف العام (حالة إيران).

ومن ثمّ يمكن تلخيص هذه التحديات في أربعة مستويات، بعضها على المستوى الشعبي وعلاقة المقاومة ببيئتها الحاضنة في قطاع غزة، وبعضها على مستوى الحركة نفسها وقدراتها العسكرية، وبعضها الآخر يتعلق بعلاقتها بالاحتلال الإسرائيلي (ومسار المفاوضات)، كما أن هناك من التحديات ما يتصل بعلاقات المقاومة بالأطراف الثالثة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية (الوسطاء والمجتمع الدولي).

على المستوى الشعبي، فرض استمرار العدوان تحديات تتعلق بشعبية الحركة، وقدرتها الفعلية على حكم القطاع، بمعنى تقديم الخدمات الأساسية والمعيشية اللازمة للسكان، ورفع الحصار والعدوان عن أهله، ووقف حرب الإبادة، وقطع الطريق أمام مخططات التهجير القسري للسكان خارج القطاع، والنزوح الداخلي بسبب عمليات قوات الاحتلال.

أما على مستوى قدرات الحركة نفسها، فإن فقدها لنخبة

- هذه هي الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، سكاي نيوز عربية، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٦ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/9BoaW

- ما الذي يعنيه توسيع نطاق الاعتراف بدولة فلسطينية؟، الجزيرة. نت، ٤ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٦ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/m8uqy

- ١٥ دولة تعلن جماعيا اعتزامها الاعتراف بدولة فلسطين، الجزيرة. نت، ٣٠ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٦ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/1aZr9

(١) بريطانيا وأستراليا وكندا والبرتغال تعترف بدولة فلسطين ونتنياهو يتوعد بالرد، الجزيرة، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/0iu7wZ

(٢) غاتوزو يشتم لاعبين إسرائيليين والجماهير الإيطالية تدير ظهورها لهم، الجزيرة. نت، ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/YQzBG

(٣) ناشطة مؤيدة للفلسطينيين تلقي طلاء أحمر على مغني إسرائيلي في حفل موسيقي في وارسو، تايمز أوف إسرائيل، ٣ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الدخول: ٦ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/7FJJO

قادتها من الصف الأول والثاني، واستهدافهم المستمر داخل القطاع وخارجه يُصيب الحركة بنوعٍ من الإرباك يتعلق بشغل محل هذه القيادات بكفاءات موازية للسابقة، بالإضافة إلى الضغط العسكري على الحركة بعدما كف حزب الله وطهران عملياتهما تجاه الاحتلال، ما جعل حماس وفصائل المقاومة والقطاع في وجه نيران الاحتلال بمفردهم، فضلًا عن تجفيف منابع الدعم بالأسلحة من هذه الجهات بفعل الحصار والتشديد في العلاقات مع هذه الأطراف، بما يوقع العبء الكامل على الداخل لتصنيع الأسلحة، الأمر الذي يُعرض المقاومة للاستنزاف من ناحية، ويحرمها من بعض التكنولوجيات التسليحية المتطورة التي تحتاجها من الخارج من ناحية أخرى.

أما على مستوى علاقة الحركة بالاحتلال، فذلك منبع التحديات والتهديدات للحركة والقطاع، فأبرز ما تعانيه الحركة هو عدم ارتداع الاحتلال من المجتمع الدولي، ومساندة الولايات المتحدة المُطلقة له، ومراوغته المستمرة في المفاوضات، واتباعه استراتيجيات: قتل الوقت، وقتل المفاوض، ثمّ قتل المفاوضات ذاتها.

وعلى مستوى علاقة الحركة بالأطراف الثالثة ومنها الولايات المتحدة والوسطاء، فالحركة تشهد تحديات كبيرة تتعلق بالدور المزدوج الذي تلعبه الولايات المتحدة بوصفها الضامن الأهم لوقف الحرب، والداعم الأول لجيش الاحتلال، بالإضافة للضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة والاحتلال على الدول الإقليمية لإطباق الحصار والخناق على القطاع، ومن ثمّ تضييق الخيارات المتاحة أمام الحركة.

وإزاء هذه الضغوط كانت المقاومة في غزة حاضرة بعملياتها، ولم تكف عنها، وإن اختلفت وتيرتها حسب معطيات كل مرحلة من مراحل العدوان. كما نوعت عملياتها بين قنص جنود، واستهداف دبابات، ومحاولة أسر، وتدمير آليات عسكرية وجرافات، وقليل منها إطلاق صواريخ على الأراضي المُحتلة من قبل العدو. وبالتوازي استمرت حالة المقاومة المسلحة والمدنية في الضفة الغربية، ولكن بوتيرة أقل بكثير مما كانت عليها خلال العام الأول من الطوفان؛ بسبب القبضة الأمنية الشديدة لقوات الاحتلال والسلطات في رام الله.

وفيما يخص المسار التفاوضي، والتعامل في الشق الدبلوماسي، فقد تعاملت الحركة بإيجابية مع كافة مقترحات الهدنة ووقف إطلاق النار، وفق سقف من الأهداف وضعته الحركة، ووفق استراتيجية مُحددة تضمن وقف العدوان، وإدخال المساعدات، مع الحفاظ على صورة الحركة، ونزع الاعتراف الدولي بشرعيتها، والحفاظ على قضية فلسطين حية، باقية في ذاكرات الشعوب والحكومات الغربية والإسلامية، وهو ما تحقق بالفعل من خلال التضامن الرسمي الواسع لوقف الحرب، والاعتراف بدولة فلسطين من قبل أكثر الدول الحليفة للولايات المتحدة وإسرائيل، وعبر التضامن الجماهيري الشعبي والرمزي مع القضية الفلسطينية ومسألة الإبادة والمجاعة في قطاع غزة.

كان نهج حركة حماس طيلة هذا العام، هو الانخراط النشط في العمليات العسكرية، وطاولة المفاوضات، والحديث إلى الوسطاء، وفتح حوار مع العالم عبر متحدثيها وبياناتها المستمرة التي تُندد بالعدوان وتسعى لفضح ممارساته. كما وظفت الأدوات التي تمتلكها لأجل كسب التعاطف والتضامن للقضية ولغزة من جانب، والضغط على نتنياهو وحكومته والداخل الإسرائيلي من جانب آخر، فكانت الفيديوهات التي تُبث عن حالة الأسرى، والفيديوهات الخاصة بعمليات القسام النوعية أداتها الإعلامية البارزة لإيصال رسائلها الفعلية.

ومن المتوقع رغم كل الصدمات التي تعرضت لها الحركة، والفقد الذي تعرضت له في قادتها، أن تظل صامدة على نهج الاستبسال في المقاومة المسلحة على طول القطاع وعرضه، والانفتاح على مقترحات الوسطاء والولايات المتحدة من أجل وقف الحرب، مع توجيه مزيد من الدعاية إلى الداخل الإسرائيلي للضغط على حكومة نتنياهو، ودعوة أحرار العالم للضغط على الاحتلال لوقف العدوان، فضلًا عن محاولة نقض أي رواية إسرائيلية بشأن الحركة والفلسطينيين والمقاومة عمومًا؛ لترسخها بوصفها حق وواجب من أجل مناهضة الظلم والعدوان، ومن ثمّ كان ترميز القضية وعودتها لمكانتها على

السطح بين القضايا العالمية الكثيرة أكبر مكتسبات طوفان الأقصى، خاصةً خلال عامه الثاني، الذي تأكد معه زيف ادعاءات الاحتلال، وكذب مزاعمه بشأن هجمات السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وما تبعه من عدوانٍ غاشم على قطاع غزة، وأعمال عنف واعتداءات طالت كافة أرجاء الضفة الغربية.

المحور الإيراني وشبكة التحولات الإقليمية

وأثرها على المقاومة الفلسطينية في عام ثانٍ من الطوفان

شيماء بهاء الدين*

مقدمة:

كانت القضية الفلسطينية دومًا في مرمى الصراعات والمشروعات الإقليمية المتنافسة، تحت مظلة من مخططات القوى الدولية. فعلى خلاف المفترض، بدلا من أن تكون ملتقى وفاق بين مختلف الرؤى، صارت ميدان استقطاب، تصارعت من حوله المحاور الإقليمية، بين محور الاعتدال الذي يميل إلى خيار السلام ومسار التطبيع وما يطلق عليه محور الممانعة (المحور الإيراني بما حمله من سمات الطائفية والتلاعب بالميليشيات، وإن ساند حركات المقاومة الفلسطينية التي لم تجد بديلا عنه)، فلم تجن قضية الأمة شيئا من هذا الطرف أو ذاك. ولعل ذلك ليس بالأمر الغريب طالما افتقدت أركان الأمة بوصلتها اللازمة المحددة لمقاصد سياساتها وتحالفاتها، فتاهت بين المذهبيات والأيديولوجيات والتبعية[1]. وبدلا من صياغة نظام إقليمي حضاري، تفرقت الإمكانات بين نظام إقليمي عربي، ومشروع إيراني، وآخر تركي... ولا يعني ذلك رفض تنوع مكونات الأمة، وإنما رفض التعصب الطائفي والتحالف مع العدو الخارجي، إلا أن ذلك ما تفرضه فترات الضعف والتراجع... تلك الحقائق التي أدركها الكيان الصهيوني بل صارت مرتكزًا لمشروعه، وقد وجدت مكانها للتنزيل على أرض الواقع مع تأكد مؤشرات الوهن بالعالم العربي وجواره الحضاري من تخبط في التحالفات وأزمات الشرعية والهوية والعجز عن بناء نموذج اقتصادي راسخ الأسس. وكان نتاج تلك الحال العجز (حتى عن المحاولة) عن إسناد المقاومة عقب انطلاق "طوفان الأقصى" في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وما لحق به من عدوان صهيوني على قطاع غزة المحاصر.

وإن محور تركيز هذا التقرير يتصل بتقييم إيران ومحورها في ضوء ما لحق به من تراجع، فإن ما انتهجت إيران من سياساتٍ طائفية -بجانب أسباب أخرى- قد مكن لإسرائيل من سهولة توجيه الضربات الواحدة تلو الأخرى (حيث انكشافها عسكريًا ومخابراتيًا جراء مساندة نظام بشار الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان).

فما أهم مؤشرات تراجع المحور الإيراني؟ وهل تنتهج إيران سياسات معينة لحفظ البقاء؟ كيف تفاعل الجوار العربي والتركي مع هذه التغيرات الإقليمية؛ حيث يمكن رصد بعض مؤشرات التحول في بعض التحالفات، ولكن هل تنم عن

---

* باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) انظر:

د. نادية مصطفى، التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل، في: د. نادية محمود مصطفى، د. باكينام الشرقاوي (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد (تحرير ومراجعة)، إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج (رؤى مصرية وإيرانية)، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات: جامعة القاهرة، ٢٠٠٩).

د. مدحت ماهر، الأمة والطائفية من منظور حضاري إسلامي الدعوي والسياسي في العلاقة مع إيران والشيعة، موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1cilU

وانظر في هذا العدد من فصلية "قضايا ونظرات":

- د. شيرين فهمي، العلاقات العربية -الإيرانية في ضوء الواقع الراهن: مداخل التناول واستراتيجيات التطوير، ص ص ٩٠-١٠٣.

استراتيجيات مكتملة تعي خطورة المرحلة الراهنة وأن إسرائيل لن تتورع إذا ما فرغت من إيران إن تستكمل مخططها في الأراضي العربية، أم أن المسألة ليست أكثر من حساباتٍ جزئية تتعلق بكل دولة على حدة؟ وما تداعيات تلك التطورات في مجملها على المقاومة الفلسطينية؟

وعليه، يتناول هذا التقرير الآتي:

تمهيد: يتناول في ضوء خبرتنا الإقليمية المنطقة العربية وجوارها الحضاري وكيف أدى عدم الوعي بالذات إلى التحول إلى نظامٍ إقليمي هش مهدرًا مختلف مقدراته، وكذا سمات المحاور والتحالفات في سياقٍ كهذا.

القسم الأول: المحور الإيراني: مؤشرات التراجع وسياسات البقاء.

القسم الثاني: خريطة التحولات (التحركات) الإقليمية المحيطة، والتفاعلات الدولية المتوقعة.

خاتمة: مستقبل المقاومة الفلسطينية.

تمهيد: المنطقة العربية وجوارها الحضاري... نموذجًا للنظم الإقليمية الهشة

فإذا كان مفهوم "الجوار"[١] وما يستدعيه من كثافة في التفاعلات، سواء كان هذا الجوار المقصود به الجوار بالنسبة لمجموعة من الدول أو بالنسبة لنظام إقليمي، غالبًا ما ينصرف إلى الجوار فقط في بعده الجغرافي، وبالتالي يستدعي أساسًا ما يطغى على التفاعلات من الصراع أكثر من التعاون، سواء بسبب الحدود، أو المياه أو الأقليات، فإن مفهوم "الجوار الحضاري"[٢]، والذي يتضمن بطبيعته البعد الجغرافي، وكذلك التفاعلي النوعي، يضيف أبعادًا أخرى ذات طابع قيمي حضاري تتعلق بالروابط التاريخية والثقافية والدينية بين دول الجوار.

وهو الأمر الذي يدفع للبحث في العلاقة بين هذه الروابط وبين المصالح القومية وانعكاس هذه الروابط على درجة وطبيعة كلٍ من الصراع، أو التعاون. وهذا بدوره يدفع إلى البحث عن مداخل جديدة لمفهوم "النظام الإقليمي"[٣]، حيث يُعرف النظام الإقليمي بأنه مجموعة من التفاعلات والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة جغرافية معينة بين دول تربطها عناصر تماثل ثقافية، أو اجتماعية، أو اقتصادية. وتتمتع تفاعلاتها بقدرٍ من الذاتية والاستقلال عن النظام الدولي، وتتوافق معه في الوقت نفسه بحيث لا تكون تفاعلاته مجرد رد فعل لسياسات القوى العظمى دون أن يعني ذلك تجاهل محددات وقيود الإطار الدولي وتأثيرها.

إلا أنه عادة ما تنحصر مسألة التماثل هذه في عناصر معينة كاللغة، أو القومية بعيدًا عن المعنى الواسع لها خاصة في شقه الحضاري، والذي يشمل الروابط القيمية والعقدية والثقافية والتاريخية على نحوٍ أعمق ينعكس كذلك على أنماط العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبذا تصبح تركيا وإيران مجرد جوار إقليمي للنظام الإقليمي العربي، أو تعد من قبيل هوامش النظام، على اعتبار أن الدول العربية هي محوره والنظام الدولي هو بيئته التدخلية وجواره الجغرافي هو الهامش.

توصيفات عديدة تناولت المنطقة العربية وجوارها الحضاري، كل منها ركز على بعد دون أبعاد أخرى... على سبيل المثال: تقدم الفكر القومي في الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات في القرن المنصرم، إلا أنه لم يتمكن من التعبير عن هوية المنطقة للأسباب الآتية:

أن القومية لا تمثل عنصرًا تكوينيًّا في كيان هذه المنطقة،

(١) لمزيد من التفاصيل حول تعريف "الجوار الجغرافي" انظر: علي الدين هلال، إشكاليات نظرية في تعريف مفهوم دول الجوار الجغرافي، (في): نازلي معوض (محرر)، علاقات مصر بدول الجوار الجغرافي في التسعينيات، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧)، ص ٢٣-٣٨.

(٢) انظر حول هذا المفهوم الذي صكته د. نادية مصطفى: شيماء بهاء الدين، توجهات النخب والتغير في السياسة التركية تجاه الجوار الحضاري (٢٠٠٢-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم "النظام الإقليمي" انظر: جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي-دراسة في العلاقات السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١٦-٢٠.

ولم تكن أحد أسس نشأتها أو دوافعها.

أن هذه الأمة لم يثبُت رجوعها إلى أصلٍ عرقي واحد، وإنما العرب شعوب متنوعة في أنماطها الحضارية، وحّدتها اللغة أولًا والعقيدة ثانيًا، بل كان هناك إطار حضاري استوعب جميع الاختلافات.

ولما كان كذلك، فإن الدعوة القومية (التي برزت في نهايات القرن التاسع عشر في المنطقة) بنت حواجز بين العرب وغيرهم من قوميات لها ثقل في العالم الإسلامي مثل الفرس والأتراك، والذين ظهرت لديهم أيضًا دعوات القومية الضيقة هذه.

ومن ثم، نجد أنه عند تناول علاقات وسياسات كل من تركيا وإيران إزاء العالم العربي والعكس، يكون ذلك في إطار ما يُسمى "النظام الإقليمي الشرق أوسطي"[١] رغم ما يعنيه هذا المفهوم من تراجع أو تجاهل لمعنى الحضاري، إذ إنه يصب في صالح محاولات إعادة تشكيل المنطقة العربية على أساس شرق أوسطي، والتي برزت منذ الخمسينيات لخدمة المشروع الصهيوني على نحو يُهدد النظام الإقليمي العربي ذاته، حيث يدمج إسرائيل داخله ويُخرج دولا عربية أخرى منه كالسودان، كما تعددت التوصيفات فيما بعد ما بين "الشرق الأوسط الكبير" و"الشرق الأوسط الجديد". وهذا على نحو مرتبط بأجندة القوى الكبرى، وآليات فرض هيمنتها، وتعريفها لمجالات التهديد ومصادره[٢].

في المقابل، يعدُّ مفهومُ **"الكيان الاجتماعي الحضاري"** المدخلَ التفسيري الذي أبدعته د. منى أبو الفضل[٣] لدراسة "النظم السياسية العربية" ومن ثم علاقاتها، فهو يقدم المداخل المتنوعة والمتكاملة لفهم الظواهر السياسية في المنطقة وشرحها وتفسيرها، خاصة مع ارتباطها بمنظومة "المفاهيم" التي تعتبر أيضًا من أهم ما قدمت د. منى. ومن بين هذه المفاهيم: **"البيئة الحضارية"**، وهي البوتقة التي تتفاعل فيها مكونات الكيان الاجتماعي حتى تأخذ صورتها النهائية.

ومن ثم، يجب الانتباه إلى أن ما يُروج له إعلاميًا وسياسيًا حول الشرق الأوسط الجديد، على أنه تغيير في الخرائط وتبديل في الحدود التي وضعها سايكس -بيكو، أمر به الكثير من الاختزال. فإن ما فعله وزير المالية الإسرائيلى، بتسلئيل سموتريتش، حين اعتلى منصة وعليها ما تسمى "خارطة أرض إسرائيل"؛ تضم حدود المملكة الأردنية الهاشمية والأراضي الفلسطينية المحتلة، خلال مشاركته في مؤتمر نظمته مؤسسة إسرائيلية في باريس ١٩ مارس٢٠٢٣، له من الدلالات ما يتجاوز الجغرافيا بمعناها التقليدي[٤].

فبالاستقراء التاريخي، يمكن رصد أن التوسع يحدث عبر ثلاث وسائل وطرق، إما بواسطة واحدة منها منفردة أو بها مجتمعة، أولا، التوسع العسكري عن طريق احتلال البلدان وضم الأراضي وتغيير الخرائط، وهذه هى الوسيلة الظاهرة والأكثر وضوحا، وهي نفسها التى عبرت عنها الخريطة التي حملها سموتريتش. وأما الثانية، فهي التوسع الثقافي، والديني، واللغوي، وذلك باستغلال الروابط الدينية، والثقافية، واللغوية، وقد لا تكون هناك روابط لكن يتم فرضها بالغلبة والقهر، كما فعلت الدول الاستعمارية الأوروبية فى الدول العربية والإفريقية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول المشاريع الإقليمية بالمنطقة كالشرق أوسطية والمتوسطية انظر:

- د. نادية مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة (أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية- القاهرة ٧-٩سبتمبر ١٩٩٦)، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧).

(٢) انظر نقد المفهوم الشرق أوسطي في:

- توفيق محمد الشاوي، الشرق الأوسط والأمة الوسط، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٣).

(٣) انظر:

- د. منى أبو الفضل، المنظور الحضاري في دراسة النظم السياسية العربية: التعريف بماهية المنطقة العربية، مجلة إسلامية المعرفة، العدد ٩، ربيع الأول ١٤١٨هـ/ يوليو ١٩٩٧.

(٤) أيوب نصر، في معنى الشرق الأوسط الجديد!، موقع مجلة السياسة الدولية، ٤ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1caeA

أما الطريق الثالث من طرق التوسع، فهو توفير المظلة الأمنية والعسكرية للدول وحمايتها من التهديد المحيط بها، سواء كان ذلك التهديد وهمًا أو حقيقة، وتقديم وعود بمساعدتها على التطور العلمى والنمو الاقتصادى، ومدها بكل جديد فى هذين المجالين[١].

وها هي إسرائيل تنفذ المخطط، عبر إثارة القلاقل (سوريا كما سنرى) لتغيير الحدود، والنفخ في نار الطائفية كثقافة سائدة، لتمهد الطريق لمزيد من الاتفاقات العسكرية مع دول الإقليم بزهم مواجهة الخطر الإيراني. ما يحدث يمكن إسقاطه على ما جاء به شمعون بيريز في كتابه حول منظوره للشرق الأوسط الجديد، يقول بيريز: "فتوطيد السلام والأمن يقتضي ثورة في المفاهيم"، وهذا ما نراه من ترويج لفكرة أن إيران هي الخطر الأكبر والوحيد، وأن إسرائيل هم إخواننا ومعهم المصالح الحقيقية، وسبيلنا نحو التقدم يمر عن طريقها[٢].

هكذا أنماط التحالفات التي تمر بها الأمة أوقات التراجع (محاوروتحالفات لا تخدم سوى العدو الخارجي، وتبث الفرقة بين أركان الأمة لأسباب طائفية أو أيديولوجية)، وبالنظر إلى التاريخ القريب، نجد أن الأحلاف تعارضت مع التوجهات التحررية في الوطن العربي، مما أفضى إلى مواجهات سياسية حادة بين حركة التحرر ورعاة محاولات ربطه بهذه الأحلاف، كما في حالتي حلف بغداد ١٩٥٥ ومشروع أيزنهاور ١٩٥٧[٣].

ومع امتداد السياقات نفسها، ترسخت فكرة المحاور، فاعتبارًا من نهاية سبعينيات القرن الماضي بدأ الشرق الأوسط يشهد مرحلة جديدة تمثلت في تطورين رئيسيين أولهما بداية عملية السلام المصري الإسرائيلي بزيارة الرئيس «أنور السادات» للقدس في ١٩٧٧، والتي انتهت بالتوصل إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ١٩٧٩، لنصل إلى عام ٢٠٢٠ وتوقيع ما سُمي بالاتفاقات الإبراهيمية بين إسرائيل وعدد من الدول عربية (إلا أننا تلك المرة كنا في موقع المنهزم)، حتى أن تلك الاتفاقات لم تحل دون تكرار الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية وغيرهما.

أما التطور البارز الثاني الذي وقع في نهاية سبعينيات القرن العشرين، فهو نجاح الثورة الإيرانية ذات المرجعية الإسلامية الشيعية في فبراير ١٩٧٩، والتي مثّلت بؤرة جديدة للصراعات في المنطقة بسبب المشروع الإيراني لتصدير الثورة تحت شعار «نصرة المستضعفين»، ليتبلور عبر عقود المحور الإيراني[٤]، الذي وإن رفع شعارات المقاومة إلا أنه لم ينج أبدًا من آفات الوهن من تمذهب ورؤى ضيقة للمصلحة القومية.

فإيران ترى أن استقرارها الداخلي كدولة لن يتأتى إلا عبر التمدد في الخارج، وتحييد أي خطر يمكن أن يقترب من حدودها. وقد عبّر المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي عن هذه المقاربة بتصريح شهير، في ٥ يناير ٢٠١٧، حيث قال لعوائل الإيرانيين الذين قُتِلوا في سوريا: "لقد ذهبوا إلى هناك من أجل ألا تحارب إيران داخل حدودها"[٥].

من ثم، فإن الوضع الراهن ليس سوى نسخة حديثة من تأزم مشروعاتٍ إقليمية واهنة، وإن اختلفت الأسباب بين مشروع وآخر، تحاول إسرائيل برعاية أمريكية توظيفها لإعادة رسم خرائط سيطرتها ومصالحها.

إذن، في سياق هذا الحيز المأزوم والذي لا يتمكن خلاله الكيان الحضاري الإسلامي حتى من تعريف ذاته وإدراك هويته على نحوٍ سليم، لا شك أن دوله، **بما في ذلك دول الأركان**، ستعاني هي الأخرى الأزمة ذاتها. فإذا كان من أهم السمات

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق، انظر التفاصيل:
شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمى عبدالحافظ، (دار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

(٣) د. أحمد يوسف أحمد، الأمن الإقليمي ومستقبل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة، موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مصر، ٢٦ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRcR

(٤) المرجع السابق.

(٥) نقلا عن: د. محمد عباس ناجي، التحالفات الدفاعية الجديدة في الشرق الأوسط: إسرائيل تترقب.. وإيران أيضًا، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1cfi7

المطلوبة للدولة القائد إقليميًا أن تكون ذات رؤية كلية جامعة مجمعة، تملك من الأدوات والخطط الاستراتيجية ما يحقق مصالح محيطها الجغرافي والحضاري، بما يتكامل ويتوازن مع مصلحتها الوطنية، في رعاية نظام حكمٍ رشيد، فإن واقع المنطقة قد أفرز العكس.

فإذا اتخذنا إيران مثالا، فإن شعاراتها حول الوحدة الإسلامية ونصرة المستضعفين تجلت في مشروع طائفي وميليشيات عبثت بمقدرات الإقليم، بهدف الحفاظ على النظام القائم المأزوم داخليًا جراء التهديد والحصار الخارجي. هكذا أسست إيران محورها في سياقٍ إقليمي معادٍ تابع لسياقٍ عالمي أكثر عداءً، وإن كان ذلك لا ينفي مساندتها القضية الفلسطينية. والأهم أن ما حاق بالمنطقة لا تتحمل إيران مسؤوليته وحدها وإنما تتشارك معها التبعة غيرها من دول الإقليم التي هي الأخرى لم تفلت من براثن الطائفية وهاجس سقوط النظم القائم والتبعية للقوى الخارجية حليفة إسرائيل.

هذا، لتجد المقاومة نفسها (المنضوية تحت المحور الإيراني)، وعبر عامين من اندلاع طوفان الأقصى، مضطرة أن تدفع فاتورة تجاذبات أطراف إقليمية وتفكك الأمة إلى هويات طائفية وقومية وتحالفات علنية ومن وراء الكواليس مع الكيان الصهيوني وشركائه في الغرب.

القسم الأول: المحور الإيراني.... مؤشرات التراجع وسياسات البقاء

ويتناول ما بدا من مؤشرات للتراجع للمحور الإيراني خلال العام الثاني من الطوفان جراء الضربات الإسرائيلية والأمريكية المتتالية، وكذلك إشارات لسياسات البقاء التي انتهجتها الجمهورية الإسلامية بما يتسق مع براجماتيتها.

أولا- مؤشرات التراجع

رغم حرص إيران منذ انطلاقة طوفان الأقصى وما تلاها من عدوان على فلسطين وجوارها -حيث لم تقتصر الهجمات الصهيونية على غزة بل امتدت إلى الضفة ولبنان وسوريا وإيران لاحقًا- على إعلان أنها ليست طرفًا مباشرًا في تلك المواجهة، وأنها لم تكن تعلم شيءً عن التخطيط للطوفان وتوقيته، إلا أن المحور الإيراني والذي يُطلق عليه محور المقاومة كان في قلب الأحداث عن طريق "الإسناد المحسوب"، والذي حرصت طهران أن يبقى هكذا لأطول فترة ممكنة، وهنا يمكن الحديث عن مرحلتين يعبران عن موقع محور إيران من تطورات الطوفان وما تلاه:

المرحلة الأولى، حيث اعتماد مبدأ "الدفاع المتقدّم" الإيراني، أي دعم الحلفاء بهدف إبقاء التهديدات بعيدة عن الأراضي الإيرانية، وتقليل خطر المواجهة العسكرية المباشرة (حيث تفاقم الأزمات الاقتصادية بالداخل، وعدم الرغبة في التصعيد مع الفري، خاصةً الولايات المتحدة). إذ تدخل حزب الله في اليوم التالي للسابع من أكتوبر، مدشنًا جبهة إسناد انطلاقًا من جنوب لبنان أراد أن تكون "منضبطة" ودون مستوى الحرب، ممَّا جعل تدخله غير كافٍ لإيقاف الحرب في غزة، فيما أطلق الحوثيون (وكان لهم حضور واضح) والجماعات العراقية صواريخ بعيدة المدى وطائرات مسيرة باتجاه إسرائيل وأهداف أمريكية. كانت هذه لحظة استعراض المحور لإمكاناته وقدرته على التنسيق العسكري والجغرافي إقليميا، وكان هذا كافيا لاستثارة رد فعل أمريكي وإسرائيلي[١].

وبالتالي، يمكن القول بأن السنة الأولى من القتال قد انتهت بمشهد بدت فيه إيران دولة قوية قادرة على وضع جدول أعمال خاص بها، وتحقيق نتائج مقبولة دون الانخراط الكامل، حتى مع الهجوم الإسرائيلي على السفارة الإيرانية بدمشق في أبريل ٢٠٢٤ اتخذت رد فعل محسوب[٢].

المرحلة الثانية، وذلك مع قرب انقضاء العام الأول من

(١) إعادة تقييم النفوذ الإيراني الإقليمي من "طوفان الأقصى" إلى "ردع العدوان"، أسباب، ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gWxN

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المرحلة من تفاعلات إيران ومحورها مع تطورات طوفان الأقصى والسياق الإقليمي انظر:
- د. نادية مصطفى، د. مدحت ماهر، "الردّ الإيراني" من رؤى متقابلة.. أين

اندلاع "طوفان الاقصى"، حينذاك ارتفعت تكلفة المواجهة، والخسارات المتتالية لحلقات المحور (وهي المرحلة محل تركيز هذا التقرير)، ومن أهم محطات هذه المرحلة:

١- استهداف أركان المحور الإيراني:

قد بدأت مرحلة التأزم والاختناق في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤، حيث أُعلن عن مقتل عشرات من المنتمين **لحزب الله** وإصابة الآلاف منهم نتيجة تفجير أجهزة اتصالات خاصة بهم تأكد لاحقًا أنها كانت ملغومة، ونُسِب هذا العمل لإسرائيل، وكانت هذه بداية لضرباتٍ متلاحقة وجّهتها إسرائيل لحزب الله بلغت ذروتها بعمليات اغتيال لقادته وصلت لأمينه العام حسن نصر الله تداعيات[١]، وكانت هذه الضربات مقدمة لهجمات ضارية على حزب الله وجنوب لبنان، ورغم أن الكثيرين توقعوا أن يفقد الحزب تماسكه نتيجة هذه الضربات، إلا أنه استطاع أن يكبد إسرائيل خسائر عجّلت بمفاوضات لوقف إطلاق النار أمكن من خلالها التوصل لاتفاق في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤.

ورغم أن الاتفاق بدا متوازنًا على الأقل، مع كونه قد استند إلى قرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي وضع نهاية للعدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦، إلا أن الإنجاز الأهم الذي حققته إسرائيل بهذا الاتفاق تمثل في إنهاء مساندة حزب الله للمقاومة الفلسطينية في غزة، فقد أصبح بحاجة إلى عملية إعادة بناء لهياكله وكوادره[٢]. ناهيك عن تحفيز وتحريك القوى الداخلية اللبنانية الداعية إلى نزع سلاح حزب الله، وخاصةً بعد انتخاب الرئيس جوزيف عون.

أيضًا، **استهدفت إسرائيل الهيكل القيادي للحرس الثوري الإيراني في سوريا**، وذلك باغتيال الجنرال زاهدي وفريقه في مبنى تابع للقنصلية الإيرانية بدمشق، مما دفع طهران للرد بإطلاق طائرات مسيرة وصواريخ للمرة الأولى من أراضيها باتجاه أهداف عسكرية إسرائيلية في عمليتي الوعد الصادق الأولى والثانية. **علمًا أنه في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤**، تلقت إيران ضربة موجهة من الطيران الحربي الإسرائيلي، في هجوم استمر نحو أربع ساعات، ألحق أضرارًا بأنظمة الدفاع الجوي الإيراني[٣].

وقع عقب ذلك التطور الأبرز الذي قلب الموازين في الشرق الأوسط، وهو **إسقاط نظام «الأسد» في سوريا في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤**، بعد أن تمكنت «هيئة تحرير الشام» على رأس فصائل مسلحة معارضة من السيطرة على السلطة ودخول دمشق دون قتال تقريبًا، وفر الأسد إلى موسكو تأكيدًا لانتهاء نظام حكَم سوريا لأكثر من نصف قرن[٤]، وتتجلى خسارة طهران لسوريا في الآتي:

- كانت سوريا بما تمتلكه من **موقع جغرافي** يتوسط كل من العراق ولبنان وإسرائيل، تقوم بمهام "الجسر البري" لدعم حزب الله في لبنان والضغط على إسرائيل من جبهة الجولان. وهذا ما ساهم في وضع إسرائيل تحت ضغط من مختلف الجبهات في عملية طوفان الأقصى. ويمكن الاستدلال على الدور الجغرافي لسوريا في محور المقاومة من خلال تصريح مستشار المرشد علي أكبر ولايتي في عام ٢٠١٢، الذي صرح قائلًا: "إن سوريا هي الرابط الذهبي في سلسلة المقاومة ضد إسرائيل"[٥].

العدوان على غزة والمقاومة؟، موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٧ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1czap
شيماء بهاء الدين، المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الطوفان والحرب على غزة.. هل من مسار لتوازن القوى بين العرب وإيران؟، موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1cz8v

(١) ما الآثار التي سيتركها اغتيال نصر الله على الدول والأحلاف؟، الجزيرة، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gZKM

(٢) د. سلام الكواكبي، سوريا: تحديات داخلية وضغوط خارجية، ٦ يونيو ٢٠٢٥، موقع مجلة شؤون عربية، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRec

(٣) إعادة تقييم النفوذ الإيراني الإقليمي من "طوفان الأقصى" إلى "ردع العدوان"، مرجع سابق.

(٤) د. سلام الكواكبي، سوريا: تحديات داخلية وضغوط خارجية، مرجع سابق.

(٥) عبد الرحمن مجدي، تأثير خروج إيران من سوريا على محور المقاومة: بين التداعيات والمآلات المستقبلية، مركز إيجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية، ٢٩ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

- قيام **نظام جديد** على خلاف أيديولوجي مع طهران، ومن ثم قد يتخذ سياسات ويلتحق بتحالفات مناهضة لتوجهات طهران.

- ما بقي في **الذاكرة الجمعية** في سوريا إزاء ممارسات إيران وحزب الله الدموية إزاء الشعب السوري؛ دعمًا لبشار الأسد.

- **المخططات الإسرائيلية المنتظرة**، فقد عكست تصريحات بعض من المسؤولين الإسرائيليين بأن هدف الحكومة الإسرائيلية في سوريا الجديدة هو القضاء على أي أمل في نشوء نظام قوي يحافظ على وحدة البلاد وتآلف شعبها حتى إشعار آخر، وما التدخل السافر في شؤون المكون الدرزي السوري مؤخرًا إلا مثال عن الدور الذي تلعبه وستلعبه إسرائيل في محيطها[١].

بالنسبة إلى اليمن، رغم إدراج الحرب على اليمن، ضمن سياق استراتيجية حكومة نتنياهو المتطرفة التي تقوم على إعادة تشكيل الشرق الأوسط (سنتطرق إلى أبرز معالم هذه الاستراتيجية فيما بعد، ولا سيما بعد تولي دونالد ترامب الرئاسة الأمريكية)، بدعم أمريكي واضح، إلا أن تحركات جماعة أنصار الله الحوثي عقب الطوفان، جعلت الأمر مختلفًا -كما أشير- حيث تمكنت من المناورة وتوجيه ضربات متوالية ساندت المقاومة.

وكانت إدارة الرئيس جو بايدن قد شكَّلت تحالفًا عسكريًّا باسم "حارس الازدهار"، في ديسمبر ٢٠٢٣؛ لحماية حركة الملاحة في البحر الأحمر، وتلبية لضغوط إسرائيل التي هدَّدت بالتدخل المباشر في البحر الأحمر وتوجيه ضربات للحوثيين. وقد رفضت الدول العربية المشاركة في التحالف لرغبتها في تهدئة الأوضاع، ونظرًا لعدم تحقيق العملية أهدافها، أطلقت الولايات المتحدة فيما بعد عملية عسكرية ضد الأهداف الحوثية في اليمن تحت عنوان "الراكب الخشن" في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تضمنت هجمات جوية وبحرية واسعة النطاق، مستهدفة البنية العسكرية للجماعة وقياداتها. أما على الصعيد الجغرافي، فقد كان التركيز على المحافظات التي تكتسب أهمية كبرى سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا للحوثيين (صنعاء، صعدة، والحديدة)[٢]. كما يُشار إلى أن بايدن شطب الحوثيين من قائمة التنظيمات الإرهابية في فبراير ٢٠٢١، ليُعاد تصنيفهم مجددًا كجماعة إرهابية في يناير ٢٠٢٥ تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب[٣].

ورغم عدم القضاء على نفوذ الحوثيين جراء المواجهات، اعترفت جماعة الحوثي بمقتل العشرات من الكوادر العسكرية، كما قُتل المئات من المواطنين اليمنيين في مناطق سيطرة الجماعة، وأحدثت الضربات الأمريكية دمارًا واسعًا في البنية التحتية اليمنية: كالمطارات، الموانئ، خزانات المياه، مراكز صحية، وأبراج اتصالات، وزادت الهجمات الإسرائيلية الأخيرة الوضع سوءًا؛ حيث دمَّرت بشكل شبه كلِّي ميناء الحديدة ومطار صنعاء، بالإضافة إلى تدمير مصنعي أسمنت (باجل، وعمران).

ارتكزت العملية العسكرية الأمريكية على ثلاث أهداف: حماية الملاحة البحرية، تهديد إيران، حماية إسرائيل، وهي أهداف بالمجمل تدخل في صلب الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط. كما يأتي الهجوم الأمريكي على الحوثيين في سياق سياسة الضغوط القصوى التي يتبناها دونالد ترامب على إيران، فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

لكن عقب تقدير أمريكي بأن الحرب الأمريكية على الحوثيين وصلت إلى ذروتها، وإن الاستمرار بها لن يشكل قيمة إضافية للموقف الأمريكي في البحر الأحمر، والأهم أنه لن يحقِّق

---

https://h1.nu/1gWzq

(١) د. سلام الكواكبي، سوريا: تحديات داخلية وضغوط خارجية، مرجع سابق.

(٢) غازي دحمان، ثلاثية اليمن: تأمين الملاحة البحرية وحماية إسرائيل وتهديد إيران، موقع مجلة شؤون عربية، ٤ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1cafK

(٣) ديناميكيات الموقف العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، ستراتيجيكس، ٢٨ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gReG

خسائر ذات قيمة على جبهة الحوثيين أكثر مما تحقّق (حيث طبيعة الجغرافيا اليمنية، وصعوبات لوجستية أمريكية)، كانت موافقة واشنطن على مبادرة سلطنة عُمان لوقف الحرب بين الطرفين. وقد نص الاتفاق على استثناء السفن الأمريكية من الاستهداف الحوثي؛ حيث تركت الاتفاقية للحوثيين حرية العمل في استهداف السفن الغير أمريكية، ما يعني أن أزمة الملاحة في البحر الأحمر أخذت مسارًا أكثر تعقيدًا بعد الحرب الأمريكية[١].

٢- الحرب الإسرائيلية -الإيرانية -يونيو ٢٠٢٥ (الانتقال إلى المواجهة المباشرة)[٢]:

كانت هذه المواجهة بمثابة نقلة إجبارية فُرضت على الاستراتيجية الإيرانية... لقد تطورت المواجهة من "حرب ظل" تعتمد على الاغتيالات والهجمات السيبرانية والعمل الاستخباراتي، إلى ضربات عسكرية مباشرة وإن تضمنت أيضًا اغتيالات وهجمات سيبرانية أيضًا. هذه المواجهة هي في جوهرها صراع نفوذ إقليمي وليس فقط صراعًا حول برنامج نووي؛ وإن تم توجيه ضربات إسرائيلية وأمريكية إلى أهداف نووية[٣]. ومن ثم، فقد تعددت خسائر إيران خلال هذه المواجهة من عدة أوجه: خسارة كوادر وقيادات عليا في عمليات الاغتيال الإسرائيلية، خسائر اقتصادية فادحة، تأخر في القدرات النووية لسنوات خاصةً مع ضرب منشأة فورد، تأزيم الموقف في مفاوضات البرنامج النووي.

تلك الخسائر التي لا شك أنها تخصم من قدرة إيران على دعم المقاومة، لا سيما في هذا التوقيت الحرج؛ إذ تجعل هدف الحفاظ على بقاء النظام والدولة يعلو على سواه.

٣- البرنامج النووي: إعادة فرض العقوبات:

فقد انطلقت منذ أواخر ٢٠٢٤ -مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض- جولةٌ جديدة من المحادثات للتوصّل إلى اتفاق. وفي مايو -يونيو ٢٠٢٥، عُقدت خمس جولات من المفاوضات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة في عُمان وإيطاليا؛ ركّزت على الشفافية والتحقّق من البرنامج النووي الإيراني، ووضع مخزونات اليورانيوم المخصّب، ومستقبل التخصيب، وبالتوازي رفع العقوبات عن إيران. وقد طالبت إيران بضماناتٍ أمنية ضدّ هجماتٍ محتملة على منشآتها النووية، وبإلغاء العقوبات النووية (وهو ما لم يتحقق)، فيما شدّدت الولايات المتحدة على وجوب وقف إيران للتخصيب. وبينما كانت المفاوضات جارية، أدّى الهجومٌ العسكري الإسرائيلي -الأمريكي على إيران، -سالف الذكر-وتدمير منشآت نووية إيرانية، إلى جعل جزءٍ كبير من موضوعات الاتفاق النووي بلا معنى.

وردًّا على ذلك، أقرّ البرلمان الإيراني في ٢٥ يونيو ٢٠٢٥ مشروعًا لتعليق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ٢ يوليو ٢٠٢٥، أصدر بزشكيان أمر تعليق التعاون مع الوكالة، وغادر مفتّشو الوكالة إيران في ٤ يوليو ٢٠٢٥. وقد أثّر هذا التعليق للتعاون مباشرةً على مسار التحقّق، وأضعف ثقة المجتمع الدولي، وخاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة، بإيران.

وبعد تعليق التعاون مع الوكالة، هدّدت بريطانيا، فرنسا وألمانيا بتفعيل آليّة "السناب باك"، أو آليّة الزناد، إذا لم تعد إيران إلى التزاماتها. وردًا على ذلك، قال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقتشي في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الفرنسية إنّ تفعيل الآلية هو بمثابة هجوم عسكري، ويُعدُّ عملًا عدائيًّا قد يُفقد أوروبا دورها البنّاء في أي مفاوضاتٍ لاحقة[٤]. وبالفعل،

(١) غازي دحمان، ثلاثية اليمن: تأمين الملاحة البحرية وحماية إسرائيل وتهديد إيران، مرجع سابق.

(٢) انظر ملفًا يغطي مجمل أحداث هذه المواجهة وتحليلا للتفاعلات الإقليمية والعالمية حولها على موقع مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(٣) المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية والتحولات الجيوسياسية وتداعياتها الإقليمية، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، ١٥ يونيو ٢٠٢٥: https://h1.nu/1cfG

(٤) فارس حمدنوش، الاتفاق النووي.. من الولادة العقيمة إلى إعلان الوفاة، الجادة، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRiV

فقد أعيد تطبيق عقوبات اقتصادية أوروبية على إيران شملت تجميد أصول بنوك وحظر السفر والنفط، وذلك بعد خطوة مماثلة من الأمم المتحدة وسط اتهامات بانتهاك الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥[١].

يمكن إرجاع الموقف الأوروبي إلى عدة عوامل، منها: الدعم العسكرى الذي تقدمه إيران لروسيا، الخلاف بشأن القضايا الحقوقية[٢]، ذلك كما أنه بعد أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وتصاعد النزاعات العسكرية والأمنية بين إيران وإسرائيل، وجدت أوروبا نفسها ملزمة بدعم إسرائيل، لا سيما وقد ازداد تأثير اللوبيات اليهودية القوية فى العواصم الأوروبية بعد عملية طوفان الأقصى.

نتاج ذلك على سبيل المثال، اتهام رئيس وزراء أستراليا الحرس الثوري الإيراني، بالوقوف وراء هجمات معادية للسامية، مستخدمًا شبكة من الوسطاء والعناصر الإجرامية لتنفيذ العمليات وتغطية تورطه المباشر، الأمر الذي دفع العاصمة الأسترالية كانبيرا إلى تعليق العمل فى سفارتها بطهران وطرد السفير الإيراني، إضافة إلى مناقشة إدراج الحرس الثورى الإيرانى كمنظمة إرهابية[٣].

ثانيًا- سياسات البقاء

رغم ما حاق بطهران ومحورها، إلا أن ثمة مسارات حاولت طهران أن تسلكها، وأخرى ما زالت بانتظار الاهتمام، من أهم تلك المسارات:

على المستوى الداخلي، أدرك النظام الإيراني كونه مخترقًا بشكل لا يمكن أن تخطئه عين، فكيف لإسرائيل أن تغتال هذا الكم من القيادات، وكيف لها أن تحدد أماكن وتوقيتات اجتماعات على أعلى المستويات بهذه الدقة؟! سارع النظام الإيراني إثر هذه التطورات بجملات مداهمات واعتقالات واسعة ضد كل من تشتبه به.. لا شك أن الإجراءات الأمنية أمر لا يمكن تجاوزه، لكن شريطة أن يؤسس على الشفافية، بحيث يستثمر النظام الإيراني لحظة الأزمة لتدعيم شرعيته بدلا من تبديد ما تبقى منها.

هذا خاصةً أن الضربة جاءت في وقت كان النظام يعيش فيه أزمة ثقة وتصاعدًا للمطالب الإصلاحية والاقتصادية. ومع ذلك، وبدلًا من إضعافه، فقد عملت الضربة على تعزيز تماسك جبهته الداخلية؛ حيث تراجعت المطالب الشعبية بالإصلاح لصالح الأمن والدفاع، وتصدرت القضايا الأمنية المشهد. كما ساهم في تدعيم النظام منظومته المؤسساتية المتشابكة التي منحته مرونة وقدرة على امتصاص الصدمات ومنع التصدع الداخلي، مع اعتماد متزايد على القوة العسكرية والشرعية الثورية والدينية لضمان استمراريته.

لكن على النظام الانتباه إلى التحديات الملحة التي ستزداد حدتها تدريجيًا، حيث: جعلت التهديدات الوجودية الجديدة ملف خلافة المرشد أكثر إلحاحًا، فضلا عن التداعيات الاقتصادية المنتظرة عقب فرض العقوبات الجديدة. وفي حين ساد التلاحم الشعبي المؤقت خلال فترة التوتر العسكري، من المرجح أن يتلاشى هذا الدعم مع مرور الوقت، ليعود الشعب للتركيز على المشاكل الاقتصادية والمعيشية الملحة[٤].

على المستوى الخارجي، وهنا نتناول كل من العلاقة مع نموذج من حلقات المحور الإيراني (العراق باعتبارها الساحة الأكثر هدوءًا رغم ما تحمل من تحديات)، وكذلك محاولة تحجيم تأزم الملف النووي، وصولا إلى التأكيد على تحسين العلاقات مع الجوار الحضاري:

---

(١) الاتحاد الأوروبي يعيد فرض العقوبات على إيران بعد إجراءات أممية جديدة، فرنسا ٢٤، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gWUz

(٢) د. شيماء المرسي، إحياء العقوبات الأممية على إيران وأبعاد مواجهة مركبة جديدة، موقع مجلة السياسة الدولية، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRj1

(٣) المرجع السابق.

(٤) ندوة علمية تناقش "إيران ما بعد الحرب: التحولات الداخلية ومستقبل العلاقات الخارجية"، الوطن، ٠٣ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://alwatan.ae/posts/1575850

١- **الجبهة العراقية:** رغم التحديات التي تواجه علاقة إيران بالجماعات الموالية لها في العراق، إلا أنها ما زالت تجد لنفسها للتأثير في هذا الإطار. فقد باتت الجماعات العراقية الموالية لإيران تواجه أزمة حقيقية تهدد بقاءها ونفوذها في البلاد، وهو ما ينعكس في تصريح المستشار السياسي السابق لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، إبراهيم الصميدعي، بأن "لا يمكن للعراق أن يبقى جزءًا من محور المقاومة بعد سقوط نظام الأسد وتراجع دور حزب الله في لبنان"، ومن ضمن التحديات التي تواجه النفوذ الإيراني في العراق حاليًا:

سياسات حل الفصائل العراقية المسلحة الموالية لإيران؛ وخاصةً الحشد الشعبي العراقي. وكان قد أصدر علي السيستاني، في نوفمبر ٢٠٢٤، بيانًا دعا فيه إلى حصر السلاح بيد الدولة، ومن هنا جاء مقترح بتفكيك بعض المليشيات ودمج البعض الآخر ونزع سلاح البعض الثالث[١].

من التحديات أيضًا العلاقة الوثيقة التي تربط بين أكراد العراق وبعض الأحزاب الكردية السورية المعارضة، والتي تهدد النفوذ الإيراني في العراق[٢].

ومع الأخذ في الاعتبار أن موقف العراق بين طهران وواشنطن يسير على حبل مشدود بين قوتين متنافستين، مع تزايد الضغوط الخارجية[٣]، فإن إيران كانت كذلك حريصة نوعًا ما على هدوء الأوضاع على الساحة العراقية، ويُذكر أن المسؤولين الإيرانيين أوضحوا لحلفائهم أن جرّ العراق إلى صراع مفتوح من المرجح أن يؤدي إلى خسارة النفوذ الذي تم بناؤه على مدار ٢٠ عامًا[٤].

بالرغم من حجم التحديات التي تواجه النفوذ الإقليمي الإيراني في العراق، إلا أنه من غير المرجح أن تتحرر بغداد من السيطرة الإيرانية في القريب العاجل، نظرًا لأن نفوذ طهران في الساحة العراقية يرتبط بوجود أساس أيدولوجي وطائفي وعسكري يتمثل في الفصائل المسلحة الموالية لها، ومن العوامل التي قد تحفظ الوجود الإيراني في العراق: تمسك إيران بالحشد الشعبي؛ والذي يُعد عنصرًا أساسيًّا في الاستراتيجية الإيرانية لإيجاد موطئ قدم في العراق.

وفيما يخص ملف الغاز؛ فإنه لا بد من الإشارة إلى أن إيران توظف ملف الغاز من أجل تحقيق عدة مكاسب سياسية في العراق، وتوسيع حجم نفوذها في البلاد والحفاظ عليه، والأهم من ذلك؛ أنه لا تستطيع بغداد الخروج من الهيمنة الإيرانية على هذا الملف، وذلك نظرًا لعدة أسباب؛ منها: اعتماد العراق بشكل كبير على إمدادات الغاز الإيرانية لمحطاته الغازية لإنتاج الكهرباء، كما أنه يستورد طاقة كهربائية من إيران لسد النقص الكبير لديه[٥].

٢- **تأكيد العلاقة بالشركاء الإقليميين بالجوار الحضاري:** فإزاء التشكيك في موقع إيران ضمن المعادلة الإقليمية، حاولت طهران التأكيد أنها لا تزال لاعبًا رئيسيًا في المنطقة، خصوصًا في إطار ما يعرف بـ "محور المقاومة". لا سيما أن التحرّكات السياسية الأخيرة في الشرق الأوسط، والتغيّرات في مواقف بعض الدول (والتوجس إزاء السياسات الإسرائيلية والأمريكية من الحلفاء)، تفتح فرصًا جديدة لإيران لمواصلة لعب دور مؤثر في القضايا الإقليمية[٦]. في هذا الإطار جاءت زيارة أمير قطر

(١) شيماء عبد الحميد، آخر معاقل محور المقاومة: تساؤلات عدة حول مستقبل النفوذ الإيراني في العراق، شاف، ١٩ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gX22

- مصطفى العبيدي، الدرس السوري يجدد دعوات التغيير والإصلاح في العراق، القدس العربي، ١١ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://h1.nu/1gX2j

(٢) شيماء عبد الحميد، آخر معاقل محور المقاومة: تساؤلات عدة حول مستقبل النفوذ الإيراني في العراق، مرجع سابق.

(٣) بين "المحور" والحياد حبل مشدود.. العراق يترقب بحذر حرب الجار، شفق نيوز، ٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1cfVH

(٤) المرجع السابق.

(٥) شيماء عبد الحميد، آخر معاقل محور المقاومة: تساؤلات عدة حول مستقبل النفوذ الإيراني في العراق، مرجع سابق.

(٦) هل تغيّر التحوّلات الإقليمية قواعد اللعبة لصالح إيران؟، جادة إيران، ٢٠ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRk9

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى طهران في فبراير ٢٠٢٥[١]. وسنفصل في تلك التوجهات في الجزء التالي من الدراسة، لقراءتها في سياقها الإقليمي.

٣- **إدارة أزمة الملف النووي مع المجتمع الدولي (الغموض المحسوب)**، عقب استهداف الولايات المتحدة وإسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، اتخذت طهران إجراءات سياسية متشددة لحماية برنامجها الصاروخي والنووي، بدءًا من إحالة الملف النووي إلى المجلس الأعلى للأمن القومي[٢]. ومع ذلك، قد تثار تساؤلات حول تباين هذا التوجه مع تصريحات الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أكد فيها أن بلاده لا ولن تسعى إلى تصنيع القنبلة النووية. لكن هناك من يرى أن هذا التباين المقصود، يعكس عقيدة الغموض المحسوب، حيث تسعى إيران إلى الإيحاء بأنها وصلت بالفعل إلى مستوى الخبرة النووية العسكرية، لكنها لا تزال حريصة على استرضاء المجتمع الدولي عبر تأكيد اتباع سياسة سلمية تؤمن بعالم خالٍ من الأسلحة النووية[٣].

أيضًا موقف بزشكيان الذي تمسك بضرورة تفاوض إيران مع الولايات المتحدة، يرجع إلى إيمانه بأن (بديل الحوار هو حرب المواجهات) وأن البديل عنها توجيه ضربة ثانية، في إشارة إلى أنه حال قامت إيران بإعادة بناء المنشآت النووية الإيرانية التي قصفتها الطائرات الأمريكية والإسرائيلية في حزيران ٢٠٢٥، الأمر الذي تزداد خطورته بما قد يمس بقاء النظام الإيراني الذي يعاني ضغوط داخلية عدة كما يتعلق بتوفير المياه، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية غير المواتية للدخول في معارك جديدة[٤].

القسم الثاني- هل من تحول في خريطة التحالفات الإقليمية؟

غالبًا ما تتسم حالة التحالف/ الصراع في الشرق الأوسط بدرجة عالية من الثبات والاستمرارية، فلا تشهد تغيرات جذرية أو انقلابات في أنساقها التعاونية أو الصراعية إلا عبر فترات طويلة نسبيًا. غير أن عامين من طوفان الأقصى الذي كان منعطفا مهما في عدد من الملفات في المنطقة، قد رتبا بعض التحولات في أوضاع وشؤون داخلية وإقليمية تمس مباشرة دولا وأطرافا أصيلة في محاور واستقطابات إقليمية[٥]. وفيما يلي نتناول أبرز ملامح التغير في السياق الإقليمي، ثم اتجاهات التغير في حركة التفاعلات الإقليمية ومحاورها، وموضع سوريا منها (باعتبارها كانت ركنًا أساسيًّا من أركان المحور الإيراني، وهو ما تغير الآن).

أولا- ملامح عامة للتغير في السياق الإقليمي

وذلك في ضوء ما أفرزته نتائج المواجهات الدائرة حول طوفان الأقصى:

١- الملمح الأبرز في ذلك التغير هو **تراجع قوة الفاعلين من غير الدول** (ما دون الدولة)، وبصفةٍ خاصة بعض التنظيمات والفصائل المنتمية للمحور الإيراني التي اكتسبت فاعليتها وقوتها من طبيعتها المسلحة وأدوارها العسكرية أساسا. وكذلك تنظيمات ذات جوهر عسكري، استتبع دورًا سياسيًّا، كما هو حال حركة حماس الفلسطينية، وكذلك حزب الله اللبناني. ولا يعني ذلك انهيار واختفاء الفاعلين من غير الدول بشكل كامل، أو خروجهم من المعادلة نهائيًّا.

فعقب الثورات العربية كانت الكيانات من غير الدول طرفًا أصيلا في موازين التحالفات الإقليمية، على وقع تراجع واهتزاز الفاعل الأصلي (الدولة) بانهيار بعض الدول وانكسار أخرى. لكن خلال تلك الفترة، نجحت بعض الدول التي كانت قد انكسرت في استعادة التوازن والدور[٦]، وإن كان ذلك على نحو

(١) د. سلام الكواكبي، سوريا: تحديات داخلية وضغوط خارجية، مرجع سابق.

(٢) د. شيماء المرسي، إحياء العقوبات الأممية على إيران وأبعاد مواجهة مركبة جديدة، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) إياد العناز، إيران: بين سياسة البقاء والمواجهة، مركز الروابط للبحث والدراسات الاستراتيجية، ١٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/fBKJeS

(٥) سامح راشد، جديد التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.. اتجاهات وحدود التغير في ٢٠٢٥، موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مصر، ١٤ إبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1camh

(٦) المرجع السابق.

كلف النظم والمجتمعات تكلفة باهظة في الأرواح والحريات وحقوق الإنسان.

أما بعد المستجدات، خلال العام الثاني من الطوفان، كانت خسارة معظم أولئك الفاعلين من غير الدول قدرًا معتبرًا من موارد وأدوات القوة المادية؛ لذا فإن اعتبارها فاعلا إقليميًا بات مقرونًا أو بالأدق مرهونا بالأداء أو الدور «السياسي» لها في كل قضية بعينها[١]. مع الأخذ في الاعتبار استمرار حركات المقاومة في الصمود والمبادرة بما تبقى من موارد، على رأسها الموارد المعنوية.

٢- **تبع ما سبق التغير في نمط المواجهات**، على سبيل المثال، في السابق لم يكن مُتصورا قيام إيران بعمل عسكري، أيا كان حجمه أو نطاقه، بشكل مباشر، إذ كانت الأذرع الوكيلة والتنظيمات الموالية لطهران تقوم بهذه المهام. وبعد الضربات القاصمة التي وجهتها إسرائيل لأهم تلك الأذرع، فإن الدلالات والنتائج لن تقف عند تقلص قوة تلك الكيانات وإضعافها، إذ ستحتاج طهران إلى جهود مضاعفة لإدارة معاركها أو إعادة بناء قدرات وكلائها[٢]، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، كانت القدرة الإيرانية على القيام بهجمات وضربات عسكرية ضد إسرائيل محدودة ومتدرجة في التصعيد، وصلت إلى أقصاها ردًا على عدوان الكيان الصهيوني عليها في يونيو ٢٠٢٥.

٣- **تراجع الثقة في الحلفاء التقليديين**، بالنسبة لدول الخليج، لطالما كانت الولايات المتحدة الضامن الأمني الأول لدول الخليج، لكن الضربة الإسرائيلية على الدوحة في سبتمبر ٢٠٢٥، والتي استهدفت منشأة تضم قيادات من حماس، كشفت هشاشة هذا الضمان. وقد الرد الأمريكي كان باهتًا، مما دفع دول الخليج لإعادة تقييم تحالفاتها.

في أعقاب الضربة على قطر، فعَّلت دول مجلس التعاون الخليجي آلية دفاع مشترك، وعقدت اجتماعًا طارئًا لبحث الرد الجماعي. كما ظهرت دعوات لتوسيع التعاون مع مصر، تركيا، وباكستان، لتشكيل "نواة أمن إقليمي مستقل"، كما سنرى بعض التفاصيل[٣].

هذا على نحو ما جاء فى كلمة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسى أمام القمة العربية الإسلامية الطارئة في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥[٤]، و«الرؤية المشتركة للأمن والتعاون في المنطقة» التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الوزارية في الرابع من الشهر نفسه بمبادرة مصرية - سعودية. هذا التوجه يشير إلى إدراك عدم إمكانية تحييد الخطر الإسرائيلي وفداحة مآلات جعل الترتيبات الأمنية بيد الولايات المتحدة، في ظل اختلال ميزان القوى القائم[٥].

وعلى الجانب الآخر، أدركت إيران كذلك محدودية الدعم الذي قد تقدمه لها كل من روسيا والصين؛ نظرًا لطبيعة استراتيجية الطرفين في الإقليم -كما سنرى فيما بعد.

ثانيًا- أبرز اتجاهات الحركة الإقليمية

إن ما لحق بإيران رغم ما حققت من قوة، خاصة جراء الهجوم الإسرائيلي في يونيو ٢٠٢٥، وما كشف عنه من حقائق من قبيل: أولوية أمن إسرائيل لدى الولايات المتحدة وفقط إسرائيل مهما كانت التداعيات الإقليمية، الحاجة إلى آليات دفاعية فالحرب قد تفرض بقرارٍ من طرفٍ واحد بين عشية وضحاها. هذا أفضى إلى مراجعة العلاقات القائمة بين القوى الرئيسية بالإقليم فى اتجاهاتٍ متكاملة، أو هكذا يجب أن تكون، أهمها:

الاتجاه الأول، هو مراجعة العلاقات العربية - العربية، في اتجاه إنهاء الاستقطابات القائمة. ورغم أن هذا التوجه قد بدأ

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) التحالفات العسكرية الإقليمية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط والخليج، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1camS

(٤) كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي أمام القمة العربية الإسلامية الطارئة، موقع رئاسة الجمهورية، موقع رئاسة جمهورية مصر العربية، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/hpo6tt

(٥) د. محمد إبراهيم فرج، الهجوم الإسرائيلي على الدوحة وتداعياته على الأمن الإقليمي، موقع مجلة السياسة الدولية، ١١ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gZmU

بالفعل قبل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والحرب على إيران (كالمصالحة بين دول الخليج ومصر من جانب وقطر من جانب آخر)، لكن تلك الأحداث دفعت هذه العلاقات نحو مرحلة أو حالة أخرى، تجاوزت مسألة مجرد إنهاء الاستقطابات، استنادا إلى وجود تهديدات مشتركة للمصالح العربية وأمن الإقليم. الأمر الذي تجلى في القمم العربية، والقمم الثنائية والجماعية، وما صدر عنها من مواقف وبيانات رسمية[١]. إلا أن ذلك لم يجد له أثرًا على أرض الواقع؛ نظرًا لطبيعة النظم الحاكمة وسيطرة الرؤى الجزئية الضيقة، بل يمكن القول إن إحدى المصالح الضيقة الدافعة للمراجعة إنما كان مواجهة تيار المقاومة المتصاعد لدى الشعوب.

الاتجاه الثاني، إعادة النظر فى طبيعة العلاقات بين القوى العربية وقوى الجوار الحضاري:

١- التقارب مع إيران:

وذلك في اتجاه تعزيز حالة التفاهم المشترك، ولم يقتصر ذلك على دول الخليج العربي، لكنه شمل أيضا قوى عربية رئيسة أخرى، وفي مقدمتها مصر. صحيح أن هذا التوجه لم يصل بعد إلى محطته الأخيرة، لكنه يمثل تحولا كبيرا بالمقارنة بحالة العلاقات العربية- الإيرانية خلال العقود السابقة على العدوان الإسرائيلى على غزة[٢]. بالعودة إلى الوراء قليلا، شهدت العلاقات العربية الإيرانية تحولًا ما بعد العام ٢٠٠٣، وتحديدًا جراء دور التدخل العسكري الأمريكي في العراق، والذي أفضى إلى تحول كبير في ميزان القُوى الإقليمية، بعد أن حيد العراق عن اعتباره أحد اللاعبين الإقليميين، وساهم في صعود النفوذ الإيراني، بعد تنامي الجماعات المسلحة والفاعلين من غير الدول.

غير أن خط التماس بين إيران والدول العربية، وكذلك إسرائيل، اتسع بشكل غير مسبوق عقب موجة الاضطرابات التي أعقبت ثورات عام ٢٠١١. فقد رأت إيران في تلك التحولات فرصة تاريخية لإحياء مشروع نفوذها الإقليمي، مستغلة حالة الفراغ السياسي والأمني في عدد من الدول العربية. وقد استكملت طهران تطويق إسرائيل من خلال تنسيقها العسكري والعملياتي مع فصائل فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، ما أضاف طبقة جديدة من التهديدات المركّبة والمشتركة.

وقد كانت ديناميكيات التوازن الإقليمي أيضًا تميل في جانب منها لصالح إيران، ثم شهدت العلاقات العربية -الإيرانية تحولًا لافتًا بعد عام ٢٠٢١، مدفوعة بمتغيرين رئيسيين. تمثل الأول في توجه إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن نحو اتباع مقاربة تفاوضية مع إيران، على غرار نهج إدارة باراك أوباما، مع السعي للعودة إلى الاتفاق النووي بنسخة معدّلة عن اتفاق ٢٠١٥، وتخفيف العقوبات عنها تدريجيًا. أما المتغير الثاني، فكان نتاج إدراك إقليمي جماعي لضرورة التوصل إلى تفاهمات تُنهي حالة الاستنزاف وعدم الاستقرار.

وقد تُوِّجت تلك الأجواء باستئناف السعودية علاقاتها مع إيران في ١٠ مارس ٢٠٢٣، بعد انقطاعها منذ عام ٢٠١٨. بموازاة تزايد الحديث داخل الولايات المتحدة عن قُرب التوصل إلى اتفاق سعودي -إسرائيلي[٣]. من منظورٍ إيراني، شكّل الاتفاق فرصة للخروج من دائرة العزلة السياسية التى فُرضت عليها بفعل العقوبات الأمريكية المتصاعدة بعد الانسحاب الأمريكى من الاتفاق النووى عام ٢٠١٨، ويفتح قنوات للتواصل مع القوى الإقليمية المؤثرة. أما بالنسبة للسعودية، فقد ارتبطت دوافع التقارب بعوامل استراتيجية وتنموية فى آن واحد. فمن الناحية السياسية والأمنية كان الملف اليمنى يشكل أولوية قصوى للرياض، نظرًا للكلفة البشرية والمالية المستمرة للحرب. وقد رأت القيادة السعودية أن أى تسوية فى اليمن تتطلب انخراطًا مباشرًا مع طهران، نظرًا لدورها المؤثر فى دعم جماعة الحوثى. ومن الناحية الاقتصادية انسجم التقارب مع أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠، التى تركز على تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على التحالفات الأمنية التقليدية مع الولايات المتحدة

(١) محمد فايز فرحات، «حالة جديدة» فى إقليم الشرق الأوسط، العربية، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRms

(٢) المرجع السابق.

(٣) ديناميكيات الموقف العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، مرجع سابق.

وحدها[١].

ولكن ماذا بعد طوفان الأقصى، تحديدًا ماذا بعد ما شهده المحور الإيراني من تراجع تعددت مؤشراته رغم محاولات البقاء، على نحو ما أشير؟ كيف تحركت دول الجوار الحضاري لإيران، سواء العالم العربي أو تركيا؟ هل أدركت خطورة الوضع الإقليمي، واحتمالية أن تتجه إسرائيل للانقضاض على أي منهما، بعد أن أضعفت المحور الإيراني بدرجة لا يمكن إنكارها، أم استمر العالم العربي مثلا في مسار التقارب والتطبيع مع الكيان الصهيوني؟

لقد كان الرفض العربي للهجوم الإسرائيلي في يونيو ٢٠٢٥ والوعي بخطورة القضاء على النظام الإيراني، فقد جاءت مواقف الدول العربية والإسلامية والتي أدانت ٢١ دولة منها بالفعل الهجمات الإيرانية، بالانطلاق من ثلاث ركائز رئيسية:

الأولى: أنَّ استهداف قُدرات النظام الإيراني، قد تُقوض سيطرته على جغرافيا البلاد، وقد تفضي مع مرور الوقت إلى سقوطه، فصحيح أن العلاقات العربية الإيرانية ضلت تستدعي الحذر منذ عام ١٩٧٩، لكن في المقابل، لا يمكن تجاهل المخاطر المترتبة على انهيار مفاجئ لذلك النظام، في ظل غياب بدائل سياسية واضحة، إذ أن انزلاق إيران إلى حالة عدم استقرارٍ داخلي شاملٍ قد يحمل ارتدادات أمنية واقتصادية عابرة للحدود.

ثانيًا، تُبدي العديد من الدول العربية تخوّفًا متزايدًا من أن يؤدي اختلال موازين القوى في الإقليم إلى دفع إسرائيل نحو ترسيخ نفسها كقوة مهيمنة في المنطقة. ويستند هذا التخوّف إلى ما أثبتته إسرائيل من قدرات عسكرية متقدمة.

ثالثًا، التخوف من امتداد الصراع إلى الدول العربية والممرات التجارية الرئيسية في المنطقة وخاصة مضيق هرمز[٢].

من دلائل التقارب أيضًا، **تصدّر خطاب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم واجهة الإعلام الإيراني، بعدما دعا المملكة العربية السعودية إلى "فتح صفحة جديدة" في العلاقات،** مؤكدًا أنّ "أسلحة المقاومة موجّهة فقط ضد العدو الإسرائيلي". وفُسرت هذه المبادرة على أنها إشارة من حزب الله إلى أنه شريك محتمل في مواجهة الخطر الإسرائيلي المشترك، وليس عبءً أمنيًا على دول الخليج. وقد أحيلت تلك التغيرات إلى جهود دبلوماسية إيرانية، **حيث إنه أعقب جولات قام بها الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي لاريجاني إلى بيروت والرياض،** إذ ركّز على اعتبار المقاومة "رأسمالًا وطنيًا"، وضرورة مواجهة التوسّع الإسرائيلي. كما أن إيران تدفع حلفاءها - وفي مقدمتهم حزب الله - إلى إظهار مرونة خطابية، لتهيئة الأرضية أمام تفاهمات أوسع[٣].

ويمكن ربط خطاب قاسم بالوضع الداخلي اللبناني، حيث جاء أنّ "دعوة حزب الله للحوار مع السعودية تجعل الحديث عن نزع سلاح المقاومة، وحينها طُرحت التساؤلات، أو لنقل الأمنيات التي عبرت عنها وسائل إعلامية تابعة للمحور الإيراني: هل السعودية التي كانت من أبرز الداعمين لفكرة نزع سلاح حزب الله تجد نفسها اليوم مضطرّة للتعاطي مع هذا السلاح كرصيد اقليمي، وليس كتهديد مباشر، في إطار معادلة استراتيجية جديدة، حيث تعامل إيران معه كأداة لإعادة صياغة التحالفات: أي عدو مشترك واحد هو إسرائيل، بينما المقاومة يمكن أن تتحوّل من خصم إلى شريك أمني محتمل في حسابات السعودية[٤]؟

ومع ذلك، فإن **معضلة اليمن في العلاقات الخليجية -**

(١) د. محمد إبراهيم حسن فرج، التحولات الجيوسياسية فى الشرق الأوسط.. من صدام المحاور إلى توازن المصالح، موقع مجلة السياسة الدولية، ١٨ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1caop

(٢) ديناميكيات الموقف العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، مرجع سابق.

(٣) غيث علاو، خطاب قاسم تجاه السعودية: منابر إيرانية ترى تحولًا استراتيجيًا وردود متباينة على المنصات، الجادة، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRnu

(٤) د. سلام الكواكبي، سوريا: تحديات داخلية وضغوط خارجية، مرجع سابق.

الإيرانية تظل معقدة على عدة مستويات. أولًا: قدرة إيران على التأثير المباشر فى قرارات الحوثيين ليست مطلقة، إذ إن للجماعة حساباتها الذاتية ورؤيتها الخاصة لمسار الحرب والتسوية. ثانيًا: استمرار حالة الانقسام السياسي والعسكري في الجنوب يضيف طبقة إضافية من التعقيد أمام أي اتفاق شامل. أيضًا انهيار البنية التحتية، والأوضاع الإنسانية الكارثية - تجعل من أى تهدئة مجرد خطوة أولية تتطلب دعمًا اقتصاديًا وإنسانيًا هائلًا لتترسخ[١].

لم تكن مصر ببعيدة عن التقارب مع إيران، ومن أبرز مؤشرات التقارب التي يمكن رصدها مؤخرًا، زيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى مصر، في يونيو ٢٠٢٥ (قبيل العدوان الإسرائيلي بأيام قليلة)، وقد حملت معها توقعات بفرب التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين[٢]. وإن كانت طهران تسعى إلى التقارب مع مصر لكسر عزلتها، فإن مصر كذلك بحاجة للتواصل الدائم مع القوى الإقليمية الفاعلة، خاصة ذات التأثير في ملفات تمس أمنها القومي كالملف الفلسطيني. وقد أكدت مصر عبر وزير خارجيتها، بدر عبد العاطي، أنها تسعى إلى استخدام علاقاتها مع إيران لخفض التوتر في المنطقة[٣]. أيضًا على مدى ثلاثة شهور بذلت مصر جهود لسد الفجوة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث توقيع اتفاق في القاهرة يعيد التعاون بين الوكالة وطهران[٤].

٢- التقارب مع تركيا:

فتركيا التي تمتلك ثاني أكبر جيش في الناتو، وسّعت حضورها العسكري في الخليج عبر قواعد في قطر. وتعاون دفاعي مع الكويت وعمان. رغم عدم وجود تحالفات رسمية شاملة، إلا أن أنقرة تعتمد على التحالفات المرنة. التي تجمع بين التدريب، التواجد العسكري، والتعاون الاستخباراتي. هذا التواجد يمنح تركيا موطئ قدم في الخليج، وتعيد توازن القوى في وجه السعودية والإمارات، أيضًا تتعزز قدرة أنقرة على لعب دور الوسيط العسكري في النزاعات الإقليمية، خاصة في اليمن وسوريا. على الجانب الآخر، تتعزز قدرة قطر على الردع في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والإيرانية[٥].

وبالنسبة **للموقف التركي من تراجع المحور الإيراني**، لا شك أنه مع سقوط الأسد وتراجع النفوذ الإيراني، برزت تركيا على أنها القوة الإقليمية التي ستحل محل إيران في الشرق الأوسط الجديد الآخذ في التشكل، وهو ما اتضح في الحالة السورية، إذ سارعت أنقرة لتعزيز نفوذها في دمشق على حساب طهران، وهذا الأمر يثير مخاوف إيران بأن توسع تركيا نفوذها أيضًا في العراق على حسابها، استنادًا على العلاقات الاقتصادية والأمنية التي تربط تركيا والعراق[٦]. تركيا استفادت من تراجع النفوذ الإيراني في العراق وسوريا والقوقاز، وعملت على تعزيز قدراتها الدفاعية ومكانتها الإقليمية، في وقت أصبح فيه مشروع "طريق التنمية" في العراق أكثر قابلية للتنفيذ بغياب معارضة فاعلة من إيران. لكن رغم ذلك، هناك قلق تركي واضح من سيناريو سقوط النظام الإيراني، الذي قد يخلّ بتوازنات المنطقة ويُعزز القوة الإسرائيلية[٧].

٣- التقارب مع باكستان:

والذي مثل ملمحًا ذا دلالة في فترة ما بعد الحرب الإسرائيلية على إيران، خاصة في ظل موقفها الرافض تمامًا لهذا الهجوم، ففي ظل توجهات إقليمية نحو الانفتاح على

(١) د. محمد إبراهيم حسن فرج، التحولات الجيوسياسية فى الشرق الأوسط.. من صدام المحاور إلى توازن المصالح، مرجع سابق.
(٢) عودة العلاقات المصرية الإيرانية الكاملة أقرب من أي وقت، العربي الجديد، ٥ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1cicO
(٣) علي فوزي، التحولات السياسية والاقتصادية في المشرق العربي.. بين الانفتاح الإقليمي والتحديات الأمنية والمعيشية، مرجع سابق.
(٤) العلاقات المصرية الإيرانية: دوافع التقارب وحدوده، فرنسا ٢٤، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1cig2
(٥) د. محمد إبراهيم حسن فرج، التحولات الجيوسياسية فى الشرق الأوسط.. من صدام المحاور إلى توازن المصالح، مرجع سابق.
(٦) شيماء عبد الحميد، آخر معاقل محور المقاومة: تساؤلات عدة حول مستقبل النفوذ الإيراني في العراق، مرجع سابق.
(٧) المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية والتحولات الجيوسياسية وتداعياتها الإقليمية، مرجع سابق.

مناقشة الأفكار الخاصة بإنشاء آلية إقليمية أو عبر إقليمية للتنسيق والتعاون، جاء اتفاق الدفاع الاستراتيجى المشترك الموقع في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥ بين المملكة العربية السعودية وباكستان، والذي ينص على أن "أي عدوان على أحد الطرفين يعد عدوانًا على الآخر"[١]. ويعكس الاتفاق دلالات مهمة؛ أولاها أنه يكرس التوجه السابق الإشارة إليه نحو إنهاء انفراد الجانب الإسرائيلي أو أي قوة أخرى من خارج الإقليم بأية ترتيبات أمنية تخص الإقليم، ثانيتها أنه يعمق حالة الترابط والاعتماد المتبادل بين أمن إقليم الشرق الأوسط وإقليم جنوبى آسيا[٢]. ويمكن القول من ثم أنه لم تعد التحالفات مجرد اتفاقيات دفاعية، بل أصبحت أدوات لإعادة تشكيل التوازن الاستراتيجي، في ظل صراعات متشابكة ومصالح متضاربة. كما يمنح الاتفاق السعودية عمقًا دفاعيًا نوويًا غير مباشر عبر باكستان، القوة النووية الإسلامية الوحيدة، وبالتالي يفتح الباب أمام تعاون في التدريب، الإنتاج العسكري، ونشر القوات المشتركة[٣].

ورغم أن هذا الاتفاق يعد محاولة من جانب الرياض لتوسيع هامش الخيارات المتاحة أمامها للتعامل مع ما يجري في المنطقة، إلا أن ذلك لا يخفي أن ثمة قلقًا بات طهران من الرسائل التي يوجهها هذا التطور الجديد الذب قد يعني وفقًا لرؤية طهران، أن السعودية تسعى إلى موازنة قوتها إقليميًا، عبر التحالف مع قوة إقليمية على غرار باكستان. ويعني ذلك أن إيران لا تعتبر أن إسرائيل هى الطرف الوحيد المستهدف منه، رغم حرص إسلام أباد والرياض على تأكيد أنه لا يستهدف طرفًا بعينه[٤].

ثالثًا- سوريا واختلاف الوجهة:

شهدت سوريا في الفترة الأخيرة تحولات تعكس مرحلة جديدة من الانفتاح العربي، يقابلها حراك داخلي لإعادة ترتيب المشهد السياسي والاقتصادي، في وقت لا تزال التحديات الأمنية والضغوط المعيشية تلقي بظلالها على واقع البلاد[٥].. ذلك حيث -كما أشير- سلطةً سياسيةً جديدةً تغيّرت في سياقها التوازنات الطائفية على الصعيدَين الوطني والإقليمي، وبما عبر عن تغيير جيواستراتيجي نقل سوريا من "محور المقاومة"، إلى المحور العربي، المحافظ، في الخليج وفي تركيا. كما فتح على صعيد العلاقات الدولية طريق التفاهم مع الولايات المتحدة، وربّما التطلّع إلى التحالف معها، مع عدم استبعاد علاقات مع إسرائيل[٦]. ولا شك أن كل هذا يُلقي بظلاله على إيران وإمكانيات حركتها.

وكان من بوادر التحول على المستوى الدبلوماسي، أن أولى خطوات الرئيس السوري أحمد الشرع بعد توليه منصبه صوب **الخليج**، عبر زيارة رسمية إلى الكويت، حيث أكد على تمسك دمشق بالعلاقات الأخوية مع الدول العربية، مشددًا على أهمية تعزيز التعاون والتضامن لمواجهة تحديات المنطقة، معتبرًا الزيارة خطوة باتجاه تحقيق التكامل العربي[٧]. لتدخل سوريا في معادلة إقليمية ودولية تتجاوز رهاناتها مسألة توزيع السلطة السورية، وإنما أيضًا الاندماج في الاقتصاد الإقليمي القائم الذي يقوده الخليج العربي منذ عقود، الغني بالموارد النفطية، لتسيطر على توجُّهاتها الخيارات النيوليبرالية والاقتصادية

---

(١) التحالفات العسكرية الإقليمية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط والخليج، مرجع سابق.

(٢) محمد فايز فرحات، «حالة جديدة» فى إقليم الشرق الأوسط، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) د. محمد عباس ناجي، التحالفات الدفاعية الجديدة في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

أحمد عليبه، مقاربة السلام بالقوة: حركة التغيير وهندسة التحالفات الدفاعية الجديدة في الشرق الأوسط، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/d6DFJm

(٥)علي فوزي، التحولات السياسية والاقتصادية في المشرق العربي.. بين الانفتاح الإقليمي والتحديات الأمنية والمعيشية، العرب للأبحاث والدراسات، ٢ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1carw

(٦) برهان غليون، سورية في قلب التحوّلات الإقليمية والدولية، مرجع سابق.

(٧) علي فوزي، التحولات السياسية والاقتصادية في المشرق العربي.. بين الانفتاح الإقليمي والتحديات الأمنية والمعيشية، مرجع سابق.

السائدة فيه[١].

اتخذ الرئيس السوري أحمد الشرع خطوات مهمة -وإن كانت حذرة- نحو تحول جذري في علاقات دمشق الإقليمية والدولية، بما في ذلك **التقارب مع تركيا وإعادة فتح قنوات الحوار مع واشنطن وإسرائيل**. ويبدو أنه، بناءً على تحفيز من دونالد ترامب عقب لقائهما في مايو ٢٠٢٥، شارك في محادثات غير مباشرة مع إسرائيل بشأن التنسيق الأمني.. ومن اللافت أن دمشق لم تُدن قصف إسرائيل لإيران، كما لم تعترض على استخدام إسرائيل للمجال الجوي السوري في تنفيذ تلك الغارات. وهو أمر لا شك أنه سيجد أثرًا بعيد المدى بشأن العلاقة بين دمشق وطهران.

ويشار إلى أنه بدأت اللوحات الإعلانية في إسرائيل تذكر سوريا ولبنان ضمن ما يُسمى بـ"التحالفات الإبراهيمية"، لا سيما وقد عبّر المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط، ستيفن ويتكوف، بثقة عن توقعاته بتوسيع نطاق هذه الاتفاقات"[٢]. كما صرح المبعوث الأمريكي إلى سوريا توم باراك، إن الرئيس السوري، أحمد الشرع "أوضح أنه لا يكره إسرائيل، وأنه يريد السلام على هذه الحدود"[٣].

وهو ما تم إرجاعه إلى أن فقدان الدعم الروسي والإيراني سيترك سوريا في عزلة، بينما هي في حاجة ماسة للمساعدة.. ومن أجل إعادة الإعمار، قد تحتاج إلى دعم دولي -ربما من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي- وهو ما قد يكون مشروطًا بالسلام مع إسرائيل. وبما يدفع باتجاه إعادة رسم خريطة التحالفات والمصالح، في ظل معادلات جديدة للنفوذ الإقليمي وشبكات المصالح الاستراتيجية[٤].

وبشأن **تركيا**، فرغم دعم تركيا للتحول الواقع بسوريا ورعايته، إلا أنه هناك عدة مشاكل تحكم العلاقات بين البلدين: أولها، الخلافات على الحدود القائمة منذ نهاية الإمبراطورية العثمانية، وهي وإن جرى تأجيلها اليوم فستعود إلى الظهور آجلًا أو عاجلًا. وهناك أيضًا مسألة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، مما يشكل عبئًا كبيرًا على العلاقات الثنائية، هذا فضلا عن المخاوف إزاء خطر تشكل دولة كردية على حدودها الجنوبية إن تقسمت سوريا حسب الانتماءات الإثنية والدينية. وهو ما يعني أن تركيا -شاءت أم أبت- لا تملك خيار مغادرة الساحة السورية[٥].

إذن، فسوريا مستغرقة في إعادة بناء تحالفاتها الخارجية، وما يرتبط بها من إشكالات قد تختار معها تقاربًا مع الولايات المتحدة، مع ما يمليه ذلك من تقارب أيضًا مع إسرائيل، ولعل ذلك ما يفسر -ولو جزئيًا- عدم إعلان موقف داعمة للمقاومة على النحو المتوقع من نظام ثائر يحمل خلفية إسلامية.

إلا أن ما يجب التأكيد عليه بشأن العلاقة بين دمشق وطهران، وفي واسطة العقد المقاومة كحركة وفكرة، إن كان النظام السوري الجديد وإن كان لا يمكنه تجاهل العداء القريب مع إيران، فهو في الوقت ذاته، لا يمكنه القفز على العداء التاريخي مع إسرائيل[٦]، التي لن تُثنها أي اتفاقات واهمة عن مخططاتها في الجولان.

رابعًا- كيف تقرأ القوى العالمية الوضع الراهن؟

على الصعيد العالمي، حدثت تحولات مهمة في موازين القوى العالمية في المنطقة، إذ إن الانعطافة التي حدثت على

(١) برهان غليون، سورية في قلب التحوّلات الإقليمية والدولية، العربي الجديد، ٢٦ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRq2

(٢) هل تسرع التحولات الإقليمية "اتفاق سلام محتمل" بين سوريا وإسرائيل؟، CNBC عربية، ٢ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRp9

(٣) هل تسرع التحولات الإقليمية "اتفاق سلام محتمل" بين سوريا وإسرائيل؟، مرجع سابق.

(٤)هل تسرع التحولات الإقليمية "اتفاق سلام محتمل" بين سوريا وإسرائيل؟، مرجع سابق.

(٥) د. سلام الكواكبي، سوريا: تحديات داخلية وضغوط خارجية، مرجع سابق.

(٦) مستقبل العلاقات السورية الإيرانية بعد سقوط نظام الأسد، مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.su/gH1i

الساحة اللبنانية بالإضافة إلى التطورات السورية لا شك أنها صبّت باتجاه تقوية الموقف الأمريكي في المنطقة أولًا بتحجيم دور إيران في لبنان وإنهائه في سوريا، ومع ذلك فلا شك في وجود مربكات للدور الأمريكي في سياق هذا الصعود لعل أهمها هو طبيعة القوى التي أطاحت بنظام "الأسد"، وتصنيفها السابق على لوائح الإرهاب، وهو ما يربك الغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة حتى الآن (رغم ما أبدته من مرونة)، كذلك فإن صعود نجم تركيا إقليميًّا لا شك أنه يسبب للولايات المتحدة إرباكًا في تعاملها مع القضية الكردية المشتعلة حاليًّا في سوريا، وذلك بالنظر إلى الموقف بالغ التشدد الذي تتخذه تركيا ضد الأكراد[١].

قد تضطر إدارة ترامب إلى انخراطٍ مباشر على المدى القصير فقط، أي خلال عام أو اثنين على الأكثر، وهي الفترة التي ربما تحتاجها لترتيب الأوضاع الإقليمية وتسكين الأطراف والدول كل في سياق الرؤية الصهيو -أمريكية. لا سيما أن حضور واشنطن ودورها المباشر كفاعل إقليمي اكتسب قوة دفع جديدة على خلفية ما تعرضت له إسرائيل في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣؛ إذ وجدت أن عليها «واجب» استنقاذ إسرائيل[٢]. وقد كان التجلي الأبرز للرؤية الأمريكية مؤخرًا في خطة ترامب بشأن قطاع غزة، حيث وقف العدوان مقابل تسليم الأسرى. ذلك لا سيما أن التحوّلات الاقتصادية الكبيرة في دول الخليج، هدفًا لإدارة ترامب في المرحلة القادمة، وبالتالي فالولايات المتحدة بحاجة إلى إقليمٍ مستقر ولو نسبيًا[٣].

لا يمكن تجاهل أن التطورات في مجملها (رغم اتخاذ العرب وجوارهم بعض الخطوات التي ربما تعكس إدراك خطورة الوضع الإقليمي) تصب في صالح المشروع الصهيوني ورؤية نتنياهو الأشمل "لتغيير وجه الشرق الأوسط"، وفق تصريحه ١٧ مارس ٢٠٢٥، ضمن مخطط أمريكي - إسرائيلي قديم يتم استحضاره اليوم وسط استمرار حرب الإبادة ضد قطاع غزة، لفرض الهيمنة وتبوؤ الكيان المُحتل لمكانة "الدولة" المركز إقليميًا[٤]. إن اللحظة الراهنة لتمثل امتدادًا لمشروع نتنياهو في حقبه الثلاث (١٩٩٦ - ١٩٩٩، ٢٠٠٩ - ٢٠٢١، و٢٠٢٢ حتى الآن)، ويتميز بأمرين: الأولى، أن حروب إسرائيل - في عهده- تركزت ضد قوى لا دولتية، أي ضد فصائل فلسطينية ولبنانية، وهو ما تجسد في الحروب المتوالية التي شنَّتها ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، وضد "حزب الله" في لبنان. أما المسألة الثانية، فتتمثل في أن حروب نتنياهو ضد الفلسطينيين واللبنانيين كانت تتأسس على ادعاءات أيديولوجية، وليس فقط سياسية وأمنية[٥].

ومن ثم لا يمكن إحالة العدوانية الإسرائيلية المتوحشة فقط إلى رغبة نتنياهو في التملص من المحاكمة والمحاسبة، أو الضغط لتحرير الرهائن. وكان "أورن يفتاحئيل" أستاذ الجغرافيا السياسية، أكد ذلك مبكِّرًا، في بداية الحقبة الثانية لنتنياهو في رئاسة حكومة إسرائيل (٢٠٠٩-٢٠٢١) بقوله: "هذه الحرب استمرار للمشروع والسلوك الإقليمي الإسرائيلي الذي تبنَّى هدفًا متشددًا ووحشيًّا يتمثل في إسكات الزمن الفلسطيني، أي محو التاريخ الكامل لهذه البلاد... الغزو الإسرائيلي لغزة ليس فقط عملية لوقف الصواريخ، أو لتلميع شخصيات للانتخابات أو محاولة لترميم الردع، الغزو ليس فقط محاولة لإسقاط حكومة "حماس"، وليس مسعى إمبرياليًّا إسرائيليًّا-أمريكيًّا للسيطرة، هو كل تلك الأمور". إن ما تريده إسرائيل هو دورها كقوة إقليمية وحيدة في الشرق الأوسط، وربما أكثر، على حساب العالم العربي والقوى الإقليمية الأخرى، أي إيران

(١) د. أحمد يوسف أحمد، الأمن الإقليمي ومستقبل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة، مرجع سابق.

(٢) جديد التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.. اتجاهات وحدود التغير في ٢٠٢٥، مرجع سابق.

(٣) برهان غليون، سورية في قلب التحوّلات الإقليمية والدولية، مرجع سابق.

(٤) نادية سعد الدين، لبنان: دفع فاتورة الأطماع الإسرائيلية رغم الاستقرار الداخلي النسبي، شؤون عربية، العدد ٢٠٢، ٥ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1cau6

(٥) ماجد كيالي، إسرائيل الدولة الإقليمية المهيمنة في زمن نتنياهو السياسي والحربي، شؤون عربية، العدد ٢٠٢، ٧ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRt9

وتركيا[١].

وقد جاء في تقرير إسرائيلي **صدر عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) بالتعاون مع منتدى السياسة الإسرائيلية (IPF) في ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ بعنوان "تفكيك المحور: إضعاف وتعطيل شبكة وكلاء إيران"**[٢]. ويبقى السؤال لبقية عام ٢٠٢٥: كيف يمكن تحويل النجاحات التكتيكية لإسرائيل إلى إنجازات استراتيجية طويلة الأمد؟ يركز التقرير على الحيلولة دون تمكن إيران من إعادة بناء محورها: وتملك الولايات المتحدة فرصة غير مسبوقة لاستغلال التحوّلات في الشرق الأوسط. ولتحقيق ذلك، ينبغي على إدارة ترامب أن تنخرط في المنطقة بدلًا من الانسحاب منها. ولا يتطلّب هذا الانخراط نشر قوّات على الأرض، أو خوض مشاريع مستحيلة لبناء الدول، بل يمكن للولايات المتحدة -بالشراكة مع دول الخليج والقوى الأوروبية، وأحيانًا إسرائيل- أن تعمل كمضاعِفٍ للقوّة لتوجيه المساعدات الخارجية وجذب الاستثمارات.

على سبيل المثال، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد في عقد تحالف إقليمي من الدول يركّز على بناء هيكلية جديدة لتعزيز التعاون ودفع الازدهار الاقتصادي، خصوصًا في سوريا ولبنان، ولاحقًا في غزّة بعد الحرب. لن يكون هذا الإطار معاديًا لإيران بشكل مباشر، بل سيقدّم بديلًا لرؤية طهران للمنطقة... هكذا تخطط إسرائيل.

على سبيل المثال، وفي سياق اعتبار إيران ومحورها كمحفز التوتر الإسرائيلي، وبجانب الخسارة التي تكبدتها طهران جراء حرب يونيو ٢٠٢٥ على نحو ما ذكر، فإن لبنان أحد محطات المخطط الصهيوني، فرغم الاستقرار النسبي في الساحة اللبنانية، الذي يعود لتوافق القوى السياسية اللبنانية على اتخاذ خطوات متسارعة لضبط المشهد السياسي الداخلي، إلا أن إسرائيل قد استمرت في خروقات لاتفاق وقف إطلاق النار، وإن مثل تلك السياسات قد يشكل ضربة قوية لجهود القيادة اللبنانية الجديدة في التصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية الممتدة منذ سنوات طويلة، وراكمها الاحتلال. وهو ما رفضته بيروت، معتبرة على لسان رئيس مجلس الوزراء اللبناني "نواف سلام" في ٢٩أبريل ٢٠٢٥ أن "عدم انسحاب إسرائيل بالكامل من أراضي بلاده يهدد الاستقرار بالمنطقة".

إذن، فالمخططات الإسرائيلية لا تكتفي باتفاق يضمن منطقة خالية من عناصر حزب الله وسلاحه جنوبي الليطاني فقط، بل هي تطمح في إعادة الأوضاع لما كانت عليه باحتلال مطوَّل لأجزاء أكبر من جنوب لبنان، قبل الانسحاب عام ٢٠٠٢، أو على الأقل إيجاد ترتيبات أمنية تضمن البقاء على مقربة من الحدود إن لم يكن داخل مساحات منها، بما يشكل تغييرًا جغرافيًّا جذريًّا.

ذلك أن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين تعكس أطماعًا في ثروات لبنان وموقعه الاستراتيجي، على سبيل المثال المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية ديفيد مينسر الذي زعم في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٤ أن "نهر الليطاني حدود إسرائيل الشمالية"، ودعوة الوزير اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتش في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٤ "بتوسيع الحدود إلى عمق الأراضي اللبنانية التزامًا بالكتاب المقدس اليهودي"[٣].

سوريا حلقة أخرى في مخطط المواجهة الإسرائيلية، وتعد أحداث السويداء نموذجًا دالًا على تحولات المقاربة الإسرائيلية في سوريا. فالتدخل الإسرائيلي العسكري المباشر في المحافظة منتصف يوليو ٢٠٢٥ عبر ضربات جوية استهدفت قوات الجيش والأمن التابعة للحكومة المؤقتة ومواقعها عسكرية في دمشق ودرعا واللاذقية، يعكس انتقال إسرائيل إلى سياسة التدخل الاستباقي في العمق السوري[٤].

لا يدعم المخططات الصهيونية -الأمريكية غياب الرؤية الاستراتيجية للعرب وجوارهم الحضاري فقط، وإنما ثمة

(١) المرجع السابق.

(٢) "تفكك محور إيران".. دراسة إسرائيلية تكشف انهيار ركائز "المقاومة" وتحوُّل ميزان القوى في المنطقة، جادة إيران، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://aljadah.media/archives/83841

(٣) نادية سعد الدين، لبنان: دفع فاتورة الأطماع الإسرائيلية، مرجع سابق.

(4) ديناميكيات الموقف العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، مرجع سابق.

عوامل أخرى ترتبط بحالة القوى الدولية الأخرى، على سبيل المثال، فإن حضور **روسيا** كان مرتبطًا بالتدخل العسكري في سوريا، واتسع تدريجيا ليصير سياسيا من خلال توثيق التعاون مع عدد من الدول العربية، فضلا عن تركيا، لكن حضور موسكو وتأثيرها كفاعل في المنطقة، قد تراجع نسبيا مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية حتى الآن، ثم مع حرب غزة وضرب لبنان وسقوط نظام الأسد والتوترات العسكرية بين تل أبيب/ واشنطن وطهران. ولعل السبب الأساس هو محدودية القدرات الروسية على التأثير في مجريات تلك التطورات المهمة، رغم العلاقة الوثيقة مع إيران بصفة خاصة[١].

ولا يعني ذلك أننا نتحدث عن انسحاب روسي كلي أو أن هذا التراجع سيستمر على المدى الطويل؛ حيث إن بقاء واشنطن في المنطقة مؤقت ويرتبط بالأزمة الحالية، كما أن التواجد العسكري الروسي ليس محصورا في قاعدة حميميم أو ميناء طرطوس بسوريا؛ فهناك نقاط تمركز جيواستراتيجي بديلة، بعضها قائم كما في ليبيا وبعضها الآخر محتمل أو ممكن في دول أخرى.

أما بالنسبة **للصين**، معروف اقتصارها في الاهتمام والتفاعل على الشق الاقتصادي من قضايا وتطورات الشرق الأوسط. ورغم قيامها على نحو مفاجئ بتحرك سياسي غير مسبوق برعاية تفاهم إيراني سعودي، ثم استضافة لقاء فلسطيني- فلسطيني، فإنها سرعان ما ارتدت إلى موقع المتابع[٢].

أما فيما يخص أوروبا، فرغم موقفها بشأن البرنامج النووي الإيراني، وكذلك موقفها الداعم لإسرائيل في العام الأول من الإبادة بغزة، فإن ضغوط الرأي العام شكلت عائقًا أمام درجة الدعم المقدمة، على سبيل المثال الاعتراف من قبل عدد من الدول الأوروبية بالدولة الفلسطيمية في قمة الأمم المتحدة ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥ في نيويورك. من الناحية الواقعية، يمثل هذا الاعتراف تحولا في توازن القوى، حيث تسعى هذه الدول إلى مواجهة نفوذ إسرائيلي متزايد وتعزيز مصالحها في الشرق الأوسط، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية الناتجة عن حرب غزة. كما أنه يعزز مبدأ حل الدولتين كحل مؤسسي يعتمد على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة (مثل قرار ٢٤٢ و١٨١). ومع الاعتراف الجديد، يمكن لفلسطين تعزيز مطالباتها بحقوقها في المياه الإقليمية (وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢) والمجال الجوي. كما أن الاعتراف يدعم قرار نفس المحكمة الأخير في يوليو ٢٠٢٤ الذي يطالب بإنهاء الاحتلال غير الشرعي[٣].

تمثل رد الفعل الإسرائيلي في توعد نتنياهو بأن "دولة فلسطينية لن تقوم غرب نهر الأردن"، ووصف الاعتراف بأنه "مكافأة للإرهاب الوحشي لحماس". كما عبرت واشنطن عن عدم رضاها عن هذه الاعترافات، معتبرة أنها لا تخدم جهود السلام وتعقد الوضع، كما أكدت وزارة الخارجية أنها "تكافئ الإرهاب" وتضعف المفاوضات. علمًا أنه قد سبق للولايات المتحدة أن استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، مما يؤكد موقفها الرافض لأي خطوات أحادية الجانب، ومن المتوقع استمرار ذلك مستقبلًا[٤].

وبخلاف كل ما سبق، يُعد الأخطر في هذه المرحلة، وفق الكاتب الإيراني محمد صدرا مرادي أنّ السؤال الحاسم اليوم في إيران هو احتمال تجدّد المواجهة العسكرية مع إسرائيل (وربما الولايات المتحدة)، موضحًا إنّ الساحة التحليلية تنقسم بين من يرجّح حتميّة الهجوم المقبل ومن يستعبد الأمر بسبب الظروف الراهنة. وفي مقال له في صحيفة "وطن امروز" الأصولية، أضاف الكاتب أنّ فريق "ستقع الحرب" يستند إلى عاملين مركزيين: أوّلًا، استراتيجية إسرائيل بعد ٧

(١) جديد التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.. اتجاهات وحدود التغير في ٢٠٢٥، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أحمد ناجي قمحة، الاعتراف بالدولة الفلسطينية.. دلالات سياسية وقانونية وردود الفعل المتوقعة، موقع مجلة السياسة الدولية، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gRv3

(٤) المرجع السابق.

أكتوبر التي دفعت نحو توسيع دائرة الصراع. وثانيًا، سياسات واشنطن والغرب حيال إيران، بما فيها تفعيل "آليّة الزناد" في مجلس الأمن وعقوبات مؤلمة يُراد منها التمهيد للفوضى الداخلية[١].

وتابع صدرا مرادي أنّ هذا الفريق ينظر إلى أسلوب الضربات خلال الحرب الأخيرة كمؤشّر إلى تخطيط إسرائيلي لموجات تالية، من استهداف منشآت نووية وصاروخية إلى مواقع أمنية، بالتوازي مع مشروع إضعاف وتقويض أذرع المقاومة (حزب الله، الحشد الشعبي وأنصار الله).

في المقابل، نجد أنّ الفريق الذي يرجِّح عدم وقوع الحرب الآن يسوق جملة أسباب؛ أبرزها سقوط عنصر المفاجأة الذي استفاد منه العدو في الجولة السابقة ورفع الجهوزية الإيرانية بعد استخلاص دروس أحدث حربٍ تكنولوجية، من حيث مواجهة تكتيكات جويّة ومسيّرات، وتحديث حلقات الدفاع والهجوم[٢].

ومن مؤشرات التصعيد الأمريكي، إلغاء الإعفاء الأمريكي الخاص بميناء تشابهار، ولا تنظر واشنطن إلى هذا الميناء كمسألة تجارية بحتة، بل كورقة ضغط استراتيجية لفرض عزلة على إيران وإجبار الهند على الاصطفاف خلف سياست الضغط الأقصى[٣].

الخلاصة، كما يشير الواقع الراهن ومؤشرات المستقبل القريب إلى أن مختلف أركان الكيان الحضاري الإسلامي قد أدرك أن ثمة خطرًا يعبث بمقدرات المنطقة، خاصة من قبل من كانت تصنفهم لعقود كحلفاء أو لنقل حماةً لأمنها. وقد بدأت دول المنطقة، تحديدًا دول الخليج أن تعيد صياغة علاقاتها وتوسع دائرة تحالفاتها. كما عملت مصر على إعادة مد الجسور صوب تركيا وإيران.

وقد بدت مؤشرات على وعي إيران بما جلبته إليها سياساتها الطائفية من مزيدٍ من العزلة. إلا أن ما يمكن قوله -للأسف الشديد- أن ما سبق رصده من مؤشرات ومساعي لإعادة هندسة العلاقات، على أهميتها، لا تعبر عن رؤية استراتيجية طويلة المدى للأطراف المعنية، وبمثابة مسكنات وإسعافٍ أولي لأوضاعٍ تنزف اختراقات متوالية. وبالتالي، فإن مستقبل القضية الفلسطينية وموضع المقاومة منها لا يبدو أنه من محددات تلك السياسات. اقتصرت أدوار الأطراف العربية على محاولة لعب دور وساطة (ذلك كدور قطر ومصر التي تستضيف في أكتوبر ٢٠٢٥ وفدين من حماس وإسرائيل بهدف تسوية الأوضاع في غزة وتبادل الرهائن في ضوء خطة ترامب)، بل إن حتى هذه الأدوار للوساطة وجهت إليها الضربات العسكرية كما جرى في الدوحة.

بينما يختلف الأمر بالنسبة للكيان الصهيوني وداعميه؛ إذ مازال ينتزع فرص الغفلة والآنية ليفرض رؤيته للصراع ولمجمل أوضاع الإقليم، والأهم أن ذلك يتم وفق رؤية واستراتيجية تشمل مراحل زمانية ومكانية أيضًا.

خاتمة: التداعيات على مستقبل المقاومة الفلسطينية

تمثل غزة بالنسبة لمحور المقاومة "جبهة متقدمة" في الصراع مع إسرائيل، وفي هذا السياق تراهن إسرائيل أن ما لحق بإيران من ضربات سيُضعف مقاومة غزة ويفتح الباب لسيناريوهات مثل: تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، فرض ترتيبات إقليمية جديدة على حساب حقوق الفلسطينيين -على نحو ما أشير[٤].

ورغم أنه ليس من الرشادة إنكار ما لحق بالمقاومة من ضربات وخسائر مادية وبشرية، إلا أنه في الوقت ذاته لا يمكن إغفال أن الحرب على غزّة أظهرت حدود الرهان على التفوق

(١) مانشيت إيران: كيف ستعيش إيران حالة ما بين الحرب والسلام؟، جادة إيران، ٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://aljadah.media/archives/83964

(٢) المرجع السابق.

(٣) مانشيت إيران: هل تستخدم واشنطن ميناء تشابهار للضغط على إيران والهند؟، جادة إيران، ١ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://aljadah.media/archives/83953

(٤) المواجهة الإيرانية - الإسرائيلية والتحولات الجيوسياسية وتداعياتها الإقليمية، مرجع سابق.

العسكري وحده في تحقيق الأهداف السياسية، إذ لم تنجح في تجنيب إسرائيل خوض حرب إبادة جماعية لا تزال مستمرّةً، ربحت فيها عسكريًا، لكنّها خسرت فيها حصانتها السياسية والأخلاقية واهتزت مجتمعيًا، وتكاد تتحوّل بسببها دولةً منبوذةً بالرغم ممّا كانت تتمتّع به من رعاية عالمية استثنائية[١].

هذا كما أن التحديات التي واجهها محور المقاومة، مثل الضغوط على حركة حماس وحزب الله وسقوط حكومة الأسد، لم تؤدِّ إلى انحساره بشكل نهائي، وذلك بسبب الطبيعة المتغيّرة والمتحرّكة لسياسات المنطقة، بل أنّ سياسات إسرائيل الهمجية في غزة وتجاه دول المنطقة دفعت الرأي العام العربي - خاصة في لبنان وفلسطين- إلى تعزيز التوجّه نحو المقاومة كفكرة، والمطالبة بضرورة تبنيها استراتيجية في المنطقة[٢]. كما وضعت هذه السياسات والتفاعلات الشعبية حولها قيدًا - بدرجة ما- على نظام الشرع ونظم عربية أخرى، يعرقل الهرولة السابقة إلى التطبيع ولو إلى حين.

وإن كانت المقاومة كخيارٍ استراتيجي من غير المتوقع أن تتبناها النظم القائمة كخيارٍ استراتيجي، إلا أنه يجب أن تعي تلك النظم ألا تكون جزءً من المخطط الصهيوني لتحجيم المقاومة عبر تحالفات جديدة مع دول الخليج، وفرض ترتيبات أمنية جديدة في البحر الأحمر والخليج، والدفع بمسار اتفاقيات إبراهام نحو تكوين محور إسرائيلي -عربي أوسع (فمسار التطبيع وإن كان توقف إبان الطوفان، إلا أنه مازال قائمًا رغم الجرائم الصهيونية).

إن ما يميز هذه اللحظة هو أن الأطراف الإقليمية تملك فرصة نادرة لبناء نظام إقليمي أكثر شمولًا ومرونة ومقاومة، كيان حضاري يستند إلى موازنة المصالح بدلًا من فرض الهيمنة. وإذا ما نجح هذا المسار، تحت وطأة تداعيات مشهد غزة العزة طوال عامين، فقد نشهد انتقال العالم العربي وجواره الحضاري من "مسرح للصراع" إلى "ساحة للتفاهمات المتعددة"، وهو تحول سيعيد تعريف موقع المنطقة من النظام الدولي.

ومع ذلك، فإنه لا يكفي ما تمت الإشارة إليه من مشتركات ثقافية وتاريخية، فيجب بلورة هذا فيما يمكن من الاستجابة لحاجة هذه الكيانات للهوية سواء الإقليمية أو عبر الإقليمية، خاصة ما يتصل بالأبعاد الأمنية والاقتصادية ومواجهة سائر التحديات (المذهبية والقومية) والتغيرات التي تطرأ من حينٍ لآخر[٣]. ومن ثم، فإن إنشاء بعض المؤسسات الرابطة أمرٌ ضروري في هذا السياق. بحيث يناط بهذه المؤسسات تحديد دقيق للمخاطر وأولوياتها. على سبيل المثال، ألا يكون السعي لتحجيم نفوذ أحد الأطراف الإقليمية (مثل إيران) يصب لصالح الكيان الصهيوني، كألا يدفع الخوف من إيران وعودة نفوذها بسوريا (وهو احتمال محدود حاليًا) إلى تجاهل السلوك الإسرائيلي في السويداء والتلاعب بالأقليات على نحو أخطر من النمط الإيراني[٤].

أما بالعودة إلى حركات المقاومة الفلسطينية على وجه الخصوص، ولا سيما حماس، فلا شك أنها ستواجه تحديات تتعلق بما أصاب المحور الإيراني من تراجع، وهو ما يتطلب العمل على عدة جبهات، منها ما يتعلق بالعمل على إعادة بناء الموارد الذاتية، ومنها ما يتصل بضرورة بناء شبكة واسعة من الحلفاء الإقليميين، الذين أثبتت لهم الوقائع خلال عامين من الطوفان عدم جدوى الاقتصار على التحالفات مع القوى الدولية الداعمة للكيان الصهيوني. هذا فضلا عن إعادة النظر في البناء الذاتي للحركة ووظائفها، خاصة في المجال السياسي، على ضوء القبول بخطة ترامب التي تفرض الكثير من القيود. فهل سيُمثل التحول في أبعاد المحور الإيراني ضغطًا قويًا على المقاومة وحماس بصفةٍ خاصة نحو اختيارات صعبة خلال مراحل تنفيذ "خطة ترامب"؟

(١) برهان غليون، سورية في قلب التحوّلات الإقليمية والدولية، مرجع سابق.

(٢) هل تغيّر التحوّلات الإقليمية قواعد اللعبة لصالح إيران؟، مرجع سابق.

(٣) د. محمد إبراهيم حسن فرج، التحولات الجيوسياسية فى الشرق الأوسط، مرجع سابق.

(٤) ماجد كيالي، إسرائيل الدولة الإقليمية المهيمنة في زمن نتنياهو السياسي والحربي، مرجع سابق.

العلاقات العربية -الإيرانية في ضوء الواقع الراهن:

مداخل التناول واستراتيجيات التطوير

د. شيرين فهمي*

مقدمة:

عند قيام إسرائيل بهجومها العسكري على إيران في ١٣ يونيو ٢٠٢٥، قام سجال واسع على المستويين العربي والإسلامي؛ سجال بين المؤيدين للاصطفاف مع إيران -باعتبارها أولًا دولةً مُعتدى عليها ظلمًا وجورًا وعدوانًا، وباعتبارها ثانيًا دولةً إسلاميةً تتصدى لعدوانٍ صهيوني غاشم- وبين المعارضين للاصطفاف مع تلك الدولة "الشيعية" التي يرونها لا تقل عداوةً عن عداوة الكيان الصهيوني، آخذين في الاعتبار الصراع الدموي الطائفي والمذهبي بين السُنة والشيعة على مر التاريخ الإسلامي، بل على مر العقدين الماضيين على وجه الخصوص، في ضوء ما حدث بعد الغزو الأمريكي للعراق، أبريل ٢٠٠٣، من تعاضد شيعي مع المحتل الأمريكي، ثم ما حدث إبان الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد (٢٠١١)، من استقدام الأخير لحزب الله المدعوم من إيران إلى الأراضي السورية، وما اقترفه "الحزب" من مذابح شنعاء بحق السوريين السُنة، طيلة عقدٍ كامل.

ومن أجل تناول هذا السجال بطريقةٍ علميةٍ موسعة، يجب علينا التطرق إلى ثلاثة مداخل رئيسية، تساعدنا على فهم القضية فهمًا كليًا جامعًا شاملًا: المدخل الشرعي، المدخل التاريخي، مدخل الواقع الاستيراتيجي الراهن. ماذا يقول الشرع الإسلامي الحنيف؟ وبماذا يخبرنا التاريخ؟ وماذا يكشف الواقع الراهن؟، لنحاول عقب ذلك تقديم رؤية ومقترحات لترميم العلاقة بين الجانبين العربي والإيراني.

المدخل الأول- شرعي مفاهيمي

من الناحية الشرعية، فنحن بصدد سؤالٍ أساسي، وهو: هل يجب شرعًا الاصطفاف مع الدولة الإيرانية في هذه الحرب التي ما لبثت أن وضعت أوزارها بعد اثني عشر يومًا من اندلاعها؟ وهي الحرب التي لم تنته بعد؛ فوقف إطلاق النار الأخير -بضغطٍ أمريكي- لم ينه الحرب أو الصراع بين قوتين إقليميتين (إيران وإسرائيل)، ما زالتا تتنافسان، حتى لحظة كتابة هذه الدراسة، على ريادة الإقليم، والسيطرة عليه كليةً؛ إما من خلال مشروع إسلامي مقاوم ذي صبغةٍ صفوية شيعية، أو من خلال مشروع صهيوني إحلالي استعماري.

يركز التأصيل الشرعي، في هذه المسألة، على عدة مفاهيم مركزية؛ يُفهم ويُستنبط من خلالها تأييد شرعنا الحنيف للاصطفاف مع الدولة الإيرانية في معركتها ضد ذلك العدوان الصهيوني الغاشم الذي يُهدد المنطقة بأسرها، بل الأمة بكاملها؛ يُهدد الدين والنفس والنسل والعقل والمال التي تمثل جميعها مقاصد الشريعة الأساسية. **تتمثل تلك المفاهيم المركزية في مفهومين رئيسيين؛ "الوحدة" و"التوازن".** ولنأخذ كل مفهومٍ على حدي، موضحين كيف يخدم هذا التأصيل الحُجة الموجبة بدعم إيران في حربها مع إسرائيل.

- **مركزية مفهوم الوحدة**

حدثنا النبي "صلى الله عليه وسلم" عن أهمية -بل الضرورة القصوى- لوحدة الصف الإسلامي، محذرًا من مخاطر التقسيم والتفريق. ولعل من أبرز الأحاديث النبوية في هذا الصدد،

---

* باحثة في العلوم السياسية.

الحديث التالي: "دب إليكم داء الأمم قبلكم، الحسد والبغضاء، وهي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين، والذي نفسي بيدي، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أفلا أنبئكم بما يثبت ذلك لكم؟ أفشوا السلم بينكم" (الراوي: الزُبير بن العوام؛ التخريج: أخرجه الترمذي).

نعم، اختلف الصحابة في عهد رسول الله "صلى الله عليه وسلم"، لكنهم لم يسلوا حينذاك السيوف على أنفسهم، عملًا بقوله عليه الصلاة والسلام: "من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تُخفِروا الله في ذمته" (الراوي: أنس بن مالك؛ التخريج: أخرجه البخاري). وهو حديث يُبين لنا أهمية الظواهر في الحكم على الأشخاص؛ فمن أظهر علامات الإسلام فهو مسلم، يلزم احترامه وحفظ حقوقه وأمانه، ويُمنع من الاعتداء عليه والتعدي على حقوقه[١].

لقد أقر النبي باختلاف الصحابة، لكنه لم يُكفر أحدًا منهم، **فالاختلاف كان اختلاف رأي وفكر، لا اختلاف دين. وإذا كان الاختلاف مهددًا لتماسك ووحدة الأمة في العصور السابقة، فإن تهديد اليوم صار أضعافًا مضاعفة، ومن ثم لا يجوز شرعًا الاختلاف بأي حالٍ من الأحوال.** فالأمة حاليًا في أمس الحاجة إلى الوحدة في القوة والرأي للانتصار على أعداء الأمة، المتمثلين في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وغير ذلك من قوى مساندة للعدوان. ومن ثم، فإذا كان هناك كيانات قد اتحدت دون وجود ما يوحدها، لضروراتٍ ملحة، فنحن أولى منهم، لما يربط بيننا من مشتركاتٍ عقدية وحضارية وثقافية وجغرافية وتاريخية[٢].

ثم إنه لا يجوز شرعًا تكفير الشيعة، لكونهم مسلمون بشهادة جمهور علماء الأمة، وبشهادة الأزهر؛ فإن معصيتهم لا تخرجهم من الملة. صحيح أنهم مبتدعون، لكنهم ليسوا بكافرين. **وإن قضية التقريب وتوحيد الصفوف، ونزع فتيل التفاخر على الخطوط لهو أمر مشهود على مر عصور تاريخ الأمة**، إذ سعى دعاة التقريب إلى العمل سويًا على مستوياتٍ عدة، منها: تحريم النقاش حول أصول الدين وثوابته القطعية؛ التأكيد دومًا على مركزية الوحدة في قيم الإسلام ومبادئه؛ التصدي للخلاف بطريقةٍ علمية لا بطريقةٍ إعلامية أو خطابية (بما يؤكد على ضرورة معرفة الآخر من مصادره العلمية الموثقة القائمة على الحُجة والدليل، لا على البروباجندا والدعاية الرخيصة)؛ الكشف عن حقيقة العناصر التي تستغل الخلاف للوصول إلى مآربها الخفية (والحديث هنا عن دور الساسة في التفريق بين السنة والشيعة)؛ منع الخلاف الفكري من الوصول إلى الأرض وساحة العمل؛ نبذ الخلافات التاريخية في الوقت الذي يمتلئ فيه واقع الأمة بالتحديات والأخطار الداهمة التي توجب الوحدة. ويجب هنا التنويه عن نقطتين مهمتين، أولًا أن الفقهين (السني والشيعي) متقاربان إلى حدٍ كبير؛ ذلك لأن أصلهما واحد؛ وثانيًا، أن علم أصول الفقه كان له دور مشهود في عملية التقريب[٣].

ويولي المستشار طارق البشري السُنة، باعتبارهم الأغلبية، المسؤولية عن رأب الصدع، وتقريب المسافات بين المذاهب، وحفظ وحدة الجماعة الإسلامية؛ إذ لا يجوز تحويل بأسنا ضد المعتدين إلى بأسنا كمسلمين ضد بعضنا البعض؛ كما أنه من الخطأ تعميم أقوال القلة الشيعية المستهجنة على حساب جمهور العامة[٤].

وقد كان إصدار "ميثاق علماء الأمة حول طوفان الأقصى"،

(١) لؤي علي، "شيخ الأزهر: الاختلاف بين السنة والشيعة كان في الفكر والرأي وليس في الدين"، اليوم السابع، ٢ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://short-url.org/1c4zg

(٢) المصدر السابق.

(٣) وسام الضويني، "التقريب بين السنة والشيعة: متطلبات ومعوقات"، (في) د. نادية مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، أمتي في العالم، العدد الثامن: قضية الأمة ومشروع النهوض الحضاري، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٠٩، متاح عبر الرابط التالي: https://short-url.org/1gLmS

(٤) المصدر السابق. وراجع: طارق البشري، "طارق البشري يرد على القرضاوي: فتنة السنة والشيعة"، الدستور، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨.

في ٢٧ يونيو ٢٠٢٥، خير شاهد ودليل على تعزيز وحدة الصف الإسلامي تجاه قضية الأمة المركزية، وهي فلسطين؛ حيث قام مئات العلماء والفقهاء والمؤسسات الإسلامية، من أنحاء العالم، بالتأكيد على شرعية المقاومة الفلسطينية للعدوان الصهيوني، ووجوب نصرتها من قبل الحكام والمحكومين سواء. فـ "الوحدة والتصعيد الشامل واجبان شرعيان"، بينما الحياد والتخاذل خيانة وانسلاخ عن واجب الولاء. **وإن معركة "الطوفان" -حسب الميثاق- من صميم جهاد الدفع المشروع في الشريعة الإسلامية، لا يُشترط إذن حاكم أو تكافؤ في القوة، بل هو فريضة وقتية (واجب الوقت)، يوجبها ضراوة العدوان وحق النصرة**[١].

- **مفهوم التوازن**

التوازن سنة إلهية وقانون كوني، لا جدال فيه؛ إذ خلق الله التوازن في الكون والإنسان والشريعة؛ وأمرنا بالتوازن في كل شيء. ومن هذا المنطلق السُنني، توصل العلماء المسلمون إلى فقه الأولويات والموازنات، للموازنة بين المصالح والمفاسد في شتى أمور الحياة والمعاش، صيانةً وحفظًا لمقاصد الشريعة الخمسة: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال.

ومن فقه الأولويات والتوازنات، الموازنة بين مخاطر التشيع -وهي حاضرة بالتأكيد- ومخاطر الهجمة الصهيونية الراهنة التي لم يسبق لها مثيل، في اتساعها وقوتها وأدواتها واختراقاتها لجميع القوانين والمواثيق والمؤسسات الدولية دون رادع. وقد أكد الشيخ يوسف القرضاوي ذلك مبينًا، أنه لا بد من وضع خطوط حمراء بين السنة والشيعة فيما يخص ضرورة مواجهة خطر التشيع في البلاد السُنية الخالصة، ولكن دون إغفال في الوقت ذاته ضرورة مواجهة اكتساح الهيمنة الصهيونية لديار الإسلام. وهو الأمر الذي جعله مؤيدًا لحق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية، على اعتبار إيران جزءًا من ديار الإسلام، لا يجوز التفريط فيه، وعلى اعتبار أن الشيعة الإمامية ليسوا بكافرين، على الرغم من كونهم مبتدعين، **إلا أن إثارة ذلك الأمر يعد خطًا كبيرًا في السياق الراهن**[٢].

وكذلك من فقه الأولويات والموازنات، الوعي العميق بالوضع والشعور المركب الذي نحن بصدده. فمآسي التاريخ بين الطائفتين لا ولن تُنسى؛ وجرائم "حزب الله" بحق الشعب السوري لا ولن تُمحى من الذاكرة. **ولكن حينما يصير استحضار تلك المآسي عائقًا عن اتخاذ الموقف الذي يحمي مصلحة الأمة في المستقبل، يكون النظر قد وقع فيه خلل، وتكون منهجية التعامل مع الأحداث قد وقع فيها علة.** بمعنى آخر، إن انتصار الكيان الإسرائيلي على إيران -لا قدر الله- سيعني خطرًا مستطيرًا على جميع المسلمين، بكل طوائفهم واختلافاتهم؛ ولسوريا أولوية واضحة في ذلك الخطر المستطير[٣].

لا شك، ولا جدال أن يكون للشعب السوري كل الحق في استشعارهم لذلك الظلم الكبير الذي أوقعته إيران بحقهم -من خلال ما اقترفه ذراعها العسكري (حزب الله) في سوريا على امتداد أكثر من عقد- ولكن لا ينبغي الوقوف في تقييم هذا الحدث عند هذا الأمر فحسب. ثم إن إيران -إذا انتصرت- لن تتمكن من نشر مذهبها كما كانت تريد؛ وذلك لسببين أساسيين: أولًا، أنها تواجه محيطًا سُنيًا معاديًا يمثل أغلبية مسلمي المنطقة. ثانيًا، أنها قد خسرت كثيرًا من ثقلها الإقليمي في المنطقة، بعد الضربات العسكرية الإسرائيلية الموجعة التي تلقتها، على مدار العامين الماضيين، منذ اندلاع "طوفان الأقصى"[٤].

ومن فقه الأولويات والتوازنات أيضًا، **الموازنة بين الدعوي والسياسي في العلاقات العربية مع إيران، وعدم الخلط بين الاثنين، كما يحدث حاليًا بكل أسف.** فمن جانب، نجد الدعاة

(١) علماء الأمة يطلقون "ميثاق طوفان الأقصى" لتوحيد الموقف الشرعي تجاه جرائم الاحتلال، الجزيرة نت، ٢٧ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eMHsT3

(٢) المصدر السابق.

(٣) نواف هايل تكروري، "جدلية الخطر الصهيوني والخطر الإيراني والواجب حاليا في هذه المعركة"، هيئة علماء فلسطين، ١٨ يونيو ٢٠٢٥، على(onX @palscholars48)

(٤) المصدر السابق.

غير قادرين على تخيل السياسي، فيقومون بتكفير الشيعة، ويضعونهم مع إسرائيل وأمريكا سواء، بل يضعونهم في منزلةٍ أشر وأسوأ. ونجد الساسة، من الجانب المناقض، غير قادرين على تفهم الدعوة ومستلزماتها، فيرون إيران دولةً قوميةً، ساعيةً إلى إحراز هيمنة استراتيجية في المنطقة ضد منافسها الإقليمي (إسرائيل)، وضد خصمها الأيديولوجي والاستراتيجي (أمريكا)، مستغلةً القضية الفلسطينية غطاءً لمصالحها. **ولكي نوازن بين الفريقين، فنحن بحاجة إلى بلورة منظور حضاري، يجمع بين تلك الثنائيات في رؤية إسلامية منظمة، يُسفر عنها تشكل نموذج "السياسي المتدين"** الذي يُعنى بتفاعلات الدولة الإيرانية السياسية، وتفاعلات القوى المتحالفة معها، وكذلك يُعنى بمذهب إيران ومحورها الشيعي، وتطوراته في الانتشار[١].

وأخيرًا، إذا كان الإسلام قد أباح للمسلم التعامل مع الكافر المهادن، من أجل حفظ مصلحة الأمة، ومصلحة هذا الدين، ألن يُبيح التعامل مع المسلم العاصي، بغض النظر عن معصيته؟ فإذا كان بعض مسلمي الشيعة قد تجاوزوا فكرًا وممارسةً، فسيظلون مسلمين موحدين، وعاصين في الوقت ذاته. ألم يستعن رسول الله "صلى الله عليه وسلم" في غزوة حنين بأسلحة "صفوان بن أمية" المشرك، لمحاربة الكفار؟ وألم يستعن في هجرته من مكة إلى المدينة بـ"عبد الله بن أريقط" المشرك، ليدله على الطريق؟ **إذا كانت الاستعانة بالكافر قد جازت شرعًا، من أجل تحصين وحماية مصلحة الإسلام، ألن تجوز الاستعانة بالمسلم الموحد العاصي لنفس الغرض؟**

المدخل الثاني- دلالات الذاكرة التاريخية

تحمل الذاكرة التاريخية للصراع السُني الشيعي دلالاتٍ عدة، تشير جميعها إلى مرارة ذلك الصراع عبر التاريخ الإسلامي، **إلا أنه كان أولًا صراعًا سياسيًا من الدرجة الأولى**، اشتغل به الساسة وأقحموه في سياساتهم الدنيوية البحتة، وأقحموا فيه الأمة بالإجبار، دون اختيار حر منها؛ وكذلك كان صراعًا مسؤولًا عنه الساسة من الطائفتين معًا، السنة والشيعة، وليس الشيعة وحدها. **وثانيًا، كان صراعًا ناتجًا عن موالاة بعض الساسة المسلمين للمحتل الخارجي**، مما أضعف الأمة والدولة سواء، فأسفر عن هزائم المسلمين عبر التاريخ الإسلامي، وسقوط الدولة الإسلامية في نهاية المطاف. ولنا مثالان واضحان: سقوط الأندلس في القرن الخامس عشر الميلادي، وسقوط العراق في القرن الواحد والعشرين. **وثالثًا، كان صراعًا ناتجًا عن "مرحلة التعددية المذهبية والطائفية والعرقية"، خلافًا لـ "مرحلة الوحدة والفتوح" التي سبقتها.**

- **الصراع السني الشيعي صراع سياسي**

نعم، كان صراعًا سياسيًا بالأساس، لا صراعًا مذهبيًا، كما يُشاع. فمنذ البداية، كان صراعًا على الحيازة والتملك والتسيد والنفوذ؛ وهو ما أفضى إلى التفكك بين "الديني" و"السياسي"؛ **وهو ما دلل على التناقض الفج مع المنطق الائتماني الأخلاقي الذي يعتبر الخلافة أمانة في عنق الراعي والمسؤول، وليس فرصةً للتسلط والنفوذ.** وللاسف، لم يُجابه هذا الصراع السياسي بقوة العلماء في علمهم وموقفهم المنوطون به في مثل تلك الظروف؛ وإنما كان تقصيرهم هو سيد الموقف؛ إما بغض الطرف، أو بتزيين سياسات النفوذ وتجميلها[٢].

لقد تفكك "الديني" عن "السياسي" منذ احتدام الفتنة بين الصحابيين الجليليين، "معاوية بن أبي سفيان" و"علي بن أبي طالب". وهكذا انفصلت الأمانتان، وتحول الأمر من بعدها إلى صراعٍ تاريخي طائفي بين الطائفتين؛ لنصل اليوم إلى نزاعٍ سياسي سعودي إيراني في عصرنا الحالي. **لقد ابتُلي النظامان بداء العداوة وعدم وصل "الديني" بـ"السياسي". وبكل أسف، لم تتم محاصرة تلك العلل على أيدي العلماء والفقهاء، من الجانبين**[٣].

ولم يكن الساسة الشيعة هم المسؤولين وحدهم عن هذا

(١) مدحت الليثي، "الأمة والطائفية من منظور حضاري إسلامي: الدعوي والسياسي في العلاقة مع إيران"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://short-url.org/1c4Av

(٢) طه عبد الرحمن، ثغور المرابطة: مقاربة ائتمانية لصراعات الأمة الحالية، بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٩.

(٣) المرجع السابق.

الصراع؛ وإنما الساسة السُنة كان لهم باع في المسألة أيضًا، لا يقل سوءًا عن نظرائهم الشيعة. فقد بدأ الصراع أمويًا هاشميًا، حينما اتهم الهاشميون بني أمية بالحيازة المطلقة للملك؛ ثم صار الصراع عباسيًا فاطميًا، حينما اتهم العباسيون (السُنة) الفاطميين (الشيعة) بمنازعة الله في مالكيته بانتحال بعضهم صفة الألوهية؛ ثم صار سلجوقيًا بويهيًا حينما اتهم السلاجقة (السُنة) البويهيين (الشيعة) بالخيانة لاستعانتهم بـ"هولاكو" التتري للقضاء على السُنة؛ ثم صار عثمانيًا صفويًا، حينما اتهم العثمانيون (السُنة) الصفويين (الشيعة) بالاستعانة بالقوى الغربية وحملات التبشير للقضاء على الدولة العثمانية. **ونستخلص من كل ذلك، أن الداء أو المرض الحقيقي هي الرغبة في التسيد، مما أدى إلى الخيانة من قبل الساسة في الطائفتين، الأمر الذي أدى إلى تهديد الأمة وإسقاط الدولة.** وقد انتقل هذا الداء إلى النظامين السعودي والإيراني؛ فاتجه النظام السعودي إلى التحالف مع قوى الغرب، المناقض له في الدين والعقيدة والتاريخ والحضارة، على حساب الطرف الإيراني المسلم، المجاور له تاريخيًا وثقافيًا وجغرافيًا وحضاريًا. وعلى الوجه الآخر، أصيب النظام الإيراني بعلة "الاغترار بالقوة"؛ فصار يستخدم ميليشياته وأذرعه العسكرية لفرض التشيع بالقوة في الدول السُنية الخالصة[١].

- **الصراع السُني الشيعي وموالاة المحتل الأجنبي**

لأن الصراع أصله سياسي، ولأن الصراع محوره الرئيسي التسيد والنفوذ والتملك، فلم يكن لدى الساسة من الجانبين أي مانع من التحالف مع المحتل الأجنبي وصولًا إلى غاية التملك. ولنا في سقوط الأندلس، في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، خير دليل وخير آية؛ إذ كان عصر ملوك الطوائف خير شاهد على تلك الخيانات السياسية ضد مصلحة الأمة. على سبيل المثال، "المأمون بن ذي نون" الذي أدخل القشتاليين إلى طليطلة عام ١٠٨٥م، مما أسفر عن سقوطها. وكذلك الملك "أبو عبد الله الصغير" الذي خان والده وعمه، فتحالف مع الأسبان ليستولى على الحكم بمساعدتهم، ثم انتهى الأمر بتسليمه مفاتيح غرناطة للملكين الكاثوليكيين "إيزابيلا" و"فرناندو".

وفي التاريخ الحديث، كانت موالاة بعض الجماعات الشيعية مع المحتل الأمريكي للعراق في أبريل ٢٠٠٣، إذ عادت قيادات شيعية عراقية من المنفى (إيران)، لتشارك في "مجلس حكم الانتقال"، تحت رعايةٍ أمريكية؛ مثل "عبد العزيز الحكيم" من "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، و"إبراهيم الجعفري" من "حزب الدعوة الإسلامية". وهكذا تعاونت تلك القيادات الشيعية مع العدو الخارجي في إدارة الدولة العراقية الجديدة المحتلة أمريكيًا.

وعلى الجانب الآخر، إذا كانت إيران يديها ملطختين بدماء المسلمين في سوريا، فإن العراق (صدام حسين) يداه ملطختان بدماء الشيعة.

- **خبرة التاريخ الإسلامي في مرحلتي "الوحدة" و"التعددية"**

تقول لنا خبرة التاريخ الإسلامي أن تمتع الدول الإسلامية بمركزٍ متميز في النظام الدولي كان بناءً على عدة عوامل، أهمها: تمسك الدول الإسلامية بالعقيدة الإسلامية؛ تنمية قدراتها العسكرية؛ احتلالها مركزًا متميزًا في هيكل النظام الاقتصادي العالمي؛ مناصرتها لبعضها البعض ضد العدو الخارجي؛ استقرار جبهاتها الداخلية، مما لم يمكن من تدخل القوى الخارجية في شؤونها. **ومن ثم، كان انتفاء هذه العوامل نذيرًا بتدهور الدول الإسلامية وسقوطها في براثن القوى الخارجية**[٢].

في ظل وجود تلك العوامل، **لم تكن مسألة المذهب أو**

---

(١) المصدر السابق.

(٢) نادية مصطفى، "التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل"، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://short-url.org/1c4B6

الطائفة إشكاليةً إنما مصدرًا للتنافس الشريف والتنوع الثري. بمعنى آخر، إن تولي الأجناس المسلمة (العرب، الأتراك، الفرس) على قيادة المسلمين، ومواجهة الخصم، كان في مجموعه لصالح خدمة الإسلام ولصالح نهوض الأمة بعد كل مرحلةٍ خبو. فالضعف في الدور القيادي لطرفٍ مسلم كان يعوضه نمو طرف آخر، في مواجهة خصم آخر، في محور جغرافي آخر[١].

وهو ما شهدناه في مرحلة "الوحدة والفتوح والشهود الحضاري"، المتمثلة في خبرة القرون الهجرية العشرة الأولى، حيث لم تكن التعددية (الناتجة عن الاختلافات المذهبية، أو العرقية، أو الطائفية، أو القومية) مصدر تهديد لوحدة الأمة و إنجازاتها، بل كانت مكونًا من مكونات الإنجاز الحضاري، ومن ثم لم تنجح التدخلات الغربية حينذاك في اللعب بهذه الورقة. فرُغمًا من الحروب الصليبية والغزوة التتارية الأولى والثانية، فقد نجحت التعددية في الدفاع عن الثغور والمرابطة عليها. ذلك أن التنافس لم ينطلق أساسًا من المذهب أو القوم، إنما من القوى والمصالح في فضاءٍ حضاري ممتد، تمتزج فيه الشعوب مع الانتماء لكيانٍ أكبر، وهو الأمة. لقد كان تنافسًا في حماية الأمة من التهديد الخارجي؛ مثل دعم الترك السلاجقة للخلافة العباسية في التصدي للبيزنطيين، ودعم الدولة الفاطمية الشيعية في مصر بمقاومة البيزنطيين، ولو في إطار التنافس مع الخلافة العباسية والسلاجقة[٢].

إلا أنه مع نهاية القرن العاشر الهجري (القرن الخامس عشر الميلادي) تبدلت الأحوال: فقد استمعت الفواعل الإسلامية إلى نوازع الفرقة والصراع؛ وباتت العلاقة بينها إما في صورة صدامات عسكرية مباشرة، أو في صورة تحالفات مع فواعل غير إسلامية ضد فواعل إسلامية. وانفرطت الرابطة العقدية، وصرنا أمام حروب إسلامية -إسلامية، ساهمت في تدهور الدول الإسلامية، وانهيارها وتفككها، وسقوط الوحدة الإسلامية، وصولًا إلى سيادة نمط التجزئة والانقسام والتعددية المفرطة، في وقتٍ تفوق فيه دور الطرف الآخر (الأجنبي المحتل). **وهنا يجب القول، إن أنماط التفاعلات السلبية الخاطئة هي التي مهدت الطريق إلى التدخل الأجنبي.** فما بين التحالف مع طرفٍ غير مسلم في مواجهة طرف مسلم منافس، والتحارب المباشر بين الفواعل المسلمة لتحقيق مكاسب طرف غير مسلم، وعدم نصرة طرف مسلم في مواجهة طرف غير مسلم، كان التدخل الخارجي هو النتيجة المنطقية لجميع تلك الأنماط التفاعلية الخاطئة التي لم تراع الرابطة العقائدية، ولم تراع مصلحة الأمة[٣].

وفي ظل اندثار الرابطة العقدية بين الفواعل الإسلامية، تحولت التعددية من مصدر قوة إلى عبءٍ ذي عواقب سلبية، ولا سيما في ظل تصاعد درجة التدخل الخارجي؛ إذ وظف الأخير ذلك التنافس البيني، المشروع والطبيعي، ليتحول بالتدريج إلى صراعٍ "تتآكل في ظله كل مفاهيم الوحدة الإسلامية". وتتصف هذه المرحلة، المتباينة تمامًا عن سابقتها، بالتراجع (مرحلة التعددية والتراجع والهجوم الخارجي)؛ والتي امتدت منذ القرن العاشر الهجري (القرن الخامس عشر الميلادي) إلى يومنا هذا[٤].

وتتكون هذه المرحلة الثانية، البائسة -إن جاز القول- من ثلاث مراحل فرعية: المرحلة الأولى (من القرن الخامس عشر حتى نهاية الثامن عشر الميلادي)، والتي شهدت الهجوم على أطراف العالم الإسلامي، ونجاح سياسات الاستحواذ الأسبانية (سقوط الأندلس) وبداية الأطماع الروسية في ذات الوقت. المرحلة الثانية (ما بين القرن التاسع عشر الميلادي واندلاع الحرب العالمية الأولى)، والتي شهدت الحملة الفرنسية على مصر، ومؤتمرات التوازنات الأوروبية الجديدة (من فيينا إلى فرساي) التي استقطعت من أوصال الإمبراطورية العثمانية، وهو ما دشن الموجة الثانية من التنافس الاستعماري الحديث؛ حيث كانت بداية مرحلة تقسيم الكيان المكتمل، مع دخول الإمبراطورية الروسية القيصرية على الخط، وتهديدها للدولتين

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

الصفوية والعثمانية اللتين بدأتا في الضعف والتهالك، بينما رفضا التعاون سويًا.

والمرحلة الثالثة (ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب الباردة)، والتي شهدت استكمال استعمار العالم الإسلامي مع نشأة الدول الإسلامية الحديثة بحدودها الاستعمارية، في ظل تدخلات خارجية في طبيعة النظم السياسية والاجتماعية. وكانت المحصلة النهائية: تجزئة الكيان الحضاري الممتد المكون من عدة أقوام إلى دولٍ حديثة متصارعة على أسسٍ قومية أو مذهبية أو سياسية[١]. علمًا أنه خلال هذه الفترة اندلعت الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، وتبعها الحرب العراقية -الإيرانية، على نحو جعل خريطة العلاقات الطائفية أكثر تعقيدًا.

ومع انتهاء الحرب الباردة وبداية عصر الأحادية الأمريكية والعولمة، شهدت المنطقة العودة للاحتلال العسكري من ناحية، وإعادة تقسيم المُجزأ من ناحيةٍ أخرى، مع صعود خطابٍ قوي للاختلافات المذهبية، إعدادًا لفضاء عربي إيراني تركي يتم تقسيمه طائفيًا ومذهبيًا وفق "مشروع الشرق الأوسط الكبير" (١٩٩١)؛ فيصير التقسيم في داخل الدولة الواحدة، بعدما كان بين الدول. وتعد العلاقات الراهنة بين العرب وإيران أحد مشاهد سيناريو "الشرق الأوسط الكبير"، حيث التدخل الخارجي بهدف إعادة تقسيم المنطقة من جديد، على أسس قومية ومذهبية[٢]. وليس التغول الإسرائيلي الحالي، المدعوم أمريكيًا وأوروبيًا، إلا تمثيلًا لذلك التدخل الخارجي لتفتيت المنطقة.

المدخل الثالث- حسابات الواقع الاستراتيجي الراهن منذ "الطوفان"

ماذا يقول الواقع الاستراتيجي الراهن إزاء الحرب الإيرانية الإسرائيلية الأخيرة؟ ذلك هو المدخل الثالث والأخير للنظر في قضية العلاقة بين إيران والعرب في ضوء اللحظة الراهنة. باختصار، فإن الواقع الاستراتيجي يشير بمنتهى الوضوح -ودون أدنى مواربة- إلى استفحال وتغول إسرائيل (بمساندة كلٍ من أمريكا وأوروبا) في المنطقة العربية، بشكلٍ مطلق لم يسبق له مثيل، مع وجود إيران كدولة مقاومة لهذا الطغيان في المنطقة، ومن ثم الدولة الوحيدة التي تتوازن استراتيجيًا مع إسرائيل؛ وهو الأمر الذي يؤكد ضرورة حفظ صمود إيران كصمام أمان أمام إسرائيل.

وإذا كان الواقع الاستراتيجي الراهن يعكس غيابًا وتداعيًا وتخبطًا استراتيجيًا عربيًا واضحًا، فإنه يعكس على الوجه المناقض حضورًا إيرانيًا لا تخطئه العين؛ إلا أن هذا الحضور قد خفت مؤخرًا -منذ اندلاع "الطوفان" في أكتوبر ٢٠٢٣ بعد ضرب الأذرع العسكرية التابعة لإيران، واحدًا تلو الآخر، ثم الضربة الإسرائيلية الأخيرة، في ١٣ يونيو ٢٠٢٥، للمفاعلات النووية الإيرانية، والتي كشفت عن ضعفٍ وتراخٍ استخباراتي إيراني شديد، وانعدام للتوازن العسكري لصالح الدولة الإسرائيلية. خلاصة القول، إن الواقع الاستراتيجي الراهن يحمل في طياته من المخاطر التي تهدد ليس مصالح إيران فقط، وإنما مصالح العرب أيضًا، مما يستوجب التعاون بينهما، والكفاح سويًا من أجل القضاء على هذا العدو اللدود.

- **استفحال إسرائيلي في المنطقة**

في سبتمبر ٢٠٢٣، قبل "الطوفان" بأسابيع، ألقى نتنياهو كلمةً أمام الكونجرس الأمريكي، يعلن فيها اعتزامه إقامة "شرق أوسط جديد"، يقوم على فكرة "إسرائيل الكبرى الجديدة"؛ وهي فكرة قديمة كان قد طرحها شيمون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، والذي افترض فيه أن الرخاء الاقتصادي مع دول المنطقة العربية هو السبيل الوحيد لتحقيق هذه الفكرة، والتي يحول دون تحققها حركات المقاومة صاحبة استراتيجية "وحدة الساحات". **وتطبيقًا لهذه الفكرة على الأرض، يصير دور إسرائيل الرئيسي هو مواجهة تلك الحركات المقاومة، حتى تُترَك الولايات المتحدة في انشغالها على جبهتي أوروبا وأوكرانيا من ناحية، وانشغالها في مراقبة صعود الصين من ناحيةٍ أخرى.**

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

يقود هذا الطغيان الإسرائيلي حكومة إسرئيلية يمينية متشددة، تفرض إرادتها بالقوة على المنطقة، وترفض رفضًا قاطعًا لأية حلول سلمية تفاوضية. ويغذيها في ممارسة هذا الطغيان، تأييد كلٍ من الولايات المتحدة وأوروبا، وصمت بل تخاذل الدول العربية، وتقلص دور المؤسسات الأممية والدولية في التأثير على قرارات وسياسات الدول الغربية العظمى. **تبغي إسرائيل إيجاد شرق أوسط جديد، تفرض فيه الحرب والسلام بالقوة، دون أن يحاسبها أحد، في ظل واقع فوضوي للمنطقة، يتعذر فيه وجود أية صيغ للأمن الجماعي، ويسهل فيه اندلاع أية حروب أو صراعات.**

يتمثل الهدف الاستراتيجي الأوسع لإسرائيل في إعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي، تعزيزًا لهيمنتها وثقلها بالمنطقة. وتحقيقًا لهذا الهدف، كان قيام إسرائيل بضرب إيران في ١٣ يونيو ٢٠٢٥، والسعي المستمر والحثيث لإضعاف وكلاء إيران بالمنطقة ("حزب الله" و"أنصار الله")، والقضاء الكامل على القضية الفلسطينية، بتهجير فلسطيني غزة تهجيرًا قسريًا نحو مصر والأردن، واستغلال الصراعات الإقليمية الحالية (ومنها طبعًا العربية -الإيرانية) لإجبار القوى الإقليمية الأخرى بأسرها على الخضوع لها؛ وهو ما نسميه "مبدأ الصدمة والفرصة"، أي استغلال لحظات من عدم الاستقرار الإقليمي لتعزيز المصالح الإسرائيلية[١].

يستهدف نتنياهو قيادة المنطقة عبر أربعة مسارات: محو جميع الحقوق الفلسطينية عبر المستوطنات والتهجير؛ التطبيع مع الدول العربية على عدم الاعتراف بأي حق لتقرير المصير الفلسطيني؛ تجاهل جميع مقترحات الأرض مقابل السلام، وأي مباديء للأمن الجماعي؛ وأخيرًا، حرمان إيران من أية قدرات نووية وعسكرية[٢].

وقد بدأت إسرائيل بالفعل في تحقيق الوسائل التي ستوصلها لهدفها الاستراتيجي؛ إذ فقدت إيران مؤخرًا الكثير من استراتيجيتها الردعية والدفاعية، بعد تلقيها ضربات إسرائيلية مفصلية منذ اندلاع "طوفان الأقصى". تلك الضربات الإسرائيلية التي نالت من الأذرع العسكرية الإيرانية، والتي كشفت عن خللٍ واضح في القدرات العسكرية والاستخباراتية الإيرانية مقارنةً بنظيرتها الإسرائيلية.

وبناءً عليه، فإنه في ضوء تفاقم الخطر الصهيوني يصير حديث الفرقة بين السُنة والشيعة سببًا لشق الصف العربي الإسلامي؛ وهو ما يوجب منعه في كافة الأحوال. **ذلك أن معايير الأمة والوحدة ومواجهة العدو المشترك متقدمة على معيار الطائفية، والانشقاق، والاشتباك مع الشقيق والأخ في الدين والتاريخ والحضارة.** نعم، هناك نمطان من التفكير على الساحة الإسلامية: نمط مشغول بالدفاع عن الطائفة السُنية، ومستغرق في غيرته على المذهب السُني من التغول الشيعي المرصود، ونمط مشغول بالدفاع عن الأمة ومصالحها المستقبلية؛ النمطان مطلوبان، ولابد أن يتكاملا. **إلا أن السؤال الجوهري المطروح الآن: هل معيار الطائفية صار يتقدم على معيار الأمة[٣]؟**

إضافةً إلى ذلك، لا بد من الوعي العميق بسعي الساسة الأمريكيين والإسرائيليين نحو عزل قوى المقاومة في محيطها العربي الإسلامي، ليسهل ضربها؛ مُحولين كراهة المسلمين تجاه الخطر الصهيوني إلى كراهةٍ تجاه خطر شيعي متوهم[٤].

إن الواقع الاستراتيجي الراهن يُظهر لنا صورةً جديدة للمنطقة، لم نعهدها من قبل؛ **وهي صورة لمنطقةٍ غير آمنة، يسهل فيها اندلاع الحروب والصراعات بطريقةٍ مباشرة أو عبر الوكلاء**، مما يشير إلى غياب تام للأطر الدبلوماسية الجماعية.

---

(١) هشام جعفر، خطة نتنياهو لسيادة الشرق الأوسط عبر ضرب إيران، موقع الجزيرة.نت، ٢٠٢٥/٦/٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://short-url.org/1c4Bw

(2) Amr Hamzawy, "Does Collective Security in the Middle East Still have a Chance", Carnegie Endowment, June 25, 2025, available at: https://short-url.org/1gLow

(٣) الضويني، مصدر سابق.

(٤) المصدر السابق.

وهو أمر ناتج عن انعدام التوازن في القدرات العسكرية والاستخباراتية بين قوى المنطقة، والذي يصب لصالح إسرائيل ذات الحكومة اليمينية المتشددة والإرادة المترسخة في فرض الحرب والسلام (إن وُجد) بالقوة[١].

ومما ساعد على تفاقم الوضع لغير صالح العرب، التحول الاستراتيجي المشهود في إيران منذ اندلاع "الطوفان" في أكتوبر ٢٠٢٣؛ إذ فقدت إيران، كما ذكرنا، استراتيجيتها الردعية والدفاعية أمام إسرائيل والولايات المتحدة، ومن ثم فقدت تأثيرها على أية صفقات إقليمية أو أية صفقات مع واشنطن. وهو الأمر الذي شجع إسرائيل على التوغل أكثر فأكثر في المنطقة؛ ومن ثم استكمال ضرباتها العسكرية على إيران في يونيو ٢٠٢٥. وقد أعطت واشنطن الضوء الأخضر إلى إسرائيل، معتبرةً ذلك فرصةً استراتيجيةً للقضاء على البرنامج النووي الإيراني مرةً واحدة. وبالرغم من إدراك إيران لذلك التحول الاستراتيجي، وبالرغم من محاولاتها الحثيثة في تغيير سلوكها السياسي تجاه الدول العربية (التقارب)، وسعيها للتفاوض مع واشنطن، إلا أن ذلك لم يُسفر عن منع الضربات الإسرائيلية ثم الأمريكية[٢].

إن انتصار إسرئيل على إيران -إن حدث- سيعززوسيدعم من ذلك الوضع الاستراتيجي. فالصراع الإيراني الإسرائيلي هو صراع صفري؛ الخطر فيه على المحارب والمسالم سواء؛ فالكل بات فلسطينيًا شاء أم أبى. فإما يتحالف ويصطف العرب مع إيران، للقضاء على النظام الإسرائيلي، وإما يصير البديل كارثيًا. بمعنى آخر، إن فرغت إسرائيل من إيران، ستنقلب بعدها على مسالميها من الدول العربية السُنية التي تبتغي تطبيعًا مع المحتل الإسرائيلي. وفوق ذلك، سيكون هناك نظامًا جديدًا في إيران، موالٍ لواشنطن وتل أبيب، مما سيُفضي إلى تقليل الوزن الاستراتيجي النسبي للدول العربية أمام النظام الجديد في إيران[٣].

إن انتصار إسرائيل على إيران سيعني تباعًا القضاء على الأغلبية العربية في غزة، إما إبادةً أو تهجيرًا؛ كما سيعني استهدافًا لمصر التي تقف الأولى في طابور الدول المستهدفة إسرائيليًا (بغض النظر عن اتفاقية السلام)؛ وستكون المحصلة تغولًا استراتيجًا في الأراضي العربية لسد ذلك الجوع الاستراتيجي الإسرائيلي للأرض[٤].

- **الفراغ والغياب الاستراتيجي العربي**

لم تستغل إسرائيل فقط التحول الاستراتيجي الإيراني السلبي منذ "الطوفان"، وإنما استغلت أيضًا حالة الفراغ الاستراتيجي العربي، بوضع الدسائس الطائفية، ومن ثم تعميق الاستقطاب. كما هو واضح للعيان، فنحن -العرب- في وضعٍ مأساوي، لم تشهده المنطقة من قبل. فمن ناحية، نجد غيابًا لأي رؤية استراتيجية عربية، سواءً إزاء ذلك العدوان الإسرائيلي الغاشم الكاسح، أو إزاء التوظيف الإيراني للميليشيات الشيعية في المنطقة. ومن ناحيةٍ أخرى، نجد سياسات أحادية تطبيعية مع الكيان الصهيوني، العدو المغتصب والمحتل صاحب المشروع الإحلالي، بديلًا عن إيران الدولة الإسلامية ذات المشروع الصفوي التبشيري.

والجامع بين الناحيتين هو حالة تخبط عربي تسير عكس اتجاه متطلبات الأمن الإقليمي، وتتخلى بوضوح عن خيار المقاومة حتى هذه اللحظة. وأكبر دليل على الفشل العربي، هو عدم قدرة الأنظمة العربية -ومعهم الدولة التركية- على اقتراح أفكار الوساطة والدبلوماسية وإحياء حل الدولتين، تحقيقًا للأمن الجماعي؛ ومن ثم فشلها جميعًا في ثني نتنياهو عن مواصلة سياساته الوحشية التي أوصلته مؤخرًا إلى مهاجمة إيران في يونيو ٢٠٢٥[٥].

نحن نشهد، بكل أسف، واقعًا عربيًّا مزريًا، تداعيًا

(1) Hamzawy, Op. cit.

(2) Ibid.

(٣) تميم البرغوثي، "تحريرها كلها بدأ"، ١٦ يونيو ٢٠٢٥، TamimBarghouti X

(٤) المصدر السابق.

(٥) شيماء بهاء الدين، "المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الحرب على غزة.. هل من مسار لتوازن بين العرب وإيران (ورقة أولية)"، مركز الحضارة للبحوث والدراسات، ٢٩ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي:

استراتيجيًّا، سياسات تجزيئية في التعامل مع التهديدات الإقليمية، أزمات اقتصادية، خلافات سياسية وطائفية، انهيار الدولة في عددٍ غير قليل من البلدان العربية، إذ تتصارع على مقدراتها مجموعات من الجماعات المسلحة (السودان، ليبيا، الصومال، اليمن). **نحن في النهاية أمام "تيهٍ عربي متعمد"، يتمثل في حالة إقليمية مأزومة، تحفز قوى إقليمية وعالمية على العبث بمقدرات الإقليم**[١].

لقد تخلَّت الدول العربية عن الصبغة المقدسية، مُضيعةً أمانة الأرض والفطرة، لتُسلم وجهها في النهاية صوب إسرائيل؛ ثم استخدمت وسائل مذهبية لتحقيق التسيد والنفوذ السياسي. فالصراع إذن كان ذا طبيعة سياسية لا مذهبية أو عقدية، كما يُراد به أن يكون، وأكبر دليل على ذلك، عدم ارتباط الجماهير المسلمة بهذا الصراع تاريخيًا ووجدانيًّا. وهنا نتساءل: أين دور المثقف المسلم في درء تلك الفتنة، وفي منع ظهور "عالم ما بعد الأمانة" المشهود حاليًا[٢]؟

وإذا كان بعض العرب يشتكون من امتداد النفوذ الإيراني، عبر الميليشيات الشيعية، في العالم السُني العربي، وتوظيفه خلال الحرب على غزة، **فلنسألهم: أين الرؤية الاستراتيجية العربية تجاه كل ذلك؟** ألم يكن أحرى بالدول العربية السُنية أن تقوم هي باحتضان مشروع المقاومة في مظلة من الأمن العربي الجماعي؟ ألم يكن أحرى بتلك الدول أن تبلور مفهومًا متكاملًا عن الأمن القومي العربي، فتحدد من هو العدو، ومن هو الحليف، وما هي مصادر التهديد؟! ولكننا -بكل أسف- نجد وضعًا مناقضًا لكل ذلك. نجد أنظمة إقليمية فرعية مفككة ("مجلس التعاون الخليجي" كمثال) عديمة الأثر والمعنى؛ ونجد انقسامًا في داخل الدولة العربية الواحدة؛ ونجد إدراكًا عربيًا عدوانيًا تجاه إيران، وفي المقابل إدراكًا مهادنًا تجاه إسرائيل؛ نجد غيابًا لاستراتيجية عسكرية عربية في ظل عدم تكافؤ مع القوى الإقليمية الأخرى (سواءً إسرائيل أو إيران)؛ نعيش رديًا اقتصاديًا عربيًا بسبب حالة "العسكرة الوهمية"؛ نجد غيابًا للدولة القائد (تراجع دور مصر الإقليمي مع عدم فعالية الكيانات الجماعية العربية)؛ نجد قصورًا في التعامل مع المكون الشيعي في الدول العربية، وقصورًا في تقدير القيمة الاستراتيجية للمقاومة بالرغم من خطورة التهديدات. وفي مقابل كل ذلك، نجد تناميًا في القوة العسكرية الإيرانية لدرجة تحذير "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" باقتراب إيران من صنع القنبلة النووية (تقرير ديسمبر ٢٠٢٣). **فأنى كل ذلك من الأمن القومي العربي**[٣]؟

وبالطبع، يصير الكيان الصهيوني هو المستفيد الأكبر من حالة الفراغ الاستراتيجي العربي، والمصاحبة لحالة الاستنفار الطائفي السُني الشيعي. وفي ذلك، تسعى إسرائيل جاهدةً نحو جعل الخليج العربي رأس حربة المواجهة مع إيران، وهو ما يستلزم تعميق الاستقطاب الطائفي، وفرز ما يُسمى "محور الاعتدال العربي"، والذي يصير منوطًا -حسب الإملاءات الإسرائيلية- بمجابهة ما يُطلق عليه "محور الممانعة" الذي تقوده إيران مع العراق وسوريا (قبل سقوط نظام "الأسد" في ديسمبر ٢٠٢٤) وقوى المقاومة العربية[٤].

ملامح استراتيجية لتطوير العلاقات: ما هو المطلوب حاليًا؟

وفي ظل تلك التهديدات الواضحة والمتصاعدة، يجب التحرك على النحو التالي:

١) **توثيق الصلة الاستراتيجية بين الدوائر الثلاث: العربية، والإيرانية، والتركية**، إضعافًا للكيان الصهيوني، وتحجيمًا للسياسات الإسرائيلية والأمريكية. ومن ذلك، استغلال فرصة انشغال إسرائيل بانقساماتها الداخلية، وانشغال أمريكا بصدامها الاستراتيجي مع الصين، بهدف تنويع الشراكات العربية والإيرانية والتركية. ومن ذلك أيضًا، وضع عوامل الدين والتاريخ والجغرافيا في الحسبان، والتغاضي عن

https://short-url.org/1gLpk

(١) المصدر السابق.

(٢) طه عبد الرحمن، مصدر سابق.

(٣) شيماء بهاء الدين، مصدر سابق.

(٤) المصدر السابق.

الفروقات القومية المصطنعة غربيًا[١].

٢) **الاتفاق على ثوابت الأمن القومي العربي (التي من أهمها جعل القضية الفلسطينية محور ذلك الأمن)**، واختيار المقاومة كخيارٍ استراتيجي لا بديل عنه، لا سيما بعد تحول المقاومة إلى فاعل إقليمي أساسي غير تابع، منذ أحداث "الطوفان".[٢]

٣) **تطوير آليات دفاع الأمن الجماعي العربي**، إذ لا استقرار للمنطقة دونه[٣].

٤) **الوعي بالمخطط الأمريكي الذي يريد تعزيز التحالف بين الاحتلال الإسرائيلي وجيرانه العرب**، تحت رعاية أمريكية متزايدة؛ والوعي كذلك بأجندة إسرائيل السياسية والأمنية بخصوص مخطط التهجير القسري للفلسطينيين.

٥) **التعامل مع إيران باعتبارها تحديًا وليس تهديدًا.** فالوعي بعوامل التاريخ (المتمثلة في الوشائج التاريخية) والجغرافيا (المتمثلة في الجوار الطبيعي) بين العرب وإيران يجعل الأخيرة ليس فقط عمقًا حضاريًا للعرب، وإنما أيضًا عمقًا استراتيجيًا[٤].

٦) **الاستفادة من نقاط القوة التي تجلت بعد انتهاء الحرب الإيرانية الإسرائيلية الأخيرة (يونيو ٢٠٢٥)، والتي من أبرزها وأهمها على الإطلاق، عدم انكسار إيران وعدم انتصار إسرائيل. وهناك دلائل كثيرة على ذلك، منها:**

- قيام واشنطن بإيقاف الحرب بين الطرفين، الإيراني والإسرائيلي، دون الإشارة إلى صلب الأزمة.. "المشروع النووي الإيراني".
- ما زالت إيران -رُغمًا عن الدمار الذي لحق ببنيتها التحتية النووية جراء الحرب- تمتلك الكثير من الأوراق السياسية والقدرات العسكرية لإطالة أمد الحرب، وهو ما لم ولن تتحمله دولة إسرائيل التي ضُربت لأول مرة في عمقها منذ نكبة ١٩٤٨، ومن قبل دولة إسلامية[٥].
- الكشف عن فداحة الخطأ الاستراتيجي الإسرائيلي - حينما شنت الحرب على إيران في ١٣ يونيو ٢٠٢٥- الذي أظهر هشاشة الأمن الإسرائيلي، والذي لفت انتباه الرأي العام الأمريكي إلى التكلفة السياسية والمالية لدعم دولة إسرائيل[٦].
- ازدياد تمسك إيران بالحق النووي، ومنعها "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" من الاستمرار في مراقبة برنامجها النووي، كعقوبة لها عن صمتها إزاء الاعتداءات الإسرائيلية والأمريكية على المفاعلات النووية الثلاثة دون مسوغ قانوني[٧].
- بالرغم عن الإظهار الدرامتيكي للقوة الأمريكية في ضربها لإيران، إلا أنها لم تستطع تدمير المعرفة الذاتية النووية الإيرانية. نعم، قد أخرت الضربة الأمريكية البرنامج النووي الإيراني، إلا أن عملية تخصيب اليورانيوم لا زالت موجودة، ومعها الإرادة السياسية والعمالة المدربة تقنيًا، رُغمًا عن تدمير البنية التحتية[٨].

٧) **الاستفادة من مكتسبات الحرب المباشرة الأخيرة بين إيران وإسرائيل (يونيو ٢٠٢٥) بشأن منهاجية الصراع**، فقد حدث تحول في منهاجية إدارة الصراع؛ من حروب "الظل" (الحروب السيبرانية وحروب الوكلاء) إلى حروب المواجهة المباشرة. صحيح أننا شهدنا نجاحًا استخباراتيًا إسرائيليًا واضحًا والذي قابله -بكل أسف- فشلًا استخباراتيًا إيرانيًا، تمت معالجته سطحيًا (من قبيل شن السلطات الإيرانية حملة

(١) المصدر السابق.

(٢) شيماء بهاء الدين، مصدر سابق.

(3) Hamzawy, Op. cit.

(٤) شيماء بهاء الدين، مصدر سابق.

(٥) جمال قاسم، "ماذا يعني ضرب أمريكا لإيران"، الجزيرة نت، ٢٣ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://short-url.org/1gLpS

(٦) المصدر السابق.

(7) Nicole Grajewski, "The Most Significant Long-Term Consequence of the U.S. Strikes on Iran", Carnegie Endowment, June 26, 2025, available at: https://short-url.org/1c4D3

(8) Ibid.

اعتقالات واسعة ضد المشتبه فيهم)، بدلًا من معالجته هيكليًا. وصحيح أننا شهدنا تدخلًا أمريكيًا مباشرًا، لأول مرة منذ عقود، عبر عملية "مطرقة منتصف الليل" في ٢٢ يونيو ٢٠٢٥؛ وهي العملية المخطط لها منذ ٢٠٠٤ لتطوير السلاح المطلوب للتعامل مع منشأة فوردو النووية، مما يكشف الطبيعة الاستراتيجية للتفكير العسكري الأمريكي؛ **إلا أنه لا يجب إغفال رد الفعل الإيراني الذي حقق وأنجز، بالرغم من جميع تلك الخسائر.**

أهم تلك الإنجازات، قيام إيران بإطلاق صواريخها على مواقع استخباراتية وعسكرية إسرائيلية (مقرات الموساد وأمان وقواعد سلاح الجو)، مع تنويع أسلحتها المهاجمة، لإرباك أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلي، وهو ما حدث بالفعل. وقد أظهرت إيران قدرتها على الرد، وإظهار نقاط ضعف دفاعية لدى خصمها الإسرائيلي، دون الانزلاق في حرب شاملة[١].

٨) **الاستفادة من التغير الإيراني تجاه العرب في الآونة الأخيرة**، هناك محفزات داخلية وخارجية استدعت إعادة إدراك إيران للتهديدات الخارجية التي تحاصرها. وكان من أهم تلك التهديدات، بعد "الطوفان"، وصول "ترامب" إلى الرئاسة الأمريكية، وممارسته سياسة "الضغوط القصوى" على إيران حتى تتوقف عن أنشطتها النووية، ثم سقوط نظام "بشار" في سوريا، ديسمبر ٢٠٢٤، وقطع محور المقاومة بين إيران و"حزب الله"، وقطع الإمدادات البرية الحيوية بين إيران وسوريا ولبنان، وأخيرًا الاختراق الأمني الإسرائيلي للداخل الإيراني. حفزت جميع تلك التهديدات الدولة الإيرانية على التقارب مع المنطقة العربية، والانفتاح على الجوار العربي وكذلك التركي، متحديةً الحاجز الطائفي، متغلبةً عليه، متحديةً "اتفاقات أبراهام" للتطبيع الإسرائيلي العربي[٢].

ومن المهم في هذا المقام، التطرق إلى القضايا المنهاجية المتعلقة بهذه المسألة، لكي نضع النقاط على الحروف، عند اقترابنا من قضية العلاقة بين إيران والمنطقة العربية؛ وهو ما سنوضحه على الوجه التالي[٣]:

أولًا؛ عدم فصل العلاقة بين العرب والفرس عن التاريخ الإسلامي برمته، سواء ما يتصل بتاريخ العلاقات بين المسلمين أو تاريخ علاقتهم بالغير؛ وهو ما يعالج الاقترابات القومية والمذهبية والتجزيئية التي تنال من فكرة وحدة الأمة. فالعرب وإيران ليسا مجرد جوارين جغرافيين، أو دولًا قومية ذات مصالح متنافسة، ولكنهما ابتداءً ركنان أساسيان من أركان هذه الأمة، ومن أركان دائرة حضارية واحدة، انطبقت على كلٍ منهما السنن الإلهية في الاجتماع البشري.

ثانيًا؛ النظر إلى العلاقات بين إيران والعرب باعتبارها علاقات متغايرة ومتباينة على امتداد التاريخ. فهي علاقات شهدت تفاعلات إيجابية، وكذلك سلبية. وهو تداول سنني وطبيعي في شكل ونمط العلاقات؛ فتارة علاقات متأزمة، تعكس صدامات عسكرية مباشرة أو تحالفات مع الآخر غير المسلم؛ وتارة علاقات إيجابية تعكس الوحدة والتضامن. إلا أنه يجب القول إن التنافس بينهما كان تنافس قوة محمود في معظم الأحيان، يصب في عافية الأمة، لا صراع استبعاد أو استئصال أو إقصاء.

ثالثًا؛ تسليط الضوء على مركزية دور الخارج في تأزيم العلاقة بين العرب والفرس، وبين المسلمين بوجهٍ عام، على مر التاريخ؛ والبحث في تأثيراته من أجل فهم العلاقات الإسلامية الإسلامية تاريخًا وحاضرًا.

رابعًا؛ فض الاشتباك المزعوم بين الرابطة العقدية والمصالح القومية؛ إذ إن أصل العلاقة بينهما ليست علاقة تناقض كما يُشاع معرفيًا وأكاديميًا وسياسيًا. ذلك أنه لا توجد

---

(١) عبد الرحمن فهيم، "الحرب بين إسرائيل وإيران، الذاكرة، دينامية المواجهة، والتعتيم الاستراتيجي"، ١ يوليو ٢٠٢٥، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: https://short-url.org/1c4Dq

(٢) سماح عبد الصبور، "التغيير والاستمرارية في السياسة الإيرانية تجاه العالم العربي منذ طوفان الأقصى"، تقرير اللقاء العاشر من منتدى مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٧ أبريل ٢٠٢٥، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: https://short-url.org/1c4DA

(٣) نادية مصطفى، مصدر سابق.

فجوة، في الأصل، بين الإسلام والتطبيق في تاريخ المسلمين. فمتى كان التمسك بمتطلبات الرابطة العقدية، كان التمسك بمصالح الأمة ومصالح الأقوام والكيانات السياسية المختلفة؛ والعكس هو الصحيح.

خامسًا؛ نبذ التحيزات المعرفية والفكرية والسياسية التي سادت الدوائر الأكاديمية والإعلامية والسياسية عن العلاقات بين العرب و إيران، سواء آنيًّا أو تاريخيًّا؛ ومنها نبذ نظريات المؤامرة ودموية العلاقات، وكل اختزال يُعلي من الثنائيات، ويختزل الظاهرة الكلية. وتبني، بدلًا من ذلك، المنظور الحضاري الإسلامي للتاريخ، المتجاوز للثنائيات.

سادسًا؛ تخليص الوعي الجماعي لشعوب الأمة من بر اثن مفاهيم الكيانات القومية والقطرية ذات المصالح القومية المتنافسة على حساب مقتضيات الر ابطة العقدية. فبدلًا من الحديث عن دول قومية متجاورة جغرافيًا، يصير الحديث عن أركان دائرة حضارية واحدة، وبدلًا من الحديث عن الجوار الإقليمي، يصير الحديث عن الجوار الحضاري، وبدلًا من الحديث عن الأمن القومي يصير الحديث عن الأمن الحضاري[١].

سابعًا؛ رفض ما تتبناه بعض التيارات السلفية والعلمانية فيما يخص تغذية العداء السُني العربي تجاه إيران. فأما التيارات السلفية، فقد تُخرج إيران من الأمة لاعتبارات عقائدية ومذهبية. وأما التيارات العلمانية (مثل التيار القومي المتطرف)، فهي تُخرجها من الأمة العربية، على اعتبار أن الأخيرة منقطعة الصلة عن الأمة الإسلامية. بينما المنظور الحضاري الإسلامي يرفض ذلك كله، **ويتعامل بدلًا من ذلك مع إيران كجزء من الأمة الإسلامية، سواءً كان جزءًا إيجابيًا أو سلبيًا، إذ إن السياسات السلبية لا تفقد الانتماءات**[٢].

خاتمة:

شرعًا وتاريخًا وواقعًا، تصير مساندة إيران واجبًا وضرورةً، في معركتها مع المغتصب الصهيوني. فالشرع يأمر المسلمين بوحدة الصف في وجه العدو المشترك، كما يأمر بالتوازن في النظر إلى الأمور، ومن ثم في السلوك المبني عليه. فالموازنة بين المصالح والمفاسد، والموازنة بين السياسي والدعوي من أصول الفقه الإسلامي. وأما التاريخ، فيُظهر لنا من قوانينه وسنُنه التي أثبتت بالدليل القاطع والدامغ أن موالاة المحتل غير المسلم ضد المسلم (حتى ولو كان عاصيًا) يُنزل الهزيمة والسقوط بهذه الأمة، وأن التعددية المذهبية والطائفية والعرقية هي الشر المستطير الذي يجلب الهزيمة لهذه الأمة حال أسيء توظيفها. وأما الواقع الراهن، فيكشف لنا عن تغول إسرائيلي في المنطقة، لم يسبق له مثيل، سواء من ناحية الكم والكيف في طريقة التغول، أو من ناحية الدعم الدولي اللامتناهي، ليس من الدول الغربية فقط، بل الدول العربية أيضًا؛ كما يكشف لنا عن غيابٍ استيراتيجي عربي تم استغلاله وتوظيفه على يد المحتل الصهيوني.

ومن يشهد الوضع الراهن حاليًا، (يوليو/أغسطس ٢٠٢٥) سيلحظ اتجاهًا واضحًا نحو الأسوأ والأخطر بخصوص قضيتنا الفلسطينية، وما يتعلق بتضييق الخناق على حركات المقاومة للتوغل الصهيوني. فنجد موافقة الكنسيت على إعادة احتلال الضفة الغربية (٢٤ يوليو)؛ ونجد قيام "يسرائيل كاتس" (وزير الدفاع الإسرائيلي) بتوجيه خطاب مباشر إلى القائد الأعلى في إيران، مهددًا إياه بالاغتيال (١١ أغسطس)؛ ونجد إعلان قرار لـ"نتنياهو" (ومن بعده المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي) بالمضي قُدمًا في خطة احتلال غزة، بهدف إنهاء سيطرة "حماس" على القطاع (٨ أغسطس)؛ ثم نجد توجهًا للترويكا الأوروبية (ألمانيا، انجلترا، فرنسا) ببعث رسالة مشتركة إلى "مجلس الأمن"، معلنةً فيه التزامها بالحل الدبلوماسي فيما يخص الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، إلا أنها تعلن أيضًا، مع قرب انتهاء مفعول الاتفاق بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥، احتفاظها أيضًا بالجاهزية والأساس القانوني لتفعيل آلية إعادة فرض العقوبات تلقائيًا إذا لم يتم التوصل إلى حلٍ مرضٍ بحلول نهاية أغسطس ٢٠٢٥؛ وأخيرًا، وليس آخرًا، اتخاذ حكومة "جوزيف عون" و"نواف سلام"، وبعد مشاورات مع "توم باراك" المبعوث الأمريكي الخاص، قرارًا يقضي بنزع

(١) المصدر السابق.

(٢) سماح عبد الصبور، مصدر سابق.

سلاح كل الفصائل المسلحة غير الحكومية في لبنان (حزب الله والفصائل الفلسطينية) بحلول نهاية ٢٠٢٥.

وأمام ذلك الوضع الراهن الخطير، والذي تزداد خطورته يومًا عن يوم -بجانب اعتباري الشرع والتاريخ- تصير مساندة إيران (وليس التماهي معها)، في مواجهتها للعدو الإسرائيلي، واجبًا حتميًا لا بديل عنه، **بل يصير التفريط فيه تخاذلًا عن الأخذ بأصول الدين، وتخاذلًا عن فهم سنن التاريخ والعمل بمقتضاها، وتخاذلًا عن قراءة الو اقع الراهن، بكل مخاطره وسلبياته، وعن مواجهته كما يجب.**

العدوان الإسرائيلي على غزة والبيني الفلسطيني: فتح وحماس

عمر سمير*

تحرير: مروة يوسف

مقدمة:

بعد عامين على معركة طوفان الأقصى الذي يتحول رويدا إلى طوفان عالمي، يبدو من المهم جدا دراسة أثر هذا الطوفان على الداخل الفلسطيني وعلاقاته، والواقع الراهن للحركة السياسية الفلسطينية، لِما لهذا الواقع من دلالات مؤثرة على مسار مكونات الشعب الفلسطيني خلال المرحلة الزمنية المقبلة.

وتسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن تساؤل حول تأثير الطوفان وتطوراته على البيني الفلسطيني؛ خاصة بين التيارين الرئيسيين وأكبر فصيلين فلسطينيين: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي تحكم غزة منذ عام ٢٠٠٧، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي تحكم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال مؤسسات السلطة الفلسطينية، وما بينهما من خلافات ليست بجديدة. هذه الخلافات ربما تجد جذورا لها منذ ظهور حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وإن لم تطفُ على السطح سوى بعد فوز الأخيرة بالانتخابات التشريعية، ومن ثم تحالف النظامين الإقليمي والدولي ضدها وضد حكمها لغزة، الذي تحول إلى أمر واقع منذ عام ٢٠٠٧. وتتفاقم انتقادات فتح وقياداتها لحماس وفصائل المقاومة عقب كل حرب من الحروب الخاطفة التي شهدتها غزة في العقدين الماضيين.

في هذا الإطار، نحاول رصد وتحليل التطور في مواقف هذه الأطراف من الطوفان ومن ثم في علاقاتها البينية، وذلك بناء على ما يتوفر من بيانات رسمية لها، أو مقالات تحليلية ودراسات وأوراق منشورة.

أولا- البيني الفلسطيني: المصالحة المستحيلة

دون خوض كبير في التاريخ، فإن بداية الخلاف الكبير بين فتح وحماس ترجع إلى فترة ما بعد وفاة ياسر عرفات في ٢٠٠٤ والسنوات الأولى لحكم محمود عباس، وتحديدا منذ انتخابات المجلس التشريعي التي جرت يوم ٢٥ يناير ٢٠٠٦، وأعلنت بعدها لجنة الانتخابات فوز حماس بـ٧٣ مقعدًا من أصل ١٣٢ مقعد، بنسبة تصل إلى ٥٧٪ من إجمالي عدد مقاعد المجلس التشريعي؛ بينما حصلت فتح على المركز الثاني بفارق كبير: فقط ٤٣ مقعدًا بنسبة تصل إلى ٣٢,٥٪. والحقيقة أن حركة فتح حينها كانت على قدر المسؤولية؛ إذ لم تستجِب إلى الضغوطات الإسرائيلية والدولية (الأمريكية والأوروبية) لمنع حماس من المشاركة في الانتخابات، وأعلنت قبولها لنتائج الانتخابات واحترامها لرأي الشعب الفلسطيني[١].

وبناء عليه، تسيطر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على قطاع غزة وتحكمه منذ ٢٠٠٧، وقد كوّنت علاقات متميزة مع قوى ما يُعرف بـ"وحدة الساحات"، بينما تسود بينها وبين قيادة حركة "فتح" -التي تحكم أجزاء من الضفة الغربية وفق اتفاقية أوسلو- علاقات تنافسية للغاية منذ ذلك الحين[٢]؛ إذ نشب صراع مسلح بين حماس والسلطة -وخاصة أجهزة أمن الأخيرة- التي رفضت تسليم السلطة في غزة لحركة حماس باعتبارها

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) إبراهيم البيومي غانم، الدلالات السياسية لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ٣١ يناير ٢٠٠٦، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/N2yc67

(٢) جميل هلال، رؤية لتهديف الفعل الفلسطيني في ضوء حرب الإبادة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤٣ - صيف ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/FSKV5G

الفائز بالانتخابات، كما رفضت التعاون معها لتشكيل حكومة وحدة وطنية رغم كل ما قدمته الحركة من تنازلات ومرونة. ومن ثم شهدت علاقات الطرفين سنوات من الانقسام الحاد، ومحاولات إقليمية كثيرة لرأب الصدع؛ ومنذ ذلك التاريخ وأراضي ١٩٦٧ تعاني انقسامًا سياسيًّا وجغرافيًّا وتنظيميًّا، وإلى حدٍّ ما ثقافيًّا.

ورغم الجهود الحثيثة للمصالحة الوطنية والأشواط التي قطعها الحوار الوطني، واتفاق الفصائل الفلسطينية على ضرورة إجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، والتصدي لأية معوقات لها، وخاصة في القدس، إلا أن ضغوطا دولية وإقليمية -وبالأخص إسرائيلية- مورست على حركة فتح وسلطة عباس لعدم إجراء تلك الانتخابات[١]، التي كان من المفترض إجراؤها عام ٢٠٢١ على ثلاث مراحل: تشريعية (برلمانية) في ٢٢ مايو، ورئاسية في ٣١ يوليو، وانتخابات المجلس الوطني في ٣١ أغسطس.

فقد كان إجراء هذه الانتخابات، التي كانت ستعد -حال انعقادها- أول انتخابات منذ خمسة عشر عامًا[٢]، متطلبا من متطلبات المصالحة الوطنية، إلا أنها واجهت ضغطا إسرائيليًا لعرقلتها سواء باعتقال المرشحين أو بالضغط على السلطة الفلسطينية لعدم عقدها[٣]؛ حيث أعلن الرئيس أبو مازن في مايو من نفس العام تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى. وقد أعلن البعض أن ذلك التأجيل جاء نتيجة الضغوط الإسرائيلية سابقة الذكر، بالإضافة إلى جملة من المعطيات الداخلية التي أشارت الى أن هزيمة محققة ستمنى بها قائمة حركة فتح بسبب حالة التشظي داخلها وانقسامها الى ثلاث قوائم خاصة قائمة البرغوثي، مقابل زيادة فرص حماس في تحقيق انتصار كاسح في ضوء استطلاعات الرأي التي منحتها تفوقًا واضحًا أمام قوائم فتح المنقسمة والمبعثرة[٤].

استمرت محاولات المصالحة الفلسطينية رغم عدم إجراء انتخابات؛ حيث استُئنِف المسار المتوقف من خلال "إعلان الجزائر" المنبثق عن "مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية" بمشاركة فصائل المقاومة الفلسطينية في الفترة ١١-١٣ أكتوبر ٢٠٢٢ في الجزائر، وجاء فيه: (التأكيد على أهمية الوحدة كأساس للصمود والتصدي ومقاومة الاحتلال لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني واعتماد لغة الحوار والتشاور لحل الخلافات على الساحة الفلسطينية بهدف انضمام الكل الوطني إلى منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتكريس مبدأ الشراكة السياسية بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية عن طريق الانتخابات وبما يسمح بالمشاركة الواسعة في الاستحقاقات، واتخاذ الخطوات العملية لتحقيق المصالحة الوطنية عبر إنهاء الانقسام، وتعزيز وتطوير دور منظمة التحرير وتفعيل مؤسساتها بمشاركة جميع الفصائل باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني).

جاء إعلان الجزائر فضفاضًا يحوي خطوطًا عامة، هي في معظمها ليست موضع اختلاف؛ بينما تم ترحيل آليات التنفيذ إلى أوقات لاحقة. وكانت معظم مضامين ذلك الإعلان تكرارا لما ورد في وثائق واتفاقات سابقة لم يُكتب لها النجاح (اتفاق القاهرة ٢٠٠٥، وثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦، اتفاق مكة ٢٠٠٧، اتفاق المصالحة (القاهرة) ٢٠١١، اتفاق الدوحة ٢٠١٢، اتفاق

(١) قياديان في حركة فتح: ضغوط إسرائيلية وعربية على عباس لإلغاء الانتخابات الفلسطينية، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/siAKO

(٢) الانتخابات الفلسطينية.. ترشح ١٥ قائمة بينها لحماس ومحمد دحلان، الجزيرة نت، ٢٩ مارس ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ZdLQj

(٣) للمزيد انظر:

- سلطات الاحتلال تواصل التدخل في الانتخابات الفلسطينية وتعتقل مرشحًا ثانيًا للانتخابات التشريعية، الجزيرة نت، ١٥ أبريل ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/lwffd

- قياديان في حركة فتح: ضغوط إسرائيلية وعربية على عباس لإلغاء الانتخابات الفلسطينية، مرجع سابق.

(٤) عدنان أبو عامر، تأجيل الانتخابات الفلسطينية: الأسباب والتداعيات، مركز كارنيجي، ٧ مايو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/piWC

الشاطئ ٢٠١٤، اتفاق القاهرة ٢٠١٧، ترتيبات المصالحة ٢٠٢٠-٢٠٢١)؛ لينضم إعلان الجزائر إلى باقي محاولات المصالحة التي لم يُكتَب لها النجاح[١].

السؤال الذي يطرح نفسه هاهنا: **لماذا فشلت محاولات المصالحة الفلسطينية منذ ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٢٢؟** إن الإجابة عن هذا السؤال ليست بالأمر الهيّن، فالأمر لا يتعلق فقط بالأطراف الفلسطينية قدر ما يتعلق بالعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الكيان الصهيوني الذي رفض إدماج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في المؤسسات الفلسطينية، وسعى لإفشال مختلف جهود تحقيق التوافق الوطني الفلسطيني وإنهاء الانقسام الذي يرى فيه مصلحة إسرائيلية أكيدة؛ حيث إنه يضعف الأطراف الفلسطينية ويستنزفها في إدارة صراعاتها الداخلية ويشغلها عن مواجهة إجراءات الاحتلال، وفي الوقت ذاته يُخضع السلطة الفلسطينية لشروطه السياسية ومتطلباته الأمنية. فقد عارض الاحتلال الإسرائيلي بقوة مختلف الاتفاقات التي أُبرمت بين حركتَي فتح وحماس خلال السنوات الماضية، وفرض في بعض المرات عقوبات اقتصادية على السلطة الفلسطينية. وعلى المستوى الدولي، اتخذ كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ سنة ٢٠٠٧ موقفًا سلبيًا من جهود المصالحة الفلسطينية، ومن استيعاب حركة حماس في مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير.

أما الأطراف العربية، فكان تركيزها على احتواء حركة حماس باعتبارها امتدادًا لحركة الإخوان المسلمين التي وصلت إلى سدة الحكم في العديد من الدول العربية أثناء الربيع العربي، ومن ثم تشكيلها عقبة أمام استمرار النظم القديمة في الحكم.

وعلى الصعيد الداخلي؛ نجد -من جانب- أن حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وعددًا آخر من الفصائل الفلسطينية، توفّرت لديهم الرغبة لإنهاء الانقسام وإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيل مؤسساتها؛ حيث ترى في ذلك مدخلا مهمًا لتعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، ولاستعادة المسار الديموقراطي وإنهاء تفرّد فصيل واحد بالقرار الفلسطيني وبإدارة المؤسسات الوطنية. ويُلاحظ أن تلك الفصائل قبلت في معظم الأحيان بتقديم التنازلات المطلوبة من أجل تذليل العقبات التي تعترض طريق إنهاء الانقسام وتحقيق التوافق الوطني، لكنها احتفظت طيلة الفترة الماضية بموقفها الرافض لاتفاقية أوسلو وللتنسيق الأمني مع الاحتلال، كما رفضت الالتزام بشروط اللجنة الرباعية الدولية.

أما فتح فأظهرت عدم الجديَّة في الوصول إلى اتفاقات ملزمة نتيجة الاستحقاقات المترتبة عليها، وبرزت رغبتها في مواصلة الاستحواذ على مختلف مؤسسات القرار الفلسطيني، وقطع الطريق على دخول أي منافس قوي إلى منظمة التحرير التي تُحكِم السيطرة عليها من فترة تزيد على النصف قرن. كما أبرز سلوك قيادة فتح خشيتهم من تكرار نتائج الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٦ التي أسفرت عن فوز كبير لحركة حماس. ومع تفاقم الخلافات والانقسامات داخل صفوف الحركة سنة ٢٠٢١ على خلفية تشكيل القوائم الانتخابية، توفّرت لديها أسباب إضافية للتهرب من الاستحقاقات الانتخابية، ولا سيّما في ظلّ النتائج غير المشجعة للانتخابات البلدية والنقابية والطلابية؛ حيث كانت السلطة وفتح تنظران إلى المصالحة باعتبارها مدخلا لاستعادة غزة، دون شراكة فعلية لحماس في السلطة أو المنظمة[٢].

---

(١) د. محسن محمد صالح، المصالحة الفلسطينية في الجزائر إلى أين؟، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/kpcW

(٢) للمزيد حول عوامل عدم تحقيق مصالحة فلسطينية، انظر:
- هاني المصري، محاولات المصالحة الوطنية: مراجعة نقدية في عمق الانقسام الفلسطيني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/nFRl
- عاطف الجولاني، فرص "إعلان الجزائر" في إنجاز المصالحة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١٠ نوفمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/xWhOF

ثانيًا- البيني الفلسطيني وطوفان الأقصى

- **موقف السلطة الفلسطينية من الطوفان**

مع انطلاق عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر٢٠٢٣، وما تبعه من عدوان إسرائيلي شامل على غزة يستلزم وحدة الصف في مواجهته وتقديم العون للإخوة في الوطن والمعاناة، كانت "فتح" بعيدة عن ذلك سواء من حيث التصريحات أو من حيث السياسات والقرارات؛ ففي بداية طوفان الأقصى صرح محمود عباس عبر اتصال هاتفي مع الرئيس الفرنسي قائلا: "إن عدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية على إسرائيل واستمرار الظلم يدفعان نحو الانفجار"، وأكد "ضرورة توفير الحماية الدولية لأبناء شعبنا الأعزل الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي دموي"[١]؛ وذلك دون الإشارة إلى ما يحدث في غزة.

وفي يوم الأحد ١٥ أكتوبر، ومع زيادة العدوان الإسرائيلي على غزة، قال عباس خلال اتصال مع الرئيس الفنزويلي: "إن سياسات وأفعال حركة حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني، وإن سياسات وبرامج وقرارات منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تمثِّل الشعب الفلسطيني بصفتها الممثِّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، ثم تراجع عن قوله إن "أفعال وسياسات حماس لا تمثِّل الشعب الفلسطيني"، بعد ساعات. ولقد تعرَّض عباس لضغوط كبيرة بعد عملية طوفان الأقصى من أجل إدانة العملية بوضوح، لكنه رفض في الأيام الأولى للعملية، ثم خرج بعد خمسة أيام قائلا إنه يدين «القتل والإساءة للمدنيين من الجانبين؛ لأنها تنتهك الأخلاق والدين والقانون الدولي»[٢].

وبعد ما يقرب من أسبوعين على بداية العدوان في غزة، قرر مجلس الوزراء الفلسطيني أثناء انعقاده في رام الله توفير الاحتياجات والمساعدات الإغاثية والإنسانية العاجلة للمواطنين في القطاع، وتقديم الدعم اللوجستي والتنسيقي بين الجهات كافة لتسهيل وصولها إليهم، كما قرر توزيع طواقم ومركبات الإسعاف وفق خطة الطوارئ الوطنية بالتنسيق بين وزارة الصحة والهلال الأحمر والخدمات الطبية، وتكليف الوزراء الموجودين في القطاع بتنسيق ذلك. غير أن ذلك كان دون بيان طريقة عملية لتنفيذ هذه القرارات التي يبدو أنها ستكون حبرًا على ورق[٣].

يتضح مما سبق عدم وجود أي تواصل بين فتح وحماس بعد عملية طوفان الأقصى، وأن الأمر اقتصر على بعض التصريحات المنفصلة عن الواقع الفلسطيني، مما أضر بمكانة الرئيس والسلطة ومنظمة التحرير وحركة فتح؛ لأن هذا بمثابة مؤشِّر على تراجع أهمية هذه المؤسسات ومدى ما يمكن أن تقدِّمه من دور في هذا الصراع، بل وتجاوز معاناة الشعب الفلسطيني بكليته. ففي أثناء معاناة غزة من القتل والتشريد ومعاناة الضفة والقدس من الانتهاكات والاقتحامات الإسرائيلية، أبدى الرئيس الفلسطيني محمود عباس لدى استقباله وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله في ٥ نوفمبر ٢٠٢٣، استعداده لقبول تولِّي المسؤولية عن قطاع غزة، ولكن "ضمن أجواء جديدة بلا حرب أو عنف، وضمن مَنح (منظمة التحرير) الفلسطينية زمام الحكم في كل المناطق؛ قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية"[٤]. الأمر الذي أدى إلى زيادة الغضب الشعبي في الضفة الغربية ضد السلطة الفلسطينية على وقع الأحداث في قطاع غزة، وخروج مظاهرات تضامنية مطالبة برحيل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وقمع قوات الأمن الفلسطينية لها[٥].

---

(١) عباس: تجاهُل إسرائيل قرارات الشرعية الدولية يدفع للانفجار، الجزيرة نت، ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/IIXO

(٢) أحمد خلف، طوفان الأقصى: حال الضفة الغربية والقدس، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/MpbBq

(٣) أحمد خلف، طوفان الأقصى: حال الضفة الغربية والقدس في ظل العدوان على فلسطين، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/pwcC

(٤) أحمد خلف، طوفان الأقصى: حال الضفة الغربية والقدس في ظل العدوان على فلسطين، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/OOAt

(٥) غضب متصاعد في الضفة ضد عباس والسلطة الفلسطينية، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٢، متاح عبر الرابط التالي:

● **تطور القضايا الخلافية بين فتح وحماس حتى العام الثاني من الطوفان:**

في فبراير ٢٠٢٤، بينما كانت الأمور تسير باتجاه تحقيق هدنة طويلة الأمد في قطاع غزة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، تشمل تبادلا للأسرى ووقفا لإطلاق النار وإدخال مساعدات، كانت التقارير تشير إلى أن حماس تشترط إطلاق سراح ثلاثة قادة بينهم مروان البرغوثي في الهدنة المنتظرة[١]. لعل هذا المطلب كان جزءا من المطالب الوطنية الفلسطينية التي تتفق عليها الفصائل لكنها تُغضِب سلطة عباس؛ حيث كان يفترض أن ينافس البرغوثي بقائمة وطنية، من محبسه على انتخابات المجلس التشريعي التي لم يرغب عباس بإجرائها.

وبرغم أن سلطة عباس كانت تلاحق حتى الأسرى المحررين قبيل اندلاع العدوان الإسرائيلي[٢]، فإن حماس والفصائل التي تفاوضت على وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في يناير ٢٠٢٥ كانت حريصة على الوحدة الوطنية والإطار الوطني الجامع، وكان هذا واضحا عند النظر إلى قوائم المفرج عنهم وفق الاتفاق؛ فنسبة كبيرة منهم كانت تنتمي لفتح، فضمن الدفعة السابعة من المرحلة الأولى لصفقة التبادل بين الفضائل وإسرائيل، من اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩ يناير ٢٠٢٥، كان ينتمي ٩٥ أسيرا لحركة حماس، و٤٠ لحركة فتح، و١٢ لحركة الجهاد ، و٤ للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[٣] ولم يتم تقدير هذه البوادر، بل تطور الأمر إلى حد تسليم قوات الأمن التابعة لعباس فلسطينيين قاموا بعمليات ضد قوات الاحتلال في الضفة تضامنا مع إخوانهم في غزة، كما حدث في السادس من يناير ٢٠٢٥، عندما سلمت السلطة الفلسطينية إسرائيل منفذة عملية الطعن ببلدة دير قديس[٤].

ومع استمرار العدوان الإسرائيلي ظل سؤال اليوم التالي للحرب مطروحًا وبقوة من جميع الأطراف، وكان الخلاف حوله على أشده ووضعت العديد من السيناريوهات حول كيفية إدارة قطاع غزة؛ حيث أصبح سؤال اليوم التالي ركيزة النقاش حول غزة ومستقبل حركة حماس بل والمقاومة بكليتها. وفي الوقت الذي أبدت فيه حماس مرونة حول خطط اليوم التالي، كانت رؤيتها تعتبِر مبدأ حفاظ المقاومة على سلاحها مبدًا أساسيًا في المفاوضات. أما فتح فقد بدا واضحًا في أدائها منذ بداية العدوان أن لها خيارات وتفضيلات لمستقبل إدارة قطاع غزة بعد الحرب؛ حيث تمسّكت بضرورة بسط سيطرتها على قطاع غزة، واستعادة دورها الذي فقدته سنة ٢٠٠٧[٥].

في هذا الإطار، واتصالا بدعوات سابقة في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، دعت حركة فتح في ٢٢ مارس ٢٠٢٥، حركة «حماس»، إلى التخلي عن السلطة؛ بهدف حماية "الوجود الفلسطيني" في قطاع غزة، حيث دعا الناطق باسم حركة «فتح» في قطاع غزة منذر الحايك "حماس" إلى أن "تغادر المشهد الحكومي، وأن تُدرك تمامًا أن المعركة المقبلة هي إنهاء الوجود الفلسطيني"، وأضاف: "على حركة (حماس) أن ترفق بغزة وأطفالها ونسائها ورجالها، ونحذِّر من أيام ثقيلة وقاسية وصعبة قادمة على سكان القطاع»[٦]. وفي نفس السياق سب أبو مازن قادة حماس

https://is.gd/tYulO0

(١) حماس تشترط إطلاق سراح ثلاثة قادة بينهم مروان البرغوثي في الهدنة المنتظرة، مونت كارلو الدولية، بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/bSUZ

(٢) شبكة قدس الإخبارية، الأجهزة الأمنية تلاحق الأسرى المحررين في الضفة ، بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/nQMluc

(٣) بينهم ٥٠ مؤبدا.. الكشف عن أسماء ٦٢٠ فلسطينيا يفرج عنهم السبت، وكالة الأناضول للأنباء، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/qwBiBF

(٤) السلطة الفلسطينية تسلم إسرائيل منفذة عملية الطعن ببلدة دير قديس، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠٢٥/١/٦، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/nDWLPS

(٥) عاطف الجولاني، آفاق التوافق الفلسطيني الداخلي في مرحلة ما بعد معركة طوفان الأقصى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٤ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/NINij

(٦) صحيفة الشرق الأوسط، «فتح» تدعو «حماس» إلى «مغادرة المشهد الحكومي»، الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/PltkID

في فيديو طالبهم فيه بإطلاق سراح الرهائن[١] باعتبار أن الرهائن هم حجر العثرة في سبيل وقف العدوان، وكأن العدوان الإسرائيلي لم يكن مستمرا على غزة والضفة والقدس منذ أوسلو.

ورغم فجاجة هذا الخطاب، كانت حماس أكثر مرونة في التعامل مع مقترح ستيف ويتكوف -مبعوث الرئيس الأمريكي لشئون الشرق الأوسط- الذي تضمن إبعادها عن السلطة ضمن ترتيبات اليوم التالي. ففي نفس اليوم الذي جاءت فيه تصريحات متحدث فتح، قال الناطق باسم حركة «حماس» عبد اللطيف القانوع إن الحركة تناقش مقترح المبعوث الأميركي للشرق الأوسط ويتكوف وبعض الأفكار مع الوسطاء، مشيرًا إلى أن الاتصالات لم تتوقف لإتمام الاتفاق، وأضاف في بيان نشرته الحركة: "جاهزون لأي ترتيبات بشأن إدارة غزة تحظى بالتوافق، ولسنا معنيين أن نكون جزءًا منها... لا طموح لدينا لإدارة غزة، وما يعنينا التوافق الوطني ونحن ملتزمون بمخرجاته". وأكد الناطق باسم حماس الموافقة على تشكيل لجنة إسناد مجتمعي في غزة لا تتضمن الحركة[٢]، تلك اللجنة التي رفضتها فتح بالكلية.

ثم كان قرار سلطة عباس في ٢٣ يوليو ٢٠٢٥ بإجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني قبل نهاية العام الجاري، وهي السلطة التي عطلت انتخابات المجلس لسنوات؛ مثيرا التساؤلات حول دوافعه ومبرراته، وهدف الاشتراطات بخصوص المرشحين، وموقف الفصائل منه. فبينما يبرر عباس القرار بأنه يأتي للحفاظ على منظمة التحرير ومؤسساتها باعتبارها ممثلا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني وضرورة انضواء الجميع في إطارها، فإن الفصائل رفضت قرار عباس في بيان للمؤتمر الوطني الفلسطيني المعبر عنها، واعتبرت أنه "وفق الصيغة المُعلن عنها، غير مستجيب لمتطلبات إعادة بناء المنظمة، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، أو غيرها من ضرورات المرحلة"، وأن ما جاء في حيثيات قرار عباس محاولة لفرض أجندته على المنظمة والفصائل، عبر الاشتراط على المترشحين الموافقة على التزامات المنظمة؛ وهو ما يعني الموافقة المُسبقة على اتفاق أوسلو والالتزام بقيوده، وما تبعه من اتفاقيات، والاعتراف بإسرائيل. ومن ثم فإن القرار يُعمّق الانقسام، ويستهدف إخراج قوى فلسطينية متعددة من النظام السياسي، ويتجاهل مخرجات الحوار الوطني كلها. واعتبرت حركة حماس قرار عباس بإجراء انتخابات المجلس الوطني "تجاوزا"، وأن "استمرار القيادة في اتخاذ قرارات مصيرية دون توافق يُكرّس الانقسام"[٣].

بالإضافة إلى ذلك، تدور تساؤلات عن مدى توفر الشروط الموضوعية لإجراء الانتخابات "قبل نهاية العام"، في سياق حرب الإبادة بغزة وعمليات التهجير والضم والتطهير العرقي في الضفة الغربية[٤].

- **جهود المصالحة في ظل الطوفان:**

ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي، بدأت الصين في ٣٠ أبريل ٢٠٢٤ مفاوضات في بكين بين حركتي فتح وحماس، من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية والإجابة عن سؤال اليوم التالي، ووصفت تلك المفاوضات بالمعمقة والصريحة. وفي نهاية يوليو ٢٠٢٤ خرج **"إعلان بكين بشأن إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الفلسطينية"**؛ حيث وقَّع ممثلون عن ١٤ فصيلا فلسطينيا - على رأسهم فتح وحماس- رسميا عليه، بعد جلسات حوارية استمرت من ٢١ إلى ٢٣ يوليو. وتضمَّن "إعلان بكين" الآتي:

(١) أبو مازن يشن هجوما لاذعا على "حماس": "يا أولاد الكلب" أفرجوا عن الرهائن، سي إن إن عربية، ٢٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/bZGl3l

(٢) موقع تليفزيون الغد، حماس: مقترح ويتكوف قيد النقاش والاتصالات مستمرة لإتمام الاتفاق، بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٢، https://is.gd/pVOwNF

(٣) حماس تعتبر قرار عباس بإجراء انتخابات المجلس الوطني "تجاوزا"، وكالة الأناضول للأنباء، بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/VRHnK4

(٤) عوض الرجوب، انتخابات "الوطني الفلسطيني".. دوافع القرار ومبررات الرفض، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/WhkR6c

١- وحيد الجهود الوطنية لمواجهة العدوان الصهيونى ووقف حرب الإبادة الجماعية التي تنفذها دولة الاحتلال وقطعان المستوطنين بدعم ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، ومقاومة محاولات تهجير شعبنا من أرض وطنه فلسطين، ولإجبار الكيان الصهيونى على إنهاء احتلاله لقطاع غزة وسائر الأراضي المحتلة والتمسك بوحدة الأراضي الفلسطينية، بما يشمل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

٢- ترحب الفصائل الفلسطينية برأي محكمة العدل الدولية، الذي أكد عدم شرعية الوجود والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين، وضرورة إزالته بأسرع وقت ممكن.

٣- انطلاقا من اتفاقية الوفاق الوطني التي وُقِّعت في القاهرة بتاريخ ٤ مايو ٢٠١١ وإعلان الجزائر الذي وُقِّع في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢؛ الاستمرار في متابعة تنفيذ اتفاقيات إنهاء الانقسام بمساعدة الشقيقتين مصر والجزائر والأصدقاء في جمهورية الصين الشعبية وروسيا الاتحادية، وفق ما يلي:

أ) الالتزام بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخصوصا قرارات ١٨١، ٢٣٣٤ وضمان حق العودة طبقا للقرار ١٩٤.

ب) حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وإنهائه وفق القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ونضالها من أجل تحقيق ذلك بكل الأشكال المتاحة.

ج) تشكيل حكومة وفاق وطني مؤقتة بتوافق الفصائل الفلسطينية وبقرار من الرئيس بناء على القانون الأساسي الفلسطيني المعمول به، ولتمارس الحكومة المشكلة سلطاتها وصلاحياتها على الأراضي الفلسطينية كافة، بما يؤكد وحدة الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، على أن تبدأ الحكومة بتوحيد المؤسسات الفلسطينية كافة في أراضي الدولة الفلسطينية والمباشرة في إعادة إعمار قطاع غزة والتمهيد لإجراء انتخابات عامة، بإشراف لجنة الانتخابات الفلسطينية المركزية بأسرع وقت وفقا لقانون الانتخابات المعتمد.

د) وإلى أن يتم تنفيذ الخطوات العملية لتشكيل المجلس الوطني الجديد وفقا لقانون الانتخابات المعتمد، ومن أجل تعميق الشراكة السياسية في تحمل المسؤولية الوطنية، ومن أجل تطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية؛ تم تأكيد الاتفاق على تفعيل وانتظام الإطار القيادي المؤقت الموحد للشراكة في صنع القرار السياسي وفقا لما تم الاتفاق عليه في وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني الموقَّعة في ٤ مايو ٢٠١١.

٤- مقاومة وإفشال محاولات تهجير شعبنا من أرض وطنه فلسطين، خصوصا من قطاع غزة، أو في الضفة الغربية والقدس، والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان والتوسع الاستيطاني وفقًا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ورأي محكمة العدل الدولية.

٥- العمل على فك الحصار الهمجي عن شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية وإيصال المساعدات الإنسانية والطبية دون قيود أو شروط.

٦- دعم وإسناد الصمود البطولي لشعبنا المناضل ومقاومته الباسلة في فلسطين؛ لتجاوز الجراح والدمار الذي سببه العدوان الإجرامي وإعمار ما دمره الاحتلال ودعم عائلات الشهداء والجرحى وكل من فقد بيته وممتلكاته ومصادر رزقه.

٧- التصدي لمؤامرات الاحتلال وانتهاكاته المستمرة ضد المسجد الأقصى المبارك ومقاومة أي مساس به وبمدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

٨- توجيه تحية إجلال وإكبار لشهداء الشعب الفلسطيني، وتأكيد الإسناد الكامل للأسرى والأسيرات البواسل في السجون ومعسكرات الاحتلال الذين يتعرضون لمختلف أشكال التعذيب والقمع، وأولوية بذل كل جهد ممكن من أجل تحريرهم من أسر الاحتلال[١].

(١) ممدوح ثابت، «المصري اليوم» تنشر نص «إعلان بكين» للمصالحة الفلسطينية، المصري اليوم، ٢٤ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي:

ويبدو من نص الإعلان أنه لا جديد فيه من حيث المضامين، خاصة وأنه جاء في ظل العدوان الإسرائيلي الشامل على غزة وإبادتها؛ فلم يتضمن توافقا على كيفية إنهاء هذا العدوان أو كيفية المضي قدمًا في المفاوضات مع إسرائيل بشأن غزة، أو توافقا حول اليوم التالي لانتهاء الحرب. ومن جانب آخر، تباينت مواقف الفصائل حول آليات تنفيذ مخرجات حوار بكين، وأهمها تشكيل حكومة مصالحة وطنية مؤقتة تركز على الحكم في غزة بعد الحرب، والدعوة التي أطلقها الحوار لإقامة دولة فلسطينية مستقلة حقا وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كان تنفيذ هذا الأمر يقتضي انضماما فوريا لحركتي حماس والجهاد الإسلامي لمنظمة التحرير؛ وهو الأمر الذي كانت فتح تضع عقبة في طريقه بضرورة إلزام حماس بالاعتراف بالميثاق والنظام الداخلي لمنظمة التحرير، فيما كانت تدور شكوك لدى حماس حول إمكانية أن يكون مجرد وثيقة جديدة تضاف لوثائق أخرى لم تُنفَّذ، فيما طالبت حركة الجهاد الإسلامي بسحب اعتراف المنظمة بإسرائيل، كما طالبت بتشكيل لجنة طوارئ أو حكومة طوارئ لإدارة المعركة في مواجهة الإبادة الجماعية ومخططات التصفية للقضية الفلسطينية[١].

تلا ذلك إعلان مصر عن مقترح اللجنة الإدارية لإدارة قطاع غزة بعد الحرب في بداية ديسمبر ٢٠٢٤، التي سميت أيضًا بـ "لجنة الإسناد المجتمعي"؛ وذلك في إطار مقترحات تحضيرية مرتبطة باتفاق وقف إطلاق النار، وما يليه من إدارة لقطاع غزة بعد الحرب، وهو أمر تباحثت بشأنه الفصائل الفلسطينية في جولات تفاوضية خرجت فيها بصيغ مختلفة في اجتماعات المصالحة في موسكو وبكين، ولم تتبنّاها قيادة السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية. ورغم توصُّل وفود الفصائل عن فتح وحماس والجبهة الشعبية إلى اتفاق لتشكيل اللجنة، إلا أنه ما زال يلقى رفضًا رسميًا من قِبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. تُلقي هذه المواقف بظلالها على المشهد في غزة؛ حيث غياب وجود توافق فلسطيني داخلي على آليات إدارة القطاع، وتعنت فتح على الرغم من الحاجة إلى التدخّل العاجل في ملفات معيشية وإنسانية[٢].

رغم اشتداد العدوان الإسرائيلي في العام الثاني للحرب، ووصوله حد التجويع ومعاناة الغزيين شتى الويلات من القتل والتهجير وعدم الأمان والحصار والتجويع بشكل فج بل والإبادة الجماعية على مسمع من القاصي والداني؛ لم تتحقق المصالحة المنشودة بين الأطراف الفلسطينية، واقتصرت المفاوضات في العام الثاني من الحرب على التفاوض بين حماس والكيان المحتل من أجل وقف العدوان.

يبدو مما سبق أن هناك تغييبا للتوافق بدلا من تغليبه والبناء على ما تم إنجازه سواء فيما بين حماس والفصائل من غرف عمليات مشتركة، أو المؤتمر الوطني الفلسطيني بين الفصائل وبعضها، أو فيما بينهم جميعا في بكين.

خاتمة:

مع مشارف انتهاء العدوان الإسرائيلي، نجد أن الخلاف بين حماس وفتح في اللحظة الراهنة أكثر بنيوية مما سبق، وهناك تجاوز لفكرة المصالحة في الوقت الحالي. وهذا الخلاف يجد مصدره في عدة نقاط: أولها- تبني النسخة الحالية من قيادة فتح -ممثلة في أبو مازن- للسلام خيارًا وحيدًا للشعب الفلسطيني للوصول إلى حل الدولتين، وهو الخيار الذي لم ينجح حتى الآن

https://2h.ae/ySVg

(١) وكالة الأناضول للأنباء، مخرجات "حوار بكين".. كيف تباينت مواقف الفصائل الفلسطينية؟ (تقرير)، بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/rt7zTj

(٢) للمزيد حول لجنة الإسناد، انظر:

- حمدي علي حسين، مقترح لجنة "الإسناد المجتمعي" لإدارة قطاع غزة ومسارات اليوم التالي للحرب، مركز رؤية للتنمية السياسية، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/YS1BLT

- إبراهيم مصطفى، رغم الحرب... التوافق بين "فتح" و"حماس" لا يزال بعيدا، اندبنديت العربية، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kk157G

على الرغم من التنازلات الفلسطينية الكثيرة لتحقيقه وتجاوز إسرائيل له دائمًا.

وثانيها- صعود التيار الفصائلي المسلح داخل حماس وفتح بعد تعثر عملية السلام التي بنت عليها سلطة أوسلو شرعيتها ومشروعيتها، خاصة مع وصول النسخة الحالية من اليمين الإسرائيلي المتطرف للحكم، وإصراراها على "يهودية الدولة"، وعلى الحرب وسيلة وحيدة لتحقيق الاستقرار والأمن المزعوم لإسرائيل. بالإضافة إلى وحدة التيار المقاوم المسلح أمام التشرذم السياسي، فعلى مدار عامين أظهرت التيارات المسلحة تنسيقًا في العمليات نتيجة لإنشاء غرفة عمليات مشتركة بين الفصائل المسلحة[١] وظهرت فعاليتها بشكل كبير منذ معركة سيف القدس في ٢٠٢١؛ وبحسب بعض التحليلات فقد نجحت غرفة العمليات المشتركة للمقاومة في غزة في تحييد التباينات السياسية بين الفصائل المنضوية تحتها لصالح الوحدة في ميدان المقاومة فتوحدت الرايات واختفت الألوان لأن المواجهة والدفاع عن الأرض لا يحتملان هذا التباين، وكانت بمثابة نواة جيش التحرير الذي يسعى الجميع لتشكيله منذ عقود.[٢]

النقطة الثالثة للخلاف هي الممثل الشرعي للفلسطينيين؛ فعلى مدار عقود أكدت السلطة الفلسطينية ممثلة في فتح أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني مما يعني أن لها حق التفاوض مع الخارج والإسرائيلي حول مصير القضية الفلسطينية. ولكن على مدار عامين من الطوفان انتقلت المفاوضات من فتح إلى حماس، ما دفع السلطة أيضا إلى معارضة أي تواصل بين حماس والفصائل والأطراف الدولية سواء بشأن القضية الفلسطينية عموما أو بشأن الحرب الدائرة؛ ففي حين احتفى البعض بالتواصل المباشر بين حماس والولايات المتحدة سواء في إطار المفاوضات الجارية للتوصل لوقف إطلاق النار أو غيرها، كان ذلك استفزازا لسلطة عباس.

ونتيجة لفشل التوصل إلى مصالحة فلسطينية، هناك غياب لذكر السلطة الفلسطينية في كثير مما يخص الخطط الخاصة باليوم التالي للحرب، رغم تصاعد المبادرات سواء الإقليمية أو الدولية المتعلقة بإدارة غزة.

يمكن القول إنه بعد عامين من العدوان أصبح هناك إجماع أكبر على رفض فرض فريق عباس وجهة نظره على حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت مسوغات هذا الرفض أكثر منطقية؛ إذ لم تعد مقولات السلام مع إسرائيل أو التنسيق معها واقعية. فرغم أن الضفة لم تُثر بالقدر الذي كان متوقعا تضامنا مع غزة، إلا أن الاستهدافات الإسرائيلية توسعت وأصبح الحديث عن الضفة -بوصفها جزءًا من إسرائيل حاليا- أمرا مسلما به لدى معظم مكونات الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، وبالتالي فإن مسالمة الضفة وعدم انخراطها في المقاومة بالقدر الكافي لم يضمن لها السلام، ولم يضمن لسلطة عباس الاحترام ولا الاستقرار.

لكن هذا الرفض، ومع فداحة الخسائر التي تكبدها الفلسطينيون في القطاع، لا يُترجَم باعتباره مكاسب صافية لحماس أو فصائل المقاومة بشكل مباشر، فهناك مجموعات تتشكل تحاول وراثة سلطة عباس بمقاومة المقاومة لصالح مشروعات السلام الإبراهيمي المتهافتة التي طرحتها الإمارات وبعض دول الخليج وإدارة ترامب. وهي وإن كانت منبوذة اليوم، إلا أنها في لحظات يأس قد تكتسب شرعية، خاصة بعد الخذلان الإقليمي الواسع وتراخي دول المنطقة وحكوماتها عن أن تكون على قدر الطوفان وما كان يستتبعه من ضغوط على إسرائيل التي تستهدف الجميع وتقتضي مواجهتها تحالفا إقليميا على قدر المسئولية.

---

(١) تضم غرفة العمليات ١٢ جناحا عسكريا، وهي: كتائب الشهيد عز الدين القسام، سرايا القدس، كتائب شهداء الأقصى- لواء العامودي، كتائب الشهيد عبد القادر الحسيني، ألوية الناصر صلاح الدين، كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية، كتائب أبو علي مصطفى، كتائب الشهيد جهاد جبريل، كتائب الأنصار، كتائب المجاهدين، مجموعات الشهيد أيمن جودة، وجيش العاصفة.

(٢) عدنان أبو عامر، غرفة العمليات المشتركة للمقاومة في غزة نواة لـ"جيش التحرير"، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٨، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/Ripowy

ومن ناحية أخرى، يجب تأكيد أن النظر إلى فتح مختزَلة في موقف محمود عباس يحمل قدرا من التجني على تاريخ الحركة وعلى النضال الفلسطيني برمته؛ فالكثير من أبناء الحركة سواء في الداخل المحتل أو في غزة وسجون الاحتلال يبتنون موقف المقاومة وفصائلها، وتعيش الضفة أيضا في هذا الوقت تحت نير الاحتلال وانتهاكاته المستمرة التي سينتج عنها في الأغلب أشكالا مختلفة من المقاومة.

وعلى الرغم من بشائر انتهاء الإبادة الإسرائيلية، فإن هذا لايعني أن الأمر محسوم ونهائي، بل إن نهاية الحرب بداية جديدة للقضية الفلسطينية والمصالحة الداخلية تسلتزم رؤية موحدة وحلا للخلافات في البيت الفلسطيني. وفي هذا الإطار ترددت أخبار تؤكد أن جولة جديدة من محاولات المصالحة ستشهدها القاهرة في القريب العاجل[١].

(١) القاهرة تستضيف «حوارًا وطنيًا فلسطينيًا شاملا» قريبًا... ماذا نعرف عنه؟، الشرق الأوسط، ٩ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/iBXow

حقيقة ودلالة الصراع السياسي الداخلي في إسرائيل

أمنية عمر*

مقدمة:

في الرابع عشر من مايو ١٩٤٨، أي اليوم نفسه الذي أنهت فيه بريطانيا انتدابها على فلسطين، وقف المستعمر اليهودي البولندي ديفيد بن جوريون -مدير الوكالة اليهودية- في مؤتمر إعلان قيام دولة إسرائيل، ومن خلفه علمين للدولة الاستيطانية الناشئة، يتوسطهما صورة كبيرة لتيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية، أمسك بن جوريون الوثيقة -وثيقة الاستقلال- ورفع صوته وقرأ "على هذه الأرض نشأ الشعب اليهودي وتبلورت هويته الروحية والدينية والسياسية، ..، وبعد أن نُفي الشعب قسرًا من أرضه، ظلّ وفيًا لها طوال شتاته، وسعى اليهود في كل جيل متعاقب إلى إعادة تأسيس وجودهم في وطنهم القديم، وفي العقود الأخيرة، عادوا بأعدادٍ كبيرة، روادًا مهاجرين قدموا إلى أرض إسرائيل متحدّين التشريعات التقييدية، ... ويُعلن فيه الموقعون على الوثيقة، وبناءً على صفتهم التمثيلية، إقامة الدولة اليهودية في "أرض إسرائيل"، ويدعون إلى إقامة سلطات الدولة طبقًا للدستور الذي يتوجب على مجلس تأسيسي منتخب أن يضعه في موعد أقصاه أكتوبر ١٩٤٨"[(١)]، لكن الدستور حتى الآن لم يُكتب.

وضع يهود أوروبا "الأشكناز" إذن لبنات المشروع الصهيوني عبر عمليات التطهير والتدمير المنظم للوجود الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨، ثم وعبر هذه الوثيقة التأسيسية، أُعلن الانتقال من عصر العصابات لعصر المشروع الاستيطاني الدولتي المنظم، وعلى أساس نتائج النكبة ومنع عودة اللاجئين أقاموا البنية التحتية القانونية للدولة بوصفها "يهودية ديمقراطية"، وبيتًا وملجًا آمنًا ليهود العالم أجمع، وجلبوا اليهود الشرقيين بعدها لملء الفراغ الديموغرافي بعد تعثر الهجرات من أوروبا، وتزايد الهجرات المعاكسة لصعوبة التأقلم، واستقطب بن جوريون اليهود الحريديم المتدينين عبر عقد اتفاق مع زعماء الطائفة الحريدية لإعفاء أولئك الذين انقطعوا لدراسة التوراة بدوامٍ كامل من الخدمة العسكرية الإلزامية، فيما عُرف باسم "توراتو أومانوتو"، أي "التوراة مهنته"، ولم يتم تنفيذ هذا الاتفاق من خلال التشريع، بل من خلال لائحة وزارة الدفاع. وتسمح هذه الآلية لرجال الحريديم بتأجيل خدمتهم في جيش الدفاع الإسرائيلي من خلال الدراسة في المدرسة الدينية من سن ١٨ عامًا حتى بلوغهم سنًا محددًا لا ينطبق فيه التجنيد عليهم، ومن ثم لا مشاركة لهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

منحت سابقة التأسيس والتفوق الديموغرافي وسرقة أملاك الفلسطينيين آنذاك الأشكناز المؤسسين هيمنة على رأس المال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وشكلوا النخب في مؤسسات الدولة كافة، وعلى الرغم من أن هجرة الشرقيين قلبت الميزان الديموغرافي، والتجانس الإثني والأيديولوجي للمجتمع، لكنهم لم يُعاملوا كالأشكناز بالطبع، وأُرسلوا بعيدًا عن تل أبيب إلى المناطق الحدودية والأحياء والبلدات الفقيرة، التي أُفرغت من سكانها الفلسطينيين عام ١٩٤٨، ولم يحوزا تعليمًا ونفوذًا كالأشكناز، فاستقروا في مرتبة دنيا على السلم الهرمي الاجتماعي، واعتمدوا على مخصصات وخدمات الدولة لهم دون وجود فرصة للترقي اقتصاديًا وجغرافيًا، ولم يُترجم تفوقهم الديموغرافي لنفوذٍ سياسي حقيقي وبقوا تابعين للنخب

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) وثيقة إعلان إقامة دولة إسرائيل، ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨." PalQuest. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تاريخ الاطلاع: في ٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/QDnmK4

الأشكنازية، وبنوك أصوات انتخابية حتى حرب ١٩٦٧[١].

فتحت هذه الحرب مساراتٍ جديدة في المجتمع الصهيوني؛ فمن جهة عزز الدور المحوري الذي لعبه الشرقيون في الحرب مكانتهم داخل الجماعة اليهودية، وأكسبت الجغرافيات الجديدة التي احتلتها إسرائيل خصوصًا الضفة الغربية المشروع الاستيطاني بعدًا دينيًا وبات مشروع "أرض إسرائيل" قابل للتحقق، وبدأت تحالفات جديدة تتشكل بين المهمشين؛ الشرقيين والحريديم والليكود لاحقًا، وبعد أن كان اليمين مستبعدًا من اللعبة، نجح في الانضمام للحكومة، ثم الفوز بالانتخابات عام ١٩٧٧ وإقصاء اليسار على خلفية حرب ١٩٧٣ والمراجعات المجتمعية التي أدت لصعود اليمين، ونشوء نخبة جديدة من اليهود الشرقيين، وتصاعدت سيطرتهم في المؤسسات التمثيلية والتنفيذية[٢].

لكن بقاء سيطرة الأشكناز على المراكز العليا حال دون ترجمة القاعدة الشعبية الأغلبية لليمين الجديد الصاعد إلى تأثيرٍ جوهري في اتخاذ القرار، أو صبغ المشروع الصهيوني بصبغتهم، لذا فالصدع السياسي الإسرائيلي بين المستعمرين المؤسسين والجدد، بات ينخر في بنية المجتمع، ويتخذ أشكالًا واصطفافات مختلفة بحكم طبيعة اللحظة التاريخية والمجال محل الصراع، حتى بلغ ذروته في يناير ٢٠٢٣ على أثر مشروع الإصلاحات القضائية الذي تقدمت به الحكومة للسيطرة على محكمة العدل العليا في إسرائيل، التي تحل محل الدستور الذي لم يُكتب، و"مركز ثقل" التيار الأشكنازي اليساري، وأصبحت الدولة على شفا حرب أهلية، حتى كان طوفان السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، فصفع المجتمع وقيادته وحاولوا توحيد الجبهات تحت شعار معًا ننتصر، لكن مع طول مدة الحرب ودخولها عامها الثاني، سرعان ما تجدد الصراع مرةً أخرى، وعاد الاستقطاب وإن كان حول قضايا تتعلق بالحرب.

نحاول في هذه الورقة معرفة حقيقة الصراع السياسي الداخلي في إسرائيل خلال العام الثاني من الحرب على غزة، والإجابة عن سؤال: هل تختلف رؤية اليمين عن اليسار الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية؟ ونجادل تاريخيًا أن الصراع السياسي الإسرائيلي يحدث على أرضية صهيونية، وأنه لا خلاف حقيقي بينهما في رؤيتهم للقضية الفلسطينية.

أولا- من مخاطر حرب أهلية إلى مسار السابع من أكتوبر

في خطابٍ شهير عام ٢٠١٥، وصف الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين إسرائيل بأنها "دولة مقسمة إلى أربع قبائل: القبائل العلمانية، والدينية، والحريدية (جميعها يهودية)، والقبيلة العربية"، لكن عمليًا، تتضاعف هذه القبائل، والأحزاب الممثلة لها، وتنتظم حاليًا في كتلتين رئيسيتين، هما كتلة نتنياهو وكتلة أي أحدٍ سواه، تضم كتلة نتنياهو اليمين المتطرف الخالص الحريديم، والصهيونية الدينية، والليكود، بينما تضم الكتلة الثانية ثلاث مجموعات تقريبًا: اليمين المناهض لنتنياهو، الوسط واليسار العلماني، هذه الكتل غير متماسكة أيديولوجيًا، لكنها تشكلت رغم اختلافاتها الجوهرية بفعل تحويل الأمر إلى صراعٍ هوياتي أولي، ليصبح الكتلة المُلتزمة باليهودية، مقابل الكتلة المُلتزمة بالديمقراطية الليبرالية[٣].

تصاعد هذا الاستقطاب في السنوات الخمس الأخيرة، إذ شهدت إسرائيل أزمة سياسية حادة وصلت لحد تهديد وحدة الدولة، وتجلّت هذه الأزمة في خمس حملات انتخابية بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢، وبلغت ذروتها عندما أطلقت الحكومة في يناير ٢٠٢٣ مبادرتها لإصلاح النظام القضائي، من خلال معالجة توازن القوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (الأغلبية

(١) هنيدة غانم، أقصى اليمين الجديد في إسرائيل، في: انطوان شلحت وآخرون، اليمين الجديد في إسرائيل مشروع الهيمنة الشاملة، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٢٣، ص٨٥-١٤٤.

(2) Fisher, N., & Shilon, A.Integrating non-Jewish immigrants and the formation of Israel's ethnic-civic nationhood: from Ben Gurion to the present. Middle Eastern Studies2016, 53(2), 166-182.

(3) Rivlin, R. (2015, June). H.E. Reuven Rivlin, President of the State of Israel at the 15th Annual Herzliya Conference [Video] YouTube, available at: https://2u.pw/KBj60g

السياسية) والسلطة القضائية[١].

"المحكمة الإسرائيلية العليا؛ تيار يساري لنخبةٍ ضئيلة من حي رحافيا الأشكنازي، تتبنى جدول أعمال ما بعد صهيوني"، هكذا صرح ياريف ليفين؛ وزير العدل الحالي، والذي يقود مبادرة الإصلاحات القضائية، تُلخص تصريحات ياريف حقيقة الأمر، حيث يُدرك الطرفان أن أزمة الإصلاحات القضائية هي تجل لأزمة تأسيسية أعمق عمرها من عمر الدولة، لتحديد هويتها ومسار المشروع الصهيوني مستقبلًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا[٢].

شغلت هذه الأزمة مراكز الفكر وصناعة القرار في إسرائيل، وقدمت هذه المراكز العديد من المبادرات لتحول دون انزلاق الصراع لمسار العنف والحرب الأهلية، خصوصًا في ظل تفاقم معدلات الجريمة خلال السنوات الأخيرة، ورصدت تأثيرات هذه الأزمة على المرونة المجتمعية وقدرة الجبهة الداخلية على التضامن ومواجهة الطوارئ، بالإضافة لتأثيرها على الأداء المؤسسي والاقتصادي للدولة ما يضر بأمنها القومي، وعلى الصعيد الإقليمي كان للأزمة تأثيرها على تآكل قوة الردع الإسرائيلية[٣]. وفي ظل الوضع المعقد والمنعطف الخطير للدولة، تعددت السيناريوهات المطروحة للخروج من المأزق، كان أحد هذه السيناريوهات مواجهة عسكرية واسعة النطاق على جبهاتٍ متعددة تُخفف من حدة الاستقطاب والصراع الداخلي، وتُوحّد الصفوف، وتُجبر الإسرائيليين على الالتفاف حول دولتهم[٤].

إذن، بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، على الرغم من أن صفعة الطوفان قد أحدثت بالفعل حالة تضامن مجتمعي مؤقت بدافع الخوف الوجودي، وتوحد المجتمع مع الدولة تحت شعار "معًا ننتصر"، لكنها لم تكن لترأب صدعٍ متجذر في بنية المجتمع، لذا سرعان ما بدأت هذه الحالة تتآكل مع دخول الحرب عامها الثاني، وهو ما يعني تأجج الصراع السياسي القديم، واستحداث خطوط استقطاب جديدة. ويمكن تتبع الأمر من خلال تناول القضايا الآتية:

- **قضية الأسرى**

في أغسطس ٢٠٢٥ نظمت عائلات الأسرى الإسرائيليين ما أسمته "يوم الاحتجاج"، أغلق فيه المتظاهرون شوارع ومفترقات طرق في عموم الأراضي المحتلة، مطالبين بعقد صفقة تُعيد الأسرى المحتجزين في قطاع غزة، حتى لو على حساب وقف الحرب، أتت التظاهرات استباقًا لاجتماع وزاري مصغر (الكابينت)، بعد موافقة حماس على مقترح قدمه الوسطاء بالتزامن مع مناقشة المجلس خطة إعادة احتلال غزة، ما رآه المتظاهرون عملية نسف متعمدة لاتفاق إعادة الأسرى، واستمرار حرب بلا هدف سوى بقاء حكومة نتنياهو وتهربه من المساءلة. وبصفةٍ عامة، ففي الشهور الأخيرة من الحرب تصاعدت وتيرة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية المطالبة بإنهاء الحرب، وبالمقابل ارتفعت حالات القمع الشرطي لها والاعتقالات في صفوف المتظاهرين.

أجج تعامل الحكومة الإسرائيلية مع قضية الأسرى الصراع السياسي الداخلي مرة أخرى، حيث إن جزء من دعم الكتلة اليمينية لاستمرارية الحرب عائد لحقيقة أن غالب الأسرى لدى فصائل المقاومة من سكان الكيبوتس العلمانيين[٥]، ما زعزع حالة التضامن الاجتماعي في بداية الحرب، ففي دراسة أجراها مجموعة باحثين حول الحصانة الوطنية والتكيف خلال

(1) Elran, Meir, and Kobi Michael. The Formative Socio-Political Crisis in Israel: Implications for National Security. Institute for National Security Studies (INSS), Sept. 2023, available at: https://2u.pw/iLolhQ

(٢) عبد القادر بدوي: إسرائيل بين التفكيك والحرب الأهلية، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، أوراق إسرائيلية، العدد ٨٤، سبتمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع ١٢ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/EOJK8R

(3) Elran, Meir, and Kobi Michael. Op. cit.

(٤) عبد القادر بدوي: إسرائيل بين التفكيك والحرب الأهلية، مرجع سابق.

(٥) عبد القادر بدوي (إعداد وترجمة)، في سيرورة إسرائيل الراهنة، سلسلة أوراق إسرائيلية (٨٤)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠٢٥، ص١٣-٣٠.

الحرب، معتمدين على استطلاعات رأي مستمرة منذ بداية الحرب وحتى أغسطس ٢٠٢٥، توصلت إلى أن شعور التضامن الاجتماعي يتراجع، وانعكس هذا التراجع في انخفاض نسبة الثقة في كافة مؤسسات الدولة خصوصًا الحكومة والكنيست، مع بقاء الثقة بالجيش مرتفعة لكنها تنخفض بمرور الوقت وفشل تحقيق الأهداف.

وقد أضفت قضية الأسرى على الصراع الداخلي أبعادًا جديدة تتعلق بمعنى الدولة نفسها: فهناك من يرى أن الأولوية هي للحفاظ على الأرض، وهو ما يتبناه معسكر اليمين الجديد الذي يرفع شعارات مثل الاستيطان أولا وأرض إسرائيل الكاملة، والقضاء على حماس والتهجير. هذا في مقابل، من يرى أن الإنسان اليهودي يأتي قبل أرض إسرائيل، ويُنادي بالحفاظ على قيم الديمقراطية "الصهيونية" والمؤسساتية الدولاتية، ويُنادي بإعادة المخطوفين أولا والحفاظ على سمعة إسرائيل عالميًا[١].

- **صراع النخب**

بالتزامن مع مماطلة نتنياهو في عقد صفقة تبادل شاملة وإنهاء الحرب حرصًا على مستقبله السياسي، وتهربًا من المساءلة عن هجوم السابع من أكتوبر، تمضي الحكومة قدمًا في خطة الإصلاحات القضائية ولكن هذه المرة بشكلٍ غير معلن، فإقالة نتنياهو وزير الدفاع جالانت في نوفمبر ٢٠٢٤ وبعدها إقالة رئيس جهاز الشاباك رونين بار في مارس ٢٠٢٥، والعزم على إقالة المستشارة القضائية غالي بهراف- ميارا، وإعادة هيكلة لجنة اختيار القضاة، هي محاولة انقلاب قضائي، رأته المعارضة يُهدد الديمقراطية الإسرائيلية وسمت الدولة الحداثي الغربي، ما دفع لاشتعال حالة الصراع أكثر مما كانت عليه قبل الحرب وعمت الاحتجاجات الشوارع.

رد بنيامين نتنياهو على ما أسماه ترهيب المعارضة في ٢٦ مارس ٢٠٢٥، وهو يضرب بقبضته على المنصة أمام نواب المعارضة خلال نقاش برلماني: "أن إسرائيل كانت وستبقى دائمًا ديمقراطية"، وأضاف "الديمقراطية ليست في خطر، بل سلطة البيروقراطيين هي التي في خطر؛ إن الدولة العميقة هي التي في خطر"، وأصرّ على أن "الشعب في الديمقراطية هو صاحب السيادة"[٢]، بعدها بيومٍ واحد أقرّ الكنيست الإسرائيلي قانونًا يعزز نفوذ السلطة السياسية في تعيين القضاة، بأغلبية ٦٧ صوتًا مقابل صوت واحد، وذلك بعد أن قاطعت أحزاب المعارضة التصويت.

وصل الصراع في قضية الإصلاحات القضائية لمستوياتٍ هزلية، ففي سبتمبر ٢٠٢٥ ذكرت صحيفة هآرتس أن وزير العدل غير أقفال مكتب المستشارة القانونية للحكومة الإسرائيلية، غالي بهراف- ميارا، في مبنى وزارة العدل، لمنعها من دخول المكتب ومزاولة عملها، وقُدّمت شكوى للشرطة ضد الوزير ليفين في أعقاب هذه الإجراءات، في حين رد ليفين أن المكتب هو مكتب الوزير، وليس مكتب بهراف- ميارا. ومحاولتها استخدام مكتب الوزير من دون تصريح هو مثال آخر لسلوكٍ غريب من جانب شخصٍ أُقيل من منصبه، وهي خطوة أخرى من الحكومة في طريقها لسيطرة اليمين على مناصب الدولة العليا[٣].

بالإضافة لذلك يشتعل الخلاف منذ بداية الحرب بين الحكومة والجيش على إدارة وسير العمليات، الأمر الذي تسبب في إقالة يوآف جالانت من وزارة الحرب، وتعيين يسرائيل كاتس بدلًا منه، وهو سياسي لا يتمتع بأي خبرة عسكرية، لكنه يُنفذ

(1) Idit Shafran Gittleman, et al. "Swords of Iron Survey Results - August 2025." Institute for National Security Studies (INSS), August 27, 2025, available at: https://2u.pw/UerE0W

(2) Benjamin Netanyahu. "Democracy Isn't in Danger, Netanyahu Tells Knesset in Tirade Against Deep State." The Times of Israel, March 26, 2025, available at: https://2u.pw/A8ZyU5

(3) Israel News. "Justice Minister Levin Locks Attorney General Out of Office Despite Court Freezing Her Ousting." Haaretz, August 12, 2025. Available at: https://2u.pw/LuXu2i

كل ما يطلبه منه نتنياهو، كما تسبب في قيام رئيس هيئة الأركان السابق هرتسي هاليفي، مع عدد من الضباط الكبار، بتقديم استقالاتهم.

وفي مارس ٢٠٢٥، نشب خلاف حول توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، وآلية إدخال المساعدات الإنسانية وتوزيعها، وخطط توسيع العمليات العسكرية في القطاع، وفي افتتاحية جريدة هآرتس أغسطس ٢٠٢٥ تحدثت عن تحوّل رئيس الأركان من مقرّب من اليمين إلى متهم بالتمرّد ومحاولة انقلاب عسكري، وما هي جريمة إيال زامير؟ إنه عرض على الحكومة الواقع مثلما هو، وتجرأ على التحذير من أن يؤدي احتلال غزة إلى مقتل الأسرى، ومقتل جنود الجيش الإسرائيلي، وأنه سيُغرق إسرائيل في مستنقع أعوامًا، ولهذا، فإن كل مَن يجرؤ على التشكيك في أهداف الحملة ويضع صورة الواقع أمام أعين الجمهور، يهدَّد بالإبعاد[١].

- **الخدمة العسكرية: بين الحريديم والتجنيد الإجباري**

في يوليو ٢٠٢٥ قدم وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، مشروع قانون جديد يهدف لتجنيد الحريديم، مع ضمان احترام نمط حياتهم الديني، رفضت المعارضة القانون ورأته خدعة لاستمرار تهرب الحريديم من التجنيد، ورفضته كذلك الأحزاب الحريدية حيث أعلن حزب "يهدوت هتوراه"، استقالته من الحكومة، ومن الائتلاف، احتجاجًا على عدم الدفع قدمًا بقانون يُعفي تلاميذ المدارس الدينية من الخدمة العسكرية الإلزامية[٢].

ويمتد تاريخ أزمة تجنيد الحريديم للحظة تأسيس الدولة، واتفاق الإعفاء من التجنيد الذي وقعه بن جوريون، بدافع قلة عددهم، والرهان على أنصهارهم في المجتمع، وهو ما لم يحدث، فالحريديم اليوم يمثلون أكثر من ١٧,٥٪ من المجتمع الإسرائيلي، ونسبة زيادة طبيعية ٤٪ سنويًا، مع عبء اقتصادي وأمني وثقل سياسي يجعلهم مؤثرين في القرار السياسي. لذا تصر أحزاب المعارضة والأصوات العلمانية على ضرورة مشاركة جميع الفئات، بمن في ذلك الحريدين في تحمل أعباء الأمن والدفاع، وبعد الطوفان زادت المطالب بدمجهم في الجيش لمواجهة العجز في القوى البشرية.

في هذا السياق، تُظهر استطلاعات الرأي حدة الانقسام بين المجتمع الإسرائيلي الذي يتجند والحريديين، فبينما يعتبر معظم الإسرائيليين أن إعفاء هؤلاء من الخدمة العسكرية يُشكل عبئًا غير عادل، فإن ٨٠٪ من الحريديين لم يُغيروا موقفهم الرافض للتجنيد حتى بعد الحرب، و٩٤٪ يعارضون تجنيد طلاب المدارس الدينية، ومن ثم تحول الحريديم إلى أزمة أمنية.

تفاقمت الأزمة مع طول مدة الحرب وفشل الجيش الإسرائيلي في سد العجز البشري، ما دفعه إلى تحديد هدف جديد بتجنيد ٤٨٠٠ حريدي في عام ٢٠٢٦، ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات قانونية وسياسية تمنع تنفيذ هذا الهدف على نطاقٍ واسع، خاصةً في ظل رفض الحاخامات وتردد الأحزاب الحريدية في دعم أي تسويات تتعلق بالتجنيد[٣]، وهو ما دفع للحديث عن عقوبات شخصية على الحريديم الهاربين من التجنيد بالمنع من السفر، وقد أجرى معهد الديمقراطية الإسرائيلي دراسة نشرت في سبتمبر ٢٠٢٥ لمعرفة مدى جدوى

(١) العدو الجديد: إيال زامير، مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٧٠٢، ٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Y1GSmv

(2) Eliav Breuer and Jerusalem Post Staff. "Degel HaTorah and Agudat Yisrael Factions Announce Resignation from Netanyahu's Government over Haredi Conscription Law." The Jerusalem Post, July 14, 2025, available at: https://2u.pw/0Fjhpp

(٣) ريموندا منصور وعرين هواري، "تقرير مدار ٢٠٢٥: المشهد الاجتماعي: استقطاب داخلي في إسرائيل وتراجع الحصانة الوطنية"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/H9Hrwc

هذه العقوبة، كشف من خلالها أن ربع الطلاب الحريديم متهربين من المدارس الدينية ولا يبقون فيها حتى سن السادسة والعشرين، كما أن التسجيل كطالب لا يعني الانتظام في المدرسة، ما يجعل مجرد التسجيل ذريعة للتهرب من التجنيد، ويدعم مقترح فرض العقوبات الشخصية[١].

بالتزامن مع تصاعد أزمة الحريديم، تواجه قيادة جيش الاحتلال احتجاجات متزايدة من جنود الاحتياط وطلبات بإنهاء الحرب والتوصل إلى اتفاقٍ سياسي، يضمن تحرير الأسرى لدى حركة حماس، علمًا أن قوات الاحتياط يبلغ عددها نحو ٣٥٠ ألف جندي. وقد انطلقت حركة الاحتجاج هذه برسالة نشرتها الصحف الإسرائيلية في التاسع من أبريل ٢٠٢٥، وقّع عليها حوالي ١٠٠٠ جندي احتياط في الخدمة الفعلية ومتقاعدين، حثوا فيها الحكومة "على إعطاء الأولوية لإطلاق سراح الأسرى على حساب استمرار الحرب في غزة، التي تخدم الآن المصالح السياسية والشخصية".

وعلى الرغم من قرار قيادة الجيش تسريح جميع جنود الاحتياط في الخدمة الفعلية الذين وقعوا على الرسالة، استمرت الاحتجاجات، وبحسب الصحفي والكاتب الإسرائيلي ميرون رابوبورت فإن "أغلبية من يتحدون أوامر التجنيد هم من الأشخاص الذين ليس لديهم اعتراض أيديولوجي حقيقي على الحرب، ولكنهم محبطون أو متعبون أو ضجرون من استمرارها لفترة طويلة، وإلى جانبهم هناك أقلية صغيرة من جنود الاحتياط الذين يرفضون التجنيد لأسبابٍ أخلاقية"[٢]، مثل هذه الرسائل بها تعبير واضح عن فقدان الثقة الكلي في رئيس الحكومة والحرب السياسيّة التي يُديرها في غزة، وأن هدفها الحقيقي المحافظة على الائتلاف الحكومي، وبالتالي، فإنها ليست حربًا شرعية[٣].

ومع تعدد أسباب رفض الخدمة العسكرية سواء لأسباب دينية كما هو حال الحريديم، أو أسباب اجتماعية واقتصادية أو حتى صحية ونفسية وهو أمر انتشر في الآونة الأخيرة، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى التجنيد عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث نشر مئات الإعلانات يوميًا على فيسبوك وتليجرام لاستقطاب المتطوعين بسرعة، مع تخفيف الفحوصات الأمنية حتى في الوظائف الحساسة، كما خفّف شروط القبول من خلال تقديم دورات تدريبية سريعة لمهام مثل تشغيل الطائرات المسيرة، مما أثار مخاوف أمنية. إلى جانب ذلك، قدم الجيش تحفيزات مالية بلغت ٩ مليارات شيكل، فيما عدّل أنظمة الخدمة باعتماد نظام ٤-٨ (أربعة أيام في القاعدة وثمانية في المنزل)، واقترح إنشاء وحدات نظامية جديدة لتخفيف الضغط على الاحتياط[٤].

- **سماء إسرائيل الاقتصادية قاتمة**

يقول المحلل أدريان بايلوت، في مقالٍ له في صحيفة كالكاليست التابعة لصحيفة يديعوت أحرونوت، "تزداد السماء الاقتصادية قتامةً، وخلافًا لادعاء الحكومة ليس من المتوقع أن تصفو تلقائيًا وبسرعة، حتى لو تحقق النصر المؤزر الذي يتوقون إليه ووعدونا به"، فالطوفان أرخى بظلاله على الاقتصاد الإسرائيلي أيضًا، فمنذ أكتوبر ٢٠٢٣ وإسرائيل تتكبد خسائر ضخمة، سواء تكاليف مباشرة أو غير مباشرة في الجبهة الداخلية، بالإضافة لتأثر كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية

(1) Gabriel Gordon and Eliyahu Berkovits, “Leaving the Country among Yeshiva Students of Draft Age.” Israel Democracy Institute, 7 September 2025 Available at: https://2u.pw/suYZWw

(2) Meron Rapoport."The Israeli Army Is Facing Its Biggest Refusal Crisis in Decades." +972 Magazine, April 11, 2025. Available at: https://2u.pw/gZYgpt

(٣) يسرائيل زيف، "أبعد ما يكون عن 'رفض الخدمة العسكرية': الحقيقة وراء عرائض جنود الاحتياط"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (ترجمة)، العدد ٤٦١١، ١٥ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/KsILZ7

(٤) ياسر مناع، "تراجع استجابة جنود الاحتياط للخدمة العسكرية: هل يواجه الجيش الإسرائيلي أزمة بنيوية؟" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: مدار، ١٧ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Lye74zO0

والاستثمارات الأجنبية. ويُقدّر بنك إسرائيل ووزارة المالية تكلفة الحرب على غزة، حتى مايو ٢٠٢٤، بـ ٢٥٠ مليار شيكل، وصلت بعد امتدادها إلى لبنان ٣٠٠ مليار شيكل.

ومع دخول الحرب عامها الثاني تراجع النمو الاقتصادي إلى ١٪ عام ٢٠٢٤ مقارنةً بـ١,٨٪ لعام ٢٠٢٣، و٦,٣٪ لعام ٢٠٢٢، هذا النمو مقارنةً بنسبة التكاثر الطبيعي للسكان ٢٪، يعني انكماشًا ضمنيًا، على أساس قاعدة أن كل نمو يقل عن نسبة التكاثر السكاني هو انكماش[١]، وإذا ما تجاهلنا مشاركة الحكومة، التي ضخت مبالغ كبيرة إلى الاقتصاد كجزء من المساعدات المدنية والأمنية، فسنجد أن الانكماش كان أكثر حدة، وهو ما يعكس تراجع الرفاهية الاقتصادية لسكان البلاد، وبحسب تحليل يونتان كاتس، خبير الاقتصاد الكلي في مركز الاستثمارات ليدر، فإن المقارنة الصحيحة هي نسبة النمو إلى إمكانات النمو في تلك الفترة، وهناك يتبين أن الانخفاض يصل بالفعل إلى نحو ٥٪[٢].

مع تراجع النمو الاقتصادي انخفض نصيب دخل الفرد حوالي ٣٪، مقابل زيادة في معدلات التضخم وغلاء المعيشة وصلت حوالي ٣,٢٪، وفي يناير ٢٠٢٥ زاد التضخم بنسبة ٠,٦٪[٣]، بحسب ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، بالإضافة لذلك أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية أن شهر يناير سجل ذروة غير مسبوقة إطلاقًا، في حجم جباية الضرائب في شهرٍ واحد، بواقع ٦٢ مليار شيكل (١٧,٢ مليار دولار)، ومن ضمن مسببات هذا الارتفاع تطبيق الحكومة سلسلة من الضرائب المتنوعة على المواطنين والاقتصاد ككل، جراء ذلك شهدت الطبقة الوسطى في إسرائيل انهيارًا اقتصاديًا واضحًا، وزادت نسبة طلبات الإعانة الاجتماعية بنسبة ٢٣٪ خلال عام ٢٠٢٤[٤].

وأشار تقرير الفقر متعدد الأبعاد الصادر عن جمعية لاتيت لعام ٢٠٢٤ أن الحرب المستمرة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ أدت إلى أضرارٍ اقتصادية جسيمة، حيث تسبب التضخم المالي وارتفاع أسعار الفائدة والسلع الأساسية في تفاقم الأزمة. ووفقًا لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي تعتمده الجمعية، فإن حوالي ٣٢٪ من المجتمع الإسرائيلي يعاني الفقر، الأكثر تأثرًا هم العرب بنسبة تصل٤٢,٤٪، يليهم اليهود الحريديم ٢٢,٥٪، واليهود غير الحريديم ١٤٪، وأشار التقرير أن هذه النسبة قابلة للزيادة في ظل استمرار الحرب وزيادة التضخم، وانخفاض الدعم الحكومي، في حين تضرر حوالي ٦٥٪ من الإسرائيليين ماليًا، مما يُنذر بانهيار الصمود والتضامن الاجتماعي[٥].

رغم هذه المؤشرات وتأثيرات الحرب الكارثية على الاقتصاد الإسرائيلي ووصول عجز الموازنة حوالي ٦,٩٪ بنهاية ٢٠٢٤، وتوقع ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الدين العام إلى ٧٠٪ من الناتج المحلي، فإن حكومة نتنياهو أعدت ميزانية هي الأضخم في تاريخ إسرائيل، ففي ٢٥ مارس ٢٠٢٥ حالت أغلبية الائتلاف الحاكم في الكنيست الإسرائيلي دون انهيار حكومة نتنياهو بتصديقها على الموازنة العامة للدولة، وبلغت الموازنة العامة إجمالي غير مسبوق وصل ٧٥٦ مليار شيكل -مستمرة بالزيادة- منها حوالي ١٣٦ مليار لخدمة الديون، فيما استحوذت وزارة الدفاع على النسبة الأكبر من الموازنة حوالي ١٠٩,٨ مليار شيكل، وبلغت حصة وزارة التعليم حوالي ٩٠ مليار شيكل، ووزارة الصحة حوالي ٥٩ مليار شيكل، التأمين الوطني ٦١ مليار

(1) "Israeli Economy Grew 1% as Spending on War Effort Rose, Exports and Investment Fell," The Times of Israel, accessed: 20 September 2025, available at: https://2u.pw/MfgabB

(٢) برهوم جرايسي، قلق إسرائيلي من المؤشرات الاقتصادية السلبية وخاصة تراجع مستوى المعيشة والصادرات، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢ سبتمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/yZ5bj4

(٣) برهوم جرايسي، الاقتصاد الإسرائيلي افتتح العام ٢٠٢٥ بموجة غلاء وأعباء ضريبية رفعت نسبة التضخم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ١٧ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/i95mBW

(٤) المرجع السابق

(5) The Anatomy of Poverty 2024, report Poverty in Israel, accessed at 22 September 2025, available at: https://2u.pw/OM8eVF

شيكل، بالإضافة لباقي بنود الإنفاق، وعجز مالي مبدئي بلغ حوالي ٤،٢٪ ارتفع بعد ذلك.

وبالنظر لنسبة الإنفاق العسكري، فإن الموازنة تدلل على توجه السياسة الإسرائيلية المستقبلي باستمرار العمليات العسكرية في المنطقة، والاستثمارات الدفاعية والأمنية على المدى البعيد، وعلى الرغم من هذه الزيادة فقد اعترضت عليها وزارة الدفاع لأنها أقل من تقديراتها الأولية لتكاليف استمرار العمليات العسكرية بعشرات ملايين الشيكلات.

جاءت جلسة التصويت على الموازنة عاصفة، احتجاجات ضخمة تغلق مداخل الكنيست، وخلافات محتدمة بالداخل بين الأجنحة المختلفة، فبينما يرى الائتلاف الحاكم أنها "ميزانية حرب وستكون ميزانية نصر" على حد تعبير بتسئليل سموتريتش وزير المالية، عارضتها أحزاب المعارضة؛ لأنها تُسرق من الطبقة الوسطى، بالتضخم والضرائب، أو بخفض الإنفاق الحكومي في القطاعات المدنية والخدمية وتقلص الاستثمار في البنى التحتية ومن ثم انخفاض المستوى المعيشي للمجتمع. حيث قال زعيم المعارضة، النائب لبيد: "ما وُضع هنا اليوم ليس ميزانية، بل سرقة. هذه أكبر سرقة في تاريخ الدولة. أنتم تسرقون أموال ومستقبل الطبقة المتوسطة الإسرائيلية" رد عليه رئيس لجنة المالية، عضو الكنيست موشيه غافني (حزب يهدوت هتوراة): "الميزانيات التي يتلقاها الحريديم مُخصصة لنفس الأغراض التي يتلقاها جميع مواطني إسرائيل. أليس من حق الطفل الحريدي الحصول على نظام تعليمي، ورعاية اجتماعية، ورعاية صحية، وبنية تحتية؟"[١].

لكن هذا الخلاف يتعلق أيضًا بالقبيلة اليهودية، فلم يكن محل الرفض من قبل أحزاب المعارضة هو أن زيادة الإنفاق العسكري يعني استمرار آلة الحرب في المضي قدمًا، وإنما لأنه يعني استمرار حكومة نتنياهو، وإضرار بالاقتصاد الإسرائيلي الآن ومستقبلًا، بالإضافة لنسبة الأموال المخصصة للائتلاف الحاكم من جهة، والأموال التي يتلقاها الحريديم من جهةٍ أخرى. ولم تعترض هذه الأحزاب مثلًا على خفض مخصصات التنمية الاجتماعية الموجهة لفلسطيني ٤٨ رغم أنهم الفئة الأكثر فقرًا مجتمعيًا، وفق مركز مساواة فإن الحكومة خفضت المخصصات بنسبة تصل لـ ١٥٪ منذ ٢٠٢٤[٢]، كما هاجم يائير لابيد الأموال التي خصصتها وزارة المالية الإسرائيلية للمساعدات الإنسانية داخل غزة تحايلًا، قائلًا إن "وزارة المالية ترسل بأموالنا للشفاء بينما أبناؤنا يعانون في سوروكا".

انعكست هذه التداعيات الاجتماعية والاقتصادية على التأييد المجتمعي للحرب حتى داخل معسكر أنصار الحزب الحاكم، فهناك خوف عام بشأن مستقبل الأمن والدفاع، بالإضافة لقدرة المجتمع على تحمل أعباء قتال مطول فبينما كان ٤٠٪ من اليهود في مارس ٢٠٢٤ يرون أن المجتمع قادر على تحمل عبء الحرب، انخفضت النسبة إلى حوالي ٢٨٪ وفق آخر استطلاع للرأي أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي في سبتمبر ٢٠٢٥، وأيدت نسبة ٦٢٪ إبرام صفقة وعودة المختطفين، وقد ارتفعت نسبة التأييد بين مختلفي مؤيدي الطيف السياسي، ماعدا الصهيونية الدينية[٣].

يتضح مما سبق إذن، مدى حدة الصراع السياسي الداخلي في إسرائيل وتعدد أزماته، لكنه يبقى صراعًا داخليًا يرتبط

(١)جدل في الكنيست حول ميزانية الحرب ووزير الاقتصاد يحذر من تسببها بانهيار الاقتصاد في إسرائيل، i24NEW، ٥ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gUCx

(2) The Task Force on Arab Citizens of Israel, "2025 Israel State Budget Cuts and Arab Society," ACITaskForce, April 9, 2025, accessed at: September 20, 2025, available at: https://h1.nu/1gUDp

(3) Lior Yohanani and et al., "Even on the Right, Largest Share of Israelis Support Hostage Deal That Includes Full Withdrawal from Gaza." Israel Democracy Institute. September 3, 2025, available at: https://h1.nu/1cdzK

بقضايا القبيلة اليهودية فقط، حتى أن المؤسسات الأكاديمية والجامعية ومراكز الأبحاث التي قدمت مبادرات ومقترحات - أثناء الحرب- لحل الأزمة، وضمان الحفاظ على الدولة، تجاهلت القضية الفلسطينية بالكلية، ليس عرب الداخل كمكون مجتمعي، وإنما القضية كلها، وإن كان هذا اختزالًا مقصودًا لطبيعة الأزمة، ومحاولة تصويرها كأزمة داخلية يمكن حلها بمعزل عن التبعات البنيوية للاحتلال، كمنظومة كولونيالية استيطانية. هذا التجاهل يعكس حقيقة أنه قبل أو بعد السابع من أكتوبر لا صراع حقيقي على الرؤى فيما يخص القضية الفلسطينية، وإنما من الممكن الاختلاف في الأدوات[١].

ثانيًا- اليمين واليسار: عصابة صهيونية واحدة

ندلل فيما تبقى من الدراسة تاريخيًا على فرضية أنه لا خلاف حقيقي بين اليمين واليسار الإسرائيلي من حيث التعامل مع القضية الفلسطينية، قد يختلف الإطار العام الذي تنتظم فيه الممارسات، وآليات التنفيذ، لكنها تبقى واحدة، ونتتبع هذه الفرضية من خلال ثلاث قضايا محورية في تاريخ الصراع استهدفت فيها حكومات الاحتلال يمينًا ويسارًا إما الفلسطينيين كبشر بشكلٍ مباشر؛ أو الحيز الجغرافي الموجودين عليه، ما يقوض أي زعم لحل الدولتين. وهو ما يتضح عبر القضايا الآتية:

- **تهجير الفلسطينيّين**

لطالما زعم اليسار الإسرائيلي دعمه لحل الدولتين، وقيام دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة، لكن في فبراير ٢٠٢٥، وبعد إعلان الرئيس الأمريكي ترامب أثناء اجتماعه مع بنيامين نتنياهو عن مقترحه بالتهجير، احتفى اليمين الإسرائيلي ورئيس الوزراء نتنياهو خصوصًا بتصريحات ترامب، معتبرين إياها تحولًا تاريخيًا في السياسات الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لكن قبول الخطة لم يقتصر على التيارات والأحزاب اليمينية المتطرفة فقط، بل امتد إلى المعارضة، التي تضم أحزابًا تُعرّف نفسها بأنها تيارات الوسط واليسار العلماني، حيث رحّب بيني جانتس، زعيم حزب "معسكر الدولة"، بمشروع ترامب بشأن غزة، قائلًا إنه يُقدّم "تفكيرًا إبداعيًا وأصيلًا ومثيرًا للاهتمام، يجب دراسته بالتزامن مع تحقيق أهداف الحرب، وإعطاء الأولوية لإعادة جميع المختطفين". كما أعرب زعيم المعارضة يائير لابيد عن دعمه للخطة، قائلًا إن المؤتمر الصحفي المشترك بين ترامب ونتنياهو "كان مفيدًا لدولة إسرائيل"، وفي حين أعلن الحزب الديمقراطي اليساري تخوفه من الخطة، جاء التخوف متعلقًا بجدوى الخطة لا أخلاقيتها أو يسارية الحزب، حيث قال رئيس الحزب "تصريحات ترامب جيدة لعناوين الصحف، لكنها غير عملية على أرض الواقع"[٢].

وفي استطلاعٍ للرأي أجراه "معهد سياسة الشعب اليهودي" عقب اللقاء في فبراير ٢٠٢٥، أيد حوالي سبعة من كل عشرة إسرائيليين هذا الخيار، ويُظهر الاستطلاع أن أغلبية من اليهود افترضت أن هذه "خطة عملية ينبغي السعي لتحقيقها"، حتى قبل اجتماع واشنطن بين ترامب ونتنياهو، وقد أظهر استطلاع آخر أن من بين جميع اليهود في إسرائيل، تعتقد ذلك أغلبية ضئيلة بلغت ٥٢٪. وأجاب ٣٠٪ آخرون من اليهود بأن الخطة "غير عملية، لكنني أتمنى لو كانت كذلك". بمعنى آخر، يؤيدونها لكنهم لا يعتقدون أن لديها فرصة حقيقية للتنفيذ.

وذكر تقرير المعهد أن الاقتراح يتضمن نقلًا كبيرًا للسكان الفلسطينيين من قطاع غزة، والذي كان يُعتبر سابقًا غير شرعي من قِبل العديد من الإسرائيليين، لكنه حظي الآن بدعمٍ واسعٍ بين اليهود، وإذا لم يُؤيَّدوه، فعادةً ما يكون السبب عمليًا وليس مبدئيًا[٣].

---

(1)Jon Alterman and Tamar Hermann. "Israel's Rightward Shift." Center for Strategic and International Studies (CSIS). November ٢٠٢٢,٢٩, available at: https://h1.nu/1gUGc

(٢) امطانس شحادة، دعم أحزاب الوسط -اليمين و"اليسار" في إسرائيل لمشروع تهجير سكان غزة...لاجديد، مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٢٨ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/sB81x1

(3) Jewish People Policy Institute. "Majority of Israelis Support Trump's Proposal to Relocate Gaza's Population to Other Countries", JPPI, February, Vol. 3, 2025.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه بعد مرور أقل من أسبوع على بدء حرب الإبادة الإسرائيلية، وضعت وزارة الاستخبارات الإسرائيلية وثيقة رسمية دعت فيها إلى تهجير سكان القطاع إلى سيناء، ورأت أنه ينبغي للحكومة الإسرائيلية أن تحدد الهدف السياسي للحرب الذي تسعى لتحقيقه بخصوص المدنيين، وذلك إلى جانب تحقيق هدف الحرب العسكري المتمثل في القضاء على حكم حماس وقوتها العسكرية في القطاع. ورأت الوثيقة أن على إسرائيل دعوة السكان المدنيين إلى الهجرة إلى جنوب القطاع في رفح تمهيدًا لتهجيرهم إلى سيناء، وأن على إسرائيل إبقاء المحاور المرورية في اتجاه الجنوب مفتوحة عند قصفها القطاع، لإتاحة الفرصة لتهجير المدنيين إلى رفح[١].

وفيما يُجادل البعض بأن ارتفاع النسب الحالية المؤيدة للتهجير يرتبط بصدمة السابع من أكتوبر، أو أن النسب القديمة ترتبط بصعود الليكود واليمين الإسرائيلي بعد ١٩٧٧، لكن الحقيقة أن فكرة طرد الشعب الفلسطيني من أرضه في صلب أدبيات الحركة الصهيونية، ورافقت تطور المشروع الصهيوني في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم، ولا يكاد يوجد قائد صهيوني لم يُناد بطرد الفلسطينيين من وطنهم، كما أن تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين ارتبط أصلًا بطرد الفلسطينيين منها[٢].

على سبيل المثال بعد حرب ١٩٦٧، أجمعت الحكومة الإسرائيلية "حكومة حزب العمل اليساري" على أن إسرائيل لن تنسحب من القطاع في أي حل مع الدول العربية، وستضمه رسميًا إليها بعد أن تطرد سكانه، أو أغلبيتهم منه، وترددت في ضمه مباشرةً عقب الحرب، لوجود أكثر من ٤٠٠ ألف فلسطيني فيه حينئذ، كان نحو ٧٥ في المئة منهم من اللاجئين الذين هجرتهم إسرائيل من ديارهم إليه في حرب ١٩٤٨ وكان ضمهم مع ضم القدس الشرقية، إضافة إلى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، يُشكل خطرًا ديموغرافيًا على إسرائيل.

وجاء في عددٍ من الوثائق الإسرائيلية -المكشوف عنها قريبًا- لمحاضر اجتماعات الحكومة الإسرائيلية عقب حرب ١٩٦٧، أن تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء أو إلى الأردن كان أولوية الحكومة. وقد شُكلت اللجان لهذا الأمر، وخُصصت لها الميزانيات، وفي مايو ١٩٦٩، اتفق جهاز الموساد مع حكومة البارجواي على أن تقبل هجرة ٦٠ ألف فلسطيني من قطاع غزة إليها خلال أربع سنوات، وأن تمنحهم تأشيرة دخول للعمل فيها، ما يمكّنهم من الحصول على المواطنة فيها خلال خمس سنوات[٣].

- **التجويع الممنهج**

على الرغم من البيانات الرسمية والتقارير الإعلامية التي تحذر من المجاعة في غزة منذ مطلع عام ٢٠٢٤، فإن الإعلان الرسمي الدولي لم يصدر إلا في أغسطس ٢٠٢٥، حيث أصدرت منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بيانًا مشتركًا بجنيف أكدت فيه أن أكثر من نصف مليون شخص في غزة عالقون في مجاعة[٤].

وعلى الرغم من إحصاءات القتل تجويعًا، والصور المروعة لأجساد الصغار والكبار، والتضامن العالمي الواسع والمدين لسياسة إسرائيل التجويعية الممنهجة، التزم قادة اليسار والوسط العلمانيون الصمت التام تجاه الأمر. وعلى المستوى الشعبي، يُشير استطلاع للرأي أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي في يوليو ٢٠٢٥ أن ٧٠٪ من الجمهور اليهودي يصدق تقارير جيش الدفاع عن حجم الضحايا المدنيين في غزة، بينما ترتفع النسبة في جمهور اليمين فقط لـ ٧٤٪، وأن أكثر من ثلاثة أرباع الإسرائيليين اليهود٧٩٪ "غير منزعجين على الإطلاق" من

(١) محمود محارب، الحرب وتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٩ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٦ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gUOS

(٢) المرجع السابق.

(٣) أشرف بدر، قطاع غزة بين التهجير الطوعي والقسري ١٩٦٧-٢٠٢٤، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤٢، ربيع ٢٠٢٥، ص٢٧٤-٢٩٨.

(4) Famine in Gaza: 'A Failure of Humanity Itself', Says UN Chief, UN News, August 22, 2025, available at: https://2u.pw/Vvz7Dr

التقارير التي تتحدث عن التجويع الإسرائيلي لسكان غزة[١].

وفيما يُجادل البعض بأن مرد هذه النسب إلى التعتيم الإعلامي شبه التام على أخبار التجويع في القطاع، لكن الحقيقة أن التماهي مع الوحشية هو ديدن المجتمع الإسرائيلي منذ نشأته، أو الإنكار مدعيين أخلاقيتهم وأخلاقية جيش الدفاع، وهي حالة إنكار ممتدة منذ ما قبل ١٩٤٨، في مقاله بجريدة هآرتس يوليو ٢٠٢٥، تحدث الكاتب جدعون ليفي عن حالة الإنكار التي يعيشها المجتمع، ويقول "لا يوجد مجتمع يعيش حالة إنكار لحقيقته وذاته كإسرائيل، من إنكار أحداث النكبة والإبادة الجماعية في غزة، وحتى التجويع"، ويتساءل "ما الفارق بين هذا الإنكار، وبين روبرت فوريسون الأكاديمي الفرنسي حين أنكر الهولوكوست استنادًا إلى حجم غرف الغاز"[٢].

استخدام إسرائيل لسياسة التجويع في حربها الأخيرة على غزة ليست المرة الأولى، بل إن استخدامها الغذاء كسلاح هي استراتيجية تتجذر في تاريخها، وعمرها من عمر قيام دولتهم، وهذه الاستراتيجية منحها لهم -تآمرًا- النظام الدولي بتقسيمه التعسفي لفلسطين، وهم بنوا عليها وطوروها على مدى تاريخهم. ففي عام ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ وأوصت بتقسيم أراضي فلسطين إلى "دولة يهودية" و"دولة عربية"، مع وضع القدس تحت الإدارة الدولية، أعطى التقسيم ٥٥,٥٪ من إجمالي مساحة فلسطين إلى اليهود (معظمهم كانوا مهاجرين جدد) الذين كانوا يُشكلون أقل من ثلث السكان ويمتلكون أقل من ٧٪ من الأراضي. وما جعل اقتراح الأمم المتحدة أكثر ظلمًا، واعتداءً على حق الفلسطينيين في الغذاء وتمهيدًا لتجويعهم المستقبلي، هو حقيقة مفادها أن ٨٤٪ من الأراضي الزراعية كانت من المفترض أن تذهب إلى الدولة اليهودية، في حين لم يتبق للدولة العربية سوى ١٦٪ فقط[٣].

كما أنه لا اختلاف بين موقف اليمين واليسار في تجويع الفلسطينيين، فهي سياسة ترتبط بالمعركة الوجودية التي يخوضها المشروع منذ نشأته إما نحن أو هم، وفي كتابه الصادر حديثًا "مئة عام من الجوع"، يتحدث مارك ويندل عن حملة ظلم وتجويع ممنهجة للقطاع منذ ١٩٤٨، فبعد حرب ١٩٦٧ فُرضت قيود على إمدادات المياه للقطاع، في خطوة متعمدة لطرد السكان[٤]. كما أنه بعد حصار غزة المفروض منذ ٢٠٠٥ سلبت الرقابة الشاملة من قبل الاحتلال على فلسطيني غزة سيادتهم على طعامهم وحرمانهم أمنهم الغذائي، وتعليقًا على الأوضاع صرح دوف فايسجلاس، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت زعيم حزب كاديما المنتمي للوسط، أن "الفكرة هي وضع الفلسطينيين على نظام غذائي، ولكن ليس جعلهم يموتون من الجوع"، بمعنى السماح فقط بكمية كافية من البضائع للدخول إلى غزة بحيث تجعل الناس يشعرون بالجوع ولكن دون تجاوز "الخط الأحمر"، حتى إن وزارة الصحة الإسرائيلية وضعت نظام حسابي لتقدير السعرات الحرارية اللازمة لمختلف الفئات العمرية وللجنسين في غزة، ثم استخدمت هذه البيانات لتحديد كمية المواد الغذائية الأساسية التي تسمح بدخولها إلى القطاع كل يوم، واستمرت سياسة التجويع والاستيلاء على الأرض ورشها بالمواد السامة والتضييق على الصيادين بشكلٍ ممنهج، بغض النظر عن انتماء وتوجه الحكومات الإسرائيلية[٥].

(1) Lior Yohanani and et al., Large Majority of Jewish Israelis: Israel Making Substantial Efforts to Avoid Palestinian Suffering; Majority of Arab Israelis Disagree. Israel Democracy Institute, 5 August 2025, available at: https://2u.pw/YsIXmd

(2) Gideon Levy, "It's Not Just War. It's Genocide - and It's Being Done in Our Name, Haaretz, July 30, 2025, accessed at: 20 August 2025, available at: https://2u.pw/IaGjOy

(٣) وليد الخالدي، عودة إلى قرار التقسيم١٩٤٧، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٩، العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨، ص٣-٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/VE1QgKFx

(4) E. Mark Windle, the Hundred Year Hunger: A Timeline of Food Insecurity and Malnutrition in Gaza, New york: A Nickel And A Nail Books, 2025, p.36

(٥) وثيقة "الخطوط الحمراء": تفاصيل جديدة حول سياسة الاغلاق السابقة بينما السياسات الحالية لا تزال ضبابية، منظمة چيشاه-مسلك، ١٧أكتوبر٢٠١٢، تاريخ الاطلاع: ١٧ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

- **استيطان الضفة**

في مطلع ٢٠٢٥ أعلن وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش أن هذا العام سيكون عام الضفة الغربية في إشارة لضمها، وأصدر تعليماته لإدارة الاستيطان للبدء بعملٍ جماعي من أجل إعداد البنية التحتية اللازمة لعملية الضم. تزامن ذلك مع بداية جيش الاحتلال الإسرائيلي ما أسماه عملية السور الحديدي التي تستهدف مخيمات شمالي الضفة الغربية، حيث بدأت باقتحام مخيم جنين ثم مخيم طولكرم ونور الشمس، تلتها اقتحامات لبلدة طمون ومخيم الفارعة بمحافظة طوباس، وتنفيذ لأكثر من ٢٥ ضربة جوية، ما أدى لتهجير ٤٠ ألفًا من سكان المخيمات، وتدمير الكثير من الوحدات السكنية[١].

هذا في حين أعلن المركز الفلسطيني للإحصاء أن عدد شهداء الضفة منذ بداية الأحداث تجاوز ١٠٣٢ شهيدًا، وفي يوليو ٢٠٢٥ صوت الكنيست الإسرائيلي بالأغلبية على إعلان يدعو الحكومة إلى فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة، في تحولٍ ذي دلالات سياسية عميقة، يعني إلغاء أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وجاء في مقدمة الإعلان الذي صوت عليه الكنيست "أن يهودا والسامرا وغور الأردن هي أجزاء لا تتجزأ من أرض إسرائيل، ومن الوطن التاريخي والثقافي والروحي للشعب اليهودي"، سبق هذا تصويت آخر في يوليو ٢٠٢٤ برفض إقامة دولة فلسطينية[٢].

في سياقٍ متصل جدد سموتريتش دعوته لفرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على ٨٢٪ من الضفة الغربية، وبدء العمل في المشروع الاستيطاني E1، الذي سيربط القدس الشرقية بمستوطنة معاليه أدوميم، لكنه سيقسم الضفة الغربية إلى نصفين بفصلها عن القدس الشرقية ويقضي على حل الدولتين بالكلية، ومن ثم تُمحى فلسطين من على الطاولة بالأفعال لا الشعارات على حد تعبير سموتريتش[٣].

وفي حين يسعى اليمين الإسرائيلي قدمًا لضم الأراضي والقضاء على الوجود الفلسطيني بالكلية، صوتت بعض أحزاب المعارضة لصالح الضم، في حين التزمت أحزاب الوسط واليسار الصمت، وفي مقاله بيديعوت آحرونوت انتقد الأكاديمي الإسرائيلي آسف ميداني موقف اليسار قائلًا "يسود صمت تام، لا صوت واضح من اليسار، ولا صرخات "احتلال"، لا مظاهرات، ولا حتى تغريدة من كبار مسؤولي الوسط -يسار، ..، هل خشية خسارة الناخبين، لكن من المحتمل أن يكون هناك شيء أعمق -ما يُسمّى في علم السياسة بـ "نفاقٍ منظم"، وهو ليس مجرد تناقض عفوي، بل هو استراتيجية، تتعامل من خلالها المؤسسات والأحزاب مع التناقض بين المبادئ والقرارات الفعلية، ..، لأن حتى الأيديولوجيا لها حدود، فاليسار يتحدث ضد الاستيطان، لكنه فعليًا يستفيد من الهدوء النسبي الذي توفّره المستوطنات على الضفة".

بحلول عام ٢٠٢٥، بلغ عدد المستوطنات نحو ٣٥٠ مستوطنة، من بينها نحو ٢٠٠ تُصنَّف كبؤر استيطانية لم تُشرعنها الحكومة الإسرائيلية رسميًا بعد، الأغلب تستولي عليه جماعة شبيبة التلال أو جماعات الاستيطان الرعوي، كما تضم الضفة الغربية حوالي ٣٥ منطقة صناعية، وشبكة طرق استيطانية حديثة، ومئات آلاف الدونمات المصنفة كأراضٍ عسكرية مغلقة لدواع أمنية، بالإضافة إلى نحو ٥٤٠ ألف مستوطن (لا يشمل القدس)، تاريخيًّا بدأ الاستيطان للضفة في

---

https://2u.pw/ohLIZoSr

(١) تهجير قسري واسع النطاق في الضفة الغربية يؤثر على ٤٠ ألف شخص، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ١٠ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/VMd78O

(٢) وليد حباس، الكنيست يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى ضمّ الضفة الغربية: قراءة تحليلية بطريقة سؤال وجواب، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٨ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/shWnk

(3) Sokol Sam, Smotrich Proposes Annexing 82% of West Bank in Bid to Prevent Palestinian State, The Times of Israel, September 3, 2025, accessed at: 5 September 2005, available at: https://2u.pw/DAIlNU

ظل حكومة ماباي اليسارية عقب حرب ١٩٦٧، ليفي أشكول، رئيس الحكومة آنذاك، وعبّر بوضوح عن الموقف الإسرائيلي حين قال: "نريد العروس بدون المهر"، في إشارة إلى الرغبة في الأرض من دون سكانها الفلسطينيين، هذا التوجه عكس نية إسرائيلية مبكرة لضم الضفة الغربية من دون منح الفلسطينيين حقوقًا متساوية.

في عام ١٩٦٨، غُيّر الاسم الرسمي للضفة إلى "يهودا والسامرة"، كجزء من تأطير رمزي لتبعيتها التاريخية المفترضة لإسرائيل، في عام ١٩٧٩، صرح مناحيم بيجن بأن لإسرائيل "الحق الطبيعي والتاريخي" في السيادة على كل المناطق المحتلة. وفي ١٩٨٠ و١٩٨١، جاء ضم القدس الشرقية والجولان كمحطات قانونية رسمية، واقترح نفتالي بينيت في عام ٢٠١٢ ضم مناطق "ج"، التي تُشكل ٦٠٪ من الضفة. وفي ٢٠١٩، أعلن نتنياهو نيته ضم الأغوار، بدعمٍ من إدارة ترامب. اليوم، بعد تصويت الكنيست في ٢٠٢٥، تتجلى سياسة الضم كمسار مستمر ومتصاعد، بدأ منذ نشأة الدولة ويتجه نحو استكمال فرض السيادة الكاملة على الضفة، لا فرق في هذا المسار بين يمينٍ ويسار، لأن الاستيطان باختلاف أشكاله سواء بؤر عشوائية أو مستوطنات رسمية، وتعدد أدواته ودوافعه هو قربان كل الانتماءات السياسية لناخبيها، وعصب المشروع الصهيوني الذي يتجاوز حدود الأيديولوجيا[1].

خاتمة: هل هناك يمين ويسار إسرائيلي؟

بعد التتبع التاريخي لبعضٍ من سياسات اليمين واليسار تجاه فلسطين أرضًا وشعبًا، تبقى الإجابة عن سؤال: هل هناك يمين ويسار إسرائيلي؟ حقيقة، لا تعد الأيديولوجيات السياسية انتماءات أولية للإنسان، بل لا بد دائمًا من مستوى يسبقها يمكن تسميته "ما وراء الأيديولوجيا"، وهو بناء من القواعد يمثل الأرضية التي يدور عليها الجدل السياسي والأيديولوجي. لذا؛ فإن الصراع السياسي في إسرائيل أيًا كانت مسميات أطرافه يحدث على أرضية الصهيونية وتحت مظلتها كانتماءٍ أولي ومشروعٍ جامع، قد يختلف التياران ربما في هوية الدولة ليس في جوهر يهوديتها، وإنما في تمظهرات اليهودية في الواقع، لكن كل هذا داخل القبيلة اليهودية وتحت مظلة الصهيونية، أما عندما يكون جوهر القضية يتعلق بفلسطين والفلسطينيين تنكص كل التيارات، والشعب -من قبلها- على أعقابها إلى سيرتها الأولى، كمشروعٍ كولونيالي استيطاني إحلالي.

بنى المشروع الصهيوني الدولة على افتراضين رئيسيين: أولًا، المؤقتية الدائمة، بمعنى أن أي تسوية هي ليست نهائية، وأي حدود هي ليست دائمة. ثانيًا، أن الصراع مع الفلسطينيين هو صراع وجودي صفري، ومن ثم هيكل الدولة منذ النشأة قائم على فكرة "الحرب الدائمة"، وبناء "الجدار الحديدي". هذا بمعنى السحق المستمر للفلسطيني حتى يفقد الأمل بالقدرة على هزيمة الصهيونية، وبقاؤها مرتبط باستراتيجية "الأمن الدائم" أي السعي المستمر لضمان أمنها بشكلٍ مطلق عبر التخلص من جميع التهديدات المحتملة والمتصورة وإقامة معادلة ردع تحفظ على إسرائيل استعارتها المجازية المؤسسة كبيت آمن لكل يهودي، ومن هنا نفهم أن السابع من أكتوبر أصاب المشروع في مقتله، فنقض أسس المشروع الصهيوني كبيتٍ آمن ركنيه الردع والتفوق العسكري والتقني إذ هدم الجدار.

ومن ثم، ندرك بمقدار التوحش والإبادة الصهيونية في غزة، إنها هذه المرة حقيقة تخوض حرب الوجود والبقاء، ليس بمعنى التفكك والفناء الآني للمشروع، وإنما بمعنى أن مستقبل وجود المشروع على شفا جرف هار، يستدعي تغيير وجه المنطقة بالكلية.

وبغض النظر عن اتجاه الحكومة يمين أو يسار، لم يمر عقد منذ ١٩٤٨ دون حرب؛ سواء حروب نظامية ضد دول كما في عقود التأسيس الأولى، أو ضد حركات المقاومة، ودون استيطان وضم للأراضي حتى وقت كتابة هذا التقرير، ومن ثم فالصراع السياسي الداخلي يمكن فهمه بأنه صراع بين المستعمرين

(١) وليدحباس، الكنيست يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى ضمّ الضفة الغربية: قراءة تحليلية بطريقة سؤال وجواب، مرجع سابق.

الجدد والمؤسسين، للسيطرة على موارد وقوى الدولة التي تجمع وتراكم عبر عملية سطو استعمارية أيضًا، واستخدامها في تشكيل المشروع الصهيوني وفق رؤيتهم، فمن جهة الأشكناز الذين بنوا الدولة وحولوا الصهيونية المؤسسية من سلوك استعماري عصابي همجي قبل عام ١٩٤٨ إلى سلوك استعماري دولتي يُركز على المؤسسية والبيروقراطية والديمقراطية الليبرالية، ويحاول الفصل بين الصراع الخارجي والداخلي، أي أن تكون إسرائيل إسبرطة خارجيًا وأثينا داخليًا، واستخدام أدوات الدولة المؤسسية والقانونية تدريجيًا لتحقيق مشروعهم، ومن جهة أخرى، الصهيونية الجديدة مزيجًا يمينيًا قوميًا متطرفًا يسعى لإنجاز المشروع الاستيطاني بوتيرةٍ جنونية جذرية أكثر تطرفًا ووضوحًا يشبه أسلوب عصابات الأشكناز قبل التأسيس.

هذا الصراع الداخلي الممتد، والذي وصل لشفا حرب أهلية على طريقة إنجاز المشروع الصهيوني وهويته، هو المضخة المحركة لحرب الإبادة في غزة الآن، لأن نتيجة هذه الحرب وطريقة حسمها، وجدل المسؤولية عنها والتضحية فيها، هي التي ستحدد من سيد البيت، وأيًا كان السيد وتياره السياسي فإنه يؤمن باستحالة حل الصراع، لا يرغب بالوجود الفلسطيني، كما أن النمط الإبادي وفائض العنف المستخدم في غزة، وفقدان القوات المقاتلة التي تمثل الصهيونية الدينية عصبها لانضباطها العسكري، واهتزاز العلاقة مع قادة الجيش، والانقسام على أهمية عودة الأسرى بسبب انتمائهم السياسي، يهدد بارتداد الإبادة والعنف كوسيلة لحسم الصراع الداخلي، في ظل انسداد أفق الحل سياسيًا[١].

ماذا يُخبئ المستقبل؟

إن مستقبل الصراع السياسي في إسرائيل يرتبط بنتائج الحرب الدائرة الآن، واليوم التالي لها، وما إذا كانت النخبة السياسية قادرة على الوصول لمسارٍ سياسي يتفادى ارتداد فائض العنف المستخدم في غزة والضفة أثناء الحرب، أم أن وحدات الجيش وميليشيات المستوطنين المسلحين ستكون وجهة معركتهم القادمة شوارع تل أبيب.

وتزامنًا مع الانقلاب القضائي الذي تنفذه الحكومة، يتحدث إيهود أولمرت عما ينتظر إسرائيل في المستقبل "لكننا لا نزال في المرحلة الأولى -الانقلاب القضائي- وفي المرحلة الثانية من عمل آلة السموم التابعة لنتنياهو، سيستولي البلطجية على ستديوهات الأخبار والقنوات التليفزيونية، مثلما هددوا عمليًا، محكمة العدل العليا. ويستولون على الميكروفونات. مَن يوقفهم؟ شرطة بن غفير؟.. أكتب هذه الأمور بقلقٍ كبير لأنني أشعر، مثل كثيرين من أمثالي، بأننا نقترب أكثر من أيّ وقتٍ مضى، ليس من ثورة مدنية كان يجب أن نقوم بها منذ زمنٍ طويل، بل من حرب أهلية، بعدها، ستأتي المرحلة الأخيرة. تخيّل أن الزعران، الذين زودتهم جهة مخولة في السلطة بالسلاح، يقررون اقتحام الكنيست، ولا يكون هناك مَن يمنعهم. وربما يفتح الذين يملكون الصلاحيات الأبواب لهم، يقتحم هؤلاء القاعة العامة للكنيست، ويرمون مقاعد أعضاء الكنيست من المعارضة، ويهاجمونهم، ويسمحون لأعضاء الحكومة باتخاذ أيّ قرار، أو تشريع يخطر في بالهم.. لا يمكن القول إننا لم نحذّر. في الحقيقة، إسرائيل على وشك الدخول في حرب أهلية عنيفة ودموية ومفككة ومدمّرة[٢]".

أما مستقبل القضية الفلسطينية، فإذا كان لا خلاف بين سياسات اليمين واليسار بالنسبة لها -وإن اختلفت الوتيرة والأدوات أحيانًا- لكن مستقبلها بعد الطوفان مرتبط بمدى استيعاب محيطها العربي والإسلامي للتغير الذي أحدثه الطوفان في المشروع الصهيوني وسياسته تجاه محيطه الإقليمي، فإذا لم يدعم المحيط العربي والإسلامي الوجود الفلسطيني، ويخلق معادلة ردع جديدة تقف في وجه المشروع الصهيوني ورؤيته الجديدة للشرق الأوسط، فلا عاصم لأحدٍ من لوثة الكيان لا معاهدات سلام، ولا اتفاقات إبراهام.

(١) هنيدة غانم، الأزمة العضوية للمشروع الصهيوني.. بين الحرب الأهلية والعنف الإبادي، قضايا إسرائيلية، العدد ٩٦، ٢٠ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1cdX3

(2) Ehud Olmert, Israel Is Closer to a Civil War Than Ever Before, Haaretz, 11 April 2025, available at: https://2u.pw/bwm3RG

تأثر الداخل الإسرائيلي بالمواجهات والحرب مع إيران

محمود مجدي فاضل*

مقدمة:

منذ عملية طوفان الأقصى ٢٠٢٣، يعيش الشرق الأوسط مرحلةً غير مسبوقة من التصعيد الاستراتيجي؛ حيث انتقال الصراع العربي الإسرائيلي إلى مستوى أوسع تضمن انخراط إيران بشكلٍ غير مباشر في المواجهة مع إسرائيل من خلال محور المقاومة الذي تدعمه وتمده بالموارد اللازمة وتُطور من قدراته، والأهم الانخراط بشكلٍ مباشر من خلال شن هجمات تستهدف عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة بالاعتماد على أنواعٍ متطورة من الصواريخ والمسيرات. وتُمثل تلك المواجهة منعطفًا تاريخيًا؛ إذ تُعد المرة الأولى التي تقوم فيها دولة ذات سيادة باستهداف عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكلٍ مباشر منذ حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣. وقد أدى ذلك لإعادة رسم معادلات وموازين القوة في المنطقة، وأثار عددًا من التساؤلات حول مدى قدرة الكيان الصهيوني على التكيف والصمود داخليًا في ضوء التهديدات ومعادلات القوة الجديدة.

لقد انعكست تداعيات الحرب مع إيران على الداخل الإسرائيلي، سواء من **الناحية الاقتصادية** حيث الكلفة المرتفعة للغاية للحرب على الجبهات المختلفة وهجرة الكفاءات وعجز القوى العاملة، أو من **الناحية العسكرية** حيث الخسائر المادية والبشرية وانهيار أسطورة الردع الإسرائيلي وارتفاع نسبة جنود الاحتياط الرافضين للاستدعاءات، أو من **الناحية الاجتماعية** حيث الانقسام المجتمعي بين العلمانيين والمتدينين وحالة الخوف الجماعي والتدافع نحو الملاجئ وإجلاء المواطنين من الشمال ومستوطنات الغلاف، أو من الناحية **السياسية** حيث الانقسام والاختلاف بين القيادة السياسية والعسكرية وتزايد معدلات الهجرة الدائمة خارج إسرائيل. خلال تلك الدراسة نتناول هذه المستويات بشأن تأثر الداخل الإسرائيلي بالحرب مع إيران.

أولًا- الخسائر الاقتصادية والبشرية خلال المواجهات مع إيران ومحورها

(أ) الخسائر الناتجة عن إسناد حزب الله:

أسفرت المواجهة بين إسرائيل وحزب الله منذ السابع **من أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى أغسطس ٢٠٢٤** عن مقتل ٤٤ إسرائيليًا في شمال إسرائيل وهضبة الجولان المحتل بينهم ١٩ عسكريًا، وعن إصابة ٢٧١ بينهم ١٤١ عسكريًا، وذلك وفق بيانات صادرة عن مقر المعلومات الوطني الإسرائيلي. ووفق تقرير صادر عن موقع "والا" العبري، فقد تم إجلاء ٦٢٤٨٠ مستوطنًا من الشمال. كما أعلنت سلطة الضرائب الإسرائيلية عن تلقيها ٤٣٧٨ طلبًا للتعويض عن الأضرار التي تعرضت لها مباني مستوطنات الشمال. لقد أسفرت هجمات حزب الله عن احتراق أكثر من ١٨٠ ألف دونم من الأراضي، وألحقت خسائر كبيرة بقطاعي الزراعة والسياحة في الشمال حيث قُدرت الخسائر المباشرة في الدخل بأكثر من ١,١٥٠ مليار شيكل، وقُدرت الخسائر في الدخل في القطاعات المرتبطة بالسياحة بقيمة ٢,٦٤٥ مليار شيكل مما اضطر سلطة الضرائب لدفع ١,٥ مليار شيكل تعويضات لشركات سياحية في الشمال. وفي قطاع الزراعة، بلغت قيمة الخسائر غير المباشرة التي تكبدها المزارعون في الشمال مليار شيكل، كما أسفرت المواجهة مع حزب الله عن مغادرة العمال الأجانب في القطاع الزراعي (إلى جانب منع الفلسطينيين من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي)، وقد نتج عن ذلك عجز في اليد العاملة سيؤثر على الإنتاج الزراعي مستقبلًا. بالإضافة إلى ذلك، تضرر ٣٠ مرعى فيما أغلق ٢٤ آخرون. أيضًا

* باحث في العلوم السياسية.

تضرر قطاع الدواجن في الشمال، والذي يُنتج أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي من البيض و١٠٠ مليون طن من الدجاج الصالح للطهي، تضرُّرًا كبيرًا[١].

أما منذ بداية العملية البرية بجنوب لبنان وحتى وقف إطلاق النار، أشارت مواقع إسرائيلية منها "جيورزاليم بوست" إلى أن عدد القتلى من الجنود بلغ ٧٥ جنديًا، وأن عدد القتلى من المستوطنين بلغ ٤٥ إسرائيليًا[٢]. وأشارت القناة ١٢ الإسرائيلية إلى أن المواجهة مع حزب الله أسفرت عن مقتل ١٢٤ إسرائيليا بينهم ٧٩ جنديًا منذ توسيع المواجهة في سبتمبر ٢٠٢٤[٣]. أما السلطات الإسرائيلية، أعلنت أن مجمل عدد القتلى في شمال إسرائيل والجولان المحتل ومعارك جنوب لبنان منذ بداية إسناد حزب الله هو ٧٣ جنديًا على الأقل و٤٥ مستوطنًا، ويرى محللون أن تلك الأرقام غير صحيحة وأن إسرائيل تتكتم على الإحصائيات الحقيقية[٤]. أما حزب الله، فقد أعلن أن جنوده خلال العملية البرية الإسرائيلية في جنوب لبنان فقط قتلوا ١٣٠ جنديًا إسرائيليًا فيما أصيب ١٢٥٠ آخرون، كما أوضح الحزب أنه استهدف ٧٦ آلية عسكرية، وأشار إلى أن مجمل عدد المستوطنات التي تم إخلاؤها بلغ ١٠٠ مستوطنة وأن عدد المستوطنين النازحين بلغ ٣٠٠ ألف مستوطنًا[٥].

أشارت صحيفة "يديعوت أحرونوت" إلى أن تكلفة توسيع المواجهة مع حزب الله خلال سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢٤ بلغت ٩ مليار دولار، وأن هجمات حزب الله منذ ٢٠٢٣ أدت لتضرر أكثر من ٩٠٠٠ مبنى و٧٠٠٠ مركبة دُمرت بالكامل. وقالت الصحيفة بأن إدخال مدينة حيفا -باعتبارها أهم مراكز التجارة والطاقة في الشمال- نطاق عمليات حزب الله نتج عنه خسائر بقيمة ١٥٠ مليون دولار يوميًا. ووفق دراسة لمعهد أهارون للسياسة الاقتصادية، فإن خسائر قطاع السياحة في الشمال حتى نوفمبر ٢٠٢٤ بلغت ٣,٥ مليار دولار، كما بلغت تكلفة إخلاء المستوطنات والبالغ عددها ٢٨ مستوطنة حتى فبراير ٢٠٢٤ نحو ٦١٣ مليون دولار.

وأوضحت القناة ١٤ الإسرائيلية أن عدد الطلبات المقدمة للحصول على تعويض عن منازل تضررت في الشمال نتيجة هجمات حزب الله بلغ ٦٠٠٠ طلب، وقالت القناة أن طلبات التعويض كلفت الدولة حوالي ٤ مليار دولار. وأشار بنك إسرائيل إلى أن تكلفة غياب حوالي ٥٧٦٠٠ من المستوطنين عن عملهم نتيجة الحرب كلف الدولة نحو ٦٣,٢ مليون دولار أسبوعيًا. إضافة إلى ذلك، ونتيجة القصف الذي يتعرض له الجليل فقد أعيقت قدرة المزارعين من المستوطنين على الوصول للبساتين، وقد نتج عن ذلك خسائر تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار، كما تضررت محاصيل زراعية في الجليل بقيمة ٥,٤ مليون دولار كانت لا تزال على الأشجار وذلك نتيجة العجز الحاد في الأيدي العاملة والذي بلغت نسبته ٩٠٪[٦].

في سياقٍ متصل، نقلت يديعوت أحرونوت عن اتحاد المقاولين في إسرائيل قولهم بأن شمال إسرائيل يحتاج لفترة زمنية تتراوح من ٨ إلى ١٠ سنوات لإعادة تأهيله، وذلك بعد أن أجرى الاتحاد فحصًا لنطاق أعمال إعادة التأهيل المطلوبة في الشمال. وقد قدروا حدوث أضرار مباشرة لمئات المباني بأكثر من ٢ مليار شيكل، هذا بالإضافة للأضرار التي حدثت للبنية التحتية في الشمال والتي قُدرت بحوالي ٣ مليار شيكل. وأوضح الاتحاد أن أزمة نقص العمالة واستمرارها هي ما ستجعل عملية

(١) فيفيان عقيقي، مستوطنات الشمال تحت نيران المقاومة، موقع صفر، أغسطس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/gjlVO.

(٢) مقارنة بين خسائر حزب الله وإسرائيل.. مدنية وعسكرية في حرب الشهرين، العربية، ٢٠٢٤/١١/٢٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/oCAXOsl4

(٣) تقارير إعلامية تكشف خسائر إسرائيل على الجبهة اللبنانية، الجزيرة، ٢٠٢٤/١١/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/VTmbru.

(٤) حقائق حول الخسائر البشرية والمادية في لبنان وإسرائيل، الجزيرة، ٢٠٢٤/١١/٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/NkzxmLIy.

(٥) حزب الله ينشر إحصائيات عن خسائر إسرائيل البشرية والمادية خلال ٧٢ يومًا من "معركة أولي البأس"، RT بالعربية، ٢٠٢٤/١١/٢٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ow26z.

(٦) عبد الوهاب المرسي، خسائر إسرائيل ف جبهة لبنان.. من يصرخ أولًا؟، الجزيرة، ٢٠٢٤/١١/٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/wq68MNDi.

إعادة التأهيل تستغرق ذلك الوقت، وأنه من الصعب تقدير الأضرار التي سيُسببها تركيز الأعمال في الشمال على الأعمال في المناطق الأخرى بدولة الاحتلال. كما طالب الاتحاد الحكومة الإسرائيلية بضرورة حل أزمة العمالة[١].

(ب) الخسائر الناتجة عن إسناد الحوثيين:

لقد أدت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر (الذي يمر منه ١٢٪ من التجارة العالمية) على السفن التجارية وناقلات النفط إلى خسائر اقتصادية كبيرة على إسرائيل، خصوصًا أن واردات إسرائيل عن طريق البحر الأحمر وقناة السويس تمثل ٤٠٪ من وارداتها عن طريق البحر، ومع توسيع الحوثيين عملياتهم لتشمل إلى جانب السفن الإسرائيلية والسفن المتوجه لإسرائيل السفن الإنجليزية والأمريكية، أصبحت الخسائر التجارية والاقتصادية عالمية، وهو ما دفع بريطانيا والولايات المتحدة لتنفيذ غارات على اليمن تحت غطاء حماية حرية الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

نفذ الحوثيون منذ نوفمبر ٢٠٢٣ وحتى يوليو ٢٠٢٥ أكثر من ١٠٠ هجوم على سفن في البحر الأحمر، وأسفرت الهجمات عن مقتل ثمانية بحارة على الأقل وإغراق أربع سفن والاستيلاء على أخرى واحتجاز طاقمها، كما ألحقت ضررًا بعدد من السفن[٢]. لقد أدت هجمات الحوثيين إلى انخفاض عدد السفن المارة بالبحر الأحمر بنسبة ٧٠٪ منذ ديسمبر ٢٠٢٣ وخلال ٢٠٢٤، وتراجعت حركة نقل الحاويات بنسبة ٩٠٪، الأمر الذي أسفر عن انخفاض إيرادات قناة السويس بنسبة ٦٠٪ نتيجة انخفاض أعداد السفن المارة بها إلى أكثر من النصف[٣].

كما دفعت الهجمات ٤٠٪ من شركات الشحن حول العالم إلى وقف إبحار سفنها، بينما قررت أخرى ومنها شركات إسرائيلية إلى تغيير طرق إبحارها من مضيق باب المندب إلى طريق رأس الرجاء الصالح الذي يُضيف مسافة ٤٠٠٠ ميل على السفن وحوالي ١٠-١٤ يومًا إضافيًا من الإبحار، وهو ما أدى لتزايد تكاليف الشحن على الشركات. كما أدت الهجمات إلى زيادة كبيرة في تكاليف التأمين وبدلات المخاطر للبحارة على السفن المارة عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر، خصوصًا تلك المتجهة نحو إسرائيل. وفقًا لبيانات المؤشر العالمي للحاويات، فإن متوسط تكاليف الشحن البحري زادت منذ أكتوبر ٢٠٢٣ وخلال ٢٠٢٤ بنسبة ١٥١٪، وتُعد الخطوط الملاحية بين أوروبا وآسيا الأكثر تضررًا حيث زادت تكاليف الشحن فيها بنسبة ٢٨٤٪[٤].

كما نقلت صحيفة جلوبز الإسرائيلية عن الرئيس التنفيذي لشركة "ويند وورد الإسرائيلية لمعلومات المخاطر البحرية" قوله بأن أسعار شحن الحاويات ذات ٢٠ و٤٠ قدمًا زادت بنسبة تتراوح بين ٤ و٨ أضعاف بسبب هجمات الحوثيين على السفن الإسرائيلية، والسفن المتجهة لإسرائيل[٥]. كل ما سبق أدى لارتفاع أسعار المنتجات على المستهلك النهائي[٦]. تجدر الإشارة إلى أن تكاليف الشحن والتأمين شهدت فترة من التراجع تزامنًا مع الهدنة الإنسانية في غزة، قبل أن تُعاود الارتفاع مرةً أخرى مع استئناف الحوثيين إسنادهم لغزة بسبب استئناف إسرائيل عدوانها على القطاع[٧].

---

(١) جانب آخر من خسائر إسرائيل في حرب لبنان.. إعادة تأهيل الشمال قد تستغرق ١٠ سنوات، الشرق، ٢٠٢٤/١١/٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/f249yP.

(2) Houthi attacks on merchant ships in the red sea, Reuters, 10 July 2025, Available at: https://2h.ae/YpBf.

(٣) آلاء الخطيب، حسام بيرم، عبد الخالق الحود، كيف يهدد الحوثيون حركة التجارة العالمية؟، الشرق، ٢٠٢٤/٧/٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/BZWD

(4) Jim krane, Houthi red sea attacks have global economic repercussions, Arab Center Washington DC, 5 April 2024, Available at: https://2u.pw/90sYdK

(٥) أسعار الشحن زادت ٨ أضعاف.. إسرائيل تواجه "عقوبات صامتة" بفعل هجمات الحوثيين، الجزيرة، ٢٠٢٤/١/١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/rqzC.

(٦) شاهر الأحمد، أزمة تجارية عالمية وشيكة مع إشعال أميركا الحرب ضد الحوثيين بباب المندب، الجزيرة، ٢٠٢٥/٣/١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/VgSB.

(٧) توقع تراجع أسعار الشحن البحري ٢٠٪ بتوقف هجمات الحوثيين، الجزيرة، ٢٠٢٥/١/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/QEEJ.

في السياق ذاته، أثرت هجمات الحوثيين على إمدادات النفط عبر باب المندب من دول الخليج إلى أوروبا وأمريكا. حيث بلغ متوسط تدفقات النفط عبر المضيق عام ٢٠٢٣ نحو ٨,٨ مليون برميل يوميًا، أما في عام ٢٠٢٤ فقد تراجعت تدفقات النفط عبر المضيق تراجعًا كبيرًا بنسبة ٥٤٪ حتى أغسطس حيث انخفض المتوسط وأصبح ٤ مليون برميل يوميًا مما أدى لارتفاع أسعار النفط عالميًا[١].

أيضًا أدت هجمات الحوثيين على السفن المتجهة نحو إسرائيل إلى توقف شبه كامل عن العمل لميناء إيلات، وهو الميناء الإسرائيلي الوحيد المطل على البحر الأحمر. وقد أدى منع وصول السفن إلى الميناء إلى انخفاض إيراداته بنسبة ٨٠٪ نهاية عام ٢٠٢٣، حيث بلغت الإيرادات ٤٢ مليون شيكل فقط في ٢٠٢٤ مقارنةً بنحو ٢١٢ مليون شيكل قبل السابع من أكتوبر. ووفقًا لموقع "والا" العبري، فإن توقف الميناء عن العمل دفع إسرائيل إلى فتح جسر بري من موانئ دبي إلى إسرائيل مرورًا بالسعودية والأردن، مؤكدةً أن حركة الشحن لم تتوقف بين الإمارات وإسرائيل منذ طوفان الأقصى.

لقد انخفضت حركة الشحن في الميناء بنسبة ٨٥٪ بحلول مارس ٢٠٢٤ الأمر الذي دفع إدارة الميناء إلى فصل ما لا يقل عن نصف العاملين به، ومطالبة الحكومة بمساعدات تعويضًا عن الخسائر، كما أعلنت إدارة الميناء عن إفلاسه، وصرح الرئيس التنفيذي في منتصف ٢٠٢٤ بأن الميناء لم يشهد أي نشاط ولم يستقبل إيرادات خلال الثمانية أشهر الماضية[٢]. الجدير بالذكر أنه تقرر إغلاق الميناء في يوليو ٢٠٢٥ بسبب تراكم الديون عليه (والتي بلغت ١٠ مليون شيكل)، الأمر الذي دفع بلدية إيلات إلى الحجز على حسابات الميناء[٣]. إضافةً إلى ما سبق، تضرر قطاع السياحة أيضًا بشكلٍ كبير، حيث يُعد مطار رامون بمدينة إيلات (وهي المدينة الإسرائيلية الوحيدة المطلة على البحر الأحمر) ضمن نطاق استهدافات الحوثيين، ويتم تعليق الرحلات به من وقتٍ لآخر[٤].

لم يقتصر إسناد الحوثيين على هجمات البحر الأحمر، بل شمل هجمات على أهداف حيوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كالمطارات، والموانئ، والقواعد العسكرية، ومحطات الكهرباء، والمنشآت النفطية، والمناطق الصناعية. يمتلك الحوثيون ترسانة كبيرة من الصواريخ والمسيرات بعضها قادر على تجاوز المنظومات الاعتراضية كصواريخ قدس٢ وقدس٣ وقدس٤، وتشير التقارير إلى إطلاق اليمن أكثر من ٢٠٠ صاروخ و١٧٠ مسيرة منذ بداية الإسناد وحتى نهاية ٢٠٢٤.

وقد نجحت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة في اعتراض معظم تلك الصواريخ والمسيرات[٥]. ومع بداية ٢٠٢٥، صعد الحوثيين من هجماتهم واستهدفوا الأراضي المحتلة بعشرات الصواريخ الباليستية والمسيرات الهجومية. وعلى الرغم من أن هجمات الحوثيين على الأراضي المحتلة لا تحقق سوى أضرارًا مادية وبشرية طفيفة، إلا أن لها آثارًا نفسية واقتصادية كبيرة، حيث تُدوي صافرات الإنذار في عشرات البلدان والمستوطنات من وقتٍ لآخر، ما يدفع الإسرائيليين بالتوجه نحو الملاجئ، كما يؤدي استهداف المطارات إلى توقف العمل بها وتعليق الرحلات لبعض الوقت[٦].

(ج) خسائر إسرائيل خلال عمليات الوعد الصادق الثالث:

في ١٣ أبريل ٢٠٢٤ نفذت إيران **عملية الصادق١**، وهو

(١) شاهر الأحمد، مرجع سابق.

(٢) نشوى عبد النبي، أمن الموانئ البحرية: تداعيات الهجمات على الموانئ اليمنية والإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢٤/٧/٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/21835.aspx.

(٣)طارق فرحات، إغلاق إيلات وتحذيرات في حيفا.. هكذا أثرت هجمات الحوثيين الداعمة لغزة على الموانئ الإسرائيلية، عربي بوست، ٢٠٢٥/٧/١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1fEnp.

(٤) آلاء الخطيب، حسام بيرم، عبد الخالق الحود، مرجع سابق.

(٥) أبرز هجمات الحوثيين بالصواريخ والمسيرات على إسرائيل، الجزيرة، ٢٠٢٤/١٢/٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/MawQ.

(٦) خبير عسكري: هجوم الحوثيين على إسرائيل قد يكون مقدمة لمواجهة أوسع، الجزيرة، ٢٠٢٥/٣/١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/veLv.

الهجوم الأول في تاريخها على دولة الاحتلال الإسرائيلي باستخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة مباشرة نحو الأراضي المحتلة، مستهدفةً بذلك الهجوم قاعدة تجسس في مرتفعات الجولان وقاعدة نيفاتيم التي انطلقت منها الطائرات المنفذة للهجوم على السفارة الإيرانية بدمشق. أدى الهجوم لأضرارٍ طفيفة في مطارٍ عسكري وقاعدة عسكرية، ولم يُسجل الهجوم أي وفيات، وأُصيب شخص واحد فقط بجروح طفيفة. فرغم رواية التليفزيون الإيراني بأن نصف الصواريخ أصابت أهدافها، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه تمكن من اعتراض ٩٩٪ من الصواريخ(١).

وفي الأول من أكتوبر نفذت إيران **عملية الوعد الصادق٢** مستخدمةً أكثر من ٢٥٠ صاروخ من طرازات مختلفة من بينها صواريخ "فتاح" الفرط صوتية، وقد مثل ذلك تطورًا في المواجهة؛ حيث تعد المرة الأولى التي استخدمت فيها إيران صواريخ فرط صوتية في المواجهة مع إسرائيل، وقد دوت صفارات الإنذار وتوجه الإسرائيليون نحو الملاجئ. أعلنت إيران أنها استهدفت ثلاث قواعد عسكرية إسرائيلية؛ هي نيفاتيم وحتسريم وتل نوف، وأعلن الحرس الثوري أن ٩٠٪ من الصواريخ أصابت أهدافها. وأعلنت إسرائيل أنها اعترضت نسبة كبية من الصواريخ بالتعاون مع القواعد الأمريكية في المنطقة، وأن قواعد جوية تضررت جراء الهجوم لكن دون أن تتضرر بنيتها التحتية، مؤكدةً أن القواعد تعمل بكامل طاقتها التشغيلية رغم تعرضها للهجوم. وأعلنت بلدية هود هشارون أن حوالي ١٠٠ منزل بالبلدية أصابها أضرار وتفاوتت الأضرار بين جسيمة وطفيفة، وأفادت شركة الكهرباء الإسرائيلية بوجود عطل في جزئي في شبكة الكهرباء في بئر السبع ومنطقة القدس بسبب الهجوم(٢).

وتُشير تقارير أجنبية إلى أن طهران استهدفت قواعد جوية ومقر الموساد، وأشارت إلى أن صور الأقمار الصناعية توضح وجود ٣٢ حفرة ناتجة عن ارتطام صواريخ في محيط قاعدة نيفاتيم التي تخزن فيها طائرات F-35، كما أن هناك معلومات بأن الصور لا يظهر بها طائرات متضررة، ولكن من المحتمل أن تكون قد تضررت أو دمرت بعض الطائرات. كما ذُكر أن ست نقاط ارتطام تظهر أن ثلاثة صواريخ أصابت حظائر الطائرات وصاروخين أصابوا مباني إدارية، بينما أصاب آخر مستودع صيانة الطائرات في الجزء الجنوبي من القاعدة، ويُعتقد أن صاروخًا آخر ضرب مبنى إداري أو صيانة في الجزء الشرقي للقاعدة. الجدير بالذكر أن إسرائيل تمارس نوعًا من التعتيم والتكتم على الأضرار؛ حيث لم تكشف عما إذا تضررت طائرات في القاعدة أم لا(٣).

أما **الوعد الصادق ٣**، فقد نُفذت في ١٣ يونيو ٢٠٢٥ ردًّا على استهداف إسرائيل المفاعلات النووية الإيرانية واغتيال علماء نوويين وقادة في الحرس الثوري الإيراني، ويُمثل الوعد الصادق ٣ أشد مراحل التصعيد والمواجهة بين الطرفين حتى الآن حيث استمرت الهجمات بين الطرفين لمدة ١٢ يومًا. شنت إيران هجمات على العمق الإسرائيلي مستخدمةً مئات الصواريخ الباليستية والفرط صوتية. لم تُفصح إسرائيل عن الخسائر التي سببتها الهجمات الإيرانية بشكلٍ كامل، كما كانت حريصة على منع انتشار صور ومقاطع الفيديو الخاصة بالهجمات الإيرانية على مواقع التواصل حيث منعت القنوات الإعلامية والصحفيين من الوصول لمواقع الاستهدافات. لكن ذلك لم يمنع كثير من الإسرائيليين من نشر مقاطع فيديو توثق لحظات سقوط صواريخ وصور لمناطق الدمار.

أشارت تقارير إعلامية إلى أن إيران أطلقت على إسرائيل ٥٥٠ صاروخًا باليستيًّا و١٠٠٠ طائرة مسيرة. لقد هرع الإسرائيليون إلى الملاجئ، وسُجل وقوع حوالي ٣٦ ضربة على مواقع مأهولة بالسكان، الأمر الذي أسفر عن مقتل ٣٠ إسرائيليًّا وإصابة أكثر من ٣٢٠٠ شخص بينهم حوالي ٢٣ إصابة

(١) "الوعد الصادق" سلسلة عمليات عسكرية شنتها إيران ضد إسرائيل، مرجع سابق

(٢) المرجع السابق.

(3) Aaron Spray, No F-35 Damage Reported After Israel's Nevatim Air Base Was Struck By 32 Iranian Missiles, Simple Flying, 4 October 2024, Available at: https://2h.ae/sqQs.

خطيرة[١]. كما تم إجلاء ما يزيد عن ١٥٠٠٠ شخصًا من منازلهم نتيجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بعشرات المباني، وقد بلغ عدد طلبات الحصول على تعويضات عن المباني المدمرة حوالي ٤٥٠٠٠ طلبًا، وأطلقت الحكومة مبادرة "التجديد في وحدة" وخصصت ٥ مليار شيكل لإعادة إعمار المباني المتضررة[٢]. كما أصابت الصواريخ محطة كهرباء في جنوب إسرائيل، ومعهد وايزمان للعلوم، والمركز الطبي الجامعي سوروكا، وجامعة في وسط البلاد بأضرار جسيمة. واستُهدفت أيضًا أكبر مصفاة للنفط (بازان) في إسرائيل بمدينة حيفا؛ ما أدى لتوقفها عن العمل، وقد أدى التوقف عن العمل والإنتاج إلى خسائر يومية تُقدر بحوالي ٣ مليون دولار[٣].

إضافة إلى ذلك، أشارت صحيفة التلجراف أن ٦ صواريخ أصابت خمس قواعد عسكرية إسرائيلية، وذلك وفقًا لبيانات الرادار التي لم تكشف عنها إسرائيل، وأشارت القناة ١٣ الإسرائيلية إلى أن القواعد العسكرية والمواقع الاستراتيجية الأخرى التي أصابتها الصواريخ لم تُعلن عنها إسرائيل[٤]. وخلال الاثنى عشر يومًا، أُغلقت الشركات وتوقف الاقتصاد بشكل شبه كامل، وقد خصصت وزارة المالية الإسرائيلية تعويضات للشركات عن خسائرها قدرها ١,٥ مليار دولار، كما أُغلق المجال الجوي الإسرائيلي وتوقف مطار بن جوريون، وقد بلغت خسائر شركة الطيران الإسرائيلية إل عال حوالي ٦ مليون دولار[٥]. لقد تكبدت إسرائيل خسائر مباشرة قدرها ١٢ مليار دولار، مع وجود توقعات لارتفاع الخسائر إلى ٢٠ مليار دولار باحتساب الأضرار غير المباشرة، وقد قدرت التكلفة اليومية للحرب على إسرائيل بحوالي ٧٢٥ مليون دولار[٦].

(د) تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي:

لقد أثرت الحرب الإسرائيلية على غزة والمواجهات مع إيران سلبًا على الاقتصاد الإسرائيلي. حيث سجل الاقتصاد الإسرائيلي في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣ انكماشًا بنسبة ٥,٧٪، وفي مجمل عام ٢٠٢٣ بلغ **عجز الميزانية** ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأشارت وزارة المالية إلى أن العجز المسجل بلغ ٣٣,٨ مليار شيكل[٧]. وفي عام ٢٠٢٤، ارتفع عجز الموازنة ليصبح ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٨]، وفي عام ٢٠٢٥ يتجه عجز الموازنة لأن يكون ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٩]. والسبب في ذلك يعود لزيادة الانفاق العسكري لتمويل الحرب على غزة والجبهات الأخرى. إذ ارتفعت ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية في عام ٢٠٢٤ لتصبح ٩٩ مليار شيكل بعد أن كانت ٦٠ مليار شيكل في ٢٠٢٣[١٠]، كما بلغت ميزانية وزارة الدفاع في ٢٠٢٥ ما مقداره ١٠٩,٨ مليار شيكل، وهي الميزانية الأعلى لوزارة الدفاع منذ تأسيس دولة الاحتلال كما خصصت حزمة قدرها ٩ مليار شيكل لجنود الاحتياط[١١].

---

(1) Emanuel Fabian, The Israel-Iran war by the numbers, after 12 days of fighting, The Times of Israel, 26 Jun 2025, available at: https://2cm.es/1bbil.

(2) Zev Stub, Billions in damages: Israel rebuilds after Iran war, destruction in south and north, The Times of Israel, 31 Jul 2025, available at: https://2h.ae/EluV.

(3) Tarik Abdulaziz, Halime Afra Aksoy and Emir Yildirim, Israeli economy facing challenges as 12-day conflict with Iran leaves country with billions in economic losses, Anadolu Agency, 24/6/2025, available at: https://2h.ae/wzKX.

(٤) "تلغراف" تكشف ٥ قواعد عسكرية إسرائيلية استهدفتها إيران، الجزيرة، ٢٠٢٥/٧/٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/KJmG.

(٥) محمد وتد، إنجازات وخسائر إسرائيل بعد وقف الحرب على إيران، الجزيرة، ٢٠٢٥/٦/٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/IZyJc.

(6) Murat Sofuoglu, How much did the 12-day war cost the US, Israel and Iran, TRT World, 25 Jun 2025, available at: https://2h.ae/jHJF.

(٧) ارتفاع عجز الميزانية الإسرائيلية ٤,٢٪ في ٢٠٢٣ بسبب الحرب، CNBC عربية، ٢٠٢٤/١/١١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/JMKKL.

(٨) عجز موازنة إسرائيل يرتفع إلى ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٤، الشرق الأوسط، ٢٠٢٥/١/١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/lYTO.

(٩) العجز المالي الإسرائيلي يتسع بنسبة ٥,٢٪ في ٢٠٢٥ لتمويل حرب غزة، الجزيرة، ٢٠٢٥/٨/١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/uNWl.

(١٠) إسرائيل ترفع موازنة الدفاع إلى ٢٦,٦ مليار دولار، الجزيرة، ٢٠٢٤/٦/٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/Xjjm.

(١١) الكنيست الإسرائيلي يقر موازنة ٢٠٢٥ بإنفاق الدفاع الأكبر بالتاريخ، الجزيرة، ٢٠٢٥/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/qOMN.

حسب وزارة المالية الإسرائيلية، فإن رواتب ١٠٠ ألف جندي احتياط ليوم واحد تكلف الدولة حوالي ٧٠ مليون شيكل وتصل التكلفة ١٠٠ مليون شيكل تقريبًا بحساب تكلفة إطعام الجنود وإيوائهم، كما يُكلف جنود الاحتياط أموالا إضافية بشكلٍ غير مباشر تتمثل في فقدان إنتاجهم واستدعائهم من وظائفهم، وتبلغ تكلفة فقدان إنتاجهم حوالي ١٠٠ مليون شيكل إضافية، وبالتالي تصل تكلفة جنود الاحتياط ليوم واحد فقط ٢٠٠ مليون شيكل. وأشارت وزارة المالية أيضًا إلى أن تكلفة يوم واحد في الحرب من معدات وذخائر وجنود تبلغ مليار شيكل[١].

لقد قامت إسرائيل منذ بداية الحرب ولا تزال **بزيادة الانفاق الحكومي** بشكل يفوق الإيرادات المتاحة، وهو ما يُسفر عن عجز في الموازنة العامة. وهو أسلوب يمكن تداركه على المدى القصير في حال وجود استراتيجية لتقليل النفقات بعد انتهاء العمليات العسكرية، إلا أن امتداد العدوان والمواجهات العسكرية ينذر بإرباك التوازن المالي للحكومة؛ حيث ستجد نفسها أمام معضلة مالية بين الاستمرار في الإنفاق العسكري المرتفع لضمان الجاهزية العسكرية وبين الالتزام بضبط مؤشرات الموازنة العامة. تلك المعضلة قد تؤدي إلى تباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي وظهور "اقتصاد الحرب"؛ حيث التركيز على الإنفاق العسكري والأمني على حساب القطاعات المدنية الأخرى التي يتم تهميشها[٢].

في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها إسرائيل وإصرار نتنياهو على استمرار العدوان على غزة والحرب مع إيران ومحور المقاومة، وشن هجمات على عددٍ من الدول العربية، اضطرت حكومته لزيادة ميزانية عام ٢٠٢٣ بمبلغ قدره ٣٠ مليار شيكل لتصبح ٥١٠ مليار شيكل، كما قامت بإعادة صياغة ميزانية عام ٢٠٢٤ لتتناسب مع حالة الحرب. ذلك حيث اقترحت الجكومة خفض نصيب جميع الوزارات من الميزانية بنسبة ٣٪، كما اقترحت تخفيضات في الميزانية وزيادات في الضرائب، وزيادة ضريبة القيمة المضافة لتصبح ١٨٪ بدلًا من ١٧٪ في بداية عام ٢٠٢٥، ورفع الميزانية الإجمالية لعام ٢٠٢٤ بمبلغ قدره ٦٩ مليار شيكل لتصبح ٥٨٥ مليار شيكل، الأمر الذي يرفع من العجز المالي بنسبة ٥-٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

وهو ما يعني التوجه للقيام بتخفيضات أخرى في ميزانيات الوزارات، ورفع الضرائب لتغطية الإنفاق العسكري المرتفع، وخفض الدين الخارجي. على سبيل المثال، اقترح سموتريتش في ميزانية ٢٠٢٥ تقليل ميزانية التعليم بحوالي ٤٠٠ مليون شيكل بداية من ٢٠٢٦، وكذلك ميزانية المواصلات بحوالي ٧٠٠ مليون شيكل من ٢٠٢٥ وحتى ٢٠٢٨، وأيضًا تقليل ميزانية وزارة الاقتصاد بحوالي ٢٧٠ مليون شيكل[٣].

فيما يخص الدين العام، فقد ارتفع بنسبة ١٧,٩٪ أي حوالي ٢٠٢ مليار شيكل في عام ٢٠٢٤ وبذلك أصبح إجمالي الدين العام ١,٣٣ تريليون شيكل، كما ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصبح ٦٧,٩٪ نهاية عام ٢٠٢٤ بعد أن كانت ٦١,٥٪ نهاية عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك لزيادة حجم الديون وتراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٪ فقط[٤]. كما ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في ٢٠٢٥ لتصبح حوالي ٧٠٪[٥].

(1) Yoav Zeiton, Itamar Eichner, Meir Turgeman, Matan Tzuri, Yair Kraus, Tamar Trabelsi Hadad, Gad Lior, The most expensive war - and Israel's goals have not yet been met: a snapshot, after 3 months, **ynet**, 7/1/2024, (Hebrew), available at: https://2h.ae/SMbs.

(2)Boaz Ben-Nun, Inflation again rising, but home prices continue to fall, Globes, 15 Jul 2025, available at: https://2h.ae/wPKv.

(٣) محمد السيد الشاعر، تأثير الحرب في غزة على مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي، مركز ترو للدراسات، ٢٠٢٥/٨/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://truestudies.org/2503/#_ftn9.

(٤) المرجع السابق.

(٥) دراسة جديدة: الاقتصاد الإسرائيلي في أزمة غير مسبوقة بسبب الحرب، قدس، ٢٠٢٥/٩/٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/CSMW.

وبالنسبة للتضخم، لقد أدت الحرب على غزة والمواجهات مع محور المقاومة إلى زيادة الأسعار في المنتجات وزيادة الضرائب، وهو ما أدى لزيادة معدلات التضخم بعد السابع من أكتوبر[١]، حيث بلغ التضخم في يوليو ٢٠٢٤ حوالي ٣,٢٪ بعد أن كان ٢,٩٪، وبذلك يكون قد تخطى الحد الأقصى السنوي المستهدف والذي يُقدر بـ٣٪. وفي يناير ٢٠٢٥ بلغ التضخم ٣,٨٪، وفي أبريل ٢٠٢٥ سجل التضخم ٣,٦٪، وحتى يوليو ٢٠٢٥ لم ينخفض التضخم عن الحد الأقصى السنوي المستهدف (٣٪)[٢]. كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلك الإسرائيلي بنسبة ٠,٦٪ في يوليو ٢٠٢٥[٣].

وبخصوص الاستثمار الأجنبي، وفقًا لتقرير صادر عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، انخفضت الاستثمارات الأجنبية في الربع الأول من ٢٠٢٤ إلى ١,١ مليار دولار، أي أن نسبة الانخفاض بلغت ٥٥,٨٪[٤]. يرجع السبب في ذلك إلى عدم رغبة كثير من المستثمرين في الاستثمار في دولة تخوض حربًا وتسعى لتجنيد قوات الاحتياط، كما تعاني نقصًا كبيرًا في القوى العاملة. إضافةً إلى ذلك، سحب مستثمرون أموالهم من إسرائيل لأسباب إنسانية ورفضًا لجرائم الإبادة الجماعية التي تُرتكب بحق المدنيين في قطاع غزة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الصندوق السيادي النرويجي الذي أعلن سحب استثماراته من إسرائيل وبيع حصصه في ١١ شركة إسرائيلية، ويُمثل ذلك ضغطًا اقتصاديًا خارجيًا على إسرائيل قد يدفع الصناديق الاستثمارية والمؤسسات العالمية لسحب استثماراتها من إسرائيل[٥].

لقد تأثرت القطاعات التي تشكل عصب الاقتصاد الإسرائيلي سلبًا بسبب المواجهات التي تخوضها إسرائيل. تلك القطاعات هي قطاع التكنولوجيا الفائقة، والصادرات العسكرية، والصناعة، وقطاع الطاقة، والزراعة، والسياحة، والخدمات المالية. **بالنسبة لقطاع التكنولوجيا الفائقة**، يمثل قطاع التكنولوجيا نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل ويعد أهم القطاعات مساهمةً في النمو الاقتصادي؛ حيث يساهم بحوالي ٥٣٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، كما يُشكل ربع إيرادات الدولة من ضرائب الدخل ويعمل به حوالي ١١,٤٪ من إجمالي القوة العاملة في إسرائيل. لقد تأثر قطاع التكنولوجيا الفائقة تأثيرًا بالغًا بسبب الحرب على غزة والمواجهات مع إيران ومحور المقاومة؛ وذلك لعدد من الأسباب منها: هجرة الكفاءات، حيث شهدت الأشهر التسعة الأولى من الحرب هجرة ما لا يقل عن ٨٣٠٠ موظف في مجال التكنولوجيا، ويبلغ متوسط عدد المغادرين شهريًا ٨٠٠ موظف بصورة مستمرة منذ بداية الحرب. كما التحق حوالي ٧٪ من الموظفين في قطاع التكنولوجيا بقوات الاحتياط الأمر الذي أضر بالقطاع وأخفض من إنتاجيته بصورة كبيرة[٦].

كما تأثر قطاع التكنولوجيا بسوء السمعة؛ حيث اكتسبت شركات التكنولوجيا الإسرائيلية سمعة سيئة نتيجة ما يرتكب بحق المدنيين في قطاع غزة من جرائم تطهير عرقي تسخر فيها إسرائيل التكنولوجيا الفائقة لخدمة أهدافها وجرائمها، كما أفادت ما يزيد عن ٣٠٪ من الشركات والشركات الناشئة الإسرائيلية أنها نقلت جزء كبير من أعمالها وأنشطتها للخارج. إضافةً إلى ما سبق، **يعاني قطاع التكنولوجيا من نقص التمويل وانهيار الشركات الناشئة**، حيث شهدت إسرائيل تراجعًا بنسبة ٧٠٪ في استقطاب رؤوس الأموال إلى صناديق

(١) التضخم في إسرائيل يقفز لأعلى مستوى بسبب حرب غزة، الجزيرة، ٢٠٢٥/٢/١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/DOms.

(٢) معدل التضخم في إسرائيل، TRADING ECONOMICS، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/f2Pd2e

(3) Maya Levin, Inflation in Israel rises back above target range, Globes, 15 August 2024, Available at: https://2h.ae/dxRG.

(٤) حرب غزة تعصف بالاقتصاد الإسرائيلي والاستثمارات الأجنبية تهرب من إسرائيل، الجزيرة، ٢٠٢٤/٦/١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ENHT.

(٥) دراسة جديدة: الاقتصاد الإسرائيلي في أزمة غير مسبوقة بسبب الحرب، مرجع سابق.

(٦) محمد سناجلة، أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي السبعة وكيف تضررت من الحرب، الجزيرة، ٢٠٢٥/٦/٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/XTKq.

الاستثمار الإسرائيلية المتخصصة في الشركات الإسرائيلية، كما انخفض حجم الاستثمار في قطاع التكنولوجيا من ٢٨ مليار دولار عام ٢٠٢٢ إلى ٨ مليار دولار في ٢٠٢٣.[١]

وبالنسبة لقطاع الصادرات العسكرية، فهو يعد أحد أبرز أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي، وتعد إسرائيل من أبرز الدول في سوق الأسلحة العالمية. إن قطاع الصادرات العسكرية القطاع الوحيد تقريبًا الذي تأثر بصورة إيجابية من الحرب على غزة والمواجهة مع إيران؛ حيث زاد الطلب على الأنظمة الدفاعية محليًا ودوليًا. ووفقًا لما أعلنته وزارة الدفاع الإسرائيلية، فإن صادرات الدفاع بلغت في عام ٢٠٢٤ حوالي ١٤,٨ مليار دولار بزيادة عن ١٣ مليار دولار عام ٢٠٢٣، كما بلغت تلك القيمة ضعف الصادرات قبل خمس سنوات. وعلى الرغم من ذلك، فإن عام ٢٠٢٥ شهد بداية التأثر في ذلك القطاع بالتزامن مع إلغاء العديد من الدول الأوروبية صفقات أسلحة مع إسرائيل وفرضها عقوبات على عدد من الشركات الدفاعية الإسرائيلية، وجاء ذلك استجابة لضغط الشارع الرافض للمجازر التي ترتكب بحق أهل غزة. ومن أبرز تلك الدول إسبانيا، حيث ألغت صفقة شراء أنظمة صواريخ مضادة للدبابات بقيمة ٢٨٥ مليون دولار من شركة إسرائيلية[٢].

وبالنسبة لقطاع الصناعة، تملك إسرائيل قطاع صناعي نشط خصوصًا في مجال المجوهرات (الألماس) والأدوية والأجهزة الطبية[٣]. **أما صناعة الأدوية والأجهزة الطبية**، فقد عانت شركاتها من اضطرابات سلاسل التوريد، خصوصًا مع صعوبة وصول السفن إلى إسرائيل بسبب هجمات الحوثيين وتعليق كثير من شركات الطيران رحلاتها إلى إسرائيل، كما تأثرت صناعة الأدوية والأجهزة الطبية سلبًا باستدعاء أعداد كبيرة من الموظفين بها إلى الخدمة العسكرية ما قلل بشكل كبير من طاقتها الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، أعلنت شركة تيفا الإسرائيلية لصناعة الأدوية عن عزمها تسريح ٨٪ من العاملين بها بحلول ٢٠٢٧ بهدف خفض التكاليف بحوال ٧٠٠ مليون دولار، الجدير بالذكر أنه منذ بداية ٢٠٢٥ تراجع سعر سهم تيفا بنسبة ٢٣٪ وأصبحت قيمتها السوقية ١٩ مليار دولار[٤].

وبالنسبة لقطاع الطاقة، فقد أعلنت مجموعة بازان الإسرائيلية للطاقة إغلاق جميع منشآت التكرير عقب الاستهداف الصاروخي الإيراني لمصفاة بازان ما أسفر عن تعرضها لأضرارٍ جسيمة، كما أعلنت مقتل ثلاثة من موظفيها. إضافة إلى ذلك، أوقفت إسرائيل الإنتاج في حقلي كاريش وليفياثان البحري بسبب الهجمات الإيرانية، وقد استؤنف العمل بهما بعد ذلك[٥]. أثر توقف ليفياثان على إمدادات الغاز لمصر والأردن، وقد بلغت خسائر الحقل ١٢ مليون دولار[٦]. الجدير بالذكر أن حقل تامار قد أغلق لمدة شهر كامل في أعقاب السابع من أكتوبر[٧].

وبالنسبة لقطاع السياحة، تعد السياحة أحد أهم القطاعات في إسرائيل حيث تأتي في المرتبة الخامسة بين أكبر القطاعات التصديرية. وفي أعقاب الحرب في السابع من أكتوبر وخلال المواجهة مع إيران، أعلنت إسرائيل عن انخفاضٍ حاد في عائدات السياحة، كما بلغت الخسائر في قطاع السياحة حوالي ٣,٤ مليار دولار، وأشارت وزارة السياحة إلى تراجع أعداد السياح بنسبة تزيد عن ٩٠٪. إضافة إلى ذلك، أوضحت جمعية الفنادق الإسرائيلية أن معدلات إشغال الفنادق تراجعت بدرجة كبيرة في

(1) Mtanes Shihadeh, The War on Gaza and Israel's Technology Sector, Arab Center Washington DC, 1 August 2024, Available at: https://2h.ae/NMic.

(٢) محمد سناجلة، مرجع سابق.

(٣) نصري نصار، صناعة الألماس في إسرائيل: انخفاضات حادة وخسائر بمليارات الدولارات، I24 NEWS ، ٢٠٢٣/١٢/٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/wZuyh.

(٤) محمد سناجلة، مرجع سابق.

(٥) استئناف العمليات في حقلين للغاز الطبيعي بإسرائيل، العربية، ٢٠٢٥/٦/٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/QDEy.

(٦) حقول الغاز الإسرائيلية تُستأنف بعد إغلاقها خلال الصراع، الشرق الأوسط، ٢٠٢٥/٦/١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/SUiq.

(٧) إسرائيل تغلق حقلي لفياثان وكاريش البحريين خشية الصواريخ الإيرانية، الجزيرة، ٢٠٢٥/٦/١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/EVVg.

عدد من المناطق لتصبح ١٠٪ فقط[١].

خلصت الدراسة التي أعدها كل من تومر فدلون واستبان كلور بعنوان "ثلاثة أحداث، وقلق واحد: تهديد للاقتصاد الإسرائيلي" إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي بعد أكثر من عام ونصف من الحرب على قطاع غزة والمواجهات مع إيران ومحور المقاومة يعيش حالة من "الصمود الظاهري"، التي تغطي على تحديات ومشاكل اقتصادية ضخمة تتمثل في هجرة الكفاءات، خاصةً في مجال التكنولوجيا الفائقة وتضخم الدين وتباطؤ النمو وإغلاق الأعمال وتراجع الاستثمارات الأجنبية. وتضيف الدراسة إلى أن استمرار الحرب وكلفتها الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ستؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي واستقراره سلبًا على المدى الطويل، خصوصًا في ظل ما تعيشه دولة الاحتلال من عزلة دولية وعقوبات ومقاطعات[٢].

ثانيًا- التداعيات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية خلال عامين من الحرب

(أ) انهيار الردع الإسرائيلي وأسطورة "القوة التي لا تقهر": تعدد الجبهات والخلل في منظومات الدفاع:

يقصد بالردع عسكريًا امتلاك المقومات العسكرية وغير العسكرية التي تولد الرعب في نفس الخصم وتجعله معتقدًا بعدم القدرة على المواجهة؛ ما يؤدي إلى امتناعه عن بدأ القتال وتوجيه هجمات وامتناعه عن القتال الدفاعي إن تمت مهاجمته. **ينقسم الردع من حيث أهدافه إلى ثلاثة أنواع، الردع الكلي** الشامل ويقصد به جعل الخصم يتجنب القتال هجومًا أو دفاعًا، **والردع الجزئي** ويقصد به جعل الخصم يمتنع عن الهجوم مطلقًا، **والردع المحدود** ويقصد به جعل الخصم يمتنع عن توسيع دائرة قتاله سواء في الهجوم أو الدفاع. **من حيث التخطيط والتنفيذ ينقسم الردع إلى ردع تكتيكي ميداني وردع استراتيجي**، يقصد **بالردع التكتيكي الميداني** منع المواجهة في حيز معين من المكان والزمان، **ويقصد بالردع الاستراتيجي** منع المواجهة بمفهومها الشامل. **ومن حيث الوسائل ينقسم الردع إلى ردع تقليدي** قائم على الأسلحة التقليدية، **وردع غير تقليدي** قائم على أسلحة الدمار الشامل. **ومن حيث الأطراف** ينقسم الردع إلى **ردع أحادي** يقصد به أن يتمتع به طرف واحد من الأطراف، **وردع متبادل** يقصد به أن يتمتع به جميع أطراف المعركة. **وللردع ثلاثة أركان، ركن مادي** يتعلق بالقوة العسكرية الرادعة للخصم، **وركن معنوي** متعلق بالقوة الناعمة والإعلامية التي تصور للخصم قدرات الطرف الذي يواجهه ويعظمها في إدراكه، وركن يرتبط **بالبيئة الاستراتيجية** وتتعلق بمدى تقبل البيئة الدولية لنتائج المواجهة[٣].

لقد اتضح من خلال الحرب المستمرة منذ عامين أن أسطورة الردع الإسرائيلي قد انهارت، وحل محلها "صورة إسرائيل المقيدة بقدرات الخصم". كما يمكن ملاحظة أن إسرائيل قد خسرت "الاستئثار بالقوة الفاعلة والاستراتيجية والأحادية الرادعة"، وأصبحت في حالة "الردع المتبادل". هذا حيث تملك إسرائيل نظريًا من القدرات ما قد يمنع الخصم من المبادرة إلى مهاجمتها، ولكن على الجانب الآخر يملك الخصم من القدرات المعنوية والمادية التي تمنع انتصار إسرائيل عليه وتحميلها ثمن باهظ في حال بادرت بشن هجوم عليه -كما حدث في المواجهة المباشرة مع إيران خصوصًا حرب الاثني عشر يومًا. الأمر الذي قد يمنعها من الهجوم أصلًا، بل وقد تدفعه تلك القدرات لشن هجوم عليها، كما فعلت حركة المقاومة الإسلامية حماس في السابع من أكتوبر وجهات الإسناد في أعقاب ذلك[٤].

---

(١) محمد السناجلة، مرجع سابق.

(2) Tomer Fadlon and Esteban Klor, Three Events, One Concern: A Threat to Israel's Economy, Institute for National Security Studies (INSS), 28 April 2025, Available at: https://2h.ae/ZqbP

(٣) أمين محمد حطيط، انهيار الردع الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية (٢٠) - شئون أممية واستراتيجية (٣)، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠١٢، ص ص ٧-١٠.

(٤) محمود الفطافطة، قراءة لكتاب "انهيار الردع الإسرائيلي"، تدوين، ٢٠١٤/٢/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1bhNQ

طوال عقود تمثلت مقومات الردع الإسرائيلي في امتلاك إسرائيل أفضل التقنيات العسكرية، حيث: تمكن إسرائيل من خلال علاقاتها التاريخية القوية بالغرب من الحصول على أفضل الأسلحة والمعدات، واعتماد إسرائيل على سياسة الغموض وهو ظهر بوضوح في امتلاك إسرائيل لقدرات نووية ورفضها الانضمام لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وجود إعلام قادر على إدارة حرب نفسية ضد أعداء الاحتلال الإسرائيلي حيث تضخيم القدرات والإمكانات الإسرائيلية، تجنب القتال على الأراضي المحتلة ونقل المواجهة إلى أرض العدو، تنفيذ الهجمات المفاجئة والاستباقية وتجنب احتمالية قيام العدو بالمبادرة إلى القتال، القدرة على حسم المعارك في الوقت الذي تريده إسرائيل ويحقق مصالحها، جعل المواجهة على جبهة واحدة وعرقلة تشكيل التحالفات أو تعدد الجبهات ضدها، الردع غير التقليدي اعتمادًا على القدرات النووية، الاعتماد على حماية القوى الغربية الكبرى كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، ارتكاب المجازر وممارسة الإرهاب بحق المدنيين[١].

ثمة عوامل أدت لتآكل الردع الإسرائيلي (على نحو ما اتضح في الحرب على إيران، ومن قبلها طوفان الأقصى)، وهي: تغلب الخصوم على حاجز اليأس والخوف، امتلاك الخصوم مقومات إلحاق الضرر والألم بدولة الاحتلال، تقليل الخصوم لفعالية عنصر التفوق المادي لإسرائيل، تغير بنية البيئة الاستراتيجية (وهو ما يظهر بوضوح في التوجه الدولي نحو الاعتراف بفلسطين، والتنديد بجرائم الاحتلال بحق المدنيين والتعدي على الدول الأخرى)، سقوط مبدأ الحروب الاستباقية الخاطفة والحرب على أرض الخصم حيث امتلاك الخصم أسلحة وصواريخ قادرة على الوصول للأراضي المحتلة، عدم القدرة على حسم المواجهة وتحقيق النصر، قدرة الخصم على التحمل والصمود رغم المجازر والحصار. هذا، كما أن الجرائم بحق المدنيين عززت الرغبة في الانتقام لدى المقاومة وجعلت إسرائيل تعيش نوعًا من العزلة السياسية بعد الإدانات الدولية الواسعة، وأيضًا غذّت المجازر خطاب المقاومة وعززت من صورة الشعب الفلسطيني كضحية[٢].

تتجلى مظاهر انهيار الردع الإسرائيلي في قدرة حركة المقاومة حماس على تنفيذ عملية السابع من أكتوبر والهجوم على الأراضي المحتلة، وهو ما كشف عن فشل عسكري واستخباراتي إسرائيلي وتطور كبير في قدرات المقاومة، وخوض جيش الاحتلال معركة مفتوحة منذ عامين دون أن يحقق أيًا من أهدافه من العدوان على غزة والمتمثلة في "القضاء على حماس" و"إعادة الرهائن"[٣]، مع استمرار خسائره معنويًا وميدانيًا مع إصرار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على استمرار الحرب خدمةً لأهدافه الشخصية[٤]، أيضًا تعدد الجبهات حيث إسناد حزب الله لغزة واستهدافه لشمال الأراضي المحتلة ما ألحق بإسرائيل خسائر ضخمة على المستوى العسكري والاقتصادي والبشري. ورغم وقف إطلاق النار بين الطرفين وبقاء إسرائيل في خمس نقاط بجنوب لبنان وفقدان حزب الله لعدد كبير من قياداته وجزء كبير من قدراته، إلا أنه لا يوجد ما يضمن عدم انضمامه للمواجهة مرةً أخرى خصوصًا في ظل رفضه التخلي عن سلاحه ردًا على الانتهاكات الإسرائيلية للقرار ١٧٠١.

إضافةً إلى ما سبق، إسناد الحوثيين لغزة وفرض حصار اقتصادي على إسرائيل، وتوسيع عملياتهم رغم الهجوم الأمريكي البريطاني والهجمات الإسرائيلية المستمرة والمتزايدة على اليمن. من تجليات تراجع الردع دخول إيران في مواجهة مباشرة وتنفيذ هجمات على عمق الأراضي المحتلة، ردًا على الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة طهران ولاستعادة توازن الردع. تجدر الإشارة إلى أن عملية الوعد الصادق٣ أصابت المسئولين

(١) أمين محمد حطيط، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢٠-٢٤.

(٣) أمين خلف الله، جيش بلا نصر.. كيف دمرت حرب غزة منظومة الردع الإسرائيلية؟، الجزيرة، ٢٠٢٥/٨/١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/deAqM

(٤) هآرتس: الهجوم الفاشل على الدوحة يكشف هشاشة الردع الإسرائيلي، الوقت، ٢٠٢٥/٩/١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/gVtvW

الإسرائيليين بالصدمة؛ حيث لم يتوقعوا بأن يكون الرد الإيراني بذلك الشكل الذي كلّف إسرائيل خسائر ضخمة. ويمكن القول إنه لولا تدخل الولايات المتحدة ومشاركتها في استهداف المفاعلات النووية لتكبدت إسرائيل خسائر أكبر(١).

في السياق ذاته، يُعد الخلل في منظومة الدفاع الإسرائيلية أحد أبرز صور تآكل الردع الإسرائيلي. لطالما روجت إسرائيل لتفوق منظومات الاعتراض التي وُصفت بالمتفوقة عالميًا وغير القابلة للاختراق، إلا أن المواجهة مع إيران ومحور المقاومة كشفت عن خلل في منظومات إسرائيل الاعتراضية، فحرب الاثنى عشر يومًا كشفت عن تجاوز ما لا يقل عن ١٠٪ من الصواريخ للمنظومات الدفاعية الإسرائيلية مصيبةً مناطق مزدحمة بالسكان ومواقع حيوية واستراتيجية أخرى.

الجدير بالذكر أن منظومات الدفاع الجوي الأمريكية والبريطانية ساعدت في اعتراض صواريخ إيرانية، وهو ما يُدلل على احتمالية تجاوز نسبة أكبر من الصواريخ الإيرانية للمنظومات الإسرائيلية لولا مساعدة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لقد كلفت منظومات الدفاع إسرائيل حوالي ٥ مليارات شيكل خلال حرب الاثنى عشر يومًا(٢).

إضافة إلى ذلك، فإنه على مدار الحرب تجاوزت صواريخ ومسيرات لحزب الله وللحوثيين منظومات الاعتراض مسببة خسائر كبيرة. من المهم الإشارة إلى أن إسرائيل تواجه نقصًا في الصواريخ المستخدمة في منظومات الاعتراض، رغم محاولتها التكتم على ذلك. كما أن الولايات المتحدة استنفدت ربع مخزونها من صواريخ ثاد للدفاع الجوي (أي حوالي ١٠٠-١٥٠ صاروخ) خلال حرب الاثنى عشر يومًا مع إيران، مع العلم أن تكلفة الصاروخ الواحد تبلغ حوالي ١٥ مليون دولار(٣).

(ب) أزمة جنود الاحتياط في إسرائيل: تراجع الاستجابة للاستدعاءات

تعاني إسرائيل أزمة بسبب جنود الاحتياط، حيث انخفضت معدلات الاستجابة للخدمة العسكرية. في السابع من أكتوبر مباشرة تجاوزت نسبة استجابة جنود الاحتياط في بعض الوحدات ١٠٠٪ ويرجع ذلك لصدمة التي أحدثتها عملية طوفان الأقصى، إلا أنه مع اتساع وتيرة الحرب وتعدد الجبهات بدأت النسبة في الانخفاض تدريجيًا. وفي نوفمبر ٢٠٢٤، أوضحت صحيفة يديعوت أحرنوت أن نسبة الانخفاض في استجابة جنود الاحتياط تتراوح بين ١٥-٢٥٪. وفي مارس ٢٠٢٥، أشارت صحيفة هآرتس إلى أن إحدى كتائب المدرعات في الشمال انخفضت نسبة الاستجابة للحضور فيها من ٩٠٪ في الجولة الثانية إلى ٧٠٪ في الجولة الثالثة، مع وجود توقعات لانخفاض تلك النسبة إلى ٥٠٪ في الجولات القادمة. **ومع إعلان الجيش الإسرائيلي عن الاستعداد لعملية "عربات جدعون٢" لاحتلال غزة، أعلن مئات من جنود الاحتياط عن توقيعهم عريضة يعبرون فيها عن رفضهم لتلك العملية، مطالبين نتنياهو بعقد صفقة يتم بموجبها وقف القتال والإفراج عن الرهائن**(٤).

تتعدد أسباب انخفاض استجابة جنود الاحتياط؛ حيث توجد أسباب اجتماعية تتمثل في **الصعوبات الاجتماعية** والمهنية التي يواجهها العديد من الجنود كالظروف الأسرية. وثمة عوامل **نفسية وصحية** تتمثل في معاناة عدد من الجنود من اضطرابات نفسية كاضطراب ما بعد الصدمة. وقد دفعت تلك المشكلة وزارة الدفاع لإطلاق مشروع عاميت للصحة النفسية، وقد تم تسجيل ١٧٠ ألف إسرائيلي بينهم ٤٠٠٠ جندي احتياط،

(١) حلمي موسى، تحولات العقيدة العسكرية الإسرائيلية.. من "الردع" إلى "الحرب الدائمة"، الجزيرة، ٢٠٢٥/٧/٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://2cm.es/1bi2U

(٢) محمد وتد، صواريخ إسرائيل الاعتراضية ترهق ميزانيتها ومخاوف من نفادها، الجزيرة، ٢٠٢٥/٦/٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/WCqk

(٣) سي إن إن: أميركا استنفدت ربع مخزونها من صواريخ ثاد خلال حرب إسرائيل وإيران، الجزيرة، ٢٠٢٥/٧/٢٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/TXdp

(٤) حلمي موسى، عريضة الطيارين تشعل الاحتجاجات وتوسع الشرخ الإسرائيلي، الجزيرة، ٢٠٢٥/٤/١١، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/tnTm

مع العلم أنه توجد تراكم في الطلبات وتأخر في الاستجابة لعددٍ كبير من الجنود بسبب النقص في عدد الأطباء المعالجين[١].

ثمة أيضًا **عوامل اقتصادية**، حيث توجد مخاوف لدى جنود الاحتياط من عدم استمرار الميزانية المخصصة لدعمهم، والتي تبلغ ٩ مليار شيكل، الأمر الذي قد يؤدي لانخفاض الحوافز التي يحصلون عليها. إضافة إلى ذلك، ثمة **عوامل سياسية** تتمثل في شعور الكثير من جنود الاحتياط بالظلم بسبب قانون إعفاء الحريديم من التجنيد، بالإضافة لوجود جنود احتياط تم إعفاؤهم من الخدمة ولم يتم استدعاؤهم أبدًا.

لقد أدى تراجع نسبة الاستجابة لجنود الاحتياط إلى تراجع الجاهزية القتالية للجيش؛ حيث يؤدي نقص القوى البشرية إلى انخفاض قدرات الجيش العملياتية واستعداده لتنفيذ المهام القتالية[٢].

(ج) أزمة هروب الضباط من الخدمة الدائمة خصوصًا في الوحدات التقنية والاستخباراتية

رغم ما عكسته حرب الاثنى عشر يومًا من قدرات استخباراتية وسيبرانية على اختراق المنظومة الإيرانية، إلا أن ذلك لا ينفي ما تواجه إسرائيل من تزايد في استقالات ضباط برتبٍ متوسطة، خصوصًا بين المتخصصين في الأمن السيبراني والتكنولوجيا. ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الحوافز، وهو ما يخلق شعورًا لديهم بعدم التقدير، وكذلك التنافس الكبير من جانب سوق العمل المدني. وقد أشار بعض الضباط إلى أنهم "فقدوا معنى الخدمة"، وهو ما يوضح وجود أزمة هوية وظيفية داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وبالتالي، فإن زيادة استقالات الضباط المتخصصين في الأمن السيبراني والتكنولوجيا قد يُفقد الجيش الإسرائيلي تفوقه النوعي في هذا المجال، كما يدل على وجود مشكلة في قدرة الجيش على الحفاظ على نخبته[٣].

(د) نقص في معدات الجيش الإسرائيلي:

قبل البدء في عملية عربات جدعون ٢ لاحتلال قطاع غزة كشف الإعلام الإسرائيلي أن الجيش يعاني من صعوبات عسكرية ولوجستية، تتمثل في نقص في المعدات العسكرية وتغييرات في استراتيجيات التسلح. وأشارت القناة ١٣ الإسرائيلية إلى وجود نقص في الدبابات من طراز ميركافا والمصفحات من طراز نمر، وأوضحت أن ما يتراوح بين ٣٠٪-٤٠٪ من الجرافات من طراز D9 غير صالحة للمواجهة بعد عامين من طوفان الأقصى. وقد قامت إسرائيل بشراء ١٣٠ جرافة D9 من الولايات المتحدة وصل نصفها فقط، وهو ما لم يعالج الأزمة بشكلٍ نهائي. تواجه إسرائيل نقصًا في قذائف الدبابات، كما تعاني نقصًا في قطع غيار دبابات ميركافا التي اعتمد عليها الجيش الإسرائيلي بشكلٍ أساسي، ويرجع السبب في ذلك إلى حظر تصدير السلاح الألماني لإسرائيل، وتُعاني إسرائيل نقصًا في قطع الغيار بشكلٍ عام. وقد أشارت وحدة الاتصالات في كتيبة مدرعة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى أنهم "يحصلون على معدات قديمة تعرض حياتهم للخطر"، وأنهم "يواجهون نقصًا في المعدات العملياتية"[٤].

كشفت صحيفة هآرتس عن توترات بين القوات البرية والقوات الجوية، وقد عمقت عملية الأسد الصاعد الإسرائيلية لاستهداف مفاعلات إيران النووية من تلك التوترات؛ حيث يُنظر إلى القوات الجوية الإسرائيلية على أنها حققت نصرًا خاطفًا، في حين يُنظر إلى غزة على أنها "مستنقع طويل الأمد" تتحمل القوات البرية الجزء الأكبر وتحتاج لإمداد لوجستي وبشري بشكل أكبر وبصورة مستمرة. وأضافت الصحيفة إلى أن نهج وزارة الدفاع في

---

(١) تراجع استجابة جنود الاحتياط للخدمة العسكرية: هل يواجه الجيش الإسرائيلي أزمة بنيوية؟، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٢٥/٣/١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/WVwY

(٢) المرجع السابق.

(٣) ترجمة الحدث| دراسة أمنية إسرائيلية جديدة تفسّر وتكشف الانهيار الداخلي لمنظومة الاحتلال بعد ٧ أكتوبر، الحدث، ٢٠٢٥/٧/١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/FMPb

(٤) نقص المعدات والجنود يثير مخاوف إسرائيلية قبل تعميق الهجوم على غزة، الجزيرة، ٢٠٢٥/٩/٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/YxcN

توريد المعدات للقوات البرية يختلف عن نهجها في شراء معدات سلاح الجو، والذي على الرغم من أنه يضم كميات أقل بكثير إلا أنها الأكثر تطورًا. وبالتالي، تزيد القيود على الميزانية مما يواجهه القوات البرية وجنود الاحتياط من مخاطر[١].

ثالثًا- التداعيات السياسية والاجتماعية والنفسية خلال عامين من الحرب

(أ) الهجرة العكسية للإسرائيليين بعد السابع من أكتوبر: تحديات لقانون العودة وأزمة للمشروع الصهيوني:

يعد قانون العودة الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في يوليو ١٩٥٠ أحد أهم ركائز المشروع الصهيوني، حيث ينص على أن من حق كل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل. وكما قال بن جوريون عن القانون أنه "لم يهدف إلى منح حقوق من قبل الدولة، إنما منح الفكرة الصهيونية صبغة قانونية وتقوية الحق الجوهري لكل يهودي بكونه يهوديًا أن يهاجر إلى إسرائيل ويقيم فيها"، وأكد على أن "هذا الحق سابق لقيام إسرائيل"[٢].

منذ السابع من أكتوبر وخلال المواجهة مع إيران ومحور المقاومة، هاجرت أعداد كبيرة من الإسرائيليين بسبب الوضع غير الآمن الذي تعيشه دولة الاحتلال. لقد هاجرت أعداد من الإسرائيليين بالطيران، ومنهم من لجأ للمراكب من ميناء هرتسليا إلى قبرص ومنها إلى أي مدينة أوروبية أخرى؛ وذلك بعد إعلان وزارة النقل والمواصلات الإسرائيلية منع المواطنين من الخروج عبر المطارات خلال المواجهة مع إيران، فمنهم من دخل مدينة طابا المصرية ومنها إلى مطار شرم الشيخ الدولي ثم السفر إلى الخارج.

إن هجرة الإسرائيليين في الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية الراهنة تشير إلى أحد أهم الإشكاليات بالنسبة لإسرائيل وحكومتها، وهي ألا تكون إسرائيل آمنة لسكانها لليهود بشكلٍ عام ولا جاذبةً لهم، وهو ما يُشكل تحديًا لقانون العودة وضربة قاسية للمشروع الصهيوني الاستيطاني. تُشير الإحصائيات الرسمية إلى أن حوالي ٣٠٠٠٠ إسرائيلي غادر البلاد بشكلٍ دائم منذ نوفمبر ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤. وعلى المستوى السنوي، بلغ عدد المغادرين عام ٢٠٢٣ حوالي ٥٥٠٠٠، في حين بلغ عددهم ٨٢٧٠٠ عام ٢٠٢٤. على الجانب الآخر، ترصد الإحصائيات انخفاضًا كبيرًا في العائدين إلى دولة الاحتلال؛ حيث بلغ عدد العائدين منذ أكتوبر ٢٠٢٣ ومارس ٢٠٢٤ ما قدره ٨٨٩٨ إسرائيليًا مقارنةً بحوالي ١١٢٣١ إسرائيليًا خلال الفترة نفسها من العام السابق[٣].

(ب) التمييز العنصري في الملاجئ الإسرائيلية:

كشفت حرب الاثنى عشر يومًا عن عنصرية في دخول الملاجئ، وهو ما أظهرته مقاطع فيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث مُنعت عائلات من العرب والمسلمين وعمال أجانب وقيل لهم من قبل مواطنين إسرائيليين أن الملاجئ لليهود فقط. ومن الأمثلة على ذلك، منع ممرضة عربية من دخول الملاجئ، وعائلة عربية مسلمة ترتدي إحدى نسائها الحجاب. بل يمتد الأمر إلى البنية التحتية، حيث كشفت صحيفة الجارديان البريطانية أن أقل من ١٥٪ من السلطات المحلية العربية والبالغ عددها ٧١ بلدية عربية وبدوية ودرزية تملك ملاجئ عامة، وهذا الرقم قليل جدًا ويُجسد مكانة العرب والمسلمين داخل دولة الاحتلال والعنصرية ضدهم التي تصل إلى حرمانهم من الحماية والأمن. في المقابل، يوجد أكثر من ألف ملجأ موزعة ضمن بنية تحتية شاملة في البلديات اليهودية[٤].

---

(١) هآرتس: نقص المعدات يهدد القوات البرية الإسرائيلية في غزة، SKY news عربية، ٢٠٢٥/٨/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/mMdN

(٢) حق العودة، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، موسوعة المصطلحات، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/cPQeh

(٣) المهدي الزايداوي، الهجرة العكسية والتحديات التي تواجه إسرائيل، الجزيرة، ٢٠٢٥/٦/٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/MEye

(٤) صواريخ إيران تكشف التمييز العنصري في الملاجئ الإسرائيلية، meo، ٢٠٢٥/٦/٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/xTwU

(ج) الحالة النفسية للمجتمع: التدافع نحو الملاجئ "غير الكافية" وتزايد حالات الانتحار بين الجنود:

كشفت المواجهة مع إيران عن حالة فقدان الثقة والقلق الشديد غير المسبوقة التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي. حيث يتدافع الإسرائيليون نحو الملاجئ مع دوي صفارات الإنذار تزامنًا مع هجمات إيران ومحور المقاومة الأمر الذي خلق حالة من القلق الجمعي داخل المجتمع الإسرائيلي. وفي مقال بعنوان "١٠ أسباب لإنهاء الحرب" بصحيفة يديعوت أحرونوت أكدت كاتبته أن الإسرائيليين يعيشون أزمة نفسية عامة وحالة من فقدان الثقة إذ ذكرت أن استمرار الحرب يهدد بانهيار ما تبقى من الثقة لدى الشعب مشيرةً إلى أن "الناس يفقدون ثقتهم بالإنسان، وبالشعب، وبالطريق المشترك". وأوضحت الكاتبة أن الأزمة النفسية باتت جلية حيث يعاني واحد من بين كل ثلاثة إسرائيليين من اضطرابات نفسية (اضطراب ما بعد الصدمة) بسبب الحرب وما نتج عنها من توتر وإحباط خصوصًا مع صعوبة التنبؤ بنهايتها[١]. وفقًا للبيانات الصادرة عن جيش الاحتلال الإسرائيلي، فإنه في عام ٢٠٢٣ قد بلغ عدد الجنود المنتحرين ١٧ جنديًا (منهم ٧ في الثلاثة أشهر الأخيرة من العام)، وفي عام ٢٠٢٤ بلغ عددهم ٢١ جنديًا. ووفقًا لوسائل إعلام إسرائيلية فإن عدد الجنود المنتحرين منذ بداية العام الجاري قد بلغ ١٨ جنديًا على الأقل. ووفقًا للصحفي الاستقصائي بصحيفة هآرتس توم ليفينسون، فإن الإحصاءات الصادرة عن جيش الاحتلال لا تضم الجنود الذين انتحروا خارج الخدمة أي تضم فقط الجنود المنتحرين أثناء الخدمة الفعلية[٢]. وتشير صحيفة هآرتس إلى أن ١١ مدنيًا على الأقل قد انتحروا منذ بداية الحرب وذلك بسبب المشاكل النفسية "الناتجة على ما يبدو عن خدمتهم العسكرية"، موضحةً أنه في بعض الحالات كان الجنود قد شاركوا في الحرب الحالية وفي حالات أخرى كانوا جنودًا قدامى يعيشون اضطرابات نفسية وشاركوا في حروب سابقة[٣].

وأعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن جناح إعادة التأهيل يعالج أكثر من ١٧ ألف من المصابين بالحرب من بينهم نحو ٩ آلاف يعانون من إصابات نفسية. وكشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن أن ما يزيد عن ١٠ آلاف جندي ما زال يتم علاجهم من مشاكل نفسية واضطراب ما بعد الصدمة، وأنه تم الاعتراف فقط بـ٣٧٦٩ جنديًا على أنهم يعانون من اضطراب ما بعد الصدمة ويخضعون لعلاج متخصص[٤].

ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن رئيس مركز أبحاث الانتحار في مركز روبين الأكاديمي البروفيسور يوسي ليفي قوله بأن الأرقام المسجلة حتى الآن قد لا تكون سوى البداية وأن "موجة الانتحار الحقيقية قد لا تزال قادمة" مؤكدًا على أنه ما إن تعود الأمور إلى سابق عهدها سيشعر عدد كبير من الإسرائيليين ومنهم الجنود بآثار الصدمة النفسية التي تعرضوا لها وقد تكون تلك المرحلة هي الأصعب من حيث عدد حالات الانتحار[٥].

في السياق ذاته، كشفت حرب الاثني عشر يومًا مع إيران عن نقص حاد في عدد الملاجئ العامة واكتظاظ لم يسبق له مثيل وغياب للحد الأدنى من الجاهزية والخدمات بتلك الملاجئ. ففي المدن الكبرى والبلدات وجد الإسرائيليون كثير من الملاجئ متهالكة وغير صالحة للاستخدام كما كان بعضها مغلق وبعضها أشبه بمجمع للنفايات. لقد كانت الملاجئ رمزًا واضحًا لغياب العدالة في توزيع الحماية داخل دولة الاحتلال إذ أنه منذ عقود تخلت إسرائيل تدريجيا عن مسئولية تجهيز الملاجئ وقد تمت خصخصة الملاجئ داخل المباني السكنية الأمر الذي جعل الحماية متوقفة على القدرة المادية، فمن يملك الموارد المالية

(١) محمد وتد، أزمة في صفوف الجيش الإسرائيلي مع الاستعداد لعملية "عربات جدعون ٢"، مرجع سابق.

(٢) تزايد حالات الانتحار بين الجنود الإسرائيليين، الجزيرة، ٢٠٢٥/٩/٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/KGab

(٣) أمين خلف الله، مرجع سابق.

(٤) تزايد حالات الانتحار بين الجنود الإسرائيليين، مرجع سابق.

(٥) محمد وتد، ارتفاع صادم بحالات الانتحار في جيش الاحتلال منذ طوفان الأقصى، الجزيرة، ٢٠٢٥/٧/١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/EDNF

اللازمة يسكن في عقار به غرفة آمنة مجهزة، أما غير ذلك فيضطر للاتجاه للملاجئ العامة التي لا تتوافر بها أدنى مقومات الأمان والسلامة. ووفق تقرير مراقب الدولة في ٢٠١٨ فإن ٣٨٪ فقط من الإسرائيليين لديهم ملاجئ داخل منازلهم[١]، ووفق تقرير لمراقب الدولة في ٢٠٢٠ فإن حوالي ثلث الإسرائيليين (٣ مليون)[٢] يفتقرون إلى غرف مجهزة ومحصنة أو ملاجئ قريبة يمكن الوصول إليها في الوقت المحدد[٣]. إضافة إلى ذلك ووفق صحيفة غلوبس الإيطالية، فقد أشارت تقديرات عقب طوفان الأقصى إلى أن أكثر من ٥٠٪ من الملاجئ العامة غير جاهزة لحماية الإسرائيليين في حالة الطوارئ[٤].

تجدر الإشارة إلى أنه مع نقص الملاجئ العامة اضطر كثير من الإسرائيليين للسير مسافات طويلة للوصول لملجأ في الوقت الذي تدوي فيه صفارات الإنذار، وقد اضطر بعضهم للاحتماء بمحطات المترو ومواقف السيارات. لقد اشتكى كثير من الإسرائيليين من سوء التهوية وغياب المياه والكهرباء والتغطية الهاتفية والخدمات الطارئة في العديد من الملاجئ كما كان هناك ملاجئ بها نفايات متكدسة. إضافة إلى ذلك، وجد إسرائيليون عدة ملاجئ عامة في مدن كبرى (كمدينة بني براك بتل أبيب) مغلقة نتيجة عدم وصول المسؤول عن فتحها وعدم استجابة البلدية لنداءاتهم ما أجبرهم على البحث عن آخر. ما سبق يؤكد على خلل وتقصير حكومي كبير في البنية الدفاعية المدنية بالمجتمع الإسرائيلي، كما يؤكد على أن إسرائيل لم تكن قادرة للاستمرار في المواجهة المباشرة مع إيران الأمر الذي استدعى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وضرب إيران[٥].

خاتمة:

تكشف الحرب بين إسرائيل وإيران، وما سبقها وما تخللها من هجماتٍ من إيران وحلفائها مباشرة على العمق الإسرائيلي عن تحولات بنيوية في طبيعة التهديدات التي يواجهها الكيان الصهيوني. فللمرة الأولى منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ يجد الداخل الإسرائيلي نفسه أمام تهديدات عسكرية من دولةٍ ذات سيادة، الأمر الذي ألقى بظلاله على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. فقد أدت الكلفة الاقتصادية المرتفعة للحرب، وتراجع ثقة المستثمرين، وتعطل سلاسل الإمداد والتجارة البحرية، إلى أزماتٍ داخلية أثقلت كاهل الحكومة والمجتمع. وفي الوقت ذاته، ساهمت الهجمات الصاروخية والمسيّرات في تعميق الشعور بالهشاشة وعدم الأمان داخل المجتمع الإسرائيلي، وأفرزت حالة من القلق الجماعي والضغط النفسي المستمر، انعكست في اللجوء المتكرر إلى الملاجئ وتراجع أنماط الحياة الطبيعية.

إن التداخل بين البعد الأمني والعسكري من جهة، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية من جهةٍ أخرى، يوضح أن الحرب مع إيران لم تكن مجرد مواجهة عسكرية عابرة، بل محطة مفصلية أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة إسرائيل على الصمود الداخلي واستدامة مشروعها السياسي. ومن ثم، فإن استمرار هذا النمط من الهجمات، أو تجدد المواجهة في المستقبل، يُهدد بتقويض ركائز الاستقرار الداخلي الإسرائيلي، ويضع المشروع الصهيوني ذاته أمام اختبارٍ غير مسبوق في تاريخه الحديث. وإجمالًا، يمكن الاتفاق مع ما قاله ألون بينكاس الدبلوماسي الإسرائيلي السابق بأن إسرائيل تعيش في حالة "دولتين داخل بلد واحد"، وأن النظام القانوني والعسكري والبيروقراطية والخصائص الثقافية العامة والصفات الوطنية "ما تزال قائمة ظاهريًا" ولكن في جوهر الأمر ثمة "حرب أهلية مستعرة في إسرائيل"، ورغم وجود "العدو المشترك والتهديد المشترك" إلا أن المجتمع لم ينجح في التوحد بالقدر الذي تقتضيه الحاجة[٦].

---

(١) محمد وتد، ملاجئ إسرائيل المتهالكة تعري هشاشة الجبهة الداخلية، الجزيرة، ٢٠٢٥/٦/٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/RMxJ.

(2) Yoav Zitun, Roee Rubinstein, State comptroller: Millions of Israelis have no protection from missiles, ynet Global, 8/3/2020, available at: https://2u.pw/Szw7lV

(٣) ياسر مناع، ملاجئ لليهود والموت للعرب؟ عن أزمة الملاجئ في إسرائيل، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠٢٥/٦/٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/rhvgV.

(٤) الملاجئ في إسرائيل.. المهرب الأخير من الهجمات الصاروخية، الجزيرة، ٢٠٢٥/٣/٢٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/Ouoy.

(٥) محمد وتد، المرجع السابق.

(6) Alon Pinkas, Analysis This Independence Day, Israel Has Split into Two Incompatible Jewish States, HAARETZ, 13 May 2024, available at: https://2u.pw/6Uls0n.

تغيرات الرأي العام العالمي

والدعاية الصهيونية المضادة خلال عام ثان من الحرب في غزة

خريطة النماذج والدلالات والفاعلية

د. آية عنان*

مقدمة:

لايزال طوفان الأقصى يبدد في عامه الثاني ما بنته إسرائيل في دعايتها المسمومة منذ ما يقرب من مائة عام، لتستيقظ مؤسسات الدعاية الإسرائيلية على كابوس قد تحقق بالفعل؛ فالمظاهرات الحاشدة تجتاح العالم ضد دولتهم الاستيطانية؛ تتعالى فيها شعارات "إسرائيل قاتلة"، "الموت لجيش إسرائيل".. وغيرها من الشعارات المناوئة لإسرائيل، مرورًا باستطلاعات للرأي العام تعكس انحسار التأييد العالمي لإسرائيل لصالح دعم القضية الفلسطينية، وصولًا لحملات المقاطعة من منظمات مدنية، مما يجعل الصورة الذهنية لدولة الاحتلال في مأزق حقيقي أمام موجة من التحولات الحقيقية والحادة وغير المسبوقة في الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، ربما للمرة الأولى منذ تأسيسها.

فلطالما بذلت إسرائيل جهودًا كبيرة للتطبيع مع الشعوب، وبدأت في سعيها الحثيث نحو شرعنة وجودها ومحاولة جذب الدول للاعتراف بها والتعاون معها منذ خطاب "ثيودور هيرتزل"[(١)]، وكذلك بناء صورة ذهنية مختلفة لها، ليس فقط على المستوى العربي بل والعالمي من خلال آلة الدعاية "الهاسبرا" التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية في أرجاء العالم؛ لتبييض مجازرها وانتهاكها حقوق الإنسان والقانون الدولي خلال الحروب التي تخوضها ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتستخدم إسرائيل "الهاسبرا" باعتبارها تقنية دبلوماسية عامة ورقمية، تسخِّر فيها المعلومات المضلِّلة وتربطها بأهدافها الاستراتيجية من أجل تبرير أفعالها[(٢)]، **حتى جاء يوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، ليُحدث تحولًا جذريًّا في الرأي العام العالمي، وتصبح المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية أكثر وضوحًا**، ممَّا مثَّل تهديدًا لما عرف في الآونة الأخيرة باسم "العلامة الوطنية للدولة".

فقد برزت قضية "العلامة الوطنية للدولة Nation Branding"، في إشارة إلى جملة التصورات التي تُرَسَّخُ لدى المجتمعات والدول الأخرى عن دولة بعينها، بما يخلق لها وسمًا وصورة وسمعة، بينما يراها آخرون السمة أو التجربة الفريدة التي تميّز دولة عن أخرى، وتعطيها هوية تنافسية، وبدا ذلك المفهوم تعبيرًا عن انتقال فكرة العلامة Brand، من مجال تسويق المنتجات التجارية، إلى الساحة السياسية[(٣)]، كما ظهر مفهوم "صناعة القبول Manufacturing Consent"، في إشارة

---

* دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، باحثة متخصصة في العلاقات الدولية.

(١) للمزيد حول تاريخ الدعاية الصهيونية، انظر: حامد ربيع، الدعاية الصهيونية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥).

(٢) للمزيد حول الدبلوماسية الرقمية والعامة لإسرائيل، انظر: آية عنان، دراسة في الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية منذ عام ٢٠١٥م، (القاهرة: دار مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤).

(٣) خالد حنفي، لماذا تلجأ الدول إلى صناعة العلامة الوطنية؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٢٠، العدد ٢١٠، أكتوبر٢٠١٧، ص٣.

إلى استخدام وسائل الإعلام لتوجيه الرأي العام وإخفاء أو تزييف الحقائق بما يخدم السلطة[١].

إلا أن مسألة صناعة العلامة الوطنية وكذلك صناعة "القبول" لدولة استيطانية احتلالية مثل إسرائيل، قد يبدو أكثر تعقيدًا، فالمسألة لم تعد لزيادة القدرات التنافسية للدولة، بل هي مسألة وجودية متعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي، تتعلَّق بزرع كيان محتل داخل المنطقة العربية، كدولة ذات سيادة، فضمان أمن إسرائيل ليس عسكريًّا فحسْب، بل عن طريق الاتصالات الدبلوماسية، فإذا كان الجهاز الدبلوماسي له أهمية قصوى بالنسبة لدول العالم، فإنه بالنسبة لإسرائيل له أهمية خاصة نتيجة نشأتها غير الطبيعية، وذلك في سبيل الخروج من العزلة، والدعوة لعقد سلام دائم مع العرب على أساس الأوضاع الراهنة، وهو ما نسفتْه أحداث "طوفان الأقصى" عالميًّا؛ حيث انكشف الوجه الحقيقي للكيان الصهيوني، وهو ما يعد من أهم إنجازات طوفان الأقصى، بعد أن جدَّدت المقاومة روح التضامن الإنساني العالمي معها، وأحدثت صدمة تهاوتْ معها قيم النظام العالمي المُسيسة وفقًا لمعايير المصالح، وهو ما ستتناوله الدراسة بالبحث والتحليل، في محاولة لإلقاء الضوء على مؤشرات ومظاهر التحول في الرأي العالمي تجاه القضية الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، ومحاولة رسم خريطة لنماذج التحول والدلالات وكذلك الفاعلية.

ومن ثم تطرح الدراسة عددًا من التساؤلات حول التحول في الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، تتعلَّق بأهم نماذج الحراك الشعبي الدولي ضد إسرائيل ودلالاته؟ وما مدى فاعليته لدعم القضية الفلسطينية؟ وما هي أهم الجهود الاسرائيلية المضادَّة لمواجهة هذا الحراك الشعبي العالمي؟

أولًا: مظاهر التحول في الرأي العام العالمي ضد إسرائيل

عكست مظاهر التحول الشعبي العالمي، اتساع الفجوة بين المواقف الرسمية والرأي العام العالمي تجاه دولة الاحتلال الإسرائيلي، فبينما تحاول "تل أبيب" الحفاظ على صورتها أمام العالم، جاءت وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي الشعبي ليسحب البساط ويحرج وسائل الإعلام العالمية التقليدية، والتي تناولت في بداية الأحداث الرواية الإسرائيلية وحدها بالاعتماد على التقارير الرسمية الإسرائيلية، وتجاهلت الصور والفيديوهات المنقولة عن الجانب الفلسطيني بشأن المعاناة الإنسانية، واختزلت الصراع بينها وبين حماس، دون إضفاء الطابع التاريخي على الأزمة، ممَّا قاد إلى التنديد الشعبي بانحياز القنوات الإخبارية الغربية للجانب الإسرائيلي، فاندلعت المظاهرات أمام مقرَّات بعض القنوات الإخبارية العالمية، وسط دعوات بضرورة اعتماد الدقة والموضوعية والتغطية المتوازنة وعدم التعتيم على الجرائم الإسرائيلية، رافعين الأعلام الفلسطينية خلالها[٢].

ولذا كانت للدبلوماسية الشعبية الرقمية، دورٌ مهمٌّ في إظهار الحقائق عالميًّا، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، ليكون لها التأثير الأكبر للتحول في الرأي العام العالمي، ممَّا مثَّل صدمة للنموذج المعرفي القيمي الغربي؛ ساهم في ذلك عدد من العوامل، من بينها ظاهرة المصور الحر، ومقابلات تلفزيونية لشخصيات عربية باللغة الإنجليزية[٣]، وسرديات واقعية من قلب الأحداث فرضت نفسها على مواقع التواصل الاجتماعي[٤]،

---

(١) للمزيد حول مفهوم صناعة القبول، انظر: نعوم تشومسكي، كيف يدار العالم، ترجمة: الهادر المعموري، (بيروت: دار الرافدين، ٢٠٢٥).

(٢) على سبيل المثال، شاهد: احتجاجات أمام مبنى "سي إن إن" للتنديد بتغطيتها المنحازة لإسرائيل.. مراسلنا ينقل الصور، قناة الغد- Alghad TV على موقع YouTube، ٢٥ أغسطس٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=lerrsgqTisk

(٣) على سبيل المثال، ظهر الإعلامي المصري بأحد أضخم البودكاست الأمريكية Nelk Boys، ليقدِّم حلقة استثنائية عن غزة. حقَّقت الحلقة أكثر من ٢ مليون مشاهدة على Youtube، انظر:
The Bassem Youssef Interview | NELK BOYS, FULL SEND PODCAST, YouTube, 31 July 2025, available at: https://www.youtube.com/watch?v=GW-yaLz-3OE

(٤) آية عنان، تحولات الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣،

وهو ما مثَّل سلاحًا ناعمًا بالغ التأثير في معركة الوعي، الأمر الذي انعكس على تناول وسائل الإعلام العالمية تدريجيًّا، وأرغمها على الحديث عن حرب الإبادة والتهجير القسري والتجويع لسكان غزة، وهو ما انعكس بشكل أو بآخر على المؤشرات التالية للتحول في الرأي العام العالمي:

١- مظاهرات حاشدة حول العالم ضد إسرائيل:

انطلقت المظاهرات في المدن الكبرى للمطالبة بوقف إطلاق النار بغزة، ونظم متظاهرون في لندن، وباريس، وبرلين وغيرها من العواصم العالمية، احتجاجات مؤيدة للفلسطينيين ومطالبة بوقف حرب غزة، مرددين هتافات داعمة لفلسطين ورافضة لممارسات إسرائيل، واستمرت هذه المظاهرات خلال العام الأول من الحرب إلى يومنا هذا، خاصة في ظل استمرار الدعم العسكري والسياسي لإسرائيل من الحكومات.

وبالتزامن مع مرور عام على حرب غزة ٦ و٧ أكتوبر ٢٠٢٤، انطلقت مسيرات ومظاهرات ضخمة مؤيدة لفلسطين في المدن الأوروبية الكبرى، ورغم الحظر الذي فرضته السلطات على التظاهر، خرج آلاف الأشخاص دعمًا لغزة؛ حيث خرج الآلاف في شوارع لندن، ومدريد، وهامبورج، وبلجراد وغيرها من العواصم العالمية، تضامنًا مع الفلسطينيين ورفضًا لمواقف حكوماتهم تجاه الحرب.

وبمجرد الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار بغزة في ١٩ يناير ٢٠٢٥، **تجاوب الأوروبيون مع القرار، من خلال تنظيم مظاهرات في العواصم**، مطالبين أن تتحوَّل الخطوة إلى سلام دائم بالشرق الأوسط، كما حرص النشطاء الأوروبيون، في ١٥ مايو ٢٠٢٥، على إحياء ذكرى النكبة، التي تسبَّبت في بداية النزوح القسري للفلسطينيين، وخرجت مظاهرات في ستوكهولم، ولندن، وبرلين، وأمستردام، وأثينا، للمطالبة بوقف الإبادة الجماعية في غزة، وتضمَّنت الاحتجاجات عبارات هجومية ضد إسرائيل[١].

وفي وسط العاصمة اليابانية طوكيو، خرجت تظاهرة إحياء لذكرى مرور ٧٧ عامًا على نكبة فلسطين، وشارك في التظاهرة عددٌ من اليابانيّين ونشطاء فلسطينيّين، وندَّد المشاركون بعمليات الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، ودعوا الحكومة اليابانية ودول العالم للتحرُّك بشكلٍ عاجلٍ لحماية المدنيّين في القطاع[٢].

كما **اجتاحت المظاهرات الولايات المتحدة الأمريكية**، احتجاجًا على مساندة الإدارة الأمريكية للحرب الإسرائيلية، وفي الذكرى السنوية الأولى للحرب الإسرائيلية على غزة، نظَّم آلاف الأشخاص مظاهرة في العاصمة الأمريكية واشنطن، دعمًا للفلسطينيين واللبنانيين الذين يتعرَّضون لهجمات إسرائيلية مكثَّفة، وحمل المتظاهرون أعلام فلسطين ولبنان، ورفعوا لافتات تتضمن عبارات من قبيل "توقفوا عن تسليح إسرائيل" مرددين هتافات تضامنية مع فلسطين ولبنان[٣].

كما احتشد الآلاف في قلب العاصمة واشنطن في أبريل ٢٠٢٥، للمطالبة بوقف الحرب على غزة، وعلى بُعد بضعة شوارع من البيت الأبيض، رفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية، وردَّدوا شعارات تندِّد باستمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل، وتطالب بوقف الإبادة الجماعية في غزة، مطالبين في الوقت نفسه بالدفاع عن طلبة الجامعات المعتقلين بسبب نشاطهم السياسي[٤].

منشور عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/yG26X

(١) ما تأثير الرأي العام الأوروبي على المواقف السياسية بشأن فلسطين؟، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢١ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/S0Fzg

(٢) مظاهرات حول العالم ووفد أوروبي أمام معبر رفح لوقف الإبادة بغزة، موقع قناة الجزيرة الإخبارية، ١٨ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Hpgm7

(٣) مظاهرات في واشنطن ضد تزويد إسرائيل بالأسلحة والمطالبة بوقف الحرب، موقع قناة RT الإخبارية، ٥ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/xtEqN

(٤) آلاف المتظاهرين يحتشدون في واشنطن للمطالبة بوقف الحرب على غزة، قناة الجزيرة Al Jazeera Arabic- على موقع Youtube، ٥ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=Gk-WU4b8UZE

وبذلك تكون المظاهرات الشعبية حول العالم والمستمرَّة لما يقرب من عامين متتالين دون توقُّف، من أهمِّ المؤشِّرات الدالَّة على التضامن الإنساني الشعبي مع القضية الفلسطينية وانكشاف الحقيقة الإجرامية للكيان الصهيوني المحتل.

٢- تراجع التأييد الشعبي لإسرائيل في استطلاعات الرأي العام:

كشف عددٌ من استطلاعات الرأي العام العالمي، عن تراجع نسب التأييد الشعبي لاسرائيل بعد السابع من أكتوبر٢٠٢٣، وتواصل هذا التراجع مع استمرار الحرب، ليصل إلى ٤٦٪ فقط في عام ٢٠٢٥، وهو أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠١، بعدما كان ٦٢٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩، لكنه تراجع سنويًّا منذ ذلك الحين، وفي الوقت نفسه بلغ التعاطف مع الفلسطينيين مستوى قياسيًّا بلغ ٣٣٪[١].

كما كشف استطلاعٌ حديثٌ أجْراه مركز "بيو" للأبحاث في واشنطن، عن تزايد الرفض الدولي لسياسات إسرائيل، إذ عبَّر معظم المشاركين في العديد من الدول الكبرى عن مواقف "سلبية للغاية" تجاه تل أبيب، وأظهر الاستطلاع، الذي نشره حساب "إيكو ريبورت" على منصة "إنستجرام" في ٥ أغسطس ٢٠٢٥، وشمل ٢٤ دولة حول العالم، تفاوتًا في المواقف داخل الغرب؛ حيث عبَّرت دولٌ مثل إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة عن تحفُّظات ملحوظة، وإن اتَّسمت مواقفها العامة بعدم الترحيب، ورغم استمرار وجود أصوات مؤيدة في الولايات المتحدة وكندا، لم تتجاوز نسب التأييد نصف المستطلَعين، ما يشير إلى تراجع الدعم الشعبي التقليدي حتى بين أقرب الحلفاء، أما المفارقة اللافتة، فتمثَّلت في انخفاض التأييد داخل دول الجنوب العالمي، ففي الهند، التي تربطها علاقات دبلوماسية دافئة مع إسرائيل، لم تتجاوز نسبة المؤيدين ٣٤٪[٢].

ووفقًا لمؤسسة "يوجوف"، **أظهر استطلاع أن الدعم الشعبي والتعاطف مع إسرائيل في غرب أوروبا، وصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق**؛ حيث أظهر أقل من خُمس المشاركين في ست دول، رأيًا إيجابيًّا تجاهها بشكل عام، في حين كان لدى ما بين ١٣٪ و٢١٪ فقط من المشاركين في أي دولة شملها الاستطلاع، وجهة نظر إيجابية تجاه إسرائيل، مقارنة بنسبة تراوحت بين ٦٣٪ و٧٠٪ ممَّن كانت آراؤهم سلبية. وبالمثل، من بين جميع الدول الست التي شملها الاستطلاع، وافق ما بين ٦٪ (إيطاليا) و١٦٪ (فرنسا) فقط على أن إسرائيل "كانت محقَّة في إرسال قوَّاتها إلى غزة، وأنها ردَّتْ بشكلٍ عامٍّ بقدرٍ متناسب على هجمات حماس"، بانخفاض عن استطلاع سابق في أكتوبر الماضي، وكانت النسبة في المملكة المتحدة ١٢٪، ومن ناحية أخرى، وافق ما بين ٢٩٪ (إيطاليا) و٤٠٪ (ألمانيا) على أن إسرائيل "كانت محقَّة في إرسال قواتها إلى غزة، لكنها بالغت في ذلك وتسبَّبت في سقوط عددٍ كبيرٍ من الضحايا المدنيين"، وكانت النسبة في المملكة المتحدة ٣٨٪، ورأى ما بين ١٢٪ (ألمانيا) و٢٤٪ (إيطاليا) - مع ١٥٪ للمملكة المتحدة - أنه ما كان ينبغي لإسرائيل دخول القطاع على الإطلاق".

كما وجد الاستطلاع أن عددًا أقل من الناس يقولون الآن إنهم "ينحازون" إلى إسرائيل، وقال ما بين ٧٪ و١٨٪ من المستجيبين، إنهم يتعاطفون أكثر مع الجانب الإسرائيلي، وهو أدنى رقم أو أدنى رقم مشترك في خمس من الدول الست التي شملها الاستطلاع منذ هجمات حماس، وفي المقابل، قال ما بين ١٨٪ و٣٣٪ من المستجيبين، إنهم يتعاطفون أكثر مع الجانب الفلسطيني - وهي أرقام زادت في جميع الدول الست منذ عام ٢٠٢٣[٣].

كما أظهر استطلاع أجراه مركز "بيو" للأبحاث في أبريل

(1) Mitchell Bard, Public opinion for Israel shows an alarming trend, 26 March 2025, available at: https://bit.ly/48yg1qZ

(٢) استطلاع أمريكي: انحسار التأييد الشعبي لإسرائيل في الدول الكبرى، قدس برس، ٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://qudspress.com/210858

(3) Jon Henley, Public support for Israel in western Europe at lowest ever recorded by YouGov, The Guardian, 3 June 2025, available at: https://shorturl.at/HqzKf

٢٠٢٥، أن آراء الجماهير في الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، قد أصبحت أكثر سلبية خلال السنوات الثلاث الماضية؛ حيث أعرب أكثر من نصف البالغين الأمريكيين ٥٣٪ الآن عن رأي سلبي تجاه إسرائيل، بزيادة ٤٢٪ عن مارس ٢٠٢٢[١].

وأظهر الاستطلاع استمرار حالة الانقسام السياسي والجيلي حول القضية الفلسطينية، فيُرَجَّحُ أن يُعَبِّرَ الديمقراطيُّون عن آراء سلبية تجاه إسرائيل أكثر بكثير من الجمهوريين (٦٩٪ مقابل ٣٧٪)، وفي عام ٢٠٢٢، كانت لدى ٥٣٪ من الديمقراطيين و٢٧٪ من الجمهوريين آراء سلبية تجاه إسرائيل، أصبح الديمقراطيون، سواء الأصغر سنًّا أو الأكبر سنًّا، أكثر سلبية تجاه إسرائيل خلال هذه الفترة التي امتدَّت لثلاث سنوات، لكن الآراء السلبية بين الديمقراطيّين الأصغر سنًّا، زادتْ بمقدار ٩ نقاط مئوية، مقارنةً بزيادة قدرها ٢٣ نقطة مئوية بين الديمقراطيّين الأكبر سنًّا.

وفي صفوف الجمهوريين، جاء معظم التحوُّل في المواقف بين البالغين الأصغر سنًّا، وأصبح الجمهوريون الذين تقلُّ أعمارُهم عن ٥٠ عامًا، ينظرون إلى إسرائيل نظرة سلبية بقدر ما ينظرون إليها نظرة إيجابية (٥٠٪ مقابل ٤٨٪)، وفي عام ٢٠٢٢، كانت نظرتهم إلى إسرائيل أكثر إيجابية من نظرتهم السلبية (٦٣٪ مقابل ٣٥٪)[٢]. **وهو ما يشير إلى انقسام سياسي وجيلي بين الرأي العام، انعكس على الحراك الطلابي في الجامعات العالمية نتيجة نجاح عملية طوفان الأقصى في إظهار الحقائق الغائبة أمام الرأي العالمي، والتي ساهم فيها عدد من العوامل، من أهمها الدبلوماسية الرقمية الشعبية؛ حيث قامت السوشيال ميديا (الدبلوماسية الرقمية الشعبية) للريلز، بتغيير المعادلة ووصلت إلى قلب الرأي العام العالمي، وهو ما يبرر الانقسام الجيلي في دعم القضية، لأن (جيل Z) الأكثر استخدامًا لمواقع التواصل الاجتماعي**[٣].

وفي تصريحات سابقة لإحدى الأستاذات بجامعة لانكستر البريطانية، كشفت أنها فوجئت بالتحول الهائل الذي حدث لطلابها في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وأوضحت ذلك قائلة: "يمكنني القول إن هذا الجيل هو الجيل الأقل تسييسًا الذي رأيته على الإطلاق...، لكن كان هذا قبل الحرب على غزة"، وأكَّدت أن الطلاب الآن يُظهرون اهتمامًا فائقًا بالشأن العام، ويظهرون استعدادًا كبيرًا لتحديد تفضيلاتهم في التصويت في الانتخابات على سبيل المثال، اعتمادًا على مواقف السَّاسة والمشرِّعين من الحرب على غزة ودعم الاحتلال[٤]، وهو ما يؤكد وصول مشاهد الحقيقة للشباب الغربي من مجازر الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين.

٣- المجتمع المدني ودعوات مقاطعة إسرائيل

مبادرات قانونية ضد إسرائيل

اتَّخذ عددٌ من منظمات المجتمع المدني حول العالم دعوات ومبادرات ضد الكيان الإسرائيلي، من بينها مبادرات قانونية لمقاضاة الجنود الإسرائيليين بتهم جرائم حرب، وعلى سبيل المثال، نشرت المنظمات والائتلافات العاملة في ملف التغير المناخي بأوروبا في يونيو ٢٠٢٤، بيانًا تضامنيًّا مع غزة، عقب انطلاق احتجاجات واسعة في جامعات بريطانيا والدنمارك وفرنسا والنرويج وبلجيكا وإسبانيا وألمانيا، للتنديد بسياسات الحكومات الأوروبية تجاه غزة، كما طالبت أكثر من (٦٠) منظمة غير حكومية ونقابات عمالية ومجتمع مدني، في ٢٥ يوليو ٢٠٢٤، الاتحاد الأوروبي بحظر العمل والتجارة مع المستوطنات الإسرائيلية بفلسطين[٥]، كما دعت نقابة مناولي

(1) Mitchell Bard, Public opinion for Israel shows an alarming trend, Op. cit.

(2) Negative views of Israel have risen in the U.S, Pew Research Center, 3 June 2025, available at: https://shorturl.at/Nkgqa

(٣) للمزيد حول أسباب التحول في الرأي العام الغربي، انظر: آية عنان، تحولات الرأي العام العالمي الغربي تجاه القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى، مرجع سابق.

(٤) هل بدد نتنياهو ما بنته إسرائيل في الغرب خلال ١٠٠ عام؟، موقع قناة الجزيرة الإخبارية، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/iwj4h

(٥) المرجع السابق.

الأمتعة بمطار بروكسل لوقف خدمة شركة الخطوط الجوية الإسرائيلية "العال" والشركات المتجهة لإسرائيل حتى وقف حرب غزة[١].

مؤتمر فيينا (يونيو ٢٠٢٥)

يأتي في نفس السياق مؤتمر فيينا، والذي نظَّمته "مؤسسة فيينا للديمقراطية وحقوق الإنسان فى فلسطين"، بالإضافة إلى شبكات دولية متعدِّدة لتأييد الشعب الفلسطينى، وهو أول مؤتمر يهودي ضد الصهيونية للتفرقة بين اليهودية والصهيونية، بل ويدعم إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة؛ حيث ضَمَّ مجموعةً من الناجين من الهولوكوست، ولأول مرة تتعزز الشرعية الأخلاقية والسياسية للنضال الفلسطيني في المحافل الدولية بعد أن أصبح لهم داعمون من داخل الجماعة التي تدعي الصهيونية التحدث باسمها، ولأول مرة يتوفَّر لحركة المقاطعة العالمية، غطاء يهودي دولي وغطاء أخلاقي وديني بحضور أكاديميين يهود معروفين في أمريكا وأوروبا في حركات المقاطعة التي تتعرَّض لهجمات اللوبي الصهيوني، ويعتبر مؤتمر فيينا أول مؤتمر دولي لأول مرة يدعو اليهود فيه رسميًّا إلى تجميد عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإلى إحياء المقاطعة الأكاديمية والثقافية ضد المؤسسات الإسرائيلية، ويعتبر المؤتمر إسرائيل نظام فصل عنصريًّا استعماريًّا إحلاليًّا، يشبه نظام "الأبرتايد" في جنوب أفريقيا، ودعا المشاركون الى تشكيل ائتلاف يهودي فلسطيني أممي لإسقاط هذا النظام للفصل العنصري وبناء دولة ديمقراطية واحدة لجميع سكانها، وطالب المؤتمر بمحاسبة إسرائيل وقادتها أمام المحكمة الجنائية الدولية، والدعوة لتوسيع مفهوم الجرائم ضد الإنسانية، لتشمل الاستيطان والحصار[٢].

كما دعم المؤتمر بشكل صريح المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها، واعتبرها مقاومة مشروعة ضد استعمار عنصري، وطالب بملاحقة الحكومات الغربية المتواطئة في الإبادة الجماعية، وتحقيق العدالة التاريخية بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهاجم المؤتمر الولايات المتحدة لدعمها اللامحدود لإسرائيل، كما هاجم ألمانيا لاستخدامها المحرقة لتبرير دعمها السياسي والعسكري لتل أبيب، وكذلك هاجم فرنسا والنمسا لقمعهما الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين، بدعوى مكافحة معاداة السامية، وجاء في البيان الختامي" العار كل العار على حكومات الغرب التي تُبرر الإبادة وتقمع التضامن مع الضحايا الفلسطينيين.. ويؤكد المؤتمر أن معاداة الصهيونية ليست معاداة للسامية؛ بل إن الصهيونية نفسها تهدِّد الوجود الأخلاقي لليهودية"[٣].

حملات المقاطعة للمؤسسات الإسر ائيلية

قادت حملات المقاطعة مثل "BDS" (تدار بواسطة اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة، أوسع تحالف في المجتمع المدني الفلسطيني وقيادة حركة المقاطعة، وكذلك من الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية) في أوروبا، نشاطا مكثفا لمقاطعة كل ما هو إسرائيلي، وتراوحت بين مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والشركات العاملة معها، وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، بهدف الضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها بحق الفلسطينيين، وساهمت هذه الحملات في زيادة وعي الأوروبيين بحقيقة الوضع بغزة، وسحبت بعض الشركات العالمية عملها بالسوق الإسرائيلي[٤].

في قلب هذا المشهد، تبرز استقالة العديد من الموظفين في شركات أمازون وجوجل، الأذرع التكنولوجية الأخطر في العالم، وشركاتهما مع قوات الاحتلال ضمن مشروع "نيمبوس"[٥].

(١) عمال في مطار بروكسل يرفضون تحميل أمتعة طائرة متوجهة إلى إسرائيل، قناة الجزيرة-Aljazeera Arabic على موقع Youtube، ١٣ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=aOK0ZqbVEeo

(٢) مصطفى البرغوثي، إعلان فيينا.. عندما ينطق اليهود بكلمة الحق، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٣ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://palinfo.com/news/2025/07/13/962410

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: موقع حملة مقاطعة إسرائيل BDS، متاح عبر الرابط التالي: https://www.bdsmovement.net/ar/what-is-bds

(٥) شابة مصرية تستقيل من وظيفتها في شركة أمازون بسبب "شراكتها المستمرة مع الاحتلال الإسرائيلي"، قناة الجزيرة مباشر-

وعلى المستوى الأكاديمي، وبينما يتصاعد الضغط الداخلي الإسرائيلي، تشهد الساحة الأوروبية تحركات جدية نحو فرض عقوبات على إسرائيل، كما يوضح أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جنيف الدكتور حسني عبيدي، والذي كشف أن أوروبا بدأت تقود حملة داخل الاتحاد الأوروبي لتعليق الاتفاقيات التجارية والتعاون العلمي مع إسرائيل، ويحمل هذا التهديد بالعقوبات الأوروبية، تأثيرًا مضاعفًا على إسرائيل، نظرًا لأن البحث العلمي والتطوير الإسرائيلي، مبني بالكامل على العلاقة العلمية مع الاتحاد الأوروبي؛ حيث إن التلويح بقطع هذا التعاون، يعني انهيار عملية البحث العلمي والتطوير في إسرائيل نهائيًا، مما يفسر الحراك الأكاديمي الإسرائيلي المتزايد ضد سياسات الحكومة الاسرائيلية[١].

كما امتدَّت حملات المقاطعة إلى الجامعات، وقدَّمت في ١٠ يوليو ٢٠٢٤ "لجنة الأخلاقيات في جامعة جينت في بلجيكا"، توصية بإنهاء كل أشكال التعاون البحثي مع المؤسسات الإسرائيلية، وزادت المبادرات السياسية والقانونية ضد الجيش الإسرائيلي بالتزامن مع التحرُّكات في محكمتي العدل والجنائية الدولية، وأصبحت المشاركة الإسرائيلية ببرامج البحث العلمي بأوروبا، ومشاركة الإسرائيليين بالمؤسسات الثقافية والمعارض الدفاعية، غير مرحَّب بها، **كما اجتاحت المظاهرات الطلابية الجامعات في كل أنحاء العالم**؛ حيث دعا الطلاب بشكل مباشر إلى وقف الحرب الإسرائيلية، ووقف حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي تمارسها إسرائيل في غزة، ووقف تعاون إدارات جامعاتهم مع الجامعات الإسرائيلية، وسحب استثماراتها من الشركات الداعمة للاحتلال، وقطع العلاقات الحكومية والمالية مع إسرائيل، خاصة وزارة الدفاع الإسرائيلية، وسحب الاستثمارات من الشركات التي تساعد إسرائيل في حربها على غزة، خصوصًا العاملة في مجال التسليح، ووقف التعاون مع جامعات ومؤسسات تعليمية إسرائيلية، وبيع أسهم الجامعات في الصناديق والشركات التي يقول الناشطون إنها تستفيد من غزو إسرائيل لغزة، وبعد تدخل قوات الشرطة والحكومات، بدأ الطلاب أيضًا المطالبة بحرية التعبير، وردَّد الطلاب خلال حراكهم العديد من الشعارات، من بينها "فلسطين حرَّة"، و"لن نستريح ولن نتوقَّف"، و"أوقفوا الاستثمارات واكشفوا عنها، و"تحيا فلسطين"، واستخدموا في احتجاجاتهم طرق محاكاة مشاهد المجازر التي ترتكبها إسرائيل، مثل تكوين مشاهد بأجسادهم وهم ملقون على الأرض والدماء تسيل منهم، ومن المشاهد التي اشتهرت إعلاميًّا على مواقع التواصل الاجتماعي، انسحاب خريجي الدكتوراه من حفل تخرجهم بجامعة "كولومبيا"، دعمًا لفلسطين واحتجاجًا على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كما أهدى طلاب كلية "بيترز" الأمريكية علم فلسطين لعميد الكلية الرافض لمقاطعة إسرائيل، وتعدَّدت أشكال الاحتجاج عبر معظم حفلات التخرُّج في الجامعات الأمريكية[٢].

وفي المجال الرياضي، شهد أيضًا عددًا من دعوات المقاطعة للفرق الرياضية الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال، دعت مقررة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، "فرانشيسكا ألبانيز"، الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (يويفا) إلى طرد إسرائيل من مسابقاته الرياضية، عقب استشهاد لاعب المنتخب الفلسطيني سليمان عبيد برصاص جيش الاحتلال، وباستشهاده ارتفع عدد شهداء اتحاد كرة القدم الفلسطيني إلى ٣٢١ رياضيًّا، يشملون لاعبين ومدربين وإداريين وحكامًا وأعضاء مجالس إدارات أندية[٣].

---

aljazeeramubasher على موقع YouTube، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=t90PrOv6U-Y

(١) ثمن الإبادة والتجويع.. كيف غيَّرت غزة مسار العلاقات الدولية مع إسرائيل؟، المركز الفلسطيني للإعلام، ١ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://palinfo.com/news/2025/08/01/965748/

(٢) آية عنان، الحراك الطلابي العالمي المساند للقضية الفلسطينية.. الآفاق والدلالات والنتائج، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Ykc8R

(٣) رياضة بلا إبادة.. ألبانيز تدعو "يويفا" لطرد إسرائيل بعد استشهاد اللاعب الفلسطيني سليمان العبيد، موقع TRT عربي، ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://trt.global/arabi/article/c7c9cb1fb0ee

قوافل كسر الحصار عن غزة:

تأسَّست "الحركة العالمية نحو غزة" أواخر عام ٢٠٢٤، امتدادًا لسلسلة المبادرات الدولية الداعمة لغزة، ومن ضمنها أسطول الحرية وقوافل كسر الحصار، في ظل تصاعد موجة التضامن العالمي عقب اندلاع الحرب على القطاع في أكتوبر ٢٠٢٣، وارتكزت الحركة على دور شعبي رمزي يهدف إلى كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ ٢٠٠٧، وتسليط الضوء على الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني[١].

وانطلقت الحركة في البداية تحت اسم "المسيرة نحو غزة"، ونظمت مسيرات برية من عدَّة دول باتجاه الأراضي الفلسطينية، للضغط على إسرائيل لفتح معبر رفح، ومع تزايد الدعم الدولي والاحتشاد الشعبي، تطوَّرت الحركة وأصبحت إطارًا عالميًّا للحراك المدني باسم "الحركة العالمية نحو غزة"، وتحمل رؤية شاملة لإبقاء القضية الفلسطينية ومعاناة سكان القطاع، حاضرة في الوعي الدولي، وذلك عبر تنظيم القوافل والمبادرات الميدانية، إلى جانب حملات إعلامية وتثقيفية ومواقف للضغط السياسي على الحكومات والمنظمات الدولية، وأكَّد جيم هيكاي، رئيس الحركة في المملكة المتحدة، الالتزام المستمر للحركة بتوصيل المساعدات وفتح ممر إنساني يعيد الحياة إلى الشعب الفلسطيني في غزة، بمشاركة آلاف النشطاء من أكثر من ٨٠ دولة، من سياسيين وحقوقيين ومتضامنين مع القضية الفلسطينية[٢].

وشاركت الحركة في مظاهرات واسعة شهدتها مدن كبرى، من ضمنها لندن وباريس ونيويورك وبيروت وإسطنبول، وفي عام ٢٠٢٥، كانت جزءًا من مبادرة قافلة الصمود البرية، التي انطلقت في يونيو من تونس متَّجهة نحو غزة، بمشاركة نشطاء ومواطنين من دول المغرب العربي وشمال غرب أفريقيا، إضافة إلى انضمام أشخاص من الدول التي عبرتها القافلة أثناء مسيرتها، وعلى الصعيد البحري، شاركت الحركة في مبادرتي سفينة مادلين وسفينة حنظلة، اللتين أبحرتا من إيطاليا في صيف ٢٠٢٥ في رحلة استهدفت كسر الحصار عن غزة، بالإضافة الى خروج أسطول بحري عالمي من برشلونة في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥، مرورًا بتونس يوم ٤ سبتمبر، بمشاركة عدد كبير من النشطاء والمشاهير حول العالم[٣].

ثانيًا: دلالات التحول في الرأي العام العالمي ضد إسرائيل ومدي فاعليته

مثل الرأي العام العالمي ولاسيما الغربي، تحولًا ونقطة مفصلية في نتائج "طوفان الأقصى فعلى الرغم من استمرارية وحشية الجرائم الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، فإن تلك الأحداث **وضعت القضية الفلسطينية في قلب العالم، بعد أن كانت على الهامش، فلأول مرة تكتسب القضية الفلسطينية زخمًا واسعًا على المستوى الدولي**، وباتت من اهتمامات الشارع الغربي، خاصة الشباب وطلاب الجامعات والعاملين بمجال حقوق الإنسان.

راهن البعض على استمرار هذا الحراك الشعبي العالمي وانصهاره مع طول أمد الحرب، بل ومع قدرة واشنطن والغرب على إعادة ضبط الرأي العام بداخلها والتحكم بالفضاء السيبراني الذي يغطي هذه التحركات بالإضافة إلى غياب حاضنة فلسطينية وعربية لهذه التحولات والمراكمة عليها ومأسستها، إلا أن **استمرارية الحراك الشعبي العالمي ومساندته للقضية الفلسطينية جاء ليفاجئ الأنظمة السياسية الموالية لإسرائيل بل ويتحداها**، وأجبرها على التحول في الخطابات السياسية لتبرئة نفسها من دعم الجرائم الإسرائيلية، حتى وإن جاء هذا الخطاب متلوِّنًا بغرض كسب التأييد الشعبي.

(١) "الحركة العالمية نحو غزة".. مبادرة شعبية لكسر الحصار وتعزيز التضامن الدولي، موقع قناة الجزيرة الإخبارية، ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/rH3g4

(٢) المرجع السابق.

(٣) أكبر أسطول عالمي لكسر حصار غزة يستعد للإبحار من إسبانيا، موقع قناة الجزيرة الإخبارية، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Nq522

حيث لعب **الإعلام الرقمي الشعبي دورًا محوريًّا في إظهار الحقائق** ومن ثم التأثير على الرأي العام العالمي واستمرار الحراك بعد عامين من الحرب، محدثًا بذلك **صدعًا كبيرًا ضرب سمعة الدول الغربية "الديمقراطية" فيما يتعلَّق بالقيم**، بسبب انحيازها السافر إلى إسرائيل في حربها البربرية على غزة، مما فتح نقاشًا غربيًّا حول ازدواجية المعايير.

ومن ثم فإن **الرأي العام العالمي مثل عاملًا أساسيًّا في تحوُّل مواقف الأنظمة السياسية**، فلا شك أن المساندة الأوروبية الرسمية لإسرائيل لم تَعُدْ كما كانت في بداية حرب غزة، على الأقل على مستوى الخطابات الرسمية، وهذا الأمر يتعلق بتدهور الوضع الإنساني بغزة وتصعيد إسرائيل الوحشي المتزايد، ما يزيد من الضغوط على الحكومات لتبني موقفًا أكثر اتزانًا ودعمًا للقضية الفلسطينية، والابتعاد عن دائرة حلفاء إسرائيل في الوقت الراهن، خشية من أن يتمَّ تحميلها المسؤولية القانونية والإنسانية والسياسية، بشأن تفاقم الوضع الإنساني بالأراضي الفلسطينية، ومن ثم **تُعَدُّ حرب غزة دليلًا واضحًا على قوة الضغط الشعبي الغربي**، في تغيير مواقف الحكومات؛ فظهرت المواقف الأوروبية الأخيرة، أقرب إلى احتمالية اتخاذ قرارات حاسمة ضد إسرائيل، بعد ما يقرب من عامين من الضغط الشعبي على الحكومات؛ حيث طرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فكرة إحياء مشروع حل الدولتين والاعتراف بفلسطين، وهو ما يعني تغير الخطاب تمامًا تجاه إسرائيل، بينما تحدث رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، حول خطورة ممارسات إسرائيل ورفض بلاده للحصار المشدَّد على غزة، في حين طالب سياسيون في بريطانيا وإسبانيا وفرنسا بحظر الأسلحة عن إسرائيل، وقالت السويد إنها ستفرض عقوبات على وزراء إسرائيليين لتوسُّع الاستيطان بالضفة الغربية، كما أصدرت فرنسا وبريطانيا وكندا في مايو ٢٠٢٥، بيانًا هددت إسرائيل بفرض عقوبات، إذا لم تُوقف توسُّعها في الضفة الغربية، ولوَّحت باتخاذ إجراءات إن لم تضع حدًّا لعملياتها العسكرية بغزة[١].

كما غيَّرت ألمانيا من لهجتها تجاه إسرائيل، وكرَّر المستشار الألماني فريدريش ميرتس انتقاداته للوضع الإنساني في غزة، محملًا إسرائيل المسؤولية لتوسع عملياتها، كما أعلن رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني ألبانيز، أن بلاده ستعترف رسميًّا بدولة فلسطين في سبتمبر ٢٠٢٥ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قائلًا إن الوضع في غزة تجاوز أسوأ مخاوف العالم، وكان ألبانيز يشير إلى "إعلان نيويورك" الصادر عن مؤتمر حل الدولتين الذي ترأَّسته السعودية وفرنسا واستضافته الأمم المتحدة نهاية يوليو، وجددت فيه باريس عزمها الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو ما تلاه إعلانات مماثلة من بريطانيا وكندا[٢].

وأطْلقت ١٥ دولة غربية، من بينها فرنسا، نداءً جماعيًّا للاعتراف بدولة فلسطين ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، في وقت تعهَّد فيه وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بالاستيلاء على الضفة، "والاهتمام بألا يكون هناك ما يمكن الاعتراف به"، وفق تعبيره، وجاء ذلك بحسب بيان مشترك للدول الـ١٥، نشره وزير الخارجية الفرنسية جان-نويل بارو عبر منصة "إكس"، والموقع الإلكتروني للوزارة، وكتب بارو: "في نيويورك مع ١٤ دولة أخرى، توجه فرنسا نداءً جماعيًّا: نعبر عن عزمنا الاعتراف بدولة فلسطين وندعو الذين لم يفعلوا ذلك حتى الآن إلى الانضمام إلينا"[٣].

وإلى جانب فرنسا، انضمت كندا وأستراليا، العضوان في مجموعة العشرين إلى النداء، ووقعت دول أخرى على الدعوة، وهي أندورا وفنلندا وأيسلندا وأيرلندا ولوكسمبورج ومالطا

(١) قادة بريطانيا وفرنسا وكندا يهددون بمعاقبة إسرائيل إذا لم تُوقف هجومها في غزة، موقع قناة سي إن إن بالعربية، ١٩ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/oWEfY

(٢) أستراليا تعلن اعتزامها الاعتراف بدولة فلسطينية، Deutsche Welle، ١١ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/PapDK

(٣) للمزيد حول مسألة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، انظر: مواد منشورة بهذا الخصوص على موقع المركز الفلسطيني للإعلام، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/bdfsmdwz

ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وسان مارينو وسلوفينيا وإسبانيا، وطالب البيان المشترك لتلك الدول، بـ"وقف فوري لإطلاق النار في غزة، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن (الأسرى الإسرائيليون)، بما يشمل الرفات، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق".

كما دعا مؤتمر حل الدولتين المنعقد بنيويورك يوليو ٢٠٢٥، إلى انسحاب سلطات الاحتلال من قطاع غزة، وتسليمه إلى السلطة الفلسطينية "وفق مبدأ حكومة واحدة، قانون واحد، سلاح واحد"، وفي ٢٨ مايو ٢٠٢٤، أعلنت إسبانيا والنرويج وأيرلندا اعترافهم بدولة فلسطين، تلتهم سلوفانيا في ٥ يونيو من العام نفسه، ليرتفع الإجمالي إلى ١٤٨ دولة من أصل ١٩٣ دولة بالجمعية العامة للأمم المتحدة[١].

وقرَّرت بريطانيا في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٥، تقييد مشاركة مسؤولين إسرائيليين في معرض سلاح مقرَّر في لندن في سبتمبر من نفس العام، ووصفت وزارة الدفاع الإسرائيلية القرار بـ"المسيء والمخزي"[٢].

وأعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٥، أن أنقرة أنهت جميع علاقاتها التجارية مع إسرائيل، احتجاجًا على الحرب في غزة، وقال فيدان، خلال جلسة استثنائية للبرلمان التركي خُصصت لمناقشة تطورات الأوضاع في القطاع، إن بلاده "قطعت العلاقات التجارية مع إسرائيل بشكل كامل"، وأوضح أن أنقرة لم تعد تسمح للسفن التركية بالتوجه إلى الموانئ الإسرائيلية، كما منعت دخول الطائرات الإسرائيلية إلى أجوائها[٣].

ثالثا: أهم الجهود الإسرائيلية المضادة لمواجهة هذا الحراك الشعبي العالمي

في كل مرة كانت ترتكب فيها إسرائيل جرائم حرب في حق الفلسطينيين، لعبت "الهاسبارا" دورا مهما في خداع الرأي العام الدولي، إذ تدرك الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا إذا كانت هناك آلة دعاية قوية بما فيه الكفاية يمكنها من مواجهة الإدانة والتضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني.

فأطلقت الوكالة اليهودية "دليل هاسبارا" على الإنترنت للطلاب في جميع أنحاء العالم لاستخدامه في الدفاع عن إسرائيل وسياساتها، وهو كتيِّب تدريبي يشرح تفصيليًّا استراتيجيات الدفاع وأسس المجادلة والدخول في النقاشات (يباع على موقع أمازون التجاري)!![٤]

تبدأ افتتاحية الكتيب بأهمية انخراط الجميع ممن يدعمون إسرائيل في حربها الإعلامية: "لم يقبل الفلسطينيون وحلفاؤهم العرب قط بوجود دولة يهودية في الشرق الأوسط، ولم يتمكنوا من هزيمة إسرائيل في الحرب، فوضعوا استراتيجية جديدة لعزلها عن دعم المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، في حرب إعلامية، هذه حرب يمكن لكلِّ من يهتم بأمن إسرائيل ومستقبلها أن ينخرط فيها"[٥].

ولعل دعاية إسرائيل المسمومة كما وصفها د. حامد ربيع، تتبع "كتالوج" معد دومًا لتبرير الهمجية والوحشيَّة تحت عنوان "محاربة التطرُّف والإرهاب"، من خلال اختلاق الوقائع وقلب سياقها في إطار تزييف الأحداث وتشويه الحقيقة والتلاعب بالوعي وتحويل أي نشاط معارض لإسرائيل، إلى نشاط "معاد

(١) دولة غربية تطلق نداءً جماعيًّا للاعتراف بفلسطين ووقف الحرب، المركز الفلسطيني للإعلام، ٣٠ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://palinfo.com/news/2025/07/30/965381/

(٢) بريطانيا تمنع مسؤولين إسرائيليين من حضور معرض لندن للأسلحة، موقع RT، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/VVY4Z

(٣) تركيا تقطع العلاقات التجارية مع إسرائيل وتغلق المجال الجوي أمام طائراتها، موقع بي بي سي بالعربية، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/articles/clyv0572mj6o

(4) Hasbara Handbook: Defending Israel on Campus, the world union of Jewish students, 2002, available at: http://www.middle-east-info.org/take/wujshasbara.pdf

(5) Ibid.

للسامية"، وهي "تهمة" يعاقب عليها القانون في بلدان عدَّة، وتستهدف تشويه سمعة أي جهة تنتقد إسرائيل ولو بالشعارات والخطابات، والترويج لفكرة أن إسرائيل الضحيَّة الباحثة عن السلام، ومن ثم فإن أيَّ انتقاد موجَّه إليها، سيتحوَّل إلى تبرير للإرهاب، وتوجِّه "هاسبارا" إلى كلِّ الشعوب والمجتمعات وتخاطبهم، كلٌّ بحسب ثقافاته وعاداته وتوجُّهاته الفكرية والعقائدية، من أجل اللَّعب على التناقضات والعواطف والمشاعر، بما يخدم مصالحهم، تارةً من خلال سرديَّة المظلومية اليهودية عبر التاريخ، وطورًا من خلال سردية الوجود بحكم القوَّة والأمر الواقع وإظهارها بوجه حضاري والعمل على "أنسنة" الاحتلال[١].

وتنوَّعت الجهود المضادَّة الإسرائيلية ما بين تقييد المحتوى الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى حملة اعتقالات واسعة للمشاركين في المظاهرات ضد إسرائيل، واتخاذ إجراءات عقابية وتعسُّفية ضدَّ المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، تستدعي الدراسة بعض النماذج منها.

فصل تعسُّفي للمعارضين لسياسات دولة الاحتلال

أعلنت مجموعة "لا لبرمجية أزور الداعمة للفصل العنصري" الاحتجاجية، الخميس ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، أن شركة مايكروسوفت فصلت أربعة موظفين خلال يومين فقط، ممَّن شاركوا في تحرُّكات داخل مقرَّاتها ضدَّ علاقاتها مع إسرائيل وحربها على غزة، بعدما اقتصر العدد بدايةً على موظفين اثنين، وجاءت التحركات ضد الشركة بعد تحقيق إعلامي مشترك نُشر، كشف أن وكالة استخبارات عسكرية إسرائيلية تستخدم منصة "أزور" السحابية لتخزين عدد لا يحصى من تسجيلات المكالمات الهاتفية التي يجريها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذكر التحقيق الذي أجرته صحيفة "الجارديان" ومجلة "٩٧٢+" الفلسطينية-الإسرائيلية وموقع "لوكال كول" العبري، أن إسرائيل تعتمد على سحابة مايكروسوفت في مراقبة واسعة للفلسطينيين، وردَّت مايكروسوفت بأنها استعانت بمكتب المحاماة "كوفينجتون آند بيرلينج LLP" لإجراء مراجعة مستقلة، وقد شهدت الشركة احتجاجات أخرى من موظفين ضد علاقاتها مع إسرائيل، ففي أبريل ٢٠٢٥، قاطع موظف مؤيد للفلسطينيين كلمة رئيس قسم الذكاء الاصطناعي في مايكروسوفت مصطفى سليمان خلال احتفالات الذكرى الخمسين للشركة، بسبب علاقاتها مع إسرائيل، وفُصل ذلك الموظف وموظف آخر شارك في الاحتجاج[٢].

تقييد المحتوى الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي

دفعت إسرائيل شركات الإنترنت الكبرى إلى اتخاذ تدابير صارمة بحقِّ الأصوات المعارضة معها؛ لقمع الرأي الآخر وإغلاق الحسابات المنتقدة واعتبارها حسابات "معادية للسامية"، ووفقًا لوحدة الرصد في "صدى سوشال"، تم توثيق أكثر من ٦٥٠ حالة رقابة وحذف للمحتوى الداعم لفلسطين خلال سبتمبر عام ٢٠٢٤، بالمقابل سُمِحَ بانتشارٍ واسعٍ لمحتوى تحريضي إسرائيلي، خاصة فيما يتعلَّق بالضفة الغربية ومدينتي جنين وطولكرم، إلى جانب التضييق على الصحفيين والنشطاء الذين رُشِّحوا لجوائز عالمية، هذا الإمعان في تطبيق قواعد الرقابة، يعكس تحيزًا واضحًا في سياسات المنصات ويُشكك مجدَّدًا بالتزامها بالحياد وحرية التعبير في الحيز الرقمي، كما لجأت "ميتا" إلى استخدام أسلوب (الحظر الخفي Shadow ban) على صفحات إعلامية فلسطينية؛ حيث تلقت "صدى سوشال" العديد من الشكاوى حول خفض الظهور وتقليص الوصول لصفحات إعلامية فلسطينية بشكل حاد، دون توجيه مخالفات رسمية واضحة، وهذا النهج يسمح لـ"ميتا" بتجنب الانتقادات العلنية، بينما تستمر في قمع المحتوى الفلسطيني بشكل ممنهج[٣].

كما أوضحت منظمات أوروبية غير حكومية، أنه

(١) للمزيد حول استراتيجية الدبلوماسية والدعاية الإسرائيلية: انظر: آية عنان، الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية، مرجع سابق.

(٢) خلال يومين.. فصل ٤ موظفين من مايكروسوفت بعد احتجاجات ضد علاقات الشركة مع إسرائيل، TRT عربي، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://trt.global/arabi/article/dc6e401c5650

(٣) تقرير الانتهاكات الرقمية ضد المحتوى الفلسطيني، موقع Sadasocial،

حدث تقدم ضئيل في وقف قمع المحتوى المؤيد لفلسطين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة وأنه تم تسجيل أكثر من (١٣٥٠) حالة رقابة على منصات "ميتا" و"يوتيوب" و"إكس" و"تيك توك" خلال العام الأول للحرب، بتقييد وإزالة المنشورات المؤيدة لغزة، وحذف صفحات فلسطين أونلاين بعد سلسلة من حظر المنشورات ضمن حملة ضد صفحات المحتوى الفلسطيني، في مقابل الترويج لحملات الترويج الإسرائيلية بهاشتاجات طوفان الأقصى أو غرة تباد[١].

حملات اعتقال واسعة للمشاركين في الاحتجاجات ضد إسرائيل

وعلى الرغم من التحولات في الخطابات الرسمية، فإن الاحتجاجات المناوئة لإسرائيل تعرَّضت لحملات اعتقالات واسعة، فعلى سبيل المثال اعتقلت الشرطة البريطانية في لندن المئات خلال احتجاج مؤيد لمنظمة "فلسطين أكشن" المحظورة منذ يوليو ٢٠٢٥ بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، وذكرت شرطة العاصمة أن حصيلة الاعتقالات بلغت ٤٦٦ شخصًا بتهمة "دعم منظمة محظورة"، في أكبر عدد توقيفات بتاريخ احتجاج واحد في المدينة، وحظرت الحكومة "فلسطين أكشن" بعد إعلان مسؤوليتها عن اقتحام عناصرها قاعدة جوية في جنوب إنجلترا، وتسببهم في أضرار تُقدَّر بنحو ٧ ملايين جنيه إسترليني، لرشِّهم طائرتين عسكريتين بطلاء أحمر، وقالت المجموعة إن نشطاءها أقدموا على ذلك احتجاجًا على الدعم العسكري الذي تقدِّمه بريطانيا لإسرائيل في خضمِّ الحرب في غزة[٢].

كما لاقت الهتافات المناوئة لإسرائيل التي أطلقها مؤدِّي الراب في فرقة "بوب فيلان"، باسكال روبنسون فوستر، خلال مهرجان جلاستونبري في إنجلترا، التي بُثَّتْ على الهواء مباشرة صدى واسعًا، بل واتخذت القضية أبعادًا أوسع بعد إعلان الشرطة البريطانية فتح تحقيق في الحادثة، وإعلان وزارة الخارجية الأمريكية إلغاء تأشيرات مُنحت لعضوين في الفرقة التي كان من المفترض أن تقوم بجولة في الولايات المتحدة، إضافة إلى تصريحات منددِة من سياسيين ومسؤولين بريطانيين، وأثارت الحادثة كذلك جدلًا في وسائل التواصل الاجتماعي، وشمل ذلك المستخدمين في العالم العربي، إذ تناقلتها وسائل إعلام عربية بشكل واسع، فيما تفاعل معها المستخدمون العرب الذين أبدت شريحة كبيرة منهم تأييدها لما قامت به الفرقة، وانتقادها للإجراءات التي اتُخذت بحق أعضائها"[٣].

وعليه؛ فبالرغم من كل هذه التدابير والجهود الإسرائيلية لقمع الحراك العالمي المؤيد للقضية الفلسطينية فإنه حتى الآن فشلت المؤسسات الإسرائيلية والأذرع الداعمة لها حول العالم في هذة المهمة، ولعل ما يثبت هذا هو استمراية الحراك الشعبي لمدة عامين متتالين دون توقُّف، وهو ما يؤكِّد الإيمان الكامل للشعوب بعدالة القضية الفلسطينية، وليس فقط التضامن الانساني مع ما يحدث في القطاع من انتهاكات وإبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني.

خاتمة:

بغض النظر عن أي نتيجة ستؤول إليها هذه الحرب في ظل وصول الهوس الإسرائيلي بالتدمير إلى حدود غير مسبوقة وإعلان نتنياهو احتلال غزة، فإنه للمرة الأولى في التاريخ، ستكون أغلبية العالم مهيَّأة للميل لصالح فلسطين أكثر من إسرائيل، فلأول مرة تفشل إسرائيل في التحكم في القصة، وفي

---

٢ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/vbcJW

(١) منظمات حقوقية تنتقد عمليات رقابة المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، موقع Euronews، ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/mrMbH

(٢) مظاهرات عربية ودولية حاشدة دعمًا لغزة واعتقال ٤٦٦ شخصًا في لندن بتهمة تأييد منظمة "فلسطين أكشن"، موقع TRT عربي، ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://trt.global/arabi/article/f61c1443d5b0

(٣) تفاعل مع رفض فرقة بوب فيلان اتهامات "بمعاداة السامية" بعد هتافها ضد الجيش الإسرائيلي، موقع بي بي سي عربي، ٢ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/articles/cly1j8kevqxo

صياغة رؤية العالم للحقيقة، وفي منع الفلسطينيين من حقهم في السرد، مما كشف للعالم الحقيقة كاملة حول عدالة القضية الفلسطينية، في مقابل الدونية الإسرائيلية، وهي الحقيقة التي لم يستطع حتى الإسرائيليون أنفسهم إنكارها، فقد أظهرت استطلاعات في الداخل الاسرائيلي، أن أغلبية الإسرائيليين (بنسبة ٥٨٪) يرون أن بلادهم لا تحظى بالاحترام في جميع أنحاء العالم، بينما رأى (١٥٪) أنها لا تحظى بالاحترام على الإطلاق، في حين تقول نسبة أقل من الإسرائيليين (٤٠٪)، إن إسرائيل تحظى بالاحترام الدولي، كما يرى الإسرائيليون تزايدًا في معاداة السامية حول العالم؛ حيث يعتقد معظم الإسرائيليين (٨٣٪)، أن معاداة السامية شائعة حول العالم، ويقول ما يقرب من نصفهم (٤٩٪) إنها شائعة جدًّا اليوم[1].

ومن ثم فالتحولات الأخيرة في الرأي العام العالمي، تُشير إلى أن فلسطين لم تعد قضية هامشية في الضمير العالمي، فما بين من تم اعتقالهم أو سافروا وعبروا الحدود في محاولة كسر الحصار، أو من تركوا وظائفهم المرموقة في شركات عالمية، دلالات كبرى على التغيرات في الرأي العالمي والانحياز الواضح للحرية والعدل في مواجهة الاحتلال والظلم.

(1) Amid war in Gaza, 58% of Israelis say their country is not respected internationally, pew research, 11 June 2024, available at: https://shorturl.at/XKHiF

دبلوماسية وقف العدوان بين المبادرات والوساطات: دلالات النجاح والفشل

عبد الرحمن عادل*

مقدمة:

لم تتوقف حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ إلا مرتين؛ الأولى: في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣ وكانت هدنة إنسانية لمدة أربعة أيام، ثم تم تمديدها يومين إضافيين. وقد شملت وقف إطلاق النار والأعمال العسكرية من الطرفين بقطاع غزة، ووقف حركة آليات الاحتلال المتوغلة داخل القطاع، بجانب تبادل الأسرى، وتقليص مدة تحليق الطيران الإسرائيلي، وضمان دخول مساعدات ووقود إلى قطاع غزة. وكانت دولة قطر الراعي المحوري للوساطة عبر قنوات اتصال مفتوحة مع الاحتلال الإسرائيلي عبر الولايات المتحدة، كما شاركت مصر في الوساطة ولعبت دورًا مهمًّا في إدخال المساعدات عبر معبر رفح، وفور انتهاء أيام الهدنة استأنفت إسرائيل الاعتداء على كامل القطاع. أما المرة الثانية فكان فيها وقف إطلاق النار الأبرز الذي تم التوصل إليه في ١٦ يناير ٢٠٢٥ بوساطة مصرية قطرية ورعاية أمريكية واستمر حتى ١٨ مارس من العام نفسه، قبل أن تخرق إسرائيل الاتفاق وتستأنف العدوان على غزة[١].

فقد استمر العدوان وحرب الإبادة على الشعب الفلسطيني لمدة عامين متواصلين، لم يتوقف خلالهما سوى ٧٠ يومًا تقريبًا هي إجمالي فترة وقف إطلاق النار وإيقاف الأعمال العدائية والقتل الواسع والتدمير في قطاع غزة. وهو ما يدفعنا بالضرورة إلى التساؤل حول دبلوماسية وقف العدوان التي تمارسها الدول الثلاث منذ بداية الحرب (مصر- قطر- الولايات المتحدة)، والسؤال هنا ليس فقط حول مدى فعاليتها وجدواها وقدرة أطرافها على إيقاف الحرب، بل هناك سؤال قبل هذا يدور حول مدى صدقية أطراف الوساطة في سعيها لوقف الحرب وإنهاء المأساة!

وبناء على هذا، يسعى هذا التقرير إلى محاولة تفسير وتحليل دبلوماسيات الوسطاء الذين تصدروا المشهد ولعبوا دور الوساطة بين حماس وإسرائيل. ويتساءل التقرير بداية عن حقيقة هذه الوساطة، وذلك قبل التساؤل عن جدواها، خاصة أنه لا يبدو أن دول الوساطة الثلاث تتفق أصلًا حول هدف إنهاء الحرب وإيقاف العدوان الإسرائيلي. وذلك من خلال تقييم دور الدبلوماسيات الثلاث (الأمريكية- المصرية- القطرية) في وقف العدوان الإسرائيلي على القطاع، أو في استمرار الحرب.

أولًا- الدبلوماسية الأمريكية: دبلوماسية الإبادة والإذلال

وضع أستاذ العلوم السياسية الفرنسي برتران بادي نموذجا تفسيريا لشكل الدبلوماسية التي تؤطر علاقة الشمال بالجنوب أسماه "دبلوماسية الإذلال"، وذلك على أساس من طبيعة النظام الدولي الحديث الذي قام على مبدأ إنكار المساواة بين الغرب "المتحضر" والعالم غير الغربي "الهمجي البربري". ويُعرِّف بادي الإذلال الدولي بأنه: "فرض تسلطي لمكانةٍ أدنى من تلك التي يتمناها طرف لنفسه ولا تكون متطابقة مع المعايير المعلنة والمتعارف عليها دوليًا (مثل مبدأ المساواة واحترام السيادة)، ومن ثم يحدث على إثر ذلك تغيرات في أبعاد ثلاثة: المكانة- الدور- النظرة إلى الذات".

ويترتب على هذا الإذلال مجموعة متنوعة من الدبلوماسيات التي تمارسها دول المركز على الأطراف. وتبرز منها

---

* مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة حلوان.

(١) تسلسل زمني - كيف وصلنا إلى وقف إطلاق النار في غزة؟، BBCعربي، ١٦ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/WxXSYk8m

مثلًا: سياسات الانتقاص، وسياسات الإنكار التي ينتج عنها رفض المساواة في الحقوق، وسياسات الإقصاء التي ينتج عنها دبلوماسية التهميش التي تعرضت لها حركة حماس مثلًا بعد فوزها بالانتخابات الديمقراطية عام ٢٠٠٦، وأخيرًا الإذلال بواسطة الوصم؛ وذلك من قبيل إطلاق أسماء مثل "محور الشر" و"الدول المارقة" و"الإرهاب الإسلامي"، وهي أسماء من شأنها تحديد نظرة معينة للفاعل الدولي باعتباره مصدرًا للتهديد أو الشر[١].

لكنني أحاجج هنا بأن هذا النموذج التفسيري غير كاف لفهم حقيقة النظام الدولي والعلاقات بين الشمال والجنوب، أو الغرب وبقية العالم؛ إذ إن انعدام المساواة والفوقية الأوروبية لم تكن السمة الوحيدة المميزة لنشأة النظام الدولي الحديث؛ بل إن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي مثَّلا عنصرين أساسيين في نشأة هذا النظام. فقد مثلت الإبادة الجماعية بحق السكان الأصليين في العالم الجديد عنصر النشأة الأساسي لإسرائيل الأولى (الولايات المتحدة)، وذلك وفق السردية الديكولونيالية التي يتبناها الآن تيار واسع من المفكرين حول العالم، وتتحدى السردية الأوروبية التقليدية[٢]. كانت الولايات المتحدة صاحبة أنجح وأبجح التجارب تاريخيًّا في إبادة السكان الأصليين وتأسيس دولة قومية جديدة على أراضيهم، وقد رأت أن ذلك اصطفاء إلهي لهذا الشعب ولم تبال بما حل بالساكن الأصلي بأي حال. إن نموذج الإبادة الجماعية هذا هو ما يمكن من خلاله فهم الدبلوماسية الأمريكية تجاه الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

يتجلى الفكر الإبادي في دبلوماسية الولايات المتحدة بوضوح في استراتيجيتها تجاه الحرب على غزة منذ اندلاعها عام ٢٠٢٣، وتتحدد تلك الاستراتيجية فيما يلي[٣]:

١) تقديم الدعم والإسناد الكامل غير المحدود للموقف الإسرائيلي، وتوفير متطلبات استمرار الحرب سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، والتماهي مع الأهداف الإسرائيلية المعلنة للحرب.

٢) التبني الكامل للرواية الإسرائيلية، وتوفير الضوء الأخضر لشن الحرب واستمرارها، وتبرير الجرائم الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزة، ونفي ارتكاب إسرائيل جرائم حرب أو إبادة أو انتهاك للقانون الدولي الإنساني، والتشكيك في كل الاتهامات الموجهة إليها في هذا الخصوص.

٣) إرسال الأسطول الحربي الأمريكي إلى المنطقة لتأكيد الدعم الكامل لإسرائيل، وتخويف إيران ووكلائها من التدخل المباشر في المعركة، وإثناء حلفائها الإقليميين عن الانخراط الكامل فيها، وكذلك من أجل توفير الوقت اللازم للجانب الإسرائيلي لتنفيذ أهدافه من العدوان على غزة، والحيلولة دون اتساع الحرب إلى مواجهة إقليمية. وذلك بالطبع قبل أن توجه أمريكا ضربة مباشرة إلى إيران في يونيو ٢٠٢٥ دعمًا للضربة الإسرائيلية التي بدأت في ١٣ يونيو.

٤) توفير الغطاء المؤسسي للعدوان الإسرائيلي، وإفشال صدور قرارات عن مجلس الأمن تدين إسرائيل، وتلزمها بوقف إطلاق النار بشكل دائم؛ حيث أفشلت الولايات المتحدة ستة مشاريع قرارات بهذا الخصوص آخرها يوم الخميس ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥.

٥) ممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية لإجراء تعديلات جوهرية، تسهم في إعادة تأهيلها بما يتناسب مع

---

(١) انظر: برتران بادي، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: جان جبور، (بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، الطبعة الثانية، ٢٠١٧).

(٢) انظر: محمود ممداني، لا مستوطن ولا مواطن: صنع أقليات دائمة وتفكيكها، ترجمة: عبيدة عامر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث، ٢٠٢٣)، ص١٤.

(٣) انظر:

- تقدير استراتيجي، محددات السياسة الأمريكية تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة واتجاهاتها المستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/nTBtA

- نادية مصطفى، لماذا لم تفرض الولايات المتحدة وقفًا للحرب؟ ألا تقدر أم أنها لا تريد؟ و... لماذا؟، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٨ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/SCWI

المعايير الإسرائيلية الأمريكية، لتولي إدارة الأمور في غزة بعد الحرب. ثم تطور الأمر للتماهي مع السردية الإسرائيلية حول عدم صلاحية السلطة الفلسطينية للحكم، ومنعها من حضور قمة الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٥. كما أعطت الولايات المتحدة إسرائيل الضوء الأخضر لضم الضفة الغربية وتوسيع الاستطيان فيها.

٦) توجيه الدعوات بصورة مستمرة لإسرائيل للسماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وتجنب استهداف المدنيين وتقليص حجم الخسائر في صفوفهم قدر الإمكان؛ دون توجيه نقد لجرائمها المتواصلة بحق المدنيين، واستهدافها للبنى التحتية والمستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس بأسلحة وذخائر أمريكية.

من ناحية أخرى لم تكن الولايات المتحدة جادة فيما يخص مبادرات وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب، إلا فيما يخص المصالح الذاتية المؤقتة والمناورة لتخفيف حدة الرفض الشعبي في الولايات المتحدة، والرفض الدولي المتزايد لإسرائيل. فقد تماهت الولايات المتحدة مع التلاعب الإسرائيلي بمسألة المفاوضات، التي كانت إدارة نتنياهو تستخدمها لامتصاص غضب الشارع الإسرائيلي أو المماطلة مع المعارضة داخل حكومته نفسها. ومن أبرز أمثلة ذلك ما عُرف بمقترح بايدن في نهاية مايو ٢٠٢٤، الذي قدمه الرئيس الأمريكي آنذاك بوصفه مقترحا إسرائيليا، غير أن المقترح رُفض من إسرائيل نفسها؛ ومع ذلك تجاهلت الولايات المتحدة السلوك الإسرائيلي وألقت باللوم على حركة حماس التي أعطت ردودًا إيجابية على المقترح[١].

إن هذا المقترح نفسه هو الذي أدى -مع بعض التعديلات- إلى اتفاق وقف إطلاق النار في يناير ٢٠٢٥، لكن نجاح الاتفاق هذه المرة يرجع -من بين عوامل عديدة- إلى رغبة الرئيس الأمريكي ترامب في صناعة إنجاز شخصي بتحقيق السلام حول العالم بمجرد توليه المنصب. فقد أعلن منذ انتخابه رئيسًا عن إصراره على توقف الحرب قبل تسلمه منصبه في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، وبناء عليه شارك مبعوثه إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، مشاركة فعالة في الأسابيع الأخيرة من ولاية بايدن، وبالتنسيق مع إدارة بايدن، في مفاوضات وقف إطلاق النار، ووضع ثقله من أجل التوصل إلى الاتفاق. وفي هذا السياق، أوضح ويتكوف لنتنياهو في اجتماعهما في أثناء هذه المفاوضات بأن ترامب يتوقع منه الموافقة على الصفقة، وهو ما كان بالفعل[٢].

كانت الصفقة بمثابة هدية من نتنياهو إلى ترامب "صانع السلام في العالم!"*، وكان الرد عليه من ترامب سريعًا؛ فجاء ضمن أولى قراراته التي اتخذها يوم تنصيبه في ٢٠ يناير ٢٠٢٥ قرار برفع العقوبات عن المستوطنين الإسرائيليين اليمينيين المتطرفين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى الموافقة في مطلع فبراير ٢٠٢٥ على بيع أسلحة إضافية لإسرائيل بقيمة ٧,٤ مليار دولار، فضلا عن إعطاء أفضلية اللقاء الأول للرئيس الأمريكي مع مسئول دولي لنتنياهو خلال الزيارة التي قام بها لواشنطن، وما رافقها من تصريحات بشأن دعواته لتهجير الفلسطينيين إلى دول الجوار. وهو ما لقي صدًى إيجابيا في أوساط اليمين المتطرف الإسرائيلي، ودعم بشكل واضح الهدف الإسرائيلي الحقيقي الرامي إلى تهجير الفلسطينين من قطاع غزة.

حاول الرئيس الأمريكي عبر هذه التصريحات منح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ثمن مرونة موقفه لتمرير

(١) بلال الشوبكي، مفاوضات إنهاء الحرب على غزة: من الاستعصاء إلى اللايقين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤٢، ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657099

(٢) تقدير موقف، اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل: دلالات التوقيت والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/vsIk

* يظهر ترامب منذ توليه السلطة حالة هوس بقدرته على تحقيق السلام في العالم، بإيقاف الحرب الروسية الأوكرانية، وحرب غزة. وبالرغم من فشله في تحقيق أي من هذه الأهداف، إلا أنه يصر على أنه قد حقق السلام في الشرق الأوسط. انظر: ترمب: حققت السلام في الشرق الأوسط «من دون أن أكون رئيسا»، الشرق الأوسط، ١٩ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eYT2gH

المرحلة الأولى من الاتفاق، من خلال تقوية موقفه في الداخل الإسرائيلي، وجعله جزءًا من الحل وليس المشكلة، وذلك بما يساعده في تخفيف الضغوط التي تعتري مشهد الاستقرار الداخلي في الائتلاف الحاكم في إسرائيل[١].

يتبلور "السلام" الذي يريده ترامب حول التهجير القسري للفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم. ويعكس مخطّطه هذا توجها استعماريا توسعيا يعبر عن العقلية الاستيطانية التي تربط إسرائيل الأولى بإسرائيل الثانية، وعن عقلية رأسمالية قائمة على الربح لا تنظر إلى غزة باعتبارها موطنًا للفلسطينيين، بل كمشروعٍ عقاري قيم يُراد منه جذب الاستثمارات الخاصة والمشاريع الربحية. إن مساعي إبادة الفلسطينيين كشعب بانت بوضوح في خطاب ترامب الذي عمد إلى نفي صفة الإنسانية عنهم، انطلاقًا من مقاربة عنصرية تجردهم من أي دور في تقرير مصيرهم. فقد صوَّر ترامب الفلسطينيين، وكأنهم طيعون خانعون ليست لديهم أي تطلعات سياسية. وبدا ذلك جليًا في تصريحه بأن "السبب الوحيد الذي يدفع الفلسطينيين إلى العودة... هو أنهم لا يملكون أي بديل آخر... وإلا، فمن عساه يريد العودة؟" وهي ادعاءات تنم كلها عن جهل فادح بالتاريخ الفلسطيني وبمدى تجذر الفلسطينيين في أرضهم[٢].

والخلاصة أن دبلوماسية الولايات المتحدة في هذه الحرب تبرز من خلال تصوير مستقبل غزة بوصفه جزءا من مشروع استثماري بقيادة الولايات المتحدة لا مكان فيه للفلسطينيين، لذا لا يمكن القول بأي حال إن الولايات المتحدة تمارس أي شكل من أشكال دبلوماسية وقف العدوان؛ فالعدوان مستمر برعاية وتوجيه واشنطن نفسها.

ثانيًا- الدبلوماسية القطرية: دبلوماسية الوكيل وتناقضتها:

تبنت قطر منذ سنوات سياسة "الدبلوماسية النشطة" التي جعلت من لعب دور الوساطة في الصراعات العالمية ركيزة أساسية في سياستها الخارجية. ضمن هذا السياق طرحت نفسها كوسيط محايد في صراعات شديدة التعقيد بين دول وفاعلين غير دوليين؛ مثل: لبنان (اتفاق الدوحة ٢٠٠٨)، أفغانستان (استضافة مكتب طالبان منذ ٢٠١٣). وتشير بعض التقارير إلى أن قطر قد انخرطت في وساطات في أكثر من ٢٠ ساحة إقليمية وعالمية (السودان/دارفور، الفلبين/ميندناو، أريتيريا، جيبوتي، فنزويلا، تشاد، وغيرها). لكن الملف الأهم كان الملف الفلسطيني؛ حيث لعبت قطر دورًا محوريًا في التهدئة بين حماس وإسرائيل وتمويل إعادة إعمار غزة، سواء خلال الجولات القتالية (٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٨، ٢٠٢١)، أو في فترات ما بين الحروب[٣].

وقد أثبتت قطر من خلال هذه الدبلوماسية النشطة فاعلية كبرى وأهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما حدا بالرئيس الأمريكي السابق جو بايدن في عام ٢٠٢٢ إلى تصنيف قطر كـ"حليف رئيس من خارج الناتو" (MNNA)، وهو أعلى مستوى شراكة دفاعية تُمنح لدول غير أعضاء بالحلف؛ وذلك تقديرًا لدورها في استضافة القوات الأميركية (قاعدة العديد)، والحرب على أفغانستان، والوساطة الدبلوماسية في ملفات عدة؛ أبرزها دور قطر في التوسط بين طالبان والولايات المتحدة وصولًا إلى توقيع اتفاق الدوحة ٢٠٢٠، إضافة إلى دورها في منتدى الحوار الاستراتيجي القطري-الأميركي (الذي أُطلق رسميًا في ٢٠١٨ ويُعقد سنويًا بالتناوب بين الدوحة وواشنطن)[٤].

---

(١) مهاب عادل، حسابات الموقف الإسرائيلي ومآلات اتفاق وقف إطلاق النار، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٥ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21366.aspx

(٢) نور عرفة، نوايا ترامب تجاه غزة تعكس جهلًا عميقًا، مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط، ١١ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/kPdi.

(٣) ياسر مناع، العلاقات الإسرائيلية - القطرية: من دور الوساطة إلى مرحلة إعادة تشكيل مسار العلاقات، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/VaL21

(٤) المصدر السابق.

من ناحية أخرى مثَّلت قطر حاضنة إقليمية للمقاومة الفلسطينية التي نقلت مقر إقامتها من دمشق إلى الدوحة عام ٢٠١٢، ولطالما أبدت مواقف داعمة للمقاومة ومناهضة لإسرائيل. كما لم يقتصر الحضور القطري بعد طوفان الأقصى على الجوانب الدبلوماسية والوساطة، بل امتد إلى تقديم مساعدات إنسانية شملت الوقود، والمواد الغذائية، والإمدادات الطبية، لا سيما عبر قنوات الأمم المتحدة لضمان وصولها إلى المدنيين. كذلك دشنت قطر، يوم ٢٠ يناير ٢٠٢٥ جسرًا بريًا لإمداد قطاع غزة بأكثر من ١٢ مليون لتر وقود خلال ١٠ أيام، بعد أقل من ٢٤ ساعة على دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية حيز التنفيذ[١]. هذا إلى جانب الدور الإعلامي الذي تقوم به قناة الجزيرة القطرية في نقل أخبار العدوان الإسرائيلي يوميًا، ما يمثل أزمة كبيرة لإسرائيل، التي تعمدت بدورها قتل صحفيي الجزيرة واستهدافهم على مدار عامين منذ بداية الحرب.

وبالرغم من هذا الدور الذي تلعبه قطر بالنسبة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، بما توفره من قنوات تواصل، وبما حققته من نجاح في الوصول إلى الهدنتين السابق ذكرهما، إلا أن إسرائيل اعتدت على قطر بشكل مباشر ومفاجئ؛ إذ شنت الأخيرة يوم الثلاثاء ٩ سبتمبر ٢٠٢٥ هجومًا على دولة قطر، استهدف بيوتًا ومقرات سكنية يقيم فيها أعضاء من المكتب السياسي لحركة حماس. وأسفر العدوان عن سقوط عدد من الشهداء، بينهم نجل رئيس الحركة في قطاع غزة، خليل الحية، ومدير مكتبه وعدد من المرافقين، وأحد رجال الأمن القطريين، وإصابة مدنيين كانوا في المكان. وكان هدف الهجوم الإسرائيلي اغتيال أعضاء وفد حماس التفاوضي الذي كان يناقش مقترحًا لوقف إطلاق النار، طرحه الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، وأشار إلى أن الإسرائيليين قبلوه بشروطه، وحان الوقت للحركة أن تفعل الأمر نفسه محذرًا بقوله: "هذا إنذاري الأخير، ولن يكون هناك إنذار آخر"[٢].

والسؤال الذي يبرز هنا: كيف يمكن تفسير هذا الاعتداء في ظل الدور القطري الإقليمي المهم؟ والإجابة لا بد أن تبدأ بالإقرار بأن الدبلوماسية القطرية تنطوي على تناقضات واضحة وصريحة؛ فقطر من ناحية حليف استراتيجي للولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى فإن علاقات قطر بأغلب الدول العربية هي علاقة "ملتبسة" بخاصة من زاوية علاقات قطر بالحركات الإسلامية، وبسبب خروج قناة الجزيرة على تقاليد الإعلام العربي وتسببها في قدر من الاضطراب داخل الدول العربية، إضافة إلى ميول السياسات القطرية المتضاربة مع مصالح عدد من النظم العربية في التحالفات بين أطراف الصراع في ليبيا والسودان وفلسطين ومصر وسوريا...الخ، إلى جانب انعكاسات العلاقات التركية القطرية على العلاقات القطرية الخليجية (في بعض جوانبها). ومن ناحية أخرى تبدي قطر موقفا مؤيدا وداعما للمقاومة الفلسطينية. ومن ثم فالواضح أن هناك قدر كبير من التعقيد والتناقضات في الدبلوماسية القطرية التي يصفها البعض بدبلوماسية الوكيل أو دبلوماسية الإنابة Proxy Diplomacy[٣].

وهكذا، ووفقًا لما يراه بعض المختصين، لعبت قطر دورًا أكبر من حجمها، لذا بدأت تتلقى بعض أوزار هذه الدبلوماسية؛ فالهجوم الإيراني على قاعدة العديد في يونيو ٢٠٢٥، والهجوم الإسرائيلي في سبتمبر من العام نفسه دليل على أن البروز القطري دبلوماسيًا وإن كان يشبع غرور دولة "صغيرة" تطمح لدور كبير، إلا أنه يذكرها بتبعات هذا النوع من الدبلوماسية. وما يؤكد هذه الحقيقة أن الولايات المتحدة "الحليف

(١) قطر تدشن جسرًا بريًا لإمداد غزة بأكثر من ١٢ مليون لتر من الوقود، الجزيرة، ٢٠ يناير ٢٠٢٥. تاريخ الاطلاع: ٣٠ أغسطس٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/bas6dm

(٢) تقدير موقف، العدوان الإسرائيلي على قطر: دوافعه وتداعياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١١ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/To3bGy

(٣) وليد عبد الحي، قطر وأوهام دبلوماسية الإنابة، جريدة الأمة الكويتية، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١١ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/rdDSb.

الاستراتيجي" لقطر، كانت على علم بالضربة الإسرائيلية ولم تمنعها أو تعترضها[١]. ومن ثم يمكن القول إن ما مارسته واشنطن على الدوحة هو شكل من أشكال دبلوماسية الإذلال التي نظَّر لها برتران بادي وذكرناها آنفًا. وكان رد الفعل القطري المتمثل في طلب اتفاقية أمنية مع واشنطن دليلا على ما تنطوي عليه العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة والدوحة من تناقضات، كما يؤكد التبعية القطرية لواشنطن على الرغم من التجاهل التام من الثانية لما تعرضت له الأولى من اعتداء وانتهاك لسيادتها[٢].

والخلاصة أنه لا يُتوقع من قطر بعد هذه التطورات أن تلعب دورًا حاسمًا من خلال الوساطة لإيقاف العدوان الإسرائيلي على غزة، إلا في إطار محدد وبما يتفق مع رغبات الولايات المتحدة أولا باعتبارها "الوكيل الدولي" للدبلوماسية القطرية.

ثالثًا- الدبلوماسية المصرية: الحياد السلبي وتداعياته:

يركز هذا التقرير على الدور المصري منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وما بعدها؛ لاعتبارين: الأول أن الدور المصري شهد تحولًا كبيرًا منذ عام ٢٠١٤ وهو تحول مرتبط بالنظام السياسي المصري الحالي، والثاني: أن ما حدث في ٧ أكتوبر قد مثل بدوره تحولًا إقليميًا تطلَّب تغير كافة الأدوار التقليدية للقوى الإقليمية وفي مقدمتها مصر. ومن هنا يصبح مدخل تناول الدور المصري هو: كيف تعاملت الدبلوماسية المصرية تجاه حرب الإبادة على غزة مع هذا التحول الكبير إقليميًا ودوليًا؟

التزمت مصر بموقف حيادي منذ بداية الحرب، أدانت فيه المقاومة الفلسطينية كما أدانت العدوان الإسرائيلي الواسع على قطاع غزة، ولعبت دور الوساطة بحياد تام بين الطرفين. كما أنها التزمت بخطة إدخال المساعدات الإسرائيلية وتركت إدارة الملف للجانب الإسرائيلي، وذلك حتى احتلال إسرائيل للجانب الفلسطيني من معبر رفح، لتصبح إسرائيل متحكمة تمامًا في إدخال المساعدات. ولذا حينما فرضت إسرائيل المجاعة على سكان القطاع، بدت دول الإقليم وفي مقدمتها مصر عاجزة عن أي فعل حقيقي لإيقاف تلك المجاعة، سوى مناشدة المجتمع الدولي لإيصال المساعدات والغذاء إلى سكان غزة. على صعيد آخر، وعقب انهيار اتفاق يناير، وبدء إسرائيل لعملية "عربات جدعون١"* ثم "عربات جدعون٢" أمست مصر أمام إصرار إسرائيلي على تهجير الفلسطينيين نحو سيناء.

ترفض مصر بحسم هذا التهجير، ليس فقط لأسباب قومية عربية، بل أيضًا نتيجة حسابات تتعلق بالأمن القومي المصري. ذلك أن فتح المجال أمام موجات لجوء واسعة من غزة تجاه مصر، قد يعني أيضا انتقال المقاتلين أو الناشطين الفلسطينيين إلى سيناء، وقد يؤدي الأمر من منظور مصري إلى

(1) Lazar Berman, Netanyahu told Trump about Doha strike in advance, he 'didn't say no' - report, The Times of Israel, 15 September 2025, Accessed on: 16 September 2025, available at: https://2u.pw/dDKeVH

(٢) روبيو يعلن قرب إبرام "اتفاقية أمنية مُعززة" بين أمريكا وقطر، CNN بالعربية، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي": https://2u.pw/JuXL4h

* عملية تهدف إلى احتلال قطاع غزة بالكامل حسب ما أوردته هيئة البث الإسرائيلية الرسمية في الخامس من مايو ٢٠٢٥. تتكون العملية من ثلاث مراحل، وتهدف -وفق هيئة البث الإسرائيلية- إلى توسيع نطاق الحرب في المرحلة الأولى، التي يتوقع أن تستمر أشهرًا عدة، مع الإخلاء الشامل لسكان غزة بالكامل من مناطق القتال، بما في ذلك شمال غزة، إلى مناطق في جنوب القطاع مع بقاء الجيش الإسرائيلي في تلك المناطق واحتلالها. كما تستعين إسرائيل بشركات مدنية بهدف ترسيم المناطق التي سيحددها الجيش، ومنها منطقة في رفح تدعي إسرائيل أنها "آمنة"، ومنطقة أخرى خلف محور موراغ، مع تفتيش الداخلين لها لضمان عدم وجود عناصر لحركة حماس.
ثم تفعل إسرائيل "الخطة الإنسانية" عقب العمليات الميدانية وإخلاء الغزيين إلى الجنوب، وهو ما أشارت إليه في المرحلة الثانية، التي ستنفذ فيها عمليات جوية بالتزامن مع عمليات برية، ونقل السكان المدنيين إلى "الملاجئ الآمنة" في رفح. وفي المرحلة الثالثة ستقتحم قوات عسكرية إسرائيلية غزة برًا لاحتلال أجزاء واسعة منها بشكل تدريجي بهدف الإعداد لوجود عسكري طويل الأمد في القطاع من أجل "القضاء على حماس وهدم الأنفاق كلها". انظر: "عربات جدعون" عملية إسرائيلية لإبادة غزة واحتلالها، الجزيرة نت، ١٨ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/tHgnf

اندماج الفصائل الفلسطينية المسلحة مع خلايا الجماعات المسلحة في سيناء، وتشكيل جيوب مقاومة يصعب ضبطها، ما يعرض الأراضي المصرية لخطر الضربات الإسرائيلية تحت ذريعة "مطاردة خلايا حماس". كما يُخشى من أن تتطور الأمور إلى تكرار تجربة "أيلول الأسود"* في الأردن العام ١٩٧٠، مع ما يعنيه ذلك من صدامات دموية بين دولة عربية ومقاومة فلسطينية. في هذا السياق، عبرت مصر عن استيائها المتكرر من سيطرة إسرائيل على الجانب الفلسطيني من معبر رفح، الذي تعتبره القاهرة ركيزة لدورها الإقليمي، وعلاقتها مع الفلسطينيين، ويتعلق بأمنها القومي (المرتبط بتحديد كمية ونوعية التواجد العسكري الإسرائيلي على الحدود المصرية)، وردّت بإنشاء جدران أسمنتية وحواجز مدعمة، في خطوة يُفهم منها أنها تهدف إلى ردع أي نزوح جماعي محتمل[١].

يضاف إلى هذا أن تزايد التواجد العسكري المصري في سيناء يثير قلقًا متزايدًا في الأوساط الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. فوفقًا لاتفاقية كامب ديفيد يُسمح لمصر بنشر فرقة ميكانيكية ولواء دبابات فقط في المنطقة (ما يعادل ٤٧ كتيبة و٣٠٠ دبابة)، لكن المعطيات الحالية تُظهر أن الجيش المصري نشر ما يقارب ١٨٠ كتيبة، أي نحو أربعة أضعاف الحدّ المسموح به. كما أن الانتشار لم يتوقف عند المسافة المحددة من قناة السويس (٦٠ كم)، بل امتد حتى العريش ورفح على الحدود مع غزة[٢]. وهو ما تنوَّه له بعض الأصوات كثيرًا داخل إسرائيل على أنه تصعيد مصري وخطر وشيك، وإن كانت الحكومة الإسرائيلية لم تصرح بما يعكس هذه النظرة.

لكن المفارقة أن ما يبدو تصعيدا عسكريا مصريا في سيناء، يقابله اقتصاديًا تنامي المعاملات التجارية بين البلدين، واتفاقية غاز غير مسبوقة تاريخيًا بين مصر وإسرائيل. فمن ناحية كشفت بيانات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل عن زيادة كبيرة في التجارة بين إسرائيل ومصر وصلت قيمتها إلى ٣٥ مليون دولار في يونيو ٢٠٢٤؛ بزيادة ٢٩٪ مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠٢٣. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٤ بلغ إجمالي التبادل التجاري بين البلدين ٢٤٦,٦ مليون دولار، محققاً نموا بنسبة ٥٣٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢٣[٣]. ومن ناحية أخرى كشفت مصادر إعلامية متعددة مؤخرًا عن صفقة توريد الغاز من إسرائيل إلى مصر والتي تمتد إلى عام ٢٠٤٠ بقيمة تصل إلى ٣٥ مليار دولار[٤]؛ مما يجعل مصر معتمدة على إسرائيل بشكل رئيس في احتياجاتها من الغاز الطبيعي.

في إطار ما سبق، يمكن فهم الدبلوماسية المصرية تجاه الحرب على غزة، فالعلاقات المصرية- الإسرائيلية أصبحت تنطوي على كثير من التناقضات والاختلافات الظاهرة مع الاعتماد المتبادل تجاريًا وفي ملف الغاز. ومن ناحية أخرى، تبدو العلاقة المصرية مع المقاومة الفلسطينية علاقة ملتبسة بدورها، وهو ما يتجلى بوضوح في نبرة الإعلام المصري الحادة تجاه المقاومة ومواقفها وإدانة ما فعلته في ٧ أكتوبر. كما أن مصر كانت قد أعلنت في مايو ٢٠٢٤ عزمها التدخل رسميًا لدعم الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، لكنها لم تفعل إلى الآن.

إن مجمل هذا الموقف المعقد ينم عن نوع من الارتباك المصري في التعامل مع الوضع الإقليمي الجديد الذي فرضه طوفان الأقصى على المنطقة؛ ولذا فإن دبلوماسيتها لا تتسم

---

* أيلول الأسود ويعرف أيضا باسم الحرب الأهلية الأردنية، هو الصراع الذي نشب في الأردن بين القوات المسلحة الأردنية بقيادة الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات فيما بين ١٦ و٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ مع استمرار بعض الأعمال حتى ١٧ يوليو ١٩٧١.

(١) وليد حباس، العلاقات المصرية- الإسرائيلية في ظل الحرب على غزة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٣١ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Hnl198

(٢) المصدر السابق.

(٣) الإعلام العبري يكشف حجم التبادل التجاري بين إسرائيل و٥ دول عربية، RT عربي، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/r0y6b

(٤) هشام الملياني، صفقة الغاز المصرية - الإسرائيلية... من يعتمد على من؟، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ اغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/LHpJy

بالمبادرة الفعالة أو القدرة على التأثير، وعليه فلا يُتوقع منها أن تمارس دبلوماسية قادرة على تحجيم العدوان الإسرائيلي على غزة.

خاتمة:

إن السؤال عن مدى نجاح أو فشل دبلوماسية الدول الثلاث التي لعبت دور الوساطة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية يبدو أنه ليس في حاجة إلى إجابة؛ فلا تزال حرب الإبادة الإسرائيلية مستمرة، كما لا يزال مشروع التهجير قائمًا وتعمل عليه إسرائيل بقوة، بالرغم من رفض كثير من دول العالم للفكرة. لكن السؤال الأهم الذي سعت هذه الورقة إلى الإجابة عنه هو: لماذا فشلت الدبلوماسيات الثلاث في إيقاف العدوان؟

وكان مردُّ الأمر إلى أن دبلوماسية الولايات المتحدة هي دبلوماسية متواطئة مع إسرائيل ومؤيدة لما تفعله في غزة، ولم يكن هدفها إيقاف العدوان بأي حال. أما دبلوماسية قطر ومصر، فهي دبلوماسية عاجزة مع اختلاف الأسباب بين البلدين كما اتضح، كما أن كلا البلدين تعتمدان على المواقف الدولية أكثر من قدراتهما الذاتية للتأثير على إسرائيل. لا يعني هذا بالطبع أنه لا يوجد أي أمل في إمكانية وقف العدوان والتوصل إلى تهدئة نوعية، لكن هذا المطلب يحتاج في المقام الأول إلى ضغط حقيقي وجاد من دول الإقليم على إسرائيل؛ إذ لا تكفي لتحقيق هذا المطلب نداءات الشجب والتنديد وعبارات الرفض بلا أي تصعيد حقيقي ومؤثر.

لماذا سكتت الشعوب العربية عن إبادة إسرائيل لغزة؟

اتجاهات الإجابة ودلالاتها

إيمان علاء الدين*

مقدمة:

منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة اتسمت بمستوى غير مسبوق من التدمير والإبادة، بعدما اندلعت معركة طوفان الأقصى وما تلاها من حرب إسرائيلية وحشية على قطاع غزة استمرت على نحو متصل، مخلفة عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى ومليوني نازح تقريبًا. لم تقتصر الحرب على بعدها العسكري، بل اتخذت طابعًا وجوديًا يهدف إلى محو البنية الاجتماعية والسياسية للشعب الفلسطيني عبر التدمير الممنهج للبنية التحتية، وفرض المجاعة، ومنع المساعدات؛ في مشهد وثقته تقارير الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية دولية باعتباره إبادة جماعية مكتملة الأركان[١]. غير أن ما يستحق الاهتمام، ربما بقدر لا يقل عن حجم الإبادة ذاتها، هو محدودية رد الفعل الشعبي في العالم العربي؛ إذ لم يشهد الشارع العربي ذلك الزخم الذي اعتاد عليه في مواجهات سابقة مع الاحتلال الإسرائيلي، ما أثار تساؤلات حول التحولات التي أصابت وجدان الأمة وعلاقتها بالقضية المركزية التي لطالما شكّلت عنصرًا مؤسسًا لهويتها السياسية والثقافية.

فمنذ النكبة عام ١٩٤٨، لم تكن فلسطين مجرد أرض محتلة، بل تحولت إلى رمز جامع لقضايا التحرر والكرامة في المخيال العربي والإسلامي. ارتبطت في الخمسينيات والستينيات بالمشروع القومي العربي؛ حيث اعتبر جمال عبد الناصر تحريرها جزءًا من معركة الأمة ضد الاستعمار[٢]، كما حملت الحركات الإسلامية منذ السبعينيات لواءها باعتبارها قضية عقائدية تتصل بمصير الأمة. وعبر العقود التالية، ظلت مشاهد القمع والاحتلال الإسرائيلي محركًا مباشرًا لموجات تضامن جماهيرية متكررة. فقد فجّرت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ موجات احتجاج ضخمة ودفعت النقابات والاتحادات الطلابية في عدد من العواصم العربية إلى تبني القضية بشكل مباشر[٣]، بينما حشدت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ ملايين المتظاهرين في مصر والأردن والمغرب وغيرها، لتصبح لحظة استعادة رمزية لمركزية فلسطين[٤]. ومع حرب غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، خرجت احتجاجات واسعة النطاق في أكثر من بلد عربي، وشهدت الساحة الإعلامية والحقوقية زخمًا غير مسبوق في فضح جرائم الاحتلال[٥]، وتكرر المشهد -ولكن بشكل محدود نسبيًا- مع حرب ٢٠١٤، التي استنهضت قطاعات واسعة من الشعب العربي في مظاهرات ووقفات رمزية في مصر، الأردن والمغرب، رغم القيود

* باحثة دكتوراه في النظرية السياسية - جامعة القاهرة.

(1) United Nations Human Rights Council, Report on the Human Rights Situation in Gaza, Geneva, 2024, p. 12-15.

(٢) الطيب الدجاني، عبد الناصر والثورة الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٢ يناير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4xw8weuy

(٣) وليد الخالدي، قبل الشتات: تاريخ فلسطيني مصوّر ١٨٧٦-١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١، ص. ٣٧٣.

(٤) أبو العلا ماضي، الأداء العربي الرسمي والشعبي تجاه الانتفاضة، الجزيرة، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/53knaa9y

(٥) مركز الجزيرة للدراسات، "غزة: قراءة في دلالات الحرب على القطاع"، الدوحة، ٢٠٠٩، ص. ٧-١٠.

الرسمية والاعتقالات التي طالت العشرات[١].

تبدو المفارقة جلية اليوم، إذ تُعد حرب غزة الراهنة الأكثر دموية وشمولية في تاريخ الصراع، ومع ذلك اتسمت ردود الفعل العربية والإسلامية بقدر كبير من الوهن. فباستثناء موجات متقطعة من التظاهرات أو الاعتصامات المحدودة، واحتجاجات رمزية عند بعض النقابات أو الجامعات، لم يشهد الشارع العربي اندفاعًا واسعًا كما حدث في انتفاضات أو حروب سابقة. وعلى الرغم من أن شبكات التواصل الاجتماعي وفّرت صورًا يومية موثقة عن المجازر، إلا أن أثرها لم يتحول إلى حراك ميداني جماهيري واسع. هنا يظهر سؤال أساسي: **ما الذي تغيّر في علاقة الشعوب العربية والإسلامية بفلسطين حتى بدا صمتها أو عجزها عن الفعل أكثر وضوحًا في لحظة الإبادة الجماعية؟**

تقدم هذه اللحظة اختبارًا غير مسبوق لعلاقة الشعوب العربية والإسلامية بفلسطين؛ فهي لا تكشف فقط عن حدود التضامن في ظل أنظمة سلطوية، وإنما أيضًا عن التحولات العميقة التي طالت البنى الاجتماعية والثقافية. ومن ثم فإن دراسة هذا الصمت أو العجز ليست مجرد محاولة لتسجيل الوقائع، بل هي مدخل لفهم مآلات الوجدان العربي والإسلامي، وإلى أي مدى ما زالت فلسطين تشكل مركزًا جامعًا أو أنها فقدت تلك المكانة تدريجيًا أمام إكراهات الداخل والتحولات الدولية.

المحور الأول: رصد الحراك الشعبي العربي تجاه حرب غزة ٢٠٢٣-٢٠٢٥

يمثل رصد الحراك الشعبي العربي والإسلامي تجاه إبادة غزة خطوة أساسية لفهم طبيعة الصمت أو الضعف في الاستجابة الجماهيرية. فالتحليل الموضوعي للفعاليات التي خرجت على الأرض؛ سواء كانت تظاهرات، أو إضرابات عن الطعام، أو حملات مقاطعة أو حراك رقمي، يوفر قاعدة واقعية تمكننا من استخدام تعبير "الصمت الشعبي" على ما حدث منذ بداية العدوان. من خلال هذا الرصد، يمكن تبيان مدى قدرة الشعوب على تحويل التعاطف العاطفي والتضامن الرمزي إلى فعل جماعي ملموس، كما يسمح بتحديد العوامل الهيكلية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في تقييد هذا الحراك أو تضييقه.

سيتناول هذا المحور عددا من الدول العربية التي شهدت نشاطًا شعبيًا ملموسًا، بدءًا من مصر، مرورًا بالأردن والمغرب ولبنان وسوريا واليمن، مع التركيز على: طبيعة الحراك، وآليات التنظيم، والردود الرسمية والأمنية، والتوثيق المتاح للاعتقالات والقيود المفروضة. هذه القراءة الواقعية للحراك الشعبي هي الأساس الذي سنبني عليه المقاربات التفسيرية في المحور التالي، لفهم أبعاد الصمت الشعبي ودلالاته السياسية والاجتماعية والثقافية.

١- الحراك المصري

شهدت مصر مع بداية حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر ٢٠٢٣ مجموعة من التظاهرات الرمزية والمحدودة، أبرزها في القاهرة والإسكندرية والمنصورة بين ١٢ و٢٠ أكتوبر، رفع المشاركون خلالها شعارات واضحة مثل: "ارفعوا الحصار" و"لا للتهجير القسري". كما نظمت نقابة الصحفيين وقفة رمزية في ٢٠ أكتوبر أمام مقرها في شارع عبد الخالق ثروت، شارك فيها عشرات الإعلاميين رغم الطوق الأمني المفروض[٢].

تفاعل النظام مع هذه التظاهرات بالقمع؛ إذ وثقت

(1) See:

- Amnesty International, Egypt: Arbitrary Arrests during Gaza Protests 2014, Cairo Report, 2014, p. 5-7.

- Human Rights Watch, Crackdown on Gaza Solidarity Protests in Egypt, July 2014, p. 3-6.

- Arab Center for Research and Policy Studies, Arab Opinion Index: Gaza 2014, Doha, 2015, p. 12-14.

- Moroccan Front Against Normalization, Reports on Gaza Solidarity Actions 2014, Rabat, 2014.

(٢) من ميدان التحرير والأزهر.. المظاهرات تعم محافظات مصر تضامنا مع غزة (فيديو)، الجزيرة مباشر، ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/y6b5x62v

"المفوضية المصرية للحقوق والحريات" اعتقال ١١٣ شخص على الأقل في القاهرة والجيزة خلال الأسبوعين الأولين من الحرب، مع اختفاء قسري لعدد منهم قبل عرضهم على النيابة بتهم "نشر أخبار كاذبة" و"الانضمام إلى جماعة إرهابية" لمجرد المشاركة في التظاهرات أو نشر تدوينات مؤيدة لغزة[١].

وبهذا، تمثل الحالة المصرية نموذجًا واضحًا للصراع بين الرغبة الشعبية في التضامن مع فلسطين وبين أدوات القمع التي تحد من تأثير هذا التضامن على الأرض. فقد خرجت الاحتجاجات في مدن متعددة، بدءًا من القاهرة والإسكندرية، لكنها واجهت تقييدًا صارمًا من الأجهزة الأمنية؛ حيث أُغلقت بعض الشوارع، واعتُقل عدد من النشطاء، وجرى التهديد بالقضاء على أي تجمعات غير مرخصة؛ ما أدى إلى تحويل الفعل الاحتجاجي إلى شكل رمزي محدود.

على الرغم من ذلك، حاولت الجماهير المصرية التعبير عن تضامنها من خلال وسائل أخرى، أبرزها الحملات الرقمية على منصات التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وفيسبوك وإنستغرام؛ حيث انتشرت هاشتاغات داعمة لغزة، ونُشِرت صور ومقاطع فيديو تُظهر المجازر والدمار، بهدف الضغط على الرأي العام العالمي وكسب التضامن الدولي. كما برزت حملات المقاطعة الاقتصادية الموجَّهة ضد الشركات التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي، ومن أبرزها ستاربكس وبيبسي، بالإضافة إلى حملات التبرع الخيرية التي جمعت موارد لتجهيز قوافل مساعدات إنسانية، رغم الإغلاق شبه الدائم لمعبر رفح الذي منع دخول هذه القوافل إلى القطاع[٢].

٢- الحراك الأردني

شهد الأردن أكبر الموجات احتجاجية في العالم العربي منذ أكتوبر ٢٠٢٣؛ حيث امتدت من عمان إلى الزرقاء وإربد والكرك. وركزت التظاهرات على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ووقف العمل بمعاهدة وادي عربة، إضافة إلى إغلاق "جسر الملك حسين" التجاري[٣]. كما دخل عشرات الشباب الأردنيين إضرابًا عن الطعام للمطالبة بكسر الحصار المفروض على شمال قطاع غزة، وإدخال المساعدات[٤].

لكن السلطات ردّت بحملة اعتقالات شملت مئات الأشخاص[٥]، منهم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، ووجهت إليهم تهمًا بالتعاون مع المقاومة الفلسطينية[٦]. وبالرغم من إنكار الجماعة لأي صلة تربطها بأعمال تدعم المقاومة[٧]، فقد صدر قرار بحظر الجماعة في الأردن.

تدل هذه الشواهد على أن رغبة الشارع الأردني في مؤازرة غزة كانت قوية ومتواصلة، لكن المجال العام قد أُحكم ضبطه بأدوات قانونية وأمنية. من هذه الأدوات إقرار تعديلات "قانون الجرائم الإلكترونية" في أغسطس ٢٠٢٣[٨]، الذي استخدمته

---

(١) المفوضية المصرية للحقوق والحريات، الحرية تحت الحصار، القاهرة، نوفمبر ٢٠٢٣، ص. ١٢-١٥.

- هيومن رايتس ووتش، مصر: اعتقال عشرات المتظاهرين السلميين، ١ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/ycs427r9

(٢) كريم محمود، حملات شعبية واسعة في مصر لدعم وإغاثة غزة، الجزيرة، ٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/28s2dp9p

(٣) الأردن: آلاف المتظاهرين يطالبون الملك بـ"تهديد" إسرائيل بإلغاء معاهدة السلام لوقف الحرب، فرانس ٢٤، ٣ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2rtxh5ek

(٤) رضا ياسين، شبان أردنيون يدخلون في إضراب مفتوح عن الطعام نصرة لغزة، الجزيرة، ٣ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/mtpdtfte

(٥) هيومن رايتس ووتش، الأردن: اعتقالات ومضايقات لمتظاهرين مؤيدين لفلسطين، ٦ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/bdd8xcaj

(٦) اعتقالات جديدة بصفوف الإخوان في الأردن وأحكام بالسجن بحق ٤، الجزيرة، ٣٠ إبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/35kyrcc2

(٧) بوادر أزمة سياسية وقانونية تداهم "إخوان" الأردن بعد "خلية الصواريخ"، سي إن إن، ١٦ إبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/nhemsrt5

(٨) التقرير العالمي ٢٠٢٤: الأردن أحداث ٢٠٢٣، هيومن رايتس ووتش، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4r3bbum2

السلطات لاحقًا لتجريم منشورات ومنظِّمين دعوا إلى التظاهر أو انتقدوا السياسة الرسمية، بما في ذلك توجيه اتهامات لنشطاء مثل أيمن صندوقة[١].

أبقت هذه القيود الأمنية احتجاج الشارع الأردني في إطار رمزي لا يسمح بالتحوّل إلى ضغط سياسي مستدام. وتوازى ذلك مع خطاب أمني وإداري يستحضر "حماية النظام العام" ويُشيطن الهتافات المؤيدة للمقاومة، ويُحذِّر من "التأثيرات الخارجية" على الداخل، وهو خطاب عزّزته تغطيات دولية أشارت إلى حساسية توازنات المملكة بين معاهدة السلام، والروابط المجتمعية العميقة مع فلسطين، والقلق من انزلاق الشارع إلى مواجهات مفتوحة.

٣- الحراك المغربي

في المغرب، تركز التضامن مع غزة بفعاليات مناهضة التطبيع؛ فمنذ نوفمبر ٢٠٢٣ نُظِّمت احتجاجات أمام موانئ الدار البيضاء وطنجة لمنع رسو سفن ميرسك المتهمة بنقل أسلحة وقطع غيار عسكرية لإسرائيل[٢].

كما قامت "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع" المشكَّلة من عدة منظمات سياسية، أبرزها جماعة العدل والإحسان الإسلامية المعارضة، بتنظيم تظاهرات حاشدة منددة بالإبادة والتجويع في غزة[٣]. واستمرت الاحتجاجات بشكل متقطع على مدى أشهر، ونجحت في فرض قضية التطبيع على النقاش العام، لكنها بقيت محدودة في قدرتها على التأثير السياسي الفعلي.

٤- الحراك اليمني

أخذ الحراك اليمني منحًى مغايرًا تمامًا للحالات العربية الأخرى؛ إذ لم يقتصر على المظاهر الرمزية أو التعبير التضامني التقليدي، بل تحول إلى فعل عسكري مباشر توازى مع الحراك الشعبي. لذا لا يمكن الوقوف عند وصف ما حدث في حالة اليمن بالحراك الشعبي؛ فقد جمعت اليمن ما بين التحرك العسكري المنظم (من جهة جماعة أنصار الله الحوثيين)[٤] وبين تعاطف الشارع اليمني مع معاناة غزة ودعمه لخطوات الحوثيين في إسنادها على الرغم من الضربات الإسرائيلية التي طالته كعقاب على هذا الإسناد.

فقد توالت الفعاليات الحاشدة الأسبوعية التي تقام في

(١) في ٧ يناير ٢٠٢٥، أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية حكمًا بالسجن لمدة خمس سنوات على الناشط السياسي وأستاذ الرياضيات أيمن صندوقة بعد إدانته بتهمة "التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي". وجاءت الإدانة على خلفية منشور على فيسبوك وجهّه إلى العاهل الأردني في أكتوبر ٢٠٢٣، منتقدًا فيه علاقات الأردن الدبلوماسية مع إسرائيل.، انظر: الأردن: معلومات إضافية: ناشط سياسي يُحكم عليه بالسجن خمس سنوات: أيمن صندوقة، منظمة العفو الدولية، ٧ فبراير ٢٠٢٥.

(٢) المغرب: مئات النشطاء يتظاهرون بميناء الدار البيضاء احتجاجا على رسو سفينة متجهة لإسرائيل، فرانس ٢٤، ١٩ إبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4tcz64f4

(٣) المغرب: عشرات الآلاف في مظاهرة الأكبر من نوعها منذ عدة أشهر ضد "الإبادة والتجويع" في غزة، فرانس ٢٤، ٦ إبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4ywedjsc

(٤) فمنذ نوفمبر ٢٠٢٣، أعلنت جماعة أنصار الله الحوثيون عن استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر، وكان احتجاز سفينة Galaxy Leader الإسرائيلية أول عملية نوعية تلفت انتباه العالم، تكررت بعدها الهجمات على مدى الشهور التالية، حتى بلغ عددها أكثر من مئة هجمة استهدفت ناقلات نفط وبضائع، الأمر الذي شلّ حركة التجارة عبر البحر الأحمر وأجبر شركات كبرى مثل Maersk وBP على تغيير مساراتها البحرية نحو رأس الرجاء الصالح بكلفة مالية وتأمينية باهظة. وبذلك فرض الحوثيون حصارًا بحريًا فعليًا على إسرائيل، فيما تحولت الممرات البحرية إلى بؤرة توتر عالمي دفعت الولايات المتحدة وحلفاءها لتشكيل قوة بحرية دولية لتأمين الملاحة.

لكن إسرائيل لم تتأخر في الرد، فشنت غارات متكررة على مواقع حوثية في صنعاء والحديدة، وصولا إلى الضربة الأكثر تصعيدًا في أغسطس ٢٠٢٥، حين استهدفت اجتماعًا رسميًا وأودت بحياة رئيس الوزراء أحمد غالب الرهوي وعدد من الوزراء. كان هذا الاستهداف سابقة خطيرة في تطور الحرب، وأثار موجة غضب في اليمن، تعهدت على إثرها قيادة الحوثيين بتكثيف العمليات وتصعيد المواجهة. اللافت أن كل ضربة إسرائيلية لم تُضعف الحراك، بل زادت من حدته؛ إذ ارتفعت نبرة الخطاب الحوثي، وتكررت الدعوات للاستمرار في دعم غزة مهما كلف الثمن.

صنعاء عقب صلاة الجمعة، وتحولت مسيرات الجمعة إلى طقس سياسي-اجتماعي متواصل على مدى عامين كاملين. رفع المشاركون خلالها شعارات: "الموت لإسرائيل" و"الموت لأمريكا"، مؤكدين أن القضية الفلسطينية ليست مسألة خارجية بل جزءًا من وجدانهم اليومي، رغم ما خلفته الغارات الإسرائيلية من خسائر بشرية ومادية جسيمة. هذه المواظبة الشعبية أضفت على الحراك اليمني طابعًا خاصًا يجمع بين الفعل الميداني العسكري والتعبئة الجماهيرية المستمرة، وهو ما جعله حالة استثنائية في المشهد العربي.

٥- الحراك اللبناني

في الحالة اللبنانية، يختلف المشهد أيضًا عن معظم الدول العربية؛ إذ تبلورت جبهة إسناد حقيقية لغزة عبر انخراط حزب الله المباشر في مواجهة إسرائيل منذ الأيام الأولى للحرب، ثم اتسعت المواجهة إلى حرب دمرت جنوب لبنان[١].

مرَّ الشارع اللبناني بتحولات ملموسة خلال مراحل هذه المواجهة. ففي البداية، ساد شعور عام بالفخر بقدرة حزب الله على مواجهة إسرائيل وإرباكها، وخرجت تظاهرات مؤيدة في الضاحية الجنوبية وبيروت وصيدا وصور، رُفِعت فيها الأعلام الفلسطينية إلى جانب أعلام الحزب. ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي وتفاقم الدمار، تزاوجت مشاعر الغضب من إسرائيل مع قلق واسع على المستقبل، خصوصًا بعد الحديث المتكرر في أوساط سياسية وإعلامية عن ضغوط دولية لنزع سلاح حزب الله وكل الفصائل الفلسطينية العاملة من الأراضي اللبنانية.

٦- الحراك الخليجي

في ١٤ أكتوبر ٢٠٢٣، أي بعد أسبوع واحد فقط من بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، خرج المئات من المواطنين والمقيمين في "ميدان الإرادة" في الكويت العاصمة للتنديد بالعدوان الصهيوني على غزة؛ حيث رفعوا شعارات تضامنية مع الفلسطينيين ودعوات لإنهاء الاحتلال[٢]، وتكررت التظاهرة في بعض أيام الجُمَع اللاحقة.

وفي البحرين، نظّمت مناطق وقرى مسيرات ووقفات تضامنية مع غزة، ورفع المشاركون لافتات تطالب بطرد السفير الإسرائيلي ورفض التطبيع، في إشارة إلى اتفاقية أبراهام التي تطبّع العلاقات بين البحرين وإسرائيل، والتي ترفضها جهات عدة في البحرين أبرزها جمعية الوفاق؛ ما يظهر في تنظيمها المستمر لفعاليات احتجاجية على توقيع هذه الاتفاقية، زادت مع حرب الإبادة في غزة[٣].

وقالت "هيومن رايتس ووتش" في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣، إن السلطات البحرينية اعتقلت وضايقت العشرات، منذ أكتوبر

---

(١) فمنذ أكتوبر ٢٠٢٣، أعلن الحزب فتح جبهة الشمال انطلاقًا من جنوب لبنان، عبر عمليات قصف صاروخي وهجمات نوعية على مواقع عسكرية إسرائيلية، الأمر الذي أجبر عشرات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين على إخلاء بلدات بأكملها في الجليل الأعلى، إلى جانب سقوط أعداد من القتلى بين المستوطنين وخسائر مادية أخرى. هذا التطور خلق لأول مرة منذ حرب تموز ٢٠٠٦ واقعًا جديدًا على الحدود الشمالية، وجعل غزة تستفيد من استنزاف موازٍ لجيش الاحتلال، بما يخفف من حجم الضغط العسكري عليها. وقد اعتبر كثير من اللبنانيين أن ما قام به الحزب يمثل تضامنًا فعليًا يتجاوز المظاهر الرمزية، حتى وإن أثار ذلك جدلا داخليًا حول كلفة الانخراط في معركة إقليمية مفتوحة.

إلا أن الرد الإسرائيلي كان بالغ العنف، إذ انتقلت تل أبيب إلى سياسة التصعيد التدريجي وصولا إلى شن حرب واسعة النطاق على لبنان منتصف ٢٠٢٤، استهدفت الجنوب بشكل خاص، مدمرةً قرى وبنية تحتية، وراصدةً حملة اغتيالات ممنهجة طالت معظم قيادات الصف الأول والثاني في حزب الله شكّلت هذه الضربات ضربة قاسية للمقاومة اللبنانية، لكنها لم تنه قدراتها بالكامل، كما أثارت موجة تضامن شعبي في الداخل اللبناني، حيث تزايد الالتفاف حول الحزب في المناطق الجنوبية والبيئة الحاضنة، بوصفه خط الدفاع الأول عن فلسطين وعن السيادة اللبنانية في آن واحد.

(2) Faten Omar, Kuwait protesters denounce Zionist deadly aggression, kuwait times, 14 october 2023, available at: https://tinyurl.com/4v7dsj6k

(٣) ميساء عطوي، الوفاق: ٤ سنوات من الإجماع الشعبي البحريني على رفض التطبيع ومظاهرات المحرق تم منعها، قناة الؤلؤة، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/44h6es28

٢٠٢٣، بينهم أطفال، ممن شاركوا في الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين في مختلف أنحاء البلاد، وكذلك من شاركوا في أنشطة مناصرة لفلسطين عبر الإنترنت[١].

ملاحظات عامة على الحراك العربي تجاه حرب الإبادة في غزة:

يتضح من مقارنة هذه الحالات الخمس أن الحراك الشعبي العربي تجاه حرب غزة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ اتسم بخصائص متكررة:

- فجوة بين التعاطف الشعبي والفعل السياسي: رغم إدراك الرأي العام العربي لمدى الإبادة الإسرائيلية، بقيت التظاهرات محدودة أو رمزية، باستثناء اليمن.

- التأثير القمعي للنظم: في مصر والأردن والخليج، شكّل القمع المباشر والإجراءات القانونية أداة رئيسية لتفريغ أي حراك من مضمونه.

- ارتباط التضامن بالبنية الاقتصادية والسياسية: في المغرب والأردن، تحدّت المطالب الشعبية مصالح الأنظمة الاقتصادية أو شبكات التجارة مع إسرائيل، ما وضع قيودًا على الفعل الشعبي.

- الفعل الرمزي مقابل الفعل المباشر: حملات المقاطعة الرقمية والوقفات الطلابية مثّلت شكلا من التضامن الرمزي، لكن لم تتحول إلى ضغط سياسي فعال.

المحور الثاني: المقاربات التفسيرية لضعف الحراك الشعبي العربي تجاه حرب غزة ٢٠٢٣-٢٠٢٥

على الرغم من الاستجابة العاطفية الواسعة لدى الجمهور العربي والإسلامي تجاه المجازر الإسرائيلية في غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، لم يتحول هذا الغضب الجماهيري إلى فعل سياسي جماعي أو ضغط مؤثر على الأنظمة أو الاحتلال. لفهم هذه المفارقة، يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة أطر تفسيرية متكاملة تتداخل فيما بينها: الأبعاد السلطوية-القمعية، الأبعاد البنيوية-الاعتماد على التبعية الاقتصادية والسياسية، والأبعاد الثقافية-الاجتماعية. هذه المقاربات تتيح تفسيرًا علميًا لمحدودية الحراك الشعبي، مع الإشارة إلى الأمثلة الواقعية التي تم رصدها في المحور الأول.

١- المقاربة السلطوية-القمعية

تمثل السلطوية عاملا محوريًا في تقييد الحراك الشعبي، حيث تستخدم الأنظمة العربية الأدوات الأمنية والقانونية لضبط أي نشاط جماهيري مستقل، حتى عندما يتعلق بالقضية الفلسطينية. أظهرت الأحداث في مصر والأردن كيف يمكن لهذه الأنظمة تحويل أي محاولة للتعبير عن التضامن مع غزة إلى نشاط محدود رمزي أو رقمي، مع تفريغ المحتوى السياسي.

في مصر، على الرغم من المظاهرات الجامعية المحدودة ووقفات نقابة الصحفيين، قامت الأجهزة الأمنية بالتضييق على العديد من المتضامنين، لمجرد التعبير عن التضامن. هذا يعكس قدرة السلطة على منع أي ضغط شعبي مؤثر، مما أجبر معظم التعبير التضامني على البقاء في نطاق رمزي أو افتراضي.

وبشكل كبير يمكن القول إن هذا القمع هو من إرث الربيع العربي الذي ما زال النظام المصري يحمله على عاتقيه خشية التعرُّض حتى لمجرد احتمالات تزعزع استقراره. فما زالت الاتهامات التي تلصق بنشطاء القضية الفلسطينية هي اتهامات الانتماء إلى "جماعة إرهابية" وما يشابهها. وهو ما بدا جليًا في رفض النظام استغلال عفوية التضامن الشعبي القوي في الشارع المصري ضدَّ ملف التهجير، فالعديد من الجهات ومنهم مصريون في الداخل والخارج يرون أن النظام المصري مسؤول عن إغلاق معبر رفح.

وقدَّم الأردن مثالا آخر على دمج القمع الأمني بالقوانين لتقييد النشاط الشعبي، فشنَّ حملة اعتقالات شملت مئات

(١) البحرين: السلطات تقمع احتجاجات مؤيدة لفلسطين، هيومن رايتس ووتش، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2874busr

الأشخاص بين أكتوبر ٢٠٢٣ ومارس ٢٠٢٤، مستهدفة بشكل رئيسي ناشطي التظاهرات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المشتبه بتعاونهم مع المقاومة الفلسطينية. والوضع في الأردن كذلك يدور في فلك تأثيرات الربيع العربي، فعلى الرغم من محدودية الحراك الذي شهدتْه الأردن ونجح النظام حينها في وأْده بالقمع الأمني، فإنه دأب من حينها على صناعة ترسانة قانونية تُسعفه في أيام كأيام حرب الإبادة هذه، وهو ما استخدمه بشكل بارز للقبض على نشطاء التواصل الاجتماعي المتضامنين مع غزة.

وفي المغرب، على الرغم من قلة القمع المباشر، فقد حدَّت القيود الأمنية والسيطرة على الموانئ من قدرة الاحتجاجات على تحقيق تأثير ملموس. في ديسمبر ٢٠٢٣، حاول آلاف المواطنين منع رسوِّ سفينة ميرسك في ميناء طنجة المتوسط والتي كانت تحمل أسلحة وقطع غيار لإسرائيل. تدخَّلت الدولة لإبقاء العمليات البحرية سارية؛ ما عكس كيف يمكن للسلطات ضبط الحراك الشعبي حتى في الدول التي لا تعتمد القمع المباشر بنفس شدة مصر أو الأردن.

٢- المقاربة البنيوية-التبعية الاقتصادية والسياسية

تركز هذه المقاربة على أن الاعتماد البنيوي للدول العربية على الاقتصاد الدولي والعلاقات الدبلوماسية يجعل مصالح الدولة أولوية تتقدَّم على مطالب الشعب في التضامن مع غزة.

فالاحتجاجات المغربية على السفن، وكذلك المطالب الأردنية بإغلاق جسر الملك حسين التجاري، واجهت مقاومة من الدولة نتيجة ارتباطها بالاقتصاد الدولي وعلاقاتها الدبلوماسية مع الغرب وإسرائيل. حتى في مصر، تلعب التبعية الاقتصادية دورًا إضافيًّا؛ إذ إن أيَّ حملة مقاطعة أو نشاط شعبي قد يتعارض مع استثمارات أو اتفاقيات استراتيجية مع حلفاء غربيّين. يتيح هذا الإطار فهم محدودية الحراك الشعبي، إذ إن أيَّ ضغط على الاحتلال أو على السياسات الرسمية يخضع دائمًا لموازين مصالح الدولة العليا، ما يقلِّل من فرص تحويل التضامن الشعوري إلى فعل جماعي مؤثِّر.

هنا تتجلَّى المفارقات الكبيرة بين مصالح الأنظمة الحاكمة العربية وما قد يستهدفه قطاع واسع من شعوبها، ومع توسُّع اتفاقات التطبيع مع إسرائيل، باتتْ هذه الدول العربية وعدد من الدول الإسلامية ترتبط بمصالح اقتصادية حيوية مع إسرائيل، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اتفاق استيراد مصر للغاز الطبيعي من إسرائيل[١] والذي تعتمد عليه عدَّة مجالات في داخل مصر، الأمر الذي تُعَدُّ عرقلة أيٍّ منها قد يسبب أزمات قومية حادَّة[٢].

٣- المقاربة الثقافية-الاجتماعية

تُشير التحولات الاجتماعية والثقافية إلى أن الفردانية، والانغماس في الحياة الرقمية، والاستهلاك، كلها عوامل تقلل من قدرة الشعوب على التحول من التعبير العاطفي إلى الفعل الجماعي[٣]. فعلى الرغم من انتشار الحملات الرقمية لمقاطعة المنتجات الداعمة لإسرائيل في مصر والمغرب والأردن، فإنها بقيتْ محصورةً في الفضاء الافتراضي، ولم تتحوَّل إلى ضغط ملموس على السياسات الرسمية. وتجربة "قافلة الصمود" التي انطلقت عبر تونس، والجزائر، وليبيا ووصلتْ إلى الحدود المصرية في أغسطس ٢٠٢٥، أبرزتْ هذه الصعوبة بشكل واضح. على الرغم من أن القافلة سعت إلى تحويل التضامن الرمزي إلى فعل ميداني، فإنها اصطدمت بالقيود الأمنية عند المعبر وأعيد المشاركون إلى بلدانهم، كما لم تحظَ باستجابة شعبية على الأرض في مصر.

تُضاف إلى ذلك عوامل نفسية واجتماعية مثل الإحباط

---

(١) صفقة جديدة لتصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر بـ٣٥ مليار دولار، فما التفاصيل؟، بي بي سي عربي، ٧ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yzpxu5a9

(٢) أكبر صفقة غاز في تاريخ إسرائيل.. حل لأزمة الطاقة في مصر أم فخ استراتيجي طويل الأمد؟، عربي بوست، ٨ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4zn82ptu

(3) W. Lance Bennett, Alexandra Segerberg, Digital Media and the Personalization of Collective Action, Routledge, 2012, available at: https://tinyurl.com/4x9nj4t3

المزمن من الفعل السياسي، والانشغال بالضغوط المعيشية اليومية، والخوف من العقاب، التي ساهمت في تعزيز الصمت أو الحدِّ من الأفعال المباشرة.

إن الأزمات المتتالية في المنطقة العربية -من تبعات جائحة كوفيد ١٩ إلى صدمات أسعار الغذاء والطاقة والحروب الإقليمية- عمَّقت مستويات الفقر والضغوط المعيشية بشكل غير مسبوق. فبحسب تقرير التحديث الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن البنك الدولي (أبريل-أكتوبر ٢٠٢٣)، شهدت عدة دول عربية ارتفاعًا في نسب الفقر وانكماشًا في القوة الشرائية للأسر، مع تزايد الاعتماد على التحويلات المالية الخارجية وشبكات الدعم غير الرسمية. ويشير التقرير إلى أن هذه الأوضاع أضعفت قدرة المواطنين على الانخراط في أشكال مستدامة من الفعل السياسي أو التضامن العابر للحدود، إذ باتت الأولوية القصوى لكثيرين تأمين الاحتياجات الأساسية والنجاة الاقتصادية[١].

أمَّا على صعيد سوق العمل، فيكشف تقرير "اتجاهات العمالة العالمية للشباب ٢٠٢٤" لمنظمة العمل الدولية (١٢ أغسطس ٢٠٢٤) عن استمرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتسجيل أعلى معدل بطالة بين الشباب عالميًّا، بلغ نحو ٢٤٪ في ٢٠٢٣، وهو ما يعكس أزمة بنيوية في خلق فرص العمل. ويضيف التقرير أن هشاشة التشغيل وعدم استقرار العمل غير الرسمي يفاقمان الإحباط لدى الأجيال الشابة، ويقوِّضان إمكانياتهم في الانخراط في حركات احتجاجية طويلة الأمد أو مبادرات مجتمعية تتطلب التزامًا مستمرًّا[٢].

هذه المؤشِّرات مجتمعة تبرز أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية ليست مجرد سياق عام، بل تمثل حاجزًا فعليًّا أمام تحويل التعاطف الواسع مع غزة إلى فعل جماعي ملموس، ما يفسر جانبًا مهمًّا من ظاهرة الصمت الشعبي العربي.

ويُرجع البعض محدوديةَ الفعل الشعبي تجاه الإبادة في غزة، إلى التحول الذي حاولت الأنظمة العربية المطبعة غرسه في ثقافة ووجدان شعوبها من اعتبار فلسطين جزءًا من الصراع العربي الإسرائيلي، إلى كونها "قضية فلسطينية" أو "شأنًا فلسطينيًّا"، كي يدفعوا الشعوب إلى الشعور بأن هذا الأمر إما أنه ملف خارج عن أولوياتهم أو أنه بعيد لا يخصُّهم. ومع ذلك لا يمكن التسليم بدقَّة هذا التفسير بشكل كبير. فالعديد من استطلاعات الرأي العربية أثبتتْ أن غالبية الشعوب العربية ما زالت تعتبر فلسطين قضية عربية وتنظر إلى إسرائيل ككيان محتل، وترفض التطبيع الرسمي معه[٣]. ومن يعتبرون الأمر شأنًا فلسطينيًّا خاصًّا ويدينون المقاومة الفلسطينية في كثير من الأحيان، هذه النسب ما زالت تشكِّل في مجموعها أقلية. ربما يرجع ظهورها النوعي إلى نوعية هذه الأقلية وما تملكه من نفوذ ومال وأدوات تأثير في الرأي العام.

كيف نفسر ضعف الحراك الشعبي العربي في ضوء هذه المقاربات؟

عند دمج المقاربات الثلاثة، يتَّضح أن ضعف الحراك الشعبي العربي تجاه غزة ليس نتيجة عامل واحد، بل نتاج تفاعل معقَّد بين القمع، والبنية الاقتصادية والسياسية، والتحولات الثقافية والاجتماعية.

في مصر والأردن، أدَّى القمع المباشر والقيود الأمنية والسياسية إلى تقليص الفعل الشعبي إلى فعل رمزي أو إعلامي.

(1) Middle East and North Africa Economic Update, World Bank, April - October 2023 editions, available at: https://tinyurl.com/4rxkmsva

(2) Global Employment Trends for Youth 2024, International Labour Organization, 12 Augest 2024, available at: https://tinyurl.com/39pp34ba

(٣) استطلاع رأي أجراه معهد واشنطن للسياسة الشرق أوسطية في ديسمبر ٢٠٢٣، يظهر أن حوالي ٩٦٪ من السعوديين يرفضون تطبيع العلاقات مع إسرائيل كرد فعل على العدوان على غزة. هذا يعكس أن التضامن موجود، لكن لا يعني أن الدعم الشعبي يتحول تلقائيًا إلى فعل مؤثر أو ضغط على السياسات الرسمية، انظر: Saudis overwhelmingly oppose ties with Israel, poll finds, spokesman Review, from The New York Times, 22 December 2023، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/4t7dy9wv

وفي المغرب، شكّلت التبعية الاقتصادية والسياسية حاجزًا أمام التأثير الشعبي، رغم نشاط الاحتجاج الرمزي المكثّف. أمّا اليمن، فكانت هناك ظروف استثنائية مكّنت التضامن الشعبي من التحوُّل إلى فعل ملموس من خلال عمليات عسكرية محدودة ودعم شعبي جماهيري. وفي لبنان وسوريا، أدّى تداخل التوتر الأمني الداخلي مع الهجمات الإسرائيلية إلى الحدِّ من الفعل الجماهيري، فيما بقي النشاط الأكاديمي والطلابي في المنطقة العربية والإسلامية بشكل عام رمزيًّا، بل ومعدومًا في كثير من الحالات، في مقابل ذلك الزخم الهائل الذي ملأ الجامعات الغربية.

دلالات الصمت الشعبي العربي تجاه حرب غزة ٢٠٢٣-٢٠٢٥:

يطرح الصمت الشعبي العربي إزاء حرب الإبادة على غزة (٢٠٢٣-٢٠٢٥) أسئلة حول العلاقة بين الشعوب العربية وقضيتها المركزية، ومدى انعكاس ذلك على شرعية الأنظمة، وعلى موقع المقاومة الفلسطينية في وجدان الأمة. فبينما كان يُنتظر أن يشكل حجم الفظائع المرتكبة في غزة لحظة استنهاض جماهيري واسعة، جاء المشهد في أغلب الدول العربية محكومًا إما بالغياب التام للفعل الشعبي أو بانحصاره في تعبيرات رمزية محدودة.

- **تحوُّل مكانة القضية الفلسطينية من مركزية إلى هامشية وجدانية:** ففلسطين، رغم أهميتها التاريخية، لم تعد تمثِّل محورًا للفعل الشعبي الجماعي كما كانت في موجات التضامن خلال انتفاضات ١٩٨٧ و٢٠٠٠ أو خلال حروب غزة السابقة. تبرز القضية الآن كموضوع وجداني أو رمزي يُستحضر في المناسبات والبيانات، دون قدرة على الحشد الشعبي المؤثر على السياسات الرسمية والوقائع الميدانية. ويظهر ذلك بقوة في الشوارع المصرية واللبنانية والسورية.

- **إضعاف الشعور بالفاعلية الجماعية:** يعكس الصمت إدراكًا ضمنيًّا من الشعوب بعدم قدرتها على التأثير العملي على نتائج الصراع أو على السياسات الإقليمية؛ ما يترك انطباعًا بأن العلاقة مع القضية أصبحت تمثيلية رمزية أكثر منها علاقة عملية، حيث تتعاطف الشعوب شعوريًّا لكنها لا تتحرّك بشكل جماعي ملموس.

- **تراجع الدور الاجتماعي للقيم التضامنية التقليدية:** التزام الصمت يعكس، في كثير من الحالات، تغيُّرًا في القيم الاجتماعية المرتبطة بالتضامن مع القضايا العادلة، وتحول جزء من اهتمام الجماهير إلى قضايا محلية أو شخصية؛ ما يعطي دلالة على تراجع القدرة على التعبير الجماعي عن التضامن خارج إطار الخطابات الرمزية أو الحملات الرقمية.

- **انعكاسات على شرعية الأنظمة:** الصمت الشعبي يمكن أن يُستغل لتضخيم صورة الاستقرار، لكنه في الواقع يضع الأنظمة أمام فجوة في الشرعية الرمزية والسياسية بسبب إدراك المواطنين للتناقض بين الشعارات الرسمية والقمع الفعلي.

خاتمة: قراءة في المفارقة ودلالات الصمت الشعبي

تظهر دراسة الحراك الشعبي العربي تجاه حرب غزة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ مجموعة من النتائج الدالة على تداخل العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، والتي ساهمت في استمرار صمت جماهيري ملحوظ رغم حجم المجازر الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل.

أولا، يُبرز تأثيرُ الصمت على المقاومة الفلسطينية بشكل واضحٍ غيابَ الدعم الشعبي الفعلي الذي قلَّل من القدرة الاستراتيجية للمقاومة على استغلال الموارد الخارجية، وأدّى إلى زيادة الاعتماد على الجهد الداخلي تحت الحصار. وأظهر الصمت أنه ليس مجرد ظاهرة اجتماعية بسيطة، بل يشكِّل عاملا يضاعف الأعباء الإنسانية والعسكرية على القطاع، ويحد من فاعلية المقاومة على الصعيد السياسي.

ثانيًا، دَلَّ الصمت على تحولات العلاقة بين الشعوب والقضية الفلسطينية. فقد أضحى التعامل مع غزة في غالبية البلدان العربية رمزيًّا وجدانيًّا، بدل أن يكون محورًا للتحرك الجماعي الملموس، كما كانت القضية سابقًا خلال انتفاضات ١٩٨٧ و٢٠٠٠، وحروب غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠١٤. هذا التحول

يحمل دلالات اجتماعية وثقافية مهمة، إذ يعكس تراجع الشعور بالفاعلية الجماعية، وانحسار دور القيم التضامنية التقليدية، وتحول العلاقة مع القضية إلى مسار وجداني أكثر من كونه سياسيًّا.

ثالثًا، يوضح رصدُ الحراك الداخلي لكل دولة مدى تفاوت حدود التحرك الشعبي وتأثير الصمت على المستوى الوطني. ففي مصر والأردن ودول الخليج بدرجة أقل نسبيًّا، أُجهضت التظاهرات والوقفات التضامنية بالقمع الأمني والاعتقالات، بينما شهد المغرب نشاطًا شعبيًّا محدودًا في الموانئ لمنع وصول الأسلحة، ما يعكس تباين قدرة الشعوب على تحويل التضامن الرمزي إلى فعل ملموس وفق السياق السياسي الداخلي. وفي اليمن ولبنان وسوريا، تداخل التضامن مع أولويات أمنية وسياسية محلية في ظل ما تلقاه هذه الدول نفسها من عدوان إسرائيلي.

وأخيرًا، تظل هناك مفارقة واضحة بين الحراك العربي والغربي؛ ففي الوقت الذي بقيت الشعوب العربية والإسلامية مكتوفة الأيدي إلى حدٍّ كبير، شهدت الجامعات الغربية، لا سيما في الولايات المتحدة وبريطانيا، حملات واسعة من الاعتصامات الطلابية والمقاطعات الأكاديمية، ما يعكس قدرة الجمهور الغربي على ترجمة التعاطف إلى فعل جماعي ملموس، في حين لم تتمكَّن غالبية الجماهير العربية من تحقيق تأثير مماثل على سياسات أنظمتها أو على الواقع الميداني في غزة.

إن ما يترتب على هذه الدلالات مجتمعة هو إدراك أن الصمت الشعبي ليس مجرد ظاهرة عابرة، بل يشير إلى تغيرات عميقة في العلاقة بين الشعوب والقضايا المركزية، وتوازنات القوة الداخلية والخارجية، ومستوى الشرعية الجماهيرية، وقدرة المقاومة على الاستفادة من موارد الدعم الشعبي الإقليمي. كما أنه يفتح الباب لمناقشة كيفية إعادة بناء الروابط بين الشعوب والقضية الفلسطينية، سواء عبر الفعل الميداني المباشر أو من خلال التعبئة الرقمية والضغط السياسي المتكامل، بما يعزز قدرة المقاومة على الاستفادة من التضامن الشعبي في المستقبل.

الموقف التركي خلال عام ثان من العدوان: تجدد أم تراجع؟

عبد الرحمن فهيم*

مقدمة:

في أعقاب مشادة حامية وسجال ساخن في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس (٢٠٠٩) بين أردوغان وشمعون بيريز الرئيس الأسبق لدولة الاحتلال الإسرائيلي بسبب عدوان الاحتلال (٢٠٠٨-٢٠٠٩) على قطاع غزة؛ احتشد الآلاف من الأتراك في مطار أتاتورك بمدينة إسطنبول في وقت مبكِّر احتفاءً برئيس الوزراء رجب طيب أردوغان -آنذاك- الذي انسحب غاضبًا من مقاطعة مدير الجلسة له وهو يردُّ على ادِّعاءات "بيريز" حول هذا العدوان، في موقف مشبع بالرمزية والندِّية والانتصار للمظلومين التي كانت سمةً ثابتةً لخطاب أردوغان السياسي تجاه القضية الفلسطينية، فاستقبلتْه إسطنبول استقبالًا شعبيًّا حارًّا في المطار، إلا أن التصفيق واللافتات والهتاف لم يُغَطِّ على صوت التاريخ الذي صار يهمس بأن تركيا دخلت ساحة جديدة من السياسة الخارجية، حملت في طيَّاتها خليطًا من الكبرياء الأخلاقي والطموح الجيوسياسي. منذ ذلك الحين تحول أردوغان إلى أحد أهم الرموز السياسية في المنطقة، يُلهب المشاعرَ بخُطَبٍ حماسيَّة، وعبارات قويَّة تُدين الاحتلال وتُطالب بالعدالة، وصعود صورة تُروج لتركيا كمدافعٍ لا يكلُّ عن القضية الفلسطينية. لكن خلف ذلك ظلَّت آلات السياسة تعمل بوتيرة أخرى (أبطأ)، وأكثر (حسابًا) وأعقد (تقديرًا). وبين بريق الخطاب وصرامة التطبيق برز التباطؤ؛ خطوات عملية متأنِّية، إجراءات انتقائية بل أحيانًا متناقضة مع قوة الخطاب، وحسابات استراتيجية تُعيد صياغة كل صوتٍ شعبي إلى قرارٍ وسياسة لها ثمنها وحسابها، ودولة تقيس تبعات كل تحرُّك على ميزان المصالح والتهديدات. وقوة الخطاب والثورية في الشعارات هذه مع ضعف الفعل وبطئه بل وتناقضها أحيانًا مع السياسات تلك؛ بدأت تحيط أردوغان بوصمة الزعيم الإسلامي الأكثر «شعبوية» والأكثر «برجماتية». وبعد أكثر من عقد ونصف العقد من هذا الحدث في أغسطس ٢٠٢٥ وبعد ٦٩٢ يومًا (قرابة العامين) من عدوان إسرائيلي غاشم غير مسبوق وإبادة جماعية بحق أهل غزة أعلن وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" أن أنقرة أنهت جميع علاقاتها التجارية مع إسرائيل، في خطوة تصعيدية كانت متأخرة كثيرًا عن حجم الإجرام الصهيوني، وهو ما أثار التساؤل حول تأخُّر الفعل والسياسات عن قوة الخطاب التركي المندِّد بجرائم الاحتلال والمدافع عن المقاومة والرافض وصمها بالإرهاب والداعم للحق الفلسطيني في مقاومة المحتل والذي يمكن اعتباره الأكثر تقدُّمًا والأقل تحفُّظًا بالمقارنة مع خطاب الأنظمة العربية والغربية، والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة ليس فقط ما يقوله أردوغان أو ما يُوصم به، بل: **ما الذي يجعل بلاده تتوقَّف أو تتقدَّم حين تكون هناك حاجة لتحوَّل ثورية الخطاب إلى فاعلية السياسات، وكيف تُوازن بين خطابها الأخلاقي وضغوط الشارع وضمير الأمة وبين حدود الإمكان والواقعية الاستراتيجية وطموحاتها الجيوسياسية؟**

الشيء المؤكَّد في مسألة التقدير والحسابات أن جميع الجوار الفلسطيني ومن قبلهم دولة الاحتلال كانت لهم حسابات ومخططات عدَّة من: تطبيع ومشاريع للرفاه والتنمية وإعادة تعريف أسس السلام والحقوق، بشكل يصهر العدو المباشر للمنطقة وللأمة في بوتقة واحدة مع دولها ليتشكَّل "النظام الصهيوني العربي الجديد"، إلا أن الطوفان والمقاومة وضعا الجميع في حسابات لم يتجهَّزوا لها وفي محاسبة على مواقف صَدَعُوا بها دفعا عن حقوق الفلسطينيين لكنها تكاد تنمحي إذا ما لامسَتْ سياستهم الواقع الفلسطيني، والتي كانت كلها إمَّا

* باحث في العلوم السياسية.

مستسلمة أو متقبّلة لوضع القضية الفلسطينية طي النسيان، ولم تكن حسابات الأتراك عن ذلك ببعيد؛ حيث أتي الطوفان في سيق ترميم للعلاقات التركية-الإسرائيلية ضمن مخططات لمشاريع في الطاقة بين الجانبين ضمن رؤية تركية أوسع لريادة في مجال الطاقة. وفي ظلّ هذا المشهد المتشابك الذي تتقاطع فيه الاستراتيجيات وتتصارع فيه الأولويات، يبرز الموقف التركي من الحرب على غزة كواحد من أكثر الملفات تعقيدًا وإثارة للاهتمام والحيرة تجاه العدوان على غزة في عامه الثاني في السياسة الإقليمية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى سبتمبر ٢٠٢٥.

يهدف هذا التقرير إلى رصد وتحليل مسارات وتحولات الموقف التركي من العدوان على غزة خلال عامين (أكتوبر ٢٠٢٣-سبتمبر ٢٠٢٥)، مع تركيز خاص على العام الثاني، مستكشفًا انعكاسات ذلك على المشهد الفلسطيني والإقليمي. يسعى التقرير للإجابة على سؤال مركزي: هل مَثَّلَ المسار التركي تجدُّدًا في المواقف والاستراتيجيات أم شهد تراجعًا وحذرًا متزايدًا مع إطالة أمد الحرب وتعقُّد الظروف؟ كما يسلِّط الضوء على الديناميات الرئيسية التي شكَّلت هذا الموقف. **وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية:** يتناول الأول تحوُّلات ومسارات الموقف التركي خلال عامين، ويحلِّل الثاني المحدِّدات الاستراتيجية المؤثِّرة في هذا الموقف، بينما يقدِّم الثالث تقييمًا شاملًا له واستشرافًا لتطوراته تجاه العدوان الصهيوني على غزة.

أولًا - مسار الموقف التركي خلال عامين من الحرب

تميز الموقف التركي من الحرب على غزة بمزيج من الخطاب الثوري والممارسة البراجماتية. فقد تبنَّت أنقرة خطابًا هجوميًّا ضد إسرائيل، معتبرة ما يجري «إبادة جماعية» و«جرائم حرب»، لكنها في الوقت ذاته حرصت على ضبط حدود تدخلها بما لا يفتح مواجهة عسكرية مباشرة. وظلت القضية الفلسطينية إحدى ركائز السياسة الخارجية التركية، وخاصة في بعدها الإسلامي والإقليمي، غير أن هذا الموقف تأثر بعوامل داخلية (الرأي العام والاقتصاد) وعوامل خارجية (العلاقات مع واشنطن، والتوازنات الإقليمية). خلال العامين الماضيين، مَرَّ الموقف التركي بمحطات متدرِّجة من التصعيد السياسي والاقتصادي وصولًا إلى أشكال أكثر تشدُّدًا، دون المواجهة العسكرية.

أ) ملامح تطور الموقف التركي: الخطاب والممارسات

التطور الزمني: من الحياد الحذر إلى التصعيد المتدرج

عقب الأيام الأولى لمعركة "طوفان الأقصى" وما تبعها من عدوان إسرائيلي على غزة، ركَّزت التصريحات التي صدرت عن الرئيس رجب طيب أردوغان، ووزير الخارجية هاكان فيدان، والناطق باسم الحزب الحاكم عمر جليك وغيرهم من المسؤولين على شجب استهداف المدنيِّين، ورفض تعرُّض أي شخص بريء لأذى سواء في الأراضي الإسرائيلية أو الفلسطينية، واستعداد تركيا لكافة أشكال الوساطة بما في ذلك تبادل الأسرى في حال طلب الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ذلك. وفي هذه التصريحات، دعا المسؤولون الأتراك "جميع الأطراف" للهدوء والحكمة والعودة للحوار والمسار السياسي، مع التركيز على ضرورة تحقيق فكرة "حل الدولتين" كمخرج وحيد للمواجهة الحالية، ما عَدَّهُ البعضُ مساواةً ضمنية بين الجانبين[١].

وخلال هذه الفترة، تكرَّر على ألسنة السياسيِّين، وفي وسائل الإعلام التركية، مديح لوقوف تركيا على الحياد، وعدم دعمها أيًّا من الطرفين واستعدادها للعب دور الوسيط للتوصُّل لاتفاق سلام. كما أن تركيا، شأنها شأن الدول العربية والمسلمة التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لم تسحب سفيرها هناك للتشاور، ولا استدعاء سفير الاحتلال للاحتجاج[٢]. ورغم حادثة "مستشفى الأهلي المعمداني"، في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣، والتي أودت بحياة أكثر من ٥٠٠ شخص، فإن تركيا لم توجِّه تهمَ الإدانة لإسرائيل، وإنما اكتفت بتصريحات تؤكِّد إدانتَها للخسائر في أرواح المدنيِّين[٣].

(١) "حماس ليست إرهابيّة" ... هل تغير الموقف التركيّ من الحرب على غزة؟، الجزيرة نت، ٢ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/dHNR

(٢) المصدر السابق.

(٣) الرؤية التركية لتطورات الموقف في غزة، مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح

وقد تعرَّضت تركيا لانتقادات كثيرة بسبب موقفها المحايد من العدوان الإسرائيلي على غزة، من باب أن هذا الموقف يعدُّ تراجعًا عن مواقف تركيا نفسها في محطات أقل حدَّة ودمويَّة من قبل الاحتلال، مثل إرسال تركيا في عام ٢٠١٠ سفن مساعدات إنسانية ضمن أسطول بحري أكبر قرَّر التوجُّه من تركيا إلى غزة لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها، وكذلك عدم تناسبه مع حجم المأساة في قطاع غزة وجرائم الحرب التي ارتكبها الاحتلال، فضلًا عن عدم تناغمه مع نبض الشارع التركي الذي انتفض دعمًا لغزة وفلسطين[١]. ولكن مع بدء إسرائيل عمليتها البرية في قطاع غزة، في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣، بدأ الموقف التركي في التغير، وفي تبنّي خطابٍ أكثر دعمًا للمقاومة الفلسطينية وأكثر انتقادًا لإسرائيل.

الخطاب السياسي: من الدبلوماسية الهادئة إلى المواجهة المباشرة

تميَّز العام الأول بخطاب تركي حاول الموازنة بين الضغوط الشعبية الداخلية والاعتبارات الدولية. فقد بدأ بلهجة دبلوماسية محايدة، ثم تطوَّر إلى انتقادات متصاعدة دون قطع كامل للجسور. في المقابل، شهد العام الثاني تحوُّلًا جذريًّا في الخطاب، حيث تبنَّى أردوغان خطابًا ثوريًّا صريحًا، واصفًا إسرائيل بـ"شبكة القتل" ومقارنًا نتنياهو بهتلر، ومتحدثًا عن "الإبادة الجماعية" بشكل متكرِّر وأن إسرائيل "دولة إرهابية"[٢]. كما اختلف التعامل مع حماس بين العامين. ففي العام الأول، اكتفت تركيا بالدفاع عن حماس كـ"حركة تحرر وطني" والحفاظ على قنوات اتصال مع قياداتها. أما في العام الثاني، فقد تطوَّر هذا الموقف إلى استضافة علنية للوفود القيادية وتصريحات مباشرة بدعم المقاومة[٣]. وأن "حركة حماس ليست تنظيمًا إرهابيًا، وإنما مجموعة تحرر ومجاهدين تناضل لحماية مواطنيها وأرضها"[٤].

الإجراءات الاقتصادية: من التقييد الانتقالي إلى المقاطعة الشاملة

شكَّل الملف الاقتصادي أحد أبرز أوجه الاختلاف بين العامين. في العام الأول، اقتصرت الإجراءات التركية على رفع إسرائيل من قائمة وجهات الصادرات المستهدفة ووقف الدعم الرسمي للشركات المتعاملة مع إسرائيل[٥]. وكانت هذه إجراءات رمزية إلى حَدٍّ كبير، تسمح باستمرار التبادل التجاري عبر قنوات غير رسمية.

أمَّا في العام الثاني، فقد شهدنا تحوُّلًا جذريًّا في السياسة الاقتصادية، حيث أعلنت تركيا في مايو ٢٠٢٤ وقف جميع الصادرات والواردات مع إسرائيل، ثم أتبعتْها في أغسطس ٢٠٢٥ بإعلان قطعٍ كامل للعلاقات التجارية وإغلاق الموانئ أمام السفن

عبر الرابط التالي: https://2h.ae/TmWv

(١) حماس ليست إرهابيّة ... هل تغير الموقف التركيّ من الحرب على غزة؟، مصدر سابق.

(٢) راجع:

- كيف تعاملت تركيا مع تطورات حرب غزة؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصدر سابق

- الجديد في مواقف الدول والمنظمات الإسلامية من العدوان على غزة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/xwZZx

- أردوغان يدعو إسرائيل لإنهاء «الجنون» ووقف الهجمات على غزة، الشرق الأوسط، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ZDGik

(٣) راجع:

- أردوغان يؤكد دعمه لحماس ويعتبر نتنياهو من نازيي العصر، الجزيرة نت، ٩ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/gtUN

- أردوغان: "حماس" حركة "تحرر وطني"، روسيا اليوم، ٢٦ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٢ سبتمبر ٢٠٢٥، https://bit.ly/3VXAuOi

(٤) تطورات مواقف الدول والمنظمات الإسلامية غير العربية من العدوان على غزة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/kVWY

(٥) لماذا يتواصل توتر العلاقات التركية الإسرائيلية قبل حرب غزة وبعدها؟، أسباب، يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/gvqT

الإسرائيلية. ورغم ذلك ظلت الواردات التركية تتدفق على إسرائيل حيث بلغ حجمها في الأشهر من يناير إلى يوليو ٢٠٢٥ نحو ١,٩ مليار شيكل، وقد ردت تقارير عدة ذلك إلى سببين الأول أن الواردات التركية للأراضي الفلسطينية في الضفة يتم حسبها ضمن إجمالي الواردات في إسرائيل[١]، والثاني أن هناك تحاليل من التجار والمصدرين بنقلها لبلد ثالث (اليونان) ومنه نحو الأراضي المحتلة[٢]، كما أن تركيا علقت خططها واتفاقياتها المشتركة مع إسرائيل في مجال الطاقة لتصاعد العدوان على قطاع غزة[٣]، ورغم محاولات الحكومة التركية النأي بنفسها عن استمرار التبادل التجاري بين الجانبين إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن تركيا مازالت قناة لتدفق واردات الطاقة من أذربيجان لإسرائيل[٤]، إلا أنه اجمالًا فإنَّ هذه الإجراءات مثَّلت تصعيدًا غير مسبوق في العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية وجاءت خلاف خطط تركيا الاقتصادية مع إسرائيل.

الدبلوماسية الدولية: من الوساطة إلى المواجهة

في العام الأول، ركَّزت الدبلوماسية التركية على دور الوسيط، من خلال المشاركة في قمم طارئة ومبادرات إقليمية لوقف إطلاق النار. ورفع محامو حزب العدالة والتنمية دعاوى قضائية منفصلة ضد القادة الإسرائيليين، مستخدمة الآليات الدولية لمحاصرة إسرائيل قانونيًا[٥].كما انضمَّت إلى الدعاوى القضائية التي قدَّمتها جنوب أفريقيا ضد الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية[٦]. بينما في العام الثاني، تحوَّلت الدبلوماسية التركية إلى أداة ضغط مباشرة، حيث كثَّفت أنقرة من حضورها في المحافل الدولية، وشاركت في مطالبات بتطبيق قرار "الاتحاد من أجل السلام" ومتابعة جلساته[٧]، كما أكد أردوغان أن أنقرة ستواصل جهودها لعزل إسرائيل دوليًا[٨].

الدعم الإنساني: من المساعدات المحدودة إلى العمليات المنظمة

في المجال الإنساني، شهدنا تطورًا كمِّيًا ونوعيًا بين العامين. ففي العام الأول، قدمت تركيا إغاثات واسعة إلى غزة بإرسال ٦ طائرات إلى مطار العريش وبدعم بحري عبر سفينة للهلال الأحمر (٣٠٠٠ طن)، وأكد أردوغان أن إجمالي المساعدات وصل

---

(١) راجع:

- تركيا تستعين بجمعية مصدّرين لوقف ما تبقى من تجارة مع إسرائيل، الجزيرة نت، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4mRqm4K

- بعد حظر تصدير ٥٤ منتجا.. إسرائيليون يبحثون طرقا ملتوية للاستيراد من تركيا، الجزيرة نت، ١١ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4naDCSl

(٢) راجع:

- مقالة من تقرير بنك إسرائيل لعام ٢٠٢٤: تأثير الحظر التركي على الاقتصاد الإسرائيلي، بنك إسرائيل، ١٩ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4nDDPhS

- بعد حظر تصدير ٥٤ منتجا.. إسرائيليون يبحثون طرقا ملتوية للاستيراد من تركيا، الجزيرة نت، مصدر سابق

(٣) طه العاني، ما دلالات تعليق تركيا التعاون الطاقي مع إسرائيل؟، الجزيرة نت، ١ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4nEyF5a

(٤) راجع:

- بروز أذربيجان الغريب.. تحالف مع تركيا وصراع إيران وتعاون مع إسرائيل، الجزيرة نت، ٢٠ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/6WTPB

- أنس فيصل، النفط الأذربيجاني لا يزال يتدفق إلى إسرائيل عبر تركيا، ٣ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/9Y90y

(٥) آمنة فايد، كيف تعاملت تركيا مع تطورات حرب غزة؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٨ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/bZBSs

(٦) ماذا يعني انضمام تركيا لدعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل؟، الجزيرة نت، ٨ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/ywHLL

(٧) قرار "الاتحاد من أجل السلام" أداة الأمم المتحدة لتجاوز شلل مجلس الأمن، الجزيرة نت، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/4Wlhx

(٨) أردوغان: سنواصل عزل إسرائيل دوليا.. ومجازر الاحتلال ستسجله كدولة إرهاب ملعونة عالميا، الشروق المصرية، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/fkasE

نحو ٤٠,٠٠٠ طن عبر ١٩ طائرة و٧ سفن؛ موازيًا لذلك أُرسل فريق طبي (٢٠ طبيبًا) إلى شمال سيناء مع استعدادات لاستقبال ١٠٠٠ مريض (تركيز على سرطانيين)، ونسّقت جمعية "أطباء حول العالم" فرع تركيا مع وزارة صحة غزة للرعاية المنزلية، كما زار أردوغان المرضى في مستشفى بيلكنت وأعلن إعفاء طلاب غزة من رسوم الجامعات الحكومية[١]. وفي العام الثاني، تحوَّل هذا الدعم إلى عملية إغاثة منظَّمة، حيث أعلنت تركيا عن إرسال أكثر من ١٠١ ألف طن من المساعدات، وإنشاء جسور جوية وبحرية منتظمة، وتكثيف الرعاية الطبية للجرحى في المستشفيات التركية[٢].

ب) ملامح الموقف التركي من العدوان على غزة:

يمثِّل الموقف التركي من العدوان على غزة نموذجًا لسياسة خارجية معقَّدة تتداخل فيها الاعتبارات الأيديولوجية مع الحسابات البراجماتية. ومن خلال الرصد الشامل لتطور هذا الموقف، يمكن تحليله عبر خمسة محاور رئيسية تكشف عن طبيعة السلوك التركي وتناقضاته:

١- **على مستوى التصعيد والمواجهة**، تنقسم السياسة التركية بين مواجهة مباشرة وأخرى غير مباشرة، مع الحفاظ على مساحات لتجنُّب المواجهة الكاملة. ففي إطار المواجهة المباشرة، برز خطابٌ تركي حاد تجلَّى في تصريحات أردوغان التي وصف فيها نتنياهو بـ"المجرم القاتل" وأنه وريث "هتلر" والحقبة النازية واتهم إسرائيل بـ"الإبادة الجماعية"، كما ظهرت مواجهة دبلوماسية عبر خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي وقطع العلاقات التجارية بشكل كامل. أما المواجهة غير المباشرة فتمثلت في الدعم الدبلوماسي والقانوني من خلال الانضمام إلى دعوى جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية، والدعم الإعلامي الممنهج عبر تفنيد الرواية الإسرائيلية، والدعم الإنساني المستمر. ومع هذا التصعيد، حافظت تركيا على سياسات تجنُّب المواجهة المباشرة، وحرصت على الحفاظ على قنوات اتصال غير مباشرة فيما يتعلَّق بالشأن السوري.

٢- **من حيث المجالات والسياسات**، تنوَّعت الأدوات التركية بين الخطابية والدبلوماسية والاقتصادية. ففي الجانب الخطابي، تفاوتت اللهجة بين الخطاب الرسمي الحكومي المتصاعد والخطاب الإعلامي الموجَّه والخطاب الشعبي الداعم. وفي المجال الدبلوماسي، تنقَّلت أنقرة بين الدبلوماسية الثنائية مع إسرائيل وحماس، والدبلوماسية متعدِّدة الأطراف عبر الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، ودبلوماسية الوساطة الساعية لوقف إطلاق النار مع مجموعة الاتصال العربية-الإسلامية. أمَّا اقتصاديًا، فجمعت تركيا بين فرض عقوبات اقتصادية تدريجية حتى القطيعة الرسمية الشاملة، مع مواصلة الدعم الإنساني والطبي لغزة.

٣- **من ناحية التوقيت والسياق**، اتَّسم التحرك التركي بمزيج من السياسات الاستباقية وردود الفعل والمرونة التكتيكية. فكانت بعض السياسات استباقية كالمبادرات الدبلوماسية المبكرة والدعاوى القضائية الدولية. بينما جاء كثير من الإجراءات كردود فعل على التصعيد الإسرائيلي أو الضغوط الشعبية الداخلية أو المتغيرات الإقليمية ولم تتجاوز حدود التنديد والشجب أو محاولات إظهار الإمكانيات الدفاعية. كما أظهرت تركيا مرونة تكتيكية واضحة في التصعيد والتهدئة حسب الظروف، وتطبيق المقاطعة الاقتصادية بشكل انتقائي ثم شامل.

٤- **على مستوى الالتزام والثبات**، يظهر تحليل الموقف

(١) راجع:

- الرؤية التركية لتطورات الموقف في غزة، مرجع سابق.

- تركيا ترسل أكبر شحنة مساعدات إلى غزة عبر مصر! تحمل ٣ آلاف طن جُمع معظمها عبر تبرعات، عربي بوست، ٧ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/epNh

- أردوغان يؤكد دعمه لحماس ويعتبر نتنياهو من نازي العصر، الجزيرة نت، مصدر سابق

- الرؤية التركية لتطورات الموقف في غزة، مصدر سابق.

- قراءة تحليلية لدوافع وتداعيات الموقف التركي من الحرب الإسرائيلية على غزة، مصدر سابق.

(2) Alperen Aktaş; Esra Tekin, Türkiye has sent over 101,000 tons of humanitarian aid to Gaza, Anadolu Agency (AA), 19 August 2025 (updated 20 August 2025), Accessed: 27 September 2025, available at: https://bit.ly/47amQfQ

التركي تناقضًا بين سياسات ثابتة وأخرى متقلّبة. فمن ناحية، التزمت تركيا بمواقف ثابتة كالدعم الإنساني المستمر والموقف المبدئي الرافض للاحتلال والاعتراف بحماس كحركة مقاومة مشروعة. ومن ناحية أخرى، تذبذب مستوى التصعيد الخطابي ودرجة المواجهة الاقتصادية حسب السياق السياسي. كما برزت سياسات رمزية عديدة تمثلت في تصريحات حادة غير مترجمة إلى إجراءات ملموسة، ومبادرات دبلوماسية محدودة الفعالية، وخطاب ثوري غير متوافق مع الممارسة الفعلية.

٥- **أما من حيث العوامل المؤثرة**، فقد تشكَّل السلوك التركي بعوامل داخلية وإقليمية ودولية متداخلة. فمن العوامل الداخلية، استجابت الحكومة للضغوط الشعبية والمظاهرات الحاشدة، ووازنت بين الاعتبارات الانتخابية والصراعات الحزبية، وارتبطت القرارات بالأوضاع الاقتصادية الداخلية الصعبة. وعلى الصعيد الإقليمي، تأثر الموقف التركي بالتنافس على قيادة المشروع الفلسطيني، وتطور العلاقات مع مصر وإيران والسعودية، والانشغال بالملف السوري وموقفها من قسد. دوليًا، السياسة التركية كانت في صدام مع الموقف الأمريكية والأوروبية، لكن مع بعض التحلحُل الأوروبي برزت أمامها فرص أكبر للتصعيد.

من خلال ما سبق، تبرز عدَّة أنماط للتحرُّك مهيمنة على السياسة التركية: النمط الازدواجي الذي يجمع بين الخطاب الثوري والممارسة البراجماتية، والنمط التكتيكي الذي يتَّسم بالمرونة والتكيُّف مع المتغيّرات، والنمط التفاعلي الذي يكون في الغالب رد فعل للأحداث لا مبادرًا بها، والنمط الرمزي الذي يهتم بالبُعد الدعائي والإعلامي أكثر من الفعالية الميدانية. هذه الأنماط مجتمعة تساعد في فهم تعقيدات الموقف التركي وتوقُّع مساراته المستقبلية في ظل استمرار العدوان على غزة.

ثانيًا- المحددات الاستراتيجية للموقف التركي

يمثِّل الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة حالةً استثنائيةً في دراسة السياسة الخارجية، حيث يتشابك العامل الأخلاقي مع الحساب الاستراتيجي في تشكيل واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا في السياسة التركية المعاصرة. فمنذ انطلاق عملية "طوفان الأقصى" في أكتوبر ٢٠٢٣، أظهرت أنقرة مسارًا متقلِّبًا يجمع بين الخطاب الثوري والممارسة البراجماتية، مما يطرح تساؤلًا جوهريًا: هل يشهد الموقف التركي تجدُّدًا مستمرًا أم أنه يسير نحو تراجع حذر؟

لا يمكن فهم هذا المسار المعقد من خلال المقاربات التقليدية التي تفصل بين العوامل الداخلية والخارجية، بل يتطلَّب تحليلًا متكاملًا يربط بين مستويات متعدِّدة. فالتجدُّد الظاهر في الخطاب السياسي الحاد والقطع التدريجي للعلاقات التجارية مع إسرائيل يقابله حذر واضح في تجنُّب المواجهة العسكرية المباشرة، ممَّا يُشير إلى وجود معادلة لعوامل داخلية وخارجية أثَّرت في القرار التركي خلال العامين الماضيين. يُقَدِّمُ هذا القسم إطارًا تحليليًّا لفهم هذه المعادلة من خلال أربعة محاور رئيسية: المحدِّدات الداخلية التي تضغط على صناع القرار من الداخل، والمحدِّدات الإقليمية التي تشكِّل البيئة الجغرافية السياسية المحيطة، والمحدِّدات الدولية التي تمثل الإطار العالمي الأوسع، وأخيرًا محدِّدات الأمن القومي التي تعبِّر عن المخاوف الاستراتيجية العميقة.

أ) المحدِّدات الداخلية:

يطرح الموقف التركي من العدوان على غزة تساؤلات مهمَّة حول تأثير العوامل الداخلية في توجيه السياسة الخارجية التركية. فقد شهد هذا الموقف تطوُّرًا ملحوظًا من موقفٍ حذرٍ ومتردِّد في البداية إلى موقف أكثر حدَّة وانتقادًا لإسرائيل، مما يعكس تأثير مجموعة معقدة من العوامل الداخلية؛ السياسية والاقتصادية والشعبية.

١- الضغوط السياسية الداخلية

واجهت الحكومة التركية ضغوطًا سياسية داخلية كبيرة من مختلف الأطراف السياسية لاتخاذ موقف أكثر حدَّة من إسرائيل. فقد وقَّعت جميع القوى السياسية في البرلمان التركي على بيان مشترك يُدين إسرائيل في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣. كما أعلن زعيم حزب الحركة القومية دولت باهتشلي، شريك حزب العدالة والتنمية في التحالف الحاكم، أن تركيا يجب أن تتدخَّل

عسكريًّا في غزة إذا لم يتمَّ وقف إطلاق النار[١]. من جانب آخر، استغلَّ حزبُ السعادة الجديد، وهو حزب إسلامي محافظ، موضوع غزة في حملته الانتخابية، وانتقد الحكومة لعدم قطع جميع العلاقات التجارية مع إسرائيل، بل وصل الأمر إلى القول بأن كل صوت لحزب العدالة والتنمية يشبه إرسال رصاصة للجيش الإسرائيلي لمواصلة "الإبادة الجماعية" في غزة[٢]. هذه الضغوط الداخلية دفعت الحكومة التركية تدريجيًّا إلى تبنِّي مواقف أكثر حدَّة، فأعلنت في أبريل ٢٠٢٤ عن حظر تصدير ١٠١٩ منتجًا إلى إسرائيل عبر ٥٤ قطاعًا، وفي مايو ٢٠٢٤ يتم وقف كامل للتجارة بما في ذلك تبادل العبور والمناطق الحرة[٣].

شكَّلت انتخابات البلدية التي جرت في ٣١ مارس ٢٠٢٤ نقطة تحوُّل مهمَّة في المشهد السياسي التركي، حيث تعرَّض حزب العدالة والتنمية لأكبر هزيمة انتخابية منذ وصوله إلى السلطة في عام ٢٠٠٢. فازت المعارضة الممثَّلة بحزب الشعب الجمهوري بنسبة ٣٧,٧٧٪ من الأصوات مقابل ٣٥,٤٩٪ لحزب العدالة والتنمية[٤]. هذه الهزيمة لم تكن مفاجئة تمامًا، فقد كانت نتيجة لعوامل داخلية متراكمة أهمها الأداء الاقتصادي المتراجع والتضخُّم المرتفع. وفقًا لاستطلاع أُجري في فبراير ٢٠٢٤، أعرب ٨٥٪ من المشاركين أن أكبر مشكلة تواجه تركيا هي الاقتصاد[٥]. ما يثير الاهتمام هو أن الموقف من الحرب على غزة لم يكن من بين الأسباب الأولى لهزيمة الحزب الحاكم وفقًا لاستطلاعات الرأي؛ فقد أجْرت مؤسسة ASAL للدراسات واستطلاعات الرأي، استطلاعًا للرأي لرصد أسباب تراجع أصوات الحزب في الانتخابات المحلية هذا العام. وأرجع ٥١,٩٪ من المشاركين سبب الخسارة إلى الوضع الاقتصادي، التضخُّم، غلاء المعيشة، في المرتبة الأولى، وجاءت قضية عدم رفع الحكومة معاشات المتقاعدين في المرتبة الثانية بواقع ١٣,٤٪، تلا ذلك اختيار المرشَّح الخاطئ بالمرتبة الثالثة، كأسباب رئيسية لخسارة الحزب الحاكم في انتخابات البلديات[٦].

٢- الأزمة الاقتصادية

تعتبر الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تركيا منذ عام ٢٠١٩ أحد أهمِّ العوامل الداخلية التي شكَّلت الموقف التركي من الحرب على غزة. فقد واجهت الحكومة التركية تحديات اقتصادية جمَّة تمثَّلت في ارتفاع التضخُّم إلى مستويات قياسية وصلت إلى ٨٥,٥٪ في أكتوبر ٢٠٢٢، وانهيار قيمة الليرة التركية، وزيادة تكاليف المعيشة بشكل حاد[٧]. هذه الأزمة الاقتصادية أجبرت الحكومة التركية على إعادة ترتيب أولوياتها السياسية، حيث أصبحت الاعتبارات الاقتصادية محورًا أساسيًّا في تشكيل السياسة الخارجية التركية. وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أكَّد في مقال له أن "العنصر الاقتصادي للسياسة الخارجية سيحظى باهتمام خاص في الفترة المقبلة"[٨]. في هذا السياق،

(1) Krzysztof Strachota, Turkey's harsh response to the conflict in Gaza, Centre for Eastern Studies (OSW), 23 October 2023, Accessed 27 September 2025, available at: https://2h.ae/rMLtJ

(2) Basil AlMohammed, From rival to foe: Why Turkey now views Israel as a threat, The New Arab, 11 September 2025, Accessed 27 September 2025, available at: https://bit.ly/4h93hsY

(3) تركيا تؤكد قطع علاقاتها التجارية مع إسرائيل وإغلاق موانئها أمامها، الجزيرة نت، ٣٠ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4njeHwA

(4) Punishing Erdogan? Analyzing the defeat of Turkey's Justice and Development Party, 17 April 2024, Accessed 27 September 2025, available at: https://2h.ae/ydYj

- الانتخابات البلدية التركية: هل تمثل نقطة تحول في المشهد السياسي؟، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ٤ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/nvnmh

(5) Look:

– Ramyar D. Rossoukh, Beyond Erdoğan: Lessons from Turkey's 2024 Local Elections, Crown Center / Brandeis University (publication), 1 May 2024, Accessed 27 September 2025, available at: https://2h.ae/rCAt

(٦) استطلاع رأي يرصد أسباب خسارة أردوغان للبلديات، زمان التركية، ٢٩ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/vpuM

(٧) ارتفاع التضخم في تركيا إلى ٨٥,٥٪ في أكتوبر.. أعلى مستوى منذ ١٩٩٧، العربية، ٣ نوفمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/fNbp

(8) Turkish Foreign Policy in an Unhinged World, Middle East Council on Global Affairs, 2024, Accessed: 27 September 2025,

كانت تركيا قد بدأت عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل في عام ٢٠٢٢، مدفوعة بشكل أساسي بالحاجة إلى الاستثمارات الخارجية والتعاون في مجال الطاقة. لقد جاء طوفان الأقصى ليقطع هذا المسار التطبيعي ويضع الحكومة التركية أمام تحدٍ كبير في موازنة احتياجاتها الاقتصادية مع التزاماتها السياسية والأخلاقية تجاه القضية الفلسطينية[١].

بعد فوز أردوغان في انتخابات مايو ٢٠٢٣، شكل حكومة جديدة بأهداف وطموحات اقتصادية واضحة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية. عين أردوغان محمد شيمشك وزيرًا للخزانة والمالية، وحافظة إركان محافظة للبنك المركزي، في إشارة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر تقليدية[٢]. كان من المتوقع أن تركز هذه الحكومة على تحسين العلاقات مع الغرب وتعميق التعاون الاقتصادي مع دول الخليج وإسرائيل. في هذا السياق، كانت تركيا قد بدأت مباحثات مع إسرائيل حول التعاون في مجال الطاقة، خاصة فيما يتعلق بنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية. لكن طوفان الأقصى في أكتوبر ٢٠٢٣ جاء ليفرض على تركيا التزامات سياسية وأخلاقية حطمت مساعي إعادة التطبيع مع إسرائيل. فقد اضطرت الحكومة التركية إلى إعادة ترتيب أولوياتها، حيث أصبح الموقف من الحرب على غزة يحتل مكانة مركزية في السياسة الخارجية التركية[٣].

٣- الرأي العام التركي والحرب على غزة:

تظهر استطلاعات الرأي أن الشعب التركي يدعم بقوة القضية الفلسطينية، حيث أعرب ٨٣٪ من الأتراك عن دعمهم لفلسطين في استطلاع أجري في يناير ٢٠٢٤[٤]. كما شارك عدد كبير من الأتراك في حملات مقاطعة المنتجات والشركات التي لها علاقة بإسرائيل، ونُظِّمَتْ مظاهرات واسعة في مختلف المدن التركية للتضامن مع غزة، كما تمَّ تنظيم احتجاجات أمام السفارة الإسرائيلية والقنصليات الأمريكية[٥]. هذا الدعم الشعبي القوي للقضية الفلسطينية شكَّل ضغطًا داخليًّا على الحكومة التركية لاتِّخاذ موقف أكثر حدَّة من إسرائيل.. ومع ذلك، يجدر الذكر أن استطلاعًا أجرتْه شركة ميتروبول في أكتوبر ٢٠٢٣ أظهر أن ٦٠,٩٪ من المستجيبين يفضِّلون بقاء الحكومة محايدة أو أن تلعب دور الوسيط في الحرب بين إسرائيل وحماس. هذا التضارب في الرأي العام يعكس التعقيدات التي واجهتْها الحكومة التركية في تحديد موقفها من الحرب[٦].

يمكن القول إن العوامل الداخلية التركية، وخاصة الأزمة الاقتصادية والضغوط الشعبية والسياسية، دفعت الحكومة

available at: https://bit.ly/47rNAty

(1) Shakovskaya, Barnashov, Malakhovsky, Danilov, Turkish-Israeli Relations: Partnership, Problems, Perspectives, Vol. 23, No. 4 (2023), available at: https://2h.ae/rCbDv

(2) Adam Michalski, Turbulent stabilisation: Turkey's economy under Şimşek's supervision, 9 July 2025, Accessed: 20 September 2025, available at: https://2h.ae/eAIV

(3) Look:

– Dr. Saeed Al-Hajj, Türkiye and "Al-Aqsa Flood" ... Variations in Reading and Discourse, Al-Mujtama Magazine, 29 October 2024, Accessed: 27 September 2025, available at: https://bit.ly/4olA3JF

– Murat Yeşiltaş, Türkiye's diplomatic and legal stand in Gaza crisis, Daily Sabah, 03 May 2024, Accessed 27 September 2025, available at: https://bit.ly/3J60kgj

(4) Zeynep Burcu Uğur; Ömer Demir; İbrahim Dalmış ،Public Opinion and Reaction to Israel's War on Gaza after October 7 in Türkiye, Insight Turkey (SETA/Foundation publication), Vol. 26, No. 2, Spring 2024, Accessed: 27 September 2025, https://bit.ly/3WJcDlG

(٥) إيلول آشكن أكجاي؛ أومر آشر تشوهادر، أنقرة.. احتجاجات أمام السفارة الأمريكية ضد مجازر إسرائيل في غزة، وكالة الأناضول، ٠٦ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/YFqu

(6) Aleksandra Maria Spancerska, Türkiye Seeks Mediator Role in Israel-Hamas War, Polish Institute of International Affairs (PISM), 15 November 2023, Accessed: 27 September 2025, available at: https://bit.ly/3WDiR6D

التركية إلى تبنّي موقف أكثر حدَّة من إسرائيل ممَّا كانت تنوي في البداية. لكن هذا التجدُّد في الموقف اصطدم بالواقع الاقتصادي التركي والحاجة إلى الحفاظ على علاقات مقبولة مع القوى الغربية، ممَّا أدَّى إلى موقف يجمع بين الخطاب الحادّ والفعل المحدود.

ب) المحددات الإقليمية

١- الصراع التركي-الإسرائيلي في سوريا:

تشكِّل التحولات الجيوسياسية العميقة في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ إطارًا جديدًا بالغ التعقيد لفهم تطوُّر الموقف التركي من الحرب على غزة، حيث نقلت الساحة السورية الصراع التركي-الإسرائيلي من دائرة الخطاب والدبلوماسية إلى مواجهة إقليمية مباشرة على الأرض، ممَّا فرض على أنقرة إعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية بين التصعيد دفاعًا عن القضية الفلسطينية من ناحية، ومواجهة التحديات الأمنية المباشرة في سوريا من ناحية أخرى.

خلق سقوط نظام الأسد فراغًا استراتيجيًّا حول سوريا، وحوَّلها إلى ساحة تنافس مباشر بين أنقرة وتل أبيب: المسافتان الجغرافية والاستراتيجية تقاربتا مع تقدُّم إسرائيلي حتى نحو ٢٠ كلم من دمشق ووجود تركي شمالًا وغربًا[١]، ما أدَّى إلى تصادم الرؤى الاستراتيجية؛ تركيا تدعم سوريا موحَّدة تحت سلطات انتقالية مدعومة منها، بينما تفضِّل إسرائيل حلولًا مجزَّأة وممرَّات نفوذ (مثل "ممر داود") تقوِّض الوحدة[٢]. نتيجة لذلك أعادت أنقرة توجيه جزء من مواردها واهتمامها من ملف غزة إلى التهديدات على حدودها الجنوبية، معتبرة مشاريع التقسيم خطًّا أحمر لأمنها القومي. الموقف التركي الآن متوازن: تصعيد خطابي ودبلوماسي لحماية مصالحها، مع إبقاء قنوات اتصال غير مباشرة لتجنُّب مواجهة مفتوحة مع إسرائيل على جبهتين، لأن مواجهة متزامنة في سوريا وغزة ستكون مكلِّفة وتعطِّل طموحاتها الإقليمية[٣].

في هذا الإطار، يمكن القول إن الموقف التركي من غزة لم يعد يُقرأ بمعزل عن الصراع الإقليمي الأوسع في سوريا، فتركيا اليوم توازن بين عدة أولويات: الحفاظ على مصالحها الأمنية في سوريا - مواجهة المشاريع التقسيمية الإسرائيلية - دعم القضية الفلسطينية، وإدارة العلاقة مع إدارة ترامب. في هذه المعادلة المعقدة، أصبحت غزة جزءًا من استراتيجية تركيا الإقليمية الشاملة وليست محورًا مستقلًّا بذاته كما كانت في الأشهر الأولى للحرب. وإن التحوُّلات في الساحة السورية لم تدفع الموقف التركي من الحرب على غزة نحو "التراجع" بالمعنى التقليدي، بل نحو إعادة تعريف الأولويات والأدوات. فبينما حافظت تركيا على مبادئها الداعمة للقضية الفلسطينية، فإنَّ أدوات تنفيذ هذه السياسة وتوقيتها أصبح خاضعًا لحسابات أكثر تعقيدًا ترتبط بالصراع على سوريا. وتجنب أي تصعيد غير محسوب أمام إسرائيل يعرِّض مصالحها الأمنية المباشرة في سوريا للخطر.

٢- العواصم العربية ودورها في تحديد نطاق التحرك التركي

مثَّل موقف بعض الدول العربية الوازنة في القضية الفلسطينية والرافضة لعملية السابع من أكتوبر ومعركة طوفان الأقصى ومن قبل ذلك حركة حماس والتي دخل بعضها في مسارات تطبيع ضمن اتفاق "أبراهام"؛ أحد العوامل المضيِّقة لنطاق التحرُّك التركي تجاه الحرب على غزة، فضلًا عن موقفها

(١) انهيار النظام السوري: فرصة لإسرائيل أم بداية مأزق جديد؟، ترك برس، ٢٢ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.turkpress.co/node/105357

(٢) راجع:

- رمضان بورصة، تصاعد التوتر بين تركيا وإسرائيل في سوريا، الجزيرة نت، ٢٥ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/rbVc

- هل اقترب الصدام بين تركيا وإسرائيل في سوريا؟، الجزيرة نت، ٢٤ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/dObg

(٣) هل هناك صراع خفي بين تركيا وإسرائيل في سوريا؟، بي بي سي عربي، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/47aWKtp

من تركيا نفسها وأن يكون لها دورٌ كبيرٌ في المنطقة ضمن إطار التنافس الإقليمي خاصة أن بعضها مرت بفترات صدام مع تركيا ومن وقت قريب دخلت في مرحلة إصلاح للعلاقات مع هذه الدول، على رأسها مصر والإمارات والسعودية.

فمنذ أبريل ٢٠٢٤ طرحت أنقرة مبادرات أمنية ودبلوماسية لتولي دور إقليمي في إدارة البعد الإنساني والأمني لغزة وقدمت مقترحات لآليات «ضامنة»، وترتيبات أمنية وممرَّات إغاثة، وإطارات تنسيق مع دول عربية وإسلامية حول الحوكمة بعد النزاع، لكنها واجهت رفضًا وتحفُّظًا من عواصم عربية، لا سيما من دول طبَّعت مع إسرائيل أو اتَّخذت مقاربات «واقعية» تفضِّل التهدئة الدبلوماسية، وتنظر بريبة إلى محاولات تركيا ترسيخ موطئ قدم وتأثير في الملف الفلسطيني، خصوصًا أمام الأمريكيين[١].

بعد الضربة الإسرائيلية لمقر حماس في الدوحة تجدَّدت مقترحات مصرية لإنشاء قوة عربية مشتركة كآلية ردع، واقتُرح إشراك قوات مصرية لتنظيم الحماية والحدود، مع تأكيد القاهرة أن الهدف رادع وتنظيمي لا إعلان حرب، لكن المقترح اصطدم بخلافات خليجية حول القيادة والبنية والصلاحيات ومخاوف من تصعيد، فتعثَّر تمريره عمليًّا. قطر، بدعم إماراتي وبوساطة رسائل واشنطن، راوحت بين إدانة رمزية والالتزام بتوصيات أمريكية بعدم الانخراط في خطوات عملية ضد إسرائيل، ما أعاد وفود القمة من واشنطن برسائل تقضي بالاعتماد على الضغوط الأمريكية عوضًا عن الإجراءات الميدانية، فحُدِّدَت المواقف الرسمية في القمة إلى بيانات إدانة فقط وأحالت مبادرات التصعيد إلى عزلة ودبلوماسية مقيدة[٢].
إن طموح أنقرة لقيادة الملف والفرض الأمني اصطدم بواقع عربي منقسم ونفوذ أميركي رادع؛ ورغم محاولات تركيا استثمار الفراغ السياسي وكونها تحظى ببعض الهوامش، لكن القيود العربية والخوف من مواجهة واشنطن تحول دون ترسيخ دور تركي عملي كامل على الأرض. لتشكل رغبة الدول العربية في تجنب الصدام مع واشنطن -الراعي الأساسي لإسرائيل- تجليًا لوهنٍ عربيٍّ وتبعية، وقد بدا هذا بوضوح في قمة الدوحة حيث تحولت التصريحات إلى "تظاهرة استرضائية" بلا إجراءات حقيقية. هذا الوهن ليس عاملًا وحيدًا لكنه عامل محوري يشكل "البيئة الإقليمية" التي تعمل ضمنها أنقرة، ويجسد العجز والانقسام البنيوي في الموقف الرسمي العربي والإسلامي؛ ما شجَّع تركيا على تصعيد الخطاب والسعي لدور أكبر لكنه أيضًا فرض قيودًا عملية عليها.

ج) المحددات الدولية:

١- تحولات وتطورات الموقف الأوروبي من العدوان:

تشهد الساحة الأوروبية تحولات جذرية في التعامل مع الحرب على غزة، حيث انتقلت دول عديدة من موقف الدعم التقليدي لحق إسرائيل في "الدفاع عن النفس" وإدانة حماس إلى مرحلة جديدة من النقد العلني والخطوات الدبلوماسية والعقابية ضد السياسات الإسرائيلية وفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية واعتراف رسمي بالدولة الفلسطينية. هذا التحول لم يَعُدْ مقتصرًا على دول بعينها، بل أصبح ظاهرة أوسع تشمل دولًا أوروبية كبرى ومؤسسات الاتحاد الأوروبي نفسه، مما يُشكل بيئة دولية جديدة تؤثر بشكل مباشر على حسابات جميع الأطراف الإقليميّين، بما في ذلك تركيا التي وجدت نفسها في بيئة دولية أكثر تقبُّلًا لمواقفها المتشدِّدة من إسرائيل.

ففي المرحلة الأولى من الأشهر الأولى للحرب اتخذت غالبية العواصم الأوروبية موقفًا منحازًا لإسرائيل، مؤكِّدةً "حقها في الدفاع" مع تجاهل واسع لمعاناة غزة. قادت شخصيات أوروبية بارزة زيارات دعم وإعلانات سياسية، وامتدَّ الدعم إلى تعاون

(1) Turkey attempts to establish a foothold in the Palestinian arena, Arab countries refuse, JERUSALEM POST, 25 April 2024, Accessed: 11 September 2025, available at: https://bit.ly/3K3qhgB

(٢) مصر تحيي مقترح «القوة العربية المشتركة»، الأخبار اللبنانية، ١٣ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٤ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/vkej

عسكري واستخباراتي (وألمانيا واصلت صادرات أسلحة). الانقسام بدا واضحًا في تصويتات الأمم المتحدة، ما كشف غياب رؤية أوروبية موحدة واستراتيجية متماسكة[١]. وفي المرحلة الثانية ومع ضغط الشارع الأوروبي والتقارير الحقوقية وتوثيق المأساة الإنسانية قلب ذلك المعادلة، فأثارت صدمة أخلاقية دفعت حكومات لإعادة تقييم مواقفها. برزت دول مثل إسبانيا وأيرلندا والنرويج وبلدان صغيرة أخرى في طليعة الإجراءات العملية: تعليق صادرات عسكرية، اعترافات دبلوماسية بفلسطين، ودعم واضح لمبادرات وقف النار، ما حوَّل الموقف من رمزي إلى عملي[٢]. ثم تبعها التحول الفرنسي والبريطاني، حيث انتقلت باريس من دعم أوَّلي إلى نقدٍ متزايدٍ وتهديداتٍ بعقوبات وبتنسيق دبلوماسي دولي، فيما قادتْ موجة اعترافات دبلوماسية لاحقًا، وفي سبتمبر ٢٠٢٥ أعلنت بريطانيا اعترافها الرسمي بدولة فلسطين، مع توقع انضمام دول أوروبية أخرى خلال قمة بشأن حل الدولتين، ما منح التحول زخمًا دبلوماسيًّا عمليًّا[٣]. التحول الأوروبي شمل حزمة إجراءات وأدوات ضغط متعددة؛ سحب سفراء، حظر دخول مسؤولين متهمين بالتحريض، تعليق تعاون عسكري وأكاديمي، وتصويتات برلمانية داعية لاعتراف بفلسطين وفرض عقوبات. مجتمعة، تُظهر هذه الإجراءات انتقال أوروبا من انحياز أحادي إلى استخدام أدوات ضغط متعددة الأوجه لإعادة تشكيل السلوك الدولي تجاه الصراع.

خلقت هذه التحولات الأوروبية في الموقف من الحرب على غزة غطاء دبلوماسيًّا أكبر وبيئة دولية جديدة أكثر تقبُّلًا للموقف التركي المتشدِّد من إسرائيل. فعندما بدأت تركيا مواقفها المتصاعدة من حماس وإسرائيل في أكتوبر ٢٠٢٣، كانت أنقرة تُصور سابقًا كطرف متشدد في موقف منعزل، خاصة بين الدول الغربية والأوروبية، وأصبحت الآن جزءًا من تيار دولي أوسع ينتقد السياسات الإسرائيلية. رغم أن التحولات الأوروبية وفَّرت لأنقرة غطاءً دوليًّا أوسع وقلَّلت من الكُلفة السياسية لمواقفها المتشدِّدة تجاه إسرائيل، فإن تأثيرها على قراراتها يظلُّ محدودًا؛ فالموقف التركي تشكَّل بدرجة أكبر لأسباب داخلية وإقليمية لا بدوافع أوروبية، وقد تستثمر أنقرة التحول الأوروبي لتوسيع هامشها الدبلوماسي دون أن تعتمد عليه، وفي الوقت نفسه فإن هذا التحوُّل الأوروبي جزئي ومقيَّد -فالدول الأوروبية لا تريد مواجهة كاملة مع إسرائيل أو الولايات المتحدة-، والخلاصة أن التحول الأوروبي مهم لأنه يتيح لتركيا شرعية ودعمًا دبلوماسيًّا أكبر لكنه لم يغير حساباتها الاستراتيجية الأساسية.

---

(١) راجع:

- ألمانيا تصدر أسلحة لإسرائيل بنحو نصف مليار يورو منذ ٧ أكتوبر، سكاي نيوز عربية، ٣ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/rPsI

- الجزيرة تكشف تفاصيل دعم الغرب لإسرائيل بـ ٦ آلاف رحلة عسكرية خلال عام، الجزيرة نت، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/rgZuN

- مصدر سابق: الاتحاد الأوروبي والحرب في غزة: تناقُص الأدوار الدبلوماسية وتعاظُم الهواجس الأمنية، https://2h.ae/tIuP

(2) Look:

– The Unit for Political Studies, Transformations in European Attitudes toward the Genocidal War on Gaza, Arab Center Washington DC (The Unit for Political Studies) / Doha Institute reproduction, 4 June 2025, Accessed: 27 September 2025, available at: https://2h.ae/JKuF

– Amnesty International, Europe: EU leaders' 'shameful' attempt at justifying Israel's genocide and war crimes against Palestinians, Amnesty International press release, 20 March 2025, Accessed: 27 September 2025, available at: https://2h.ae/dBKQ

- من الانحياز إلى التصدع: أفق التحول في المواقف الأوروبية من حرب الإبادة في غزة، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ٤ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/CAMP

(٣) راجع:

- ٤ دول غربية كبرى تعترف رسميا بدولة فلسطينية، سكاي نيوز عربية، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/ZlNQ

- الجزائر أولها...ما هي الدول التي اعترفت بدولة فلسطينية حتى الآن؟، فرانس ٢٤ (النسخة العربية)، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/PtFj

٢- إدارة ترامب: الشخصية المتقلبة والسياسات الثابتة

تشكِّل عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥ منعطفًا بالغ الأهمية في السياسة الدولية، وتحديدًا في الملف الفلسطيني والعلاقات الأمريكية التركية. بالنسبة لتركيا، تُثير هذه العودة مشاعر متضاربة بين الأمل في تحقيق تقدُّم نحو إنهاء الحرب في غزة، والخوف من سياسات قد تزيد المنطقة توتُّرًا وتنعكس سلبًا على المصالح التركية. بالإضافة لمخاوف من تأثير الشخصية المتقلِّبة للرئيس الأمريكي خاصة في ضوء السجل المتناقض لترامب في التعامل مع الحلفاء والشركاء الاستراتيجيين.

أول تلك التحديات رؤية ترامب لغزة وصدامها بثوابت أنقرة؛ حيث تقترح إدارة ترامب تحويل إدارة غزة بعد الحرب إلى سيطرة أمريكية مع تهجير جزئي وإعادة إعمار تجارية لتحويلها إلى «ريفييرا الشرق الأوسط»، وهو ما وصفه أردوغان بـ«العبثية والوحشية» مؤكِّدًا أن إخراج سكان غزة غير مقبول وأن الحل يجب أن يقوم على إنهاء الاحتلال وليس مشاريع استثمارية تغيِّب السكان، وتسير مقترحات ترامب بدافع اقتصادي تجاري بحسب لقاءات في البيت الأبيض جمعت ترامب مع جاريد كوشنر وتوني بلير لمناقشة «بيئة استثمارية» في غزة، وهو ما يتضارب مع رؤى أنقرة السياسية والإنسانية حول المستقبل الفلسطيني[١].

وتراهن أنقرة على إمكانية تحسين العلاقات مع إدارة ترامب المعتمدة على الصفقات (زيارة أردوغان المقررة إلى البيت الأبيض في ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥ ووعد بصفقات تجارية وعسكرية) واستغلال تركيز واشنطن على المواجهة مع الصين لصالح شراكات اقتصادية وعسكرية، مع آمال بحلِّ ملفات مثل صفقة إف-١٦ والعودة لبرنامج إف-٣٥ قبل نهاية ٢٠٢٥[٢]، سعى أردوغان لرفع التبادل التجاري إلى ١٠٠ مليار دولار، وأنه أقام «محادثات بنَّاءة» مع ترامب عندما التقاه على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطلب رفع قيود التعاون الدفاعي في محاولة لعزل الخلافات الإسرائيلية-التركية عن المصالح الأوسع مع واشنطن[٣].كما أن ترامب منح تركيا دورا أكبر بالاعتماد عليها لإقناع حماس بخطته من أجل إيقاف الحرب بغزة[٤].

---

(١) راجع:

- "ريفييرا الشرق الأوسط" مشروع أميركي للتهجير القسري بغزة، الجزيرة نت، ١٠ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/cRmy

- أردوغان: خطة ترامب بشأن غزة "عبثية"، سكاي نيوز عربية، ١٠ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Vs2Wrt

- أردوغان: حسابات أميركا خاطئة في الشرق الأوسط، الجزيرة نت، ١٤ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KnrVK5

(٢) راجع:

– Trump says to host Turkey's Erdogan at White House on Sept. 25, Reuters, 19 September 2025, Accessed: 27 September 2025, available at: https://bit.ly/3JaIk4h

– U.S. envoy expects Trump, Erdogan to resolve arms sanctions on Turkey this year -Anadolu, Reuters (reporting Anadolu), 30 June 2025, Accessed: 27 September 2025, available at: https://bit.ly/3IP4Akh

- رهان أردوغان على ترامب.. هل يعيد رسم العلاقات مع أميركا؟، سكاي نيوز عربية، ٢٦ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/42t44PB

- حِقبة جديدة من العلاقات الأمريكية التركية، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، ٢٦ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4pGGJE0

(٣) راجع:

- حِقبة جديدة من العلاقات الأمريكية التركية، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، ٢٦ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/qFOZ

- الرئيس أردوغان: سنحقق هدفنا مع واشنطن ببلوغ ١٠٠ مليار دولار في التجارة، وكالة الأناضول، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/SePZ

(٤) ترامب: قريبون من التوصل لاتفاق غزة.. وهذا الرئيس ساعدني، سكاي نيوز عربية، ٤ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/61oB0

ورغم التفاؤل ثمة تحفُّظ مشروع بسبب سلوك ترامب المتقلِّب، فقد سبق أن فرض عقوبات ٢٠١٩ على أنقرة بسبب حملتها على أكراد سوريا، وانقلب على الشراكة مع الهند وفرض رسومًا جمركية كبيرة على شركاء مثل الهند بسبب شرائها للنفط الروسي، والرسالة الأوضح هنا أن الشراكات الاستراتيجية والعلاقات الشخصية الجيدة لا تحمي من تقلُّبات ترامب المزاجية عندما يقرِّر تغيير مساره[١]، والأمر لا يتوقَّف فحسْب على الحلفاء، فقد شارك ترامب في حملة خداع وتواطؤ مع إسرائيل؛ حيث كشفت تقارير عن حملة تَمويه بين ترامب ونتنياهو حول ضرب إيران أشاع في نفس الحملة عن الودِّ والصداقة التي تجمعه بأردوغان ما قد ينزع المصداقية عن إشارات الود تلك، وهذا النمط من الخداع قد يجعل أنقرة أمام شكوك وتردُّد في الاعتماد على وعود أمريكية أمام حسابات أمنية حساسة[٢]، يُضاف لها الطابع اليميني والصهيوني المهيمن على إدارة ترامب.

وخلاصة الأمر؛ أن الخلاف بين رؤية ترامب في غزة وثوابت أنقرة السياسية والأخلاقية تجاه القضية الفلسطينية عميق. أنقرة قد تستفيد من مرونة ترامب تجاريًّا وعسكريًّا، لكنها تحتاج أن تكون حذرة من تقلُّبات الإدارة، وسجلَّات الخداع، وسجل العقوبات السابقة وميول إدارته الصهيونية والتي تجعل الاعتماد الكامل على وعود واشنطن مخاطرة استراتيجية.

د) محددات الأمن القومي

١- التصعيد الإسرائيلي ضد تركيا:

تشكِّل العلاقات التركية الإسرائيلية في فترة ما بعد عملية "طوفان الأقصى" نموذجًا لتعقيد التفاعلات الإقليمية، حيث لم يعد الصراع محصورًا في جبهة غزة فحسب، بل امتدَّ ليشمل ساحات أخرى، أبرزها سوريا، وتشكل التصريحات والتحركات الإسرائيلية المعادية لتركيا عاملًا محوريًّا في فهم تطوُّر الموقف التركي من الحرب على غزة. ففي الأشهر الأخيرة، شهدت العلاقات الثنائية تصعيدًا غير مسبوق، حيث انتقل الخطاب الإسرائيلي من انتقاد التصريحات والسياسات إلى تهديدات صريحة بشنِّ عمليات على الأراضي التركية.

تصاعد الخطاب الرسمي الإسرائيلي إلى مستوى تصعيدي نادر؛ هاجم نتنياهو أردوغان علنًا بقوله «هذه مدينتنا... ليست مدينتك» حول القدس، وردَّ أردوغان بوصفه «يثير غيرة هتلر»، بينما ربط مسؤولون إسرائيليُّون النشاط التركي في القدس بمحور يضم قطر وحماس. تحوَّل الخطاب إلى تهديدات عملية: وزيران في المجلس الأمني المصغر لم يستبعدا استهداف قيادات حماس على أراضٍ تركية، ما دفع أنقرة للتحذير من إمكانية توسع الهجمات الإسرائيلية وخلق قلق حقيقي حول كونها «التالية في القائمة» واتخاذ تدابير أمنية لحماية المكونات الحساسة وقيادات المقاومة[٣]. وفي خطوة رمزية وإثارية، اعترف

---

(١) راجع:

- هدد بتدمير اقتصادها.. ترامب يفرض عقوبات على تركيا تشمل ثلاثة وزراء، الجزيرة نت، ١٥ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/481TGSt

- ترامب يعلن فرض أولى العقوبات على تركيا، رويترز، ١٤ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4msSgnq

- صحف: ترامب نسف ما بناه أسلافه مع الهند ودفعها لحضن الصين وروسيا، الجزيرة نت، ١ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/48v5VHb

- قرار ترامب بشأن التأشيرات يشعل التوتر بين الهند وأميركا، الجزيرة نت، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3K9EJ6Z

(٢) راجع:

- مسؤول إسرائيلي: ترامب شارك بخطة خداع إيران بأن الهجوم غير وشيك، وكالة الأناضول، ١٣ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46xsY1D

- محمد محمود السيد، كيف خدعت إسرائيل إيران بهجومها المفاجئ؟، المستقبل للدراسات، ١٣ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/47rOXII

(٣) خسائر بمليارات الدولارات وصدام محتمل.. هل تهور إسرائيل في مواجهة تركيا؟، عربي بوست، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/PxMH

نتنياهو في ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥ بالمذابح الأرمنية كـ«إبادة جماعية» في خطوة تحمل أبعادًا دبلوماسية وتُقرأ في سياق التوتُّر مع تركيا ثم أضاف هجومًا كلاميًّا على أردوغان باستحضار خلافات تاريخية حول قطع أثرية كـ«نقش سلوان»[١].

على صعيد التحالفات والقدرات، كشفت تقارير عن تزويد إسرائيل قبرص بمنظومة باراك إم إكس للدفاع الجوي، ما يعزِّز شبكة تعاون (إسرائيل - قبرص - اليونان) ويؤثر في موازين الرصد والردع شرق المتوسط ويثير حسابات تركية بشأن مجالها الجوي والبحري[٢]. كما شكَّل تقرير لجنة ناجل (يناير ٢٠٢٥) نقطة فارقة بتحذيره من طموحات تركية قد تستدعي الاستعداد لحرب محتملة مع تركيا، وأوصى بتخصيص ميزانيات ضخمة وتوسيع قدرات الضرب بعيد المدى والدفاع الجوي وبناء حاجز أمني ما يعكس تحولًا إسرائيليًّا من خطاب تأمين إلى تخطيط عسكري عملي لمواجهة سيناريوهات مواجهة متصاعدة مع تركيا[٣].

هذه التطورات تشكِّل إدراكًا تركيًّا بأن موقفها الداعم للقضية الفلسطينية أو تصعيدها ضد إسرائيل ليس مجرَّد موقف أخلاقي أو سياسي، بل جزءٌ من صراع استراتيجي أوسع، إن التصعيد الإسرائيلي ضد تركيا لم يدفع أنقرة إلى "التراجع" عن موقفها المناهض للعدوان على غزة، بل أدَّى إلى "تجدُّدٍ" أكثر تعقيدًا في استراتيجيتها. لقد عزَّز هذا التصعيد قناعة تركيا بأن إسرائيل تشكل تهديدًا وجوديًّا للأمن القومي التركي، ممَّا دفعها إلى تعزيز قدراتها الردعية وتشديد خطابها. غير أن هذا التجدُّد لم يصل إلى حدِّ المغامرة بمواجهة عسكرية شاملة.

٢- العدوان على طهران والدوحة:

أدَّى اندلاع الحرب الإيرانية-الإسرائيلية (١٢ يومًا في ١٣-٢٥/٢٤ يونيو ٢٠٢٥) ومحاولة اغتيال قيادات حماس في الدوحة (سبتمبر ٢٠٢٥) إلى تحويل المخاوف التركية من قلق سياسي إلى تهديد أمني مباشر، فاعتُبرت تلك العمليات إشارات على قدرة إسرائيل على ضرب أهداف إقليمية فوق سيادة الدول[٤]. رفعت أنقرة حالة التأهب وعقدت اجتماعات أمنية رفيعة المستوى (اجتماع أمني مطول بين أردوغان ووزراء الدفاع والخارجية ورؤساء الاستخبارات) ثم تبنَّت خطوات دفاعية وسياسية استباقية، فيما حذَّر المتحدِّث العسكري من أن ضربات مثل تلك التي وقعت في الدوحة قد تتَّسع وتجرُّ المنطقة إلى كارثة، ممَّا زاد القلق حول أمان قيادات المقاومة المضيفة[٥]. وتحوَّل خطاب أنقرة من إدانات سياسية إلى تقييم أمني-

(١) راجع:

- ما دلالات إقرار نتنياهو الاعتراف بـ"الإبادة الجماعية" للأرمن؟، الجزيرة نت، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/mAhX

- نتنياهو: أردوغان وراء عدم تسليم تركيا نقشا تاريخيا لإسرائيل، وكالة الأناضول، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/jVwH

(٢) موقع بريطاني: الدفاع الجوي الإسرائيلي في قبرص يوسع نطاقه ليشمل تركيا، الجزيرة نت، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/qOGYJ

(٣) لجنة ناغل الإسرائيلية: علينا الاستعداد لحرب مع تركيا، الجزيرة نت، ٧ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، الساعة ١٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/iflV

(٤) محمد المشهراوي، تركيا متأهبة.. ما الذي يقلق أنقرة من هجوم إسرائيل على إيران؟، سكاي نيوز عربية، ١٤ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٥، https://2h.ae/MFVb

(٥) راجع:

- وزارة الدفاع التركية: نقف مع قطر بكل ما أوتينا من قوة ضد الهجوم الإسرائيلي، الجزيرة مباشر، ١١ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/RqHu

– Andrew Wilks and Abby Sewell, Turkey wary of Israeli threat following airstrike on Hamas in Qatar, Washington post, 14 September 2025, Accessed: 27 September 2025, available at: https://2h.ae/pNfx

– Türkiye wary over potential Israeli threat after Qatar attack: Report, Turkiyetoday, 14 September 2025, Accessed: 27 September 2025, available at: https://2h.ae/eveo

استراتيجي يضع إسرائيل بوصفها تهديدًا محتملًا للأمن القومي؛ هذا التجسيد العملي ظهر في تحسين القدرات الدفاعية وبلورة ردع عسكري وسياسي، وتحويل موقف تركيا من دعم سياسي أخلاقي لقضية غزة إلى جزء من استراتيجية دفاع شاملة[١]. يمكن القول إن الحرب الإيرانية الإسرائيلية وهجوم الدوحة أدَّيا إلى تجدُّد وتصعيد واضحين في الموقف التركي من دولة الاحتلال. هذا التجدُّد لم يكن مجرد استمرار لمواقف سابقة، بل كان تطويرًا نوعيًّا شمل عدَّة أبعاد: تحويل القضية من موقف سياسي إلى ضرورة أمنية، وتطوير قدرات عسكرية لدعم المواقف السياسية، وتبنِّي دور قيادي إقليمي في مواجهة إسرائيل. كما دفعتْها للاستعداد العسكري والتصعيد السياسي. وتوجيه رسائل ردع واضحة لإسرائيل بجاهزيَّتها عسكريًّا في مواجهة إسرائيل عبر القبة الفولاذية وصاروخ تايفون وشبكة الملاجئ وأن تركيا مستعدَّة لدفع الثمن للدفاع عن مواقفها.

لقد حوَّلت الحرب الإيرانية الإسرائيلية الموقف التركي من الحرب على غزة من موقف أخلاقي وسياسي إلى موقف أمني واستراتيجي، وهذا التحول يعني أن أي تراجع في الموقف التركي من القضية الفلسطينية أصبح مستبعدًا، لأن مثل هذا التراجع سيُفسر كضعف أمام التهديد الإسرائيلي، وهو ما لا يمكن لتركيا أن تتحمَّله في المناخ الأمني الحالي.

سقف النفوذ والتأثير التركي:

ثمة ثلاث دوائر رئيسة، إلى جانب عدة دوائر أخرى أقل أهمية -يمكن استخلاصها مما سبق- تفرض حدودًا واضحة، وإن اتسمت بالمرونة أحيانًا، على قوة تركيا وقدرتها على الفعل السياسي تجاه العدوان على غزة[٢]:

أولًا. البعد الاقتصادي: ترتبط تركيا ارتباطًا وثيقًا بالأسواق والاستثمارات الغربية، وتعتمد أجزاء مهمة من اقتصادها على رؤوس مال غربية وصادرات موجّهة إلى أوروبا والولايات المتحدة، كما تعتمد قطاعاتها الرئيسة على الاقتراض في الأسواق العالمية ومؤسسات الإقراض الدولية. لذلك تظل أنقرة بحاجة للحفاظ على علاقات وظيفية مع الغرب وتجنّب القطيعة التي قد تطيح بقدرتها الاقتصادية.

ثانيًا . المعارضة والصدام الإقليمي: تواجه الفعل التركي مقاومة من قوى جوار مثل إيران ومن دول عربية كبرى أو طامحة إقليميًا كالسعودية ومصر والإمارات، التي تعمل على تحجيم النفوذ التركي في الساحة العربية، خصوصًا في سوريا وليبيا والسودان، كما تسعى إلى احتواء أي توسع تركي يرى فيه البعض تهديدًا للمصالح الإقليمية وتصاعد في العداء والتهديد الإسرائيلي لتركيا في سوريا والتعاون العسكري مع اليونان.

ثالثًا . حدود الفعالية أمام القوى الكبرى: عندما تتقاطع مصالح الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين، تتقلص قدرة تركيا على الحسم؛ فنجاح أنقرة في حالات إقليمية مثل أذربيجان أو ليبيا كان ممكنًا لأن القوى الكبرى لم تكن طرفًا مباشرًا أو اتخذت موقفًا محايدًا، بينما فشلت أو اضطرت للمساومة حيث تداخلت مصالح هذه القوى (سوريا، شرق المتوسط، أوكرانيا، غزة).

أخيرًا. العامل الاقتصادي الداخلي: الأزمة المالية والعقوبات الأمريكية منذ ٢٠١٩، وتبعات جائحة كوفيد-١٩، فرضت على أنقرة مراجعات متكررة لخطواتها الخارجية ومحاولات لبحث بدائل اقتصادية؛ ومن ثم فإن الموقف التركي الحالي تجاه غزة

---

(١) راجع:

- إليس جيفوري، هل تركيا هي الهدف التالي لإسرائيل في الشرق الأوسط؟، الجزيرة نت، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/lkgu

- لوموند: تركيا تتوجس من ضربة إسرائيلية محتملة، الجزيرة نت، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/DwVa

- أردوغان: تركيا تبذل كلَّ ما يلزم لوقف وحشية عصابة نتنياهو الإجرامية في غزة، تي آر تي عربي، ١١ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/Zfmq

(٢) قيود خارجية: انعطاف الموقف التركي من غزة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٩ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/QBGAU

يقرأ في سياق تجنّب مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة والحفاظ على العلاقات الغربية وتسوية الاحتكاكات في شرق المتوسط-عوامل طويلة الأمد ستظل تشكل سقف قدرة تركيا على التحرك الإقليمي.

ثالثًا- الموقف التركي: تجدُّد أم تراجع؟

يمثِّل الموقف التركي من الحرب على غزة حالة معقَّدة تتجاوز ثنائية "التجدُّد" أو "التراجع"، فالموقف التركي ليس كتلة واحدة، بل هو مجموعة من السياسات المنفصلة تؤثر عليه قضايا عدَّة والتي تتحرَّك بسرعات واتجاهات مختلفة. فبينما نرى تصاعدًا في حدَّة الخطاب السياسي والدبلوماسي، نجد تدرُّجًا وحَذِرًا في الإجراءات الاقتصادية والعسكرية. هذا التباين يجعل هناك صعوبة في إصدار حكم واحد ينطبق على جميع جوانب الموقف. كما أن العوامل المؤثِّرة في السياسة التركية متناقضة أحيانًا. الضغوط الشعبية الداخلية تدفع نحو التصعيد، بينما الاعتبارات الاقتصادية والبيئة الإقليمية والدولية وشبكة العلاقات والتحالفات لدى تركيا وإسرائيل تدفع نحو الحذر، والنتيجة هي موقف هجين يجمع بين عناصر من كلا الاتجاهين. كذلك، ما يظهر من أداء أنقرة أنها تتبع استراتيجية طويلة المدى، حيث تفضِّل التحرُّك التدريجي الذي يحقِّق الضغط المستدام مع تجنُّب المخاطرة الكبيرة. وهذا النهج لا ينتمي بشكل واضح إلى خانة التجدُّد أو التراجع، إلا أنه إجمالًا يمكن القول إن الموقف التركي شهد تجدُّدًا في الخطاب والمواقف والسياسات، لكنه اقترن بتراجع نسبي في السياسات المباشرة مقارنة بالمواقف المعلنة. وهذا التجدُّد والتصاعد في الموقف الرسمي من إسرائيل وأحد أبعادها يكمن في العدوان على غزة:

فمن ناحية التجدُّد، فقد تجلَّى على مدى نحو ٢٣ شهرًا في انتقال من الحياد إلى مواجهة صدامية نسبيَّة، مع تنويع أدوات الضغط السياسي لتشمل خطابًا متصاعدًا، من الدعوات للتهدئة إلى وصف إسرائيل بـ"الدولة الإرهابية" ونتنياهو بـ"هتلر العصر الحديث"، وعقوبات اقتصادية أشمل، وإجراءات دبلوماسية، ودعمًا قانونيًّا دوليًّا، وصولًا إلى قطيعة سياسية واقتصادية جزئية مع إسرائيل وصولا لقطع العلاقات التجارية واللوجستية التجارية وإغلاق المجال الجوي أمام الطائرات الإسرائيلية. كما ظلت تركيا ثابتة على مبادئ مركزية مثل رفض تصنيف حماس كمنظمة إرهابية، ودعم القيادات الفلسطينية، ورفض التطبيع على حساب الحقوق الفلسطينية، مع سعيها لتحويل القضية إلى عنصر نفوذ إقليمي ضمن رؤية استراتيجية أوسع. ولم تَرْقَ إلى مستوى التدخُّل العسكري أو القطيعة الكاملة.

وبرز سقوط نظام بشار الأسد كعامل محوري مَهَّدَ لأنقرة هامشًا أوسع للتحرُّك في سوريا -بما في ذلك إمكانات إقامة قواعد ونفوذ عسكري يتيح قنوات مواجهة غير مباشرة مع إسرائيل- وفي موازاة ذلك شكَّل استهداف مكتب حماس في محطات إقليمية اختبارًا لقدرة التحالفات ودفع أنقرة إلى إعادة حساب مواقفها وتعزيز أدوات الحماية تجاه قيادات المقاومة الفلسطينية وتقييم إسرائيل من منافس أو خصم إلى تهديد للأمن القومي التركي. هذا التصعيد لم يقتصر على رَدّ فعل عاجل، بل تحوَّل إلى مبادرة إقليمية استغلت تغيرات جيوسياسية، لا سيما في سوريا، لتعزيز الحضور التركي وتحويل الصراع إلى ساحة نفوذ تتيح المناورة من دون الدخول في مواجهة مباشرة شاملة. ومع ذلك استمرَّ التواصل التركي-الإسرائيلي في مجالات محددة، مثل الاتفاق على خط ساخن لتفادي التصعيد العسكري في سوريا، وبقيت تركيا محطة لخطوط إمداد الاحتلال بالنفط والغاز من أذربيجان، وهذا الشقُّ هو ما يبرز منه جانب البرجماتية والتباطؤ التركي إلى جانب الثورية الخطابية ضد الاحتلال وجرائمه. وفي المقابل ثمة عناصر مخفِّفة تحد من تحويل التصعيد الكلامي إلى مواجهة كاملة: عضوية تركيا في الناتو وحساسية علاقتها مع الولايات المتحدة تضع سقوفًا على خياراتها العسكرية، والاعتبارات الاقتصادية وأهداف الحكومة التنموية تقيِّد أي رغبة في التصعيد، كما أن التوازنات الإقليمية المعقَّدة، وعلاقات أنقرة مع مصر وقطر والسلطة الفلسطينية، تقتضي ضبطًا في تحركاتها، فتصبح الاستراتيجية التركية مزيجًا من تصعيد استراتيجي ومناورة تكتيكية ضمن حدود القدرات والمصالح القومية.

كيف نفهم التحركات التركية؟

يمكن تقديم تصور أشمل عن طبيعة التحركات التركية من خلال خطاب لأردوغان خلال مشاركته في وضع حجر الأساس لمشروع مبنى جديد لوزارة الخارجية بالعاصمة أنقرة[1]، والذي يمثل نموذجًا مركزيًّا لفهم المسار الذي اتَّخذته تركيا في تعاملها مع العدوان الإسرائيلي على غزة وفي سياستها الخارجية عمومًا؛ حيث يُظهر التحليل المتعمِّق للخطاب أن الموقف التركي يتَّسم باستمرارية واضحة في المبادئ مع تصعيد متدرّج ومتنوّع في الأدوات والآليات. ويُبرز الخطابُ الإطارَ التاريخيَّ الذي تضع فيه تركيا نفسها، إذ يؤكِّد أردوغان على "شرف خدمة القدس لمدة ٤٠٠ عام" كأساسٍ شرعيٍّ لدورها الإقليمي. هذه الإشارة التاريخية ليست مجرد استحضار للماضي، بل تأكيد على الاستمرارية في المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية، ممَّا يعكس تجدُّدًا في الالتزام وليس تراجُعًا. كما أن اللغة المستخدمة في الخطاب تحمل دلالات تصعيدية واضحة، خاصة مع التوكيد على أن المسلمين "لن يتراجعوا قيد أنملة عن حقوقهم في القدس الشرقية". هذه العبارة لا تعكس فقط ثباتًا في الموقف، بل تشير إلى تصعيد في الخطاب السياسي، حيث تتحوَّل من الدفاع عن الحقوق إلى التأكيد على عدم التراجع عنها بأيِّ ثمن. ويقدِّم أردوغان رؤية استراتيجية شاملة تدمج بين القوة الناعمة والصلبة، حيث يشير إلى أن تركيا "تستخدم قوتها الناعمة، وأحيانًا أخرى قدراتها الصلبة". والربط الواضح بين القضية الفلسطينية والقضايا الإقليمية الأخرى، كما في الإشارة إلى سوريا واليمن ولبنان وقطر، يُظهر أن تركيا تتعامل مع الملف ليس كقضية منعزلة، بل كجزء من نسيج إقليمي متكامل، كما أشار إلي أن تركيا باتت اليوم دولة تلعب دورا فاعلا بالمنطقة، مضيفا "كما يفعل لاعب الشطرنج الماهر، نخطط لكل خطوة بأدق تفاصيلها ثم ننفذها بهدوء". وأن تركيا لن تقع في الفخ ولن ننجر إلى الاستفزازات"، أي أن التحرك التركي سيظل كما يظهر كثيف التقدير كثير الحسابات ولن يجاري قوة الخطابات، ويمكن القول إنه على مدى ١٥ عاما الأخيرة تحولت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى نمط من المواجهات المتقطعة غير المباشرة، تبرز فيه أوراق القوة والتأثير الجيوسياسي أكثر من المواجهة العسكرية المباشرة.

إن الموقف التركي من الحرب على غزة يمثل حالة دراسية معقَّدة تجسِّد التفاعل بين اعتبارات المصلحة الوطنية والهوية والرؤية الحضارية. فمن منظور الواقعية الجديدة، يمكن تفسير حرص تركيا على تجنُّب المواجهة العسكرية المباشرة مع إسرائيل رغم الخطاب الحادِّ بأنه نتاج حسابات دقيقة للتكلفة والعائد. فالأزمة الاقتصادية الداخلية المتمثِّلة في التضخُّم المرتفع وانخفاض قيمة الليرة، بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية والأوروبية والرهانات الجيوسياسية في سوريا، فرضت قيودًا عملية على القدرة التركية على التصعيد العسكري. هذه المعادلة البراجماتية تفسِّر لماذا اتَّسمت السياسة التركية بالحذر في الجانب العسكري بينما شهدت تصاعدًا في المجالات الأخرى.

من ناحية أخرى، يقدِّم مدخل البناء الاجتماعي مفتاحًا لفهم الاستمرارية في الدعم التركي للقضية الفلسطينية. فالهوية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى الضغط الشعبي الداخلي المتجلي في المظاهرات والحملات الشعبية، شكلت دافعًا قويًّا للتصعيد الخطابي والسياسي. كما أن الإرث التاريخي العثماني ودور تركيا كـ"حامية للمسلمين" أسَّسَا لرؤية استراتيجية تتجاوز الاعتبارات الآنيَّة. هذا البعد الهُوياتي يفسِّر لماذا حافظت تركيا على علاقاتها مع حماس ورفضت تصنيفها كمنظمة إرهابية، رغم الضغوط الدولية المتصاعدة.

أمَّا البعد المتِّصل بعمق مشروعها الحضاري فيتمثَّل من خلال خطابها الذي يقدِّم مشروعًا حضاريًّا بديلًا يواجه المشروع الغربي-الصهيوني. فمحاولة تركيا تقديم نفسها كقائدة للعالم الإسلامي تجلَّت في الخطاب الداعم المطلق للقضية

(١) أردوغان: كمسلمين لن نتراجع قيد أنملة عن حقوقنا بالقدس الشرقية، وكالة الأناضول، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/t6gXg

الفلسطينية، لكن هذه الرؤية اصطدمت بحدود المصلحة الوطنية كما ظهر في الممارسة البراجماتية عبر العلاقات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل. من خلال التحليل التطوري الزمني، يمكن تتبُّع تطور الموقف التركي عبر أربع مراحل رئيسية. بدأت بمرحلة التردُّد خلال الأشهر الأولى من الحرب، حيث اتَّسم الموقف بالحياد والحذر، ثم انتقلت إلى مرحلة التصعيد التدريجي مع بدء العمليات البرية الإسرائيلية. وبلغت الذروة التصعيدية خلال عام ٢٠٢٤ بإعلان المقاطعة الاقتصادية ورفع الدعاوى القضائية، لتستقرَّ أخيرًا في مرحلة التهدئة النسبية مع الحفاظ على الخطاب الحاد. وعبر المقارنة السياقية، يتبيَّن أن الموقف التركي تفوَّق في درجة تصاعده على مواقف العديد من الدول العربية مثل مصر والسعودية، لكنه بقي أقل حدَّة من الموقف الإيراني. كما أن مقارنته بالمواقف التاريخية لتركيا نفسها، خاصة خلال عدوان ٢٠٠٨ وحادثة مرمرة ٢٠١٠، تكشف عن استمرارية في المبادئ مع تجدُّد في الوسائل والأدوات، ويظهر من كل ما سبق أن الموقف التركي شهد تجدُّدًا خطابيًّا واضحًا من خلال استخدام مصطلحات حادة مثل "الإبادة الجماعية" و"جرائم الحرب" و"دولة الإرهاب" و"النازيين"، كما حقَّق تجدُّدًا دبلوماسيًّا عبر قطع العلاقات ورفع الدعاوى القضائية. لكنه في المقابل شهد تراجعًا في الفعالية على الأرض بسبب القيود الاقتصادية والجيوسياسية، فقد ظلَّ الدعمُ العسكريُّ المباشرُ شبه منعدم. وهذه الازدواجية بين الخطاب الثوري والممارسة الواقعية تمثِّل السِّمَةَ المركزيةَ للسياسة التركية، وهي نتاج التفاعل المعقَّد بين اعتبارات المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، والاعتبارات الهُوياتية المتجسِّدة في الضغوط الشعبية والإرث التاريخي، والرؤية الحضارية الساعية لقيادة العالم الإسلامي.

خاتمة:

وإجمالًا؛ يمكن القول إن الموقف التركي يتَّجه نحو تصعيد استراتيجي مدروس، يقوم على استمرارية المبادئ مع تجدُّد الوسائل، مستفيدًا من المتغيِّرات الإقليمية والدولية، ممَّا يجعله أقرب إلى "التصعيد المتدرّج" منه إلى "التراجع" أو "التجدُّد" بمفهومه البسيط. وبوصف تراكمي، يظهر أن عنصري التجدُّد والتصعيد هما السائدان في بنية الموقف التركي، بينما يمثِّل التراجع التكتيكي عاملًا مخفَّفًا لكنه ثانوي. فالتصعيد هنا ليس زيادة عابرة في الشدَّة بل تغيير نوعي في الطابع الاستراتيجي للموقف، إذ دمجت أنقرة القضية الفلسطينية في مشروع إقليمي أوسع وأدوات متعدِّدة القنوات (دبلوماسية - قانونية - لوجستية)، مع الحفاظ في الوقت ذاته على إدارة المخاطر والتهديدات على مشاريعها الوطنية والإقليمية، خاصة مع الأجندة الأساسية لحكومة أردوغان في ولايته الأخيرة. وخلاصة القول، إن الموقف التركي يمثل تصعيدًا استراتيجيًّا مصحوبًا بصبر تكتيكي، أي تصاعد في النبرة والفاعلية الرمزية والمؤسَّسية مع ضبط عملي يراعي حدود القدرات والتَّبعات. هذا التوصيف يتيح رصدًا منهجيًّا لتحولات مستقبلية السلوك التركي تجاه العدوان على غزة لتكوين تقدير موضوعي لمدى قدرة أنقرة على تحويل زخم الخطاب إلى تأثير عملي دائم، أو بالمقابل، تراجع تكتيكي، إذا تزايدت الضغوط الخارجية والداخلية.

ومن كل ما سبق يتَّضح أن الموقف التركي لم يسلك مسارًا خطِّيًّا واضحًا نحو التجدُّد أو التراجع، بل اتَّسم بطبيعة ديناميكية هجينة تجمع بين العناصر التصعيدية والاحتواء، في إطار استراتيجية أكبر تهدف إلى تحقيق توازن صعب بين المبادئ والمصالح في بيئة إقليمية بالغة التعقيد. كما أن الأمر لم يعد يتعلق فقط بالأزمة الإنسانية التي تتكشَّف في غزة، بل إن تركيا بدأت تنظر تدريجيًّا إلى إسرائيل باعتبارها تهديدًا للأمن القومي، حيث أصبح التوسع الإسرائيلي وهجماته في مختلف أنحاء المنطقة وتعين تركيا كتهديد في العقل الإستراتيجي الصهيوني والسعي لمحاصرة تركيا عسكريا؛ سببًا للقلق الاستراتيجي التركي ويعقد حسابتها بشكل أكبر تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية عمومًا وفي غزة خصوصًا.

إدارة ترامب الثانية وجديد السياسة الأمريكية تجاه الطوفان والعدوان

يارا عبد الجواد*

مقدمة:

في ظل العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة جاء تنصيب دونالد ترامب ليعود مرةً ثانية لتولي منصب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، حاملًا معه الكثير من الوعود والتهديدات لغزة ولطوفانها الجاري؛ وذلك بالسلام المزعوم من ناحية ومن ناحيةٍ أخرى بالتهجير القسري وبفتح أبواب الجحيم عليها -على حد تعبيره. فقد أتى دونالد ترامب مقدمًا نفسه مجددًا على الساحة السياسية بشخصية "الرجل القوي"، مستثمرًا في الصراع القائم لتأكيد حضوره السياسي من خلال وعود بالقضاء على "الإرهاب"، ودعم إسرائيل بلا قيدٍ أو شرط في حربها على غزة، مستهدفًا من وراء ذلك صورة الزعيم الحازم الذي لا يتهاون في حماية مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وفي الوقت نفسه، فإن الحسابات الاقتصادية حاضرة بقوة في سياسته ونهجه، فهو يسعى لجذب استثمارات خليجية ضخمة تصل إلى تريليونات الدولارات، مع الحرص على فصل ملف التطبيع العربي مع إسرائيل عن القضية الفلسطينية، في ظل سياسة تتعامل مع المنطقة كشبكة من الصفقات والمصالح لا كمنظومة متكاملة ذات بعد أخلاقي أو حقوقي، هذا بالإضافة إلى سعيه الحثيث أن يجعل إدارته وسياسته متباينة في كل شيء عن إدارة سلفه جو بايدن.

وفي ذلك الإطار، يأتي هذا التقرير للوقوف على سياسة ترامب تجاه الطوفان والعدوان، وتسليط الضوء على مستجدات السياسة الأمريكية في ظل ولايته، ويتضمن التقرير تقديم ملخص لسياسة بايدن ليكون بمثابة إرهاص ومنطلق، ثم الوقوف على سمات سياسة ترامب، وبناءً على ذلك يتم رصد لسياسته منذ توليه الرئاسة حتى سبتمبر ٢٠٢٥، وأخيرًا دلالات هذه السياسة وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية وكذلك مستقبل الولايات المتحدة كدولة عظمى.

أولا- السياسة الأمريكية نحو الطوفان والعدوان في ظل إدارة بايدن: خلفية وإرهاص

منذ اللحظة الأولى لعملية طوفان الأقصى وما تلا ذلك من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، أعلن الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن دعمه الكامل لإسرائيل، واصفًا هجوم حماس بأنه "عمل إرهابي" ومشبهًا إياها بالقاعدة وداعش، ومؤكدًا على "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، ولم يتطرق حينها إلى الضحايا المدنيين في غزة، بل تبنى بشكلٍ كامل الرواية الإسرائيلية، حتى في قضايا مثيرة للجدل، مثل انفجار مستشفى الأهلي (المعمداني) في غزة ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث اتهم حينها حركتي حماس والجهاد بلا مبرر أو دليل. وبلغ الانحياز مداه عندما صرّح بايدن برؤية "صور أطفال قُطعت رؤوسهم" وهو ما تبيّن لاحقًا أنه غير صحيح، ولكنه لم يتراجع عن موقفه.

وقد انعكس هذا الانحياز في التوجهات السياسية والإعلامية داخل الإدارة الأمريكية؛ إذ صدرت تعليمات للمسؤولين بعدم استخدام عبارات مثل "وقف إطلاق النار" أو "خفض التصعيد"، والتركيز بدلًا من ذلك على دعم هدف "القضاء على حماس". وتجلّى الانحياز أيضًا في التحركات الدبلوماسية؛ حيث سافر وزير الخارجية أنطوني بلينكن إلى إسرائيل في الأيام الأولى للحرب، مؤكدًا الدعم الأمريكي، وسعى لحشد دعم إقليمي وعربي لمواقف واشنطن، من خلال ممارسة ضغوط على الدول العربية لإدانة حماس والمساعدة في إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والأمريكيين[١].

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) موقف إدارة بايدن من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: خلفيات الانحياز وحساباته، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣،

أما في مجلس الأمن، فقد عرقلت الولايات المتحدة أي مساعٍ دولية لوقف إطلاق النار، مستخدمةً حق النقض (الفيتو) ضد عدة مشاريع قرارات، بحجة أنها "قد تُضعف الجهود الأمريكية الخاصة" التي لم تكن تهدف فعليًا إلى وقف العدوان، بل إلى منحه المزيد من الوقت والغطاء.

وعلى المستوى العسكري، سارعت واشنطن إلى إرسال مساعدات عاجلة لإسرائيل، بما في ذلك الذخائر والصواريخ، كما دعمت نظام "القبة الحديدية"، ودفعت بحاملتي طائرات إلى شرق المتوسط، فضلًا عن آلاف الجنود ومنظومات دفاعية واستخباراتية متقدمة، أيضًا طلب الرئيس بايدن من الكونجرس تمويل حزمة مساعدات كبرى تصل إلى ١٠٠ مليار دولار تشمل دعمًا عسكريًا لإسرائيل وأوكرانيا.

في المقابل، تجاهلت إدارة بايدن الكارثة الإنسانية المتفاقمة في غزة. فلم تصف القصف الإسرائيلي بأنه جريمة حرب، رغم استهداف المدنيين والبنى التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمخيمات. ورغم التنسيق مع مصر لإدخال بعض المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح، فإن هذا الجهد بقي محدودًا جدًا، لا يتناسب مع حجم الكارثة، خصوصًا في ظل حصارٍ شامل فرضته إسرائيل، وتجاهل أمريكي لمطالبات المجتمع الدولي بوقفٍ فوري لإطلاق النار[١].

أيضًا رفضت إدارة بايدن مرارًا دعوات لوقف دائم لإطلاق النار، مفضلة الحديث عن وقفٍ مؤقت، وفي مايو ٢٠٢٤، عرض بايدن خطة وقف إطلاق نار تدريجية تشمل تبادل أسرى وانسحاب مرحلي ودخول المساعدات، وقد أبدت حماس موافقة مبدئية عليها[٢]، بينما رفضتها حكومة نتنياهو لاحقًا[٣].

أما فيما يخص اليوم التالي للحرب، فقد طرحت إدارة بايدن عدة تصورات تضمنت: دورًا محوريًا للسلطة الفلسطينية في حكم غزة بعد القضاء على حماس وربط إعادة إعمار غزة بعملية تطبيع بين السعودية وإسرائيل، لكن هذه التصورات قوبلت بالرفض من الجانب الإسرائيلي، ولم تجد قبولًا شعبيًا فلسطينيًا، وذلك في ظل تجاهلها القضايا الجوهرية مثل الاحتلال، والحصار، والاستيطان.[٤]

باختصار، نستطيع القول إن إدارة بايدن اعتمدت على نهج داعم وغير مشروط لإسرائيل في حربها على غزة، مرتكزة على أولوية الأمن الإسرائيلي والتوازنات الإقليمية الضامنة له، دون الاكتراث الجدي بالكلفة الإنسانية الباهظة على المدنيين الفلسطينيين. وهي قد اتسقت على هذا النحو بشكلٍ كبير مع السياسة الأمريكية التقليدية تجاه القضية الفلسطينية[٥]؛ حيث الدعم الأمني لإسرائيل والحماية السياسية في المحافل الدولية وفصل الدعم العسكري لإسرائيل عن أي تغييرات سلوكية واضحة من قبل إسرائيل.

ثانيًا- إدارة ترامب بين السياسة الأمريكية التقليدية والخروج عن المألوف

من المعلوم أن أيديولوجيا السياسة الخارجية ومواقف الإدارات الأمريكية المختلفة في المجال الدولي تتراوح بين تصنيفين أساسيين، هما: الانعزالية Isolationism والعالمية Internationalism، إذا ما اعتبرنا أنَّ العالمية والانعزالية على طرفي نقيض، فإنَّ هناك طيفًا من المواقف بين هذين الطرفين، وقد تراوحت مواقف قيادات الحزب الجمهوري تاريخيًا بين درجات متقاربة من الانعزالية والعالمية ضمن هذا الطيف، فمن

متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/ObtCN

(١) المرجع السابق.

(2) Ethan Mayer, Biden Offers an Israeli Proposal to End the Gaza War, Arab Center Washington DC, 3 June 2024, available at: https://shorturl.at/JeeFK

(3) Matthew Lee, Aamer Madhani And Ellen Knickmeyer, Trump and Biden both claim credit for Gaza ceasefire deal, AP News, 16 January 2025, available at: https://shorturl.at/bQcxy

(٤) إدارة بايدن ومعضلة «اليوم التالي» للحرب الإسرائيلية على غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٣ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/VqlVE

(5) Christopher S. Chivvis, Biden's Foreign Policy Traditionalism Held Him Back, Carnegie Endowment, 16 January 2025, available at: https://shorturl.at/YQ1O9

رؤية عالمية واقعية أصلت لضرورة الانخراط في المشهد الدولي على أساس براجماتي وفي نطاق ضيق، وهي مدرسة وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر والرئيس الأسبق جورج بوش الأب، إلى رؤية انعزالية -محدودة- لا تتعاطى مع الخارج إلا في إطار تأكيد مصلحة الداخل الأمريكي، إما عبر تدخلات عسكرية محدودة بهدف الردع أو عبر صفقات فردية بعيدة عن القيم الليبرالية ومفهوم الاتفاقيات الدولية الشاملة والمؤسسات الدولية.

إنَّ الفارق بين الرؤيتين هو أنَّ الأولى تعترف بأهمية النظام الدولي لخدمة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، لكنها تتبنى مقاربة واقعية تسعى بشكلٍ مستمر للحد من الالتزامات الأمريكية تجاه هذا النظام وعدم تعارضه مع المصلحة القومية. أما الثانية، فلا تعترف بفاعلية النظام الدولي وتراه عبئًا على الولايات المتحدة، وهو الاتجاه الذي يمثله الرئيس الحالي دونالد ترامب، والاتجاهان يمثلان صورًا مختلفة للإمبريالية.

وفي هذا السياق، يُمثل ترامب حالةً استثنائية في التاريخ السياسي الأمريكي وذلك على عدة مستويات؛ فعلى المستوى الشخصي يمثل خطاب ترامب الشعبوي، العدائي، والبعيد عن الدبلوماسية والطرح المعمق نمطًا غريبًا عن أنماط الخطاب السياسي التقليدي. جزء من هذا الخطاب تفسره شخصية ترامب الفظة، في حين تفسر "اللحظة السياسية" بقية أجزائه؛ حيث أدرك ترامب مبكرًا مدى رواج هذا الخطاب الذي مس غضب كامن لدى شرائح واسعة من الأمريكيين.

على صعيدٍ آخر، مثّل سلوكه السياسي الارتجالي والمتهور حالةً نادرة أخرى في مشهد الرئاسة الأمريكية، فإجراءاته غير المنضبطة بالأعراف والقوانين مثل الإقالات التعسفية لكبار المسؤولين والتعرض لهم بالشتم، والإعلان عن مواقف مفاجئة في قضايا السياسة الخارجية، والإفصاح عما يجري في كواليس العمل السياسي عبر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، كل ذلك أحدث هزات سياسية واجتماعية كبيرة.

تاريخيًّا، كان لطبيعة شخصية رئيس الولايات المتحدة أثرها في المقاربة الدولية أو الخارجية، لكن في جوهرها لم تتباين الاستراتيجيات الخارجية تجاه القضايا المركزية بشكلٍ كبير، حيث كان حضور "المؤسسة" على المستوى الاستراتيجي ضابطًا دومًا للاختلافات بين تصورات الإدارات المتعاقبة. وقد مثّل الموقف من القضية الفلسطينية شاهدًا على ذلك، فمثلًا في قضية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها يعود تاريخ هذا القرار إلى أكتوبر ١٩٩٥، حيث أقر مجلس الشيوخ مشروع هذا القانون مع وجود بند يسمح للرئيس بتأجيل توقيعه لستة أشهر من طرحه، وهو ما مارسه الرؤساء المتعاقبون. ومن ثم، ففي حين تُجسد خطوة توقيع ترامب على القرار أثر الاختلافات في الشخصية على مقاربة السياسة الخارجية، فإنَّ إعداد مشروع القرار قبل نحو ثلاثة عقود يُجسد المستوى الأعمق لاتجاهات السياسة الخارجية.

كما أنه عند الفحص القريب والدوري لسياسات وخطاب كل إدارة فإنَّ الفروقات تبدو كبيرة بين واحدة وأخرى، وذلك لوجود نزعة لتفسير السياسات الأمريكية على أساس الخطاب الحقوقي والأيديولوجيا الليبرالية، لكن عند النظر للسياق التاريخي الأعم والاتجاهات الاستراتيجية فإنَّ الفروقات تتضاءل بشكلٍ كبير، وقد كان سلوك إدارة بايدن تجاه حرب الإبادة الجارية في قطاع غزة منذ نحو ٤٠٠ يومًا أحدث شاهد على ذلك.

ولكن استثنائية ترامب تنبع من تكوينه الشخصي وتاريخه المهني، فالبراجماتية العالية، والأطماع الشخصية، والتشبع بالاستحقاق الأمريكي، وغياب الرؤية الأيديولوجية أو التاريخية لقضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، هي المحدد الأساسي لمواقف ترامب، وقد لخص ذلك مستشاره الأسبق للأمن القومي جون بولتون عند سؤاله عن رؤية السياسة الخارجية لرئيسه بقوله "لا تتعب نفسك، ليس هناك رؤية ثابتة، فقط مزاجية، وضغائن، وهوس بصورته"[١]. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، كان ترامب أول رئيس للولايات المتحدة يخل

(١) أحمد مولانا، نحو الإمبريالية: هل يعيد ترامب تشكيل العالم، الملتقى الاستراتيجي، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/nlR7q

بالعرف الأمريكي القائم على تنازل المرشح الخاسر في سباق الرئاسة للرئيس المنتخب، بل لم يكتفِ ترامب بذلك فأقدم على سابقة خطيرة بالطعن في نتائج العملية الانتخابية واتهام الديمقراطيين واليسار بتزوير الانتخابات ثم تحريض أنصاره على التظاهر أمام مبنى الكونجرس، الأمر الذي قاد للهجوم على الكابيتول في ٦ يناير ٢٠٢١.

فخطورة ترامب -كما يحب أن يصفها خصومه السياسيين- تكمن في أثر سلوكياته المتجاوزة للحظة السياسية، وبالتالي فإن الطرح الذي يقدمه يمثل تهديدًا "للقيم الأمريكية" والمشروع الليبرالي الذي قامت عليه الولايات المتحدة[١]. فقد دأبت سياسات ترامب وخطاباته على تقويض مبادئ هذا المشروع من حماية الحقوق الفردية، وسيادة القانون، وتعزيز التعددية، والديمقراطية، محليًا ودوليًا بحجة أنه يمثل الأغلبية الانتخابية[٢].

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى سياسة ترامب الخارجية باعتبارها مزيجًا من الاستمرارية والقطيعة مع التقاليد الأمريكية. فمن جهةٍ، واصل ترامب نهجًا تقليديًا راسخًا في ملفاتٍ عدّة، مثل الالتزام الصارم بأمن إسرائيل عبر المساعدات العسكرية والدعم السياسي، أو ممارسة الضغوط على الخصوم الاستراتيجيين كإيران وروسيا والصين، وكذلك الاعتماد الكثيف على سلاح العقوبات الاقتصادية الذي يشكّل منذ الحرب الباردة إحدى أدوات النفوذ الأساسية لواشنطن. كما أن تشكيكه في جدوى بعض المؤسسات الدولية لم يكن جديدًا تمامًا، إذ سبقه رؤساء مثل ريجان وبوش الابن في التعامل مع الأمم المتحدة وغيرها باعتبارها قيدًا على حرية القرار الأمريكي.

لكن في المقابل، حملت سياسات ترامب استثناءات واضحة عن الخط التقليدي. فقد تبنّى خطابًا صداميًا تجاه الحلفاء الغربيين، انتقد فيه الناتو وفرض تعريفات جمركية على أوروبا وكندا، وهو أمر غير مألوف في علاقات واشنطن بحلفائها التاريخيين. وعلى المستوى الاقتصادي، تخلى ترامب عن النزعة المؤيدة للعولمة التي تبنّتها إدارات متعاقبة منذ التسعينيات، فانسحب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ وأعاد التفاوض على "نافتا" بروح قومية أكثر وضوحًا. وفي الشرق الأوسط، تجاوز سياسة "الغموض البنّاء" التقليدية باتخاذ قرارات رمزية حادة مثل نقل السفارة إلى القدس، والاعتراف بالجولان لإسرائيل، ووقف تمويل الأونروا. يُضاف إلى ذلك ميله إلى شخصنة العلاقات الدولية والتعامل معها بمنطق الصفقات، فضلًا عن خطابه الشعبوي الحاد.

وفي هذا السياق، يقول البروفيسور روبرت كيوهان: "أعتقد أننا بلغنا نهاية القرن الأمريكي الطويل؛ فالهيمنة الأمريكية قد ولّت، لكننا لم نصل إلى نهاية التاريخ. لقد كانت الولايات المتحدة فعالة جزئيًا على مدى الثمانين عامًا الماضية في كونها رائدة عالمية بفضل قوتها الصلبة، لكنها كانت فعالة أيضًا بفضل قوتها الناعمة. هذه القوة الناعمة تعتمد على مدى جاذبية المجتمع للمجتمعات الأخرى، وقد كانت الولايات المتحدة جذابة للغاية، كما امتلكت الولايات المتحدة الكثير من القوة الناعمة قبل ترامب. كما عطّل ترامب أنماط الصداقة والتحالفات الأمريكية، بما في ذلك ما كان مع دول أوروبية نشترك معها في قدرٍ هائل من القواسم المشتركة، وهذا من شأنه أن يجعل الناس يشعرون بالقلق بشأن مدى قربهم من الولايات المتحدة أو اعتمادهم عليها كما كانوا في الماضي، لذا وبكلمةٍ واحدة، فإن ترامب يتخلص من القوة الناعمة الأمريكية، وهي فكرة سيئة للغاية"[٣].

---

(1) Muhannad Ayyash, Palestine and the decline of the US empire, Al Jazeera, 6 May 2025, available at: https://shorturl.at/mBvmM

(٢) حمدي عبد الرحمن، الفوضى الخلاقة: كيف يفكر الرئيس دونالد ترامب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٥ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/qSQxh

(٣) البروفيسور روبرت كيوهان لـ"الجزيرة نت": ترامب أنهى قرن أميركا الطويل وجفّف منابع قوتها الناعمة، الجزيرة، عثمان أمكور، ٢٧ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/JoZeI

ثالثًا- إدارة ترامب الثانية: النهج والسياسات

لم يغير ترامب النهج العام للسياسة الخارجية التي اتبعها في إدارته الأولى في إدارته الثانية، فلا تزال سياسته الخارجية ترفع شعار "أمريكا أولا"، وإنما الفارق أن الواقع هو الذي تغير فعكس حقيقة هذا الشعار وحوله من مجرد شعار إلى حقيقة ملموسة يُعايشها العالم بكل ما تحويه من فوقية وتهميش للآخر وعودة للنزعة الإمبريالية، ولكن بأساليبٍ معاصرة وأدوات أكثر تعقيدًا وخطورة. فبينما تتشابك الأزمات الإقليمية والدولية، سعت إدارة ترامب إلى فرض رؤية أحادية الجانب تقلص من دور الحلفاء والمؤسسات الدولية، وتُعيد صياغة خريطة المصالح العالمية وفق منطق القوة، وليس الشرعية أو السيادة.

فالسياسة الخارجية الأمريكية لإدارة ترامب الثانية تقوم على ثلاث ركائز أساسية: **أولًا**، مبدأ "أمريكا أولًا" أصبح منظور شامل يرى أن الولايات المتحدة تقف في مواجهة بقية العالم، ويجب أن تتصرف وفق مصالحها فقط، دون التزامات غير متكافئة. **ثانيًا**، أن أمريكا تتعرض للاستغلال من قبل الحلفاء والخصوم، ويجب تصحيح هذا الوضع عبر اتفاقيات جديدة أكثر نفعًا للولايات المتحدة. **ثالثًا**، التصعيد كأداة تفاوضية[١].

ومن هذا المنظور وضمن هذا الإطار، تأتي السياسة الأمريكية تجاه طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على غزة، فخلال الـ ١٠٠ يوم الأولى من ولايته الثانية، اتبعت إدارة ترامب نهجًا متناقضًا تجاه الشرق الأوسط، خاصةً في تعاملها مع قطاع غزة والضفة الغربية. فقد بدأت بمحاولة فرض هدنة بين إسرائيل وحماس، لكن ما لبثت أن تخلت عن هذا المسار، مانحةً إسرائيل حرية شبه مطلقة في عملياتها العسكرية، متجاهلةً جهود وقف إطلاق النار التي كانت ستضعها في صدام مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. هذا التردد أدى إلى فشل الإدارة في تحقيق أهدافها المعلنة كهزيمة حماس أو استعادة الرهائن. من ناحيةٍ أخرى، بدأت تهديدات ترامب ودعواته المثيرة بتحويل غزة إلى "ريفييرا الشرق الأوسط" عبر تهجير سكانها، وفي الضفة الغربية، عززت الإدارة موقفها المنحاز بوضوح لإسرائيل بإلغاء عقوبات على المستوطنين، ورفع الحظر عن شحنات أسلحة ثقيلة، متجاهلةً قرارات الشرعية الدولية[٢].

وفي هذا السياق، نرصد أهم القرارات والسياسات التي تبنتها إدارة ترامب تجاه غزة منذ تولي ترامب الرئاسة للمرة الثانية وحتى سبتمبر ٢٠٢٥:

١- تهجير أهل غزة:

في بداية عام ٢٠٢٥، فجّر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب جدلًا واسعًا بعد إدلائه بتصريحات صادمة تتعلق بمصير قطاع غزة والشعب الفلسطيني، حيث طرح خطة تتضمن الاستيلاء على القطاع وتهجير سكانه بشكلٍ دائم.

في ٢٥ يناير ٢٠٢٥، وبعد فترة وجيزة من تنصيبه رئيسًا، دعا ترامب كلًّا من مصر والأردن إلى استقبال الفلسطينيين القادمين من غزة، واصفًا القطاع بأنه "موقع يجب هدمه"، في إشارة إلى تدميره الكامل واستبعاد إعادة إعمار الحياة فيه للفلسطينيين. ثم عاد في ٤ فبراير ليطرح مقترحًا أكثر تفصيلًا، يقضي بتهجيرٍ دائم للفلسطينيين من غزة، ووضع القطاع تحت إشرافٍ أمريكي مباشر، مع تعهد بتمويل عملية إزالة الذخائر غير المنفجرة وإعادة تأهيل البنية التحتية، ولكن دون ضمان عودة السكان إليه.

وأمام التصاعد الحاد في الانتقادات، حاول مستشارو ترامب تهدئة اللهجة الرسمية، مؤكدين أن التهجير سيكون "مؤقتًا" وأن الولايات المتحدة لا تعتزم نشر قوات على الأرض.

في ٧ أبريل، وخلال لقائه الثاني مع نتنياهو في البيت الأبيض، وصف ترامب غزة بأنها "عقار مهم للغاية"، مقترحًا مجددًا أن تتولى الولايات المتحدة السيطرة على القطاع كـ "قوة

(١) بيير يعقوب ومروة محمد عبد الحليم، الـ ١٠٠ يوم الأولى لـ "ترامب" سخط داخلي وإعادة توجيه السياسة الخارجية، المرصد المصري، ٧ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg/83548

(٢) المرجع السابق.

سلام". كما كرر فكرة إعادة توطين الفلسطينيين في دولٍ أخرى، مشيرًا إلى وجود دول مستعدة لذلك. في المقابل، كانت الدول العربية قد تبنت خطة إعادة إعمار مصرية بقيمة ٥٣ مليار دولار لتجنب التهجير، وهي خطة رفضها ترامب وإسرائيل حينها.

في ٧ يوليو، خلال اجتماعه الثالث مع نتنياهو، تراجع ترامب عن التعليق المباشر على تهجير الفلسطينيين، كما أوضح هذه المرة أن إسرائيل والولايات المتحدة تبحثان عن دول تقبل إعادة توطين الفلسطينيين، وأضاف: "من يريد البقاء يمكنه ذلك، ومن يريد المغادرة يجب أن يُسمح له". وعند سؤاله عن حل الدولتين، قال ترامب: "لا أعرف"، وأحال السؤال إلى نتنياهو، الذي شدد على ضرورة بقاء السيطرة الأمنية بيد إسرائيل[١].

وفيما يتعلق بمسار المفاوضات لوقف الحرب، كان آخر خطوات ترامب إرسال المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط ستيفن ويتكوف مقترحًا جديدًا في بداية سبتمبر ٢٠٢٥، حيث يتضمن المقترح الجديد حلا شاملا لإطلاق سراح جميع الأسرى مقابل إنهاء الحرب في غزة، حيث قال الموقع الأمريكي أكسيوس إن المقترح الجديد يهدف لإيجاد حل دبلوماسي قبل العملية العسكرية الإسرائيلية لاحتلال مدينة غزة. وقد أبدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ردة فعل إيجابية تجاه التفاوض، حيث أعلنت الحركة في بيانٍ لها أنها جاهزة للجلوس إلى طاولة المفاوضات لبحث إطلاق سراح جميع الأسرى مقابل إعلان واضح بإنهاء الحرب، والانسحاب الكامل من القطاع، وتشكيل لجنة لإدارة القطاع من المستقلين الفلسطينيين تتسلم عملها فورًا[٢].

وقد جاء ذلك تعليقًا على إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ما وصفه بقبول الإسرائيليين شروطه، وأنه وجَّه "إنذارًا أخيرًا" إلى حماس لقبول صفقة للإفراج عن المحتجزين الإسرائيليين[٣].

وعلى الرغم من ذلك، قامت إسرائيل في التاسع من سبتمبر ٢٠٢٥ بشن غارة جوية على العاصمة القطرية الدوحة في محاولة لاغتيال الوفد المفاوض من حركة حماس، وبحسب جريدة الجارديان، فقد التزمت الولايات المتحدة الصمت بشكل ملحوظ حيال الضربات الإسرائيلية التي استهدفت قادة حماس في الدوحة، وهناك تقارير تفيد بأن دونالد ترامب أعطى الضوء الأخضر للهجوم[٤].

٢- الدعم العسكري لإسرائيل:

لقد قام ترامب بدعم إسرائيل دون توقف في إمدادات الأسلحة، ففي ٧ فبراير ٢٠٢٥، أبلغت إدارة ترامب الكونجرس عن بيع أسلحة بقيمة ٧,٤ مليار دولار لإسرائيل، تشمل قنابل موجهة GBU-39/B، وقنابلMK-82 ، ومقذوفات Hellfire، بالإضافة إلى أدوات توجيه JDAM[٥].

في ٢٨ فبراير ٢٠٢٥، تمّت الموافقة على بيع طارئ بقيمة ٣ مليار دولار، يتضمن أكثر من ٣٥,٥٠٠ قنبلة، و٤,٠٠٠ رؤوس حربية طائرات بدون طيار، وما قيمته ٢٩٨ مليون دولار من الجرافات العسكرية[٦].

بالإضافة إلى هذه الصفقات المعجلة، قامت إدارة ترامب بإلغاء الضوابط الرقابية على هذا الإمداد المفتوح، ففي ٢٤

(1) Kanishka Singh, Timeline of Trump's remarks on Palestinian displacement, Gaza takeover, Reuters, 8 July 2025, available at: https://shorturl.at/zhu64

(٢) مقترح أميركي لإنهاء الحرب على غزة.. ما الجديد فيه، الجزيرة، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/fQpao

(٣) حماس جاهزة للتفاوض بعد تلقيها أفكارا عبر الوسطاء من الطرف الأميركي، الجزيرة، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/bMSCd

(4) Trump spokesperson calls strike on Qatar 'unfortunate' after Israel targets Hamas leaders in Doha - live updates, The Guardian, 9 September 2025, available at: https://shorturl.at/TWB4B

(5) Jared Szuba, Trump administration notifies Congress of $7.4 billion in arms sales to Israel, Al-Monitor, 7 February 2025, available at: https://shorturl.at/ed14w

(6) Trump administration approves major $3bn arms sale to Israel, The National, 1 March 2025, available at: https://shorturl.at/wuuAU

فبراير ٢٠٢٥ أُلغي أمر تنفيذ يربط مبيعات الأسلحة الأمريكية بالتقيد بالقانون الدولي والحقوق الإنسانية (NSM-20)، مما أزاح متابعات نقل المعلومات حول استخدام الأسلحة أمريكية الصنع[١].

هذا فضلًا عن إمدادات إضافية، ففي ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، جرى إخطار الكونجرس بمبيعاتٍ جديدة بقيمة ٥١٠ مليون دولار لأكثر من ٧,٠٠٠ أدوات توجيه JDAM إضافية[٢]. وقد جاءت غالبية هذه الصفقات بنظام الاستثناء الطارئ الذي سمح بتجاوز مراجعة الكونجرس، عبر تبرير "وجود حالة طوارئ تهدد المصالح القومية"[٣].

٣- الفيتو على قراروقف إطلاق النارفي يونيو ٢٠٢٥:

استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يدعو إلى وقف فوري، غير مشروط، ودائم لإطلاق النار وإلى رفع الحصار عن غزة[٤]. وقد حظي المشروع بدعم ١٤ من أعضاء المجلس الـ١٥، وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المعارضة[٥]، والسبب الذي أعلنته بعد التصويت، أن القرار "لم يدين حماس ولا يطالب بنزع سلاحها"، وبالتالي لا يدعم الجهود الأمريكية الدبلوماسية لوقف إطلاق النار[٦].

٤-رفع العقوبات عن المستوطنين:

أصدر ترامب في يوم تنصيبه ٢٠ يناير ٢٠٢٥ أمرًا تنفيذيًا يلغي العقوبات التي فرضها بايدن على جماعات المستوطنين اليهود المتطرفين، والأفراد المتهمين بارتكاب أعمال عنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

٥- الموقف من المساعدات الإنسانية:

في ٢ مارس ٢٠٢٥، فرضت إسرائيل حصارًا كاملًا، قاطعةً جميع المساعدات الإنسانية مرحليًا حتى مايو، بدءًا من ٥ مايو، سمحت بإدخال مساعدات غذائية محدودة مثل الطحين، وفعلتها فقط بعض الوكالات الدولية المختارة[٧].

في يونيو ٢٠٢٥، خصص البيت الأبيض ٣٠ مليون دولار لمؤسسة(GHF) "Ghaza Humanitarian Foundation" ، وهي كيّان يحصل على دعم أمريكي لإدارة مراكز التوزيع في غزة، ما أثار انتقادات بسبب الاضطرابات وسقوط ضحايا قرب هذه المراكز[٨].

حيث طالبت أكثر من ١٧٠ منظمة إغاثة دولية بإغلاق "مؤسسة غزة الإنسانية" الممولة أمريكيًا وإسرائيليًا، والتي تعمل بعيدًا عن إشراف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وذلك لأنها تُعرّض المدنيين لخطر الموت والإصابة، حيث تنفذ تل أبيب وواشنطن منذ ٢٧ مايو٢٠٢٥ خطة لتوزيع مساعدات محدودة بواسطة هذه المؤسسة، ثم يقصف الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين المصطفين لتلقي المساعدات، ويُجبرهم على المفاضلة بين الموت جوعًا أو رميًا بالرصاص، مما رفع حصيلة

(1) US scraps order linking arms sales to international law, Aljazeera, 25 February 2025, available at: https://shorturl.at/jA8Vx

(2) Trump Administration Arms Transfers and Sales to Israel, Forum on the Arms Trade, available at: https://shorturl.at/I1yyx

(3) Oren Liebermann and Natasha Bertrand, State Department announces $7 billion arms sale to Israel, circumventing review process, 7 February 2025, available at: https://shorturl.at/Bzrdy

(4) Michelle Nichols, Nidal Al-Mughrabi and Crispian Balmer, US vetoes UN Security Council demand for Gaza ceasefire, Reuters, 5 June 2025, available at: https://shorturl.at/x7jwi

(5) Edith M. Lederer, US vetoes UN Security Council resolution demanding an immediate Gaza ceasefire, AP News 5 June 2025, available at: https://shorturl.at/Aheuq

(6) Michelle Nichols, Nidal Al-Mughrabi and Crispian Balmer, US vetoes UN Security Council demand for Gaza ceasefire, Reuters, Op. cit.

(7) Mohammed Samhouri, Starved, Ruined, and Displaced: What's Next for Gaza, Arab Center Washington DC, available at: https://shorturl.at/9Xgfb

(8) US to give $30m to Gaza Humanitarian Foundation despite violent and chaotic rollout of food distribution, The Guardian, 24 June 2025, available at: https://shorturl.at/BlRcw

الشهداء المجوعين إلى ٦٠٠ شهيدًا وأكثر من ٤١٨٦ مصابًا، وفق وزارة الصحة في القطاع[١].

٦- الموقف الأمريكي من الحرب الإسرائيلية على إيران في يونيو ٢٠٢٥:

في هذا السياق أيضًا نذكر أنه مع انطلاق أولى الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت مواقع حيوية في العاصمة الإيرانية طهران في ١٣ يونيو ٢٠٢٥، صرّح ترامب أنه طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "تأجيل توجيه ضربة لإيران"، بهدف منح واشنطن مزيدًا من الوقت لدفع المسار الدبلوماسي، على أمل التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع طهران.

وفي الأيام التالية، نفى الرئيس الأمريكي أي تورط مباشر لإدارته في الغارات، أو تقديم دعم عسكري لإسرائيل. لكن في الوقت نفسه أشار، إلى أن "إيران أُعطيت مهلة ٦٠ يومًا وقد انتهى الموعد"[٢].

وفي صباح يوم ٢٢ يونيو ٢٠٢٥، فعل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ما أقسم أنه لن يفعله؛ حيث قام بشن هجوم عسكري ضد ثلاثة مفاعلات نووية إيرانية، وقد جاء هذا الهجوم تلبيةً للضغوط الإسرائيلية على ترامب من أجل مساعدة تل أبيب على الإجهاز الكامل على البرنامج النووي الإيراني والضغط على إيران من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات[٣].

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن سياسة ترامب تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة تتسم بثلاث سمات رئيسية:

- **تعريف العدوان الإسرائيلي على غزة بأنه جزء من الحرب ضد الإرهاب**، أي ضد الجماعات التي تُصنفها واشنطن على أنها إرهابية، مثل حماس والجهاد الإسلامي، وهذا ما ينعكس واقعيًا في تبني سياسة "القصف أولًا" لحسم الصراع[٤].

- **البراجماتية الصفَقِيّة:** التعامل مع السياسة كـ"صفقات" تُقاس بالربح والخسارة لا بالقيم.

- **الاستهانة بالقانون الدولي:** ترامب لم يُبدِ أي التزامًا جديًا بالمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية، بل كثيرًا ما اعتبرها "منحازة" ضد حلفائه.

وهذه السمات الثلاث يمكن تضمينها داخل العقيدة التي يتبعها ترامب في سياسته الخارجية "السلام من خلال القوة"، وفي إطارها يمكننا فهم طبيعة السياسة التي تتبناها إدارة ترامب تجاه الطوفان والعدوان، وقد تم تعريفها من خلال استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام ٢٠١٧ بأنها إعادة بناء التفوق العسكري والردع وتوظيف الإكراه وكل أدوات القوة الوطنية من أجل ذلك[٥].

هذه العقيدة تميل لتقليل القيود العلنية على الحلفاء إذا كان الهدف "حسم التهديد بسرعة"؛ وهو ما ينسجم مع الخط العام لعلاقات ترامب السابقة مع إسرائيل، فعلى سبيل المثال اتفاقات أبراهام لم تشترط وقف الاستيطان أو تقديم تنازلات للفلسطينيين، بل ركّزت على بناء تحالفات ردع ضد إيران، ما يدل على تغليب "الأمن" على "العدالة السياسية"[٦]. وتظهر هذه

---

(١) أكثر من ١٧٠ منظمة دولية تطالب بإغلاق مؤسسة غزة الإنسانية، الجزيرة، ١ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Zs1SL

(٢) سارة العريفي، ترامب وكواليس الحيرة الأميركية في حرب إسرائيل وإيران، الجزيرة، ١٩ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/RuwCw

(٣) أحمد قنديل، ماذا بعد الهجوم العسكري الأمريكي على إيران، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ٢٢ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/pKkEI

(4) Joseph Stepansky, 'Bomb first': Trump's approach to war-making in his second term, Al Jazeera, 24 July 2025, available at: https://shorturl.at/F07VO

(5) President Donald J. Trump Announces a National Security Strategy to Advance America's Interests, National Security Council, 18 December 2017, available at: https://shorturl.at/g5pwh

(6) Alexandre Kateb, The Abraham Accords After Gaza: A Change of Context, Carnegie Endowment For International Peace, 25 April 2025, available at: https://shorturl.at/0kVGc

العقيدة أيضًا في عدم تعاطي إدارة ترامب مع قرارات محكمة العدل الدولية التي صدرت في يناير ٢٠٢٤، وهي قرارات من شأنها أن تفرض على أي إدارة أمريكية التعامل مع ضغطها القانوني/والأخلاقي، ولكن نهج "السلام من خلال القوة" غالبًا ما يُهمّش القيود القانونية الدولية إذا تعارضت مع أهداف الردع.

وتنعكس أيضًا هذه العقيدة بالنسبة لليوم التالي للحرب في رغبة ترامب تطبيق نموذج أمني ثقيل مع رقابة مشددة على الإعمار والمساعدات داخل غزة، ومحاولة إعادة تشكيل الحكومة الفلسطينية (تقوية السلطة أو بدائل عربية /دولية) مع وجود حكومة يقودها مسؤول أمريكي لفترة مؤقتة[١].

وفي هذا السياق، يقول البروفيسور روبرت كيوهان محللًا سياسة ترامب بأنه يؤمن **بالقوة الصلبة**، وبتوظيف التهديدات بالعقوبات المادية أو تقديم المنافع للتأثير على الدول الأخرى لقبول شروطه. لذا؛ فإن سياسته التجارية، وسياسته تجاه غزة، كلها ترتكز على مبدأ "شيء مقابل شيء". إنه نهج مساومة في التعامل مع القوة والتجارة[٢].

على صعيدٍ آخر، فإن أحد الأبعاد التي تفسر لنا طبيعة السياسة "الترامبية" تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة هو تبني ترامب **للخطاب الديني الإنجيلي**، حيث يؤمن كثير من الإنجيليين الأمريكيين بأن عودة اليهود إلى "أرض الميعاد" (فلسطين التاريخية) وإقامة دولة إسرائيل شرطان ضروريان لعودة المسيح، وذلك بحسب بعض تفسيراتهم لسفر الرؤيا والكتب النبوئية في العهد القديم.

وقد تنبه دونالد ترامب لهذه القاعدة الشعبية القوية خلال حملته الانتخابية الأولى وحوّلها لدعمه من خلال تبني خطابها وترجمته إلى خطواتٍ عملية، مثل الدعم غير المحدود لإسرائيل، والاعتراف بالقدس عاصمتها الأبدية، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وكذلك ضم هضبة الجولان.

وقد عاد ترامب إلى ذلك في حملته الانتخابية الأخيرة، وفاز بالانتخابات بدعمٍ كبيرٍ وساحق من الحركة الصهيونية المسيحية الإنجيلية. وخلال مشاركته في مؤتمر ضخم نظمه "ائتلاف الإيمان والحرية"، أكبر منظمة للمسيحيين الإنجيليين في أمريكا، قال رئيس الحركة رالف ريد: "لقد كان لدينا بعض القادة العظماء، ولكن لم يكن هناك من دافع عنا، وحارب من أجلنا، وأحببناه أكثر من دونالد ترامب. لقد رأينا جوهره، فوجدنا فيه كل ما وعد به وأكثر".

ومن بين هذه الوعود كان تعيين ترامب للعديد من قيادات حكمه ووزرائه من هذا التيار، على سبيل المثال، اختار ترامب السيناتور الجمهوري ماركو روبيو، المؤيد القوي لإسرائيل، لمنصب وزير الخارجية، وهو الذي أبدى عدم موافقته على وقف الحرب على قطاع غزة حتى تقضي إسرائيل على جميع مقاتلي المقاومة الفلسطينية، مضيفًا: "هؤلاء الناس حيوانات شرسة".

وقد عين ترامب أيضًا فيت هيغسيت وزيرًا للدفاع، وهو من ضباط احتلال العراق، حيث تؤكد رسومات الصليب وكتابات الوشم على جسده على مواقفه، ومنها أن الله منح إسرائيل هذه الأرض، وعلى أمريكا إطلاق يدها لحسم الصراع. كما عين ترامب مايك هاكابي ليكون السفير الأمريكي لدى إسرائيل، وهو من المحافظين الذين يؤيدون بشدة إسرائيل واحتلالها للضفة الغربية، ووصف حل الدولتين بأنه "غير قابل للتنفيذ"، واختار ترامب النائبة الجمهورية إليس ستيفانيك، التي وصفت الأمم المتحدة بأنها "مستنقع لمعاداة السامية" بسبب تنديد المنظمة بسقوط قتلى في غزة، اختارها لتكون سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة[٣].

هؤلاء يُشكّلون قاعدة انتخابية ضخمة بالنسبة لترامب[٤]،

---

(١) ترامب يقول إن تفاصيل جديدة متعلقة بغزة ستُعلن خلال الساعات القادمة، وتقارير تفيد بأن مسؤولًا أمريكيًا "سيُدير" القطاع، بى بى سي، ٧ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:https://shorturl.at/ULVVO

(٢) البروفيسور روبرت كيوهان لـ"الجزيرة نت": ترامب أنهى قرن أميركا الطويل وجفّف منابع قوتها الناعمة، مرجع سابق.

(٣) عامر الهزيل، ترامبزم وحاضنته الشعبية الحركة الصهيونية المسيحية الإنجيلية، الملتقى الفلسطيني، ١٠ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/as2X5

(4) Yasin Mandacı, Christian Zionism and Its Influence on Trump's Israel Policy, Journal of middle eastern studies, 16 June

ومن هنا يستخدم ترامب هذا الخطاب لتبرير الدعم السياسي والعسكري غير المشروط لإسرائيل، ليس فقط كحليفٍ استراتيجي، بل كجزء من "خطة إلهية".

رابعًا- سياسة ترامب تجاه الطوفان والعدوان: مآلاتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية وعلى مستقبل الولايات المتحدة

إن صعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والشعبوية اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة عكس حقيقة أن تصدعات بدأت تظهر في صميم ما يُعرف بالنظام الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة، وبالتالي فهي تعتزم التمسك بمكانتها كقوة عظمى[١].

ولا شك أن سياسة إدارة ترامب بصورةٍ عامة تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة، وما تتضمنه من دعم لا مشروط لإسرائيل، وخطة لتهجير أهل غزة، وتقييد دور المنظمات الدولية إلى غير ذلك من السياسات، تكشف عن استخفافٍ عميق بسيادة القانون واحتقارٍ صريح لحياة البشر. فالرئيس ترامب يظهر على الساحة الأمريكية والدولية دون أدنى قدر من التعاطف أو الالتزام الأخلاقي، ويتعامل مع الجميع، لا سيما المستضعفين، كأنهم مجرد بيادق على رقعة شطرنج[٢]. وهذا بلا شك يزيد من تقويض الديمقراطية الأمريكية التي كشف الطوفان زيفها منذ اليوم الأول، كما تتشوه الصورة العالمية للولايات المتحدة وللمشروع الليبرالي برمته.

ولم يسلم الشارع الأمريكي من التأثر بهذه السياسات فزاد انقسامه، فبحسب استطلاع رأي قام به مجلس شيكاغو للشؤون العالمية -إبسوس تراجعت نسبة الذين يؤيدون استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل حتى يتم تحرير الرهائن من حوالي ٦٠٪ إلى ٥٥٪ الآن[٣].

وعلى نطاقٍ أوسع، فإنَّ أثر سياسة ترامب على استقرار النظام الدولي المعاصر لا شك ستكون سلبية، وأنَّ دور الولايات المتحدة خلال ولايته سيتجه نحو الإمبريالية، في المقابل فإنَّ ما يكشفه النمط الذي يتبعه ترامب هو أنَّ رئاسته تمثل تهديدًا وفرصةً في آنٍ واحد، وأنَّ صعوده على علاته قد يدفع باتجاه ترسيخ حالة لامركزية، وبالتالي مساحة أكبر للفعل والتأثير[٤].

على جانبٍ آخر، لا يمكننا إغفال الانعكاسات المحتملة لسياسة إدارة ترامب تجاه طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على غزة على القضية الفلسطينية في المستقبل، فلا شك أن طوفان الأقصى أعاد مركزية القضية الفلسطينية على الساحة العالمية، إلا أنه عند الحديث بشكلٍ خاص عن انعكاس سياسة إدارة ترامب على القضية، فإن سياسته بالطبع زادت من صعوبة الحرب الدائرة حاليًا ومزيد من معاناة الفلسطينيين.

فخطة ترامب المقترحة لنقل أو تحويل غزة تحت السيطرة الأمريكية، تمثل تهديدًا للقضية الفلسطينية. أيضًا هناك تخوفات من استئناف صفقة القرن ومسار التطبيع، خاصةً أنه في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وما يقوم به من حرب إبادة لم تنسحب أيًا من الإمارات أو المغرب أو البحرين من اتفاقيات التطبيع، مما يكشف عن أن التطبيع بات وَاصبح خيارًا استراتيجيًّا لدول المنطقة، وليس مصلحة مؤقتة، بل صار بمثابة مسارًا منفصلًا عن مسار القضية الفلسطينية، الأمر الذي يُضعف مساحات التفاوض الفلسطيني والضغط على الكيان الصهيوني[٥]. من ناحيةٍ أخرى، ساهمت سياسة إدارة

2025, available at: https://shorturl.at/9Ehoq

(1) Muhannad Ayyash, Palestine and the decline of the US empire, Al Jazeera, 6 May 2025, available at: https://shorturl.at/mBvmM

(2) Daniel Brumberg, The Gaza War and the Future of Democracy in the United States and Israel, Arab Center Washington DC, 14 February 2025, available at: https://shorturl.at/iKK7Q

(3) Dina Smeltz and Lama El Baz, Americans Grow More Divided on US Support for Israel, The Chicago Council on Global Affairs, 15 May 2025, available at: https://shorturl.at/cWEMO

(٤) أحمد مولانا، نحو الإمبريالية: هل يعيد ترامب تشكيل العالم، الملتقى الاستراتيجي، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/nlR7q

(5) Khaled Elgindy, The Fallacy of the Abraham Accords, Foreign

ترامب في التوسع الاستيطاني وشرعنته، وكل هذا له انعكاس سلبي على مستقبل القضية الفلسطينية.

ولكن هذا لا يلغي بالطبع آثار الطوفان العظيمة على مستقبل القضية الفلسطينية التي لا يمكن محوها، والتي ستؤتي ثمارها ولو بعد حين. فقد عزز الطوفان وحدة الشعب الفلسطيني؛ فبالرغم من الخلافات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية، فإن عملية طوفان الأقصى وحدت العديد من قوى المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وداعميه، ورأينا حالة من الإجماع الشعبي على أن النضال الفلسطيني يجب أن يستمر في كافة أشكاله، وأنه لا بديل عن المقاومة.

هذا فضلًا عن تعزيز هوية القضية الفلسطينية، فالطوفان كان بمثابة تذكير قوي لشعوب العالم بأن القضية الفلسطينية ليست مجرد صراع إقليمي، بل هي قضية الأمة وقضية حقوق إنسان وقضية عادلة لها جذور تاريخية عميقة، لقد أظهرت أن الفلسطينيين لن يتخلوا عن أراضيهم، وأن المساعي الإسرائيلية لتصفية القضية لن تُحقق نجاحًا سريعًا كما كانوا يظنون. وعلى الرغم من الدعم الدولي الواسع لإسرائيل، إلا أن الشعوب في بلدان عديدة حول العالم قد تيقظت إلى ضرورة الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها[١].

فضلًا عن كشف الطوفان عن هشاشة النظام الدولي وحقيقة شعارات المشروع الليبرالي والديمقراطية الغربية، وعلى رأسها الديمقراطية الأمريكية التي جلاها ترامب دون مواراة، وهو ما زاد من وعي الشعوب بحقائق من شأنها أن يكون لها ما بعدها في قلب منظومة القيم التي يسير العالم المعاصر وفقًا لها.

خاتمة:

بناءً على ما سبق، يمكننا القول إن الإبادة الجماعية التي يتعرض لها شعب غزة الأبي تستمر بدعم الولايات المتحدة التي تتوالى عليها الإدارات لتؤكد حقيقة واحدة، وهي أن الدعم غير المشروط لإسرائيل هو بمثابة عقيدة لا تجرؤ المؤسسة السياسية الأمريكية على الاقتراب منها، فالولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل باعتبارها حليفًا حيويًا، يساهم في تعزيز الهيمنة الأمريكية العالمية في وقتٍ تواجه فيه واشنطن تراجعًا لا مفر منه. وتعتقد النخب الأمريكية أن بقاء إسرائيل، بصيغتها الاستيطانية الاستعمارية الحالية، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على التفوق الأمريكي[٢].

وقد جاءت إدارة ترامب الحالية لتعبر عن هذه الحقيقة بكل وضوح انطلاقًا من منطق القوة التي لا يحدها قانون ولا تلتزم بقيم، وإنما فقط الحسابات المادية والمصالح المجردة من الأخلاق، وأن النظام الدولي بمنظماته الإنسانية والدولية لا يملك أية استقلالية وقدرة على إنفاذ قراراته فهو تابع بشكلٍ كامل للولايات المتحدة.

وعلى أية حال، فإن النهج الذي يتبعه ترامب تجاه الطوفان والعدوان، على الرغم مما يبثه من تهديدات، فإنه في الوقت نفسه قد يكون بداية انهيار إمبراطورية الولايات المتحدة وإحداث حالة من اللامركزية في هذا النظام الدولي تكون بمثابة فرصة للتغيير نحو عالم أكثر عدلًا وأخلاقًا.

---

(١) أحمد مصطفى الغر، طوفان الأقصى نقطة تحول في القضية الفلسطينية والمنطقة، مجلة البيان، ٢١ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/ReREj

Affairs, 22 January 2025, available at: https://shorturl.at/TmtMK

(2) Muhannad Ayyash, Palestine and the decline of the US empire, Al Jazeera, 6 May 2025, available at: https://shorturl.at/mBvmM

منع المساعدات عن غزة: بين تصفية الأونروا وإيجاد كيانات بديلة خلال عام ثانٍ من استراتيجية التهجير والإبادة

سارة أبو العزم*

مقدمة:

اندلع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، ولا يزال قائما حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، غير أن العام الثاني من العدوان مثَّل منعطفا خطيرا؛ إذ لم تعد الحرب قاصرة على العمليات العسكرية، بل اتسعت لتصبح حربا على الوجود الفلسطيني برمته؛ لاجتثاث جذور القضية وأهلها سواء تواجدوا على الأراضي الفلسطينية أم كانوا لاجئين خارجها. ولذا، استهدف الاحتلال المساعدات الإنسانية وحوَّلها إلى ساحة صراع؛ فجعل الفلسطيني يفتقر إلى الحد الأدنى من قوت يومه، بل عَرَّضه للمجاعة التي أودت بحياة الكثيرين. وبدأها بحرب شعواء على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بغية تصفيتها؛ مما يفسح المجال لإنشاء كيانات بديلة مسيَّسة تُمعن في قتل الفلسطيني بدلا من مساعدته إنسانيا، بل إنها تمثل وجها من وجوه السيطرة الإسرائيلية على القطاع وأهله.

ولا تقتصر تصفية الأنروا على التداعيات السياسية، بل تعد تصفية لقضية اللاجئين الفلسطينيين في المقام الأول، نظرا لقيام الأونروا بالتمثيل القانوني والمؤسسي للاجئين الفلسطينيين دوليًا؛ وذلك تمهيدًا لخطة أوسع تستهدف الإبادة الجماعية والتهجير القسري، وشطب القضية الفلسطينية من الوجود سعيًا لإقامة إسرائيل الكبرى. وقد أقدم الاحتلال على شل عمل الأونروا تماما من خلال القوانين الصادرة عن الكنيست في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥ التي حظرت عمل الوكالة، ثم حالت بين الأونروا وبين إدخال أي مساعدات منذ ٢ مارس ٢٠٢٥[١]؛ وذلك تمهيدًا لإفساح المجال للكيانات البديلة لها.

يعد العبث بالمساعدات الإنسانية وتوظيفها كسلاح حرب جريمة ضد الإنسانية وصورة واضحة من صور الإبادة الجماعية، وفي الحالة الفلسطينية كان لذلك تداعيات كارثية؛ فقد أُعلنت المجاعة رسميًا في غزة في ٢٢ أغسطس ٢٠٢٥م، مع اتساع رقعتها لتشمل أكثر من ٦٤٠ ألف شخص بحلول نهاية سبتمبر ٢٠٢٥م[٢]، كما قُتِل ما لا يقل عن ٨٥٩ فلسطيني بالقرب من نقاط توزيع المساعدات التي تديرها مؤسسة غزة الإنسانية[٣]؛ وهو ما يعني نجاح استراتيجية ممنهجة لتحويل الجوع من نتيجة عرضية للحرب إلى سلاح رئيسي فيها. وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ذلك بأنه: (كارثة من صنع الإنسان ووصمة عار أخلاقية وإخفاق للإنسانية جمعاء).

تحاول هذه الورقة عرض التطورات الطارئة على ملف

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١)تقرير الأونروا رقم ١٨٤ حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، UNRWA، ١٥ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: 27 سبتمبر 2025، متاح عبر الرابط التالي https://shorturl.at/Aaea8

(٢) آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣١٧ | قطاع غزة، OCHA، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي https://shorturl.at/hKcW9

(3) Urgent request to investigate the Gaza Humanitarian Foundation (GHF) and bring suit to revoke its character, Center for constitutional rights, 5 August 2025, accessed: 24 September 2025, available at: https://shorturl.at/l0ZdN

المساعدات الإنسانية بغزة خلال العام الثاني من الحرب، لا سيما ما يتعلق بتصفية الأونروا وإيجاد كيانات بديلة؛ وذلك في ضوء النقاط التالية: دور الأونروا التاريخي وتاريخ الحرب السياسية مع الاحتلال، وصولا إلى المحطة الحالية من الصراع وأبعادها. إعادة هندسة الواقع السياسي والديموغرافي في غزة من خلال تصفية الأونروا وإيجاد بدائل ذات طبيعة خاصة بما يخدم مصالح الاحتلال. التجويع كأداة للإبادة الجماعية، والأهداف الأبعد للاحتلال المتمثلة في التهجير القسري وتصفية القضية برمتها. ثم تداعيات تصفية الأونروا لصالح مؤسسة غزة الإنسانية.

أولا- الأونروا.. الدور التاريخي والحرب السياسية

تأسست وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩م -أي بعد النكبة بعام واحد- لحماية الفلسطينيين الذين هُجِّروا قسريًا من ديارهم، وباشرت المنظمة عملها عام ١٩٥٠م. ويشمل نطاق عملها الأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا ولبنان والأردن؛ حيث تقدم خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والإغاثة الطارئة للاجئين الفلسطينين، إضافة إلى توفير فرص العمل وبرامج التمويل الأصغر والدعم للفلسطينيين الراغبين في تطوير مبادرات مُدِرَّة للدخل؛ وقد اعتمد ما يقرب من ستة ملايين فلسطيني خلال السبعين عاما الماضية على خدمات الأونروا[١].

وإذا بحثنا في جذور دوافع الاحتلال لتصفية الأونروا، فيمكن إيعازها إلى ثلة من العوامل كما يلي:

- **الدور السياسي والقانوني الحافظ لحق العودة للاجئين الفلسطينيين**: يعد هذا لب الصراع مع الاحتلال؛ إذ يسعى الأخير للتنصل من القرارات الدولية المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها القرار رقم ١٩٤، الذي ينص صراحة على وجوب السماح بالعودة للاجئين في أقرب وقت والسماح لهم بالعيش بسلام مع جيرانهم. كما أن تعريف الوكالة للاجئ يفتح عليها أبواب الصراع مع الاحتلال؛ فالأونروا تُبقي على صفة اللاجئ لِذُرِّية اللاجئين الفلسطينيين وكذلك من حازوا جنسية أخرى، بينما يسعى الاحتلال إلى حصر مشكلة اللجوء في الجيل الأول الذي هُجِّر بعد النكبة، وهو ما يعني إجهاض حق العودة وإجهاض حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

- **دورها في المساهمة في حفظ الهوية الفلسطينية**: إذ تمثل المنظمة الأممية إطارًا مؤسسيًا جامعًا لشريحة واسعة من الفلسطينيين، وتُبقِي على تميزهم وتَحُول دون تماهيهم في المجتمعات المضيفة، حتى لو بعدت إقامتهم عن أراضيهم المحتلة.

- **حفظ الذاكرة الفلسطينية والحقوق الفلسطينية**: فقد ساهمت المؤسسة في حفظ الذاكرة من خلال حفظ الأحداث المهمة مثل النكبة وما ارتُكب فيها من جرائم إسرائيلية، وكذلك حفظ جملة من الحقوق الفلسطينية المشروعة ومنها حق العودة وحق تقرير المصير وحق إقامة دولة مستقلة؛ وهو ما يرفضه الاحتلال رفضا قاطعا[٢].

لهذه الأسباب، لم يتوقف الاحتلال عن شن الحملات ساعيًا إلى تصفية الوكالة التي تقف حجر عثرة دون فرض الرؤية الإسرائيلية لقضية اللاجئين الفلسطينيين. ولذا فقد برزت مشاريع أميركية عديدة سعت وتسعى إلى فرض حلولٍ اقتصادية وسياسية بديلة عن الأونروا وحق العودة؛ منها مشروع مارك غي لعام ١٩٤٩، مرورًا بعدة مشاريع منها مبادئ كيري عام ٢٠١٦[٣]. ورغم أن كافة المشاريع باءت بالفشل، لكن ذلك لم يُثنِ الاحتلال عن اتباع استراتيجية ممنهجة ومتعددة الأبعاد بغية تفكيك البنية التحتية والقانونية التي تمثلها الأونروا؛ مما يخلق فراغا في

(١) دواين أكسفورد، ما الأونروا؟ ولماذا حظرتها إسرائيل؟ .. ٧ نقاط تشرح الموقف، الجزيرة نت، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/DakdS

(٢) دائرة اللاجئين ووكالة الغوث في الجبهة الديمقراطية، في خلفيات استهداف الأونروا وتصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٧ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://dflp.org/6361/

(٣) دائرة اللاجئين ووكالة الغوث في الجبهة الديمقراطية، مرجع سابق

الداخل الفلسطيني ويمهد الطريق لإحلال كيانات بديلة ناشئة على عين الاحتلال وتمثل ذراعا لفرض سيطرته الأمنية.

- **المحاولة الأخيرة لتصفية الأونروا:**

اتخذت الحملة الشعواء ضد الأونروا ثلاثة أبعاد متزامنة بغية شل قدرات الوكالة، وتجريدها من شرعيتها القانونية وقدراتها العملياتية، مما يمهد الطريق لفرض البديل؛ وتشمل هذه الأبعاد ما يلي: الدبلوماسي والمالي، والعسكري، والقانوني والتشريعي.

١- الهجوم الدبلوماسي والمالي

بدأ الهجوم على الأونروا في عام ٢٠٢٤م بالدعوة إلى إغلاق الوكالة، بزعم انتماء ١٢٠٠ موظف بالوكالة إلى كل من حماس والجهاد الإسلامي. وصرحت الأمم المتحدة بأن تسعة من موظفي المنظمة ربما شاركوا في طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م وقد فصلتهم الأمم المتحدة أو توفاهم الله، ويمثل هذا العدد ٠,٠٣٪ من إجمالي موظفي المنظمة البالغ عددهم ٣٠ ألف موظف، بينما لم تثبت تحقيقات الأمم المتحدة أي شيء بخصوص الموظفين الآخرين. ولم يكتفِ الاحتلال بذلك، بل هاجم الأمين العام للأمم المتحدة بذاته أنطونيو غوتيريش؛ حيث أعلن يسرائيل كاتس وزير الخارجية الإسرائيلي منع غوتيريش من دخول الكيان المحتل[١].

أعقب هذه الاتهامات تعليق مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي، في مقدمتها فرنسا وألمانيا إضافة إلى النمسا وليتوانيا وأستراليا وفنلندا وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تمويلها للأونروا[٢]. ويرى محللون أن قرار قطع التمويل يعزز فكرة تهجير الفلسطينيين من غزة، وينطوي على دعم مبطن للنهج الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر، وتبنٍ لرؤيتها ومنهجها في التعامل مع الأونروا[٣]؛ خاصة أن تجفيف منابع الوكالة يحول دون استمرارية عملها.

٢- الهجوم العسكري المباشر

صعَّد الاحتلال الهجوم العسكري المباشر على منشآت الأونروا وموظفيها وقوافلها في غزة؛ حيث تُظهر تقارير الوكالة نفسها أرقامًا مروعة: فبحلول أغسطس ٢٠٢٥ تم توثيق ما يقرب من ٩٠٠ حادثة أثرت على مبانيها، ومن ضمنها المدارس والمراكز الصحية التي كانت تؤوي مئات الآلاف من النازحين. والأخطر من ذلك، تم تأكيد مقتل ما يزيد عن ٣٦٠ من موظفي الأونروا منذ بدء الحرب، وهو أكبر عدد من القتلى في صفوف موظفي الأمم المتحدة في تاريخ المنظمة، كما تضررت حوالي ٣١١ منشأة تابعة للمنظمة، وقُتِل ما لا يقل عن ٨٤٦ شخص ممن كانوا يحتمون بمرافق الأونروا، فضلا عن إصابة (٢٥٤٤)[٤].

لم تنأَ قوافل المساعدات عن يد الغدر الإسرائيلية؛ فقد قصفت الزوارق الحربية الإسرائيلية في ٥ فبراير ٢٠٢٤ قافلة مساعدات تابعة للأونروا كانت متجهة من جنوب غزة إلى الجزء الشمالي من القطاع الذي يعاني شحًا بالمواد الغذائية، في ظل تحذيرات آنذاك من خطر المجاعة التي يواجهها الفلسطينيون هناك[٥]؛ مما أجبر الأونروا على تعليق عملياتها حينئذ لأسابيع. وقد كان هذا خير دليل على تعمد جعل بيئة العمل الإنساني في

(١) Louis charbonneau, على إسرائيل إنهاء حملتها لتدمير الوكالة الأممية التي تنقذ أرواح الفلسطينيين، Humsn Rights Warch, تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/hvdBE

(2) Mared Gwyn Jones, Several EU countries halt UNRWA funding over alleged staff involvement in October 7 attacks, Euro News, 26 January 2024, accessed at: 18 September 2025, available at: https://tinyurl.com/4yxjt889

(٣) ليبراسيون: إضعاف الأونروا اليوم سخيف وخطير، الجزيرة نت، ٢٩ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/y7vpdvku

(٤) تقرير الأونروا رقم ١٨٥ حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، الأونروا، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/ykzzt66u

(٥)الاحتلال يقصف قافلة مساعدات أممية في غزة! الزوارق الحربية استهدفتها أثناء توجهها إلى شمال القطاع، عربي بوست، ٥ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2vnyjwrv

غزة بيئة بالغة الخطورة، فيُحال بين المساعدات -إن توافرت- وبين المحتاجين.

٣- الحرب القانونية والتشريعية

مثلت الحرب القانونية والتشريعية الضربة القاضية التي قصمت ظهر الأونروا، فقد أقر الكنيست حظر عمل الأونروا داخل الأراضي المحتلة كافة بما فيها القدس الشرقية وذلك في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٤م[١]. وبموجب هذا القانون، يحظر التواصل بين المسئولين في الكيان المحتل وبين موظفي الأونروا؛ مما يقلص قدرة الوكالة على مزاولة أنشطتها في غزة والضفة الغربية، إذ إن التواصل مع الاحتلال ضرورة بالنسبة للوكالة نظرا لسيطرته على كافة المعابر[٢]. وبالتالي لم تصدر سلطات الاحتلال أية تأشيرات دخول لموظفي الأونروا الدوليين منذ يناير ٢٠٢٥م حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، فضلا عن عجز المنظمة عن إدخال المساعدات إلى غزة -بفعل قرارات الاحتلال- رغم وجود مساعدات مخزنة تابعة لها في مصر والأردن تكفي لملء ٦٠٠ شاحنة حسب تعبير المفوض العام[٣].

التاريخ	الإجراء التشريعي/المالي	الهجوم العسكري/العملياتي
أكتوبر ٢٠٢٤	الكنيست يقر قوانين تحظر عمل الأونروا وتجرم التواصل معها.	تصعيد استهداف منشآت الأونروا في شمال غزة.
ديسمبر ٢٠٢٤	أعلى معدل لرفض دخول قوافل المساعدات إلى شمال غزة.	استمرار القصف على مدارس الأونروا التي تؤوي نازحين.
يناير ٢٠٢٥	بدء سريان مفعول قوانين الكنيست.	مقتل عدد قياسي من موظفي الأونروا خلال الشهر.
فبراير ٢٠٢٥		قصف زوارق حربية إسرائيلية لقافلة مساعدات تابعة للأونروا.
مارس ٢٠٢٥	بدء الحظر الشامل على إدخال الأونروا لأي مساعدات إلى غزة.	
مايو-أغسطس ٢٠٢٥	استمرار حظر التمويل من قبل بعض الدول المانحة.	وصول عدد الموظفين القتلى إلى ما يقرب من ٣٦٠، وتضرر ٩٠٠ منشأة.

ونظرًا لهذه الحملة الشعواء فقد تأثرت أنشطة الأونروا بالفعل، وخلَّفت وراءها فراغا شاسعًا. وقد برر هذا الفراغ إدخال بديل للمنظمة، مصنوعٍ على عين الاحتلال ومصممٍ لخدمة أهدافه بحيث يكون امتدادًا للحرب والإبادة. وفيما يلي نفصِّل في طبيعة هذا البديل.

ثانيًا- هندسة البديل كأداة للسيطرة

تعددت السيناريوهات المقترحة لبدائل الأونروا؛ لكن بعضها ظل طي الاقتراح، وبعضها الآخر نُفِّذ بالفعل، وسنناقشها كلها فيما يلي:

السيناريو الأول: وجود قوة أممية أو عربية يُعهَد إليها توزيع المساعدات

رفض الاحتلال وجود القوة الأممية لأنها تَحُول دون السيطرة الأمنية والسياسية للاحتلال، بل إنه قد يُقيد يد الاحتلال أو يُتَخذ غطاءً لدعم أطراف معادية للاحتلال مثل "حماس"، كما أن ذلك يُعزز شرعية مطالب الفلسطينيين في السيطرة على القطاع. أما القوة العربية فقد واجه وجودها تحديات أخرى، مثل غياب التوافق بين الدول العربية على طبيعة المهمة وحجمها، فضلا عن التخوفات من الاصطدام

(١)"الكنيست" تقر بشكل نهائيّ القانون الذي يحظر نشاط وكالة "أونروا"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.wafa.ps/Pages/Details/106702

(٢) ماذا نعرف عن الأونروا التي حظر الكنيست أنشطتها في إسرائيل والقدس الشرقية المحتلة؟، BBC News عربي، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/articles/cp873xw0463o

(٣) تقرير الأونروا رقم ١٨٤ حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، الموقع الرسمي للأونروا، ١٥ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/3tdenuar

بالفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حماس، فضلا عن احتمالية رفض الاحتلال لمثل هذه القوة، فضلا عن أن الوضع الأمني الحرج في القطاع يثير المخاوف بشأن سلامة هذه القوة.

السيناريو الثاني: إسناد الأمر إلى السلطة الفلسطينية

باء هذا الاقتراح بالفشل نظرا لرفض حكومة الاحتلال اليمينية، التي تسعى إلى تعميق الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وغزة، وإضعاف فرص المصالحة الوطنية.

السيناريو الثالث: الفقاعات الإنسانية

أعد هذه الخطة وزير الدفاع السابق يوآف غالانت، وتقوم على تدشين مستودعات للمساعدات الغذائية تحت حماية الجيش يعمل بها عمال إغاثة دوليين سبق للاحتلال التثبت من هوياتهم، ويشترط أن يقوموا بتوزيع المساعدات على المدنيين فقط. واصطدمت الخطة في البداية برفض رئيس الأركان هارتسي هاليفي لأي تدخل عسكري في توزيع المساعدات كي لا يُفسَّر الأمر بأنه إقامة إدارة عسكرية أو ترسيخ حكم الاحتلال العسكري لقطاع غزة، ثم عادت الخطة للواجهة مع تغييرات كبيرة في الجيش على يد نتنياهو شملت إقالة رئيس الأركان، وتنصيب قيادات جديدة للمؤسسة الأمنية موالية لنتنياهو، وبالتالي لم تعارض الخطة، بل أقرتها ووضعت إطارا لعملها استعدادًا لمناقشته مع الأمم المتحدة[١].

في البداية كان من المقرر أن يُوكل توزيع المساعدات إلى بعض الغزيين غير المرتبطين بحماس أو إلى شيوخ بعض العشائر، وإذا نجحت التجربة تُوسع مسئولياتها لتضم مجالات الحكم المدني وتوفير الخدمات مثل المخابز، ويبدأ تطبيقها في الشمال ثم تمتد إلى الجنوب؛ لكنها لم تُطبق لأن قيادات العشائر رفضت تولي مثل هذه المسئولية واكتفت بانتداب بعض شبابها لتأمين دخول المساعدات وحمايتها من اللصوص خاصة بعد استهداف شرطة غزة التي تعمل على تأمين المساعدات، كما أن حماس صفت عددا من عملاء الاحتلال[٢].

قامت الخطة على بناء مراكز إنسانية في مناطق خاضعة لجيش الاحتلال، تضم مستودعات للغذاء تُوزَّع من خلالها المساعدات مباشرة على الغزيين من قِبل الجنود بمساعدة منظمات دولية دون إشراك أي فاعلين محليين. ووفقا لهذه الخطة يكون معبر كرم أبو سالم المنفذ الوحيد لدخول البضائع والغذاء، كي يتسنى للاحتلال مراقبتها قبل دخولها إلى غزة. كما تتضمن الخطة إنشاء نظام تتبع للمنظمات والأفراد العاملين في توزيع المساعدات، وتهدف كذلك إلى تقويض السلطة المحلية لحركة حماس داخل القطاع وأمام المجتمع الدولي. وقد قوبلت هذه الخطة برفض من قِبل الأمم المتحدة وأمينها العام أنطونيو غوتيريش[٣].

السيناريو الرابع: مؤسسة غزة الإنسانية

مع نجاح الحملة الممنهجة في شلّ الأونروا، انتقلت الاستراتيجية الإسرائيلية-الأمريكية إلى مرحلتها الثانية: ملء هذا الفراغ بكيانات بديلة غير مُصممة لتقديم الإغاثة الإنسانية المحايدة، وإنما لتكون أداة سيطرة أمنية وسياسية تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع في غزة بما يعزز هيمنة الاحتلال ويقوض أي شكل من أشكال السيادة الفلسطينية، وهو ما قامت به مؤسسة غزة الإنسانية والتي استلهمت سيناريو الفقاعات الإنسانية الذي تحدثنا عنه سلفًا.

برزت هذه المؤسسة لتعمل كمنظمة إغاثة إنسانية وتلعب دورا بديلا للأونروا. تأسست في ولاية ديلاوير الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٤، ويكتنف الغموض مصادر تمويلها؛ حيث تشير التقارير

(١) عزالدين أبو عيشة، "فقاعات إنسانية" طريقة إسرائيلية جديدة للتحكم في مساعدات غزة، Independent عربية، ١٢ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2vahznwk

(٢) الشركات الأمنية الخاصة كبديل للأونروا في قطاع غزة الأهداف الإسرائيلية والتأثيرات المحتملة على المسار الإنساني، مركز السلام للدراسات الاستراتيجية، ٨ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/5n882eht

(٣) عز الدين أبو عيشة، مرجع سابق.

إلى حصولها على ١٠٠ مليون دولار من حكومة دولة غير الولايات المتحدة والاحتلال، بالإضافة إلى ٣٠ مليون دولار ممنوحة من إدارة ترامب. وتضم قيادتها شخصيات أمريكية بارزة من عالم الأعمال والسياسة، مثل نيت موك (الرئيس التنفيذي السابق المطبخ المركزي العالمي) وجوني مور جونيور (زعيم إنجيلي ومستشار سابق للرئيس ترامب)، مما يشير إلى ارتباطها الوثيق بالدوائر السياسية الأمريكية[١].

وقد صممت المؤسسة "نقاط توزيع آمنة" محصنة تُدار من قبل المؤسسة بالتعاون مع شركات أمنية خاصة مثل UG Solutions و Safe Reach Solutions (SRS)، وتستخدم مركبات مدرعة وأفراد أمن مسلحين[٢]. ويمكن القول إن المؤسسة لم تلتزم بالنزاهة والبراءة في عملها، وإنما خدمت مصالح الاحتلال في المقام الأول، وذلك من خلال اتباع التالي في عملها:

أ) **توظيف العنف كسلاح ردع**: تحولت نقاط توزيع المساعدات إلى مصائد للموت، إذ أُصيب ما يربو على ٨ آلاف غزي بالقرب من نقاط توزيع المساعدات[٣]، كما أكدت تقارير الأمم المتحدة وفاة ٨٧٥ فلسطيني أثناء سعيهم للحصول على الطعام من بينهم ٦٧٤ شخص قتلوا قرب نقاط توزيع المساعدات التي تديرها مؤسسة غزة الإنسانية، بينما قتل ٢٠١ شخص المتبقين على طرق قوافل المساعدات أو بالقرب منها، وذلك حتى منتصف أغسطس ٢٠٢٥م، وأكد هذا مسئولون عدة في الأونروا. ناهيك عمن قُتِلوا بقصف الاحتلال أثناء البحث عن الطعام، ومن لقوا حتفهم جراء الجوع[٤]، وقد أدى ذلك إلى النظر إلى نقاط توزيع المساعدات باعتبارها مناطق خطر لا مناطق مساعدات إغاثية.

ووفقا لشهادة مقاولين أمريكيين عملوا في غزة تحت مظلة مؤسسة غزة الإنسانية، فقد تخلل توزيع المساعدات ممارسات وحشية وتفاصيل مُفجعة؛ منها إطلاق النار على مدنيين كانوا يحاولون الحصول على الطعام، ومنها أيضا استخدام رذاذ الفلفل والدخان والقنابل الصوتية للسيطرة على الجموع التي حاولت الحصول على الطعام. ولم يتورط في إطلاق النار قواتُ جيش الاحتلال فقط، بل شمل ذلك أيضا بعض الأمريكيين الذين عملوا تحت مظلة المنظمة، وقد أُطلقت النيران دون أن تُسبق بطلقات تحذيرية[٥]. ومن ثم، فقد استهدف العنف تفريق الحشود الكبيرة، وربط الحياة في غزة بالموت بشتى السبل؛ فمن لم يقتله القصف سيموت أثناء سعيه للحصول على الغذاء أو بعد أن يتضور جوعًا، وأوصدت الأبواب دون حصول الغزيين على الطعام، فتسارعت وتيرة المجاعة.

ب) **إحكام آليات المراقبة والتحكم**: يتطلب الحصول على المساعدات الوقوف في طوابير طويلة والخضوع لفحوصات بيومترية تتضمن التعرف على الوجه[٦]، مما يوفر قاعدة بيانات استخبارية واسعة يمكن للاحتلال توظيفها متى شاء، وذلك تحت غطاء العمل الإنساني.

ج) **التجويع المتعمد لسكان غزة من خلال القصور في تلبية الاحتياجات**: تتعمد المؤسسة توزيع مساعدات لا تكفي لسد احتياجات الفلسطينيين في غزة خاصة المرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، وأكد ذلك مدير عمليات شؤون "الأونروا" سام روز في تصريح له في يونيو ٢٠٢٥م[٧]؛

(1) Urgent request to investigate the Gaza Humanitarian Foundation (GHF) and bring suit to revoke its character, Op. cit.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(4) Gaza: 875 people confirmed dead trying to source food in recent weeks, United Nations, 15 July 2025, accessed: 24 September 2025, available at: https://news.un.org/en/story/2025/07/1165396

(5) Nick Schifrin, Zeba Warsi, Security contractor says he witnessed 'barbaric' and un-American tactics at Gaza aid sites, 1 August 2025, accessed: 24 September 2025, available at: https://tinyurl.com/3kav9dcr

(6) Center for constitutional rights, Op. cit.

(٧) "الأونروا" في غزة: آلية توزيع المساعدات الإنسانية لا تلبي الاحتياجات وإمداداتنا جاهزة، RT، ٢ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/45um46v3

حيث يبلغ متوسط توزيع المساعدات في غزة ٢٨ شاحنة يوميًّا فقط، وهو ما لا يكفي لأكثر من مليوني شخص كثير منهم أمضوا أسابيع دون مساعدة[١]. وفي حين طالبت الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات الإغاثة الإنسانية بالسماح لها بإدخال المساعدات، لكنها قوبلت بالرفض؛ ما يعني أن التجويع ونشر المجاعة كان هدفا بحد ذاته.

ويمكننا المقارنة بين أداء الأونروا وأداء مؤسسة غزة الإنسانية في ضوء النقاط التالية:

* **الشرعية**: تأسست الأونروا بتفويض من الجمعية العامة للأمم المتحدة واكتسبت بالتالي شرعية دولية، بينما حظيت مؤسسة غزة الإنسانية بدعم سياسي من الولايات المتحدة والاحتلال، وموّلتها الولايات المتحدة بـ٣٠ مليون دولار بينما ظل الغموض يكتنف باقي مصادر تمويلها.

* **المقاصد**: تسعى الأونروا لتبني مبادئ الحياد والاستقلالية والإنسانية، بينما تسعى مؤسسة غزة الإنسانية إلى فرض السيطرة الأمنية والمراقبة.

* **آلية التوزيع**: بينما تعتمد الأونروا على شبكة واسعة من المدارس والمراكز الصحية والمستودعات، وبالتالي يكون التوزيع أقرب ما يكون إلى العدالة ومستدامًا، نجد أن مؤسسة غزة تعمل من خلال نقاط توزيع محصنة تديرها شركات أمنية خاصة مما يجعل الحصول على المساعدات يرادف الموت، وبالتالي يُبقِي السيطرة والهيمنة بيد الاحتلال باعتباره مصدر الغذاء.

تداعيات استبدال الأونروا بمؤسسة غزة الإنسانية واستراتيجية الإبادة:

لم تكن الاستراتيجية الرامية إلى تقويض عمل الأونروا وإيجاد كيانات بديلة سوى تمهيدا لمسلسل التهجير والإبادة الجماعية، الذي بدأ بتدمير سبل العيش في غزة وجعلها مكانا غير صالح للحياة بشتى السبل، وقد أدت سياسات الاحتلال إلى نتائج كارثية:

أ) **انتشار المجاعة**: تدهور الأمن الغذائي في غزة إلى درجة انتشار المجاعة. ففي ٢٢ أغسطس ٢٠٢٥م أكد تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي IPC وجود المجاعة رسميًا في غزة؛ حيث يواجه أكثر من نصف مليون شخص في قطاع غزة جوعًا قد يفضي إلى الموت، كما يقع حوالي ٥٤٪ من سكان غزة -أي ما يعادل ١,٠٧ مليون شخص تقريبًا- في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، بينما يُصنف ٣٩٦٠٠٠ شخص (٢٠٪) بكونهم مأزومين (أي في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)[٢].

ويُتوقع أن تتفاقم الأوضاع بين منتصف أغسطس ونهاية سبتمبر ٢٠٢٥ نظرا لاحتمالية امتداد المجاعة إلى دير البلح وخان يونس، واصطدام ما يقرب من ثلث السكان (٦٤١٠٠٠ شخص) بظروف كارثية تدفعهم للمرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. بينما يُرجح ارتفاع عدد الواقعين في حالة طوارئ إلى ١,١٤ مليون شخص (أي حوالي ٥٨٪ من إجمالي عدد السكان)، ويُتوقع استمرار سوء التغذية الحاد في التفاقم[٣]. كما يُتوقع أن تتأثر فئة الأطفال تأثرا بالغا؛ فبحلول يونيو ٢٠٢٦م قد يعاني ما لا يقل عن ١٣٢ ألف طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد، ومنهم ٤١ ألف طفل تزداد مخاطر تعرضهم للوفاة، ويُقدر عدد الحوامل والمرضعات اللائي سيحتجن استجابة غذائية عاجلة بحوالي ٥٥ ألف امرأة[٤].

ب) **انهيار النظام الصحي**: أضحى النظام الصحي على حافة

(1)As mass starvation spreads across Gaza, our colleagues and those we serve are wasting away, CARE, 23 July 2025, accessed: 24 September 2025, available at: https://tinyurl.com/5n6tp8ba

(2)GAZA STRIP: Famine confirmed in Gaza Governorate, projected to expand, Integrated Food Security Phase Classification, 22 August 2025, accessed: 25 September 2025, available at: https://tinyurl.com/y363hdrt

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

الهاوية بفعل الحرب؛ حيث أفادت منظمة الصحة العالمية أن ٤٩٪ من مستشفيات القطاع تضررت أو دُمرت، بينما تعمل المستشفيات القليلة الباقية بطاقة استيعابية تتجاوز ٣٠٠٪ في بعض الحالات[١]. كما تدهورت الصحة العامة وانتشرت الأمراض المعدية نظرا للاكتظاظ وضعف المناعة وسوء ظروف المياه والصرف الصحي؛ فقد تم الإبلاغ منذ مايو ٢٠٢٥ عن حوالي ١٠٤٣ حالة التهاب سحايا إضافة إلى ٩٤ حالة متلازمة غيلان باريه[٢]، ونقصت الإمدادات الصحية نقصا حادا؛ حيث أبلغت وزارة الصحة عن نفاد حوالي ٥٢٪ من الأدوية الأساسية و٦٨٪ من المستلزمات الطبية[٣].

ج- استكمال مسلسل الإبادة الجماعية والتهجير: لم يكتفِ الاحتلال باستخدام التجويع كسلاح حرب رغم كون ذلك جريمة حرب موثقة بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[٤]، لكنه تجاوزه إلى تعمد الإبادة الجماعية؛ التي تشير إلى أي من الأفعال التالية المرتكَبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية بصفتها هذه:

- قتل أعضاء من الجماعة.
- إلحاق أذى جسدي أو معنوي خطير بأعضاء من الجماعة.
- إخضاع الجماعة، عمدًا، إلى ظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي كُليًّا أو جزئيًّا.
- فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
- نقل أطفال من الجماعة، عنوةً، إلى جماعة أخرى.

وذلك وفقًا لاتفاقية الإبادة الجماعية، التي تفرض إلزامًا عامًا على الدول الموقِّعة بمنع وقوع الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها[٥].

ويرتكب الاحتلال الإسرائيلي جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة وفقا لأكبر جمعية دولية معنية بأبحاث الإبادة[٦]، كما أكدت هيومان رايتس ووتش الأمر ذاته مؤكدة أن الاحتلال خلق ظروفا معيشية تدمر الفلسطينيين كليا أو جزئيا. وتتعدد أفعال الإبادة الجماعية بحق فلسطيني غزة؛ فتشمل تصريحات المسئولين في الكيان المحتل، والأفعال المادية مثل الحرمان من وصول المياه الصحية على نطاق واسع مما يهدد البقاء على قيد الحياة، إضافة إلى تقييد دخول الغذاء والمساعدات والوقود، وتدمير النظام الصحي، ناهيك عن أعمال القصف المباشر؛ وكلها ظروف تهدد استمرار الحياة[٧].

ويتجاهل الاحتلال أي مطالبات بإيقاف الإبادة الجماعية،

---

(١) فريق الإعلام لمنظمة الصحة العالمية، منظمة الصحة العالمية تحذر من أن النظام الصحي على وشك الانهيار مع تصاعد الأعمال العدائية في غزة، منظمة الصحة العالمية، 22 مايو 2025، تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2025، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/2fzxwed5

(2) Humanitarian Situation Update #317 | Gaza Strip, OCHA, 28 August 2025, accessed: 25 September 2025, available at: https://2u.pw/aPTPGH

(٣) المدير العام لوزارة الصحة بغزة للجزيرة: ٥٢٪ من الأدوية رصيدها صفر، الجزيرة نت، ١٧ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/37nrfkts

(4) Emad Mekay, Gaza is being subjected to the 'worst-case scenario of famine', International Bar Association, 27 August 2025, accessed: 26 September 2025, available at: https://tinyurl.com/26v3bjcd

(٥)لويس باروتشو، ماذا تعني "الإبادة الجماعية"؟ ومَن الذي استخدم المصطلح لحرب غزة؟، بي بي سي عربي، ٢ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/articles/c74147w25lko

(٦) أكبر جمعية دولية معنية بأبحاث الإبادة: إسرائيل استوفت المعايير القانونية لارتكاب إبادة جماعية في غزة، بي بي سي عربي، ٢ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط https://www.bbc.com/arabic/articles/c93drrnw05eo

(٧)إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية في غزة، هيومان رايتس ووتش، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://tinyurl.com/bdh3brch

فقد أصدرت "محكمة العدل الدولية" تدابير مؤقتة تضمّنت إلزام إسرائيل بمنع وقوع الإبادة الجماعية على الفلسطينيّن في غزة في يناير ٢٠٢٤م، وأعادت أمرها في مارس من ذات العام دون أي استجابة[١]، مما يدلل على إصرار الاحتلال على مواصلة الإبادة.

خاتمة:

اتخذت الحرب منعطفًا آخر واتسمت بِسِمة الصفرية في عامها الثاني، إذ لم يعد الاحتلال يدمر غزة ثم يتبنى مخططات إعادة الإعمار، وإنما أصبح يرنو إلى تصفية القضية من جذورها وتهجير من تبقى من الفلسطينيين أو القيام بنكبة ثانية على حد تعبير بعض مسئولي الاحتلال، كما اتسع نطاق الحرب فلم يعد قاصرًا على غزة وحدها، وإنما طال سوريا ولبنان واليمن وقطر وإيران، وكل من يشكل تهديدا محتملا فضلا عن أن يكون حقيقيا.

تتسق هذه الرؤية الصفرية مع السياق المحيط بها، فمجيء ترامب وحكومته المتطرفة للحكم شجع على تطرف الاحتلال، كما شجع على النظر إلى القضية بوصفها صفقة اقتصادية تخضع لحسابات الربح والخسارة بالمنطق الاقتصادي فقط، والتغاضي عن أي حسابات سياسية.

كما أن موقف الدول العربية أغرى الاحتلال بالإمعان في الإبادة الجماعية بحق سكان غزة سعيا لتصفية القضية، واتباع ذات السيناريو مع دول الجوار سعيا لإقامة دولة إسرائيل الكبرى التي يحلم بها قادة الكيان المحتل. ولعل سببا آخر يعود إلى صمود المقاومة في غزة وحاضنتها الشعبية رغم دأب الاحتلال على دفع المقاومة للاستسلام، ومن ثم فالقوى الاستعمارية العالمية تريد أن تجعل من غزة عبرة لكل التجارب التي تسعى إلى كسر هيمنة الاحتلال وأذنابه وتحديه واستعادة سيطرتها، لا سيما أن مؤسسة غزة الإنسانية تُؤسس لنموذج جديد في حروب القرن الحادي والعشرين؛ حيث تُوظف "الإغاثة" كغطاء للمراقبة والسيطرة، ويُوظف الجوع كسلاح لتحقيق أهداف سياسية.

لذا، فإن مواجهة هذه الاستراتيجية وتوثيقها ومحاسبة المسؤولين عنها، ليست مجرد ضرورة أخلاقية وقانونية لحماية الشعب الفلسطيني، بل هي ضمان لكيلا يصبح التجويع المنهج أداة مقبولة في أي صراع مستقبلي، وبالتالي إرساء قدر من أخلاقيات التعامل في الحروب.

كما يقتضي الوضع الحالي تفعيل كافة الجهود الرامية إلى الضغط على الاحتلال؛ سواء الجهود الإغاثية من جموع الأمة الإسلامية، أو تفعيل المقاطعة الاقتصادية، كما يقتضي استثمار الجهود العالمية المناهضة للاحتلال بكافة أشكالها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والذهاب بها إلى أبعد مدى ممكن، خاصة الجهود التي ظهرت في تدشين أساطيل الصمود وكسر الحصار والجهود التي تجلت في مقاطعة كلمة نتنياهو في الأمم المتحدة.

رغم ضبابية المشهد المستقبلي وعدم القدرة على التنبؤ الدقيق إلا أن التجربة مع الاحتلال أثبتت أنه لا يفهم إلا لغة القوة، ومن ثم فإن استمرار صمود المقاومة يصب في صالح المسألة الإغاثية الإنسانية، وليس العكس كما يروج البعض. فعلى قدر ما حققت المقاومة من إنجازات أكسبتها أوراق قوة في المفاوضات تستطيع أن تضغط بها على المحتل لتمرير الإغاثات، لا سيما أن الإغاثة كشفت بغي الاحتلال أمام المجتمع الدولي، وبات يعاني العزلة الدولية على مستوى الشعوب وانضمت لها بعض الحكومات.

(١) الإبادة وأفعال الإبادة الجماعية، هيومان رايتس ووتش، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/report/2024/12/19/390031

المقاومة الحياتية في غزة: كيف يقاوم الفلسطيني سياسات الموت الصهيونية؟

أحمد مصطفى الكوشي*

مقدمة:

تعد سياسات الموت الصهيونية التي تعمل على إبادة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة أهم القضايا الدولية التي تعبر عن خلل عميق في النظام الدولي سواء من حيث شرعيته الأخلاقية أو آلياته القانونية، ويتكشّف هذا الخلل في سياسات سلطة الاحتلال الصهيونية في تمزيق الحياة الفلسطينية وتحويل قطاع غزة إلى مساحة للاستثناء من الحيز الإنساني والقانوني، واعتبار سكانه "**حيوانات بشرية**" كما قال وزير الدفاع الصهيوني السابق غالانت،(١) وهذا الخطاب الذي ينزع الإنسانية عن الفلسطينيين يعتبر خطوة أولية لإبادتهم. بالرغم من ذلك، لم يتراجع الإنسان الفلسطيني عن مقاومة هذه السياسات الصهيونية في حياته اليومية، ونحن هنا لا نتحدث عن المقاومة العسكرية المسلحة التي لها تأثيراتها الخاصة، لكننا نتحدث عن المقاومة اليومية للإنسان الفلسطيني المدني الذي يحاول أن يلملم شتات الحياة المتشذرة بغرض إعادة بناء المعنى الذي يحافظ على قدرته على البقاء والاستمرار في كل هذا الدمار المميت.

ويعتبر مفهوم الحياة اليومية من المفاهيم التي كانت محورا للتركيز بشدة في الفكر السياسي المعاصر، وذلك بعدما تجاوز هذا الفكر ارتباط السياسة أو الفعل السياسي بالمفاهيم التقليدية للمجال العام والسياسة التمثيلية. وساعدت تنظيرات مفكرين مثل ميشيل فوكو، بيير بورديو، هنري لوفيفر، ميشيل دي سيرتو وجميس سكوت -بالأخص آخر ثلاثة مفكرين- في هذا التحول للفهم السياسي الذي وجد أن السياسة لا يمكن أن توجد في فضاء مكاني أو زمني محدد*، بل هي تشمل الأفعال اليومية الاعتيادية التي تكون غارقة في علاقات القوة.(٢) والأفعال اليومية كانت تبدو قبل هذا الفهم مجرد أفعال روتينية، تُمارس بواسطة الأفراد سواء بشكل فردي أو جماعي في ضوء السياقات الاجتماعية، فهي كانت في عُرف المألوف والبديهي وخارج حيز السياسة، لكن عندما تم التأمُل سياسيا في تلك الحياة اليومية؛ اتضح أنها ليست مجرد مجموعة من الأفعال المحايدة، بل هي تمثل حيزا واسعا للتلاقي بين السلطة والمقاومة.

تنطلق الورقة من هذا المفهوم؛ لتحاول الكشف عن المناطق التي تظهر فيها الذات الفلسطينية المقاوِمة كذات تقف بالمرصاد للصورة الإعلامية النمطية عن الجسد الفلسطيني

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) وزير الدفاع الإسرائيلي: نحارب حيوانات بشرية.. لا كهرباء ولا طعام إلى قطاع غزة، RT، ٩ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٤ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/47wM0Xp

* لا يمكن أيضا أن نغفل في هذا الصدد مفهوم السياسة في الرؤية الإسلامية، وهو أسبق من التنظيرات الغربية المشابهة، الذي يؤكد أن السياسة تشمل حياة الإنسان كلها؛ حيث يشير تعريف أحد المفكرين المسلمين إلى أنها تعني: "القيام على الأمر بما يصلحه..

راجع في ذلك على سبيل المثال: سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة :المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٩)، الجزء الثاني.

- سيف الدين عبد الفتاح (إشراف وتحرير)، معجم مفاهيم الوسطية: نموذج لبناء المفاهيم الأساسية من منظور حضاري، مركز الحضارة للدراسات السياسية ومنتدى النهضة والتواصل الحضاري، ٢٠٠٩.

(2) Mattias De Backer, Claske Dijkema, and Kathrin Hörschelmann, Preface: The Everyday Politics of Public Space, Space and Culture, Vol. 22, No. 3, 2019, pp. 243.

المقتول والمُشيَّء الذي يتحول إلى أرقام وإحصاءات في النشرات الإخبارية.

أولا- بقاء الغزيين في الأرض كفعل مقاوم

تستهدف سياسات الموت الصهيونية في حرب الإبادة الجارية تحويل غزة إلى مساحة متكاملة للموت سواء باستهداف الأجساد مباشرة أو من خلال الحصار الذي يشّل الحياة الفلسطينية. وغرض الحكومة اليمينية من ذلك هو ترسيخ الإدراك في الوعي الفلسطيني بأن الحياة على هذه البقعة من الأرض أصبحت مستحيلة، وعليه، تكون الهجرة -التهجير بمعنى أصح- هي المرادفة للحياة الفلسطينية، وتكون بذلك النجاة الفردية هي هلاك الشعب. لكن الشعب الفلسطيني رضي بالاستشهاد على الأرض الفلسطينية بديلا عن تركها، وهذا ما يؤكد أن الوعي الفلسطيني المعاصر يُقام على دروس النكبة؛ فالوعي الشعبي الفلسطيني يدرك تمام الإدراك مآسي النكبة وما نتج عنها عندما خرج الفلسطينيون من أرضهم تحت وطأة القتل والتدمير، على أمل الرجوع إليها لاحقا[١]. وهذا الوعي يمكن أن نعتبره البوصلة الخفية التي توجه شعب غزة في قضية الأرض؛ لأن هذا الموضوع هو ما يجعل الذات الفلسطينية الحديثة -التي بدأت منكوبة*- تتجاوز نكبتها بالمقاومة والتمسك بالأرض حتى لو على حساب الحياة.

هذا ما ظهر في العديد من الفيديوهات المصورة للعديد من الفلسطينيين وهم يعربون عن تمسكهم بأرضهم وعدم قبولهم لأي عرض متعلق بقضيتها؛ تتلخص هذه الحالة في مشاهد عديدة منها مقطع لشاب فلسطيني يُصور على خلفية أصوات القصف وهو جالس أمام خيمة مقامة على الأنقاض قائلا: **"نحن هنا صامدين ونريد أن نموت في الشجاعية (حي الشجاعية)، مدافع أو غير مدافع نحن غير خائفين، يقذفون كما يقذفون، نحن صامدين في الشجاعية ونريد أن نموت على أرضنا"**، واستكمل حديثه بعدما نزل إلى الأرض ممسكا بقبضة يداه بعضا من ترابها قائلا: **"هذه الأرض ملكنا، نريد أن نموت عليها، غير هذا لا يوجد موت عندنا .. نريد أن نخرج محمّلين على الأكتف ولا نسلم لنتنياهو"**، وأكد المجاورون له من الفلسطينيين في المقطع المصور ذاته كلامه بقولهم إنهم يشاركونه نفس الرؤية[٢].

هذا الموقف يقبل الموت الفردي بمعناه المادي، أي تصفية الجسد، لكنه لا يقبل القتل الانطولوجي الذي يحدث عبر التهجير وقتل القضية الفلسطينية والشتات النهائي للشعب. فرفض التهجير والقبول بالموت على أرض الوطن يُعيد تعريف السيادة على الأرض والجسد الفلسطينيين؛ لأن قرار البقاء على الأرض يُربك السلطة الكولونيالية الصهيونية التي تستخدم أقصى مراحل السيادة -وفقا لأدبيات السياسة الحيوية- أي تفعيل حق القتل، لكن دون جدوى.

فالإنسان الفلسطيني أكد امتلاكه لجسده لأنه رضي بالموت في سبيل أرضه قبل أن يُفرض عليه، واستعاد السيطرة على الأرض المنتهكة؛ لأن الموت لم يفزعه لتركها، بل قبِلَه في سبيل البقاء عليها. وكذلك يعيد الإنسان الفلسطيني المقاوم امتلاك الزمن الذي صادرته سلطة الاحتلال الصهيونية؛ لأنه يرفض أن تكون قضيته مجرد حكاية مؤسفة في التاريخ الإنساني الحديث، بل ببقائه على الأرض؛ يسيّر الامتداد التاريخي لوجوده في المكان

(١) أحمد صوان، من النكبة إلى الطوفان.. ٧٧ عاما من مقاومة التهجير في فلسطين، القاهرة الإخبارية، ١٥ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4hqKREo

* المقصود بالذات الفلسطينية المنكوبة هو لحظة وعي الذات الفلسطينية الحديثة بنفسها في الفترة التي تلت النكبة في عام ١٩٤٨، أي إدراك الذات الفلسطينية لوجودها في محيط القتل والتهجير، وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك ذات فلسطينية قبل النكبة، لكننا نجادل بأن النكبة كحدث مؤسس كانت لحظة فارقة في تكوين الهوية السياسية والاجتماعية الفلسطينية المعاصرة؛ حيث تحول بموجبها الشعب الفلسطيني من شعب صاحب أرض إلى شعب منكوب ومشتت، وهو ما أعاد تشكيل وعي الذات الفلسطينية بنفسها في قوالب الفقدان والمقاومة، وهذا ما يفسر بداية تشكيل حركات المقاومة التحررية سواء اليسارية أو الإسلامية لاحقا.

(٢) "نموت على أرضنا ولا نسلم لنتنياهو" فلسطيني يتحدى قصف الاحتلال لحي الشجاعية في غزة، قصص رصد، منصة X، ١٠ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/xaoFs

الذي يشكل هويته؛ لكل ذلك، يتحول الغزوي من مجرد شيء غير إنساني قابل للنزع والقتل في خطاب السلطة الكولونيالية وبواسطتها إلى ذات سياسية مقاومة فعالة تعيد تأكيد حضورها على أرض الواقع أمام أكثر سلطات التاريخ المعاصر وحشية.

والعودة الجماعية لسكان غزة إلى شمال القطاع في أواخر يناير من عام ٢٠٢٥ تمثل خير شاهد على تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه بالرغم من كل الدمار والموت الذي تعرض أو سيتعرض له، حتى مثلت هذه العودة صدمة كبيرة للمجتمع السياسي الإسرائيلي بكل أطيافه سواء المعارضة مثل يائير لابيد الذي اعتبرها دليلا على فشل الحكومة القائمة في إدارة الدولة، أو حتى إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي الذي عد هذه العودة انتصارا لحماس[١]، أي أن عودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى أراضيهم المهدمة في الشمال أحبطت الحلم الكولونيالي الصهيوني. كذلك كشفت هذه اللحظة عن ظهور جسد جماعي فلسطيني متجاوز للجسد الفردي؛ لأن الرغبة الجماعية في العودة، والعودة فعليا، تشكلت رمزيا على شاكلة جسد جماعي تظهر على سطحه الجروح وعلامات النزيف، لكنه يسير -بالرغم من الألم- تجاه أرضه وبيته.

ويمكننا القول إن البقاء على الأرض الفلسطينية كفعل مقاوم تحت وطأة سياسات الموت الصهيونية، يعتبر بمثابة المظلة العامة للمقاومة التي تفرعت عنها كافة أشكال المقاومة اليومية الفلسطينية التي نستعرضها في هذه الورقة؛ لأنه عند قرار البقاء، تدرك الذات الفلسطينية أن هذا البقاء لا يستمر إلا بمقاومة سياسات الموت الصهيونية التي لو استسلم الشعب لها ستكون النتيجة هي تصفية قضيته. ومن ثمة، بعد هذا القرار يبدأ الفلسطيني في ابتكار تكنيكاته المقاومة.

ثانيا- الممارسات اليومية الرافضة لسياسات الموت الصهيونية

سياسات الموت الصهيونية إن لم تقتل الفلسطيني مباشرة، فهي تجعل ظروف حياته لا تساعد بأي شكل من الأشكال على البقاء. وما دام الإنسان الفلسطيني قد قرر البقاء، كان لا بد أن يبتكر ممارسات حياتية يومية تجعله يقاوم ظروف الموت التي يحياها، فالغزاوي يتصيد ثغرات الحياة اليومية كي يقاوم سلطة الاحتلال التي تريد قتله، ويعيش.

*** الطهي وإعادة تشكيل الهوية الفلسطينية الصامدة:**

يمكننا أن نعتبر الطهي الجماعي وتدبير المستلزمات الغذائية البسيطة أحد أشكال مقاومة الحصار المفروض على القطاع، فالطهي الذي يعتبر روتينا يوميا، قد اكتسب معنى جديدا وتحول إلى سلاح سياسي مقاوم، يحارب به الإنسان الفلسطيني سياسات الموت الصهيونية ويعيد الحفاظ من خلاله على هويته الثقافية ويُثبت للعالم من خلاله أنه لم ينكسر، فكما قال أحد الشهود الفلسطينيين: "**بالنسبة لأهل غزة، تُعدّ الوجبات التقليدية رمزًا قويًا للهوية، وشهادةً على صمودنا، ووسيلةً لتوثيق الروابط العائلية حتى في أحلك الظروف... في كل مرة تجتمع فيها عائلتي حول المائدة لتناول وجبة، نتحدى القوى التي تسعى لطمس هويتنا**"[٢].

كما أن الطهي الفلسطيني تحول إلى رواية توثيقية لما يتعرض له الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال تصوير المئات من مقاطع الفيديو لاختراعات شعبية لأكلات يمكن أن تُحضّر بمقادير بسيطة متوفرة في القطاع، وعُرفت هذه الاختراعات بأنها "**وصفات حرب**"؛ فهذه الممارسة ناهيك عن فاعليتها في الصمود أمام أزمة الغذاء إلا أنها ذات دور أرشيفي أيضًا[٣].

---

(١) أمين خلف الله، ١٢ مخططًا إسرائيليًا أفشلتها عودة النازحين إلى شمال غزة، الجزيرة نت، ٣٠ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/kOjGU

(2) Hamza N. Ibrahim, Two Recipes, One Tradition: Making Musakhan in Gaza Before and After the Genocide, Palestine in America, 30 December 2024, last access in: 17 August 2025, available at: https://linksshortcut.com/IBSjl

(3) Noha Atef, GAZA "WAR RECIPES": COOKING AS SURVIVAL AND RESISTANCE IN DISPLACEMENT, Hypothesis (The recipes project), 4 May 2025, last access in: 17 August 2025, available at: https://linksshortcut.com/GiIry

وبالإضافة إلى هذه المقاطع المصورة للأطباق المطهية التي انتشرت في غزة، أظهر القائمون عليها بعدا جماليا مقاوما أيضا، ألا وهو تعمد تصوير هذه الأطباق مُزينة بجوار أي رمز فلسطيني (كالكوفية الشهيرة، أو شجرة..) أو أي مشهد يدل على استمرار الحياة والتعبير الجمالي للوجود في أرض حرب الموت والإبادة.

هذه الاختراعات ليست اختراعات غذائية موجهة إلى الجانب البيولوجي فقط، بل هي في الأساس عامل صمود أمام الحصار الذي يفرض الجوع على الفلسطينيين. كما أن مقاطع الفيديو المذكورة تعيد تصوير الذات الفلسطينية بوصفها ذاتا مبدعة محبة للجمال ومقاوِمة على عكس الصورة الإعلامية النمطية التي تُظهر الفلسطينيين متكدسين أمام عربات المساعدات الإنسانية وطوابير توزيع الغذاء، أو أنهم أشلاء أو مبتورين. بل وصل حد الصمود الهوياتي إلى تأليف كتب عن الطبخ، فقد ألفت امرأة غزوية تُدعى "منى زاهد" كتابا بعنوان "طبخة" يحمل ٢٠ وصفة للأكلات الشعبية الفلسطينية التقليدية، بالإضافة إلى وصفات لبدائل الحرب[١]. وقد جاء هذا الكتاب كفعل مقاوِم أرشيفي، يحاول أن يحفظ التراث الشعبي الفلسطيني المستهدف بالمحو؛ فتقول مؤلفة الكتاب عن دوره الثقافي: "**وصفاتنا تروي للعالم قصصًا عن تاريخنا وقضيتنا ووجودنا. المقلوبة والمفتول والسماقية، كلها أطباق تُمثل شعبنا**". فهنا تحولت الأكلات الشعبية الفلسطينية إلى منصة عرض للهوية الفلسطينية الصامدة التي تحاول منظومة الاحتلال الصهيونية تفكيكها.

وفي إطار سياسة الصمود اليومي أمام الجوع، لجأ الفلسطينيون لطحن البقوليات كالعدس، والفاصوليا، والحمص والأرز بديلا عن الدقيق الذي شح وارتفع ثمنه بفعل الحصار الصهيوني؛ وذلك من أجل الحفاظ على إمكانية توفير بعض أرغفة الخبز في الحياة اليومية الفلسطينية[٢]. ولتعويض الجسم الفلسطيني عن نقص البروتين، لجأ الأهالي لصيد السلاحف والتغذي على لحومها[٣]. فالحياة الفلسطينية اليومية هي حياة البدائل، وهذا ما يعبر عن مدى الصمود الفلسطيني كفعل يومي يُحبط التدمير الحياتي الصهيوني.

كل هذه التكنيكات توضح أن الطهي الذي هو مجرد فعل يومي اعتيادي في الحياة الإنسانية، أصبح مجالا سياسيا في غزة، يعتمد عليه الفلسطينيون في المقاومة، ليس فقط من أجل وجودهم الجيولوجي -الذي يعتبر تحديا في حد ذاته- بل من أجل وجودهم الهوياتي. فالطهي كأداة، حافظ على بقاء الغزوي في عالم المعنى، الهوية، والسياسة بجانب حفاظه على وجوده البيولوجي.

*** التعليم كأداة لاستعادة المكان والزمان في غزة:**

كان التعليم أحد أهم الاستهدافات الصهيونية في حرب الإبادة الجارية، واتبعت سلطة الاحتلال سياسة تجهيل المجتمع الفلسطيني من خلال تدمير ٢٩٣ مدرسة من أصل ٣٠٧ في القطاع[٤]. لكن لإدراك مدى أهمية التعليم للحياة الفلسطينية؛ حاول الفلسطينيون مقاومة سياسة التجهيل بابتكار بعض الأمور البسيطة التي ساعدت على استمرار تعليم العديد من الأطفال.

ساهمت هذه الآليات في إعادة تشكيل المكان، فقد حولت

(1) Eman Elhaj Ali, Amid Israel's Starvation Campaign, Palestinian Chef Fights to Preserve Heritage, Truthout, 9 May 2025, last access in: 18 August 2025, available at: https://linksshortcut.com/qLOWl

(2) With famine raging, legume flour is the last line of defence in the battle for survival in Gaza, Palestinian Information Center, 8 May 2025, Last access in: 18 August 2025, available at: https://linksshortcut.com/olQCk

(٣) الجوع ألجأ الغزيين لأكل سلاحف البحر، الجزيرة نت، ٢٠ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٨ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/CXNQX

(4) Dawoud Abu Elkass, For Gaza students, big ambitions replaced by desperate search for food, Reuters, 12 August 2025, last access in: 19 August 2025, available at: https://linksshortcut.com/hEBud

المبادرات الأهلية -الفردية والجماعية- الخيام من مكان للنزوح والمعاناة إلى مكان للتعليم. قامت -على سبيل المثال- مبادرة بواسطة فتاة مراهقة مجتهدة، تولت بموجبها تعليم مجموعة من الأطفال أساسيات اللغة الإنجليزية في وسط الخيام، وابتكرت الأدوات البسيطة التي مكنتها من إتمام هذه العملية التعليمية، كالاستعانة بـ"النايلون" بديلا للوحة الكتابة المدرسية. ولم تُعِد هذه المبادرة تشكيل المكان فقط، بل والزمان أيضا؛ حيث حددت هذه الفتاة لهذه العملية التعليمية ساعة يوميا، وهذه الساعة تكون ساعة منتجة وخلاقة، خارج حيز الحرب والدمار الذي يعيش فيه هؤلاء الأطفال باستمرار[١].

كما قامت مبادرات أخرى أكثر تنظيما وأوسع انتشارا، منها مبادرة مؤسسة "بيتنا الشبابيط" التي أقامت عدة فصول مدرسية للأطفال في خان يونس وسط أنقاض المباني وخيام النازحين، وغيرها العديد من المبادرات الشبابية التي عملت على استغلال المكان لتشكيل وعي الأطفال قدر الإمكان وعدم تركهم للجهل التام[٢].

والملاحَظ من صور الأماكن التي استُخدمت لتعليم الأطفال هو أنها كلها وُضِعت بها رموز هوياتية مثل علم فلسطين أو صور لأماكن وطنية فلسطينية أو حتى حروف كلمة غزة متجاورة، وهو ما يمثل أهمية أكبر حتى من المحتوى التعليمي ذاته؛ لأن أحد أهم أهداف المؤسسات التعليمية الحديثة هو تشكيل الهوية الوطنية، وما تفعله هذه المبادرات التعليمية أنها تعوّض هذا الدور الذي أماتته سلطة الاحتلال بتدميرها للبنية التحتية التعليمية. هذه المبادرات لا تكون مفيدة فقط للأطفال، بل أيضا للمعلمين والشبان المتطوعين الذين يؤكدون ذواتهم داخل مساحات من الإنتاج والعطاء -عبر ممارسة التعليم- وتحطم رغبة سلطة الاحتلال في تشييئهم.

كل هذه المبادرات قد خلقت حيزا "زمكانيا" تعليميا خارج سيطرة المنظومة الكولونيالية الصهيونية؛ لأنها استطاعت أن تنشل الأطفال ومُعلميهم من مساحات الدمار إلى حيز خلّاق منتج ومفعم بالحياة، هذا الحيز الحياتي الذي يمكن فيه **"سماع الأطفال وهم يقرأون ويغنون ويلعبون داخل "خيم التعلم" المقامة وسط المناطق المزدحمة وتحت أصوات الزنانات التي أصبحت جزءا من المشهد الصوتي، فتسمعهم يغنون الأغاني الشعبية والوطنية تارة، وتارة أخرى يتعلمون الموسيقى والدبكة، ويسردون القصص الشعبية والروايات الفلسطينية، ويلونون العلم الفلسطيني، ويعبّرون عن معاناتهم وآلامهم بالرسم على جدران الخيمة التي تؤويهم، فالجميع حاضر بمعاناته وذكرياته وتاريخه"**[٣].

كما أن هذه المساحات التعليمية ساعدت في حل المشكلات النفسية للأطفال الذين عانوا من أزمات نفسية بفعل حرب الإبادة، بالأخص أزمات فقدان أحد الوالدين أو كليهما بسبب الاستهداف الصهيوني للأجساد المدنية الذي كان أبرز ملامح سياسات الموت الصهيونية. فهذه المساحات جعلتهم يدخلون في علاقات مع بعضهم البعض، يلعبون ويمارسون العديد من الهوايات كالرسم والغناء ويكتشفون في ذواتهم مواهبهم الخاصة، وهذا ما خفف حدة الأزمات النفسية في مرحلة الطفولة في غزة[٤].

بل إنه بدأ التنبّه إلى أهمية هذا النوع من التعليم الشعبي غير النظامي باعتباره تعليما غارقا في السياسة وأكثر قدرة على تنمية حس المقاومة لشباب المستقبل؛ لأنه في الأساس قد نشأ بوصفه رد فعل مقاوِم لتدمير التعليم النظامي في غزة، بالإضافة إلى أنه أقل حيادا تجاه القضية السياسية؛ لأنه يتم في ذروة تفجرها. ونتيجة لهذا؛ بدأت الدعوات الفلسطينية المطالبة

(١) ساهر الغرة، التعليم في غزة: صفوف دراسية بين الخيام وتجارب الواقع الافتراضي، درج، ٢١ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/anhVR

(٢) من قلب الخيام.. الغزيون يكافحون لأجل التعليم، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/JLQOI

(٣) نادر وهبة، مبادرات التعليم الشعبي في غزة: تجارب المعلمين وتحدياتهم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/vbnUH

(٤) المصدر السابق.

باستمرار هذا الشكل من التعليم حتى بعد أن تتوقف الحرب. وهذا التعليم الشعبي يمتّن الهوية الفلسطينية؛ لأنه يُبرز السردية الوطنية الفلسطينية من خلال التاريخ والثقافة عبر الواقع اليومي المعيش. كما أن هذا التعليم سيكون له دور في إعادة رسم التاريخ الشعبي الفلسطيني، وذلك عبر إعادة رسم صورة اللاجئين، الأسرى والشهداء، من خلال تحطيم صورة العجز التي رسمت لهذا الثلاثي في الكتب المدرسية، وهذا عبر تأكيد السردية اليومية التي تأكد بطولات هذا الثلاثي، بعيدا عن الاكتفاء بذكر الأرقام الصماء؛ وهذا ما يساهم في توليد معرفة ذاتية تحررية مرتبطة بالواقع اليومي الحياتي، بدلا من المناهج المحايدة التي تفصل المسألة السياسية عن العملية التعليمية.(١)

فقد تحولت العملية التعليمية اليومية الفلسطينية الشعبية البسيطة إلى مساحة لإنتاج الحياة التي تحاول سلطة الاحتلال الإسرائيلية مصادرتها؛ حيث أعادت هذه العملية للإنسان الفلسطيني سيطرته على المكان والزمان وإنتاج المعنى، بالرغم من التخريب الصهيوني الذي يبتغي قتل كل هذه المساحات الحياتية الأصيلة.

*** الطواقم الطبية والمستشفيات الميدانية وإعادة إنتاج الحياة:**

إن للاستهداف الصهيوني للبنية التحتية الحيوية الغزوية، بالإضافة إلى الحصار الذي منع وصول المساعدات الطبية، آثارا كارثية على منظومة الصحة في قطاع غزة(٢)، وتقع هذه السياسة ضمن سياق أوسع متعلق بإعاقة الحياة الفلسطينية. وبالرغم من كارثية الموقف الذي أسفر عن استشهاد آلاف الفلسطينيين وهم يكابدون الألم بفعل سوء الأوضاع الطبية، استمرت الأطقم الطبية في ممارسة عملها وسط هذه الظروف كي تنقذ ما تبقى من الحياة الفلسطينية، جاعلة من التطبيب بما توفر لها من إمكانات محدودة، فعلا مقاوما لسلطة الاحتلال التي تعمل على تصفية هذه الحياة.

فالمستشفيات الميدانية التي أقيمت بأبسط الإمكانات بديلا للمستشفيات الأساسية التي خرجت عن الخدمة بفعل القصف والتدمير الصهيوني، هي خير شاهد على الاستمساك بخيوط الحياة عبر مداواة آلام المصابين والحفاظ على حياتهم. فحتى أواخر مايو لعام ٢٠٢٥، أُقيمت (١١) مستشفى ميداني على شكل خيام، توزعت على مناطق القطاع لتنقذ ما يمكن إنقاذه من حيوات الفلسطينيين(٣).

وبالنظر إلى ظروف عمل الطواقم الطبية في هذه المستشفيات الميدانية، وحتى قبلها في المستشفيات الأساسية، سندرك مدى الدور المقاوِم الذي يلعبه أفراد الطواقم الطبية بممارسة مهنتهم بشكل يومي فقط؛ فهم يعملون يوميا تحت أزيز طائرات الاحتلال، وهم لا يمتلكون حتى أساسيات أدوات العمليات الطبية، ومعرَّضين طول الوقت للاعتقال أو القصف. فهذه الشريحة بعملياتها الطبية تعيد تعريف الجسد الفلسطيني؛ لأنه إذا كان قد عُرف بواسطة سلطة الاحتلال الكولونيالية بأنه مساحة للاستثناء والموت، فالطبيب الفلسطيني يعيد التأكيد بأن هذا الجسد يستحق الحياة عبر دوره الوظيفي، بل حتى هذا الفعل الطبي يعيد السيادة على الجسد الفلسطيني؛ لأنه يحبط المحاولات السيادية الصهيونية في تصفيته. فهذه المستشفيات الميدانية تمثل مصانع لإنتاج الحياة في محيط من الموت، والطبيب الفلسطيني الذي يعمل عبرها تحول إلى رجل مقاوم وتحولت وظيفته إلى وظيفة سياسية؛ لأن مداواته لكل جرح يعد تحطيما لحلقات السلطة الكولونيالية التي تستعمر الأجساد الفلسطينية وتنفيها من الحياة.

فهؤلاء الأطباء يجرون العمليات على أضواء الهواتف المحمولة، ويبحثون دائما عن البدائل في العمليات الطبية

---

(١) المصدر السابق.

(2) Gaza's Health System Near Collapse as UNRWA Warns of "Severe Operational Crisis", SAFA Press Agency, 5 July 2025, last access in: 23 August 2025, available at: https://linksshortcut.com/Tpyrv

(٣) حسين نظير السنوار، المستشفيات الميدانية في غزة: شريان حياة في مواجهة الإبادة، وفا، ٢٦ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/kDxOp

تعويضا عن النقص، ويُفجعون أحيانا باستقبال ذويهم من المصابين والشهداء. فقد انتشرت العديد من مقاطع الفيديوهات المصورة لأطباء يجدون أبنائهم، أو آبائهم وأمهاتهم وأشقائهم ضمن الشهداء، ويحتسبونهم برضاء عند الله ويواصلون عملهم في إنقاذ الضحايا؛[١] فهم لم يُمكِّنوا منظومة الاحتلال الصهيونية من احتلال نفسياتهم، وبالرغم من كل ذلك يواصلون إنتاج الحياة بالتطبيب والمداواة للجرح الفلسطيني.

كل هذا العطاء يعيد ترميم المعنى الحياتي الفلسطيني في ظل التفكك الذي تفرضه منظومة الاحتلال الصهيونية، وليس فقط الاكتفاء بمداواة الجسد. فإذا كانت السيادة الصهيونية قد موضعت نفسها في القتل وتخريب الأجساد الفلسطينية؛ فإن الأطباء الفلسطينيين يخلخلون جوهر هذه السيادة بصمودهم وممارسة عملهم اليومي المنتج للحياة والمُداوي للأجساد في ظروف حتى لا تساعدهم على الصمود.

وقد كانت هناك ملحمة بطولية قادها الدكتور حسام أبو صفية مدير مستشفى كمال عدوان الذي أصر على البقاء في المستشفى واستمرار تقديم الخدمات الطبية للمصابين، وعدم الامتثال لأوامر إخلاء المبنى رغم الحصار الخانق والقصف، لكن عندما أجبرت قوات الاحتلال من هم داخل المستشفى على الإخلاء، خرج دكتور أبو صفية، وانتشرت صور ومقاطع فيديوهات توثق ظهور الدكتور وهو يسير وحيدا بزيه الطبي الأبيض وسط الأنقاض والركام متوجها نحو الدبابات الإسرائيلية، في رمزية تضع جسد الفلسطيني الطبي الصانع للحياة أمام الجيش الصهيوني المُصادر والنافي لها،[٢] فالطبيب قد جعل من جسده -الذي أصيب مسبقا بنيران الاحتلال واستمر في مواصلة عمله- مصدرا لمقاومة الفضاء الصهيوني. وقد اعتُقل بعدها الدكتور وعانى التعذيب في سجون الاحتلال؛ لأنه كان رمزا مقاوِما عبر عمله وهويته المهنية.

*** دفن الشهداء وكسر السيطرة الصهيونية على الموت الفلسطيني:**

إذا كانت سلطة الاحتلال الصهيونية قد نزعت الإنسانية عن الجسد الفلسطيني خطابيا وانتزعت حقه في الحياة واقعيا؛ فقد احتلت موته أيضا وتحكمت فيه، وذلك استكمالا لنزع الإنسانية بمنع تكريم الجسد الفلسطيني الميت الذي يحفظ له إنسانيته؛ وذلك بتصعيب مهمة الدفن، وكذلك منع الطقوس الرمزية الاجتماعية المتعلقة بالموت كالعزاء. تلك المراحل التي تضمن استمرارية الوجود الاجتماعي وارتباط الإنسان بأرضه وتؤرشف تاريخ الجماعات عبر تجربة الموت، وتحفظ رمزية الشهيد الذي مات في سبيل بقاء الشعب على أرضه؛ تحول تحقيق هذه المراحل إلى مهمة صعبة في زمن حرب الإبادة التي احتلت بنيتي الحياة والموت.

حاول الفلسطينيون -قدر الإمكان- تحطيم سيادة وسلطة الاحتلال على موتهم من خلال تصميمهم على دفن جثث الشهداء بدلا من التعامل مع الجسد الفلسطيني باعتباره مجرد بقايا بيولوجية كما تحاول منظومة الاحتلال أن تجعله دائما. فقد حوّل الفلسطينيون العديد من الأماكن إلى مقابر من أجل دفن الشهداء، فأُقيمت المقابر في الحدائق العامة، والأسواق،

(١) شاهد.. طبيب فلسطيني ينهار باكيا بعد وصول جثماني والده وشقيقه إلى المستشفى الذي يعمل فيه، العربي - أخبار، يوتيوب، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/QOZTP

شاهد.. لحظات مؤثرة لطبيب فلسطيني تفاجأ بوجود إبنه بين الشهداء أثناء عمله في المستشفى، العربي - أخبار، يوتيوب، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/HjoLL

فيديو مؤلم.. طبيب في غزة يفاجأ بجثث أمه وابنيه في المستشفى، العربية، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/sZZbP

طبيب في غزة يهرع لإنقاذ الجرحى.. فيجد عائلته بين الشهداء، أنيما ويب، يوتيوب، ٢٥ أبريل ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٥ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/bMREg

(٢) لحظة اعتقال الدكتور حسام أبو صفية مدير مستشفى كمال عدوان، BBC News Arabic، يوتيوب، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٢٤ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/FlwFZ

وفي الشوارع العمومية وساحات مختلف المؤسسات العامة بل وحتى في بعض الأراضي الخاصة.[١] وبفعل جنون سلطة الاحتلال في إزهاق الأرواح؛ وجد الفلسطينيون أزمة في القبور، لذلك، لجأوا إلى إقامة مقابر عشوائية حرصا منهم على دفن ذويهم في أماكن معلومة لإحياء ذكراهم النبيلة باعتبارهم ليس فقط أقرباء، بل رمزا لتضحيات الشعب الصامد أمام سياسات الموت والمحو، أي أن هذا الجسد المُستشهد يُوجِد المزيد من الروابط بين الفلسطينيين غير الانتماءات التقليدية.

كما بدأ العاملون في الدفن بابتكار وسائل مكانية في المقابر تساعد على استقبال المزيد من الشهداء، كان من ضمن هذه الوسائل بناء طابق ثان في القبور لضمان حفظ كرامة المزيد من الشهداء بدفنهم.[٢] كما يعمل الفلسطينيون على نقل جثامين الشهداء من المقابر العشوائية إلى المقابر الأساسية المعروفة في القطاع كلما أمكن ذلك.[٣] وبالرغم مما يفتحه هذا التكنيك من مواجع لجروح لم تلتأم بعد، إلا أنه يعيد سيطرة أهل القطاع على أجسادهم مرة أخرى، فهم من يتحكمون في أجساد الشهداء وأماكنها وينقلونها من مكان إلى آخر، بعدما أرادت سلطة الاحتلال استعمار موتهم ونفي الجسد الفلسطيني منه كخطوة لاحقة لنفيه من الحياة ليصبح خارج كل أحياز الإنسانية الممكنة.

المكان والزمان اللذان يحكمهما القصف المستمر، عندما يحفر فيهما الإنسان الفلسطيني قبرا عشوائيا؛ ليدفن شهداءه ويحفظ لهم جزءا من التكريم الإنساني، يشهدان على تحول الفعل اليومي الإنساني إلى تحدٍ لسلطة تريد أن تمارس سيادتها عبر تشويه جسد الفلسطيني حيا وميتا والنزع المطلق لإنسانيته. وهذا الاستمساك الفلسطيني بدفن الشهداء حتى إذا نظر له الفلسطيني على أنه شرف عائلي أو واجب قرائبي، إلا أنه يمثل - سواء وعِيَ الفلسطيني ذلك في واقعه اليومي أم لا- حلقة أولية من حلقات استمرارية المقاومة الشعبية الفلسطينية. وموقع هذا الفعل من المقاومة أنه يحفظ للشهيد، الذي هو ملك لكل الشعب وكذلك رمز متجاوز لمادة الجسد باعتباره جامعا للهوية، كرامته بعد الموت، ويحافظ على جثمانه داخل باطن أرضه الذي اختار الموت عليها كبديل عن فراقها، وهو ما يخلق من قصة موته في الحاضر سردية تاريخية مقاوِمة، تجتمع عليها الأجيال اللاحقة.

وتثبيت الشهيد في مكان واضح باسمه وهويته يؤرشف لحظة الحاضر المقاوِمة، ويقاوم المحو التشييئ الذي يحول الشهداء إلى مجموعة من الأرقام منزوعة الهوية، ويجعل منهم استمرارا لذاكرة جماعية تشهد ببطولات هذا الشعب وتضحياته، وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية الفلسطينية التي تتم عبر زيارة مقابر الشهداء وإحياء ذكراهم، والتذكير بثأرهم ودمائهم. فالذاكرة الشعبية الفلسطينية ممتلئة بالرموز المعروفة التي استشُهدت وظلت رمزا للصمود واستمرارية المقاومة. لذلك؛ فإن تعمُّد سلطة الاحتلال تشويه هذا الرمز عبر نفيه من الموت بعد قتله ليس جريمة ضد الإنسانية فقط، بل هو فعل سياسي يبتغي تصفية المقاومة الفلسطينية؛ وبالتالي يعتبر مجرد دفن الشهيد في مكان معلوم وسط كل هذا الموت والدمار فعلا مقاوما لأنه يحافظ على كرامة الشهيد ويُعيده داخل حيز الموت الإنساني، ويدعم الاحتفاظ برمزيته التي تمنح الشعب الفلسطيني محفزات المقاومة المستمرة بكافة أشكالها.

*** المناسبات الاجتماعية كفضاء للمقاومة في زمن الإبادة:**

الحياة اليومية الإنسانية حافلة بالمناسبات الاجتماعية

---

(١) "أشبه بالظاهرة": الأوروموتوسطي يوثق أبرز المقابر الجماعية العشوائية في غزة في ظل استمرار الإبادة الجماعية، الأوروموتوسطي لحقوق الإنسان، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/cwkeM

(٢) ياسر البنا، دُفنوا بعشوائية.. الغزيون يواجهون أزمة قبور للشهداء والمتوفين، الجزيرة نت، ٢٦ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/mcvNE

(٣) يسري العكلوك، نقل جثامين الشهداء ينكأ جراح الغزيين ويدفعهم لمواجهة الموت من جديد، الجزيرة نت، ١٨ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/SVAyG

التي تُضفي المعنى على الحياة، وتزيد من أواصر الانتماء بين أفراد المجتمعات، لكن المنظومة الكولونيالية الصهيونية قد قررت أن تحتل الحياة الفلسطينية بكل تفاصيلها اليومية، وتنتج الموت فيها باستمرار؛ لتجعل النجاة أولى حسابات الذهن الغزوي. وبالرغم من ذلك، سنجد أن القراءة اليومية لغزة تبشرنا ببعض المشاهد التي يسترق فيها أهل القطاع هامشا من زمن حرب الإبادة يصنعون منه الحياة الاجتماعية، ويؤكدون عبره استمرارية المعنى.

أغلب الصور الإعلامية تركز على تدمير الحياة الفلسطينية -في الأغلب بغرض توثيق الانتهاكات الصهيونية- دون التركيز على مناطق المقاومة اليومية الفلسطينية. وخطورة هذا الرصد -وإن كان غرضه التضامن- أنه يُظهر الذات الفلسطينية مهزومة وجسدها ميتا ممزقا، ولا يُظهر على سبيل المثال أن نسبة الزواج قد ازدادت في الشهور الأخيرة من الحرب بالرغم من تصاعد عنفها، حتى اضُطرت المحكمة الشرعية في غزة أن تتخذ من غرف المستشفيات مكاتب لإجراء عملها لتغطية هذه الزيادة[١]. فالصورة الإعلامية -حتى المتعاطفة- يغلب عليها الفلسطينيون الذين يقفون طوابير كي يحصلوا على بعض الغذاء الذي يسد رمق جوعهم، لكنها نادرا ما تُظهر طوابير عقد القران التي ازدادت هي الأخرى. فشباب وشابات غزة يقاومون سياسات الموت بالدخول في علاقات زوجية تعيد إنتاج الحياة الفلسطينية وتدعم استمراريتها. وأصبحت الخيمة التي كانت ترمز إلى النزوح والتهجير والتدمير، منطقة جديدة للحياة، تشهد على علاقة حب هنا أو زيجة جديدة هناك، وتحوي مناطق مزينة وزغاريد ورقص وغناء، بالإضافة إلى التعليم الذي تحدثنا عنه سابقا.

حاول الفلسطينيون أن يقيموا أعراسهم بأبسط الطرق الممكنة، فانتشرت صور ومقاطع فيديو مصورة تعكس لقطات من أعراس بسيطة تجمع العريس والعروس بزي الزفاف ومن حولهم أقاربهم في سرور وبهجة. يقول أحد العرسان الذي صُور عرسه في أجواء الحرب بمدرسة تأوي نازحين: "**رغم الحرب والحصار نحن نحب الحياة والفرح، أقمنا هذا الفرح رغم أن لدينا كثيرا من الألم والشهداء بين أفراد عائلتنا وأصدقائنا**"[٢]. وهذه الجملة تُعلن فشل سلطة الاحتلال في استلاب الحياة الفلسطينية؛ لأنها بعد كل ما ارتكبته من جرائم، لم تستطع منع الفلسطينيين من ممارسة الحياة والبهجة والعمل على استمرار وجودهم البيولوجي الذي يُرهق المنظومة الاستيطانية العنصرية. كما أن العائلات تُعوض أحيانا صعوبة توفر فستان زفاف للعروس بزي من التراث النسائي الفلسطيني، وهنا يتحول الجسد النسائي الفلسطيني من جسد مهزوم يبحث عن النجاة إلى جسد مقاوم، يُعيد تأكيد وجوده عبر انتزاع أزمنة البهجة من قلب سيولة الدمار، بل وعلى طريقته الخاصة التي تُبرز ثقافته وهويته التي حاولت سلطة الاحتلال أن تدفنهما بشتى الطرق[٣].

بالإضافة إلى أن هذه الزيجات -وغيرها من المناسبات الاجتماعية الإنسانية اليومية- تخلق روابط إنسانية جديدة بين ساكني مناطق النزوح الذين ليسوا جميعهم على معرفة سابقة، فهذه المناسبات تفتح مجالا للتهاني والتعارف ومد جسور الروابط الاجتماعية بين أفراد مجتمعات النزوح الذين تعرفوا على بعضهم البعض حديثا، وبالتالي زيادة التضامن والصمود بين الفلسطينيين، وهو ما يعيق سياسة تشتيت الحياة الفلسطينية التي اتبعتها منظومة الاحتلال الإسرائيلية. وتعتبر هذه الزيجات المسروقة من زمن الإبادة مساحة مخلوقة للتعبير عن الهوية الثقافية أيضا سواء على مستوى الشكل أو

(١) وسام ياسين، طوابير لعقد القران.. شباب غزة يقبلون على الزواج في زمن الحرب، موقع الوديان، ١٤ يناير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/pqumO

(٢) حفل زفاف بسيط يضفي قليلًا من الفرحة في جنوب غزة رغم مرارة الحرب، الشرق الأوسط، ٦ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/wdfel

(٣) حميدة أبو هويلة، أعراس الحرب... معركة الثبات على الفرح، ٢٤ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/quXVw

المضمون، ففيها تُغنى الأهازيج التراثية الخاصة بالأعراس، فيتحول الأمر من مجرد زيجة إلى مساحة للتعبير عن الذات الفلسطينية المتمايزة التي فشلت منظومة الاحتلال الصهيونية في وأدها[١].

تقول صحفية فلسطينية قد عُقد قرانها على زميلها الذي أحبته وهما يوثقان جرائم سلطة الاحتلال في قطاع غزة: "**نحن نعيش في زمن يُعدّ فيه الحب مقاومة، فجاء قراري كنوع من القوة والتحدي**"،[٢] فهنا تغلَّب الإنسان الفلسطيني على سياسات الموت الصهيونية بتحويله منطقة الحرب والدمار - التي من المُعتاد أن تُكرس الإحساس بالخوف واليأس- إلى منطقة إنسانية تتولد منها مشاعر الرغبة في البقاء والمقاومة عبر الحب. وهذا الحب تتمخض عنه زيجة وأطفال وإعادة بناء للحياة المهشمة، فالحياة قد وُلدت من رحم الموت والدمار بشكل جدلي بفعل الممارسات الحياتية بالقطاع. ومثل وهذه المواقف هي التي تعيد تصوير الفلسطينيين باعتبارهم شعبا إنسانيا ضد خطاب نزع الأنسنة الصهيوني الذي يلاحقهم دائما.

وبالرغم من أن سلطة الاحتلال لم ترحم غزة من القصف والموت والحصار حتى في أعيادها، كتكنيك لسياسة احتلال الزمن الفلسطيني؛ فقد انتزع الفلسطينيون حقهم في زمنهم عبر ابتكار أبسط الأعمال التي تجعلهم وأطفالهم يشعرون بفرحة الأعياد. فقامت الأمهات الفلسطينيات بخبز مخبوزات بسيطة في أفران بدائية وقودها الحطب المشتعل؛ ليحملها الأطفال في سرور ببهجة العيد[٣]. والمصلون أقاموا الشعائر الدينية بإقامة صلاة العيد على أنقاض المساجد المدمرة، وذهبوا لزيارة مقابر الشهداء كممارسة للعادة الاجتماعية المتعارف عليها؛ لتحيتهم وتجديد ذكراهم الدائمة. وقاموا أيضا بصلة الأرحام والتودد بين بعضهم البعض للتهنئة بقدوم العيد. كما حاول الفلسطينيون توزيع العيديات والألعاب البسيطة على الأطفال[٤]، والكعك والحلويات على بعضهم البعض. وقد نُفِّذت مبادرات فردية للقيام بهذه المهام وكان يُدبر لها قبل قدوم العيد بشهرين، وهذا التخطيط والتنفيذ يحرر الزمن الفلسطيني من استعماره الكلي ويفتح مساحة للمقاومة عبر نشر بهجة الإحساس بالمناسبة الدينية والاجتماعية وسط ركام الخراب والموت.

كما كانت هناك مبادرات من فريق "سيرك غزة" بإقامة عروضه في مخيمات النزوح لإدخال البهجة على الأطفال والأهالي في ليالي العيد، وحولوا مخيمات النزوح والبيوت المهدمة إلى مسارح لتقديم العروض المرحة والفكاهية، مبتغين رسم الابتسامات على وجوه الأهالي وتعالي ضحكات الأطفال[٥]. وهنا تحول مخيم النزوح من مكان محمَّل بالألم إلى مكان مفعم بالمرح. وكذلك سبق الاحتفال بالعيد احتفال بقدوم شهر رمضان المبارك أيضا؛ حيث انتشرت صور ومقاطع فيديو مصورة، تُظهر الأطفال ممسكين بالفوانيس الرمضانية، يأرجحونها في سعادة. وعُلقت الزينة الرمضانية بين خيام النزوح، مضفية على مكان النزوح طابعا جماليا يؤكد الفرحة وحب الحياة بالرغم من ظروف الموت والخراب[٦]. كما استُغلت الجدران المهدمة لرسم الجداريات التي تحمل عبارات التهنئة والاحتفال بالشهر الكريم، استوقفني من بينها جدارية رُسمت على أنقاض منزل محطم تحمل عبارة: "رمضان من بين

(١) مجد ستوم، زواج في زمن الحرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/CSArL

(٢) يسري العكلوك، أعراس في زمان الحرب.. فتات فرح مؤجل، الجزيرة نت، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/aFlRz

(٣) غزة.. عيد بين القصف والكعك وبصيص من الأمل، Sky news عربية، ٣٠ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/ikbdq

(٤) توزيع الألعاب على الأطفال في العيد في غزة، غيث غزة، يوتيوب، ٣١ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/wCxJW

(٥) آلاء رجائي، "عيد الفطر: عيد مثقل بالآلام لأيتام غزة"، BBC news عربي، ٩ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/Kcrri

(٦) في غزة، الأطفال يحتفلون برمضان رغم المأساة والحرمان من كل شيء، الأمم المتحدة، ١٨ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/mQAjZ

الدمار"[١]، فقد حولت هذه الجدارية الحائط المحطم الذي تدركه الأبصار عادة بوصفه مظهرا للخراب، إلى مصدر للتهنئة والفرحة بقدوم الشهر الفضيل.

*** التوثيق الرقمي وأرشفة السردية الذاتية الفلسطينية:**

في ظل عالم تتحكم فيه منصات الإعلام الكبرى الموجهة التي تعيد تصوير الواقع بما يخدم أجندتها، لعب الفلسطيني عبر حياته اليومية دورا إعلاميا عالميا بأبسط الأدوات التي يستخدمها يوميا، أبرزها الهاتف المحمول الذي كان يصور بكاميرته ما يتعرض له أهل غزة من سياسات موت صهيونية تُزهق أرواح وتُشوه أجساد مئات من الفلسطينيين يوميا. وهذا الدور هو ما كشف مدى بؤس الواقع الفلسطيني اليومي على كافة الأصعدة الحياتية، وهو أيضا صاحب الفضل الأكبر في التحول الغير مسبوق في الرأي العام العالمي تجاه القضية الفلسطينية؛ حيث إن الشعوب التي كانت مُحاطة بالسرديات العنصرية المزيفة عن الفلسطينيين قد شاهدوا بأم أعينهم هذا الإنسان الفلسطيني المدني المسالم الذي يُقتل بأبشع الوسائل وهو محاصر وجائع ولا يمتلك أي منفذ للحياة بسبب الإحاطة العنصرية الصهيونية.

رأى المفكر الإيطالي أنطونيو نيجيري أن العولمة بأدواتها الاتصالية كما كرست الهيمنة الغربية على العالم، إلا أنها بتذويبها للحدود الفاصلة بين الأمم والشعوب قد فتحت آفاقا أوسع للنضال والتوعية الجماهيرية بقضايا التحرر من الرأسمالية الاستغلالية[٢]. وأنا أعتقد أن ما فعله أهل غزة من توثيق للجرائم الصهيونية بتصوير الصور، ومقاطع الفيديو، وتسجيل السجلات الصوتية ونشر القصص اليومية مكتوبة عبر التدوين وكل ما يمكن توثيقه، ونشرها عبر منصات الغرب الرقمية، هو أشبه بمنطق "نيجيري" في استغلال أدوات الهيمنة الاتصالية في المقاومة.

حقا لقد واجه سكان القطاع الحجب والمنع في عرض سرديتهم الحية على منصات الغرب الرقمية بفعل "عنصرة" الخوارزميات التي كانت تحجب العديد من الحقائق عما يحدث في غزة[٣]، لكن الواقع خير شاهد أنه بالرغم من ذلك استطاعت المحتويات الحية المنشورة للفظائع اليومية في القطاع أن تُوقظ ضمير قطاعات كبيرة من مختلف الشعوب، بالأخص الغربية التي تعتبر حكومتها الداعم الأول لدولة الاحتلال، وأصبحت المظاهرات الجماهيرية المقموعة في الشوارع الغربية نصرة لأهل غزة أحد أهم القضايا السياسية الداخلية في المجتمعات الغربية، ومن المظاهر التي تعبر عن تناقضات داخلية في هذه المجتمعات أيضا[٤]، بل حتى أصبحت القضية الفلسطينية قضية حزبية تُستهلك في الدعاية الانتخابية، وبات هذا واضحا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة. وحدث هذا التحول الجديد من نوعه بعدما كانت القضية الفلسطينية قد خفتت تماما على الأجندة الدولية والإقليمية بعد موجات التطبيع العربي التي كانت آخرها عام ٢٠١٩، والتي كانت ستنتهي بتطبيع المملكة العربية السعودية قبل اندلاع الحرب مباشرة.

قد طور أهل غزة أدوات إعلامية بسيطة لتوثيق انتهاك يومهم المعيشي، من أمثلة ذلك اعتمادهم على قنوات التليجرام؛ التطبيق الروسي الذي لا يفرض قيودا على محتوياتهم التوثيقية مثلما تفعل البرامج التابعة لـ"ميتا". وأثبتت دراسة أجريت عن دور منصة التليجرام فاعليتها في نشر

(١) الغزيون يحتفلون بقدوم رمضان لكنهم يخشون عودة الحرب، الشرق الأوسط، ١ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/FkGwv

(٢) أنطونيو نيجيري، مايكل هاردت، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، (الرياض، العبيكان، ٢٠٠٢)، ص ٨١ - ٨٦.

(٣) لميس الأسطل، الإبادة الرقمية: صحفيو غزة.. بين قصف الاحتلال وخنق الخوارزميات، مجتمع التحقق العربي، ٢٧ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ٣٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/pckwN

(4) Yasmeen Serhan, New Report Details How Pro-Palestinian Protests Are Suppressed in Democratic Countries, Time, 4 December 2024, last access in: 30 August 2025, available at: https://linksshortcut.com/hDUvo

السردية الفلسطينية المُحطِّمة للزيف الصهيوني، واعتبارها بديلا للمنصات الرقمية التي يسيطر عليها النفوذ الصهيوني[١].

وأهمية هذه الابتكارات هي أنها تمكّن أهل غزة من أرشفة الحياة والموت يوميا وفقا للسردية الفلسطينية الحية التي لا "تُمنتج" ولا يتم العبث بها عبر الخطاب واللغة، بل تعكس الواقع الحاصل في لحظتها كما هو. وفي اعتقادي، يُعيد ذلك للذات الفلسطينية امتلاك الحقيقة وعرضها كمنابر لمقاومة السرديات المؤدلجة التي تبثها مختلف وسائل الإعلام المُمأسسة. وتعيد هذه السردية الذاتية أنسنة الفلسطينيين الذين تحولوا إلى أشياء وأرقام في البرامج التلفزيونية وشرائط الأخبار السريعة؛ حيث إن مقطع الفيديو الذي يصور الشهيد وقصة موته وحزن عائلته من حوله، والقصة المكتوبة التي تُنشر لتحكي المعاناة اليومية وكيفية مقاومتها والتغلب عليها، والصورة التي تعكس تفصيلة معينة في حياة الفلسطينيين في زمن حرب الإبادة، كل هذه وسائل تثبت للعالم أن هذا الفلسطيني إنسان له قصة وحكاية وحياة بشرية، وعنده قوة وصمود أيضا لقدرته على مقاومة سياسات الموت الصهيونية بعد كل ما اقترفته من جرائم تفوق العقل وتضعنا في أزمة لغوية.

وهذا العرض الذي يتم عبر السردية اليومية الفلسطينية مختلف عن عرض المنصات الإعلامية الكبرى -حتى الداعمة للقضية الفلسطينية- في كونه ذا طابع أكثر شمولية، يعكس سياسات الموت ومقاومتها في آن، على عكس الصورة التي نمطتها وسائل الإعلام عن الجسد الفلسطيني المقتول أو المنتظر في الطوابير للحصول على أي شيء، بل هي عرضت بجانب تلك المشاهد، الجسد الفلسطيني المقاوم الذي يصنع الحياة ضد رغبة المنظومة الكولونيالية الصهيونية.

خاتمة:

إذا نظرنا إلى الحياة باعتبارها جزءا من السياسة وإلى الفضاء اليومي بوصفه تمظهرا للكفاح وأشكالا كامنة من المقاومة والصمود كما يقول آصف بيات[٢]؛ سنجد أن الحياة اليومية الفلسطينية كما كانت مُخترقة عبر سياسات حياتية صهيونية مكثفة، فإنها كذلك مُعبأة بأشكال عديدة من المقاومة الحياتية والكفاح والصمود، وظهر ذلك في تحليل كيفية تدبير مستلزمات اليوم الفلسطيني من غذاء ودواء وتعليم وصحة، وقبل ذلك في القدرة على البقاء في الأرض أولا. وتجلى ذلك أيضا في كافة أنواع المناسبات الاجتماعية بمختلف أشكالها، السعيدة منها والحزينة، الجماعية والخاصة.

وكذلك تظهر المقاومة في الفضاءات المكانية المادية عبر جماليات الذات، والفضاءات الرقمية أيضا عبر الأرشفة اليومية ونشر السردية الذاتية. فكل تحليلات هذه الورقة تجعلنا ندرك أن الحياة اليومية الفلسطينية تُعيد انتزاعها لنفسها باستمرار من سيطرة المنظومة الكولونيالية الصهيونية، وتعمل أيضا على إنتاج الذات الفلسطينية المقاوِمة المبدعة والصامدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساحات من المقاومة تهددت في الأشهر الأخيرة من الحرب بفعل إحكام الحصار وتصاعد وتيرة سياسات الموت الصهيونية التي لم يجد النظام الدولي ولا الإقليمي حدًّا لها.

(١) رباب حسين العجماوي، استخدام التليجرام كأداة فاعلة في نشر السردية الفلسطينية ٢٠٢٤م قناة "غزة الآن" نموذجا، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، مجلد ٤، عدد ٣٠، ٢٠٢٤، ص ٥٦٤ - ٦٠٥.

(٢) آصف بيات، الحياة كسياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة: أحمد زايد، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤)، ص ٤٤ - ٦٨.

الموقف الأوروبي من إبادة غزة:

بين التباينات القومية والتجمد الجماعي وأثر الرأي العام الداخلي

د. علياء وجدي*

مقدمة:

ليس الغرض من هذا التقرير رصد المواقف الأوروبية من العدوان على غزة من أجل إثبات ازدواجية معايير الاتحاد الأوروبي وانتقائيَّته، أو تركيز الضوء على عدم الاتِّساق المعلَن مع السياسات الواقعية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان (غير الغربي) والكرامة الإنسانية واحترام القانون الدولي. فهذا مما قد يكون مستقرًّا عليه في تقارير مؤسسات المجتمع المدني والمقالات الصحفية والأبحاث المنشورة في دوريات علمية. إنما الهدف هنا محاولة إجابة عن هذا السؤال: **إلى أي مدى يستطيع الاتحاد الأوروبي -دولًا ومؤسسات- أن يمضي في مساره محمَّلًا بهذا التناقض على عاتقه، حاملًا سمعة دولية بعدم قدرته على الفعل؟** فقد يكون هذا هو السؤال الملائم بعد ٢٤ شهرًا من العدوان رأى فيها العالم أجمع رأيَ العين كيف استخدم العدو أساليب الإبادة الجماعية المجرَّمة دوليًّا، من قتل جماعي وإحراق مدنيين واستهداف أطقم طبية وعمال إغاثة، فضلًا عن سياسات التجويع والتهجير.

وبحسابات المصلحة؛ هل يستطيع الاتحاد الأوروبي الاستمرار في تجاهل معطيات الواقع وتغيير صورته التي طالما حرص على تصديرها للعالم كفاعل دولي معياري Normative actor يدير شؤونه الدولية بميزان قيمي يتجاوز حسابات التكلفة والعائد التقليدية في السياسة الخارجية، لا سيما في ضوء تباين -بل وتعارض- مواقف الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي من العدوان على غزة؟

وسعيًا إلى الإجابة عن هذا السؤال يستعرض هذا التقرير بعض المواقف الأوروبية المصاحبة للتطورات الميدانية في ساحة حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، متَّخذة من قطاع غزة ساحة للمعركة الحالية. ويرصد التقرير هذه المواقف على ثلاثة مستويات: مستوى الرأي العام؛ ردود فعل الشعوب الأوروبية، ومستوى المجتمع المدني؛ العالمي والأوروبي، والمستوى الأوروبي الرسمي؛ القومي (حكومات الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي) والجماعي (مؤسسات الاتحاد الأوروبي).

ولا يدَّعي التقريرُ تقديمَ رصدٍ تفصيلي للمواقف الأوروبية على تلك المستويات، وإنما يسعى في محاولة استنتاج مسار عام لتلك المواقف على مدار العام الثاني منذ اندلاع الطوفان، وتسليط الضوء على أي تحولات في المسار إن وجدت.

ثوابت الموقف الأوروبي الرسمي[1]:

بداية، وقبل النظر في المواقف الأوروبية -عبر المستويات الثلاثة المشار إليها عاليًا- ينبغي التعريف بالموقف الأوروبي الرسمي من العدوان على غزة، والذي طالما أَكَّدَتْهُ بيانات وتصريحات متعدِّدة لفاعلين ومسؤولين رسميِّين على مدار عامين. فمنذ اندلاع الطوفان تبلور موقف أوروبي رسمي -قومي وجماعي- يتلخَّص في:

- إدانة قاطعة لعملية السابع من أكتوبر وتأكيد ما أسموه

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(1) The Middle East crisis, The European Commission, Accessed at: 29 July 2025, available at: https://2u.pw/Q9CXxA

"حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني".

- التأكيد على ضرورة حماية المدنيين.
- مطالبة إسرائيل باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين، بلا أي إدانة لجرائم قوات الاحتلال في قطاع غزة.
- التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بحلِّ الدولتين.
- استمرار الاتحاد الأوروبي في دوره كمانح عن طريق توفير مخصَّصات مالية للسلطة الفلسطينية تحت مسمَّيات عدَّة ولأغراض مختلفة؛ من قبيل إعادة تأهيل الضفة الغربية وغزة (٥٧٦ مليون يورو للسنوات ٢٠٢٥ - ٢٠٢٧)، وتمويل الخدمات الأساسية، وغيرها.

وتمثِّل النقاط السابقة محور ما ورد في البيانات الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي المختلفة (المجلس الأوروبي على المستويين الرئاسي والوزاري، والمفوضية، والبرلمان). وفي الوقت نفسه نرى الاتحاد الأوروبي -على سبيل المثال- يُدين ما يُسَمِّيه "الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا"، واتهام القوَّات الروسية بارتكاب جرائم حرب، بمفردات صريحة وواضحة لا تحتمل التأويل ولا تتجنَّب الإشارة إلى المعتدي[١]. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الثوابت اقتصرتْ على كونها مواقف معلنَة ولم تُترجم إلى سياسات حقيقية لحماية المدنيِّين على سبيل المثال أو اتخاذ إجراءات واضحة للدفع في اتجاه إنهاء الحرب.

أولًا- المستوى الرسمي: المؤسسات والحكومات

منذ اليوم الأول للطوفان، أعلن الاتحاد الأوروبي -دولًا ومؤسسات- دعمه الكامل لإسرائيل. وأول ما بدا من هذا الدعم كان رفع العلم الإسرائيلي أمام مبنى البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية في بروكسل يوم الثامن من أكتوبر[٢]. ونشرت الصفحة الرسمية للمفوضية الأوروبية على فيسبوك صورة وتعليقًا: "اليوم يحلق العلم الإسرائيلي عاليًا أمام مقرِّنا في بروكسل"[٣]، ما دعا سفير إسرائيل لدى الاتحاد الأوروبي إلى وصف الأخير بأنه "رأس حربة" لدعم إسرائيل في الحرب الدائرة، وأن الموقف القاطع للاتحاد الأوروبي بدعم إسرائيل يعني السماح لها بحرية الحركة وإلا فالضحية القادمة ستكون أوروبا نفسها[٤].

وبعد أيام قليلة من بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، أعلنت المفوضية الأوروبية إطلاق عملية الجسر الجوي الإنساني لتوصيل المساعدات إلى غزة حاملةً شحنات إنسانية من اليونيسف بما في ذلك مواد الإيواء والأدوية ومستلزمات النظافة[٥]. وحتى أكتوبر ٢٠٢٤، أي خلال العام الأول، كان الاتحاد الأوروبي قد أرسل ستين طائرة محمَّلة بنحو ٢٧٠٠ طن من المساعدات[٦]. وهذا دأب الاتحاد الأوروبي في الجولات المتتالية من الصراع مع إسرائيل، وهو التأكيد على دوره "الإنساني" باعتباره المصدر الأول للمساعدات والعمل الإنساني.

وفي الاجتماع الأول للمجلس الأوروبي (القمة الأوروبية) بعد بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (أكتوبر ٢٠٢٣)، لم

(١) مثلا بيان القمة الأوروبية في أكتوبر ٢٠٢٣، يدين بنفس القوة والوضوح كلا من روسيا وحماس، متهمًا الأخيرة باستخدام المدنيِّين كدروع بشرية.

European Council meeting (26 and 27 October 2023) - Conclusions, Brussels: The European Council, 27 October 2023, Accessed at: 5 August 2025, available at: https://2u.pw/ULAx6F

(2) EU - Israel, Multimedia Centre in the European Parliament, Accessed at: 17 August 2025, available at: https://2u.pw/lKQ70K

(3) European Commission's post, facebook, 8 October 2023, available at: https://2u.pw/8FW249

(4) Israeli ambassador: 'EU is spearhead of support for Israel during war', jnn, 5 November 2023, Accessed: 17 August 2025, available at: https://2u.pw/NILF1t

(٥) "الاتحاد الأوروبي يطلق عملية الجسر الجوي لتوصيل المساعدات إلى غزة.. بالتزامن مع زيارة منسق الأمم المتحدة للإغاثة إلى المنطقة"، أوروبا والعرب، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/JbrzCs

(6) EU Humanitarian Air Bridge, European Commission: European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations, Accessed at: 10 August 2025, available at: https://2u.pw/lKIEfA

يطالب بيان القمة بوقف إطلاق النار، بل اكتفى بالتعبير عن "قلق عميق" إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في غزة، والتعهُّد بالتنسيق مع الشركاء في المنطقة لحماية المدنيّين وتوفير المساعدات[١].

وخلال الشهور الخمسة الأولى من العام الأول للحرب ساد خلاف داخل المجلس الأوروبي (مجلس رؤساء الدول والحكومات) حول الدعوة إلى وقف إطلاق النار، لتعود القضية الفلسطينية لتكون -كما كانت دومًا وغيرها من القضايا العربية- ساحة لانقسام أوروبي يفشل فيه قادة الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي في صياغة موقف أوروبي موحَّد. فبعض الدول -من بينها بلجيكا وإسبانيا وأيرلندا- طالبت منذ الأيام الأولى للعدوان بوقف إطلاق النار، في حين عارضت هذا الأمر دول أخرى -مثل المجر والتشيك- حتى لا تؤثِّر هذه الدعوة في موقف الاتحاد الأوروبي الداعم لما يدَّعي أنه "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها". وبناء عليه لم يطالب قادة الاتحاد الأوروبي بوقف إطلاق النار إلا بعد خمسة شهور من اندلاع حرب الإبادة وذلك في القمة الأوروبية في مارس ٢٠٢٤. ذكر بيان القمة أن عدد الضحايا من المدنيين "مروِّع" والوضع الإنساني حرج بل و"كارثي"، وطالب رؤساء الدول والحكومات بهدنة إنسانية فورية يعقبها وقف إطلاق نار دائم. وقد احتفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين بهذا القرار، واصفة إياه بأنه "إقرار بحق إسرائيل أن تفعل كل ما يمكن فعله لئلا يتكرَّر حدث السابع من أكتوبر... ولكنها أيضًا [أي إسرائيل] يتعيَّن عليها أن تفعل كل ما يمكن فعله من أجل حماية المدنيين". وكانت رئيسة المفوضية قد تعرَّضت لانتقادات كونها متحيِّزة لإسرائيل على حساب حياة الفلسطينيين، لكنها الآن -وبعد خمسة أشهر- تطالب حكومة الاحتلال بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع والتي لا تسمح إسرائيل -على حدِّ قولها- بدخول الحد الأدنى منها (٥٠٠ شاحنة يوميًّا)[٢]. وكذلك احتفى رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال بالبيان ووصفه بـ"القوي" و"الموحَّد"، وذلك في تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي "إكس" في ٢١ مارس ٢٠٢٤[٣].

وفي هذا الاحتفاء دلالة قوية حين يرى المسؤولون الأوروبيون إنجازًا كبيرًا في إصدار بيان لا يقدِّم شيئًا إلا المطالبة بوقف إطلاق النار بعد خمسة شهور من العدوان المستمر ارتُكبت خلاله جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بلا دعوة إلى خطوات عملية تتخذها دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته في هذا الصدد.

هذا "التحول" -إذا جاز القول- في الخطاب الأوروبي الجماعي أعقبتْه خطوات منفردة لدول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. تلك الخطوات المنفردة وإن بدتْ متباعدةً ومتناثرةً فإنها قد تكون كقطع الفسيفساء التي يمكن تجميعها لتكوين صورة واضحة عن محاولات كسر الجمود الأوروبي إزاء حدث عالمي ومأساة إنسانية لا يمكن بحال أن تُبقي حالة الجمود قائمة.

فمنذ بدء حرب الإبادة، أعلنت ثلاث دول من أعضاء الاتحاد الأوروبي اعترافها بدولة فلسطين؛ إسبانيا وأيرلندا وسلوفينيا في مايو ويونيو ٢٠٢٤، بالإضافة إلى النرويج وهي ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي. أما السويد، وهي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فقد سبق واعترفت بالدولة الفلسطينية في العام ٢٠١٤[٤].

(1) European Council meeting (26 and 27 October 2023) - Conclusions, Brussels, 27 October 2023, Accessed: 5 August 2025, Available at: https://2u.pw/17lP2c

(2) In breakthrough, EU leaders call for eventual Gaza ceasefire for the first time, Euronews, 21 March 2024, Accessed at: 25 August 2025, Available at: https://2u.pw/RK6VLX

(3) Charles Michel, The EU calls for an immediate humanitarian pause leading to a sustainable ceasefire, X post, 21 March 2024, available at: https://2u.pw/t6CFkD

(٤) انظر القائمة الكاملة للدول التي أعلنت اعترافها بدولة فلسطين حتى أبريل ٢٠٢٥، وتاريخ الاعتراف:

– AJLabs, Mapping which countries recognise Palestine in 2025, Al Jazeera, 10 Apr 2025, available at: https://h1.nu/1ceuU

وقبل ذلك كانت عدَّة دول أوروبية قد اعترفت بفلسطين قبل انضمام تلك الدول إلى الاتحاد الأوروبي، وهي بلغاريا والمجر وبولندا ورومانيا، وذلك في العام ١٩٨٨. وفي العام نفسه اعترفت تشيكوسلوفاكيا بفلسطين، ولكن بعد انقسامها لم تعترف جمهورية التشيك بفلسطين حتى كتابة هذه السطور، في حين أعلنت سلوفاكيا اعترافها بفلسطين عام ١٩٩٣[١].

وخلال العام الثاني من الإبادة علت الأصوات المعلنة عن الاعتراف بدولة فلسطين. ففي الرابع عشر من يوليو ٢٠٢٥، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عبر منصات التواصل الاجتماعي اعتزام فرنسا الاعتراف بفلسطين خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر من العام نفسه. وبهذا الاعتراف تكون فرنسا أولى دول مجموعة السبع الكبرى (G7) والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تعلن اعترافها رسميًّا بفلسطين[٢]. صدر هذا الإعلان قبل أيام من انعقاد مؤتمر وزاري برئاسة فرنسية-سعودية استضافتْه الأمم المتحدة يهدف إلى دفع جهود "حل الدولتين" بوضع خريطة طريق لإقامة دولة فلسطينية مع ضمان "أمن إسرائيل"[٣].

لكن الرئاسة الفرنسية ووزارة الخارجية قد سبق وأعلنتا عدَّة شروط للاعتراف بفلسطين، أهمها نزع سلاح المقاومة والاعتراف بإسرائيل وإطلاق سراح الرهائن. فهل يُعتبر وعدُ ماكرون على الرغم من عدم تحقُّق الشروط تراجعًا في الموقف الفرنسي؟ تُشير بعض التحليلات إلى أن "ماكرون" لم يتراجع عن المطالبة بنزع سلاح المقاومة، وإنما تراجع عن جعله شرطًا للاعتراف بفلسطين، كونه شرطًا لا سيطرة له عليه. ويذهب آخرون إلى أن المجاعة في غزة ربما تكون قد دفعت ماكرون إلى مراجعة سياساته، لا سيما وأن الغرب صار في موضع الهجوم والانتقادات من دول "الجنوب العالمي" التي باتت تتَّهم الغرب بازدواجية المعايير كونه يدعم إسرائيل في حرب الإبادة الجماعية في غزة، في حين يفرض عقوبات على روسيا جرَّاء حربها على أوكرانيا. وفيما يخصُّ فرنسا بالتحديد، فقد أعلن ماكرون دعم فرنسا غير المحدود لإسرائيل أثناء زيارته دولة الاحتلال في أواخر شهر أكتوبر ٢٠٢٣. كما سبق ورفضت فرنسا (في نوفمبر ٢٠٢٤) تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو[٤].

وفي إطار مؤتمر "حل الدولتين" الثاني، الذي عُقد برئاسة سعودية-فرنسية في نيويورك في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، قُبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتَّسعت قائمة الدول الأوروبية التي أعلنت اعترافها بالدولة الفلسطينية لتضمَّ المملكة المتحدة وأندورا وموناكو، وخمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي البرتغال وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج ومالطا، إلى جانب أستراليا وكندا[٥].

وكان المستشار الألماني فريدريش ميرتس، قد صرَّح في مؤتمر صحفي مع رئيس وزراء كندا في ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، أن ألمانيا لا تعتزم الانضمام إلى مبادرة حلفاء غربيِّين للاعتراف بفلسطين خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الشهر التالي (سبتمبر ٢٠٢٥)، إذ إن شروط الاعتراف الألماني لم تُسْتَوْفَ بعد، وأن الأحداث الأخيرة في قطاع غزة لم تغيِّر شيئًا من الموقف الألماني في هذا الصدد[٦].

---

(1) Inês Trindade Pereira & Mert Can Yilmaz, Which EU countries recognise Palestine amid France's decision?, Euronews, 28 July 2025, Accessed: 3 September 2025, Available at: https://h1.nu/1gVC7

(2) Ibid.

(٣) الأمم المتحدة تحتضن مؤتمرًا وزاريًّا برئاسة فرنسا والسعودية يهدف لإحياء حل الدولتين، فرانس٢٤، ٢٨ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/LhOJ95

(٤) فرنسا تلتزم بالاعتراف بدولة فلسطين... لماذا الآن؟، فرانس٢٤، ٢٩ يوليو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٣ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mcdPZx

(٥) في مؤتمر "حل الدولتين".. فرنسا وعدة دول تعترف بدولة فلسطين، العربية.نت، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/lulJf1

(٦) ألمانيا: لن ننضم لمبادرة الاعتراف بدولة فلسطين، العربية.نت، ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط

لكن يبقى التساؤل: **ما معنى هذا الاعتراف؟**

أعلن الرئيس الفرنسي ماكرون في كلمته في مؤتمر "حل الدولتين" أن "الاعتراف بدولة فلسطين هو الحل الوحيد لأجل السلام" وأن هذا الاعتراف "هزيمة لحماس"، وأن "الدولة الفلسطينية يجب أن تكون منزوعةَ السلاح". وأكَّد عددٌ من القادة وممثلي الدول المشاركين في المؤتمر، من بينهم وزيرة خارجية بريطانيا ورئيس وزراء أستراليا ورئيسة المفوضية الأوروبية، رفضهم أن يكون هناك أي دور لحماس في الدولة الفلسطينية المستقبلية، وهو ما صدَّق عليه محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية في كلمته التي ألقاها عن بُعد، بَعد رفض السلطات الأمريكية منح أعضاء الوفد الفلسطيني تأشيرات دخول الولايات المتحدة للمشاركة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة[١].

فالدولة الفلسطينية المعترف بها مؤخَّرًا يُراد أن تكون دولةً منقوصةَ السيادة، لا جيش لها يحمل السلاح للدفاع عن أراضيها وسلامتها الإقليمية؛ ذلك الإقليم المقتطعة أراضيه لصالح المحتل المستوطن. وبهذا تكون الدولة الفلسطينية وسيلة لغاية أكبر وأهم هي تقويض المقاومة وتأكيد ما اتفق عليه العالم الغربي منذ عهد الاستعمار بحتمية استئصال حركات التحرر الوطني والمقاومة وإنهاء وجودها.

بين القومي والجماعي: إشكالية المو اقف المتأرجحة واللافعل

من الإشكاليات الأصيلة في مسار العمل الجماعي الأوروبي إشكالية حدود سلطة مؤسسات الاتحاد الأوروبي على حكومات الدول الأعضاء، وبالتحديد في مجال السياسة الخارجية. ولطالما كانت القضايا والأزمات العربية -وفي قلبها الصراع العربي/الإسرائيلي- كاشفة لتلك الإشكالية ومحفزة لها في الوقت ذاته، والتي تجدَّدت مع حرب الإبادة على غزة. فمنذ بدايات الأزمة -وكما أُشِيرَ في موضع سابق من التقرير- فشل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في الاتفاق على صيغة للمطالبة بوقف إطلاق النار على مدى خمسة شهور. وخلال شهور الإبادة -المستمرة حتى كتابة هذه السطور- رصد المتابعون للشأن الأوروبي تصريحات ومواقف منفردة لساسة ومسؤولين أوروبيين خارج منظومة العمل الجماعي الأوروبي.

ففي ذكرى مرور عام على طوفان الأقصى، ألقتْ وزيرة خارجية ألمانيا السابقة "أنالينا بيربروك" خطابًا أمام البرلمان الألماني "البوندستاج" أكَّدت فيه أن "أمن إسرائيل جزء من سبب وجود ألمانيا [...] وهو أمر ليس خاضعًا للخلافات السياسية العادية بين الأحزاب". وقالت الوزيرة إن "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها مسؤوليتنا، وهو أمر تؤكِّد ألمانيا عليه يوميًّا بالفعل لا بالقول"، ومنها ضرورة استمرار تصدير السلاح لإسرائيل. وادَّعت الوزيرة في خطابها أن غزة قاعدة "للإرهاب الوحشي" ولبنان قد يكون كذلك إذا صار مركزًا للهجوم على إسرائيل. وكان التصريح الأكثر إثارة للغضب من الوزيرة خلال تلك الجلسة قولها إن ألمانيا لا تخجل من استهداف الأشخاص والمنشآت المدنية مثل المدارس، كونها تُستخدم من قبل حماس للاختباء فيها[٢]، ما دعا السفارة الألمانية في القاهرة إلى نشر بيان على صفحتها الرسمية على "فيسبوك" في نفس اليوم يدافع عن وزيرة الخارجية بالقول "إن الادِّعاء بأن وزيرة خارجية ألمانيا تدعم الهجمات على المدنيّين هو ادِّعاء كاذب"، وأن ألمانيا لا تساعد في مثل هذه الهجمات. لكن المنشور نفسه أكَّد ما ورد في تصريح الوزيرة أن "البنية التحتية المدنية محمية [بالقانون الدولي] ولا تفقد هذه الصفة إلا إذا تمَّ استغلالها بلا شكٍّ لأغراض عسكرية"، مطالبًا إسرائيل بتقديم الأدلة على ذلك في كل حالة من حالات الاستهداف[٣]. والواقع أن سلطات

التالي: https://2u.pw/8mxZem

(١) في مؤتمر "حل الدولتين".. فرنسا وعدة دول تعترف بدولة فلسطين، مرجع سابق.

(2) Speech by Foreign Minister Annalena Baerbock during the agreed debate in the German Bundestag on the first anniversary of the terrorist attack on Israel on 7 October, German Federal Foreign Office, 10 October 2024, Accessed at: 10 August 2025, Available at: https://2u.pw/6Cc9El

(٣) صفحة السفارة الألمانية في القاهرة على "فيسبوك" بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/NgvNcZ

الاحتلال -طوال شهور الإبادة- لم تقدِّم دليلًا واحدًا على استخدام المنشآت المدنية من منازل ومدارس ومستشفيات في عمليات عسكرية. معنى ذلك أن بيان السفارة يقرُّ ضمنًا بمشروعية استهداف تلك المنشآت في غزة كعمل احترازي، ثم تقديم المبررات المدعمة بالأدلة لاحقًا. ولعل هذا يذكرنا بمفهوم "الحرب الوقائية Preventive War" المشار إليه دائما في وصف الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، تحت ذريعة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وهو الأمر الذي لم يثبت ولم تقدَّم بشأنه أية أدلة دامغة لا قبل الحرب ولا بعدها أثناء احتلال العراق.

وكانت الوزيرة نفسها قد صرَّحت من قبل أن الهدف من هجمات السابع من أكتوبر هو تعطيل مسار التقارب بين إسرائيل والدول العربية ممثَّلًا في "الاتفاقات الإبراهيمية" ومسارات التطبيع الثنائية مع دول عربية، فتصبح إسرائيل منعزلةً تمامًا إقليميًّا، واستفزاز إسرائيل للرد على هذه الهجمات بما يجعلها منبوذةً دوليًّا[١].

وعلى صعيدٍ موازٍ وفي اليوم نفسه (١٦ أكتوبر ٢٠٢٤)، أدلى المستشار الألماني السابق أولاف شولتس بتصريحات أبرزها[٢]:

- التعهد بتقديم المزيد من شحنات الأسلحة إلى إسرائيل في عدوانها على قطاع غزة وحزب الله في لبنان: "هناك شحنات وستكون هناك دائمًا شحنات إضافية. يمكن لإسرائيل الاعتماد على ذلك".
- الدعوة إلى توفير المساعدات الإنسانية لسكان غزة، وعلى ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي في الحرب الشرق الأوسط: "هناك مدنيون قتلوا في هذه الحرب، والإنسانية تفرض التعاطف مع جميع الضحايا".
- تحذير إيران من الاستمرار في مهاجمة إسرائيل بالصواريخ: "إيران تلعب بالنار.. يجب أن يتوقف ذلك".
- الإشارة إلى الحرب الروسية-الأوكرانية: "إن عددًا لا يحصى من الجنود الروس يروحون كل يوم ضحايا للجنون الإمبريالي للرئيس الروسي [...] هم أيضًا ضحايا لسياساته التي تهدف إلى توسيع بلاده. وهو أمر يجب ألا يتكرر بهذه الطريقة في أوروبا".

جاءت تصريحات المستشار الألماني على هامش أعمال القمة الأولى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل. ومما ورد في البيان الختامي للقمة تعبير الدول المشاركة عن "القلق العميق" إزاء التطورات في الضفة الغربية وقطاع غزة، و"إدانة" و"شجب" الاعتداء على المدنيين واستهداف البنية التحتية المدنية، و"حث جميع الأطراف على ضبط النفس"[٣].

ومما يلاحظ هنا -وهو من طبائع الأمور- الاتساق التام بين خطابي رئيس الحكومة الألمانية ووزيرة خارجيته في تأكيد الدعم المطلق لإسرائيل.

جدير بالذكر أن "بيربوك" قد تولت لاحقًا منصب رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي كلمتها في افتتاح الدورة الثمانين لأعمال الجمعية العامة (سبتمبر ٢٠٢٥)، وفي صدد حديثها عن أهمية دور الأمم المتحدة في السياسة الدولية، ذكرت "بيربوك" أمثلة لمعاناة البشر في الصراعات الدولية الدائرة ومنها الحرب على غزة، فتحدثت عن قتل المدنيين والأطفال، وعن المجاعة التي جعلت "آلاف اليتامى في غزة يهيمون حول الأنقاض يأكلون الرمال ويشربون المياه الملوثة"[٤].

إن حديث "بيربوك" عن قضية غزة على هذا النحو -بعد

---

(1) Opening statement by Foreign Minister Annalena Baerbock during questions put to the Federal Government in the German Bundestag, German Federal Foreign Office, 16 October 2024, Accessed: 10 August 2025, Available at: https://2u.pw/rED5cw

(٢) نقلا عن صفحة CNBC Arabia على موقع فيسبوك بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/46Gykcc

(٣) البيان المشترك للقمة الأولى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، بروكسل، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/sRa1Kl

(4) Remarks by the President of the General Assembly, H.E. Ms.

حوالي عام من كلمتها أمام البوندستاج- لا يعكس بالضرورة تغيُّرًا في المواقف. بل المرجح أن المنصب الجديد والسياق (المكاني والزماني والموضوعي) فرضَا خطابًا مغايرًا، ولا يعني ذلك بالضرورة تحوُّلًا في رؤيتها الشخصية، لأن موضوع هذا الخطاب كان الدفاع عن المنظمة الدولية كساحة لإصدار التشريعات الدولية. وأشارت "بيربوك" صراحة إلى أن قوة ميثاق الأمم المتحدة تكمن في احترام الدول الأعضاء لمبادئه وأحكامه وفي مسؤوليتها عن مساءلة الأعضاء المخالفين لتلك المبادئ والأحكام. وهذا سياق مختلف تمامًا عن خطابها السابق أمام البرلمان الألماني كمسؤولة تنفيذية في الحكومة. أضف إلى ذلك مضيَّ ما يقرب من عام على خطابها الأول، تزايدت خلال هذا العام التيارات الدولية المناصرة لفلسطين والمندِّدة بوحشية العدو على نحو لا يمكن لها تجاهله لا سيما في إطار ما يفرضه منصبها الجديد من التزامات كممثلة للمنظمة الدولية، لا لحكومة بلدها.

لكن بعد موافقة مجلس الحرب الإسرائيلي على احتلال قطاع غزة، أعلن المستشار الألماني الحالي فريدريش ميرتس في ٨ أغسطس ٢٠٢٥ وقف تصدير الأسلحة لإسرائيل حتى إشعار آخر، معبرًا عن "قلقه الشديد إزاء معاناة السكان المدنيين في غزة"، ما دعا نتنياهو إلى وصف هذ القرار بأنه "مكافأة" لحماس[١].

وإذا كان الموقف الألماني من أشد المواقف تطرُّفًا في دعم إسرائيل، نجد على النقيض الموقف الإسباني الذي يُشار إليه بكونه من أكثر المواقف الأوروبية إنصافًا ودعمًا للحق الفلسطيني.

فإلى جانب كون إسبانيا في طليعة الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي التي قرَّرت الاعتراف بفلسطين في خضمِّ الأزمة، كان رئيس الوزراء الإسباني "بدرو سانشيز" أول سياسي أوروبي رفيع المستوى يصف عمليات قوات الاحتلال في غزة بـ"الإبادة الجماعية"، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى تجميد التعاون مع إسرائيل[٢]. وصرح سانشيز بأن ما تقوم به إسرائيل "ليس دفاعًا عن النفس، ولا حتى هجومًا، بل هو إبادة لشعب أعزل وانتهاك صارخ لجميع القوانين الإنسانية". وقد أعلن رئيس وزراء إسبانيا عن حزمة إجراءات تهدف إلى الضغط على إسرائيل من بينها حظر تصدير الأسلحة ومنع دخول "كل من تورط بشكل مباشر في الإبادة الجماعية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وجرائم الحرب في قطاع غزة" إلى الأراضي الإسبانية. صحيح أن إسبانيا تطبِّق حظر تصدير السلاح بالفعل منذ أكتوبر ٢٠٢٣، إلا أن الآلية الجديدة تمثل خطوة إضافية بإقرارها "حظرًا قانونيًّا ودائمًا على شراء وبيع الأسلحة والذخيرة والمعدَّات العسكرية لإسرائيل". وهنا يجدر لفت الانتباه إلى أن إسبانيا لم تكن موردًا أساسيًّا للسلاح إلى إسرائيل، كشأن الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا. وأقرَّ سانشيز بذلك قائلًا: "لا يمكننا وحدنا إيقاف الهجوم الإسرائيلي، لكن هذا لا يعني أننا سنتوقَّف عن المحاولة". كما شملت الإجراءات التي أعلنتْ عنها الحكومة الإسبانية فرض حظرٍ على استيراد المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلَّة "بهدف التصدِّي لهذه الاحتلالات، ووقف التهجير القسري للسكَّان الفلسطينيِّين، والحفاظ على حلِّ الدولتين"[٣].

وبعد ذلك بأيام أعلن وزير الاقتصاد الإسباني عن إجراءات جديدة للضغط على إسرائيل، من بينها منع مرور أي وقود أو مواد قد تُستخدم لأغراض عسكرية عبر الأراضي والموانئ

Annalena Baerbock, Opening of the 80th General Debate, America Times News Service, 26 September 2025, Accessed at: 28 September 2025, available at: https://2u.pw/Ab6KVo

(١) ألمانيا توقف الصادرات العسكرية لإسرائيل وتحث على وقف النار بغزة، العربية.نت، ٨ أغسطس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/5u0hJj

(2) Spain PM accuses Israel of genocide in Gaza, Le Monde with AFP, 27 June 2025, Accessed at: 31 August 2025, Available at: https://2u.pw/J6Hz3z

(٣) ما هي الإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء الإسباني ضد إسرائيل؟، بي بي سي نيوز، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ttBldS

الإسبانية[١]. وقد دعا رئيس وزراء إسبانيا "بيدرو سانشيز" إلى منع إسرائيل من المشاركة في الفعاليات الرياضية الدولية، أسوة بالقرار الذي اتُّخِذ ضد روسيا عقب غزو أوكرانيا في ٢٠٢٢[٢].

وعلى صعيد التحركات المنفردة للحكومات، صدر بيان مشترك عن وزراء خارجية ٣١ دولة، منها ٢١ دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي، والمفوض الأوروبي لشؤون المساواة وإدارة الأزمات. تضمن البيان -الصادر بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٢٥- رسالة عاجلة لوقف الحرب في غزة فورًا. ومما نصَّ عليه البيان[٣]:

- إدانة "القتل اللاإنساني للمدنيّين، ومنهم أطفال، الذين يرغبون في تلبية احتياجات أساسية للغاية؛ الماء والطعام".
- وصف سياسة توصيل المساعدات المسؤولة عنها حكومة الاحتلال بأنها "خطيرة وتؤجِّج عدم الاستقرار وتنزع عن الغزيّين كرامتهم الإنسانية". وعلى خلفية استشهاد ما يزيد عن ٨٠٠ فلسطيني من طالبي المساعدات -وهو ما وصفه البيان بالأمر "المروع"- طالب البيان حكومة الاحتلال بالامتثال لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي الإنساني.
- مطالبة "الحكومة الإسرائيلية" بالرفع الفوري للقيود المفروضة على دخول المساعدات وتمكين موظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الإنسانية من أداء عملهم في ظروف آمنة.
- دعوة "جميع الأطراف" إلى حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، وإدانة مقترحات التهجير القسري الدائم التي تُعَدُّ خرقًا لقواعد هذا القانون.
- وبالطبع أدان البيان استمرار احتجاز الرهائن الإسرائيليين وطالب بإطلاق سراحهم فورًا ودون شروط.

يلاحَظ في هذا البيان كونه أكثر حدَّة عن المعتاد من البيانات الدولية (الغربية) عمومًا بخصوص إسرائيل؛ إذ يدين صراحة ودون مواربة الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة، وتحديدًا تلك الخاصة باستهداف طالبي المساعدات بعد استدراجهم زمرًا إلى مراكز توزيع الطعام. لكن يتَّضح أيضًا أن الدول الموقِّعة على البيان تمثِّل أنفسها فقط، حتى الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي (٢١ من إجمالي ٢٧ دولة عضوًا) شاركت في إصدار هذا البيان بعيدًا عن عضويتها في الاتحاد. فحتى كتابة هذه السطور أخفق الاتحاد الأوروبي -من خلال أيٍّ من مؤسساته الرئيسية؛ المجلس والمفوضية والبرلمان- في الاتفاق على صياغة واضحة تُدين ما آلتْ إليه الأحوال في غزة جرَّاء العدوان الإسرائيلي، مقارنة بما تصدره تلك المؤسسات من بيانات متتالية بشأن الحرب الروسية على أوكرانيا على سبيل المثال.

وعلى غرار البيان السابق، وفي الثامن من أغسطس ٢٠٢٥ صدر بيان مشترك لوزراء خارجية النمسا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، ومن خارج الاتحاد الأوروبي كندا وأستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. رفض البيان قرار سلطات الاحتلال شنَّ "عملية عسكرية واسعة النطاق" في غزة، وهو ما من شأنه تدهور الوضع الإنساني الكارثي في غزة، وتعريض حياة "الرهائن" للخطر، والنزوح الجماعي للمدنيّين، وفي هذا خرق لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وعن الوضع الإنساني في غزة، طالب البيان بوقف إطلاق النار من أجل إتاحة توصيل المساعدات العاجلة والمستمرَّة إلى غزة التي باتتْ على

---

(١) إسبانيا تعلن قرارات جديدة ضد إسرائيل، موقع إرم نيوز، ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://h1.nu/1gVGv

(٢) طوفان بشري يجتاح برشلونة.. مطالبات بإنهاء تجارة السلاح مع إسرائيل، العربية.نت، ٤ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٤ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/OiYiaW

(٣) وقع على البيان وزراء خارجية كل من: أندورا وأستراليا وكندا وأيسلندا واليابان وليشتنشتاين ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة. ومن الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي كل من: النمسا وبلجيكا وقبرص والدنمارك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وأيرلندا وإيطاليا واليونان ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورج ومالطا وهولندا وبولندا والبرتغال وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد. والمفوض الأوروبي لشؤون المساواة والتأهب وإدارة الأزمات.

مشارف المجاعة[*]، وطالب حماس بإطلاق سراح الأسرى فورًا ودون شروط. وكالمعتاد، والمتوقَّع، أشار البيانُ إلى تدهور الأحوال الإنسانية في غزة بلا إدانة للطرف المسؤول عن هذا التدهور؛ سلطات الاحتلال، التي اكتفى البيان بـ"دعوتها" إلى إيجاد حلول عاجلة لإصلاح نظام تسجيل المنظمات الإنسانية الدولية بما يمكِّنها من الوصول إلى المدنيّين المحتاجين للمساعدة[١].

وفي تطوُّر آخر على الصعيد الدولي أصدرتْ لجنةُ التحقيق الدولية المستقلَّة التابعة للأمم المتحدة تقريرًا يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥ أثبتَ ارتكاب إسرائيل إبادةً جماعية بحقِّ الفلسطينيّين في قطاع غزة، بارتكابها أربعة من أفعال الإبادة الجماعية الخمسة التي حدَّدتها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقب عليها (١٩٤٨) وهي: "القتل، وإلحاق أذى جسدي أو عقلي خطير، وفرض ظروف معيشية متعمَّدة يُراد بها تدمير الفلسطينيّين كليًّا أو جزئيًّا، وفرض تدابير تستهدف الحيلولة دون الإنجاب"[٢]، صحيح أن هذا التقرير تأخَّر كثيرًا، وأنه من غير المتوقَّع أن يُرتِّبَ آثارًا قانونية (معاقبة سلطات الاحتلال ومجرمي الحرب) أو سياسية (الضغط الدولي لإنهاء الحرب)، لكن أهميته تكمن في احتمال أن يكون أساسًا لاستخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" من قِبل الفاعلين الدوليّين.

فطالما رُفض بشكل قاطع استخدام هذا المفهوم في الخطاب الأوروبي الرسمي على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي. فقُبيل إصدار التقرير بأيام، وتحديدًا في الرابع من سبتمبر، ألقتْ نائبة رئيسة المفوضية الأوروبية تريزا ريبيرا (إسبانية الجنسية) محاضرة في جامعة باريس[٣]، وصفتْ فيها ما يحدث في غزة بـ"الإبادة الجماعية"، وقالت إن تلك الإبادة كشفتْ عن "فشل" الدول الأوروبية في العمل سويًّا والحديث بصوت واحد. كما أضافتْ أن الاتحاد الأوروبي غير قادرٍ على الفعل وأن الدول الأعضاء لم تستطعْ إلى الآن الاتفاق على إجراء عقابي ضد إسرائيل على الرغم من الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة. أثار هذا التصريح غضب حكومة الاحتلال التي قال المتحدِّث باسم خارجيتها إن هذا التصريح "لا أساس له" و"غير مقبول"، متَّهمًا ريبيرا بأنها نصَّبت نفسها "مُرَوِّجَةً لدعاية حماس". وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي قالت المتحدثة باسم رئيسة المفوضية إن المفوضية لا تصف العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة بالإبادة الجماعية، وأن السيدة "ريبيرا" لم تتحدَّث باسم المؤسسة في هذا الشأن في محاضرتها بباريس، وأن المفوضية ليس من شأنها الحديث عن إبادة الجماعية، بل المحاكم هي المنوط بها هذا الأمر[٤]. أما وقد صدر تقرير رسمي أممي يثبت هذا الأمر، فهل تصرُّ المفوضية وسائر مؤسسات الاتحاد الأوروبي على تجنُّب استخدام المصطلح أم تملك من الشجاعة والاتِّساق ما يؤهِّلها إلى تصعيد الخطاب وتسمية الأفعال بمسمَّياتها؟

ومن المهمّ هنا رصد الفارق بين مسارعة الاتحاد الأوروبي التنصُّل من تصريحات نائبة رئيسة المفوضية، وبين عدم الاكتراث بما أثاره تصريح وزيرة الخارجية الألمانية السابقة - المشار إليه سابقًا- من استياء في الأوساط المناصرة للحق الفلسطيني.

في اليوم التالي لإصدار التقرير الأممي صرَّحت مفوَّضة الاتحاد الأوروبي للمساواة والتأهُّب وإدارة الأزمات أن على جميع

(*) صدر هذا البيان قبل أيام من إعلان الأمم المتحدة رسميًّا المجاعة في غزة يوم ٢٢ أغسطس ٢٠٢٥.

(1) Joint Statement on Gaza, German Federal Foreign Office, Press Release, 9 August 2025, Accessed at: 26 August 2025, Available at: https://2u.pw/CT4JVX

(٢) لجنة تحقيق دولية مستقلة: إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في غزة، الأمم المتحدة، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eMu5Yx

(3) Welcoming PSIA Class of 2027, the Paris School of International Affairs, Accessed 10 September 2025, available at: https://2u.pw/f5L1oh

(4) EU Commission distances itself from genocide statement on Gaza, 8 September 2025, Accessed 10 September 2025, available at: https://2u.pw/dydfOu

الدول أعضاء الأمم المتحدة تحمُّل مسؤولياتها والتصرُّف بناءً على تقرير لجنة التحقيق الأمميَّة، وأوضحتْ أن الاتحاد الأوروبي سوف يستخدم جميع وسائل الضغط لعدم وجود مؤشرات حقيقية على تحسُّن الظروف، بل إنها تتَّجه إلى الأسوأ إذْ نشهد حالة المجاعة التي يعيشُها الفلسطينيون(١).

كانت هذه أمثلة على المستوى القومي والسياسات الحكومية والمبادرات الفردية لمسؤولين أوروبيين خارج مظلَّة الاتحاد الأوروبي، فماذا عن المستوى الجماعي داخل مؤسسات الاتحاد؟

بداية نشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل مستحوذًا على نسبة ٣٢٪ من حجم تجارة إسرائيل الخارجية خلال العام ٢٠٢٤. وخلال العام ٢٠٢٤ بلغ حجم التجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ٢٤,٦ مليار يورو؛ منها ١٥,٩ مليار يورو واردات إسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي و٢٦,٧ مليار يورو صادرات أوروبية إلى إسرائيل. فضلًا عن التجارة في الخدمات التي بلغت ٢٥,٦ مليار يورو في العام ٢٠٢٣؛ بقيمة ١٠,٥ مليار يورو واردات إسرائيلية و١٥,١ مليار يورو صادرات أوروبية(٢).

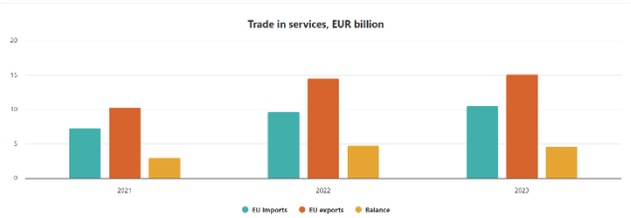

شكل (١): حجم التجارة والميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل خلال الأعوام (٢٠٢٢ - ٢٠٢٤)(٣)

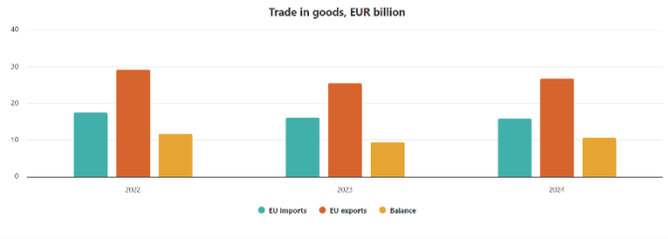

شكل (٢): حجم التجارة في الخدمات والميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في الأعوام (٢٠٢١ - ٢٠٢٣)(٤)

ويلاحظ من الشكلين زيادة حجم العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل بشكل عام، ما عدا الواردات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي التي بلغت ١٥,٩ مليار يورو عام ٢٠٢٤ مقابل ١٦,١ مليار يورو عام ٢٠٢٣، أي بنسبة ١,٢٤٪. أي إن العلاقات التجارية لم تتأثَّر بشكل يُذكر خلال العام التالي على الطوفان والجرائم الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية.

في نوفمبر ٢٠٢٤ قدَّم "جوزيب بوريل"، الممثل الأعلى السابق للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي مقترحًا إلى مجلس الشؤون الخارجية -بصفته رئيس المجلس- بتعليق الحوار السياسي في إطار اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. رُفض المقترح، وهو ما كان متوقعًا كما قال بوريل نفسه على هامش اجتماع المجلس. كانت الحجَّة الأساسية للرفض هي أن مقاطعة إسرائيل لن تخدم جهود الاتحاد الأوروبي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط؛ إذ لا سلام بلا حوار مع إسرائيل(٥).

قبل ذلك المقترح كانت إسرائيل قد رفضتْ عقد اجتماع مجلس اتفاق التعاون الأوروبي-الإسرائيلي لمناقشة حالة حقوق الإنسان في غزة. وقد سبق وطالبت إسبانيا وأيرلندا بمراجعة اتفاقية التعاون كلها، وليس تعليق الحوار السياسي فقط وهو أحد المحاور التسعة للاتفاقية- للضغط على إسرائيل اقتصاديًّا

(1) EU commissioner urges action after UN inquiry declares Israel is committing genocide in Gaza, 17 September 2025, Accessed: 28 September 2025, available at: https://2u.pw/DG99r0

(2) Israel: EU trade relations with Israel. Facts, figures and latest developments, European Commission, Accessed 16 August 2025, available at: https://2u.pw/JEjecP

(3) EU commissioner, available at: https://2u.pw/JEjecP

(٤) المرجع السابق.

(5) EU High Representative Borrell's proposal to suspend political dialogue with Israel is a non-starter, eunews, 18 November 2024, Accessed: 1 September 2025, available at: https://2u.pw/V0i9qJ

باستغلال المزايا التجارية المتاحة لها في إطار اتفاق التعاون[١].

وبعد شهور أُعيد تقديم طلب المراجعة من ١٩ دولة. وفي ٢٠ مايو ٢٠٢٥ وافق مجلس وزراء الخارجية بالأغلبية على إجراء مراجعة لالتزام إسرائيل بالمادة الثانية من اتفاقية التعاون والتي تنصُّ على "العناصر الأساسية" المتعلِّقة باحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. وقد انتقدت كتلة اليسار في البرلمان الأوروبي عزوف الاتحاد الأوروبي عن التحرُّك إزاء "جرائم الحرب الإسرائيلية" إلا بعد عشرين شهرًا من "إبادة جماعية شهدها العالم، وأمام أعيننا جميعًا"[٢]. وبعد شهر أصدر الممثِّل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان تقريرًا ينصُّ على "وجود مؤشرات على خرق إسرائيل التزاماتها في إطار المادة الثانية". وتعقيبًا على هذا التقرير قالت الممثِّلة العُليا للسياسة الخارجية الأوروبية كايا كالاس إن الجميع يعرفون ماهية الإجراءات المتَّخذة بناءً على التقرير، لكن أيها سيوافَق عليه؟[٣].

واستنادًا إلى التقرير قدَّمت المفوضية الأوروبية مقترحًا إلى مجلس الاتحاد الأوروبي (على المستوى الوزراي) في السابع عشر من سبتمبر ٢٠٢٥ لتعليق بعض البنود في اتفاقية التعاون، وتحديدًا تلك المتعلقة بالعلاقات التجارية، وفرض عقوبات على "الوزراء المتطرفين والمستوطنين الممارسين للعنف"، وبالطبع عقوبات على حماس. كذلك نص المقترح على إعادة النظر في الدعم الأوروبي لإسرائيل على مستوى العلاقات الثنائية باستثناء منظمات المجتمع المدني، وهو ما يعني تأثُّر مشروعات التعاون الجارية وكذلك المخصَّصات المالية الأوروبية للفترة اللاحقة حتى العام ٢٠٢٧. مع العلم بأن انتهاك إسرائيل المادة الثانية يخوِّل الاتحاد الأوروبي تعليق الاتفاقية من طرف واحد[٤].

وحتى كتابة هذه السطور لم يُصدر المجلس قرارًا بشأن هذه المقترحات التي أُعلنت بناءً على طلب رئيسة المفوضية أورسولا فون ديرلاين في خطابها السنوي حول "حالة الاتحاد"(*). وفي الخطاب المشار إليه وصفت ديرلاين ما يجرى في غزة بـ"الأحداث المروعة التي تحدث يوميًّا"، وفي الضفة الغربية بـ"التطورات الخطيرة". وطالبت بوقف إطلاق نار فورى وعدم إعاقة الوصول إلى المساعدات الإنسانية، وبإطلاق سراح جميع الرهائن لدى حماس". وجدير بالذكر أن أي قرار مؤسَّسي بتعليق لبنود اتفاقية التعاون -ولو بشكل جزئي- يتطلَّب الإجماع داخل مجلس الاتحاد الأوروبي، وهو أمر صعب تحقُّقه بالنظر إلى تنوُّع وتناقض مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتؤكِّده سوابق العمل الجماعي الأوروبي فيما يخص القضايا العربية بصفة عامة، والقضية الفلسطينية بصفة خاصة.

استنادًا إلى ما سبق، يتَّضح أن المسافة بين المواقف القومية الحكومية والمواقف الجماعية المؤسَّسية لا تزال كبيرة؛ كِبَرَ المسافة بين الفعل واللافعل، نظرًا لبطء الحركة وافتقاد المبادرة على المستوى الجماعي مقارنة بالمستوى القومي.

وفي هذا المقام لا يجوز إغفال التناقض الذي يشهده العمل المؤسَّسي نفسه بالنظر إلى المواقف المعلنة والخطوات المتَّخذة

(1) Suspend political dialogue with Israel: Borrell's proposal comes to the table of EU countries, eunews, 14 November 2024, Accessed: 1 September 2025, available at: https://h1.nu/1ceFu

(2) The EU has opened the door to revising the association agreement with Israel. But sanctions on settlers skip, 20 May 2025, Accessed: 1 September 2025, available at: https://h1.nu/1ceFD

(3) EU recognizes human rights violations by Israel in Gaza, but delays action, 23 June 2025, Accessed: 27 August 2025, available at: https://bit.ly/4q06sY7

(4) Commission proposes suspension of trade concessions with Israel and sanctions on extremist ministers of the Israeli government and violent settlers, 17 September 2025, Accessed: 28 September 2025, available at: https://bit.ly/3J0Yld6

(*) ألقت رئيس المفوضية الخطاب في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٥. للاطلاع على الخطاب كاملًا، انظر:

2025 State of the Union Address by President von der Leyen, Strasbourg, 10 September 2025, Accessed: 28 September 2025, available at: https://bit.ly/3VWA2Qn

تجاه القضايا المختلفة.

فمنذ ما قبل الطوفان، تشير البيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وممثّليها إلى "الصراع بين إسرائيل وغزة"، في حين تشير إلى ما يجري على أراضي أوكرانيا بـ"حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا". والواقع أن الاتهامات الموجهة للاتحاد الأوروبي بازدواجية المعايير ليست خارجية فحسْب، ولا مدنية أيضًا مصدرها مؤسسات مجتمع مدني أوروبية. ولكن انطلقت أصوات معارضة لدور الاتحاد الأوروبي من داخل المؤسسات الرسمية الأوروبية، ومنها على سبيل المثال البرلمان الأوروبي، الذي انتقدت رئيسة كتلة اليسار فيه (فرنسية الجنسية) ازدواجية معايير الاتحاد الأوروبي الذي فرض ١٧ حزمة عقوبات ضد روسيا جرَّاء حربها ضد أوكرانيا، في حين لم يفرض حزمةً واحدةً ضد إسرائيل التي ترتكب إبادة جماعية، واتهمت الاتحاد الأوروبي بالتواطؤ لصمته عن الإبادة[١].

وخلال شهور حرب الإبادة الجماعية، اعتدت إسرائيل بهجمات عسكرية على أراضي لبنان وسوريا وقطر وإيران، فضلا عن اليمن الذي طالتْه أيضًا اعتداءات أمريكية-غربية.

في الأول من أبريل ٢٠٢٤ شَنَّتْ إسرائيل هجومًا عسكريًّا من هضبة الجولان المحتلَّة على مبنى القنصلية الإيرانية بدمشق، ما أدَّى إلى مقتل وإصابة كلِّ من كان بداخله من مدنيّين وعسكريّين، وفقًا لما أعلنته وكالة الأنباء السورية الرسمية[٢]. حينها أدان المتحدث الرسمي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي "الهجوم على الهيئة الدبلوماسية الإيرانية في دمشق في الأول من أبريل، وكذلك الخسائر المعلنة". ودعا البيان إلى ضبط النفس لأن مزيدًا من التصعيد في المنطقة ليس من مصلحة أحد. وأشار البيان إلى مبدأ حصانة المقار الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها وفقًا لقواعد القانون الدولي[٣]. لم يذكر البيان اسم إسرائيل، وكأن الفاعل مجهول، واكتفى بذكر مخالفة الهجوم قواعدَ القانون الدولي الدبلوماسي.

في ١٣ أبريل ردَّت إيران بإطلاق ما يزيد عن مئتي مسيَّرة على إسرائيل، اعتُرض معظمها. وعلى الرغم من محدودية الخسائر الناجمة عن الهجوم الإيراني، وفقًا لتصريحات جيش الاحتلال الإسرائيلي نفسه[٤]، بادر الاتحاد الأوروبي بدعوة رؤساء الدول والحكومات الأوروبية إلى قمة استثنائية في ١٧ و١٨ أبريل. وأصدرت القمة بيانًا أدانت فيه "بقوة" الهجوم الإيراني على إسرائيل، وأكَّدت على "تضامن [الاتحاد الأوروبي] الكامل مع شعب إسرائيل والتزامه بأمن إسرائيل والاستقرار الإقليمي". كما أعلن بيان القمة اعتزام الاتحاد الأوروبي اتخاذ مزيد من الإجراءات العقابية تجاه إيران، وتحديدًا فيما يتعلَّق بالطائرات بلا طيار (المسيرات) والصواريخ[٥].

ومع تجدد العدوان الإسرائيلي على الأراضي الإيرانية في يونيو ٢٠٢٥، أعلن المستشار الألماني فريدريش ميرتس عن دعمه ما أسماه "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، وأن إسرائيل "تقوم بالعمل القذر نيابةً عنا"، يقصد العالم الغربي "المتحضِّر"[٦]. وفي ١٧ يونيو أصدرت مجموعة الدول السبع

(1) In the end, Kallas criticises Netanyahu: "Israel must defend itself, but it has gone too far", eunews, 18 June 2025, Accessed: 11 August 2025, available at: available at: https://bit.ly/4nEsk9D

(٢) "إدانات عربية للهجوم الإسرائيلي على مقر القنصلية الإيرانية في دمشق"، وكالة شينخوا، ٢ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46T8JeN

(3) Iran: Statement by the Spokesperson on the attack in Damascus, The Diplomatic Service of the European Union, 3 April 2024, Accessed: 10 August 2025, available at: https://bit.ly/48VWOQ3

(4) "Iran Attacks Israel: Hundreds of Missiles Launched, Most Intercepted; Israel Vows Response", Haartz, 14 April 2024. Accessed: 10 August 2025, available at: https://bit.ly/432n2ws

(5) Special meeting of the European Council (17 and 18 April 2024) - Conclusions, Brussels: European Council, 18 April 2024, Accessed: 19 April 2024, available at: https://bit.ly/3J3k8ki

(6) Germany's Merz says Israel doing 'dirty work for us' in Iran, DW, 17 June 2025, Accessed: 10 August 2025, available at: https://bit.ly/4o4L1TS

الكبرى (G7) بيانًا يؤكِّد "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها" ويؤكِّد دعم دول المجموعة لأمن إسرائيل. ووصف البيان إيران بأنها "المصدر الرئيسي للتوتر الإقليمي والإرهاب"[١].

أمَّا رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين فأكَّدت أن منع إيران من امتلاك سلاح نووي أمر غير قابلٍ للنقاش. كما قالت في تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي "إكس" إن إيران هي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار الإقليمي، ولإسرائيل حق الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان[٢].

وصدر بيان عن الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تعبر فيه عن "قلق عميق" إزاء التصعيد الناجم عن "هجمات إسرائيل على إيران والرد الإيراني". يذكر البيان "الأمن الإقليمي" في الشرق الأوسط ويخصُّ بالذكر "أمن إسرائيل"، ويدعو "جميع الأطراف" إلى ضبط النفس والالتزام بالقانون الدولي، بلا إدانة لأي طرف ولكنه في نفس الوقت يؤكِّد أن "إيران لا ينبغي أن يُسمح لها بامتلاك سلاح نووي". وفي هذا إقرار ضمني بمشروعية الهجمات الإسرائيلية[٣]. ومع ذلك وفي سياق تلك الأحداث نجد إدانةً أوروبية لقصف إيران مستشفى عسكريًّا في بئر سبع في فلسطين المحتلَّة، وصمت إزاء قصف إسرائيل مستشفى الفارابي في مدينة كرمنشاه بإيران[٤].

ووفقًا لمصادر صحفية، لم يكن ما ذكرتْه رئيسة المفوضية عن "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها" محل إجماع بين الدول الأعضاء التي رأى ممثِّلو عددٍ منها أن إسرائيل لم تقدِّم الأدلةَ الكافيةَ على أن هجماتها على إيران تمَّت في إطار الحق الشرعي في الدفاع عن النفس، حتى إن البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي بتاريخ ١٤ يونيو خَلَا من تعبير "حق الدفاع عن النفس"[٥].

ومع ذلك لم يستدرك الاتحاد الأوروبي -من خلال أيٍّ من مؤسساته- بالتصريح بأن ما وردَ في تدوينة رئيسة المفوضية لم يكن له صفة مؤسَّسية.

كما خلا بيان الممثِّلة العليا من لفظ "الإدانة"، لأن إدانة طرف سوف تستلزم إدانة الطرف الآخر، لا سيما وأن إسرائيل هي الطرف البادئ بالهجوم. وإذا كان بيان رئيسة الدبلوماسية الأوروبية هزيلًا لا يرقى إلى مستوى الحدث، استمرَّت التحرُّكات الأوروبية الجماعية التالية على نفس المنوال. فقد سبق القمةَ الأوروبية العادية في نهاية الشهر اجتماعُ وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الذين ناقشوا الوضع الأمني في الشرق الأوسط بعد الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وإيران، وأكَّدوا رفض الاتحاد الأوروبي امتلاك إيران السلاح النووي. كما ناقش الاجتماع تدهور الأوضاع الإنسانية في غزة وبالذات في ظلِّ منع قوَّات الاحتلال وصول المساعدات الإنسانية، ومدى التزام إسرائيل ببنود اتفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة المادة الثانية[٦] الخاصة باشتراط التزام الطرف الآخر باحترام القانون وحقوق الإنسان وإلا يقرر الاتحاد الأوروبي تجميد التعاون. لكن تلك المناقشات لم تُسْفِرْ عن قرارٍ واحدٍ يخصُّ إسرائيل.

أمَّا اجتماع القمة الأوروبية، فلم يقدِّم جديدًا، إذْ تكرَّرت

(1) G7 Leaders' Statement on Recent Developments Between Israel And Iran, La Maison Élysée, 17 June 2025, Accessed 10 August 2025, available at: http://bit.ly/48ljrxd

(٢) نقلًا عن:

EU chief pushes for diplomatic solution to Israel-Iran crisis in call with Netanyahu, The Times of India, 18 June 2025, Accessed: 10 August 2025, available at: https://bit.ly/42FaR8J

(3) Israel/Iran: Statement by the High Representative on behalf of the European Union, Council of the EU, 14 June 2025, Accessed: 3 August 2025, available at: https://bit.ly/3KTLB8F

(٤) نقلًا عن:

Hamidriza Azizi and Erwin van Veen, The EU's response to Israel's assault on Iran: The justified, the hypocritical and the vacuous, Clingendael, 1 July 2025, Accessed: 19 August 2025, available at: https://bit.ly/4h7VjAs

(5) EU divided over Israel's right to bomb Iran, Euronews, 19 June 2025, Accessed: 7 August 2025, available at: https://bit.ly/3WwwkNE

(6) Foreign Affairs Council, 23 June 2025- Main results, Accessed: 29 July 2025, Available at: https://bit.ly/4h79MMZ

"إدانة" الوضع الإنساني في غزة والعدد "غير المقبول" للضحايا المدنيّين. وطالب الاجتماع مجلس وزراء الخارجية بمتابعة مراجعة اتفاق التعاون مع إسرائيل، "مع أخذ التطوُّرات على الأرض في الاعتبار"[١]. وتنفيذًا لتكليف المجلس الأوروبي، أعلنتْ رئيسة مجلس وزراء الخارجية، كايا كالاس، الممثِّلة العُليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، خلال اجتماع مجلس الشؤون الخارجية، ملاحظة الاتحاد الأوروبي ما أسمته "علامات إيجابية" تمثَّلت في التفاهم مع إسرائيل بشأن "التوسع في المساعدات الإنسانية إلى غزة"، حيث سُمح لعدد أكبر من الشاحنات والمؤن من الوصول إلى القطاع عبر نقاط دخول مختلفة، وإصلاح خطوط الكهرباء. واستخدمت "كالاس" المفردات "الناعمة" ذاتها بالإشارة مثلا إلى أن إسرائيل "بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر وضوحًا لتحسين الوضع الإنساني على الأرض". كما صرَّحت أن الاتحاد الأوروبي سوف يراقب عن كثب التزام إسرائيل بتطبيق نقاط التفاهم وتقييمه دوريًّا كل أسبوعين[٢].

وبينما يستند الموقف الأوروبي من الحرب على أوكرانيا إلى المادة (٢/٤) من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تحظر على الدول استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضدَّ سلامة أراضي دولة أخرى، تُدير أوروبا ظهرَها لنفس النصّ القانوني حين يكون المعتدِي إسرائيل ضد دولة ذات سيادة[٣]؛ إيران على سبيل المثال، وأيضًا لبنان وسوريا التي طالتْ كلًّا منها هجمات العدوان الإسرائيلي. ففي يوليو ٢٠٢٤ حينما اغتالتْ إسرائيل إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحماس، في العاصمة طهران، صرح المتحدث باسم المفوضية الأوروبية للشؤون الخارجية أن الموقف المبدئي للاتحاد الأوروبي هو رفض عمليات الاغتيال والقتل خارج إطار القانون، بلا إشارة لإسرائيل من جانبه أو من جانب الممثِّل الأعلى للشؤون الخارجية "جوزيب بوريل" الذي دعا إلى وقف التصعيد ووقف فورى لإطلاق النار في غزة[٤].

ومع ذلك لم يملك الاتحاد الأوروبي إلَّا أن يُدين الهجوم الإسرائيلي على الدوحة الذي استهدف قيادات المكتب السياسي للمقاومة، مع ملاحظة أن البيان أدان استهداف قطر ولم يُدِنْ محاولة اغتيال وفد المفاوضين الفلسطينيّين. فقد صرَّح المتحدِّث الرسمي باسم الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية أن "الغارة الجوية الإسرائيلية ضد قيادات حماس في الدوحة تُعَدُّ خرقًا للقانون الدولي وللسلامة الإقليمية لقطر، وتهدِّد بتصعيد العنف في المنطقة [...] ونؤكِّد أن الاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين يصنِّفون حماس منظمة إرهابية"[٥].

ثانيا- المجتمع المدني الأوروبي والعالمي

في الواقع لم تدَّخر مؤسسات المجتمع المدني العالمي جهدًا في رصد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في غزة منذ بداية العدوان. ولعل هذا شأن المجتمع المدني المتحرِّر من القيود والمصالح والمعايير الملزمة للحكومات والتي تعطِّل -بل وتعيق- الفعل الرسمي.

وهاك أمثلة لتصريحات لمسؤولين في منظمات مدنية دولية بشأن الموقف الأوروبي من العدوان على غزة[٦]:

(1) European Council meeting (26 June 2025) - Conclusions, Brussels, 26 June 2025, Accessed: 29 July 2025, Available at: https://bit.ly/46P9Q0s

(2) Foreign Affairs Council, 15 July 2025 - Main results, Accessed: 29 July 2025, Available at: https://bit.ly/4okBkAR

(3) Eldar Mamedov, Pure Orwell: Europe condemns Iran for attacks on its own territory, Responsible Statecraft, 14 June 2025, Accessed: 7 August 2025, Available at: https://bit.ly/4n08tRe

(4) EU calls for 'maximum restraint' after Hamas leader Ismail Haniyeh's assassination, euronews, 31 July 2024, Accessed: 7 August 2025, Available at: https://bit.ly/47n4BoL

(5) Israel/Qatar: Statement by the Spokesman, European Union External Action, 9 September 2025, Accessed: 12 September 2025, Available at: https://bit.ly/4ogV0Wk

(٦) نقلا عن:

EU 'too little, too late' on Gaza, NGOs tell von der Leyen: Humanitarian groups are urging the EU to impose sanctions on Israel, 25 July 2025, Accessed: 25 August 2025, Available at:

"إن عدم اتخاذ الاتحاد الأوروبي موقفًا إزاء ما يحدث في غزة يجعله متواطئًا في الإبادة الجماعية". أمين عام منظمة أطباء بلا حدود.

"إن عدم تحرك قادة الاتحاد الأوروبي بعمل حاسم على مدى الأحد عشر شهرًا الماضية يحملهم بدرجة هائلة مسؤولية الجرائم التي نراها تحدث في غزة". مسؤولة الشؤون الدولية في مؤسسة "أنقذوا الأطفال".

إن "اللافعل" الأوروبي أعطى إسرائيل ضوءًا أخضر للمضيّ في ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين. مسؤول ملف إسرائيل وفلسطين في منظمة هيومان رايتس ووتش.

"تجميد اتفاقات التعاون والتجارة التفضيلية مع إسرائيل هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع من خلالها الاتحاد الأوروبي أن يُحدث فارقًا". نائب المدير الإقليمي لمنظمة العفو الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

"بعد ١٧ شهرًا من الإبادة الجماعية في غزة لا يزال الاتحاد الأوروبي يرفض تسمية إسرائيل وإدانة هجماتها الجوية التي محت عائلات بأسْرها من الوجود [...] إن موقف الاتحاد الأوروبي لا يفشل فحسب في إثبات صدق ما يعلنه عن التزامه بالقانون الدولي، ولكن أيضًا يثبت انتقائيَّته للضحايا المتعاطف معهم، خاصةً لو كانوا فلسطينيّين". مديرة مكتب المؤسسات الأوروبية في منظمة العفو الدولية[١]. وكان هذا التصريح تعقيبًا على بيان المجلس الأوروبي في ٢٠ مارس ٢٠٢٥ الذي "يأسف لعدم إعمال اتفاق وقف إطلاق النار ما أسْفر عن عددٍ كبيرٍ من الضحايا المدنيّين في الضربات الجوية الأخيرة". فالبيان لا يتحدَّث عن "خرق" الاتفاق، ولا "يُدين" قتل المدنيّين ولا يذكر الفاعل. وبينما "يأسف" البيان لرفض حماس تسليم من تبقَّى من الرهائن، لا يذكر اسم إسرائيل في فقراته المتتالية عن غزة وعن لبنان[٢].

وفي يونيو ٢٠٢٥ صدر بيان[٣] موقَّع من ١٨٧ من منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات مدنية أوروبية وغير أوروبية ودولية يحث الاتحاد الأوروبي على المراجعة الدقيقة لاتفاقية التعاون مع إسرائيل للتحقُّق من مدى احترامها حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية باعتبارها "عنصرًا أساسيًّا" في الاتفاقية كما تنصُّ المادة الثانية منها. وأشار البيان إلى وجود أدلَّةٍ دامغةٍ على ارتكاب إسرائيل جرائم مروِّعة وانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبناءً عليه طالب البيانُ المفوضيةَ الأوروبية وجميعَ الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات واضحة تتضمَّن تعليقَ اتفاقية التعاون ولو جزئيًّا. ونصَّ البيان على أن مراجعة الاتفاقية أمر قد تأخَّر كثيرًا على الرغم من تقدُّم إسبانيا وأيرلندا بطلب المراجعة منذ فبراير ٢٠٢٤، وعلى الرغم من أحكام محكمة العدل الدولية وأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحقّ قادة الحرب الإسرائيليّين، والعديد من التقارير الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والخبراء المستقلّين التي كشفتْ جميعُها ضلوعَ إسرائيل في انتهاكات جسيمة لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني وارتكابها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من بينها التهجير القسري والقتل والإبادة الجماعية.

وأشار البيان إلى أن هذه المراجعة تُجرى في وقت حرج تمنع فيه إسرائيل تمامًا دخول المساعدات إلى قطاع غزة المحتل

---

https://bit.ly/4q2niFD

(1) Europe: EU leaders' 'shameful' attempt at justifying Israel's genocide and war crimes against Palestinians, Amnesty International, 20 March 2025, Accessed: 1 September 2025, Available at: https://bit.ly/4nPKoOo

(٢) للاطلاع على البيان كاملا:

Conclusions of the European Council on the Middle East, Oceans and Multilateralism, 20 March 2025, Accessed: 1 September 2025, Available at: https://bit.ly/46RNfAs

(٣) للاطلاع على البيان كاملًا:

Joint Statement on the EU-Israel Association Agreement Review, June 19, 2025, Accessed: 19 September 2025, Available at: https://bit.ly/4h91Sm7

لتُنشئ نظامَها الخاص لتوزيع المساعدات يمارَس فيه القتل الجماعي بحقِّ المدنيّين المجتمعين في نقاط التوزيع طلبًا للمساعدات. كما عَدَّدَ البيان جرائم أخرى ظلَّ جيش الاحتلال يرتكبها منذ بدء عدوانه على القطاع. وقال البيان إن على الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي التزامًا كونها أعضاءً في "اتفاقية الإبادة الجماعية"(*) بفعل ما يلزم لوقف تلك الإبادة.

الرأي العام الأوروبي:

على عكس الموقف الرسمي، لا يمكن بحال القول بتحول الرأي العام العالمي، بل إنه اكتسب زَخَمًا مع ما بدا من تواطؤ دولي لاستمرار العدوان.

فلم تتوقَّف المظاهرات الشعبية الحاشدة في العواصم والمدن الأوروبية دعمًا لفلسطين وتنديدًا بالجرائم الإسرائيلية، وآخرها -حتى كتابة هذه السطور- الاحتجاجات التي اندلعت منذ مطلع شهر أكتوبر ٢٠٢٥ تنديدًا بجرائم قوات الاحتلال في غزة واعتدائها على السفن المتَّجهة إلى غزة لكسر الحصار تحت اسم "أسطول الصمود". وكان للمدن الإيطالية النصيب الأكبر من تلك الاحتجاجات الأخيرة، إلى جانب مدن عديدة في بلجيكا (أمام البرلمان الأوروبي) وفرنسا وإسبانيا وأيرلندا وبريطانيا وتركيا خرج فيها ملايين الأوروبيين دعمًا للقضية الفلسطينية(١).

وفي ربيع ٢٠٢٤ شهد العالم الغربي احتجاجات طلابية واسعة وحركات تضامن مع الشعب الفلسطيني انطلقت من الولايات المتحدة وانتقلت إلى أوروبا وأستراليا. وشهدت جامعات أوروبية في دول عديدة -من بينها هولندا وألمانيا والنمسا وإسبانيا- مظاهرات واعتصامات طلابية قُوبل بعضها بالعنف من قِبل قوات الشرطة.

كما شهدت الساحات الفنية والثقافية والرياضية أفعالًا ومواقف رمزية تعبِّر عن التضامن مع الحق الفلسطيني وتندِّد بحرب الإبادة الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال وللمرة الثانية أدارت الجماهير الإيطالية ظهورها للملعب أثناء عزف نشيد دولة الاحتلال، وذلك خلال مباراة المنتخب الإيطالي لكرة القدم مع إسرائيل في سبتمبر ٢٠٢٥(٢). وسبق أن سلك الإيطاليون الفعل ذاته قبلها بعام، في سبتمبر ٢٠٢٤(٣). إلى غير ذلك من مواقف من بينها إطلاق مشجعين بولنديين صفارات استهجان عند عزف النشيد الإسرائيلي في مباراة كرة سلة، وكذلك تعطيل سباق دراجات إسباني احتجاجًا على مشاركة فريق إسرائيلي(٤).

يُضاف إلى ما سبق مواقف فردية لشخصيات عامة من فنانين ومخرجين ورياضيين عالميين، عبروا عن تضامنهم مع الحق الفلسطيني بأساليب رمزية مثل رفع العلم الفلسطيني أو حمل شعارات مناهضة للإبادة ومطالِبة بوقف فوري لإطلاق النار، أو بالانضمام لحملات مقاطعة المهرجانات والفعاليات الفنية والثقافية التي تشارك فيها هيئات ووفود إسرائيلية، أو بالتدوين على منصات التواصل الاجتماعي.

كما عبَّر سياسيون أوروبيون سابقون عن موقفهم الرافض لحرب الإبادة الإسرائيلية، ومن أبرزهم الممثل الأعلى السابق للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل(*)، الذي دعا إلى تحرك قضائي ضد تقاعس مؤسسات

(*) اتفاقية "منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨.

(1) Millions across Europe gather for Gaza and the Flotilla. Brussels, tensions in front of Parliament, 3 October 2025, Accessed: 4 October 2025, Available at: http://bit.ly/43iaeCd

(٢) تضامنا مع غزة.. جماهير إيطاليا تدير ظهرها للملعب أثناء عزف نشيد إسرائيل، الشروق، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4ohimLh

(٣) أدارت ظهرها.. جماهير إيطاليا تحرج الكيان الصهيوني مجددا أمام أنظار العالم، يلا كورة، ٨ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4h8NMkU

(٤) إندبندنت: احتجاجات ومقاطعات أوروبية متصاعدة ضد إسرائيل في الملاعب والمهرجانات، الاتحاد، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/42CVb60

(*) شغل الإسباني "جوزيب بوريل" منصب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية لمدة خمسة أعوام (٢٠١٩ - ٢٠٢٤)، وخلفته الإستونية "كايا كلاس" في نهاية العام ٢٠٢٤.

الاتحاد الأوروبي تجاه مجازر غزة التي يجب أن تحرِّك ضمير العالم. جاء ذلك خلال تصريحات أدلى بها بوريل، خلال جلسة بعنوان "إلى أين تذهب أوروبا؟" نظَّمتها إحدى الجامعات الإسبانية، وحذَّر من تراجع سمعة الدول الأوروبية إذا لم تتَّخذ إجراءات ملموسة ضد إسرائيل، منتقدًا أداء مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي "قد تقدِّم اقتراحًا لفرض نوع من العقوبات على إسرائيل، لكنها لا تفعل شيئًا". ونوَّه إلى أن مصداقية الاتحاد الأوروبي العالمية تتآكل، محذرًا من أن عدم اتخاذ إجراءات ملموسة ضد إسرائيل سيجعل أوروبا غير قادرة على تنفيذ أي سياسة للدفاع عن حقوق الإنسان. وناشد "بوريل" الرأي العام في الدول التي تدعم إسرائيل وتمدها بالسلاح الضغط على الحكومات لمنع استمرار هذا الوضع[١].

وقُبيل انتهاء عمله كرئيس للدبلوماسية الأوروبية، وتحديدًا في نوفمبر ٢٠٢٤، صرَّح بوريل أن "القانون الإنساني دُفن تحت أنقاض غزة"[٢].

خاتمة:

أُعِدَّ هذا التقرير في أتون الحرب والمجاعة في غزة، ولا يدَّعي التقرير رصدًا تفصيليًّا للمواقف الأوروبية على المستويات الثلاثة: الرسمي والمدني والشعبي، فهذا مما لا يتَّسع له المقام. إنما الهدف محاولة استنتاج خط عام للمسار الأوروبي للإجابة عن التساؤل الوارد في مقدمة التقرير.

وإذا كانت المواقف الرسمية المتباطئة في ظل الأحداث المتسارعة لا تتيح إجابة قاطعة عن هذا التساؤل، إلا أن مما يمكن استنتاجه أن الاتحاد الأوروبي الرسمي؛ القومي والجماعي، لا يملك البقاء طويلا على حالة الجمود واللافعل، وأن ما رُصد في التقرير من "تحولات" طفيفة ومتباطئة في المواقف المعلنة هو من ضرورات التكيُّف مع الأوضاع على الأرض التي يفرضها الصمود الفلسطيني أمام وحشية العدو وصمت وتواطؤ دوليين. فامتصاص الصدمات والمواجهة الحقيقية والرشيدة للأزمات من ضرورات البقاء. وليس بوسع أوروبا أن تبقى ساكنةً في وقت تتزايد فيه دعاوى التضامن العالمي مع الحق الفلسطيني يومًا بعد يوم؛ تلك الدعاوى التي تشبه كرة الثلج التي باتت تكبر ولا يملك أحد إيقافها.

وأخيرًا، تواجه المنطقة بأسرها مخططات لإعادة تشكيلها وفق قواعد جديدة وبمنطق استعماري لتصفية جميع حركات المقاومة، وفرض هيمنة أمريكية-إسرائيلية ترسم خريطة المنطقة وتستغل ثرواتها وتعيد تصميم منظوماتها القيمية. ولا سبيل إلى درء هذه المخطَّطات إلا إرادة قوية من أنظمة وشعوب واعية، تبصر حجم التهديد الوجودي الذي يحيق بها، وبموقف جماعي موحَّد وقويٍّ من جميع القوى والأطراف الإقليمية الفاعلة لصدِّ هذا الهجوم على المنطقة ومقدَّراتها والدفاع عن حاضرها ومستقبلها.

(١) بوريل يدعو لتحرك قضائي ضد تقاعس مؤسسات الاتحاد الأوروبي تجاه مجازر غزة، بوابة الشروق، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3WERQ2E

(2) Suspend political dialogue with Israel: Borrell's proposal comes to the table of EU countries, eunews, 14 November 2024, Accessed: 1 September 2025, Available at: https://bit.ly/4n4uNcG

خاتمة العدد

مع إكمال عامين على الطوفان:

سلام ترامب.. استكمال لمشروع صهيوني تحت تهديد الإبادة والمجاعة

د. مدحت ماهر الليثي*

تعرَّضت بعض أوراق هذا العدد لدور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في حرب الإبادة على غزة، بدءًا من وعده بإنهاء الحرب بمجرد وصوله للحكم ٢٠ يناير ٢٠٢٥، ووعيده -في الآن نفسه- بتحويل غزة إلى جحيم إذا لم ينته الأمر قبل موعد تنصيبه ذاك، مرورًا بدوره في الإبادة واستمرارها وتأييدها والدفاع المطلق عن إسرائيل وجرائمها، والتماهي المتصاعد مع موقف رئيس وزرائها نتنياهو المتهم بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والمطلوب من المحكمة الجنائية الدولية اعتقاله، وصولًا إلى ما أعلنه ترامب في ٢٩ سبتمبر من خطة لإنهاء الحرب ومستقبل غزة والقضية الفلسطينية، وأسميت "خطة ترامب للسلام".

فعلى هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر، التقى ترامب عددًا من قادة ورؤساء حكومات الدول العربية والإسلامية، بخصوص الحرب في غزة، وافتتح ترامب الاجتماعَ بالتأكيد على أنه الاجتماع هو الأهم بالنسبة له، لأنهم سيضعون حدا للحرب على غزة؛ مشددا على هدفه الأول وهو ضمان إعادة الرهائن(١). وأعلن المتحدثون العرب أن الاجتماع أسفر عن رؤية لإنهاء الحرب، وبدوا متفائلين، وأكثر بعضهم (مثل وزيري خارجية مصر وقطر) من الشكر والتقدير للرئيس الأمريكي(٢).

وفي يوم الإثنين (٢٩ سبتمبر) استقبل ترامب بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض، وقيل إنه مارس عليه ضغطًا شديدًا في الأيام الماضية؛ ليقبل بخطته للسلام، وقال له ترامب إنه "واثق جدًا" بالتوصل لاتفاق بشأن غزة، بينما قال له قال نتنياهو إنه يهدف إلى القضاء على حماس في معاقلها الأخيرة. وبينما المحادثات دائرة بين ترامب ونتنياهو -وقبيل المؤتمر الصحفي المرتقب بينهما- كشف البيت الأبيض عن خطة لترامب ونتنياهو، وأنها تنص على تشكيل مجلس حكم مؤقت يرأسه ترامب نفسه، يشرف على المرحلة الانتقالية، ويضم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، وأنه ستتولى شؤون القطاع الفلسطيني لجنة فلسطينية "غير سياسية ومن التكنوقراط" مع استبعاد حماس منها(٣).

---

* مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث - القاهرة.

(١) ترامب يعرض خطة لمستقبل غزة أمام قادة عرب ومسلمين، الجزيرة نت، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/48WhJ5t

(٢) زعماء دول عربية وإسلامية يعلنون نتائج قمتهم مع ترامب لوقف حرب غزة، الجزيرة نت، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/47cqRAK

(٣) "مجلس السلام".. ما دوره في خطة ترامب لوقف "حرب غزة"؟، سكاي نيوز عربية، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط

وفي ليلة ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥ أعلن ترامب -في مؤتمر صحفي حضره نتنياهو- ما أسماه خطته للسلام في الشرق الأوسط، وإنهاء الحرب في غزة، وقد بعثر فيها أوراق القضية وكشف فيها عن رؤية استعمارية جديدة، بقيادته هو، وتشتمل على مزية إيقاف الإبادة -ولو مؤقتا- وإدخال الإغاثات إلى أهل غزة، وبنود أخرى تقضي بتحييد المقاومة الفلسطينية وسلاحها والسلطة[١].

أحدثت الخطة والطريقة التي تم إخراجها بها، وخاصة الحرب النفسية التي مارسها ترامب ونتنياهو -ولم يكفا عنها مطلقا- ضد المقاومة الفلسطينية، في إحداث حالة توتر كبرى، وترقب عالمي لرد المقاومة، ما بين أنها سترفضها وأنها ستقبلها. أعلنت حركة (حماس) اليوم الإثنين أنها لم تتلقَّ بعد خطة ترامب المكتوبة من أجل إحلال السلام في قطاع غزة[٢]، وأعلن وسطاء قطريون ومصريون أنهم يطلعون حماس على هذه الخطة[٣]، حتى جاء رد حماس بعدها بأربعة أيام بالقبول المبدئي[٤]؛ الأمر الذي تلقفه ترامب على عجل شديد، بالإشادة بالموافقة الفلسطينية، والدعوة للتنفيذ الفوري[٥]؛ ما أدخل الطرفين والوسطاء في عملية تفاوضية جديدة، في شرم الشيخ بمصر، بينما جزء من العالم ثائر من أجل غزة، وإسرائيل تعتقل وتفرق أسطول الصمود المنطلق عبر البحر المتوسط لإغاثة غزة[٦]، وبقية العالم -لاسيما العرب والمسلمين- يترقبون النتائج في صمت وقلق كبيرين[٧].

في هذه الورقة نحاول ترتيب ما بعثرته خطة ترامب هذه، وتسجيل الرد الفلسطيني، وما ترتب على ذلك من فتح خط تفاوض ربما يوقف النزيف الفلسطيني المستمر لعامين كاملين، مع إشارة إلى اتجاهات الرأي والتفاعل مع هذه الحالة التي أثارها الرئيس الأمريكي غريب الأطوار. لكن قبل ذلك نشير إلى أجواء ما قبل خطة ترامب أو مقترحه، خاصة مع تصاعد موجة دولية للاعتراف بدولة فلسطين، وانعقاد مؤتمر في نيويورك للدعوة إلى حل الدولتين.

أولا- موجة الاعتراف بدولة فلسطين ومؤتمر نيويورك لحل الدولتين

إرهاص لخطة ترامب أم محاولة لاستباقه؟

يذكر في هذا الصدد أنه مع تصاعد الرأي العام العالمي المضاد لحرب الإبادة في غزة، تصاعدت منذ أوائل سبتمبر ٢٠٢٥ موجة إعلان عن الاعتراف بدولة فلسطين، برزت فيها دول مثل إسبانيا وأيرلندا والنرويج، ثم تبعتها فرنسا وبريطانيا وكندا وأستراليا، وغيرها، مما عد

التالي: https://bit.ly/4q7Iydc

(١) رشا إيفرينسل، بمؤتمر مع نتنياهو.. ترامب يعرض بنودا من خطته لوقف الحرب بغزة، وكالة الأناضول، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KKLDQe

(٢) نضال المغربي وماي أنجيل، حماس تقول إنها لم تتسلم خطة ترامب لوقف إطلاق النار وإسرائيل توسع هجومها على غزة، رويترز، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://reut.rs/3WFuwln

(٣) حماس تتسلم من مصر وقطر خطة ترامب.. وتدرسها "بحسن نية"، العربية نت، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46Nc0xz

(٤) حماس تسلم الوسطاء ردها على خطة ترامب، الجزيرة نت، ٣ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46LmkpO

(٥) ترامب: حماس مستعدة لسلام دائم وعلى إسرائيل وقف قصف غزة فورا، روسيا اليوم، ٣ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/46NIw2v

(٦) إسرائيل تعلن إيقاف جميع سفن "أسطول الصمود" إلا واحدة.. ما السبب؟، سي إن إن العربية، ٢ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cnn.it/4737UAh

(٧) على المخلافي، ترامب ونتنياهو يتفقان على خطة سلام غزة والأخير "يعتذر لقطر"، دويتش فيلا، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/47kaYZX

نصرا واضحا للطوفان والقضية الفلسطينية. ثم تطور الأمر إلى مؤتمر بعنوان حل الدولتين. فبالتوازي مع اجتماع ترامب مع القيادات العربية والإسلامية، كانت المملكة العربية السعودية وفرنسا تقودان في نيويورك مؤتمرًا باسم "حل الدولتين"، فيما يشبه الإرهاص لخطة ترامب المذكورة، أو محاولة لاستباقه. وجاء في البيان الصحفي الصادر عن هذا المؤتمر وأعلنته الدولتان المنظمتان (السعودية وفرنسا)؛ ما يلي:

١. نحن، قادة كلٍّ من المملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، بصفتهما رئيسي المؤتمر الدولي رفيع المستوى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين، نثمّن الدول التي اجتمعت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، في لحظة تاريخية حاسمة للسلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

٢. أسفر المؤتمر الدولي رفيع المستوى عن اعتماد إعلان نيويورك الذي حظي بتأييد استثنائي من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٤٢ صوتًا. ويؤكد هذا الإعلان الطموح الالتزام الدولي الثابت بحل الدولتين، ويرسم مسارًا لا رجعة فيه لبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين ولشعوب المنطقة كافة.

٣. وفي الوقت الذي نجتمع فيه، تتفاقم المأساة الإنسانية في غزة مع تصاعد الهجوم البري الإسرائيلي على مدينة غزة، فيما يدفع المدنيون والمحتجزون ثمنًا لا يمكن تبريره لهذه الحرب المستمرة. ويقدّم إعلان نيويورك بديلًا مبدئيًا وواقعيًا لدائرة العنف والحروب المتكرّرة.

٤. لقد حان الوقت لينتقل المجتمع الدولي من الأقوال إلى الأفعال. ونثمّن الجهود المهمة التي بذلها الرؤساء السبعة عشر لفرق العمل المنبثقة عن المؤتمر لرسم طريق التنفيذ السريع لحل الدولتين. وندعو جميع الدول إلى الإسراع في تنفيذ إعلان نيويورك من خلال خطوات عملية وملموسة ولا رجعة فيها، ونرحّب بالتعهدات والإجراءات التي بادرت إليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٥. ونرحّب باعتراف كلٍّ من أستراليا وبلجيكا وكندا ولوكسمبورغ ومالطا والبرتغال والمملكة المتحدة والدنمارك وأندورا وموناكو وسان مارينو، إلى جانب فرنسا، بدولة فلسطين، كما أُعلن رسميا اليوم في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وندعو الدول التي لم تتخذ هذه الخطوة بعد إلى الانضمام إلى هذا المسار.

٦. إن إنهاء الحرب في غزة وضمان الإفراج عن جميع الرهائن يظلان أولويتنا القصوى. وندعو إلى وقف دائم لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وتبادل الأسرى، وضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة، وانسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من القطاع.

٧. ولضمان اليوم التالي للفلسطينيين والإسرائيليين، نلتزم بدعم نشر بعثة دولية مؤقتة لتحقيق الاستقرار، بناءً على دعوة من السلطة الفلسطينية وتفويض من مجلس الأمن، انسجامًا مع إعلان نيويورك. كما نلتزم بتعزيز دعمنا لتدريب وتجهيز قوات الشرطة والأمن الفلسطينية، بالاستفادة من البرامج القائمة مثل بعثة منسق الأمن الأميركي (USSC) وبعثة الشرطة الأوروبية (EUPOL COPPS) وبعثة الاتحاد الأوروبي لمعبر رفح (EUBAM Rafah).

٨. ونؤكد أهمية توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت مظلة السلطة الفلسطينية. ونرحّب بسياسة "دولة واحدة، حكومة واحدة، قانون واحد، وسلاح واحد"، التي أعلنتها السلطة الفلسطينية، ونتعهّد بمواصلة دعم تنفيذها. وفي سياق إنهاء الحرب في غزة، **نعيد التأكيد على وجوب إنهاء حكم حركة حماس في القطاع ونزع سلاحها وتسليم أسلحتها إلى السلطة الفلسطينية، بدعم ومشاركة دوليين، انسجامًا مع هدف إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.**

٩. إن هذا المؤتمر والاعتراف المتزايد بدولة فلسطين يهدفان إلى تجسيد دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية وقابلة للحياة اقتصاديًا، تعيش جنبًا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، نثمّن التعهدات التاريخية التي أعلنها فخامة الرئيس محمود عباس، بما في ذلك الالتزام بالتسوية السلمية، والرفض المستمر للعنف والإرهاب، وتصريحه بأن الدولة الفلسطينية لا تنوي أن تكون دولة مسلّحة، واستعدادها للعمل على ترتيبات أمنية تخدم جميع الأطراف مع الاحترام الكامل لسيادتها.

١٠. ونرحّب بالإصلاحات التي بدأت السلطة الفلسطينية بتنفيذها، بما في ذلك:

• إلغاء نظام دفع مخصّصات الأسرى الذي أصبح ساري المفعول؛

• إصلاح المناهج الدراسية تحت إشراف الاتحاد الأوروبي وبدعم سعودي؛

• الالتزام بإجراء انتخابات عامة ورئاسية ديمقراطية وشفافة في غضون عام بعد وقف إطلاق النار، بما يتيح التنافس الديمقراطي بين القوى الفلسطينية الملتزمة بميثاق ومنطلقات منظمة التحرير الفلسطينية.

وندعم الرئيس عباس في المضي قدمًا نحو مزيد من الإصلاحات في هيكل الحوكمة لدى السلطة الفلسطينية.

١١. كما نرحّب بإطلاق التحالف الطارئ لدعم فلسطين لتعبئة التمويل العاجل لموازنة السلطة الفلسطينية، وندعو جميع الدول والمنظمات الدولية للانضمام إلى هذا الجهد. ونجدد مطالبتنا إسرائيل بالإفراج الفوري عن أموال المقاصة الفلسطينية المحتجزة، ونلتزم بالعمل على مراجعة بروتوكول باريس الاقتصادي ووضع إطار جديد لتحويل أموال المقاصة.

١٢. وندعو القيادة الإسرائيلية إلى اغتنام هذه الفرصة للسلام، وإعلان التزام واضح بحل الدولتين، ووقف أعمال العنف والتحريض ضد الفلسطينيين، ووقف الاستيطان ومصادرة الأراضي وأعمال الضم في الأرض الفلسطينية المحتلة، ووضع حد لعنف المستوطنين. ونحثها كخطوة أولى على سحب مشروع E1 والتخلي علنًا عن أي مشروع للضم. ونؤكد أن أي شكل من أشكال الضم خط أحمر للمجتمع الدولي، يترتب عليه عواقب جسيمة ويشكل تهديدًا مباشرًا للاتفاقات القائمة والمستقبلية للسلام.

١٣. وفي هذا السياق، نرحّب بالإجراءات الملموسة التي اتخذتها الدول الأعضاء ردًا على التدابير الأحادية المناقضة لحل الدولتين، ولانتهاكات القانون الدولي، إلى أن تضع إسرائيل حدًا لممارساتها المهددة لحل الدولتين، وذلك بما يتفق والقانون الدولي.

١٤. ونؤكد أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، هو السبيل الوحيد لتحقيق الاندماج الإقليمي الكامل، كما نصت عليه المبادرة العربية للسلام. وفي هذا الإطار، نرحّب بالالتزام باستكشاف فرص إنشاء منظومة أمنية إقليمية تضمن الأمن للجميع، بالاستفادة من تجارب رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، بما يمهّد لشرق أوسط أكثر استقرارًا. ونجدد دعمنا للجهود الرامية إلى إحياء المسارين السوري-الإسرائيلي واللبناني-الإسرائيلي بهدف التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وفقًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٥. ونجدد دعوتنا لجميع الدول للانضمام إلى هذا الزخم الدولي من أجل ضمان السلام والأمن لجميع شعوب الشرق الأوسط، وتحقيق الاعتراف المتبادل والاندماج الإقليمي الكامل"[١].

(١) النص الكامل للبيان السعودي الفرنسي المشترك في ختام مؤتمر حل الدولتين، موقع قناة RT، تاريخ النشر: ٢٣,٠٩,٢٠٢٥ | ٠٠:٥٨ GMT، على الرابط: https://h1.nu/1hhic

وواضح كيف ن هذا البيان يتقدم بالقضية إلى الأمام لكن مع وعود غير موثوق بها، كإقامة الدولة الفلسطينية ذاتها، وشروط غالبا لن تقبل بها المقاومة كنزع سلاحها؛ الأمر الذي جاءت خطة ترامب لتجمعه في صورة مبعثرة!

ثانيا- ذاكرة سلام ترامب الصهيوني منذ ولايته الأولى

يصعب على محلل عربي أن يتجاهل أن هذا الرئيس الأمريكي هو أول من أعلن رسميًا تسليم القدس عاصمة للدولة اليهودية في ٦ سبتمبر ٢٠١٧، قبيل مئوية وعد بلفور ١٩١٧ بأقل من شهرين، (وكان قد وعد بهذا في حملته الانتخابية)، فعلها ترامب بعد أن أحجم كل من سبقوه عن هذه الجريمة. وفي عام ١٩٩٥ كان الكونجرس الأمريكي قد أصدر قانونًا سمي بقانون سفارة القدس، يتضمن التأكيد على أهمية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل؛ ومن ثم نقل السفارة الأمريكية إليها خلال ٥ سنوات، ولم يجرؤ أي رئيس أمريكي على تنفيذ ذلك، حتى جاء ترامب وفعلها. ورغم رفض معظم دول العالم لقرار ترامب هذا (أدانته ١٤ دولة عضو في مجلس الأمن من ١٥، وموافقة ١٢٨ دولة في الجمعية العامة على قرار برفض تغيير وضعية القدس ٢١ ديسمبر ٢٠١٧، مقابل اعتراض ٩ وامتناع ٣٥)، إلا أنه أصر عليه ونفذه. وفي ١٤ مايو ٢٠١٨ -تزامنا مع الذكرى السبعين لقيام الدولة الصهيونية- افتتحت السفارة الأمريكية في القدس، ولأجلها قتلت إسرائيل نحو ٦٠ فلسطينيًا من المنتفضين رفضا لهذا التصرف الأمريكي.

في هذا التوقيت كانت ثمة طبخة خطيرة تسمى بصفقة القرن، تعدها جماعة ترامب في قمة الإدارة الأمريكية، وبالأخص صهره جاريد كوشنر، وتتضمن بالإضافة إلى تسليم القدس لإسرائيل، والتواطؤ العربي على هذا (نشرت نيويورك تايمز في ٦ يناير ٢٠١٨ ما زعمت أنه تسريب صوتي لضابط مخابرات مصري يدعى أشرف الخولي يحادث إعلاميين مذيعين وفنانين لتوجيه الرأي العام المصري إلى أنه لا فرق بين رام الله والقدس، وأن المهم هو حل القضية وإنهاء معاناة الفلسطينيين، وكذبت السلطات المصرية ذلك)[١].

وفي مؤتمر أو ورشة عمل عقدت في المنامة ٢٥ و٢٦ يونيو ٢٠١٩ تحت عنوان (السلام من أجل الازدهار)، أعلن عن الجزء الاقتصادي من الصفقة، حين أعلن كوشنر -بوصفه كبير مستشاري البيت الأبيض- أن السلام مع إسرائيل سيتحقق عبر الاقتصاد لا السياسة، أو بالأحرى تقديم الاقتصاد وتأجيل السياسة، بأن يستثمر نحو من ٥٠ مليار دولار تدفعها دول عربية! ومستثمرون، نحو ربعها منح، والربع الآخر استثمار خاص، والنصف قروض، تستثمر في الضفة وغزة في نحو ١٨٠ مشروعًا للاستثمار والنية التحتية، يديرها بنك متعدد الأطراف، وحضر من العرب مصر والسعودية والإمارات وقطر والبحرين، والمغرب والأردن[٢]. ومع اعتراض الفلسطينيين والرأي العام العربي والإسلامي، تأجل الإعلان عن تفاصيل الصفقة، حتى أعلنها ترامب نفسه من البيت الأبيض في ٢٨ يناير ٢٠٢٠، في حضور نتنياهو -رئيس وزراء الكيان ساعتها- وبعد مناقشة معه ومع بيني جانتس منافسه على السلطة، دون غيرهما، ونصت تلك الصفقة أو الخطة على[٣]:

١- مرحلة انتقالية مدتها ٤ سنوات، حتى تتخلى السلطة عن موقفها الرافض للصفقة.

٢- سيطرة إسرائيل على ٣٠٪ من الضفة الغربية (مناطق ج وفق أوسلو ١٩٩٣).

---

(١) بث مكالمات ضابط مصري مع إعلاميين للترويج لقرار ترمب، الجزيرة نت، ٧ يناير ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/42AYE4W

(٢) ورشة المنامة و"خطة السلام" الأميركية: لماذا فشلت حال إطلاقها؟، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ١ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4762q7U

(٣) خطة إدارة ترامب لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي: الخطوط العامة ودلالات التوقيت، المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات، ٣ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3VYng3Z

٣- القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة.

٤- ضم جميع مستوطنات الضفة (نحو ١٠٠ مستوطنة).

٥- تناول الفلسطينيين عن عودة اللاجئين منهم إلى فلسطين المحتلة.

٦- بعد أربع سنوات من تنفيذ الخطة، سيكون للفلسطينيين دولة متصلة الأراضي لكنها منزوعة السلاح دائما أبدا، تتدرج حتى تصير "ذاتية الحكم"، وتكون عاصمتها "ضواحي شرقية للقدس" (شريط من القدس الشرقية: مخيم شعفاط وكفر عقب). ويخضع المسجد الأقصى للسيادة الإسرائيلية، مع ضمان حرية التعبد فيه.

٧- تضع الخطة نظام الحكم الفلسطيني والنظام المالي العام، بما يشبه الدول الديمقراطية الغربية.

٨- ستلغى كل المناهج والمقررات التعليمية الفلسطينية التي تحض على كراهية أو معادة "الجيران" أو ممارسة العنف ضدهم.

بطريقته المسرحية المعهودة، خاطب ترامب الفلسطينيين بأنه هذه الخطة هي فرصتهم التاريخية التي لن تتكرر، وستضمن لهم السلام والكرامة والازدهار، وشكر الإمارات والبحرين وسلطنة عُمان! على إرسالهم سفراءهم لحضور احتفاله بإعلان صفقة القرن هذه[١]. ثم نشر على حسابه في منصة تويتر تغريدتين: الأولى بالعربية: (سأقف دائما مع دولة إسرائيل والشعب اليهودي، أنا أؤيد بشدة سلامتهم وأمنهم وحقهم في العيش في وطنهم التاريخي. حان وقت السلام). والأخرى بالعربية: (هذا ما قد تبدو عليه دولة فلسطين المستقبلية بعاصمة في أجاء من القدس الشرقية)، مرفقا ذلك بما وصفه بخريطة مفاهيمية أو تصورية لوضع فلسطين المستقبلية[٢]. لذا خاطبه نتنياهو: أنت أعظم صديق حظيت به إسرائيل في البيت الأبيض، وركز على تضمن الخطة "نزع سلاح المقاومة"، وأن حضور سفراء الدول العربية الثلاث المشار إليها هو دلالة مهمة للمستقبل[٣].

بالطبع رفض الفلسطينيون، ورفضها العرب ظاهريًا (جامعة الدول العربية رفضتها بالإجماع فبراير ٢٠٢٠)، لكن دولا عربية أعلنت تقديرها للجهود الأمريكية الرامية لسلام شامل عادل؛ منها: مصر، ثم توالت الخطابات العربية بأن فلسطين عاصمتها القدس الشرقية.. إلخ، بينما أعلنت تركيا أن هذه الخطة "ولدت ميتة"، وأسمتها إيران خطة العار، وشككت روسيا في جدواها، وأيدتها دول أوروبية مثل بريطانيا[٤]. ومن ثم اتجه ترامب إلى تجزئة الخطة وتهيئة محيطها عبر اتفاقات تطبيع عربية إسرائيلية. فلم يتحقق من هذه الخطة

---

(١) صفقة القرن: ترامب يعلن خطته للسلام ويقول إنها "ربما تكون فرصة أخيرة" للفلسطينيين، بي بي سي، ٢٨ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/46Ushzm

(٢) ترامب يغرد بالعربية وينشر "خريطة" فلسطين المستقبلية، سكاي نيوز عربية، ٢٨ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/48VQ9Fy

(٣) نتنياهو لترامب: أدعم خطتك لإنهاء الحرب وأنت أعظم صديق حظيت به إسرائيل في البيت الأبيض (فيديو)، الجزيرة مباشرة، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4h3WBwe

(٤) راجع:

- الجامعة العربية ترفض خطة السلام الأميركية وتحذر إسرائيل من تنفيذ بنودها، الجزيرة نت، ١ فبراير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KTBKjb

- مصر تعرب عن تقديرها للجهود الأمريكية من أجل التوصل لسلام شامل وعادل للقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٩ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KJHz2F

- تأييد ورفض ودعوات للتأني.. كيف استقبل العرب والعالم خطة ترامب للسلام؟، الجزيرة نت، ٢٩ يناير ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3KTBMrj

الترامبية تقريبا إلا توسعة التطبيع الدبلوماسي الرسمي مع نظم عربية؛ بدءًا من أغسطس حتى ديسمبر ٢٠٢٠. ولكن ما أشد وطأته.

بدأ مسلسل التطبيع الترامبي لإسرائيل مع الإمارات والبحرين باسم "اتفاق أبراهام" ١٣ أغسطس ٢٠٢٠، وأقيمت ساعتها تمثيلية لتمرير التطبيع بدعوى الإمارات أنه أوقف إعلان إسرائيل ضم غور الأردن الذي كانت أعلنت نيتها القيام به في وقت سابق، بينما أعلن نتنياهو أنه لن يتراجع عن ذلك. ومن ساعتها انفتحت الدولتان الخليجيتان للطيران والاستثمار الإسرائيلي والرموز الدينية وغيرها. وتجلى كيف أن خطة ترامب -بما فيها صفقة القرن واتفاقات أبراهام- إن هي إلا وعد بلفور جديد مشفوع بالقوة التنفيذية، وبسياق عربي رسمي متواطئ ومتصهين. وتم التوقيع الرسمي لهذا التطبيع في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠[١].

ثم في ٢٣ أكتوبر ضم ترامب السودان (تحت حكم البرهان وحميدتي وحمدوك) إلى قطار التطبيع مع إسرائيل، بعد إسقاط نظام عمر البشير ٢٠١٩. ونص الاتفاق على بدء علاقات اقتصادية وتجارية بين البلدين، وفي مجالات أخرى، وعزمهما إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، ما المقابل؟ رفع اسم السودان (الجديد ما بعد البشير) من قوائم الدول الراعية للإرهاب، ووعود اقتصادية[٢].

ولم يختم ترامب فترته الأولى إلا بمد التطبيع إلى المغرب الأقصى باتفاق ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، باتفاق بين إسرائيل والمملكة المغربية يقيم علاقات دبلوماسية رسمية، ويعيد فتح مكاتب الاتصال بين البلدين، ويكفل لإسرائيل رحلات جوية لنقل اليهود من أصل مغربي إلى إسرائيل، وتبادل السياح، وتطوير علاقات اقتصادية وتعاون تكنولوجي. وجاء الإعلان عن هذا الاتفاق عبر تغريدات ترامب على حسابه على تويتر، في مقابل تأييده التام للسيادة المغربية على الصحراء الغربية، وفتح الولايات المتحدة قنصلية لها في تلك الصحراء، مع صفقة أسلحة أمريكية للمغرب بقيمة مليار دولار[٣].

وبناء عليه، يظهر أن هذا الرئيس الأمريكي الفذ في أسلوبه وسياساته لا يتحرك اعتباطا، إنما لديه خطة استراتيجية واضحة الأهداف، ذات سمات أساسية، لكنها يعمي ويموه عليها بأسلوبه الفج، وما يظهر أنه تقلبات مزاجية وخطابات دعائية، لكن ما يجري على أرض الواقع يقول إنه ذو خط ثابت في خصوص الصراع العربي الإسرائيلي؛ وهو تعظيم قوة إسرائيل، وجعلها القوة الإقليمية الأكبر وضمان مستقبلها المتنامي المهيمن على المنطقة العربية، والقضاء على أية قوى تقف في وجه ذلك، مع تقديم الأداة الاقتصادية تحت ظلال التهديد بالقوة العسكرية، واستعمال سياسة الضغط الأمني الشديد مقابل الوعد الاقتصادي والسياسي المغري أو الذي قد يبرر التواطؤ أمام الشعوب. ومن هنا ينبغي أن نقرأ خطته الجديدة.

وقد كانت قوة المقاومة هي الحاجز الأساس الذي عرقل تنفيذ خطة ترامب فوريا على طريقة التطبيع العربي المتصهين، وجاء طوفان الأقصى ٢٠٢٣ ليعلن تدميرها، وليجن جنون إسرائيل وتملأ الأرض دمًا زكيًا، يصعب أكثر وأكثر من ذلك التطبيق واتفاقات أبراهام وتلك الصفقة المسمومة: صفقة ترامب.

ثالثًا - إعادة ترتيب الأوراق التي بعثرها ترامب

في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥، وفي السنة الأولى من ولايته الثانية، وفي مؤتمر يشاركه فيه بنيامين نتنياهو رئيس وزراء الكيان الصهيوني، أعلن دونالد ترامب ما أسماه خطة للسلام في الشرق الأوسط. وبالاطلاع على نص خطة ترامب هذه من منظورنا الحضاري، نجد أننا أمام ست

---

(١) اتفاقيات أبراهام.. موجة التطبيع العربي مع إسرائيل، الجزيرة نت، ١٣ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4oaHcMY

(٢) السودان يلتحق بـ«اتفاقات إبراهام»، الشرق الأوسط، ٧ يناير ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/42YqM2j

(٣) التطبيع: ترامب يعلن المغرب أحدث دولة عربية توافق على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بي بي سي عربي، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bbc.in/4h79Lsc

دوائر تتعلق بـ: إيقاف الحرب الإبادية، ثم وضعية غزة أرضًا وشعبًا وحكمًا بعد إيقاف الحرب، ثم وضعية فلسطين أرضًا وشعبًا وسلطة ودولة مستقبلًا، ثم وضعية المقاومة في غزة وفلسطين (حماس والفصائل)، ثم وضعية العدو، وأخيرًا الدور الإقليمي والدولي[١]. هذه الدوائر الست بعثرها ترامب في بيانه أو خطته.

وإن إعادة ترتيب أوراق هذه الخطة وفق تصنيفنا نحن يكشف الكثير من معطياتها:

(أ) إيقاف الحرب أو بالأحرى العدوان الصهيوني.

بالنسبة للحرب الدائرة فالبيان يقول إنه "إذا وافق الطرفان على هذا المقترح، ستنتهي الحرب فورًا". ويأخذ إنهاء الحرب الشكل الآتي:

١. انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط ذكر البيان أنه "متفق عليه"؛ وتعليق العمليات الحربية، وتجميد "خطوط القتال"؛ استعداد لاسترداد إسرائيل أسراها أحياء وأمواتا مرة واحدة.

٢. تستعيد إسرائيل كل الأسرى الأحياء والأموات مر واحدة أولا ثم تفرج هي عن ٢٥٠ أسيرًا فلسطينيًّا محكوما بالمؤبد، و١٧٠٠ من الأسرى الغزيين المعتقلين بعد ٧ أكتوبر بما فيهم جميع النساء والأطفال، والإفراج عن رفات الشهداء الفلسطينيين بمعدل ١٥ مقابل كل أسير إسرائيلي.

فقط هذا هو مفهوم إنهاء الحرب في هذا البيان-الخطة، ولا إشارة إلى دائم ولا مؤقت، ولا إلى برنامج الخروج من غزة. لكن الذي استفاض فيه البيان-الخطة هو "وضعية غزة بعد الحرب".

(ب) وضعية غزة بعد الحرب:

١. إرسال المساعدات الكاملة فورًا إلى قطاع غزة بمجرد إيقاف الحرب، بكميات متوافقة مع ما ورد في اتفاقية ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥.

٢. لن يُجبر أحد على مغادرة غزة، وسيكون من يرغب في المغادرة حرا في ذلك وحرية العودة، سنشجع الناس على البقاء ونمنحهم فرصة بناء غزة أفضل.

٣. في حال تأجيل "حماس" أو رفضها لهذا المقترح، فإن ما سبق، بما في ذلك توسيع نطاق عملية المساعدات، سيُنفذ في المناطق الخالية من الإرهاب التي سُلّمت من الجيش الإسرائيلي إلى قوات الأمن الدولية.

٤. إعادة تطوير غزة؛ بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية (المياه والكهرباء والصرف الصحي)، وإعادة تأهيل المستشفيات والمخابز، وإدخال المعدات اللازمة لإزالة الأنقاض وفتح الطرق.

٥. يستمر دخول التوزيع والمساعدات إلى قطاع غزة دون تدخل من الطرفين من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها، والهلال الأحمر، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى غير المرتبطة بأي شكل من الأشكال بأي من الطرفين،

٦. سيخضع فتح معبر رفح في كلا الاتجاهين لنفس الآلية المطبقة بموجب اتفاقية ١٩ يناير ٢٠٢٥.

٧. ستُحكم غزة بموجب "حكم انتقالي مؤقت" "للجنة فلسطينية تكنوقراطية غير سياسية"، "مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة

(١) ما بنود خطة ترامب لإنهاء الحرب في غزة؟.. تعرف على النص الكامل، سي إن إن العربية، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://cnn.it/3WmkDcx

والبلديات اليومية لسكان غزة".

٨. ستتكون هذه اللجنة من "فلسطينيين مؤهلين وخبراء دوليين"، تحت إشراف هيئة انتقالية دولية جديدة، اسمها "مجلس السلام"، يرأسها ترامب، مع أعضاء آخرين منهم "رؤساء دول" ومنهم بلير.

٩. ستضع هذه الهيئة "الإطار"، وتتولى "تمويل إعادة تطوير غزة" حتى تُكمل السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحي، (كما هو موضح في مقترحات مختلفة؟؟؟)، بما في ذلك خطة ترامب للسلام في عام ٢٠٢٠ [صفقة القرن] والمقترح السعودي الفرنسي [إعلان نيويورك]، ويمكنها استعادة السيطرة على غزة بشكل آمن وفعال.

١٠. ستدعو هذه الهيئة إلى أفضل المعايير الدولية لإنشاء حوكمة حديثة وفعالة تخدم سكان غزة وتكون مواتية لجذب الاستثمار.

١١. سيتم وضع خطة ترامب للتنمية الاقتصادية [الجزء الأول من صفقة القرن الذي أعلن في المنامة ٢٠١٩] لإعادة بناء غزة من خلال عقد اجتماع للجنة من الخبراء لمقترحات استثمار مدروسة وأفكار تنمية مثيرة.

١٢. ستنشأ منطقة اقتصادية خاصة بتعرفة جمركية وأسعار دخولٍ تفضيلية يتم التفاوض عليها مع الدول المشاركة.

(ج) فلسطين ومستقبلها:

جاءت القضية الفلسطينية بكليتها في ذيل البيان، وليس فيها سوى الآتي:

١- مع تقدم إعادة إعمار غزة، ومع تطبيق برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية بأمانة، ((قد)) ((تتهيأ الظروف أخيرًا)) لمسار موثوق نحو (تقرير المصير الفلسطيني) و(إقامة الدولة).

٢- ستُطلق الولايات المتحدة حوارًا بين إسرائيل والفلسطينيين للاتفاق على أفق سياسي لتعايش سلمي ومزدهر.

هذا، وفقط.

(د) وضعية المقاومة الفلسطينية:

أما المقاومة الفلسطينية فقد حازت أمرين حاسمين في ٤ بنود: أولهما- نزع السلاح وتدمير بنيته الأساسية (ومعه عفو وممر آمن لمن شاء!!!)، والثاني- عدم المشاركة لا من حماس ولا الفصائل الأخرى بأي دور مستقبلي في حكم غزة.

١- بمجرد إعادة جميع الرهائن، سيتم العفو عن عناصر حماس الذين يلتزمون بالتعايش السلمي ونزع سلاحهم، وسيتم توفير ممر آمن لعناصر "حماس" الراغبين في مغادرة غزة إلى الدول المستقبلة.

٢- توافق "حماس" والفصائل الأخرى على عدم الاضطلاع بأي دورٍ في حكم غزة، سواءً بشكل مباشرٍ أو غير مباشرٍ أو بأي شكلٍ من الأشكال.

٣- سيتم تدمير جميع البنى التحتية العسكرية والإرهابية والهجومية، بما في ذلك الأنفاق ومنشآت إنتاج الأسلحة، ولن يُعاد بناؤها،

٤- ستكون هناك عملية لنزع السلاح من غزة تحت إشراف مراقبين مستقلين، والتي ستشمل وضع الأسلحة بشكلٍ دائمٍ خارج نطاق الاستخدام من خلال عمليةٍ متفقٍ عليها لتفكيكها، وبدعمٍ من برنامجٍ لإعادة الشراء وإعادة الإدماج بتمويلٍ دولي، ويتم التحقق منه جميعًا من قِبل المراقبين المستقلين.

(هـ) العدو:

أما العدو فله أسراه في ٧٢ ساعة، وأمنه وأمانه، وجهات ضامنة، ولن يفعل شيئا حتى يضمن نزع سلاح المقاومة، وسيسلم غزة لقوات أمن "إسرائيلية":

١- ففي غضون ٧٢ ساعة من قبول إسرائيل العلني لهذه الاتفاقية، سيتم إعادة جميع الرهائن، أحياءً وأمواتًا.

٢- ستكون غزة منطقة خالية من التطرف والإرهاب، لا تُشكل تهديدًا لجيرانها.

٣- إسرائيل لن تحتل غزة أو تضمها مع ترسيخ قوات الأمن الإسرائيلية سيطرتها واستقرارها، ستنسحب القوات الإسرائيلية وفقًا لمعايير ومعالم وجداول زمنية مرتبطة بنزع السلاح، يُتفق عليها بين الجيش الإسرائيلي والجهات الضامنة والولايات المتحدة، بهدف ضمان أمن غزة وعدم تهديدها لإسرائيل أو مصر أو مواطنيها، وعمليًّا.

٤- سيُسلم الجيش الإسرائيلي تدريجيًا أراضي غزة التي يحتلها لـ"قوات الأمن الإسرائيلية" وفقًا لاتفاقية يُبرمها مع "السلطة الانتقالية" حتى يتم انسحابه الكامل من غزة، "باستثناء وجود محيط أمني سيبقى حتى يتم تأمين غزة بشكل كامل من أي تهديد إرهابي متجدد".

(و) وأخيرًا - الدور الإقليمي والدولي

وهو دور جد خطير، لأنه ليس استبدالا لحماس، إنما للسلطة الفلسطينية، كما ظهرت الإشارة إلى سلطة غزاوية فلسطينية لا تتبع السلطة، وغالبا ستتبع أمريكا والاحتلال. ثم إن الدور العربي موظف غير مستقل. يقول البيان - الخطة:

١- سيقدم الشركاء الإقليميون ضمانًا لضمان امتثال حماس والفصائل لالتزاماتها، وعدم تشكيل غزة الجديدة أي تهديد لجيرانها أو شعبها. (ولم يذكر من يضمن التزام العدو وكيف، وخاصة بعد خلفه والجانب الأمريكي أكثر من مرة).

٢- ستعمل الولايات المتحدة مع الشركاء العرب والدوليين على إنشاء قوة استقرار دولية مؤقتة (ISF) للانتشار الفوري في غزة، وستقوم هذه القوة بتدريب ودعم قوات الشرطة الفلسطينية في غزة، وستتشاور مع الأردن ومصر اللتين تتمتعان بخبرة واسعة في هذا المجال، وستكون هذه القوة الحل الأمني الداخلي طويل الأمد. ستعمل قوة الاستقرار الدولية مع إسرائيل ومصر للمساعدة في تأمين المناطق الحدودية، إلى جانب قوات الشرطة الفلسطينية المدربة حديثًا، ومن الضروري منع دخول الذخائر إلى غزة وتسهيل التدفق السريع والآمن للبضائع لإعادة بناء غزة وإنعاشها. سيتم الاتفاق على آلية لفض النزاع بين الطرفين.

٣- سيتم إطلاق عملية حوار بين الأديان، قائمة على قيم التسامح والتعايش السلمي، سعيًا لتغيير عقليات وتصورات الفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال التأكيد على منافع السلام.

الخلاصة: على الرغم من الاضطرار الشديد لإيقاف الحرب والنزيف الإنساني الفلسطيني، وإدخال الضرورات لأهل غزة واستنقاذهم من الموت قتلا أو تجويعا أو تشريدا، فإن هذا البيان-الخطة يفرغ الوجود الفلسطيني من آخر ضماناته، ويعده بما هو معلوم كذبه... وكان البديل هو العدل الذي يقتضي مبدأ الوجود بالوجود والأمن بالأمن، والسلام بالسلام، ومن ثم تعديل الخطة لتنص على الحق الفلسطيني في تقرير شأن غزة بعد الحرب، وأن يرتبط الأمن الإسرائيلي والإقليمي الذي تدور حوله الخطة بخطة عملية ذات ضمانات لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم الوجودية، وعلى رأسها الاعتراف الأمريكي الصريح بحق إقامة الدولة الفلسطينية، وحق الفلسطينيين في الحياة الطبيعية الحرة الآمنة، بعيدا عن التحيز المطلق للصهيونية المتوحشة. لكن هذا البديل غير متاح أمام اللاأخلاقية الأمريكية والصهيونية، واللافعالية العربية والإسلامية، واللاحيلة الفلسطينية. فكيف ترد المقاومة في هذا الإطار الخانق؟

رابعًا وأخيرًا- رد حماس ومفاوضات شرم الشيخ لهدنة غير موثوقة

وسط سياق خانق وتوتر عالمي كبير ينتظر الرد الفلسطيني، وخاصة مع وضع ترامب لتوقيت ضيق للرد وتهديده حال عدم الموافقة الفلسطينية بجحيم في غزة، جاء رد حركة حماس يوم الجمعة ٣ أكتوبر ٢٠٢٥، بالآتي: "بسم الله الرحمن الرحيم، رد حركة حماس على مقترح الرئيس الأمريكي ترامب:

"تقدر حركة المقاومة الإسلامية حماس الجهود العربية والإسلامية والدولية وجهود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الداعية إلى وقف الحرب على قطاع غزة وتبادل الأسرى ودخول المساعدات فورا ورفض احتلال القطاع ورفض تهجير شعبنا الفلسطيني منه. وفي إطار ذلك، وبما يحقق وقف الحرب والانسحاب الكامل من القطاع،

١. تعلن الحركة عن موافقتها على الإفراج عن جميع أسرى الاحتلال أحياء وجثامين وفق صيغة التبادل الواردة في مقترح الرئيس ترامب ومع توفير الظروف الميدانية لعملية التبادل،

٢. وفي هذا السياق تؤكد الحركة استعدادها للدخول فورا من خلال الوسطاء في مفاوضات لمناقشة تفاصيل ذلك.

٣. كما تجدد الحركة موافقتها على تسليم إدارة قطاع غزة لهيئة فلسطينية من المستقلين (تكنوقراط) بناء على التوافق الوطني الفلسطيني واستنادا للدعم العربي والإسلامي.

٤. وما ورد في مقترح الرئيس ترامب من قضايا أخرى تتعلق بمستقبل قطاع غزة وحقوق الشعب الفلسطيني الأصيلة، فإن هذا مرتبط بموقف وطني جامع واستنادا إلى القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، ويتم مناقشتها من خلال إطار وطني فلسطيني جامع، ستكون حماس من ضمنه وستسهم فيه بكل مسؤولية"[١].

وُصف هذا الرد الفلسطيني تارةً بالعبقري، وتارة باللاجديد، وتارة بالدبلوماسي، لكن تساؤلات أثيرت حول كيفية وصول حماس إلى هذه الصيغة، وتكاثرت الأسئلة أكثر مع موقف ترامب الذي لحق الرد بأقل من ساعة. فرغم اقتصار الرد على ما تريده المقاومة الفلسطينية، وما كانت ترددة من قبل، وتجاوزه للكثير مما تضمنه مقترح ترامب، إلا أن الأخير لم يُمهل أحدًا للتعليق على الرد الفلسطيني (رد حماس) حتى خرج هو ينشره ويشيد به ويتبناه، ويدعو -بناء عليه- للمضي قُدُما في تنفيذه باعتباره يمثل خطته[٢]. بدا الأمر كأن هناك اتفاقًا غير معلن بين حماس والأمريكان أو وكلائهم، لكن -من ناحية أخرى- كان واضحًا أن هذا الرئيس الأمريكي يتعجل تحقيق ما يمكن أن يعد "إنجازًا سياسيًّا سلاميًّا" في هذه الكارثة الإنسانية في غزة؛ لكي يترشح به لجائزة نوبل للسلام، وأن الوقت يداهمه؛ ومن ثم فهو يضع حدودا وقتية ضيقة للرد، ثم للتنفيذ؛ ومن ثم بدأ الحديث فورا عن مفاوضات عاجلة في شرم الشيخ المصرية.

وخلال ثلاثة أيام، وفي يوم ذكرى النصر المصري على الصهيونية ٦ أكتوبر، شرع في محادثات فنية، ثم مفاوضات غير مباشرة بين دولة الكيان، وقادة حماس (ثم انضم إليها ممثلون عن حركتي الجهاد الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)؛ للشروع في خطوتي: إيقاف الحرب والانسحاب الإسرائيلي إلى ما أسمي بالخط الأصفر في خريطة خطة ترامب، وتبادل الأسرى[٣]. وأثناء ذلك كان القصف

---

(١) نص رد حماس على خطة ترامب لإنهاء الحرب على غزة، رويترز، ٤ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://reut.rs/3W1OTZS

(٢) ترامب ينشر موافقة «حماس» على حسابه ويستعد للرد عليها، العين الإخبارية، ٤ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3J935gK

(٣) لماذا دعت حماس فصائل فلسطينية أخرى للمشاركة بمفاوضات إنهاء الحرب؟، الجزيرة نت، ٨ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر

الصهيوني على غزة مستعرًا[١]، والتساؤلات تتوالى حول نجاح المسار من فشله، وضمانات استمراره من انتكاسه، وكيف سيكون الأمر في المرحلة الأولى.

ورغم مراوغة إسرائيل فيما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين، والحديث عن رفض الإفراج عن شخصيات بعينها، وضع ترامب -للمرة الثانية- توقيتا مضيقا لتسليم الأسرى الصهاينة ليكون آخره صباح الاثنين ١٢ أكتوبر؛ ومن ثم كان على إسرائيل إيقاف العدوان وسحب قواتها؛ الأمر الذي بدأ بالفعل من صباح السبت ١٠ أكتوبر؛ لتشهد غزة هدوءًا وسلامًا عزيزين، ولتبدأ معه مسيرات عودة أهل غزة إلى الشمال والوسط[٢]؛ معلنة أن مشروع التهجير لم يفلح حتى حينه، وأن الصمود الغزاوي هو كلمة السر فيما وصل إليه الصراع حتى حينه.

نشرت وسائل الإعلام نصًّا لاتفاق بين حماس والكيان؛ يتضمن: وقف العمليات العسكرية فورا، انسحاب القوات الصهيونية إلى خط متفق عليه (الأصفر)، تعليق المراقبة الجوية خلال ٧٢ ساعة، تبادل الأسرى، إدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع (بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ شاحنة يوميا)، وأخيرا: تشكيل قوة عمل دولية لمراقبة ومتابعة التنفيذ، وللتنسيق بين الطرفين (تتكون من ممثلين عن الولايات المتحدة وقطر ومصر وتركيا، ودول أخرى يتفق عليها الطرفان). وحملت وثيقة الاتفاق عنوانا: (خطوات تنفيذ مقترح الرئيس الأمريكي ترامب بشأن الإنهاء الشامل لحرب غزة)[٣].

وتنتهي هذه الورقة قبيل هذا التسليم بيوم واحد، لكنها تظل مترقبة ومتسائلة: وفق مسار ترامب مع الصراع منذ فترة ولايته الأولى، هل ينتظر منه أن يحافظ على سلام فلسطين؟ ألن يتذرع بملف "سلاح المقاومة" والمطالبة بنزعه إما لإفساد الاتفاق بعد الحصول على الأسرى الصهاينة؛ ومن ثم إعادة حصار القطاع والضغط على المقاومة ولو بتجدد العدوان الإبادي الصهيوني؟ ألن يحاول الالتفاف على العدوان الصهيوني بعدوان أمريكي متعدد الأشكال: فرض قوى عسكرية أجنبية على القطاع: غربية أو متغربة؟ أو فرض قوة إدارة أجنبية وتابعة لترامب للتحكم بشئون غزة الداخلية؟ أو التلاعب بملف الإغاثة؟ أو التلاعب بالقضية كلها لحين تنتقل دولة الكيان الصهيوني نقلة إقليمية بالعدوان أو التهديد به؟

والغالب أن ترامب يتبنى مفهوم "السلام الصهيوني"، الذي يتحقق بأساليب وأدوات عديدة؛ منها: الاقتصاد: استثمارات وعقوبات؛ ومنها الخطط والاتفاقات الأشبه بالجبرية، ومنها التهديد بالقوة المسلحة أو استخدامها خاصة عبر الوكيل الإسرائيلي في المنطقة العربية. ومن ثم فإن الغالب أن اتفاق شرم الشيخ سيتعثر ويتعطل كثيرًا، وينتهك كثيرًا، وقد يذهب أدراج الرياح وتعود غزة وقضية فلسطين إلى مأساة لا يخرجها منها إلا الله تبارك وتعالى، وهو على كل شيء قدير.

إن سلام ترامب غير مضمون، وغير مأمون، وغير عادل، وهو سلام صهيوني بكل تأكيد.

الرابط التالي: https://bit.ly/3W2AcFV

(١) رغم انطلاق المفاوضات.. عشرات القتلى بقصف إسرائيلي على غزة، سكاي نيوز عربية، ٦ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4nM6wsO

(٢) تقرير: انسحاب جزئي للجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، سكاي نيوز عربية، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/47l7vui

(٣) وسائل إعلام إسرائيلية تنشر نص اتفاق وقف الحرب في غزة، الشرق الإخبارية، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4nHavHb